بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

یا حیُّ یا قیُّوم

مجموعہ

عبدالغفور

مکتبہ مجددیہ
سرکی روڈ کوئٹہ

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ، کوئٹہ، (بلوچستان)
فون: ٦٦٢٢٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام

الحمد مصدر المعلوم واللام

قال انما اعنی ان المصدر الجعلی ... فان قلت ... فان قلت قال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

للجنس او الاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد كان
ويحتمل ان يكون مصدرا المجهول والقدر المشترك بين المصدرين
فان مقام حمده سبحانه تعالى يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاستغراق ويحتمل

قوله اى

قوله اى كل حمد

قوله اى كل حمد

قوله اى كل حمد

ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سپاس و ستايش قوله لوليه اي للحري بجنس الحمد لا يخفى
ما في ترك التصريح باسمه سبحانه تعالى من التعظيم والاجلال وادعاء التعيين
وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر
بالعلية وغرابة الاسلوب التي تجلب الطباع اليه يكون الجهة يد لذيذا قوله والصلوة

قوله الحاصل بالمصدر يعني الحاصل بالانفعال لا بالفعل

قوله اي للحري بجنس الحمد

قوله لوليه اي للحري بجنس الحمد

قوله لوليه اي للحري بجنس الحمد

قوله لوليه

اى الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه تعالى **قوله على نبيه** من النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا فى الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة **قوله وعلى آله** اى اهل بيته

قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار او جمع صحب بكسر الحاء كتمر وتمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتأدبين بآدابه الآداب نگاهداشتن حد هر چيز اى الذين ثبت فيما بينهم التأدب بآدابه والانصباغ بصبغه لفنائهم في ذاته صلى الله عليه وسلم قوله فهذه اى ما سيتلى عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعنى آنچه گرفته وداده شود از دانش ومال قوله بحل مشكلات الكافية المشكل

من الاشكال يعني الاشتباه وانما سمي الحق الخصوص شكلا لانه يشبه الباطل والتاء
في الكافية للمبالغة او النقل والتانيث باعتبار الرسالة قوله للعلاقة او
للمبالغة وله يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير بذلك لتوهم التانيث
قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب
المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول الاسطرلاب الى اول
الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها

كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما
في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقي النهار والعود
المتناولين للكل وكذا حال المغربين **قوله** الشيخ خواجه **قوله** تغمده الله قال
قدس سره في الحاشية التغمد الستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق
بجنابه والناشي من محض فضله من غير سابقة عمل ويجوز ان يجعل كناية عن
الاحاطة اي احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التغمد گناه
پوشيدن فلا بد حينئذ من التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه

عه وفيه ما فيه فتامل وارجع الى معلوماتك الرياضية ولعل الامام تساسا في عدد المشارق بالنظر الى ما اشتهر

عه قوله

عه قوله

عه قوله

كما في قوله تعالى أسرى بعبده ليلاً قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره
في الحاشية بحبوحة الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعني جعل الله خيار
جنانه سكناً له قوله نظمها النظم در رشته كشيدن جواهر استعير لتأليف بسائط كلامه
المترتبة المعاني المتناسبة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة
الى ان بسائط كلامه كالدر في الصفاء والجلاء وانما قال ذلك ترغيباً للطالبين
قوله في سلك التقرير السلك رشته والتقرير ايراد ادن والاضافة من باب
اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين رشته مروارید
یا شبه و جز آن والتحرير نقش خط برگرفتن والمراد الكتابة والاضافة كاضافة السلك

الجنان جعله ساكنا غير متحرك فيه ١٢ منه ١٢ — الدعاء عليه في السلب ظاهر واما في السكون فلان الجنة محل الحركة للتنعم

قوله للولد العزيز العزيز گرامی و ارجمند و کم یاب قوله ضیاء الدین کضیاء البیت و سراجه کانه
ضیاء یهتدی به الی الدین قوله عن موجبات التلهف والتاسف التلهف در بیغ خوردن
و لذ و هگین شدن التأسف در بیغ و درد خوردن قوله لانه لهذا الجمع والتالیف کالعلة
الغائیة ای لانه فی السبب والبعث لهذا التالیف کالعلة الغائیة التی تکون باعثة
فیکون نسبة الفوائد الیه من قبیل النسبة الی الباعث المحرک قوله وما توفیقی الا بالله
التوفیق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبی الحسب بسنده بودن و خرسند
کردن قوله ونعم الوکیل الوکیل آنکه کاری بوی گذارند والجملة عطف علی جملة هو حسبی

قوله الضیاء الذی یهتدی به الی الدین من قبیل اضافة الضیاء الی الدین
الذی هو الهادی لا یقتضی ان یکون الضیاء محمولا علی ما یهتدی به
من قبیل اضافة الحلی الی ما یستحلی به الیه قوله قوله
الثانی ولیست من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف
کصلوة الظهر فتدبر قوله قوله التلهف آه فی
بعض الحواشی کلاهما بمعنی الحزن و جمع الالفاظ
المترادفة فی الخطب جائز بل یورث
حسنا وقیل التلهف اکثر من التأسف
ایثار فعل لا یرضی ارکان
والتأسف

قوله
قوله
قوله

والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله

هما النفسة بتخييل الخ اي ترك ذلك الجعل كبر النفسة وذلك لكبر تخييل ان كتابه مرجحت انه منه

قوله لتضمنه معنى الفعل

قوله والمخصوص محذوف

قوله اي ترك ذلك الجعل

قوله لكبر النفسة

قوله تخييل ان كتابه مرجحت انه منه

قال الشارح رسالته بهذه توصيف الرسالة

قال الشارح رسالته المسماة بمختصر الاصول

قوله لان رسالته بهذه توصيف الرسالة

قوله لان

لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك
الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزءا فيما يعتنون بشانه وما هو
في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الالسن وهو
ان كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اي اقطع لا يتم فدفعه
بقوله ولا يلزم وحاصله ان المامور به هو التلفظ سواء كان معه
الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني **قوله** وبدأ بتعريف
الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمهما ايضا لانه من تتمة تعريفهما او لتحصيل
الاقسام المبحوث عنها **قوله** لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما

اى عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء اثبتت لانفسهما
او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا النحو داعلى
من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث

قوله اى عن احوال منسوبة اليهما
اى عن احوال منسوبة اليهما بحيث يستفاد من جعل
من حيث مع قيد الحيثية يستفاد من الاضافة
الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة بالاعتبار
او بما تقرر من ان الامور المختلفة بالاعتبار
يجب اعتبار قيد الحيثية فيها وفائدة الحيثية
الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهما باعتبار
امر هو لكونها عنا مسموعا وغير قار الذات
او باعتبار ارادة الخصوص لكونها فصيحا او غير فصيح
وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث
انها كذلك لما فيه من التعريف بالموضوع بما يجب
انها عوارضه الذاتية اشارة الى ان هذه
الاحوال ساوت اعتبارا وحيثية
التركيب العربي وجهة استقلالها ١٢ قوله
سواء اثبتت ادراج المحمول للموضوع او العلم
عن العوارض الذاتية لانها لنفسها او لاقسامها

قوله عن احوال منسوبة اليهما
اى عن احوال منسوبة اليهما بحيث
قد تختلف في تعريف موضوع العلم
عرفوه بالبحث فيما يعرض الذاتية
العرض الذاتي على ما فسروه والخارج المحمول الذي
يعرض الشيء لذاته او لما يساويه وذلك لان
ذلك البحث في العلم على نحو ما يجعل موضوع
العلم بعينه موضوع المسائل وقد يثبت لها عوارض
ذاتي لكل جسم وذاتي لكل حيوان فلا
يجعل نوعه موضوع العلم كل جسم او كل حيوان
عرض ذاتي لكل حيوان في قولهم كل حيوان فلا
قوة لا يكون لها بعض موضوع العلم كقول الفقهاء
لا يجاوز به موضوع العلم كل جسم او كل حيوان
او نوعه موضوع العلم كل جسم او كل حيوان
الذاتي لذاته او لما يساويه لا ما يعم
بالنظر الى الذكر

قوله اى عن احوال منسوبة اليهما
اى عن احوال منسوبة اليهما بحيث
قد تختلف في تعريف موضوع العلم كما عرفوه
عرفوه بالبحث فيما يعرض الذاتية
العرض الذاتي على ما فسروه والخارج المحمول الذي
يعرض الشيء لذاته او لما يساويه وذلك لان
ذلك البحث في العلم على نحو ما يجعل موضوع
العلم بعينه موضوع المسائل وقد يثبت لها عوارض
ذاتي لكل جسم او كل حيوان فلا
يجعل نوعه موضوع العلم كل جسم او كل حيوان
عرض ذاتي لكل حيوان في قولهم كل حيوان فلا
قوة لا يكون لها بعض موضوع العلم كقول الفقهاء
لا يجاوز به موضوع العلم كل جسم او كل حيوان
او نوعه موضوع العلم كل جسم او كل حيوان
الذاتي لذاته او لما يساويه لا ما يعم
بالنظر الى الذكر

قوله اى عن احوال منسوبة اليهما
اى عن احوال منسوبة اليهما بحيث
قد تختلف في تعريف موضوع العلم كما عرفوه
عرفوه بالبحث فيما يعرض الذاتية
العرض الذاتي على ما فسروه والخارج المحمول الذي
يعرض الشيء لذاته او لما يساويه وذلك لان
ذلك البحث في العلم على نحو ما يجعل موضوع
العلم بعينه موضوع المسائل وقد يثبت لها عوارض
ذاتي لكل جسم او كل حيوان فلا
يجعل نوعه موضوع العلم كل جسم او كل حيوان
عرض ذاتي لكل حيوان في قولهم كل حيوان فلا
قوة لا يكون لها بعض موضوع العلم كقول الفقهاء
لا يجاوز به موضوع العلم كل جسم او كل حيوان
او نوعه موضوع العلم كل جسم او كل حيوان
الذاتي لذاته او لما يساويه لا ما يعم
بالنظر الى الذكر

قوله

عن احدهما راجعا الى الآخر تكلف قوله فمتى لم يعرف اى لم يتصور لم يصح البحث
عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما
عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف
تعريف كل شئ على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا
بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف
يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز
ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة و
بالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام

اى سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما وجد جهة التقدم فى جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات الاربعة اعنى الكتبى واللفظى والذهنى والخارجى وان المتقدم بحسب الوجود الذهنى اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات ماعدا الخارجى **قوله** قيل هو والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق

ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلثة واشتراكا في جميع الحروف الاصلية
مرتبا او غير مرتب كجذب من الجذب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب بالبقية
في المخرج كنعق من نهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان
التاثير المناسب لا يشبه بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة
بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تاثير انفسها بقرع الاسماع
ونقش الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات

قوله اشار الى ما ذكر بالى ما ذكر الابعد
تناسب بالتشديد الى ما ذكر الابعد
الاشتقاق بين لفظين بوجه فلا يحصل القطع بصدق
التعاريف بين الاسم والمسمى والبيان ان الاشتقاق
اشتقاق الفعل كلمة او الكبير والاكبر كالاسماء
من الاشتقاق لا الصغير والكبير وقد اشار اليه
والتشكيك ١٢ قوله والمعنى ان المناسب المعنوي
باذكره الشارح في بيان التناسب المعنوي
الاخر اي الكلمة والكلام اي كل منهما فرد
يشبه بالبعض المطابقي الكلمة اي كل منهما فرد
لا تاثير وحاصل بعد ان تشبيه تاثير المعاني
مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء وجه الشبه تاثير
الجرح خصوصه مشبها به وان اريد تشبيه تاثير
يصحبه الالم بجرح الاسماع بالجرح
فهو مناسب بعيد

على ما في الحاشية
الحمد لله
تعالى

على اى وجه كانت من مستتبعات القوة التى هى مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها
كلها لا يخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام فى ان تاثيرها
للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف **قوله** وهو الجرح الجرح بفتح الجيم خستن كردن
قوله وقد عبر بعض الشعراء يعنى ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة **قوله** جراحات السنان
لها التيام جراحات جمع جراحة بكسر الجيم خستگى السنان سر نيزه وعصا وتيزى هر چيز
الا التيام فراهم امدن **قوله** جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فى ما فوق الاثنين

وايضا شدة الجمع والمشكل تراجع البتر ١٢ كله من القاموس

قوله مدلول الكلمات واللام والكون الكلمات من الكلم
المدلول الاثر اى الجراحة ١٢ **قوله** الشدة والاسم من الكلم العين اذا
قوله فان تقاليبها او يقال ملكت الشيء اذا
ثبت وجمع ويقال ملكت السيف اذا ذلل ما
قوة ذلك الشيء وتقلبها تقليل او الملك
فانها لقوتها وعدم تغيرها بالانتقال اى جوهر القوة
بخلاف الكلمة فانها لا تنتقل الا تقدم الفصل
من ذلك التفصيل ان الاحرف اى لها وجوه تاثيرها
الا انه اسرع فى المدلول الاحرف والاجل القوة
الا السماع والاوان الاجل القوة
المفهومة من الاثر ١٢

قوله الحروف فيكون بينها تناسب
معنوى من حيث اتحاد مدلولها الاثر اى
واما كون الكلمة والكلام والكلم متساوية
على الزيادة من حيث الحروف والحركات ١٢
قوله على ما عليه الجمهور رحمه الله تعالى
اى الاثر ما يعنى دلالة الكلمات واللام والميم
دلالة الالتزام فيكون اسم الكلم على الاثر
وتاثيرها ما هو المشهور بل الكلام مولانا الجرجانى
فى شرح تعريف الاسم وما يقابل هذه الحروف
على القوة الاثر اما لان الكلمات من الحروف
واللام والميم من الحروف المفردة
فان تقاليبها ١٢

قوله الحروف فيكون بينها تناسب
معنوى من حيث اتحاد مدلولها الاثر اى
واما كون الكلمة والكلام والكلم متساوية
على الزيادة من حيث الحروف والحركات ١٢
قوله على ما عليه الجمهور رحمه الله تعالى
اى الاثر ما يعنى دلالة الكلمات واللام والميم
دلالة الالتزام فيكون اسم الكلم على الاثر
وتاثيرها ما هو المشهور بل الكلام مولانا الجرجانى
فى شرح تعريف الاسم وما يقابل هذه الحروف
على القوة الاثر اما لان الكلمات من الحروف
واللام والميم من الحروف المفردة
فان تقاليبها ١٢

التشبيه دال على المشابهة من قبيل دال النسبة على الطرف فتامل ١٢ كتبه خادم بخارى محمدى

قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب تانيث
وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح
واللباب قوله والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض
ليس الا بعض الكلم وهو الطيب كلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض
الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من
المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف
المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي المعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما
في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق
والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة

قوله ... فالطرد ههنا عبارة عن شمول التعريف لجميع افراد المعرف لا يعني

قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى تمنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزيل وتسليم ما منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة معايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

وصفاله وان يعكس **قوله** للفظ في اللغة الرمي ورمى شيء عن الفم والتكلم **قوله**
ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر
بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل
لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد
باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة
لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما **قوله**
ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ومن قبيل تسمية
المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل

استعمال المطلق في المقيد على وجهين فان المقيد ان اعتبر من حيث وجود المطلق فيه فاستعمال المطلق فيه حقيقة وان اعتبر المقيد من حيث خصوصيته ونفسه فاستعمال المطلق فيه من قبيل استعمال الجزء في الكل ١٢

فلا يرد ما اورده الفاضل السيالكوتي ١٢

وصلى الله تعالى

قوله أو بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا
اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمى من الفم او بمعنى التكلم
ابتداء او بواسطة قوله الى ما يتلفظ به التلفظ گفتن والباء للتعدية
وليس فيه دور لان التلفظ منشعبة اللفظ اللغوى الذى هو الكلام
والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحى اعلم انهم اختلفوا فى ان الحركة
الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الثانى اشكل عليه صدق تعريفها
وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر
قوله او حكما يدخلها قوله الانسان انما قيد به تعريفا لتصوير اللفظ من الفم

قوله او حكماً اى تلفظاً حكمياً وذلك فيما يشارك الملفوظ به فى الاحوال

قوله مهملاً كان او موضوعاً قال قدس سره فى الحاشية انما قال موضوعاً ولم يقل مستعملاً كما فى عباراتهم المشهورة تنبيهاً على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى **قوله** قبل ان يستعمل اى قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل فى عباراتهم المشهورة بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص **قوله** او مركباً قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه فى الاصل مصدر **قوله** واللفظ الحقيقى اى الملفوظ به الحقيقى **قوله** اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذى هو اعم من الحرف

اى تلفظاً او اشارة الى ان قوله حقيقة او حكماً صفة لمصدر محذوف اى تلفظاً تابعاً لذى حقيقة او تلفظاً تابعاً من قبيل الحرف والصوت او تلفظاً فى الاحوال بان يشارك الملفوظ فى الاحوال بانظر الى الاحوال المستعمل او بان يكون الاحوال المستعمل بانظر الى الاحوال المستعمل بان يجاور مثلاً ارادة الوضع من المستعمل فان الوضع من المستعمل ارادة الشارع باعتبار الشارعية

ولا ادري انه من اي مقولة هو

قوله ولا ادري ان من اي مقولة هو تحقيق المقام
ان من اي مقولة هو انه لا شك
يقتضي بطلان الكلام على الفاعل لماذا
ان ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل
بغيره المقوي لسبب تكرار الاسناد بخلاف
ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم
كما ذهب اليه البعض وتحقيق وجوب تاخير
الفاعل فانه ان يقال الدال على الفاعل
الفعل بنفسه من غير اعتبار امر آخر معه
وهو ظاهر البطلان اذ الكلام الفعل فقط
مفيد المعنى بجملة فلا يتوجه الفاعل في ضرب
ضرب زيد فلا بد ان يقال ان الوضع اعتبار امر آخر عبارة
مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر بذكر الفعل
عما تقدم كما في الترتيب بل يكفي بذكر الفعل
عن ذكره كما في الترتيب بل يكفي بالملفوظ ولذا قال
فعل عليه الشيخ الرضي ان الفعل من الخبر ضرب يدل
بعض النحاة ان يكون اقل من الفعل
ان يكون نصفه او ثلثه

قوله ولا ادري ان الوضع في افادة ما قصده من عبادة تحصيله
ايجاده وه بخصوصية كونه ترقيا او تحريكا او
ايجابة عما تقدم وكما يجوز في قبيل من حيث
في ثلث من المقولات ولا يكون من قبيل
اللازم حذف لانه يجوز بخصوصه وتاذكرنا
لك ظهر وتحرر في تعريف الفعل المتصل الكونه
لفظا حكميا موضوعا لغائب تقدم ذكره
وكما يجوز ما قبل بحيث الصحيح اشتقاق حكمي
الا ما قبل نظر فساد ما قيل من ان دلالة على المعقول
واعتبر موضوعا من الكلام الملفوظ بجملة جزء من
الكلام المعقول فهو ليس من مقولة الصوت بل تارة
يكون ايجاد وتارة تكلما جسما وعرضا وتارة من
مقولة الصوت بان ربح الضمير الى الصوت
فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت صلا
ليس على ما ينبغي لانه ربح
كيف يصح جعل

فخر المقرر اخف
الوضع في افادة ما قصده من عبادة تحصيله
ايجاده وه بخصوصية كونه ترقيا او تحريكا او
ايجابة عما تقدم وكما يجوز في قبيل من حيث
في ثلث من المقولات ولا يكون من قبيل
اللازم حذف لانه يجوز بخصوصه وتاذكرنا
لك ظهر وتحرر في تعريف الفعل المتصل الكونه
لفظا حكميا موضوعا لغائب تقدم ذكره
وكما يجوز ما قبل بحيث الصحيح اشتقاق حكمي
الا ما قبل نظر فساد ما قيل من ان دلالة على المعقول
واعتبر موضوعا من الكلام الملفوظ بجملة جزء من
الكلام المعقول فهو ليس من مقولة الصوت بل تارة
يكون ايجاد وتارة تكلما جسما وعرضا وتارة من
مقولة الصوت بان ربح الضمير الى الصوت
فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت صلا
ليس على ما ينبغي لانه ربح
كيف يصح جعل

قوله
من الضمير لان الوضع
مستقر فيه وقد نسب ذلك القائل
بعده الدقيقي شرح الرسالة الوضعية
فاحتاج الى اعتبار الوضع الحكمي وهو الاعتبار
الاول لا ذلك بين المناسبة بين الوضع والمعنى
فان كان حكميا وذا اي حاجة الى اعتبار الوضع
وما الدليل عليه كذا ظهر فساد ما قيل من ان
فلا يكون دلالة في شيء من المقولات لان
ارادة معدوم مطلقا فيه بطل تعلق الوضع
وما اعتبار الحصول كان الارادة معدوم عن اللفظ
وما كان موجودا في نفسه فلا يصح ايجاد
عليه الحكمي اي الكلام الملفوظ
لا ادري ان من تقول ان الفعل
الحاجة الى القصد بالتاسيس
اضافة العام الى الخاص ان قول الفاعل
لا ادري معناه لا ادري جاء به من قبيل
ان المنوي الذكر وهو الصوت
يكون ذكر الفعل

ولا ادري ان من مقولة الحرف والصوت

قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل **قوله** ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية **قوله** واجروا عليه اه عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه احالا الى غير ذلك **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج

من كونه موصوفا بانه من شانه التلفظ او يتلفظ به حكما ولا يخفى ما في الجواب الاخير ١٢

يتلفظ به الانسان **قوله** وكلمات الله تعالى داخلة فيه اى فى اللفظ بمقتضى
هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وان كانت
بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه اولان من شانها ان يتلفظ بها الانسان
اولانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات **قوله** وعلى هذا القياس كلمات الملائكة
والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير لما الشخص
لما يتكلم به الحق سبحانه تعالى فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا
تدقيق فلسفى غير ملتفت اليه عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم
كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت
ان لكلمات الله سبحانه تعالى قياما به وهو يخالف ما عليه المحققون

حتى يتغاير المحلان لان التلفظ الحكمى كما عرف عبارة عن اجراء احكام اللفظ على شئ وهى هنا كونه افرادا عددا وغيرا

او نقص عما في علمه من الكلمات او ما يظهر في غير الانسان قوله والنصب جمع نصبة

وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق **قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو اول جزء** من اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد

حتى يلزم علينا به ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز لاحترازه بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا **قوله** لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبد الله علما داخل فى الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة واما لما سياتى **قوله** لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق او ما فى حكمه والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوى التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا الثلثة باسرها **قوله** الوضع فى اللغة جعل الشئ فى حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ **قوله** تخصيص شئ ملحوظ بخصوصه او بعمومه

كذلك بالقياس الى الكليات اما كون الوضع عاما باعتبار ان متعلق الواضع عنه الوضع مفهوم كلي كوضع لفظ الانسان
من وجوده الكلي لتتميم لعقل الى يتصوره اجمالا ان الجزئي ليس وجها
واما الام بالعكس انتهى وما ذكره العلامة الامير
هو الموافق لما ذكره بعض ثلاثة قصد الملة
والدين في شرح الفوائد الضيائية وهذا اقرب
لان وصف الوضع بالعموم والخصوص على
هذا ظاهر وتكلمت في فان وضعا واحدا
اذا تعلق بمعان متعددة بان يكون كل منها
موضوعا له بهذا الوضع كان متناولا لتلك
المعاني واذا تعلق بمعنى واحد فقط سواء كان
كليا او جزئيا كان خاصا بذلك المعنى بخلاف
وضعه بها على ما ذكره السيد السند
في بعض شروح الواسطي وآت بجزئيات
كلام الفاضل المحرر محمل الكتاب
اما الاول فظاهر فرد
ساقطا
الثاني فلان متصور
عند البناء على ذهب السيد السند
من تعيين الاشارة الى انقسام كل من
الوضع والموضوع له الى تعيين الخاص
بخصوصه والملحوظ بخصوصه في شرح الكبرى
بعموم ان المراد بلفظ الوضع عند
المعتبر عند الجمهور المأخوذ في تعريف الكلية
الاطلاق وبالوضع المأخوذ في تعريف الجزئية
هو تعيين اللفظ بنفسه لمعنى بحيث ينتقل
العالم به من الاول الى الثاني وعلى هذا الوضع
للجزئي ان كان تعيينه الى الجزئي بنفسه بل
بتعيين شخصه او نوعه انتهى فلا يرد ان خروج
تخصيص اللفظ بالشخص الجزئي عن
الوضع المذكور في الشرح بان يقال لا يحتاج
بالجزئية المذكورة لان الاسد مثلا الذي
متى اطلق فهم منه الرجل الشجاع بل الاطلاق مع
القرينة اما نقوله عن ارادة الحقيقة المعنية له
بخلاف بالنسبة الى الحيوان المفترس وان لم يكن
اطلق سواء كان مع القرينة المذكورة او لا فهم
منه الحيوان المفترس وان لم يكن
الاول اولا لان المراد بالفهم المذكور وقد وقع في التلويح
ان الفهم الرجل الشجاع من الاسد ليس بواسطة
تخصيصه له بل بواسطة تلك القرينة حتى لو ثبت
من الوضع بالتخصيص لكان الفهم كذلك والا لا
عليه بجاها وانا فائدة هذا التخصيص جواز
استعمال اللفظ في ذلك والله سبحانه اعلم
علامه محمد رحمه الله
تعالى

سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعموم
اجمالا ثم يتعين ذلك اللفظ لكل منها بخصوصه
ويكفي هذا الوضع وضعا ما لموضوع له خاص كذا
وتقرير وضع لمفهوم كلي كوضع لفظ انسان
لمفهوم كلي هذا الوضع وضعا ما لموضوع له
عام ووصف الوضع بالعموم باعتبار ان متعلق
الواضع عنه الوضع مفهوم عام ووصف بالخصوص
باعتبار ان متعلق الواضع عنه الوضع مفهوم
الموضوع له خاصا وما يتحصل
ان الكليات يدرك بها اشخاصها اجمالا وذلك
ليست اشخاصا

حه سواء وضع اللفظ لذلك المفهوم بعينه او وضع لاشخاص لو حظت بذلك المفهوم ١٢

كهيأة المفردات والمركبات قوله بشيء على سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعموم

قوله سواء كان
ملحوظا بخصوصه او بعموم منه اذ
التعميم الاشارة الى انقسام الوضع الخاص
الذي هو عبارة عن وضع اللفظ لمعنى كليا
ملحوظا بخصوصه سواء كان ذلك المعنى كليا
او جزئيا والوضع العام الذي هو عبارة
عن وضعه لما لوحظ اجمالا في ضمن كلي على
ما في شرح المنهج للابهري وكلي بها تحقيق الوضع
الذي هو تعيين الخاص الوضع الخاص
اقسام اربعة الوضع الخاص الموضوع له خاص والوضع العام
الموضوع له عام والوضع الخاص الموضوع له عام والوضع العام
الموضوع له خاص وذلك لان
الوضع الخاص الموضوع له خاصا
والوضع العام الموضوع له عاما
ان اللفظ الموضوع لخصوص تقرير الوضع له
وتقرير الوضع لكلي تقرير الوضع له
الموضوع لمفهوم كلي تقرير الوضع له
باعتبار تعلقه باعتبار امر
امر منه على قياس وضعه
لشخص

ان المعاني المتعددة تصور بوجه
عام ويوضع اللفظ لكل منها كذلك
الالفاظ المتعددة تصور بامر كلي
يندرج فيه جميعها ويوضع كل منها
وضعا واحدا الخ ويوجه بكون المعاني
الموضوعة لها باعتبار ذلك الوضع متصورة
بوجه عام كصيغة اسم الفاعل
لما قال صيغة فاعل من كل مصدر لمن قام به
مدلول مصدر فان الواضع
وضع المعاني لمن قام به المصدر
فتصور تلك الالفاظ بالمعنى
عام هو مفهوم صيغة فاعل
كذلك الالفاظ تصور بمفهوم
مفهوم من قام به مدلول
مصدر صيغة فاعل وضعت لمن قام به
مدلول مصدر تحقيق
بمدلول مصدر تحقيق

صيغة لمن قام به
وتحت لمن قام به
مدلول المشتقات وضع
عام لا موضوعة بحيث لا تفاوت بها
الا تلك الامور مفهوم من قام به مدلول
مصدر ويراد به مفهوم الضرب بخصوص
مصدر بل مدلول الضرب بخصوص المعنى
كما سيأتي الا ان خصوص المعنى الكثرة
في اسماء الاشارة شخصي لا يحتمل الكثرة
واعتبار خصوص اللفظ في مدلول الوضع
ضروري بخلاف المشتقات فان خصوصيات
المعاني كليات ولا خطر الالفاظ عند الوضع
ليست باعتبار خصوصيتها بل باعتبار
اندراجها تحت امر كلي هو الشخص باعتبار
السيلان فان اللفظ تقرير الوضع له
تعلقه بعينه كما اذا تصور زيد وعين اللفظ
ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا لموضوع له
خاص وتقرير الوضع له باعتبار امر عام
يشمل امرا مشتركا بين
مشخصات

حيث اردن الوضع بالتخصيص اشارة الى عدم وجود نفس التخصيص والجعل فيها ١٢

ولا يدخل في الموضوع الحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله في حيز بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصود خرج عنه وضع المترادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصود عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل

قوله لم يجعل له الشارع به بتوهم انه مجعول له الخ اقول الظاهر ان المعنى فلا حاجة الى التصريح بالوضع لان الحرف الخ اقول لا يخفى ان الاولى ان يقول لان كانت الباء ذكرت لتقييد التوطئة لا لتقييد المقصود الخ قوله لان كانت الباء ذكرت لتقييد الخ اقول لا يخفى ان الاولى ان يقول لان كانت الباء ذكرت لتقييد التخصيص الخ قوله في شرح الشافية وحقيقة التخصيص ان يجعل الشيء مخصوصا بشيء دون غيره اي الاختصاص بشيء دون غيره اي الاختصاص بشيء دون غيره اي الاختصاص

لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد

ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث اي حال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب قوله متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي ان يقال متى احس لان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد

ان يقال هذه الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقته بما يثبت له الدلالة ومن المعلوم انه لابد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق واحس وعلم ذلك التخصيص **قوله** فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل **قوله** يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحروف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف **قوله** واجيب لا يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه

ولاشبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق اراد اشارة
الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس على غاية له **قوله** ولا يبعد ان يقال
يعني انه لا حاجة الى تقييده فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في
المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة **قوله** المعنى
ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كانت
بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها

كما اذا سمعت واردت به حضورك وقال بعضهم لم يصح ان يقصد بشئ قوله اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول قوله او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة النقل قوله مخفف معنى تخفيفا غير قياسي فالذي جره على هذا الاحتمال مع بعده لفظ الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد

قوله كما اذا سمعت من اسمال يعني

قوله ان يقصد بشئ الا بعد وضع

قوله بمعنى المفعول

قوله لا يصح ان يقصد بشئ الا بعد وضع

قوله بمعنى المفعول

بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد **قوله** فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه حتى يكون المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص شئ لمعنى اى بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد فى امثاله وفيه كشف الاحتراز لكل من جزأى الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ

اى الرابط بين الصفة المجملة وبين موصوفها ١٢

بعده مبنى على التجريد ولذا وضع المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشى ويعود معنى الوضع فانه يدل على ان مؤدى لفظ المعنى وشرح الشرطية واحد ١٢

بعده مبنى على التجريد ولذا وضع المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشى ويعود معنى الوضع فانه يدل على ان مؤدى لفظ المعنى وشرح الشرطية واحد ١٢

قوله اى بما يقصد بذلك التخصيص ١٢

قوله لاشتماله عليه من غير ان يفيد امر ارتباطه بخلاف ذكر الضمير الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه يفيد تعيين الشئ الاول المفهوم من الوضع ضمنا كما قيل تخصيص شئ بهو اللفظ المذكور بعده تعيين لما يفهم منه مبهما وليس من التجريد

كما فسره المولوى ١٢ بذلك فى الهامش السابق ١٢

بل ذكر احد جزئيه وهو المعنى

اى اعتباره فى اثناء الوضع ١٢

قوله وفيه كشف الاحتراز لكل من جزأى الوضع ولا يخفى

قوله وشيوع امر التجريد

قوله فى امثاله

قوله فى الحقيقة

قوله فى الحقيقة

قوله فى الحقيقة

فلا فائدة في ذكره الا ليتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل وذلك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت حروف الهجاء اي حروف تعد باسامیها کالف باتا وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء معنى اخر فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين

بانه ليس ههنا اى فى مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة **قوله** الى
الفاظ مخصوصة اى مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت فى انفسها مفردة او مركبة وذلك
لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولهذا لم يقل الى
الفاظ مفردة بخلاف النقض الثانى فانه انما يتجه على تركبها ولذا قال ومركبة **قوله** فليس هناك اى

قوله اى مشخصة من حيث انها مشخصة
اى لا يقال كان انظر بين الالفاظ
وقع لما يقال كان انظر بين الالفاظ
مفردة او مركبة واذا لا تقابل بين الالفاظ
المخصوصة والمركبة وحاصل الدفع ان النقض
الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة
النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ مشخصة
من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال
الى الفاظ مخصوصة بخلاف النقض الثانى
فانما نظر الى قيد الافراد والتركيب فى مادة
النقض كونها الفاظا مركبة فلذا وقع فى بعض نسخ
الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة
من تصحيف الناسخ مولانا محمد
عبد الحكيم السيالكوتى

اى فى مقام نقض تعريف
الكلمة اذ فيما بين افراد الكلمة وقول الشارح
بل بالالفاظ الخ تقديره على التقديرين بل بها
الالفاظ موضوع كل منهما بازاء مفهوم كلى افراده
نقض بصفة الالفاظ وفيه اشارة الى ان النقض المذكور
قوله بالالفاظ والكلمات المفردة اللام فى
الكلمتين للعهد **قال** الشارح ابن الحاجب
منقوض بامثال الخ كالموصولات التى اريد بها
الالفاظ كما اذا قلت زيد فقيل لك الذى
قلت اسم وقد يقال كاسماء السور كالم والمر
حروف التهجى واسماء سائر الكتب على الاحتمال
الراجح فان الاولى والثانى اقتصر موضوعان للالفاظ
مركبة والثالثة موضوعة للالفاظ
مفردة وانها

قوله لا لانها مشخصة
لا وصفت هى لهما ان
اختلاف الحكم عند عدم
كما مرت حاشية الفاضل البدر وورد اعتبر فى
النقض على هذا الجواب صح ان كون منا وكون
عن الجواب السابق تسليما بتقدير عليه
الجواب السابق تسليما بتقدير تعيين الخصوص
قوله اى مشخصة تعيين الخصوص من المراد
الشخصى للالفاظ اذ الحاصل من الخصوص النوعى لها
والهيئات المشخصة بين الالفاظ و
لا ذاتى من الماهيات الكلية الالفاظ و
انما الالفاظ جزئيات الماهيات المشخصة وقوله من حيث
انها مشخصة احتراز عن الفاظ الرابحة من حيث
الالفاظ مشخصة لا باعتبار انفسها بل باعتبار
ماهياتها الكلية لا سبق ان الفاظ
وبالجزئى الخ

الحاشية لملا نور محمد
حاشية مولانا عبد الغفور
رحمهما الله تعالى

في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة **قوله** فلا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى **قوله** وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع له وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة فعل وغيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه

قوله وذلك لانك اذا عبرت الخ اورد بعض الفاضلين من الشرح الى ان انما عدوه ان التعليق المذكور لغير منه الاتصاف بمفهوم المصدر قبل تعلق الفعل به مثلا كلام الشيخ انه غير منه ان الاتصاف به حال التعلق وانه ليس بسبب بالتعلق بل بعد التعلق وانه لا كان اوجب ان الاتصاف سببا بالتعلق كما ان الاتصاف منه كون الاتصاف بهو الظاهر المناقض الى الضمير ولما علل العلامة وهو ظاهر المناقض الى الرجل الرائب التابعية ذلك بطل الان قولنا جاءني الرجل الراكب حال الاتصاف بالركوب حال المجيء فلا ان غير منه اذا اورد انا نقلا في حال مفرد الركوب مقدم عليه ذلك الرجل مفرد كلام الشارح ان الاتصاف بالمفرد منه الى غير منه

قوله ان الاتصاف بالمفرد الخ الظاهر ان الاتصاف بالمفرد الخ الظاهر ان الاتصاف بالمفرد الخ الظاهر

وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما يرتكب في
مثل من قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد قوله ومعناه ح لا يدل جزؤه
من حيث انه جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ
عند المنطقيين وصفة المعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات
وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة في التنبيه وكان النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد وكانه لا يحسن
لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة اولا يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى به بصيغة الماضي

قوله لظهور المراد ههنا اي
ان وجود المعارف غير ظاهر حيث جعل
القاعدة فيما نحن فيه كالمسلم لدى الذهن
فاذا اراد ههنا الاستناد الى الحقيقة
كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة وكما
المتروكة في الاباحة من قتل قتيلا فله
في قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله
عليه لا قوله بطريق المشارفة
المشارفة بمعنى جزء من كلام الرضي
قوله المفهوم من كلام الشيخ الرضي
بل كلامه ان الشيء بمعنى الجزء
الافراد والتركيب بمعنى الجزء
فيقال اللفظ

المفرد
في الحدود وانما فاغير بل الواجب
استعمال المشهور المتعارف لان الحد للتبيين
انتهى وحاصله الاعتراض على المصنف بوجوه
جعل الافراد صفة المعنى وهو خلاف المتعارف
وفسر بالعرض من الحدود والاولى ان الافراد
صفة للفظ عند النحاة وكان النكتة ايضا
في الذكر مع ان كون الاصل في الصفة
الافراد يقتضي تقديم مفرد وهو لانا
بنا فيكون

اسنى
حقيقة او المعنى الحقيقي لا يجوز
سوى بل مدلول الاعلام في حسب المقام
المراد بالمعنى المجازي سوى بالاعتبار الى
فكان المعنى الحقيقي سوى بالاعتبار الى
الاذن من كلا المجاز المشهور بالقياس الى
الحقيقة المتروكة او الاشارة الى الاطلاق
قال الشارح في خلص من قتل قتيلا فله
قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله
سلبه بفتح اللام اي سلاحه وثوبه وما
معه داخل في الغنيمة لكن الاصل في الاول
في الاول في التمثيل مجازا
نسبة الشارح

قوله عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله
قوله لتنقيح انتقاد

الحاشية
مولانا عبد الغفور رحمه الله

فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي **قوله** فعلى انه حال من المستكن في وضع ان قلت
لو كان حالا منه لكان بجنبه كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم
يراعون رتبة الحال وهي التأخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على
تعين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات او اذا تغير المعنى على
تقدير جعله حالا عمايليه ولا خفاء في ان افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ **قوله** او من المعنى
تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره لا يتم او كان حالا منه لتقدم عليه

لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه
مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح قوله فانه
مفعول به للفعل والام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال
وصاحبها قوله لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي

قوله لان صاحب الحال نكرة
لان صاحب الحال اذا كان نكرة وجب
تقديمها مطلقا اي سواء
كان مجرورا بالاضافة او مجرورا بالحرف
اتبع لمذهب ابراهيم منهما او مجرورا بالحرف
كما نبه عن نحو ان الذي على
البصريين مطلقا لان كيسان والذي على
وابن برهان فانهم جوزوا التقديم في
المجرور بحرف الجر استدلالا بقوله تعالى و
ما ارسلناك الا كافة للناس حيث جر
قوله واللام واسطة فان حرف الجر
لفظا معنى الفعل الى مدخولها
قوله فاتحد عامل الحال
حيث الجر وعامل الحال
الفعل فلا تقديم

قوله موضوعة بالوضع النوعي
بيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا
معينة كما يعرف الواضع الشخصي ويحتاج
في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا
كليا يعرف منه الالفاظ موضوعة و
هي قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف
والنحو وهو لانا تبعا لحكيم رحمه الله تعالى
قوله لان صاحب الحال نكرة
ممنوعة ليس فيها شائبة تخصيص بما سوى
التقديم وليس الحال مشتركة بينها و
الحال اذ ذلك يجب تقديمها
عليه كما

على اشتراط الاولى
قوله موضوعة بالوضع النوعي
في بحث الحال
قوله هذا اي وجوب تقديم الحال
على صاحبها اذا لم يكن صاحب الحال
مجرورا كان تقديمها عليه مطلقا يعني
سواء كان مجرورا بالاضافة او مجرورا
بحرف الجر وسواء كان معرفة او نكرة
ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من
كلام المصنف في الايضاح وهو هذا التقديم
الحال على المجرور اذا كان صاحبها
يعني مثل قولك مررت راكبة بهند
تخلف فيه فيما اكثر البصريين على منعه
وكثير من العلماء على جوازه فعل
الجواز اذا كان عامل التصرف
فقط فجاز التصرف
فيه تقديمها

في بحث الحال
قوله هذا اي وجوب تقديم الحال
على صاحبها اذا لم يكن صاحب الحال
مجرورا كان تقديمها عليه مطلقا يعني
سواء كان مجرورا بالاضافة او مجرورا
بحرف الجر وسواء كان معرفة او نكرة
ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من
كلام المصنف في الايضاح وهو هذا التقديم
الحال على المجرور اذا كان صاحبها
يعني مثل قولك مررت راكبة بهند
تخلف فيه فيما اكثر البصريين على منعه
وكثير من العلماء على جوازه فعل
الجواز اذا كان عامل التصرف
فقط فجاز التصرف
فيه تقديمها

حاشية مولانا عبد الغفور
رحمهما الله تعالى

كما اشرنا اليه قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف
والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامة
التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف
المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود
الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين
الاستفعال والمطاوعة الى نون الانفعال قوله واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب
معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزأين حالة اللائق به

قوله كما اشرنا اليه قوله مثل الرجل قوله مثل رجل ايضا قوله واحدة لكونه نكرة قوله الا ان تاء التانيث قوله واعرب باعراب واحد قوله كان المراد بالاعراب قوله كما اشرنا اليه قوله رحمه الله تعالى

فان الحرف الاخير فى قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم فجعل
المجموع كلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر فى قائمة وبصرى وجملى
وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب فى الاول
ليس الا الجزء الثانى وفى الثانى الجزء الاول وكذا فى الاخيرين فان علامة التثنية
والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل **قوله** مع انه معرب باعرابين ان قلت
ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى
فى كلمة واحدة فى اطلاق واحد قلنا قد يعتبر فى الاعلام الاحوال التى
يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال
صاحب اللباب ان اعراب الاخرة محكى كما فى تابط شرا ولما كان الاخر مشغولا

قوله ولا يخفى ان هذا اجرى الاعراب
فلا يراد وذلك لان الثانى وزال عن البناء الذى
فيها على الجزء الاول المضاف اليه
كان يستحقه فصار الجزء الاول يستحقه فصح ان
سلما عن الاعراب الذى كان يستحقه واحدة
اعراب المجموع فى الاول ليس الا الجزء الثانى
قوله فان المعرب على حال الاسلاف من السكون
والجزء الاول باق على حاله ايضا بعد الجموع
فمن اين يعلم ان يعرب المجموع
باعراب جديد

واحدة
وكذا الحال فى الثانى
اعراب المجموع باعراب واحد على جعل احد الكلمتين
اعراب الاخرى ١٢ **قوله** وفيه تامل اذا كان الاعراب بالحركات والحركات لا يعرف
من حروف تتبعها لكون الاعراب مغايرا للكلمتين
واما اذا كان بالحروف والحروف لا يحتاج الى حرف
آخر فلا يكون الاعراب مغايرا للكلمتين
الكلمتين نفس الاعراب فتدبر **قوله** للمقتضى الخ

لا يتبع
قوله والعالمين كلمتان ١٢ **قوله**
العالمين كلمتان ١٢ **قوله**
وهو آتى عبد العباد بتبا الوضع السابق كلمتان
العلمى كلمتان مضافات ومضاف اليه فانه مضاف
حسب الاضافة لتقييد العامل ١٢ مولانا محمد
صاحب التقييد العامل ١٢ **قوله**
عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله
قوله فان آخر دليل على ترك الترتيب
آخر وفيه اشارة الى ترك الترتيب
بعد ان يراد

قوله اذا كان منادى
اعرب كما مر دليل على الحقيقة
اذا كان من قبيل يزيد فان تنكيره انما
الخارج والواو فى قوله وقصد الخ للحال عن
واحدة واكمال شرح التسهيل **قوله** وهو باعتبار
الخ فهو بهذا الاعتبار يقتضى تعدد الاعراب **قوله**
وقال الخ يعنى ان عند صاحب اللباب ليس فيه الاعراب واحد
فان اعراب آخره محكى على حاله كما فى تابط شرا ولما كان الاول
مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه الى اصدق الجزء الفارغ
قوله كما الخ ازاله استبعاد واظهار اعراب الكلمتين فى الجزء
الفارغ لاشتغال الجزء الاخر بان الاظهار المذكور ليس
من اظهار اعراب ما بعد غير فى الاستشارة فى الغير لاشتغال الجزء
بل اقرب منه قائمة اظهار لا اعراب الكل فى الجزء وذلك
اظهار لا اعراب لمضاف اليه فى المضاف فهو على مذهب

الحاصل ان المراد بهذه التقديرية ان كل معرفة على ما يلزمه التصديق والتصور فى الحارث بمعنى العالم بالباء ونظر الى
الكاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا
عبد الغفور رحمهما الله
تعالى

ولا اول فارغا اظهر اعرابه فی الجزء الفارغ کما اظهر اعرابه بعد عبد غیر فی الاستثناء فی الغیر فلیس لعبد الله علما الا الاعراب واحد **قوله** ولا یخفی اه اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحیح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والمیل الی جانب المعنی لا یلایم ذلک الغرض ولا یخفی ان ذلک الاهمال لا یجری فی کل ما یعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فیما اعرب باعراب الکلمة الواحدة **قوله** فانه لا یقال له لفظة واحدة هکذا قالوه وفیه انه ان اریدبا اللفظة ادنی ما یطلق علیه اللفظ کهمزة الاستفهام لم یدخل فی التعریف الا نذر من الکلمات وان اریدماله نوع وحدة لم یخرج عنه مثل عبد الله علما وان اریدخصوص وحدة فلا یدل اللفظة علیه ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ما یتکلم به دفعة قلنا لا شبهة فی جواز التکلم بعبد الله علما دفعة بل یجب ان یتکلم به کذلک اللهم الا ان یقال المراد بالمرة ما یتکلم به مرة ولیس فیه ما یصحح

قوله والاول فارغا اظهر اعرابه اه بخلاف ما اذا کان الاول غیر فارغ فان الاعراب یجوز الاصل ... ما حب الاعراب فیجعل اعراب تقدیریا علی نسب الجمهور قال الاعراب ... ماحب الاعراب وجعل بناء علی نسب الجمهور ماحب الاعراب فلیس لعبد الله علما الا الاعراب واحد **قوله** فلیس لعبد الله علما الا الاعراب واحد اه المراد بالمفرد الواحد ... بکلمتین علی طبق قول الاعراب باعراب واحد

قوله فیما اعرب باعراب الکلمة الواحدة بخلاف ما یعد لشدة الامتزاج کلمة واحدة وبقی حد الجزئین علی حال الاسابق مثل الرجل ورجل فانه لیس فیه اهمال جانب اللفظ اصلا مع تحقق رعایة جانب المعنی باخراجه عن حد الکلمة وفیه اشارة الی انه یمکن ان یجعل قوله واحدة صفة فالاعراب بقوله مع انه

ان حق فائدة الامتزاج اعرب باعراب لفظین لا لشدة الامتزاج اعرب باعراب لفظ واحد ولیس کذلک لان تاء التانیث لم یبق الا الاعراب ۱۲ **قوله** ادنی ما یطلق علیه اللفظ ای ادنی الوحدة الحقیقیة ۱۲ **قوله** نذر بالتحریک والسکون الندر الاقل ۱۲ **قوله** الوحدة الحقیقیة فیه ۱۲ **قوله** لم یخرج عنه مثل عبد الله وجود ۱۲ **قوله** وان اریدخصوص وحدة بان یکون وحدة من حیث الاعراب ۱۲ **قوله** اللهم اه اشارة الی ضعفه اذ صیغة المرة لا تدل علی ذلک فلیس اخذه فی التعریف الا تقیدا ماخوذا

قوله عبد الحکیم الخ من خارج لاخراج مادة النقض ۱۲ **قوله** سیرد اه اشارة الی ان غرض علم النحو مشتمل علی کل من الاعمال والاوضاع والادخال المذکورین **قوله** لا یجری فی کل ما یعد لشدة الامتزاج فانه لا یجری فیما بقی اصلا جزئیه علی حال السابق مثل الرجل ورجل فانه لیس اهمال جانب اللفظ اصلا فان المناسب بجانب لفظه ایضا الاخراج بل فیما اخرجه فان کلا من جزئی کل علی حال السابق موضوع فیما اصلا **قوله** الا نذر ای نادر فیخرج اکثر الکلمات عن تعریف الکلمة **قوله** لم یخرج عنه مثل عبد الله علما وان اریدخصوص وحدة فان فیه وحدة باعتبار انه علم لشیء واحد لا لیدل جزؤه علی جزء شیء **قوله** خصوص وحدة

قوله الاعراب فی الاصل ... اه الاعراب ... الاعراب ... الاعراب ...

قال الشارح وما علم من التقسيم

ان يتكلم به مرتين فخرج عنها عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بها مرتين قوله

وبقي مثل قائم وبصري الى قوله داخلا اي مساحة ومجازا قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث

يفهم منه شيء آخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبعية ان كانت بسبب

صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك قوله لانه لفظ دل

قوله ساوى ومجازا لان الخارجي ساوى ما بقاء عن اللفظ

مستبد الدخول والا دخول سابقا عن اللفظ

فالمعنى ودخل على ما تجوز ولو جعل تقدير الكلام

وبقي من الامثلة الذين انتقض بها التعريف

المصنف مثل قائم وبصري انتقاض تعريف بقاء

فيه يحتج الى الشارح عدم انتقاض تعريف بقاء

الدخول قوله ان المدلول في العقلية هو

عن العقلية فان الدلالة العقلية هي التأثر

التأثر وفي الطبيعية هنا عبد الانثا ردا آمدن

والاثر وبالطبيعية في الطبيعية ايضا عقلية

واقبل ان العلاقة في الطبيعية ايضا عقلية

فلا وجه لاخراجها منها فافهم الباقي على

حال هو مولانا عبد الحكيم رحمه الله

قوله اي ساوى

مجازا تنبيه لما

قائم وبصري لفظان اذ هو

بقي داخلا فيها باعتبار اجزاء مجرى اللفظ

الواحدة وعده لفظا واحدة قاشدة الا تخرج

مساحة ومجازا وان لم يكن داخلا فيها

باعتبار الحقيقة وقد يقال اراد به دخوله

ان يقال مثل قائم وبصري من حيث

انه داخل في اللفظ يقتضي سبق الدخول و

لا دخول سابقا عن اللفظ بان يقارن دخوله

لما كان بالنسبة الى قيد الوحدة التي هي

مدلول آخر لا آخر للفظ فنسب ذلك المقارن

الى اللفظ فتدبر والله سبحانه اعلم قال

الشارح رحمه فاخرجه بقيد الافراد قال

فيما كتب في حواشي المفصل

مشيرا الى قوله

مفرد وهذا الاعتراض والاسكوتي

عما فيه الالف واللام على التعريف و

الرجل فان هذا يدل على المعنى والرجل

الرجولية فهذا معنيا لا معنى واحد

قال الشارح ولو لم يخرج بقيد الافراد

انسب قيل فيه انه لو ترك بلوم الدخول

فنسبت وضرب ودخل الى عدد الكلمة الاتي

وانت خبير ان مراد الشارح به ما يترك

الترك مع رعاية الجامعية والمانعية كما هو

المتبادر واللائق بجناب الشارح فح

يكون مراده ان الترك مع ارادة الخروج

وضرب لو كان يقال اي اللفظ الدال

على معنى الوضع المشتملة على الاسناد

فالاعتراض المذكور ناشئ عن قلة التدبر

وعدم رعاية حال المتكلم والله

سبحانه اعلم

المعنى بالافراد يستلزم الوضع والتركيب انما هو بعد الوضع

فجوابه ان مراده قدس سره فيما سبق ان

المعنى مطلقا بما ذكرنا فيه انما هو بعد كونه موضوعا له بالافراد والتركيب

اقتصاد المعنى بالافراد والتركيب

من مواهب انتقاد الاستقال عن الطبيعية بصريح

بسبب صدور الدال عن الطبيعية طبيعية اللافظ

وقيل هو طبع اللافظ ١٢ حاشية

قوله

لملا نور محمد على حاشية مولانا

عبد الغفور رحمهما الله

تعالى

المسموع من وراء الجدار لما قيد اذ لو سمع دير من نبي حال مشاهدته لم يظهر دلالته او لم يدل كما قال
السيد قدس سره فان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ **قوله** اي منقسمة الى هذه الاقسام السرفي
تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام **قوله** منحصرة يفهم من السكوت

فی معرض بیان الاقسام ویتعلق به قوله لانها قیل هذا الحصر عقلی وتوجیهه انه فی قوة تقسیمین کل منهما دائر بین النفی والاثبات کما یرشدک الدلیل وان ابیت عن انه عقلی فالظاهر انه قطعی

قوله ویتعلق به اوتعلق بالدلیل الاخصار لا بالدلیل التقسیم فانها الذکر دلیل الاخصار بانه اذ قال لانها عبارة عن تقسیم بعض الاقسام الی الدلیل مشترک فی قسمیه تعریف التقسیم بالاخصار فلزاجل من تتمة تعریف التقسیم بالاخصار ان کان الجزم بالاخصار حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غیر تتمة بان یکون دائرا بین النفی والاثبات بان یکون مستندا من دلیل دلیل آخر بان کان مستندا من تقسیمی ای تقسیمی وان فتعلق ان قسم آخر فعلی ای تقسیمی وان علی امتناع دائر من تحقق فارقة وتحقق اعتبار کان مستندا من ملاحظة تمایزه وتحقق اعتبار حصل من ملاحظة تمایزه وتحقق اعتبار القاسم الحصر المنطقی دائرا بین النفی والاثبات بان یکون الاقسام بین النفی والاثبات ان یکون الاقسام

قوله ای ثبوت شیء ای ثبوت شیء من الشیء ای ثبوت شیء من الشیء ای ثبوت شیء من الش

اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخذ في التقسيمات **قوله** اما من صفتها
قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان
تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة
فلانه انسب بمقام تقسيم الكلمة ولا يقال بان الثاني حرف والاول اسم او فعل
ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة

قوله اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخذ في التقسيمات
قوله اما من صفتها
قوله لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة
قوله فلانه انسب بمقام تقسيم الكلمة
قوله ولا يقال بان الثاني حرف والاول اسم او فعل
قوله لان حال الكلمة

لا ينحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع أن الضرورة التي
دعت إلى التقدير إنما نشأت من الثاني فلا يليق التأويل فيه لا في الأول وأما تقدير الذات
فيخالف ما اقتضاه زيادة أن وكذا جعل أن تدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره
التقدير في هذا المقام مبني على ما حكوا به من أن الفعل مع أن في تأويل المصدر ولو وضح
هناك المصدر بدلالة حيث يحتاج إلى ما ذكر لكن النظر إلى المعنى يغني عنه إذ ليس في معنى المصدر
حقيقة ولا يخلو عن شذوذ قوله من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى مفردا أو مركبا إليها

قوله ودلالتها آخر دليل لقوله ودلالتها على الثاني ... قوله
وعدم صحة حمل على الثاني ... قوله
مع أن آخر متعلق بقوله ... قوله
الحدوث على الذات ... قوله
قوله ولا يخلو عن شذوذ ... قوله
قوله ولا تقدير الذات ... قوله
قوله ولا تقدير الحال ... قوله
قوله ولا تقدير الحال ... قوله
قوله ولا تقدير الحال

قال الثاني الحرف استينافٌ لانه لما قال ما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول ما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل **قوله** لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه **قوله** اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل اي في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء الجملة نحو زيد لا اخر **قوله** ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التحقق كضرب مصدرا او ما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب اسم وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمهما عن الكلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان **قوله** ماخوذا

من السمو اى سمى اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذفت
الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليها ثم اتى بهمزة الوصل
لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله** لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى
قوله وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل
لكان فعله وسم وجمعه اوسام وارتكاب القلب بعيد **قوله** لتضمنه الفعل اللغوى
فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قال** وقد علم الواو وللاعتراض

قوله من السمو اى سمى اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليها ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله** لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى **قوله** وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوسام وارتكاب القلب بعيد **قوله** لتضمنه الفعل اللغوى فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قال** وقد علم الواو وللاعتراض

قوله من السمو اى سمى اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليها ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله** لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى **قوله** وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوسام وارتكاب القلب بعيد **قوله** لتضمنه الفعل اللغوى فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قال** وقد علم الواو وللاعتراض

قوله من السمو اى سمى اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليها ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله** لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى **قوله** وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوسام وارتكاب القلب بعيد **قوله** لتضمنه الفعل اللغوى فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قال** وقد علم الواو وللاعتراض

الحاشية لملا انور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

التنبيه من لا يجديه الاشارة او للعطف على انحصر لانها او للعطف على العلم بالانحصار
الذى افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اى بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل
ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع
المضمر لزيادة التمكن فى الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة
الى استحقاق التعظيم لجودته قال حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام
ويجوز التصريح بها واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى اللام لكن يمتنع التصريح بها
كما حققه قدس سره فى بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام

قوله التنبيه من لا يجديه الاشارة اى لا يتنبه من لا يجديه الاشارة لانها لا تفيد الا الاختصاص الاعتراضى
قوله او للعطف على انحصر اى على انحصر الكلمة
قوله او للعطف على العلم اى على العلم بالانحصار
قوله اى بوجهه اى بوجه انحصار الكلمة
قوله على هذا التقدير اى على تقدير اعتبار العلم بالانحصار الذى افاده الدليل
قوله بذلك الباء للاستعانة اى بذلك الوجه
قوله ووضع اسم الاشارة موضع المضمر اى وضع اسم الاشارة موضع المضمر
قوله واختار ذلك اى اختار ذلك الوجه
قوله اشارة الى استحقاق التعظيم اى اشارة الى استحقاق التعظيم
قوله لجودته اى لجودة التعظيم
قوله حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام اى حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام
قوله ويجوز التصريح بها اى بالاضافة
قوله واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى اللام اى واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى اللام
قوله لكن يمتنع التصريح بها اى بالاضافة
قوله كما حققه قدس سره فى بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام

كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور
صفة لقوله واحد **قوله** وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء
وهو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز
لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم **قوله** ولله در اللص الدر في اللغة اللبن
وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا دره اي
لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله
سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى
تعجبوا من لبن ام ربت كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات
الكمالية **قال** الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام

قوله للتبعيض لان كل واحد جزء من مجموع الاشياء فتدبر

قوله فان اكد عند الادباء

قوله اذ ليس في ضمن الاثبات والعرضيات فرق فيه التمييز بين الاثبات والعرضيات والموجودات الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات

قوله لا يتلزم مرة على ما يدل عليه بحسب الوضع بل يكون الشيء عرضا تارة والشيء ذاتا اخرى

قوله في اللغة اللبن ما يدر من الضرع من اللبن او من سحاب من المطر

قوله ودنيه خيره اذ يه معا شيء ١٢

قوله فاريد به الخير مجازا اما مجازا لغويا او منقولا لغويا فيكون لفظ مرسل ١٢

قوله اي لا كثر خيره ولفظ الدر بمعنى الخير الكثير ودين الخير واستعمل في الكثرة ١٢

قوله اي كثر خيره ١٢

قوله وذلك

قوله وقد يقال اللام للتعجب لان الله تعالى منشأ كل الخيرات والعجب بالاسم الجامع والتعجب بما يتخيل في الصدر وفي الانشاء عن الاسم ويتخيل ان المعنى ان اللام للتعجب لا اختصاص له بالدر بمعنى اللبن فالمعنى تعجبوا من الدر بمعنى اللبن لكن الاظهر ان اللام للتعجب بخلاف الاول فافهم

قال الشارح ره الكلام لم يعطف الخ تمهيد لبيان الفصل والتقدير انما قال بعض سره الخ ليس المراد ان المركب ما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا بالمعنى المشهور اي الحد الذي يقابله الرسم بل المراد ان المركب ما به الاشتراك وما به الامتياز في بعض الشيء خاصة فلا يكون حدا لوجوب اشتماله على الذاتيات فتدبر في كلام قريض ان ثبت عنده دخل ما ذكره من ما به الاشتراك وما به الامتياز في الحد وهو مما ذهب اليه الشارح ره ثم ان الحد في الرسم والمعنى لم يعتبر الاطلاع على ذاتياتها بل يكفي الاطلاع على بعض خواصها

قوله الدر في اللغة اللبن عن فضل الحلوب الخ والمعنى لم تعلم قدر ذلك فالدر في اللغة اللبن الذي يدر من الضرع من اللبن ودمن الغنم من الحلوب وهو هنا كناية عن الخير الكثير

قوله لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله تعالى قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب منه يعني ان العرب يتعجبون من لبن ام ربت كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية

قوله ولله در اللص الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن ام ربت كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية

قوله لا يتلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم

قوله لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز

قوله فان اكد عند الادباء

قوله ليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء وهو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام

قوله وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء وهو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم **قوله** ولله در اللص الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن ام ربت كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية **قال** الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام

قال الشارح ره الكلام لم يعطف الخ تمهيد لبيان الفصل والتقدير انما قال بعض سره الخ ليس المراد ان المركب ما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا بالمعنى المشهور اي الحد الذي يقابله الرسم بل المراد ان المركب ما به الاشتراك وما به الامتياز في بعض الشيء خاصة فلا يكون حدا لوجوب اشتماله على الذاتيات فتدبر في كلام قريض ان ثبت عنده دخل ما ذكره من ما به الاشتراك وما به الامتياز في الحد وهو مما ذهب اليه الشارح ره ثم ان الحد في الرسم والمعنى لم يعتبر الاطلاع على ذاتياتها بل يكفي الاطلاع على بعض خواصها

قوله الدر في اللغة اللبن عن فضل الحلوب الخ والمعنى لم تعلم قدر ذلك فالدر في اللغة اللبن الذي يدر من الضرع من اللبن ودمن الغنم من الحلوب وهو هنا كناية عن الخير الكثير

قوله لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله تعالى قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب منه يعني ان العرب يتعجبون من لبن ام ربت كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية

قوله ولله در اللص الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن ام ربت كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية

قوله لا يتلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم

قوله فان اكد عند الادباء

قوله

قوله في اللغة وايتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل الجزاء به قوله اى يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يقول بان يقال المتضمن بالكسر الاجزاء الثلثة الكلمتان والهيأة والمتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبنى على جعل الهيأة جزء الكلام ويلزم حينئذ

قوله في اللغة وايتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل الجزاء به قوله اى يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يقول بان يقال المتضمن بالكسر الاجزاء الثلثة الكلمتان والهيأة والمتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبنى على جعل الهيأة جزء الكلام ويلزم حينئذ

قوله في اللغة وايتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل الجزاء به قوله اى يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يقول بان يقال المتضمن بالكسر الاجزاء الثلثة الكلمتان والهيأة والمتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبنى على جعل الهيأة جزء الكلام ويلزم حينئذ

ان لا یکون الکلام لفظا حقیقة بل مسامحة ولو لم تجعل جزءا له کما فی الشرح الجامی
الی التاویل **قوله** فلا یلزم اتحادهما فیما اذا ترکب الکلام من کلمتین فقط **قوله**
ای تضمنا حاصلا بسبب اسناد ویجوز ان یکون الباء للالصاق ای تضمنا ملصقا

قوله ای تضمنا ای تضمنا ایاه یعنی
صفة لمصدر محذوف او ظرف لغو فیکون
زیادة حاصلا بیان اصل المعنی لا للتقیید
عبارة عن الایاة الاجتماعیة فیما اذا کان
اخیر لحصول المجموع الذی هو التضمن او جزءه
وان کان عبارة عن مدلولها فباعتبار
انها باعث علی اعتبار الایاة الاجتماعیة ۱۲
قوله یجوز ان یکون ایاه یتضمن تعریف
الکلام جنس غلام زید فی غلام زید قائم لانه
یصدق علیه انه تضمن کلمتین حال کونه
ملاصقا لاسناد قائم الیه مع انه مرکب اضافی
فلذا ترک الشارح رحمه الله هذا الوجه
بخلاف ما اذا حمل علی الایاة
فان تضمنه

قوله ان الایاة الایاة تضمنا ای تضمنا
ایاه یعنی
تضمنا ایاه ای تضمنا ایاه یعنی
بسبب الاسناد دخل بسبب
الاضافة ۱۲ مولانا عبد الحکیم
السیالکوتی رحمه الله تعالی
قوله لا یکون الکلام لفظا حقیقة
لان المراد باللفظ الملفوظ بالذات والمرکب من
لیست بملفوظ بالذات وغیر الملفوظ بالذات لیس
الملفوظ بالذات حقیقة بل مسامحة لان یقال
بملفوظ بالذات ما یکون ملفوظا
المراد بالملفوظ عند من جوز کلا قال بالتراکیب
لا یتوجه اعتراض جواز السهو والاکراه
الی ان الایاة الایاة یعنی ما یکون قائما بالتراکیب
ما یفهم منه بالتبع ان فی قوله ولو لم تجعل
خارج عنه لکن دلالة علی تقدیر عدم جعل
ان لا یکون ایاه جزءا للکلام الکلام
الایاة جزءا للکلام لفظا حقیقة

قوله ولو لم تجعل جزءا له کما فی الشرح الجامی
الی التاویل ۱۲ **قوله** ولو لم تجعل
باعتبار جواز اللادلالة وعدم الاعتداد بالایاة
قوله ولو لم تجعل جزءا لکن اتحاد
لحصول الکلام مع مراعاة الایاة فی الترکیبات فی
السید قدس سره ولا تعتبر الایاة فی الترکیبات فی
الوضع واختلاف المعانی بسببها کاختلاف
باختلاف الکلمات انما یجعل احد بها وظاهر
والاخر خارجا بحکم کیف وقد حکموا بجزئیة الایاة
فی المفردات ولا عبرة فی الوضع کیلا ینتقض
المرکب للاجزاء الترتیب فی الوضع کیلا ینتقض
تعریفهما بالاشتقاق ۱۲ **قوله** فقط
بخلاف المرکب من اکثر من کلمتین فخرج
زیدا قائما فانه تضمن کلمتین فخرج
الکلمات والاسماء

قوله ان لا یکون الکلام لفظا حقیقة اذا الایاة لیست
لفظا حقیقة وغیر اللفظ وغیر اللفظ لا یکون
بملفوظ والمرکب من اللفظ وغیر اللفظ لا یکون
لفظا الا علی التسامح وجعل الکل ملفوظا
باعتبار الجزء اللادلالة وعدم الاعتداد بالایاة
قوله ولو لم تجعل جزءا لکن اتحاد
لحصول الکلام مع مراعاة الایاة فی المرکبات فی
السید قدس سره ولا تعتبر الایاة فی المرکبات فی
الوضع واختلاف المعانی بسببها کاختلاف
باختلاف الکلمات انما یجعل احد بها وظاهر
والاخر خارجا بحکم کیف وقد حکموا بجزئیة الایاة
فی المفردات ولا عبرة فی الوضع کیلا ینتقض
المرکب للاجزاء الترتیب فی الوضع کیلا ینتقض
تعریفهما بالاشتقاق ۱۲ **قوله** فقط
بخلاف المرکب من اکثر من کلمتین فخرج
زیدا قائما فانه تضمن کلمتین فخرج
الکلمات والاسماء

قوله ان لا یکون الکلام لفظا حقیقة اذا الایاة لیست
لفظا حقیقة وغیر اللفظ وغیر اللفظ لا یکون
بملفوظ والمرکب من اللفظ وغیر اللفظ لا یکون
لفظا الا علی التسامح وجعل الکل ملفوظا
باعتبار الجزء اللادلالة وعدم الاعتداد بالایاة
قوله ولو لم تجعل جزءا لکن اتحاد
لحصول الکلام مع مراعاة الایاة فی المرکبات فی
السید قدس سره ولا تعتبر الایاة فی المرکبات فی
الوضع واختلاف المعانی بسببها کاختلاف
باختلاف الکلمات انما یجعل احد بها وظاهر
والاخر خارجا بحکم کیف وقد حکموا بجزئیة الایاة
فی المفردات ولا عبرة فی الوضع کیلا ینتقض
المرکب للاجزاء الترتیب فی الوضع کیلا ینتقض
تعریفهما بالاشتقاق ۱۲ **قوله** فقط
بخلاف المرکب من اکثر من کلمتین فخرج
زیدا قائما فانه تضمن کلمتین فخرج
الکلمات والاسماء

قوله ان لا یکون الکلام لفظا حقیقة اذا الایاة لیست
لفظا حقیقة وغیر اللفظ وغیر اللفظ لا یکون
بملفوظ والمرکب من اللفظ وغیر اللفظ لا یکون
لفظا الا علی التسامح وجعل الکل ملفوظا
باعتبار الجزء اللادلالة وعدم الاعتداد بالایاة
قوله ولو لم تجعل جزءا لکن اتحاد
لحصول الکلام مع مراعاة الایاة فی المرکبات فی
السید قدس سره ولا تعتبر الایاة فی المرکبات فی
الوضع واختلاف المعانی بسببها کاختلاف
باختلاف الکلمات انما یجعل احد بها وظاهر
والاخر خارجا بحکم کیف وقد حکموا بجزئیة الایاة
فی المفردات ولا عبرة فی الوضع کیلا ینتقض
المرکب للاجزاء الترتیب فی الوضع کیلا ینتقض
تعریفهما بالاشتقاق ۱۲ **قوله** فقط
بخلاف المرکب من اکثر من کلمتین فخرج
زیدا قائما فانه تضمن کلمتین فخرج
الکلمات والاسماء

الحاشیة علی حاشیة مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالی

بالاسناد **قوله** والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين **قوله** حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعها لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال لا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد قدس سره

قوله بالاسناد اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين بل الاسناد وفيما بين الجملتين بل الاسناد وانما يجري في الجملة والشرط قيد لحكم الذي في الجزاء بمنزلة الظرف فمعنى قولك ان جئتني اكرمتك اكرامك في وقت مجيئك فانما فيما بين الكلمتين اللتين هما المسند والمسند اليه في الجزاء **قوله** ولذا قالوا اي لاجل ان الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال المص ان الكلام لا يحصل الا من الاسم والفعل ولو كان الحكم في الجملة الشرطية بين الشرط والجزاء لم يصح لتوقف تحقق الاسناد بين الجملتين وحصول الكلام فيها على ان يكون الجزاء

قوله لا يتاتى اي لا يتحقق تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط وقوع الشرط لان الجزاء لا يحصل الا بعد حصول الشرط **قوله** مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى في حواشيه على شرح التلخيص ان الشرط لا يكون الا مستقبلا لان الشرط لا يكون الا مستقبلا عن شرحه لان الشرط لا يكون الا مستقبلا

لخرج عنه قطعاً انه لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابط
بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب
قوله بحيث يفيد المخاطب فائدة اي من شانه ان تقصد به افادة المخاطب فائدة
يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئة ونسبته
الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبراً او صفة او صلة
ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب **قوله** خرجت الجملات الصرفة

واما المركب من الكلمتين والمهمل فلم يخرج **قوله** سواء كانت خبرية اى محكية بها عن الواقع **قوله** انشائية اى غير محكية بها عن الواقع **قوله** فى حكم الكلمة المفردة لان النسبة فى تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد **قوله** اعنى قائم الاب او ذا **قوله** فانه فى حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج

قوله فلم يخرج الخ لانه يشتمل على خبرية الخ **قوله** اى محكية بها عن الواقع الخ لانه يشتمل على خبرية الخ **قوله** لان النسبة الخ لا يخفى ان النسبة فى تلك المركبات مجملة وقد تعين فيها **قوله** اى غير محكية بها عن الواقع الخ لانه يشتمل على انشائية الخ **قوله** اى محكية بها عن الواقع اى ملاحظتها **قال** الشارح رحمه الله تعالى التركيب اى فى تعريف الكلام اذ دخل فى انشائية الخ

قوله لان النسبة فى تلك المركبات مجملة اى ملاحظة تفصيلا اما بسيطة على ما دل عليه كلام المص او مركبة على ما دل عليه كلام الشارح رحمه الله تعالى

قوله اى محكية بها عن الواقع اى ملاحظتها **قال** الشارح رحمه الله تعالى التركيب اى فى تعريف الكلام اذ دخل فى انشائية الخ

قوله فى حكم الكلمة المفردة لان النسبة فى تلك المركبات مجملة اى ملاحظة تفصيلا اما بسيطة على ما دل عليه كلام المص او مركبة على ما دل عليه كلام الشارح رحمه الله تعالى

قوله اعنى قائم الاب او ذا الخ اى فى تعريف الكلام اذ دخل فى انشائية الخ

قوله فانه فى حكم هذا اللفظ الخ لانه يشتمل على خبرية الخ

قوله ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها الخ لانه يشتمل على خبرية الخ

قوله لان النسبة فى تلك المركبات مجملة اى ملاحظة تفصيلا اما بسيطة على ما دل عليه كلام المص او مركبة على ما دل عليه كلام الشارح رحمه الله تعالى

قوله اى محكية بها عن الواقع اى ملاحظتها **قال** الشارح رحمه الله تعالى التركيب

الى هذا التاويل المحقق السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا بدال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم تكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من خواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه واما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا نقول من حروف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ان تكون تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب

قوله اخباراً او اوصافاً او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطاً فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاماً بل الكلام هو المجموع **قوله** بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته **قوله** ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام ولبعده ولان قوله لا يتأتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم الكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى ستة **قوله** الا في ضمن اسمين حقيقة او حكماً

وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم **قوله** او في ضمن اسم اه انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل **قوله** بتقدير ادعو المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده **قوله** اي كلمة ولا دخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من الاقسام الكلمة **قوله** كائن في نفسه جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوا لدل وحالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول

قوله المنقول اه الانشاء اه وانما لم يعبر بالوصف لانه اشعر بان من شانه ان يكون متعلقا بدعوى الحال ان يزيد انشاء ارادة دعوى اخبار اه **قوله** والا بيان الكلمة الباعثة اي وان لم يقل بالكلمة بل اقتصر على عموم قوله والقرينة اه بيان الكلمة لصحة التفسير لعينه ان جعل من اقسام الكلمة والتفسير في الاقسام لا انه جعل من اقسام الكلمة اه

قوله اشارة الى جواب سؤال اورده بعض الحواشي بقوله فان قيل اذا كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين المعنى والاثباتي الكلام والا في الكلام او الاثباتي ما تضمن كلمتين بالاسناد ونفيه والا في ما تضمن كلمتين بالاسناد وقيل الكلام كلمتين والاسمان جزئي والكلي ما تضمن كلمتين مفردا والجزئي اه

قوله وذلك اه اشارة الى جواب وسؤال اورده بعض الحواشي بقوله فان قيل اذا كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين المعنى والاثباتي الكلام والا في الكلام او الاثباتي ما تضمن كلمتين بالاسناد ونفيه والا في ما تضمن كلمتين بالاسناد وقيل الكلام كلمتين والاسمان جزئي والكلي ما تضمن كلمتين مفردا والجزئي اه

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا والتفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة

قوله ما دل بنفسه او في حد ذاته اي في معنى الباء حقيقة وبمجاز غير مشهور وهو مخل بالفهم لا يجوز العمل عليه ١٢ قوله وان الدلالة اه رد للوجه الثاني والثالث يعني ان قيد الدلالة في التعريف الاعم بنفسه يدل على ان الدلالة الوضعية ليست ثابتة للفظ في حد ذاته بل ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا والتفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة

قوله ما دل بنفسه او في حد ذاته اي بحسب وضع الواضع لذلك اللفظ وبالوضع لم يثبت اه يعني بسبب وضع الواضع لذلك اللفظ لا بحسب ذاته اي بحسب ذاته لا يدل على معناه بل بسبب وضع الواضع لذلك اللفظ ١٢

قوله في جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف اه يعني ان في بمعنى الباء حقيقة وبمجاز غير مشهور وهو مخل بالفهم لا يجوز العمل عليه ١٢ قوله وان الدلالة اه رد للوجه الثاني والثالث يعني ان قيد الدلالة في التعريف الاعم بنفسه يدل على ان الدلالة الوضعية ليست ثابتة للفظ في حد ذاته بل ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا والتفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة

قوله ما دل بنفسه او في حد ذاته اي بحسب وضع الواضع لذلك اللفظ وبالوضع لم يثبت اه يعني بسبب وضع الواضع لذلك اللفظ لا بحسب ذاته اي بحسب ذاته لا يدل على معناه بل بسبب وضع الواضع لذلك اللفظ ١٢

قوله في جعل في بمعنى الباء

اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني
الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها
الى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضميري
المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف
فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة

كما لا يستلزم ذلك التصور توقفه على القابل والفاعل **قوله** ما دل على معنى باعتبار كونه في نفسه اي ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله **قوله** كقولك الدار في نفسها اي له دار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت فلان واعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مؤدى في في الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بقي مع كونه منشأ لحكمها وكذا احكامها بل المقصود

قوله ما دل على معنى في نفسه اي ملحوظا في نفسه معنى كما يكون ملحوظا في غيره اي في نفسه اي في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله **قوله** كقولك الدار في نفسها اي له دار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت فلان واعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مؤدى في في الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بقي مع كونه منشأ لحكمها وكذا احكامها بل المقصود

قوله لا باعتبار امر خارج عنها متعلق بالوجوه الثلثة اي لا باعتبار امر خارج عنها متعلق بالوجوه الثلثة لا اعتراض اذ لا يصح ان يكون في نفسه في التعريف من قبيل قولهم الدار في نفسها لا في متعلقاتها في غيره ولا يقال الدار في غيرها كذا بل يقال الدار لا في نفسها او مع غيرها كذا **قوله** ما ليس مقصوده اي ليس مقصوده الا ان التشبيه ان الحق الذي

قوله لا باعتبار امر خارج عنها متعلق بالوجوه الثلثة اي لا باعتبار امر خارج عنها متعلق بالوجوه الثلثة لا اعتراض اذ لا يصح ان يكون في نفسه في التعريف من قبيل قولهم الدار في نفسها لا في متعلقاتها في غيره ولا يقال الدار في غيرها كذا بل يقال الدار لا في نفسها او مع غيرها كذا **قوله** ما ليس مقصوده اي ليس مقصوده الا ان التشبيه ان الحق الذي

قوله ما دل على معنى في نفسه اي ملحوظا في نفسه معنى كما يكون ملحوظا في غيره اي في نفسه اي في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله **قوله** كقولك الدار في نفسها اي له دار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت فلان واعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مؤدى في في الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بقي مع كونه منشأ لحكمها وكذا احكامها بل المقصود

التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتاز قوله
كما ان في الخارج موجودا اه اى كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر
تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في
الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه اخر
لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم

قوله كما ان الموجود الخارجي اه اى كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابع له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه اخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم

قوله المحسوس فالمراد بالموجود القائم بغيره اه اى بالموجود الخارجي الذي يكون وصفا لامر تابع له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس

قوله ويظهر منه وجه اخر اه اى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم معنى اه اى ما يجيء بيانه وبعض من ناظرين توهم ان الاسم فاعترض بان في قولهم الواو في زيد بمعنى الاعتبار والمراد بالاعتبار ان وجود الواو في زيد بمعنى الاعتبار الواو في زيد وقولنا الدار في نفسها من دار واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه اخر لاستعمال لفظة في لم يتدبر وما تقدم بيان المعنى

قوله في نفسه اى في نفسه اى في الاعتبار وهو استعمال لفظة في في زيد في الدار في نفسها في الاعتبار وهو استعمال لفظة في في زيد في الدار في نفسها في الاعتبار

قوله في نفسه اى في نفسه اى في الاعتبار وهو استعمال لفظة في في زيد في الدار في نفسها في الاعتبار وهو استعمال لفظة في في زيد في الدار في نفسها في الاعتبار

قوله في نفسه اى في نفسه اى في الاعتبار وهو استعمال لفظة في في زيد في الدار في نفسها في الاعتبار وهو استعمال لفظة في في زيد في الدار في نفسها في الاعتبار

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة فى كما ينسب العرض الى محله
بلفظة فى والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى
انه لم يكن فى غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره **قوله**
والالة لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق **قوله** فلا يصلح
لشئ منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو متصف بالذات بداهة

قوله ملحوظا فی ذاته تفسیر لقوله مستقلا بالمفهومیة **قوله** من غیر حاجة الی ذکره لان المتعلق الاجمالی الذی لا یتصور الابتداء بدونه وهو شیء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما کان ذلک المتعلق غیر ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع کفت دلالته هذه بخلاف ما لو کان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذکر متعلقه بضم کلمة اخری لیدل علیه **قوله** فلا حاجة فی الدلالة علیه من دله علی کذا **قوله** وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم اه یعنی ان لیس مرادهم بکون المعنی فی نفس الکلمة انه مدلول لها حتی یخلو الکلام عن الجدوی فی یدخل الحرف فیه بل معناه انه اذا انتقلت وحدها الی ذهن السامع انتقل معها المعنی الیه فکان قالب الکلمة کظرف اذا انتقل انتقل بما فیه

قوله فان الابتداء من غیر تعلق اه یعنی ان الابتداء من غیر تعلق لا یتصور الا بجلی وجود

قوله فی الاستقلال فی التعریف اه یعنی ان الاستقلال فی التعریف لا یتصور من تعقل الابتداء من غیر تعلق الا بتعلق ما هو مبتدء منه ومن ذلک شیء ما هو مبتدء منه ومن ذلک الابتداء من لفظ الابتداء ثم ان کان ذلک الابتداء ملتفتا الیه فی نفسه فلا حاجة الی ذکر متعلقه بل یکفی ذکر لفظ الابتداء وحده لانه یدل علی ذلک الابتداء الذی هو ملتفت الیه بالذات وان کان غیر ملتفت الیه بالذات بل ملتفتا الیه بالتبع فلا بد من ذکر متعلقه لیدل علیه

قوله مولانا عبد الحکیم رح التفسیر اشارة الی ان المراد بالمفهومیة المفهومیة من اللفظ کما هو المتبادر حتی یرد ان الملازمة بین الاستقلال بالمفهومیة لا تقال فی قول الشارح فیما سیأتی ویدل علی ذلک فی هذا تفسیر للقول بالمفهومیة لا القول علی تقدیر الکلام فلا یحتمل قصد ادا الذات فیستقل بالمفهومیة فتدبر

قوله فی الاستقلال فی تصور الاجمالی اه یعنی ان الاستقلال فی تصور الاجمالی اه

فلهذا قيل ان المعنى فى نفس الكلمة وما يقال من ان الحرف معنى كائنا فى غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه فى غيره انه يظهر **قوله** من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة **قوله** وجعله آلة لتعرف حالهما اى لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوبا تهما **قوله** كان معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع **قوله** لا يمكن ان يتعقله الا بذكر متعلقاته اى لا يمكن ان يتعقله السامع

لا يتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها
لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق
صريحا لكونه ملتفتا بالذات والعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد
الخصوص به وضعه وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب
والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف
بمنزلة تلك الضمائر **قوله** ولفظه من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها
لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة
له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل
لانها حصص لمفهوم الابتداء او لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه

قوله لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا
لانه بين بالسير والبصرة من حيث
الابتداء لان الابتداء الذي هو السير
والبصرة مدلول الابتداء
قوله لا يمكن الا بذكر المتعلق
لانه بين بالسير والبصرة من حيث
الابتداء لان الابتداء الذي هو السير
والبصرة مدلول الابتداء
قوله لا يفيد الخصوص به
لانه بين بالسير والبصرة من حيث
الابتداء لان الابتداء الذي هو السير
والبصرة مدلول الابتداء
قوله لكل واحد من جزئياته
لانه بين بالسير والبصرة من حيث
الابتداء لان الابتداء الذي هو السير
والبصرة مدلول الابتداء
قوله لانها حصص لمفهوم الابتداء
لانه بين بالسير والبصرة من حيث
الابتداء لان الابتداء الذي هو السير
والبصرة مدلول الابتداء
قوله لانها لا تستعمل الا في الجزئيات
لانه بين بالسير والبصرة من حيث
الابتداء لان الابتداء الذي هو السير
والبصرة مدلول الابتداء

والظاهر ايضاً انها يجوز ان تلاحظ قصداً لكن لا تبقى ح معنى حرفياً قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصداً **قوله** واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضاً ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى ملحوظاً في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه

قوله وهو ارجاع الضمير الى المعنى اى لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما
فى عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ قوله لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام
وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضى
صحة الحكم عليه او به اذا اخذ فى حد ذاته ولا يقدح فى استقلاله امتناع الحكم
عليه او به بما يعرض سواء كان ذلك العارض جزء المدلول ما يدل عليه كمعنى او خارجا
عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل فى الاول خارج عن الثانى
قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعنى ان العادة جرت بان يستعمل
تلك الالفاظ فى مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة
بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا فى مطلق وان يستفاد الخصوصية
من ضمه مع الضميمة والا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة

وفيه تامل قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل

باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن

قوله باعتبار اشتماله

عبد الحكيم السالكوتي رحمه الله تعالى

قوله في تخريج الخ

بيان انه لا يعرض لذكر الدليل

الحكم

الحكم

الحكم

قال باحد الازمنة الثلثة يعني ما انت فيه وما قبله وبعده وشهرة امرها كفت
مؤنة التفسير قوله فهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد قوله
والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم
بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع
اسم او فعل او مركب اضافي فدخل فيه يزيد ويشكر علين لان معناهما الفعلي
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع
الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة
بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب
الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر

وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن
الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها
بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة
بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل
خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما تقارنه
صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن وذلك ان تقول المراد بعدم الاقتران
عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر على ان
بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال
اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية وح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء
على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء
الافعال في المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية بعيدا

قوله خرج عنه الافعال المنسلخة اي لها بل على انشاء معنى
من غير دلالة على زمان لان الانسلاخ معناه ايضا اي
كان في الاشتراك مع الزمان في الوضع الاول وبعبارة
الوضع الاخير اي الاخير في الوضع ... تفسير

اقول عدم الاقتران في عدم
الفعل لان السبب انما يتعلق بتعلق لا يجاب
وفي عدم الفعل بهذا التعلق بل على ما هو المتبادر منه
وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلولي
لفظ واحد بالوضع لا

قوله عند الاصل ليس
الدلالة على الزمان ... الاستعمال دون الوضع ... الانفعال
... الانفعال ... الوضع لا

قوله بحسب اصل الوضع اي الوضع الاول
الاستعمال فيكون التقييد بالاصل
اشارة الى وجه تقييد الانسلاخ في بحث الفعل وفيه
استعمالا ثانيا بحيث صارت فيها بالمعاني الفعلية بل استعملت فيها
على التغليب فان اكثر ... مركبا ... الحقيقة
بل استعملت فيها كذلك

قوله ... ان كان بمعنى الامر اولا ... ما كان بمعنى الامر ... الظاهر ان يكون ... الظاهر ... الظاهر ... الظاهر

غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق فلهذا لم يجب
ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال
ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال الشيخ الرضي العربي
القح اي الخالص بما يقول صح مع انه لم يخطر بباله لفظة اسكت **قوله** فدخل فيه
اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال
مخالفتها للافعال صيغة وقبولا لما لا يقبل الافعال كالتنوين
ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا **قوله**
نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد
مصدر اراد اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا

قوله كما يقتضيه ظاهر عبارته اي تعريفها بما حيث
ظاهر عبارة المصنف ارجع الى تعريفها بما حيث الوضع و
قال افعال المدح بالوضع الاخر بجاء ابو حصول الا و
افعال المقاربة بالوضع الاخر بجاء بمعنى الامر الماضي
اخذ انه وسماه الافعال ما كان بمعنى عن اقتربان
وانما قال ظاهر لانه لا يمكن ان يعرف عن اقتربان
الامر ليست معلومة الوضع بل الامر الوضع وان
الامر وما كان في الاستعمال ٢١ **قوله** لم يسلك
اي الشارح رحمه الله الطريق اي
اعتبار الوضع

بل قيد
الوضع بالاول ١٢ **٥٣**
المقصود لم يجب الشارح ايضا ١٢ **٥٤ قوله** لانها
بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال
انها موضوعة للمعاني المصدرية ومستعملة في الا
انها لوحظت معها الافعال الحاملة فيها اطلق
عليها اسماء الافعال باعتبار الملابسة وليست
بمعنى الافعال حتى يتحقق التعريفان بها ١٢ **٥٥ قوله** لانها
اي لم يجب

الشارح
انها لانها موضوعة للمعاني
المصدرية فيه توضيح للفظ اسماء
الافعال ١٢ **٥٦**
وجهات لصيغة الامر لما انها ١٢ **٥٧**
قوله قال الشيخ اي ابن الحاجب
الاخير ١٢ **٥٨ قوله** لم يخطر بباله لفظة اسكت
فكما ان ليس موضوعا للفظ ١٢ **٥٩ قوله** الذي
حملهم اي الافعال ١٢ **٦٠**
قوله فانه قد يستعمل مصدرا في الصحاح والرابعة
لا وجه لم يفعل وصفة وحال و
مصدر فالاول

الاخير في شرح الرضي ايضا ١٢ **٥٣ قوله** لانها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال
اي الافعال الملابسة ان الافعال الخ وجه آخر لعدم صحة اطلاق الافعال
الاسماء الوضعية ان التحقيق انها موضوعة للافعال الاصطلاحية
وهم ان الشيخ الرضي قال ان التقييد بالوضع الاول تصحيح الكلام
تجسم هنا والمورد عليه ما اورده الشيخ المذكور من ان لفظ الافعال
غير ظاهر فيه بالوضع الاول وفي الحاشية الاخرى الافعال
المقصود بها ترك الشيخ في بحث الفعل وانما ترك التقييد
بالوضع لانه في بادره وبه آخر الاختلاف التعبيرين في
المقامين والمكان في كل بحث بالجانبين اختلال ما في الاول
فلما اورده الشيخ وادى الى الثاني فلما ذكره الفاضل المحقق الاقرب
ان يقال بالتقييد بالوضع في التعريفين كما هو المتبادر في
وضع اسماء الافعال والافعال المنسوخة للمعاني المنشوئي وتخصيص
تعريف الاسم بالاسم الكامل وتعريف الفعل بالفعل الكامل و
اسماء الافعال ما قصدت في الاكثرية كونها بمستعمل فعال
والافعال المنسوخة ما قصدت في الغيرية
الدلالة على الزمان
التي بها يتميز الفعل عن الاسم
وتقييد الاول بقرينة قوله وعلى عن الاسماء بعينه جامعة وما
بوجه الاول بقرينة قوله من الاسماء ليس كذلك فيه
يدل على ان المستفاد من وجه الحصر على ان الاسماء ليس كذلك فيه
ومن البين ان المستفاد من الاسماء يجيء تعميم جامعة وما
اشارة الى انه لا يدخل فيها من قوله تعالى في دفع عن الذي
غاية الوضع الاول كذلك مزاد وقد يقال في التعريفين بان المتبادر من
على التقييد بالوضع الاول في التعريفين ذلك لمعنى الزمان المعين
الاقتران في حد الفعل بان يكون ذلك لمعنى وقوعه بالزمان
مدلول اللفظ بالوضع الاصلي الغير المسبوق بنقل ويكون الاصل لان اسماء
اسم فيه يستعمل بحسب الوضع الاصلي على سبيل
الدلالة على الزمان
اسم فيه ان المراد بقيد على سبيل
يستعمل بالاعراب وفيه ان المراد بقيد على سبيل
الدلالة
التي انصرف بها الكلمة اذا المتبادر
يستعمل بالاعراب وفيه ان المراد بقيد على سبيل
الدلالة
التي انصرف بها الكلمة اذا المتبادر
من الاقتران ان يكون الفعل على معنى في نفسه بالنظر الى الوضع الثاني
اعتبر والاية الكلية على معنى في الافعال بالنظر الى الوضع الثاني
الانتقال بالاكثر في الافعال المنسوخة
فالمتبادر المذكور محل المنع **٥٥ قوله** لان الافعال
في تحقيق في اسماء الافعال
مع كونها موضوعة لمعاني الافعال
الشارح رحمه الله وان لا تعريف
تخصيص الاسماء الافعال
استفادة الزمان
عن الاحداث التي تكون في الماضي الاصل صحة ١٢
الحاشية لملا انور محمد على حاشية
مولانا عبد الغفور رحمهما الله
تعالى

قوله او غير صريح اى لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معانى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيدا **قوله** على وزن قوقاة فاصل هيهات هيهية كقوقية قال قدس سره فى الحاشية الدجاجة تقوقى اى تصيح قوقاة وقيقاء على فعلل فعللة وفعلالا **قوله** نحو امامك زيدا اى تقدم وعليك زيدا اى الزم **قوله** فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس **قال** ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا ولا يبعد ان يقال يفهم ح

قوله او بتقدير الخبر اى الخبر الذى هو الجملة الفعلية **قوله** قدم للاهتمام به فلا يرد ان الاهتمام به يكون بالتقديم على الاسم **قوله** او للقصر اى قصر الفعل على الاسم وهو قصر الافراد **قوله** او مبتدأ اى مبتدأ مؤخر وهو الاسم الذى هو الفاعل **قوله** او بتقدير الخبر اى الخبر الذى هو الجملة الفعلية **قوله** قدم للاهتمام به فلا يرد ان الاهتمام به يكون بالتقديم على الاسم **قوله** او للقصر اى قصر الفعل على الاسم وهو قصر الافراد **قوله** او مبتدأ اى مبتدأ مؤخر وهو الاسم الذى هو الفاعل

قوله اى يكون اصلها من الاصلاح بالاصلاح للمناسبة **قال** الشارح وخرج آخر عطف على ما سبق مبنا **قال** الشارح وخرج آخر وقيل خرج الاول لان الافعال لان الاول جميعا آخر الاقتران لان يكون بحسب الوضع الاول لان الاقتران آخر وخرج عنه الفعل لان يكون بحسب الوضع الاول لان الاقتران آخر وخرج عنه الافعال

ان المذكور اقل من المتروك **قوله** منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين **قوله** وبمن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية لتشبهه عليه قولك هذه من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبته اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثير اما يقوم كل منهما

مقام الاخر فذلك مجاز غير عزيز **قوله** وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره
تفسير لما يتضمنه يختص به من جزء السلبي وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد
في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه ولم يتحاش
عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها
وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظتها بالخارج المحمول
بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر

**

واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة المشتق **قوله** دخول اللام أي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقرينها **قوله** اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه وللعهد الخارجي او الذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه **قوله** لكان شاملا لليم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء **قوله** في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري قال آمن امبر امصيام في امسفر **قوله** لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان تقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف **قوله** وفي اختياره

دخولها باعتبار ان المتبادر من عبارة المصنف ان يكون دخول المضاف الى اللام خاصة دون لام لما ان المضاف اليه خالي من اللام ولم يكتف على دخول اللام مع انه اخصر واتم

الاسم فيه فاذ مستقل في الواقع لا بيان لما استعمل لفظه **قوله**

الاسم تفسير الشارح به بلام التعريف بيان لام الاولى

جواب القسم او للعهد الذهني اي فرد مبهم من جنس

بالاضافة فيقال لام الابتداء ولام الامر ولام

قيد وهو لام التعريف بخلاف ما اذا اضافة يستعمل في

الى شيء في الصرف مستعمل اللام مطلقا

قوله اي اللام باعتبار دخولها على الاسم كما اكتفوا به في تفسير الشارح اي لام التعريف لا بقيد اللام باعتبار دخولها عليه لانه لا يكون تعريفا **قال**

قوله اي لام التعريف لا بقيد اللام باعتبار دخولها عليه لانه لا يكون تعريفا

قوله دخول اللام ولم يكتف على دخول اللام كما فعل الشارح الرضي احترازا عن لام الموصول فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات لان التقييد بكونها للتعريف من ذلك التقييد لان لام الموصول ليست للتعريف بل هي مكسورة لا تدخل الا على اسم في صورة الفعل فالتقييد باكثرية الاخراج ما هو مختص بالاسم

قوله اي لام التعريف لا بقيد اللام باعتبار دخولها عليه لانه لا يكون تعريفا

قوله دخول اللام ولم يكتف على دخول اللام كما فعل الشارح الرضي احترازا عن لام الموصول فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات لان التقييد بكونها للتعريف من ذلك التقييد لان لام الموصول ليست للتعريف بل هي مكسورة

اى فى ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او فى اختيار اللام على الالف واللام
هذه الاشارة **قوله** هى اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن
فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان فى الدال ويتوافق دليلاهما **قوله** يدت
عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة فى سائر المواضع لان الخفة فيها
مطلوبة لكثرة استعمالها **قوله** الى انها ال كهل وايضا لو لم تكن كهل كان
المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عذره قد سبق **قوله** الى انها الهمزة يضعفه

شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله** لانه لتعيين معنى مستقل
سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه
الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعيين
المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل
على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف
بالتعريف اللفظي **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد
بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه
المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية مطابقة او ضمنية لزم
جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا

اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يأبى عن دخولها
عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصحان او يقال
لا يصح تجريد الفعل عن النسبة **قوله** وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك
الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها
في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد
والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة

قوله لكن يأبى عن دخولها آه يعني ان الاستعمال الحقيقي لا يجوز الا استعمال الحقيقي والمجازي في الفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون اختيار غير مستعمل فكذا الاستعمال الحقيقي غير مستعمل في معناه الحقيقي بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه على السواء مستعمل ١٢

قوله اذا لم يرد به معناه سواء اريد به مجرد اللفظ فقط او اللام على لو دخلت الفعل من حيث دلالته على معناه او اللفظ من حيث دلالته على معناه ١٢

قوله لكن يأبى عن دخولها آه يعني ان الاستعمال الحقيقي لا يجوز الا استعمال الحقيقي والمجازي في الفعل عن المادة والتقيد بحيث ان يكون الاستعمال ومادة الفعل ليست الا حقيقية ١٢

قوله لا يصح تجريد الفعل عن النسبة آه يعني كونه متحققة ١٢

قوله ولذلك طوى بيان الاطراد آه يعني ان الاضافية لا يوجد في غير الاسم اذا لم يرد به معناه سواء اريد به مجرد اللفظ فقط او اللام على لو دخلت الفعل من حيث دلالته على معناه او اللفظ من حيث دلالته على معناه ١٢

قوله ولذلك اي لعدم كونها حقيقية طوى بيان اطرادها بان يقول كلما وجد تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بان يقول كلما انتفى تلك الخواص انتفى الاسم في كلام رشيد على غير ترتيب اللف ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

قوله الذي اختص ذلك الكلام بالنظر اليه وحاصل الدفع ان اختصاصه به لم يجر هنا الى دفع ذلك النقض كما سبق في كشف الكلام في حاشية فانه في حكم هذا اللفظ من ان الالفاظ انما صارت في تناول الاسم الخود واذا قيل لم آمنوا فان مقول القول يكفي الكلية بحيث ان يكون جملة وما ذكره قدس سره هنا وفيما سبق كما اشار اليه فيما سبق مبني على ما حققه السيد السند من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي يعتبر بانفسها لا بدلالة في ذهن السامع فيحكم عليها وقد اجاب غيره من المحققين بان اللفظ الذي اريد به نفسه سواء كان اسما او حرفا او فعلا او حرفا او فعلا او اسما كان او فعلا او حرفا او فعلا او اسما كان

فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجزء متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة

قوله لاختصاص كونه موصوفا الخ لاختصاص كونه موصوفا وذا الحال في الحقيقة يكون فان الموصوف وذا الحال والمفعول مسندا اليه مسندا اليه للمفعول والتمييز عن النسبة والمفعول المبني للمفعول فان المفعول لم يصح شيء منها الا عن الفاعل او المفعول عن الفاعل عن المسند اليه ان يكون مسندا اليه اه اي اكثر ما وجدنا ما عدا الجر تلك الخواص اه والاضافة والتنكير الذي فان التعريف باللام والتنوين وما يقتضي ايراد لو لول التنوين وما يقتضي كونه فاعلا وبتمامه مذكورا وكذا الاسناد اليه من كونه فاعلا وغير ذلك والمزايا ومتروكا متقدما ومؤخرا الى غير ذلك كما لا يخفى الفضيلة اه الحاشية لمولانا جمع مزية كفضيلة السيد الكوفي رحمه الله عبد الحكيم اقول

قوله فان اللام متضمنة الخ اي المضافات اليه او اللام متضمنة اختصاصا على حالات المضافات من المتنزل اختصاص انواع التعريف من تعريف لام وتعريف الاضافة وتعريف الشد او تعريف المجرد تعريف اللام لان القول باختصاص اللام لا يتم الا باختصاص سنادو هو التعريف فيلزم ح تمة اختصاص التعريف ثم لا وجه للفرق بين تعريف وتعريف فيلزم القول باختصاص جميع انواعه وكذا يتضمن اختصاص اصناف اللام من لام الجنس والاستغراق والعهد الذهني والخارجي

قوله لاختصاص اصناف التنوين قال القاضي شهاب الدين رحمه الله تعالى لا يخفى ان اصناف التنوين ليست الا اصناف في اختصاص الانواع بل علم تعرض اختصاص اصناف التنوين اختصاص ايضا

في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص **قوله** ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظا او محله ولو اريد بالجر مصدر رجر مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعتا في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة **قوله** لانه اثر حرف الجر

قوله اراد بالجر اي اراد بالجر اسم الشيء بمعنى الحركة واحرف الدال على الاضافة مضافا اليه يكون معطوفا على اللام لفظا او محلا على محل يكون عطفا على لفظ او محل مصدر من الفعل المبني للمفعول اي يكون الشيء مجرورا يكون فاعلا للدخول او محلا يكون فاعلا للدخول ان يكون معطوفا على الدخول **قوله** وقس عليه التنوين يعني هو اسم بمعنى التنوين ليس التنوين معطوفا على اللام الذي هو حركة الآخر فيكون الشيء مصدر بمعنى كون الشيء وانما مصدر بمعنى كون الشيء منونا فهو عطف

غير الحكيم الساكوتي رحمه الله الحاشية لو لا انا على الدخول الى ان وجه اختيار الشارح عطف الجر على اللام لفظا او محلا يكون فاعلا للدخول ان الظاهر من اسبقية فم الدال على الاضافة اليه حركة كان ادخر فاسن الجر ارادة منه وح يكون عطفا على اللام لفظا او محلا لا على الدخول كما مر ان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب

الاتصاف للاسم ح ولا اتصاف للاسم بمعنى ادخل عليه **قوله** مصدر بمعنى ادخل عليه الدال على الاضافة اليه و قوله مجهولا حال عنه **قوله** وقس على هذا التنوين فان فم النون منه اسبق من فم الدال بمعنى المصدر اي منه فالظاهر ارادة الاول دون الثاني وعلى الاول عطف على الدخول لفظا او محلا لا على الدخول لما سبق **قوله** مناسبة التقابل في الاسبق عدم الفصل بينهما لان الضد اقرب

خطور البال مع الضد **قوله** متاخرا عنه في الوجود لا في الاسبق موافقة الوضع الطبع ورعاية الامكان لكنه التقديم على ثلثة انما خير ان الاول بين ذلك بيانا ثانيا **قوله** في الدلالة على الاختصاص اي على الاختصاص بالحقيقة على ان يكون بمعنى المفعول فان ظاهرا اخر حقيقية كانت او اضافية لما خصص بها حقيقة تدل على وجوده فان الحكم الاضافة على الاختصاص بالاضافة لا على الاختصاص ويؤيده ما قال الفاضل المداد قلت ما احسن هذا التكلف وقال بدل قوله ومن خواصه ومن علامات ازدياد الدلالة على وجود الشيء ما خوذ في مفهوم العامة دون الخاصة وان كان اصرحا يستلزم الآخر والله سبحانه اعلم ١٢

قال علم رحمه الله الحاشية لما نور محمد

اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويعضده الاول حروف الجزم

قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي وليس اثر حروف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع اولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان للمخالفة بانها مقصورة على وجهين احدهما

ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم
المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه
شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه
لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام ولا لاخلاء الحكم عن الفائدة وتوجيه
ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد
الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشئ
مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص وهو الشئ وان
الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال

قوله ان يختص بقسم الخ فالمراد بالاختصاص
ما يقابل وما يخصص به الاصل الاسم الذي
يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل
هو الفعل لان الحرف لعدم كونه معناه
مستقلا لا يصلح لان يكون مضافا اليه
فلا يراد نوع يختص به نوع من الاضافة
فلا يفسر بالفعل ١٢ قوله كما يقتضيه
سياق الكلام اي مقصود الاسم
بخصوصه ١٢ قوله والاخلاء الحكم اي
خلو الحكم عن الفائدة فان الحكم اذا كان
مقصودا لا يخلو عن الفائدة ١٢ قوله
وتوجيه ذلك اي كون
المراد به كون الشئ مسندا اليه من ان الضمير راجع
الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشئ
الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوانات فان الحكم على
زيد باعتبار انه انسان يكون غير الحكم عليه
باعتبار انه حجر فان يخلو الحكم الاول عن الحكم عليه
اليه ليس باعتبار خصوصه بل باعتبار خصوصه
بخصوصه بل باعتبار

بل كون الشئ مسندا اليه
فلا يخلو الحكم عليه بكونه من الخواص عن الفائدة
١٢ قوله وتوجيه ذلك اي كون
المراد به كون الشئ مسندا اليه من ان الضمير راجع
الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشئ
الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوانات فان الحكم على
زيد باعتبار انه انسان يكون غير الحكم عليه
باعتبار انه حجر فان يخلو الحكم الاول عن الحكم عليه
اليه ليس باعتبار خصوصه بل باعتبار خصوصه
بخصوصه بل باعتبار

مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى
قوله لا كون الاسم مسندا اليه
سياق الكلام فان كون
خواصه اجمالا

مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم
فكذا تقول ههنا ان معناه من خواص الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى
المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او
بعده والقول برجع الضمير الى الشيء المذكور في الطباع اولى الى اللفظ بعيد **قوله** لان
الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه
لاحظته لا على وجه ينساق الى شيء او ينساق اليه شيء فلذا كان صالحا للمتقابلين **قوله** من
التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك لا الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة

فلا يقبل التخصيص وفيه تأمل لجواز ان تقول ضرب يوم مرد به نفس الطبيعة ولا شبهة في
ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف
والحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى
المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد كيف لا والمعنى المصدري المدلول
عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي
بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والتخفيف وذلك بحذف
التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فيحمل عليه طرد الباب

قوله فلا يقبل التخصيص اي بالمعنى
الذكور لا قوله وفيه تأمل اي في كون
الاضافة للتخصيص بما ذكر بل انكر ذلك
الاضافة
الرد من التخصيص بما ذكر بل كونه
المصدر الدال على الحدث الى لا يكون هو الاضافة
الرد التخصيص بما ذكر لزم ان لا يكون
منزلة التخصيص لعدم افادته تقليل الاشتراك
الا لا اضافة التخصيص لكونه اضافة مصدر الى
هذه الاضافة بغير التخصيص فعلم ان المراد
الانكار ودفع جوابه بانه اضافة الاضافة
من التخصيص الذي هو فائدة الاضافة
تقليل الاشتراك والتقييد الاختصار
في وجود هذا

النوع من
التخصيص في الفعل فلا يصح
قوله ان قلت جريانه فيه آه اثبات
لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم بان جريان
التخصيص بمعنى التقييد في الفعل انما هو باعتبار معناه
المصدري لانه القابل للتقييد بالظرف والحال
دون معناه المطابقي وهو معنى اسمي لكونه مدلولا
مطابقيا للمصدر لتضمن الفعل فلم يوجد النوع
الا في الاسم فيصح اختصاص التخصيص مطلقا بالاسم
وحاصل الجواب انا لا نسلم انه لم يوجد الا في
الاسم انما يتم ذلك لو لم يقبل
ذلك الخ

المصدري
التقييد بالظرف والحال الا في
قالب المصدر ليس كذلك بل قابل في الفعل
قالب الفعل ايضا كيف لا يكون قابلا للتقييد بالزمان
والحال ان معناه مدلول الفعل مقيد بالزمان
الذي هو مدلوله
قوله ليس الا بين
المرور وزيد وتلك معنى اسمي فلم يوجد الا اضافة
بواسطة حرف الجر فظهر ان الاسم فلا حاجة الى
التقييد بحرف الجر
قوله مع عدم افادة
الوجه آه فان التنوين فيه تخفيف مع عدم افادة
التخفيف بحذف التنوين فيه بواسطة
مشروط التنوين او ما يقوم مقامه
الاسم ١٢

فالاولى ان يقول ان الاضافة للتخصيص
بالاسم لندرته والندر سماعا ونحو تسلى اعلم ١٢

مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

قوله وانما قدرنا الاضافة بكون الشئ مضافا اى لا بمعنى شامل المضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم نجعله فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصنف رد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعنى من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا

قوله لا بمعنى ناعت اه اى بمعنى صح ان يوصف بالنعت لكلمة او بالنسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا اليه او منسوبا اليه اه قوله وانما لم نجعله فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه اى انما جعلنا كون الشئ مضافا فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه لان الاضافة فى مقابلة كونه مضافا اليه اذ عبارة المصنف لا يساعد فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه اه قوله لان التقدير على تقدير اليه ولا دليل على تقدير اليه لان تقدير اليه لا يجوز من اين يجوز ان يكون تقدير اليه والعطف اه جواب لما يتوهم من انه يجوز ان يكون تقدير اليه والاضافة معطوفا على قوله والاسناد قال بعيد لان الاضافة متعلقة بها وانما قال بعيد لان الاضافة تاخير اليه عنها ١٢

قوله ولقوله قدس سره اه عطف على قوله اذ لا دليل عليه اى لا احتياج الى تقدير اليه ولقوله قدس سره اه حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا اى من كونه مضافا او مضافا اليه من خواص الاسم ١٢ قوله ولان المصنف رد اه دليل ثالث على جعله فى مقابلة الشئ المضاف للمصنف حيث فسر عبارة المفصل على وجه التردد بين الاحتمالين فقال او اراد المضاف او اراد الجميع ولم يقل او اراد كونه مضافا اليه الجميع اى كونه مضافا او مضافا اليه من لفظ الاضافة ١٢

قوله فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد فى معنيين مختلفين سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان الارادة الجميع فيه مبنى على استعمال لفظ الاضافة بمعنى الاعم الشامل للمضاف والمضاف اليه وهو الجائز بان يراد منه بالاطلاق عليه على سبيل عموم المجاز بان يراد منه بالاطلاق عليه الاضافة ١٢ مولانا عبد الحكيم رح

قوله لا بمعنى شامل الخ اى لا بمعنى يصح ان يشتق باعتبارها او باعتبار المراد من الاضافة النسبة للمضاف والنسبة للمضاف اليه

لا شبهة فی انا نجد بین المضافین حالة مقیسة تارة الی طرف وتارة الی آخر فلعله یدعی انها یجوز ان یتصور مجردة عن خصوصیة الطرفین وان لفظة الاضافة موضوعة لها او یدعی ان اطلاق الاضافة علی قدر مشترک هی مجاز فیه وحمل الجمیع علی ارادتهما علی سبیل البدل بعید **قوله** لان الفعل والجملة اشارة الی اختلاف القولین فذهب المصنف الی الاول کما نقلناه وذهب بعضهم الی الثانی قال الشیخ الرضی الظاهر ان المضاف الیه لفظا فی نحو اتیتک یوم قدم زید الجملة الفعلیة لا الفعل وحده کما ان الاسمیة فی قولک اتیتک زمن الحجاج امیر هی المضاف الیها واما من حیث المعنی فالمصدر هو المضاف الیه للزمان فی الجملتین **قوله** وقد یقال هذا بتاویل المصدر ینبغی ان یکون هذا القول مرضیا

قوله لا یخفی ان ما یجرد عن خصوصیة ای الذی یتجرد عن خصوصیة تارة الی کلام ایضا بعد ان یکون مضافا والیه ای الی الطرفین بواسطة حرف فلعل المصنف یدعی ان تلک الحالة من مجردة عن خصوصیة الطرفین بواسطة حرف حیث انه ارتباط بین الطرفین کونه منسوبا الیهما وانما یکون الحالة المجردة عن الخصوصیة وهذا الحرف یجرد وکونه ذا الارتباط من لفظ الاضافة من غیر لفظ الیم والحالة المقیسة الی احد الطرفین انتهی المضاف

قوله لان تصور بالمجردة فی ان یکون الحالة المقیسة الی طرف مجردة بالاضافة بالحالة المقیسة الی طرف آخر وهو کما ترى لا یکون بینهما اشتراک الا فی مجرد لفظ الاضافة **قوله** وان لفظ الاضافة موضوع علی انها ای یدعی ان لفظ الاضافة موضوع لتلک الحالة المجردة عن الخصوصیة وهذا الحرف یجرد وکونه ذا الارتباط من لفظ الاضافة من غیر لفظ الیم انتهی المضاف

قوله لا یدعی ان لفظ الاضافة موضوع لها ای لتلک الحالة المجردة عن الخصوصیة والارتباط بین الطرفین بواسطة حرف الجر وهو الیم بل یدعی ان لفظ الاضافة موضوع لمطلق الارتباط بین الطرفین بواسطة حرف الجر وهو الیم انتهی

لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سيأتي المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الاضافة اليه كما يأبى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم قال وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر

لا من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء
كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة
حتى يكون القياس ما ذكره **قال** ومبني من البناء للمقصود فيه القرار وعدم التغير وذلك
لانه شبه صوغه في قالب هيأة لا يتغير بالبناء **قال** فالمعرب الفاء للتفسير
والمضي لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر

ع قوله من الاعراب العرفي اي الاعراب بالمعنى الاخص كما اشار
اليه المحشي على ما اختاره الزمخشري ١٢ **ع قوله** باعتبار ان الاعراب بالمعنى الاعم سواء
يتحقق فيه الاختلاف او بالاختلاف الآخر اسم جامد اما على
الاول فظاهر واما على الثاني فلان الاختلاف وان كان معنى
مصدريا الا ان اختلاف الآخر ليس معنى مصدريا حتى
يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق
منه اصلا الا باعتبار الالتفات فيه وح
كان قوله ليس بمعتبر اي ذو اعتبار لا تقوم جامدا لا نظر من
يكون القياس بكسر الراء لانه جامد لا نظر من مضمات
الجامد الغير موجود في مضمات
لانه مختص بالفعل

الفصل وبما حررنا لك فلم ان نقول
بحث المحشي كما لا يخفى ١٢ **ع قوله** وفيه انه لو جاز
اي يعني ان القياس في الاشتقاق باعتبار
تحققه فيه معرب بالكسر بل القياس الفتح على ان
يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة لمن
قام به الفعل لا لما تحقق فيه قيل في جواب ان كلام
المصنف رح مبني على ما اختاره الزمخشري من ان
الاعراب عبارة عن اختلاف الآخر وح يكون
القياس معرب بكسر الراء لان الاسم المعرب مختلف
الآخر فلا يكون الاختلاف ذاتيا بل يحصل الفاعل بمكان
الحدث ولا يسمى باسم المكان وفيه بحث اما اولا فلان
قوله باعتبار تحقق الاعراب فيه يأبى عن هذا التوجيه
فان المعرب اذا كان متصفا باختلاف
الآخر كما اعرف به

فلا حاجة الى اعتبار
صفة الآخر لا اسم المعرب بل تفسير الاعراب بالآخر لا بتغيير صفة
الآخر كما حققه السيد الشريف في تعريف الاعراب ثم ان
لا اسم كما حققه السيد الشريف في تعريف الاعراب ثم ان
يبتلى اسم لا صفة اعتبار بالاسم وهو كيف يختلف
آخره الا ان ليس معنى الاعراب بالمعنى الاول اختلاف
من اختلاف الآخر حتى يكون معنى مصدريا لان
يكون اختلاف الآخر حتى يكون معنى مصدريا حتى
مصدرا والصحيح الاشتقاق منه ١٢ **ع قوله** من
البناء اي المبني ما خوذ من البناء بالمعنى المصدري
القسم منه تركيب المبني وعدم تغيره لعدم تغيره من معناه
الحقيقي لا صوغ الكلمة في قالب هيأة لا تتغير
لانه يشبه المعنى على ما هو الغرض من الصوغ
لانه يشبه الحرف حيث
اعني القرار وعدم التغير

الحقيقي اي بما اورد من قرار المبني
وعدم التغير فانه فرع قوع الفعل الفقهاء اي مادة
القرار وعدم التغير بين قوله من البناء المقصود منه
انما خوذ من البناء بمعنى ما اورد دلالة على ما خوذ من البناء
بمعنى الصوغ المعنوي المبني المطلق على ما خوذ بمعنى المصوغ مادة
بهيأة لا تتغير فرجع الى ما قيل المبني ما لا يتغير به قول الحواشي عليه
اذ لم يرد بالتغير المختص في الاول هو التغير قول الحواشي كما ان
المعرب المطلق ما جعل الاعراب فيه فرضا ضع المعرب بمعنى المعنى اذا
اخذ من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها فالمعرب
من الاخص الى الاعم او من احد المتساويين الى الآخر وقد
اشار اليه الشارح بقوله وهو في ضعف وقيل
يقدم القسم الى سبل الاعم او من احد المتساويين الى الآخر وقد
سلف قيد القسم الى سبل الاعم او من احد المتساويين الى الآخر وقد
وقوله وذلك المفسر اورد وذلك الموضوع بلسان الاشارة
الى ان مرتبة المفسر من حيث انه مفسر متحد عن ذكره
ذكره في كلامهم فانه اذا الداخلة على المفسر مستعملة
في ان خبر الذي اوفى ان خبر الذي مجاز اذا لم يكن
المفسر

ع قوله المعرب الفاء للتعقيب اي التعقيب لانه اخذ المعرب
والاقسم على ذكر المفسر اورد وذلك الموضوع بلسان الاشارة
وقوله للتعقيب اي التعقيب لانه اخذ المعرب
بعد ذكر المفسر ١٢

حاشية مولانا عبد الحكيم
رحمهما الله تعالى

حاشية مولانا محمد علي

قوله الذی هو قسم من الاسم یعنی ان اللام الداخلة علی قید القسم للعهد والاشارة
الی القسم الذی هو الاسم المعرب وذلک لانه ذاکر لاحوال الاسم واقسامه **قوله** ای الاسم
بقرینة المقام ویندفع به ما یقال من ان التعریف غیر مطرد لانه یصدق علی مبنی الاصل
انه مرکب لم یشبه مبنی الاصل وذلک لان الشیء لا یشبه ولا یناسب نفسه وکما یندفع به
ذلک النقض یندفع بقوله ترکیبا یتحقق معه العامل اذ لا عامل المبنی الاصل وذکر الاسم
ح للتحقیق وقیل فی دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشیء لنفسه لان له اقساما ثلثة
یشبه بعضها بعضا وفیه بحث لجواز ان یقال ان المشابهة المنفیة هی
المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفیة عنه والا لزم الدور ولزم
ان یکون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه **قوله** الذی رکب مع غیره

قوله الداخلة علی قید القسم ای الذی هو ذکر الاسم المبنی لیس
القسم آخر حتی ان الاسم یکون اخص من القسم
قسما من الاسم المعرب والمبنی لان ذلک یشمل
مطلقا والشیء من المعرب والمبنی الاصل بل جاز ان
المعرب یشمل الصناع والمبنی الاسم المبنی ولذا
قسمی الاسم علی المعرب والاسم المبنی بل جاز ان
کل الاسم علی المعرب والمبنی الاصل لان المعرب
بالاخص اذ المعرب یطلق شامل الصناع مع ان
التعریف لا یصدق علیه لکونه معربا
حال الرفع بدون

قوله وذلک لانه ای لکون المعرب ذاکرا لاحوال الاسم
احوال الاسم فالمعرف الاسم المعرب ذکر اقسامه فی القسم
الاسم المعرب ۱۲ **قوله** بقرینة المقام ای یکون
المقام مقام بیان احوال الاسم واقسامه ۱۲
قوله فذکر الاسم ح ای حین اندفاع
النقض بقوله ترکیبا یتحقق معه عامل تحقیق التعریف
وبیانه بتصریح ذکر الجنس فیه ۱۲ **قوله**
یشبه بعضها بعضا فی کون کل منها
مبنی الاصل م

قوله ای الاسم بقرینة المقام ای الذی هو ذکر الاسم
المبنی الاصل ۱۲ **قوله** وذلک لان الشیء
علیه ای لان الشیء مبنی الاصل
لا یشبه نفسه وفیه بحث اذ یمکن
ان یقال ان المشابهة المنفیة لیس مطلق
المشابهة اذ ما من کلیة الا ولها مشابهة بوجه
ما لمبنی الاصل ولا اقل فی الکلیة والمشابهة منفیة
المشابهة الموثرة فی البناء وهذه المشابهة منفیة
عن مبنی الاصل فیصدق علیه انه لم یشبه مبنی
الاصل ۱۲ **قوله** لم یشبه کل من قسامه
فی یکون بناء کل من قسامه
لاجل بناء الآخر

قوله الذی هو قسم من الاسم ای الذی هو ذکر الاسم
المبنی لیس القسم آخر حتی ان الاسم یکون اخص من القسم
قسما من الاسم المعرب والمبنی لان ذلک یشمل
مطلقا والشیء من المعرب والمبنی الاصل بل جاز ان
المعرب یشمل الصناع والمبنی الاسم المبنی ولذا
قسمی الاسم علی المعرب والاسم المبنی بل جاز ان
کل الاسم علی المعرب والمبنی الاصل لان المعرب
بالاخص اذ المعرب یطلق شامل الصناع مع ان
التعریف لا یصدق علیه لکونه معربا
حال الرفع بدون

قوله وذلک لانه ای لکون المعرب ذاکرا لاحوال الاسم
احوال الاسم فالمعرف الاسم المعرب ذکر اقسامه فی القسم
الاسم المعرب ۱۲ **قوله** بقرینة المقام ای یکون
المقام مقام بیان احوال الاسم واقسامه ۱۲
قوله فذکر الاسم ح ای حین اندفاع
النقض بقوله ترکیبا یتحقق معه عامل تحقیق التعریف
وبیانه بتصریح ذکر الجنس فیه ۱۲ **قوله**
یشبه بعضها بعضا فی کون کل منها
مبنی الاصل م

قوله ای الاسم بقرینة المقام ای الذی هو ذکر الاسم
المبنی الاصل ۱۲ **قوله** وذلک لان الشیء
علیه ای لان الشیء مبنی الاصل
لا یشبه نفسه وفیه بحث اذ یمکن
ان یقال ان المشابهة المنفیة لیس مطلق
المشابهة اذ ما من کلیة الا ولها مشابهة بوجه
ما لمبنی الاصل ولا اقل فی الکلیة والمشابهة منفیة
المشابهة الموثرة فی البناء وهذه المشابهة منفیة
عن مبنی الاصل فیصدق علیه انه لم یشبه مبنی
الاصل ۱۲ **قوله** لم یشبه کل من قسامه
فی یکون بناء کل من قسامه
لاجل بناء الآخر

الی ما شیخنا مولانا عبد الحکیم رحمه الله تعالی

المركب يطلق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل مع ومجموع المضمومين ويستعمل
بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد
الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى و
الالفاظ فى التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله
تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج ما عامله معنوى ويبعده
ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه قال الذى لم يشبه اى
لم يناسب فسر الاشباه بالذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة التى هى اعم منه لان المص
فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى لا خصوصية الاول

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

حاشية مولانا محمد عبد الغفور رحمهما الله تعالى

قال الشراح يعني الذي هو الاصل في البناء

ولذا قال المبني ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبينة في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيما اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مرادا قوله اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة

لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر مما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب **قوله** فهو الماضى اه كما زعمه المص وزاد بعضهم الجملة من حيث هى جملة **قوله** فاعتبر العلامة اه يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب

بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد فى قام زيد اولم يوجد كزيد والمصلم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل **قوله** عند الجمهور كانهم وقعوا فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة **قوله** فان العارف باحكامها كذلك اى معرفة التتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدونون ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو وحكاية عنه على اختلاف فيه **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب اه

اشار به الى ان ليس فى نفس التعريف فساد بل الفساد فى المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه ما لا ان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة فى حصول الوجه

الصالح من تعريف المصلحة ان يقرر به في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل
بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم
الشيء على نفسه في ضمن الدور اولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور
معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين
النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل
فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من
معرفة ان هذا او ذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف
انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصلة بمعرفة
هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف
مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل

بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه **قوله** حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المقصود مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات **قوله** او صفة

أي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لأن الحرف لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قال باختلاف العوامل فإن قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل أجيب بانه صار اسما قوله الداخلة عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل كما ينبئ عنه العنوان قوله اي يختلف لفظا آخره

أي صورة آخره أو تقديره أي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي أو تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاضٍ أو بحسب تقديره بالصفة فقط كما في جبلي وغلامي فإن آخرهما لا يمتنع عن قبول الإعراب بحسب الفرض والحكم وإن كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج **قوله** أي يختلف اختلاف لفظ أو تقدير أي اختلافاً منسوباً إلى الصورة أو إلى التقدير على ما مر وإنما لم يقل اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً بحذف الموصوف

لان الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار سببيله و سببه لو جعلت الحركة لفظا
ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اى سواء كان العوامل ملفوظة
او مقدرة لان العامل لا ينحصر فى الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه
لا يلايم قوله الآتى التقدير واللفظى فى بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر
انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا قوله رأيت احمد ومررت باحمد
ورأيت جملا ومررت بجملى وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اى مدلول هاتين
الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع قوله علامة النصب اى علامة

هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له

ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وحينئذ يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شئ من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدؤه حاله البنائي وبالاختلاف الثاني لوجود وقد عرفت

بالاختلاف المشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل
معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص
الشاملة اى من خواصه الاضافية بالقياس الى المبنى وانما قلنا ذلك لوجوده فى
المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس من
خواصه الشاملة مبنى على ان لا يتحقق فى الصورة المفروضة عوامل فى شئ
من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل فى الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو
معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت **قوله** اى حركة او حرف كان القرينة
عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره فى ضبط اعراب
الاسماء ولا يخفى بعده **قال** اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف
غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس فى الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه
بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد ولعلهم اراد وابه ان هذه الحيثية لما وجدت
فيه فى بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه

الحيثية في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الاخر
وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والجموع
المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين **قوله** ذاتا او صفة اما اختلاف
الاخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما
يتحول ضمة زيد الى فتحة **قوله** لا يرد العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال
قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء
ما للموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء
للالة فيسند اخراجهما اليهما اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة
المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة
لتاثيره واما خروج المقتضي فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس
كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى اخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان
احسن لكن المصنف لم يجعله من تمامه **قوله** خرجا بالسببية الا ان قيل
ينتقض التعريف ح بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له

قلنا ليس للعلة التامة سببية لاسببية اجزائها واجزاؤها مركبة من قريب وبعيد
نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراض يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب
لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اياه لانا نقول السبب القريب للشيء
سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى
انه لا يقتضي استلزام السبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف
به اما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل كما في التعريفات الزمان فلا فرق
بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة

قوله فوقف اي لا اثر له اصلا لان السببية لا تجوز
ليس لها سببية قريب ليس لها سببية بعيد لا سببية
لان السببية من سببية قريب وسببية بعيد ولا سببية
الكرسي من سببية قريب وسببية بعيد ولا سببية
القريب من سببية قريب وسببية بعيد ولا سببية
كل سببية جزء السببية ليست سببية الجزء
من القريب والبعيد ليست سببية الجزء
فحال سببية الجزء حال سببية الجزء
والكرسي من الجزء حال سببية الجزء
الا ترى ان سببية الجزء ليس سببية
سببية الجزء ولا يمكن ان يقال ان الجزء
سببية اصلا بناء على ما قال الزمخشري
ان العلة التامة

والاسم تقدم اي شيء على نفسه فيما اذا كانت العلة
الاسم مشتركة على المادة والصورة وتقدم المجموع على المادة
والصورة الذي هو نفس المعلول على المادة والصورة
المتقدمة على المعلول ثم قال اذا قالوا في تعريفها المجموع
ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي يتوقف عليه
المعلول وصفها بالعلية والسببية وصف اياها بالكمال
متقدمها كما في زيد العالم البرهة قوله لم يركب من
قريب وبعيد في بعض النسخ المركب من قريب وبعيد
فعلى الاول حال من سببية وعلى الثاني صفة لها
وهو الاظهر قوله لم يركب
تقرير لما سبق

عليه ليس اما التقدم الذي هو نفس المعلول
الاسم مشتركة على المادة والصورة وتقدم المجموع على المادة
والصورة الذي هو نفس المعلول على المادة والصورة
المتقدمة على المعلول ثم قال اذا قالوا في تعريفها المجموع
ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي يتوقف عليه
المعلول وصفها بالعلية والسببية وصف اياها بالكمال
متقدمها كما في زيد العالم البرهة قوله لم يركب من
قريب وبعيد في بعض النسخ المركب من قريب وبعيد
فعلى الاول حال من سببية وعلى الثاني صفة لها
وهو الاظهر قوله لم يركب
تقرير لما سبق

ولا يرد عليه
اشارة الى انه عطف على الاختلاف لكونه
انه يتحقق بين الاعراب والاختلاف
في اصول الاسم لان يريد بالاعراب التغيير
لو كان الاعراب بالاختلاف
باختلاف الاعراب بالاختلاف
السبب القريب لم يتحقق الاعراب بالاختلاف
سببا بالاختلاف لم يتحقق الاختلاف
الكرسي لا يتحقق الاعراب بالاختلاف
قوله لا يقال السبب القريب
القريب لا يتحقق الاعراب بالاختلاف
الشيء لا يتحقق

قوله لا يقال السبب القريب مستلزم
القريب لا يتحقق الاعراب بالاختلاف
ذلك السبب بسبب ذلك لا يتحقق
لو كان يكون ذلك لا يتحقق
الكامل فليس له ذلك
على ما قال الزمخشري
بعد ما لم يتحقق
لا يتحقق
بل اختلف وحال السؤال ان وقوع اختلاف
على الاعراب بهذا الاختلاف
فلا يصدق التعريف على فرد منه وقوله اختلاف
يكون الجمادة دالا على كون الحركة او الحرف
لا اختلاف اعرابا بالطريق الجمادة وعلى كون الحركة او الحرف
اعرابا بالطريق الجمادة وعلى كون الحركة او الحرف
بلا اختلاف اعرابا بالطريق الدلالة فيفهم من تلك الجمادة ان الاعراب
اعرابا بالطريق الجمادة وعلى كون الحركة او الحرف

عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من
السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة
ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع
فانهما قبل التركيب علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة للفاعلية
ومن علامة الى علامة كيائى التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضى
عند المصنف وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله
اخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ ويظهر فيه بعد كونه معربا
قوله خرج حركة نحو غلامى وان تحول اخره من الاعراب الى الكسرة

وكذا اخرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما
حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع
فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما الحقته تلك الادوات ليست معربة وان
لبيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده
قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة
قال ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين قوله
واللام في قوله ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها قوله يعني وضع الاعراب

قوله وكذا اخرج جر الجوار الخ

قوله ليس من حيث انه معرب الخ

قوله ليدل على المعاني الخ

قوله يعني وضع الاعراب

مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

الحاشية لملا نور محمد على حاشية
مولانا عبد الغفور رحمهما الله
تعالى

أي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشأنها **قوله** فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصداً ولا تبعاً **قوله** ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالاً على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني لما دل عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستنداً الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجوداً في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولاً ويمكن ان يقال ايضاً

ان الاعراب ما يوضح المعانى ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات
هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضى الظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاترى
ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه
نظر لان فى المعرب شيئين اختلافه وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل
لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما البنى فليس فيه الا عدم
الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه
عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون
فى آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين
عدم الاختلاف وبين سببه الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل فى
الجملة وذلك كاف فى جعلهما متقابلين **قوله** يعنى الفاعلية قال الشيخ الرضى
المعانى المعتورة هى كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطته
قال المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم
بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك

قوله يعنى الفاعلية قال الشيخ الرضى
ان كان منقولا من الاعراب بمعنى الابانة
ويدل عليه انه لا يطلق البناء على الحركات
الى سبب يقتضيه لان عدم السبب
لا يحتاج الى سبب
اخر لما تقرر من ان عدم المعلول علة
اه جواب عن قوله ولا يطلق البناء على الحركات لكون
ان لها ضده
لا يحتاج الى سبب
لا يحتاج الى سبب
يعنى ان الاعراب والبناء لا يقتضيان
يكون لاحدهما سبب الا اخر بل كل منهما
الاختلاف الاستلزام
الاختلاف

لان توصيف المعانى بهذا الوصف ليس الا لان المعانى باعتبار هذا الوصف
تقتضى الاعراب والوصف الذى به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طارئا اليه لا كون
احدها مطروا عليه فاذن تعين الكثرة وتوافقه الرواية ايضا ويرشد الى ما ذكرنا
ما قاله الشيخ الرضى وهو ان المعانى فى الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض فلا بد
للطارى من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطارئ
الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يعتبر له صيغة
الكلمة كما فى التصغير والتكسير وقد يجتلب له حرف كما فى المثنى وقد يكون
كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طرآن المعنى
لانها للكلمة فان كان الطارئ واحدا لكون الفعل عمدة فى ما تركب منه ومن
غيره فلا حاجة الى العلامة لانها انما تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ

اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال
ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **قوله** على تضمين مثل معنى الورود
او الاستيلاء فان اخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الطريان **قوله** تقرا عتور والشيء
الاعتوار دست بدست كردن چيزي را والتعاور والتعاوي مثله وقد جعل ههنا مستعملا في التعلق
المعاني للاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن التناوب **قوله** وانما جعل الاعراب في
آخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر وجعل مطلق الاعراب في الآخر
تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحرف

م قوله بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة على سبيل التناوب
اخف علامة تمكن لازمة اي علامة لا تزيد على مسمى الاعراب
صفة لعلامة اي علامة لا تقتضي ان يطلب له اخف
علامة لان طلب اخف علامة يقتضي نصب العلامة
على الاشياء على ما هو مقتضى الحكمة لا تقتضي ان يكون تلك
العلامة لان طلب اخف علامة يقتضي ان يكون تلك
العلامة في الكلمة بالاعراب وان يكون في غاية
الخفة وان يكون لازمة على سبيل التناوب
بدلا ايضا لعامل والاخفية وان يكون في غاية
الخفة بحيث لا يشغل الكلمة ٢ م
قوله ومثل هذا

لا يخرج عن احد المعاني اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة ٢ م قوله وجعلت
في بعض الاسماء كما في الاسماء الستة والمثنى
والجمع فان لامها واو كانت بالحروف
التي هي اشغل من الحركات لكن جزء ذلك الشغل
بجعل تلك الحروف التي كانت قبل الاعراب كجزء
منها ٢ م قوله ومن هذا التقرير يظهر وجه
ما يقال آه وهو ان لام يلزم
طريان احد المعاني

آه لان الاسم عند تركيب
المعنى
وهو
يقتضي انحصار علامة
والاخف علامة تمكن من الاعراب اي
اي الحركات او الحروف التي اجزاء الكلمات بالاصالة
الفصل ثانيه وان طرا عليه كون بسبب الاعراب
الطاري واحد لازم فلا يطلب له علامة تزيد
علامة ذكر الفاعل بعده وتجلات الحروف نظام
الاطريان زيد بعض المعاني على بعض لعدم التعرف
في الحرف فيكون الاصل فيها البناء وعدم
العلامة الدالة على المعاني الطارئة
ايضا ٢ م قوله

او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقديرين الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا
تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتأخير
الاصل **قوله** والاعراب على صفته اي صفة المسمّى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية
ومقابليها صفات المدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات الدال وهي كونه عمدة وفضلة
فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف
الاعرابية انفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان
حال الاعراب بالحركة التي هو الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة
في تأخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذاتي لازم لها اينما وضعت بل
يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف
كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف

عبارة عن كون اللفظ عمدة او فضلة بدون توسط حرف الجر وبتوسط وما ذكره الشيخ الرضي قدس سره انسب بالنظر الى الاصطلاح وما ذكره الشارح المحقق ان المعاني المتورة مدلول الاعراب وصفاتها دلائل المفاد

الفاعلية ومقابليها صفات للدال في نفسه لانه جعلها

الفاعلية ومقابليها صفات المدلول في الحاورات

هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ ١٢

لان الدال على الوصف بعد الموصوف فكذا الدال عليها ذات الوصف بعد الموصوف حيث يلفظان

مع الاواخر لانا نقول تأخرها الذاتي

في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل بعض الواو وقع عليه اخويه فالحركة اذن بعد
الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت
حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال بقدر الامكان
او التاخر عما عدا الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل
قوله ثلثة تشاريه الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح
الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك
البيت سقف وجدران **قوله** هذه الاسماء الثلثة اه اعلم ان الحركات
الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية

اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية
وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف
الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين
الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما
عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته
اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو
لكسر الشيء اذا المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي
الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد
والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي **قوله** ولا يطلق على
الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل

قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية **قوله** على قلة بالقرينة كقوله بالضمة فعا آخ **قوله** حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم **قوله** حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة **قوله** اي كون الشيء مضافا اليه

قوله بل في الحركات البنائية كقوله بالضمة فعا آخ **قوله** اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم **قوله** حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة **قوله** اي كون الشيء مضافا اليه

قوله بل في الحركات البنائية كقوله بالضمة فعا آخ **قوله** اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم **قوله** حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة **قوله** اي كون الشيء مضافا اليه

بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشئ مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد به او كان الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة **قوله** لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو تراه **قوله** لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ وذلك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة **قوله** فاعطى الثقيل للقليل

اى مجعولا للقليل المتعادل وكذا اجعل الخفيف للكثير **قوله** والنصب خفيف
او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف **قوله** ولما لم يبق اه اما
احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد
تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة
التى هى الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه
بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته والحرف مدخل فى ذلك اعتبر عملهما
اما عمل الحرف فظاهر واما عمل الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالجر على اللفظ
وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه
عملا للفضلة ويبقى عملا للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير
الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه
كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر
لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف

قوله اى مجعولا للقليل اى جعل الاعطاء الى متعدى بلا واسطة الى المفعول الثانى متعديا بالام بتضمين معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء القليل للقليل اعنى الفاعل الذى هو جعل الجعل والوضع فلا يناف حصوله فى ضميره

قوله اما عمل الحرف ففى ظاهره وفى محله

قوله اما اذا صحح اه مع كونه منصوب آه يعنى ان الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه ومسندا للمضاف اليه كذلك فتفطن ١٢

قوله اما كونه فضلة

قوله اى مجعولا للقليل اى جعل الاعطاء الى متعدى بلا واسطة الى المفعول الثانى متعديا بالام بتضمين معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء القليل للقليل اعنى الفاعل الذى هو جعل الجعل والوضع فلا يناف حصوله فى ضميره

قوله اما عمل الحرف ففى ظاهره وفى محله

قوله اما اذا صحح اه مع كونه منصوب

قوله اما كونه فضلة

قوله اى مجعولا للقليل المتعادل وكذا اجعل الخفيف للكثير **قوله** والنصب خفيف
او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف **قوله** ولما لم يبق اه اما
احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد
تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة
التى هى الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه
بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته والحرف مدخل فى ذلك اعتبر عملهما
اما عمل الحرف فظاهر واما عمل الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالجر على اللفظ
وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه
عملا للفضلة ويبقى عملا للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير
الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه
كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر
لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف

قوله اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التى هى الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته والحرف مدخل فى ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف فظاهر واما عمل الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالجر على اللفظ وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه عملا للفضلة ويبقى عملا للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف

قوله اى مجعولا للقليل المتعادل وكذا اجعل الخفيف للكثير **قوله** والنصب خفيف
او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف **قوله** ولما لم يبق اه اما
احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد
تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة
التى هى الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه
بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته والحرف مدخل فى ذلك اعتبر عملهما
اما عمل الحرف فظاهر واما عمل الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالجر على اللفظ
وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه
عملا للفضلة ويبقى عملا للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير
الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه
كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر
لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف

غير مختص بأحد القبيلتين يعني الاسم والفعل وكان لا يدخل في غير الفضلة
كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالها فبقي ما بعدها منصوبا كل ذلك مما استفدته من
كلام الشيخ الرضي **قال** العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب
بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه واما تأخره
عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما
لاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه فان
المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل
وتأخيره عن المادة والصورة ظاهر واما تأخيره عن الغاية فلانها مذكورة
تبعا لانسياق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات

والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه
البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة
فعلا او اسما على وجه مخصوص اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم وايضا
المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك
زيد قال ما به يقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في
التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به
المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للالة

قوله كما ذهب اليه البصرية يشمل المضاف ومعه لكن شابه بالاسم المختص عليه الفعل البصرية قال الاجل قوله اعراب المضاف على التبعية في الاسم وقال الكوفية اعراب المضاف بسبب اشتراك في الاسم المعاني الخ المختلفة بسبب اشتراك الحروف المختلفة يحتاج الى اعراب التعيين عليه ايضا المعاني الخ المختلفة بسبب اشتراك الحروف المختلفة يحتاج الى اعراب التعيين لا الصلات وذلك الحرف المشترك تعيين وذلك نحو تعيين المضاف تعيينا للمعنى دون المعنى الاخر فتعيين كون المعنى للاضافة تحقيق كون الاسم مضافا وتحقيق كون الاسم للاضافة بالمعنى دون المعنى الاخر وذلك الحرف المشترك تعيين نصب الفاعل وتشريك بالعين نصب المفعول دليل على كونها للعطف وتخصيص الواو دليل على كون الواو للجمع وتخصيص الفاء دليل على كون الفاء للتعقيب وتخصيص الباء دليل على كون الباء للالة وتخصيص اللام دليل على كون اللام للتعليل وتخصيص الكاف دليل على كون الكاف للتشبيه وتخصيص الواو دليل على كون الواو للقسم وتخصيص الفاء دليل على كون الفاء للتعقيب

أي عد هذه آلة لتأثير المتكلم واعتقدوا أنه آلة وإن لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا لا يقال
فيتوقف إثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض من
تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب بأن العامل مأخوذ في
تعريفه لأنا نقول قد يكفي ضبط المدون وحصر العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى أنه لو قال
العامل ما يقوم المعنى المقتضي للإعراب لكان سالما عن الاعتراض الأول لأنه نص في الآلة
أعلم أن العامل قد يقال أنه آلة وقد يقال أنه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه
ما قالوه من أن رتبة العامل التقديم أما على الأول فلأن للآلة تقدما بالذات على ما هو
آلة له ومن حق المتقدم بالذات أن يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع وأما على
الثاني فلأن حق العلامة من حيث هي علامة أن تتقدم على ما هي علامة له لتعرف أولا
ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر أيضا ما يقال من أن حق العامل أن يكون
لفظيا لا يقال هو آلة أو علامة للإعراب فحقه التقديم عليه لا على المعرب لأنا نقول تقدمه عليه
لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم أن يمتنع انعقاد علامة العاملية والمعمولية
بين الشيئين بمعنى أن كلا منهما عامل في الآخر ولا لزم أن يكون حق كل منهما التقدم على الآخر
لا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فإن كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى
أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى فإن أيا من حيث تضمنه معنى إن وإفادته معنى التعليق في الفعل

له قوله وإن لم يسموه آلة دفع لما يقال كيف يقال إنه آلة وهو لا يسمونه آلة

وحاصل الدفع أن عدم التسمية بالآلة لا ينافي اعتقادهم الآلية فالاسم للتنبيه

على أنه آلة

صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين **قوله** اى يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضى ليس قائما بالعامل **قوله** اى معنى من المعانى المعتورة انما قيد المعنى به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه **قوله** اذ به حصل معنى المفعولية اى بالفعل الذى

بالنعوت ١٢ **قوله** كما يقتضيه اصل اللغة اذ الظاهر ان يقول كما هو الظاهر على ما فى الرضى لان القيام بالحصول فى الغير بان يكون ناعتا له واما كونه اصل اللغة فمحل بحث لان معنى عرفى منقول من القيام بمعنى الانتصاب فان العرض لما كان وجوده وتحيزه تابعا لتحيز محله كان قيامه بالعارض المنتصب بالغير ١٢ **قوله** انما قيد المعنى به اه الظاهر ان يقول انما قيد المعنى به بان يجعل اللام فى قوله المعنى للعهد والمراد به معنى

من المعانى المعتورة لانه لما كان التقييد بالمعتورة لاستدعاء الاسناد اليه المعنى التقييد بالتقييد المعنى ومعرفة عن المعنى الجنسى الذى تفاصيل الذى **قوله** كما ذكرناه فى التفصيل الذى تقدم من الشارح الرضى فى تحقيق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل ١٢ **قوله** استدعاء الاسناد اليه لان النسبة بالفعل فى مفهوم الفعل ١٢ مولانا عبد العلى رحمه الله **قوله** لان النسبة بين شيئين مختلفين بهيئة معنى ان وجود الفعل وقوع الفعل على مفاد

ما لا فيه ولذا لا يسند منه الحدوث الا على الاعراب ١٢ **قوله** وقوع الفعل اى الاعراب وقوعه على اى ما يصير من الاسماء كان مفعولا لانه تقدم وتأخر من جهتين ١٢ **قوله** لان له جهة كونه اسما فى الاصل بالاصل بمعنى ثبت كما فى شمل العلوم مشتق من قام بمعنى قيام بالغير بالقيام بالغير ويجمع الجار والمجرور صلة للتقوم لان المعنى ليس بما صدق الاعراب فيه بان يكون الباء صلة للتقوم فيه بان يكون الباء فى بمعنى الباء فى

في رأيت لأن له استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لأنه صار فضلة بمجموعهما **قوله** وفي مررت بزيد الباء عامل أي في لفظه أما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا وأما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال أن المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر المقدر لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لأن الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف او التخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي **قال** فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيب تلك الاقسام ومحالها فأتى بالفاء لبيانها **قوله** الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم

فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان الاسماء الستة وبعض الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر المنصرف حينئذ لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا

قوله فلا يجاب اه اي لا يجاب بانها غير داخلة في الفرد وذلك لان الحق بالمثنى في كلا عند اضافته تقدير اواو لا يقتضي شمول الحكم لجميع الافراد في جميع الاحوال حتى يرد النقض بها لان مقام الضبط او تعليل لنفي اي لا يجاب لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومحالها بانى عن كون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال اه قوله لاخراج غير المنصرف لا لاخراج غير المنصرف مطلقا لان الاسماء الستة وما الحق بالمثنى وجموع الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والجموع الاربعة مخصص بما سواها من افراد المنصرف بقرينة ذكر احكامها فيما بعد فهو مخصوص بكلام مستقل مستراح فهو نظير المنسوخ وليس نظير المخصوص لانه يكون بكلام مستقل موصول وليس كذلك فتدبر اه قوله كان شاملا لل

احترازا عنه أجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط
في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحصورة بادنى
شيء اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة
مطلوب له جدا قال الجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل في المفرد والجمع المكسر المنصرف فان
لانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو
المكسر ولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف
وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يابى عن توهم التغليب لم يابى عن توهم
المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا في مقابلة
قوله تعالى وحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما لا ظهر
ان يقال الذي لم يكن ملحقا باخر واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج

قوله لا يكاد ينحصر آه اي
الاحتراز في الصحيح بالبعض بل على الفرق بينها
بالكسر وعدمه والاقتصار بغير المحصور اكثر لا تعقيد
التفلت عن خروجها بخلاف المحصور ١٢
قوله لئلا يقع الغلط في امور كثيرة
فيجب الاحتراز آه ولولا ذلك لكان الاولى
التصريح باخراجه ١٢

قوله لانه قصد نوع تلقيب
للاعراب اما لكونه اثنتين ملقبا وجبرا
يخص ١٢ قوله ولانه يلزم الفصل اي
المنصرفان وبين موصوفها اعني مجموع المفرد
والجمع بالمكسر صفة لذلك المجموع وهو
الذي هو صفة الجمع ١٢

قوله ولتوهم التغليب

مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعاً الفلك وفيه **قوله** احدها ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست
ابعاضاً لها الا توهماً ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها
علامة **قال** والفتحة نصباً قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل
العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازه المصنف
انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصباً عطف
على رفعاً والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان
اقسام الاعراب ومحالها ولك ان تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته
كافية في كونه عاملاً ولك ايضاً ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف
المستقر **قوله** ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره
في الحاشية على معنى انه اعراب هذا القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين
او اعراباً بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصباً وجراً انتهى قد اشار
بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل
وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد
كون الحركات الثلث رفعاً ونصباً وجراً على تقدير الظرفية والحالية

الاعراب بالضمة يعني الفصل لاعراب الرفع لا يصلح لان يكون مفعولا مطلقا لقوله اعرابا وهو يفيد عينية مطلق الاعراب لا اعراب الرفع وهو لا يستلزم عينية الضمة وان كانت بابا بالضمة صدا الاعراب لان عينية شيء لشيء لا يستلزم عينية احدهما للآخر كالحيوان فانه عين الانسان والفرس وليس احدهما عين الآخر وعلى هذا قياس نصبا وجرا والمراد بهما اعلم

قوله فان تقليل لمجرد عدم افادة مجرد هذه العبارة الخالية الظرفية للابتداء الرفع والنصب والجر لتلك الحركات بل على الكون المذكور والا لزم من الخ

ان تكلم للابتداء العام للخاص لا من تقليل للابتداء الكون المذكور وفي قوله الاعراب اذا وجد الرفع والنصب والجر العامل بالتقدير المصدر فيسموع ولهذا قالوا في نحو لا تكلم الا بالتقدير المصدر فيسموع ومعناه لا تكلم اذا سمع قوله والقهراي مع قراءة ما لم يجز الصرف من سائر الاسماء يجوز في بلدة غير الصرف من سائر الاسماء قوله لا انحطاطا اي انحطاطا غير الصرف بالفعل في الفرع بين الكون فانه لا انحطاطا اي انحطاطا غير الصرف بالفعل في الفرع بين الكون فانه لا انحطاطا اي انحطاطا غير الصرف بالفعل في الفرع بين الكون فانه لا انحطاطا اي انحطاطا غير الصرف بالفعل في الفرع بين الكون فانه

الاصلية وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك **قال** جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث تراد فيه احد الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره

الاصلية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملابسا بالضمة والفتحة والكسرة

قوله للاصلية دون تبعية على هذا الاعراب بالضمة نفس الاعراب التقدير يفيد ان المصدر يكون بمعنى الفعل ١٢

المعنى بناء على ان المصدر اه يعني ان مفاد

قوله فان الاعراب اه والحاصل ان الاعراب العبارة على تقدير الظرفية والكسرة حال الرفع والنصب تناسب بالضمة والفتحة والكسرة حال الرفع والنصب والجر اي تناسب كل ان وكون تلك الحركات ثلث والجر اي تناسب كل ان والنصب والجر موقوف على كون المذكور بالابتداء العام للخاص فهو على كون المذكور بالابتداء العام للخاص فهو

قوله وبه ان مجرد العبارة الاعراب ١٢ قوله واعرابها بعد دبيان اقسام المعرب واعرابها فلا انحطاطا كان

الاذ قدم على ما هو معرب بالحروف لكون اعرابه بالحركات الذي هو اخرت ١٢

قوله للاصل اي لما هو اصل في الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف ١٢

قوله بخلاف جمع المؤنث فانه لم يكن تنوين وان لم يكن تنوين لكن الذي هو خاصة الاصل ١٢

قوله اكثر ارتباطا اه بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ لا ارتباط له بالقسمين الاولين الا باعتبار المقابلة ١٢

قوله باعتبار الجزء الاول اي مستقل بقوله مقابل ومناسب على سبيل التنازع

اي مقابل الاول اي جمع ومناسب لجمع الكسر باعتبار الجزء الاول ١٢ قوله باعتبار الجزء الثاني اي باعتبار السالم سماه ثانيا لانه اي الثاني باعتبار الجمع الصحيح الصفات فكان باعتبار كون الصفات اجزاء اول ١٢ قوله وليكون ذكرهما عطف على قوله لانحطاطه اي مجموع جمع المؤنث جزء اول ١٢ قوله وليكون ذكرهما عطف على قوله لانحطاطه اي وليكون ذكر جمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب ذكر مقابليهما فان مقابل الجمع المقابل الجمع المقابل الجمع الم

في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون
المعنى المؤنث الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام
عند الجمهور لانها في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من
المضاف اليه انقص ومثله بل عنده **قوله** وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان في الحد
مؤنثا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كسبحلات جمع سبحل ومرفوعا جمع مرفوع سواء
كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء
كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سبحلات يخرج مثل سنين فلا حاجة في
ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغة لم يجتمع في
اخراج الثاني الى تقدير المضاف **قال** غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا خلي وطبعه
كان كذلك **قوله** فاعرابه كالاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها

عله قوله اي لا بخصوصها يعني اشار الشارح بتعقيب هذه بالاسماء الستة الى ان مراد المصنف بقوله لا بوك آه هذه الاسماء

اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصل ان الاسماء الستة حكمها
كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح
تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها فيصح ان يومن ابوك الخ بالصفة التي اشتهرت بها
وهي كونها اسماء ستة وفيه ما مر من ترتيف كون اللفظ موضوعا لنفسه قال بالواو
رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركتها قبل حروف المد كما قيل للزوم
الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه
قوله اذ مصغراتها اي ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر

قوله معربة بالحركات كانه يتراك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة **قال** مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله الواو واه وذلك اما لانه جعل **قوله** مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره اولا ان الممازج تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام **قوله** ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اه تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور

وح يتعود الى غير ما اشتهر ١٢

قوله لانه اي كونها معربة بالحركات الخ **قوله** متولدة من شباه بمعنى على التقدير على الظرفين حينئذ يكون الاضافة متعرضا بالظرفين فانه ذكر يكون خبرا للاضافة **قوله** لا يتقدم على العامل المعنوي بحسب الظاهر وانما يتقدم على العامل المعنوي بحسب الظاهر وانما يتقدم على العامل المعنوي بحسب الظاهر وانما

غير معتبر والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح
به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك
قوله لئلا تكون بينهما وبين الآحاد ولان الحروف اذا كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
ثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر
فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى **قوله** لمشابهتها
المثنى في كون معانيها منبئة عن التعدد كالآخر للاخ دون غد وليظهر ذلك التعدد
حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة **قوله** ولوجود حرف صالح فاستحوا من كلفة
اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط
لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في
فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ
الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة
الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه

مع كونهما بدلين من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف وقال المصنف رحمه الله ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة
ومن عينها في الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل
تفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث
ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه
بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى
والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني
بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل
في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال
الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث

قوله مع كونهما الخ
قوله والياء بدلا من لام الكلمة في الباقين
قوله وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
قوله لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة
قوله فهي بدل
قوله تفيد ما لم يفده المبدل منه
قوله ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه
قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد
قوله كلتا الجنتين اتت اكلها

حال اضافتها الى المظهر وجواز امالته وكان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو ولا بدال التاء
منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي بدل من الياء
لسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء
قوله وكذا كلتا على وزن فعلا والالف للتانيث جعل اعرابها كاللام في كلا وانما
جئ بالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها
رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في
الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحاق
التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصرح
حيث قال انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون

ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تعريف المثنى
الا في الشعر كقولك كلازيد وعمرو **قوله** فاذا اضيف الى المظهر الخ ويجب ان يكون معربا
قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى
جعله موافقا للمتبوع في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا
كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا **قال** واثنان قال الشيخ
الرضي كان عليه ان يذكر مذري وان اذا لم يستعمل مفردا فان زعم انه ثابت في التقدير
اذ كانه كان مذري ثم يثنى لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك لان معنى
ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يكن

ان يقال المفرد اثنان لثن اذ ليس في المفرد معنى التثنية فالثنايان طرفا الجمل المثنى
فالتثنية في مجموع الجمل لا في كل واحد من طرفيه **قوله** وهو الجمع ذو لا عن لفظه
فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها
فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به
واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الو على عشرين لانه جمع
ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله** وهو علامة التثنية والجمع قال
الشيخ الرضي جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة
عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا
وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا **قوله** لانه الضمير المرفوع للتثنية اه اولات
كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة
فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف المد هي التي
اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها
فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر

دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع **قوله** وفرقوا قال الشيخ الرضي
ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها
واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس
الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء بضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة
اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف
نونا هما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك
الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وبفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة
الالف وثقل الكسرة وفي الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة
للاعراب **قوله** اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق

من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير
واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما بين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى
هذا يكون قوله التقدير راجعا بيان المحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقدير
اقل سهل الضبط اشار اليه اولا والا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من
حق العلامة الظهور قوله اى في الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست
مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت

والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال فى الامثلة ولفوات الملائمة لما سبق من
بيان محال الاعراب كان فى قوله واللفظى فيما عداه ليست بمعنى الدائم والا لكان
معناه ان الاعراب اللفظى لاجل ما هو مغاير للتعذر والاستثقال ولا يخفى فساده
قوله الذى تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى
الاعراب ولك ان تقول الذى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه عن
الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل **قوله** الذى فى اخره اى فى موضع اخره
فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف
خاص فلا يلزم الاتحاد **قوله** الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة
لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى لدليل مقابلتها
للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى **قوله** او محذوفة
وهى فى حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء امر هذا القسم

قوله فى الامثلة اى فى تقدير الحصار وظاهر معنى تقدير الخفض
وتعذر لفظ الاعراب من بيان محال الاعراب من تقدير الاعراب الى تقدير
الاعراب من تقدير الاعراب الى تقدير الاعراب اللفظى ليس
قوله ولا يخفى فساده لان الاستثقال بل الاستثقال
قوله لاجل كل ما يغاير التعذر والاستثقال
قوله ولا يخفى فساده لان الاستثقال
قوله الذى تعذر اعرابه

وذهب الشارح الرضى
من عرف الصحة ١٢ **قوله** اى فى موضع
اخره اه بان وجهان صحيحان لذكر كلمة فى فى كلامه
تركها ١٢ **قوله** لانها ممنوعة من الحركة مطلقا
بخلاف ياء القاضى كما انها ممنوعة من الحركتين لكن
سمى الكلمة لخفته عليها ممنوعة
لانه نقص حركتين ١٢

قوله لخفاء امر هذا القسم
فانه منع من الحركات الاعرابية الضمائر
انه لا يسمى مقصورا وانما قال اولى اذ اظهر الالف
مستحسن وليس لها حبيب ١٢ **قوله** لخفاء
بها القسم اى لخفاء امر هذا القسم الذى هو سبب التعذر وظهور
المنقوص الالف لا يعرف فيه الالف المقصورة
التعذر فيها وجود فيه الالف المقصورة
مثل الصحيح الاول

مثل بالاول لتوضيح الخفى وترك الثانى فى اختصار ١٢
الحاشية معلل لقوله محمد على حاشية
مولانا عبد العزيز
رحمهما الله

وظهور مقابلته مثل الاول وترك الثانی قال كعصا وغلامی خبر مبتدأ
محذوف والتقدير هو ای ما تعذر عصا وامثاله وغلامی وامثاله او صفة
مصدر محذوف ای تعذر التعذر عصا وغلامی وان جعلت الكاف اسمية جاز
ان يكون كعصا وغلامی بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول
حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل وما يفهم
من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثانی حال مما اضيف اليه
اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره
فی زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا
وغلامی والعامل فيه ما هو عامل فی الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل
قوله فان الالف ما دام الفا قوله وكما فی الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما
فی الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو
قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصای فان تعذر الاعراب فيه

قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم
المص لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سنذكره
ان شاء الله تعالى **قوله** فلما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل
انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها
متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها **قوله** فما ذهب اليه اه تفريع على
المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله الا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملاءمة
متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي

قوله اعلم ان اكثر النحاة الخ اي
الاشهر بين النحاة ان المضاف الى ما يناسب المبني
مبني على الكسر **قوله** لان غلامي معرب لان
في الصاب **قوله** لان الاضافة بمنزلة الاسم
الاف في حال الرفع وقبلها في حالتي النصب والجر
فالاضافة دليل على ان الكسرة في الصاب
لا تختلف الحكم عنها كذا في الكرب من شرح اجزاء
ان ما بعد الياء المجموع الكرب حرف العلة
الاضافة الى المبني والمضاف الى الضمير سكون حرف العلة
ظاهر وظاهر ان ما بعد غلامك وغلامها في كذا في
غاية التحقيق **قوله** قوله الاضافة
مذكور وتعلقا

لاختصاص صيغة بالاسماء وانما يوجب البناء
اذا كانت كالاضافة ولم يبق من المضاف دليل
فتى كالاضافة الى الجمل اذ الاضافة في الحقيقة
الى مصادرها فكان المضاف اليه محذوفا فاشبه
الحروف في الاحتياج الى اعتبار ضميمة
في بعض وكل التنوين من المضاف اليه
اذا المضاف اليه كان ثابت بثبوت بدليله
قوله وهو هنا مضاف الى الياء واذا المقصود
بالنسبة الى الغلام المضاف الى الياء
الغلام ثم نسب الى الياء المتكلم لا مطلق
قوله تفريع على القدرة

الاستثنائية
فان كانت لما كانت دالة على تقدمين
امر وقوع امر آخر كانت دالة على
الشرطية وهو تعليق وقوع امر على وقوع امر آخر
وللاستثناء ايضا اي الاستثناء والمقدم من قبل ان
اشتغل العامل بالكسرة قبل دخول العامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى كانت تستحق ان يدخل
عليه بالكسرة قبل العامل فاشبه
ما كان بناؤه بالكسرة تقديريا مطلقا
وما كان بناؤه بالكسرة قبل العامل
عليه حركة اخرى غير مبني الاشباع الاسكان
فما ذهب اليه البعض غير مرضي لما مر
المتقدم من الشارح فلا تغفل
المذكور لكونه

الاستثنائية
الضرورة من كلمة لما لانها وضعت
لوقوع الشيء لوقوع غيره
الاستثنائية
لوجود الاستثناء
قال الفاضل المص تفريع على المقدمة الاستثنائية
وقوله فلا يجوز اه فلا بد من ان يكون اعراب الجمع
عليه حركة اخرى وحينئذ يلزم المتمسك المذكور ويجوز ان يكون
حركة اخرى بعد دخول كسرة الملاءمة موافقة لما ١٢

الحاشية لملا نور محمد
حاشية مولانا عبد الغفور
رحمهما الله تعالى

المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى
بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على
ما كان وان العناية بكسرة الملابسة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية
لجواز تقديره وان قلت لم لا يجوز ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل
كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب بانه يلزم ح توارد المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر واحد وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على
اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما
فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان جعل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل

وهو موثر اصطلاحا وحملهما على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو موثر حقيقي **قوله** اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له وذلك ان تجعل مصدرا اي استثقال رفع وجر او حالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا **قوله** لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يثقل الحركتان كظبي وكرسي **قال** ونحو مسلي عطف على قوله كقاض مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد به بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات في اخواتها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها **قوله** فان اصله مسلوي قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلوي بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن الموثر في التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلي ما قبله من الاستثقال

قوله وقت مرفوعيته وجر ورية على ان يكون رفعا وجرا مصدر المجهول **قوله** او وقت رفع العامل على تقدير كون رفعا وجرا مصدر المعلوم

قوله وذلك لان يحمل مصدرا اي مفعولا مطلقا لاستثقال وجر **قوله** او حالا مما اضيف اي آه اي قاض الى غير

قوله اي في حال كون الاستثقال المقدر لاستثقال احدهما لان يكون حالا من فاعل الاستثقال يعني يقول الكاف والعامل يعني غير ذلك من الاحتمالات

مما يسبب الاستثقال **قوله** واخواتها اي امثالها لم يجمع آه اي لم يجمع بين الكاف ونحو الكاف مما يؤدي مؤداها

لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله
يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة **قوله** فصار الاعراب في حالة الرفع
تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة
كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم
الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظي وتقديري بخلاف
فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا **قوله** فان الياء المدغمة ايضا ياء
باقية على سكونها **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في
الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولا في مدة اخره ساكنا بعدها
سواء كان مضافا او لا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة النصب
وانما لم يقل ولا في اخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفى القوم

قوله لان اعرابه بالواو اي لان اعرابه بالواو يوجب تقدير الواو وثقل ذلك الاعراب لاجتماعه مع الياء المنقلبة عنها يوجب تقدير الواو وثقل الحركة فالاستثقال حاصل بوجهين تقدير الواو وثقل الحركة على الواو عصا فان اعرابه بالحركة يوجب ابدال الواو بالالف فحركة ما قبلها يوجب ابدال الحركة بل تقدير وذلك ليس تقدير الحركة بل تقدير ابدال الحركة بعد الابدال

الالف عن الحركة في الاعراب لفظا لكون التعذر موجبا للتقدير في عصا ١٢ **قوله** لان الاسكان اه اي ليس ثقل اعراب عصا موجبا لاسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقديريا لاستثقال الحركة كما في قاضي فان استثقال الضمة والكسرة على الياء يوجب اسكانها وهو تقدير الحركتين فالاعراب

تقديريا في ثم كان اه سواء كان ذلك الاسم مفردا او مثنى او جمعا فانه اذا لاقى مدة اخره ساكنا بعدها يسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة حركة ما قبلها عليها فيصير الاعراب تقديريا اما في الاحوال الثلث فكما في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم اذا لم يكن في اخره مدة كالمثنى وما في بعض الاحوال كما في المثنى حال الرفع وهو اذا لم يكن في اخره مدة كما في مصطفو القوم وكان

نصب الجزء فانه تحرك تلك المدة وحركة ما قبلها عليها فيكون الاعراب بخلاف ما اذا لم يكن في اخره مدة كما في مصطفو القوم وكان

لما لا يحذف لعدم الدلالة عليها فيكون اخره مدة ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحركة ولا في اخره ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحركة لئلا ينتقض اه فانه يصير

نفظيا ١٢ **قوله** لئلا ينتقض اه فانه يصير نفظيا فانه اذا زيد لفظ المدة تخرج عن القاعدة لعدم كون اخره مدة ١٢ **قوله** اصولا ناصر اي الحكم السالكوتي رحمه الله

عين تقديرها تقديرا بالذي يوجب ابدال الياء واو وان كان عين تقدير الحرف الا انه ليس عين تقدير الاعراب لانه بالحركة بل تقدير الحركة يوجب ابدال الحرف لعدم جعل الالف اياها وهذا العدم لازم للالف قبل الابدال وليس حاصلا للالف بسبب الابدال حتى يكون الابدال تقديرا للحركة وفي الكافي شرح الوافي وانما جعل الاعراب عصا متعذرا مع انه الاتعذر الا بعد الاعلال واعراب عصا متعذر بدون الاعلال لانه لا ينفي حرف اعرابه بل عصا لا يحذف اعرابه للتقل بل لتعذر

آنفا فيسقط اعرابه للتعذر وتاء من يحذف حرف اعرابه انتهى **قوله** الاعراب يجوز ان يكون آه فانه بالاعلال وحكما لعدم الحركة وهو على عدم التقاء الساكنين فيما كان متعلق لكيون بعد تعلق في الاحوال الثلث او بعضها كما هو القاعدة في الحاجزين الساكنين المتلاقيين ساكن واحد وقوله اعرابه بالحركة لان في هذه الصورة يكون مفردا او مثنى او جمعا وقوله لا في اخره ساكنا بعده اي ان

ولعله انما لم يعده المصنف لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو وتقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعد من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فمي وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال

قوله وعلى اعرابه التقديري ما لم ينضبط موضع الاعراب فلو لم يكن المقصود من الاخذ حصر المواضع لفوت غرض المص من هذا الكلام واذا رجع الشارح رضي الله عنه الى الاشارة بتاويل المذكور تقديره والمشار الموثق ٢ قوله الباء بمعنى مع وفيما في تقدير الاعراب اما هو باعتبار عارض والتنوين ٣ قوله وكان الياء في مثل غلامي اشارة الى دفع ما يرد من ظاهر وهو ان تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ما قاله بالكلام فيصح ان يعد في بيان الاعراب التقديري لا ٤ قوله لشدة امتزاجها الخ وجه الدفع قوله ٥ قوله

قوله وعلى اعرابه اللفظي والتقديري اي اعراب الاسم المعرب وهو اسم مفرد منصرف وجمع منصرف والاعراب التقديري والمنقوص ٢ قوله الاشارة الى ما ذكر من الاشارة حتى يجوز الاشارة بعض تلامذة الشارح على بيان اللفظي فيما عداه ٣ قوله ولكن الياء في مسلمي ظاهر ان الاعراب التقديري والمنقوص ٤ قوله لشدة امتزاجها الخ ٥ قوله

قوله الاعراب التقديري ما لم ينضبط موضع الاعراب فلو لم يكن المقصود من الاخذ حصر المواضع لفوت غرض المص من هذا الكلام واذا رجع الشارح رضي الله عنه الى الاشارة بتاويل المذكور تقديره والمشار الموثق ٢ قوله الباء بمعنى مع وفيما في تقدير الاعراب اما هو باعتبار عارض والتنوين ٣ قوله وكان الياء في مثل غلامي اشارة الى دفع ما يرد من ظاهر وهو ان تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ما قاله بالكلام فيصح ان يعد في بيان الاعراب التقديري لا ٤ قوله لشدة امتزاجها الخ ٥ قوله

في الاعلام التي تحكى في لغة الحجاز نحو من زيدٌ ومن زيدًا ومن زيدٍ فانه معرب تعذر اعرابه
وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى
بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنه في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم
غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وهذا ومثل
ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة للمنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث
والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويجر بالفتحة
وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار
المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قال غير المنصرف المنصرف ماخوذ من
الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب
اعني علامته وهي التنوين او لاتصافه بزيادة وتمكن لها ولذا يقال له الامكن ولما
عرى مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة
لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ

لان غيره لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه
العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا
نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا والقول
بانه خبر مقدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة
المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم
بغير المنصرف **قال** ما فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة
في اللغة عارض غير طبعي يستدعي حالة غير طبعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى
الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول امر اينا سبه وذلك الامر المناسب يسمى
بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف في
الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان
صاحب المفصل نفى السببية في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب

قوله لان غيره لا يكتسب
اقول قال ذا كان الصفات لا يعرف بالاضافة
كما في عالم بالحركة غير مكتسب منه واحد مفتقر
وههنا كذلك فيلزم ان يكون المضاف اليه
للتعريف حتى يتعين غير الاضافة اليه ١٢
قوله وهو مفهوم محصل اي متعين بلا ابهام فيه
بل يلاحظ فيه معنى المغايرة حتى يكون
مبهما بابهام الغير ١٢

قوله اسم جنس
وفيه انه اذا كان اسم جنس وام
ما من الارادة اما اذا اريد به الجنس
فرد كان فلا ١٢ قوله لا علم جنس بان
يقدر انه موضوع لذلك المفهوم من حيث
سلوبه للسامع ١٢ قوله للذهني
الجنس
ضروري حيث وجدها
بعض الالفاظ الدالة على المعنى الكلي
بحيث يطلبها حكم المعارف والتعريف فيها
قدر وه انه علم لذلك المفهوم الكلي بان يقدر
والقول بانه خبر آه اي القول بان غير
قوله خبر للمبتدأ مقدما عليه ١٢
المنصرف خبر لما فيه علتان
قوله عارض غير طبعي احتراز
عن الصفة الاصلية كالحمرة
وغيره ١٢

قوله لا يكتسب التعريف من المضاف اليه
اقول لا يكتسب التعريف من المضاف اليه
لان المضاف اليه يكون نكرة
قوله لا يكتسب التعريف من المضاف اليه
اقول لا يكتسب التعريف من المضاف اليه
لان المضاف اليه يكون نكرة
قوله لا يكتسب التعريف من المضاف اليه
اقول لا يكتسب التعريف من المضاف اليه
لان المضاف اليه يكون نكرة

ولا يخفى أن هذا الوجه جار في العلتين أيضا فيكون إطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده

قوله واستجماع شرائطهما وإنما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على

صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام أو أضيف كالأحمر وأحمركم فإنه منصرف مع صدق التعريف عليه

وإنما يندفع النقض به لأن من شرائط تأثير العلتين أن تخلو عما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر

أما في الأولين فلأن سكون الوسط يعارض أحد السببين وأما في الأخيرين فلأن دخول اللام

أو الإضافة يعارض السببين أو أحدهما زيادة الاختصاص لهما بالاسم لا يقال قلت يبقى النقض بما دخله

الكسر والتنوين للضرورة أو للتناسب لصدق التعريف عليه مع أنه منصرف عنده بقوله ويجوز

صرفه وبمسلمات أيضا على المؤنث لصدق التعريف عليه مع أنه صرف لدخول الكسر والتنوين

عليه أجيب عن الأول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بأن يمنع وجود

السببين المستجمعين بشرائطهما كما قال العلامة من أن هذه التاء ليست متمحضة للتأنيث

لدلالتها على الجمعية ولا يحتمل التقدير التأنيث لأن التاء الظاهرة مانعة عن تقدير أخرى وأن يقول

قوله لزيادة الاختصاص لهما أي الاسم والاضافة بل الاسم يختص بالفعل

قوله لأن تأثير العلتين أن تخلو عما يعارضهما

قوله لأن من شرائط تأثير العلتين أن تخلو عما يعارضهما

قوله وأن يقول

ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين
كما ذهب اليه بعضهم **قال** من تسع مبنية بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى تقييد
العلتين بكونهما نعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه والحصر فيهما استقرائي
قوله من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت
اعني قوله موانع الصرف تسع **قوله** اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك باعتبار
تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اولها موانع الصرف
تسع كلما اجتمعت * ثنتان منها فالصرف تصويب * انتهى هذه الابيات لابي سعد الاسبذي النحوي
ولعله لم يذكر اولها حتى يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه
على ما فيه علة تقوم مقامها الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة
او حكما **قوله** لمجرد المحافظة فجردت عن التراخي واريد به مجرد المشاركة وذلك
لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في
التركيب **قال** والنون فيه مشاهلة اذ العلة مجموع الالف والنون

قوله وان يخرجت الخ اي اجيب بان
عطف على ان تنع اي الجيب والتنوين عن مسلمات
يخرجت الصرف عن العلل العلمية
ويقول بانه لم يشمل ما فيه في بعض الاشعار
ذهب اليه بعض ما اشرنا وما فيه والتنوين الخ
بدون الكسر والتنوين الخ لانه
مع علل حتى لانه

قوله لمجرد المحافظة
الخ فيما استقر الى التي تحتها الا كما والغير
المنزلة فلا غير فيما غير العلل التسع المذكورة الخ
قوله او من تسع علل على حذف الموصوف
الرضي اعلم ان سيبويه وجماعة على ما قال
يستقيمون كون تسع الصرفي
اي ورد بجهة

قوله فالتنوين
الاصحاب بل ان كانت الصفة
الاحتياج بل الاحتياج
الاحتياج الى حذف الموصوف
الاحتياج الى حذف المضاف اليه على
اي ما هو عليه

قوله وان يخرجت الخ اي اجيب بان
المضاف اليه وتعويض
ما حج به الرضي من قوله ما ذكر في الكل وبعض على
ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى
في الفصل المفصل ظاهر في عدم الاختصاص حيث قال
وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه
ليس من المضاف فلا اختصاص المذكور غير مسلم فيه
لان حذف المضاف اليه الجملة وتعويض التنوين منه
غير مختص بما لو جوده في الوسيط وساقه وتعويض التنوين منه
على تقدير العلل وفي توضيح كون العلتين بكونهما من تسع
بان يكون علة من تسعة واخرى من تسعة من اربعة
مثلا فان التقدير المذكور يدل على كون من تسع
الا التقدير العلة فلا يتم تقدير العلل والله سبحانه اعلم

قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه التنكير البواقى او بدل بحذف الموصوف اى نون زائدة او خبره مبتدأ محذوف اى هى زائدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى وتمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع لانه خبر مبتدأ محذوف اى تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف الى آخره الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر فى زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفته قوله ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثانى لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله يعنى ان ذكر العلل الخ

قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه التنكير البواقى او بدل بحذف الموصوف اى نون زائدة او خبره مبتدأ محذوف اى هى زائدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى وتمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع لانه خبر مبتدأ محذوف اى تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف الى آخره الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر فى زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفته قوله ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثانى لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله يعنى ان ذكر العلل الخ

من فسر التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه ومن الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل **قوله** او القول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه **قوله** وقال بعضهم اثنان لعله ان الضم المشترك الاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا تتناول نحو افكل علما بل نحو اعلم ايضا

قوله من فسر التقريب الخ لما كان تفسير التقريب بالاقرب اي جعل الشيء قريبا بالاقرب اي الموصوف بزيادة القرب غير مناسب لكلام الناظم لان المفهوم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على ذات اتصف بمبدئه جعل على ما ذات اتصف بمبدئه الاقرب حتى ان مصدر على الاقرب وهو معنى الاقرب يدل على كمال القرب وهو معنى الاقرب فهذا القول كامل في اصل الفعل لا في مبالغة من صيغة التفعيل بمعنى ان صيغة التفعيل لا تكون الا للتكثير الاقرب الا ان يقال ان صيغة التفعيل اذا كان متعديا الا ان يقال ان الاستفهام من صيغة التفعيل فيه انه

وأما التركيب فنفي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى له فلا فائدة في إيراده **قوله** وقال بعضهم أحد عشر هذه التسع مع مراعاة الأصل في نحو احمر إذا سمي به ثم نكر وشبه ألف التأنيث المقصورة وهو كل ألف ليست للتأنيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للإلحاق كأرطى أو لا كقبعثرى لأنها بالعلمية تمنع من التاء كألف التأنيث وأما ألف الإلحاق الممدودة

قوله وقد تكلف في بعض الشروح

قوله سواء كانت للإلحاق أن يوجد حروف ناقصة عن حروف بنية أخرى وليس في الأصول ما يماثلها فيزاد على أن نقص حرف يصير مثلا في الأزنة عند إرادتهم إلحاق تلك البنية بالخصوصية ١٢

قوله سواء كانت للإلحاق أن يوجد حروف ناقصة عن حروف بنية أخرى وليس في الأصول ما يماثلها فيزاد على أن نقص حرف يصير مثلا في الأزنة عند إرادتهم إلحاق تلك البنية بالخصوصية ١٢

قوله وأما ألف الإلحاق الممدودة

فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف يعتبرها
لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لو ثبت عنده
وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين قوله
اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي
الذكي يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة
قوله من حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة
لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى واحد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما

صرف عن المنساق الى الفهم قال ان لا كثرة ولا تنوين انما ذكرنا الكسر ههنا مع
ان انتفاءهما قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب
ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا
اذا اعربا باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم **قوله** لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية
لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانما
لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه **قوله** فاذا وقع
في الاسم علتان الخ ولم يقنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية
اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا
اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي فلم يكتف بواحدة الا اذا قامت مقام
اثنين **قوله** فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا
شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال بني وفي يعطى عمله واذا شابه
في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر
الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابه بوجه بعيد كمؤنث فرعا

فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل
لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان
معا قوله فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين
اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي الى الثاني يعود
الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان
التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاراد والنص من
اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذفوا صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل و
قال المحقق انما يتبعه لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين يدخله
الكسر فلما انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض
اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود
المعوض قوله لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله
والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول قائم الى
آخره فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى هكذا قالوه
وفيه بحث لان التانيث طارئ على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء

قوله لا ينزع منه علامة اعراب بل يكون اسما معربا بلا علامة اعراب ١٢ قوله لان العدل الخ لعل المراد انه علامة اعراب ١٢ قوله وعدم ضرورة عودها الخ اعني الكسر لان اذا انوزن لستقبح بالتنوين وحده فلو كان الكسر صفة ايضا لم يستقبح لاستقباح التنوين ١٢ قوله التنوين ١٢ قوله لا يعطى بها عمل الفعل الخ لانه لا يعمل الا بالاختصاص ١٢ قوله لان التانيث طارئ على قائم الخ لانه لا يدخل الا على الفعل ١٢

والمذكر هو هنا كذلك فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية اسم غير تعرض
للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طارئ على التنكير غالبا
اما بوضع جديد واداة فهو فرع لفظا ولما كان ما يفرع مجهولا لما كان التعريف فرع
للتنكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما الصرف
لمضارعتهما بالفي التانيث الممدودة والمقصورة في استفاء التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا
معا وكون اولى الحرفين في كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى انه لا بد
من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الاصل في كل نوع انه يفيد فرعية
القسم الاول لا القسم الاخر الذي في اوله احدى الزوائد الاربع قال ويجوز صرفه ولا يجوز
عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها وهذا
جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون في بعض البصريين
العكس للضرورة بشرط العلية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو
سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب
المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني
ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المنصرف

فان ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم وهذا التوجيه والتوجيه الآتي اندفع ما ذكر
من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم
في التعريف كما بيناه بعيد جدا **قوله** فكقوله صبت الخ الصب ريختن آب
قال قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى
الله عليه وسلم واوله **شعر** ماذا على من شم تربة احمد + ان لا يشم مدى الزمان غواليا
وفي حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة بر مرده
ستايش كردن وگريستن يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى
ما الذي اواى شئ وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداد
انواع الغالية **قوله** فكقوله اعد الخ يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة استينافية
والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور
امرها **قوله** قلنا الاحتراز الى قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة
قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنا في
الشئ ومرأى والاصل امرأى عند من لم يثبت مرأى وقال الله تعالى والفجر

ع قوله فان ما لا يترتب الخ
قوله لان الحكم مطوي اي عبر عن جملة في جميع
اقوله لان الحكم بالانصراف لان ما لا يترتب آه
المنصرف بالصرف لان الحكم وهو الصرف على الشيء
بالتنوين الآتي اه اي في الشرح وهو الصرف على الشيء
الحكم وحمل الصرف على الشيء الخ

ع قوله
لا يترتب عليه غاية اي غاية
التعريف اي
التعريف غير المنصرف لان
قوله ويجوز مرفوع صدق التعريف عليه وجود
الحالتين فيه وانما اندفع الا
غير المنصرف

عند عدم
الا ان يسلب عنه حكمه
للضرورة تنوين الضرورة والمحذوف
ع قوله لان رعاية الخ
عدم الالتفات ما دخل الجر والتنوين
بالضرورة وما لم
للضرورة

التناسب بين الكلمات مع ان
تعريف غير المنصرف المذكور في المتن صادق عليه
الضرورة حتى يدل عليه ما ذكرت بل المعنى المجازي الاصطلاحي
او المعنى اللغوي والله سبحانه اعلم **ع** قوله والتعول
اي لدفع الشر المذكور وقوله بالانصراف اي بالمنصرف
ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب وقوله
وهذا لفظ في التعريف الذي عرفت غير المنصرف بانه علامتان
والقوم عرفوه بما لا يدخله الكسر والتنوين **ع** قوله
ليس بصحيح اذ فيه ارتكاب ما هو الزيف عن ما لا داع
ع قوله ما الذي الخ يريد ان كلمة ما استفهامية
وذا موصول او زائدة الاول على الاول والثاني على
الثاني او الفعل الذي تعلق به الجار والمجرور محذوف وان
لا يشم منصوب بنزع الخافض وهو على في او اللام في
الغالية

الحجة استينافا فيكون امرت بما جواب سؤال مقدر وهو ان اعادة
تكرار فكيف امرت بما **ع** قوله الشواذ
الحاجات فتدبر **ع** قوله
الحاجات اشتغلت في الاراد
ع قوله
الحاجات على ان شم تربة احمد الخ
الحاجات

ثم قال يسر وبمال سبحى لموافقة قلى قوله لتناسب المنصرف الذى يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذى لم يله كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانصرف لتناسب اواخر الآى فانها كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح فى نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا فى نفسه قبيح غير فصيح واغلالا احسن وجعله فصيحا وكذا يبدئ الخلق يحسنه قوله تعالى يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار ان المركب قد حار وابضم الراء فى يا حار فقال الكاتب يا سيدى يا حار بالكسر افصح فامره بالاقرار وله واراد به ان التناسب يحسنه قوله مثال الجموع غير المنصرف الذى صرف للتناسب اه ولا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا قال وما يقوم مقامهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه فى حد غير المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اى الجمع الذى يجمع الى ان ينتهى الى وزن يمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا فى سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها لتنكر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له فى الآحاد العربية

قوله فى فان ما اثر ويميل الالف بجمع كونه منقلبة عن الواو او لموافقته فى الياء

قوله قوله لانه بيان لما ابهمه فى صدر غير المنصرف تبيين الاول بقوله وهو الى آخره وتبيين الثانى بالجمع البالغ الى آخره وذكر بين الاول والثانى بيان الاسباب فهو بيان لما ابهم فى تقسيم ما ابهم فى الاخر فانه فرع بيان الاسباب لكن ان بيان الاسباب كلها من تتمة تبيين الثانى وقوله وكذا قوله وكذا لو فصحت لشرذمة

قوله لكونه نهاية جمع التكسير فان الجمع الذى اوله ياء زائدة وكما قوى

قوله لكونه لا نظير له فى الآحاد اما

قوله لكونه لا نظير له فى الآحاد اذا كان فى غير مشبه بالآحاد فيكون قويا فى الجمعية لا الواحدانية

قوله لانه بيان لما ابهمه فى صدر غير المنصرف تبيين الاول بقوله وهو الى آخره وتبيين الثانى بالجمع البالغ الى آخره وذكر بين الاول والثانى بيان الاسباب فهو بيان لما ابهم فى تقسيم ما ابهم فى الاخر فانه فرع بيان الاسباب لكن ان بيان الاسباب كلها من تتمة تبيين الثانى وقوله وكذا قوله وكذا لو فصحت لشرذمة

قوله لكونه نهاية جمع التكسير فان الجمع الذى اوله ياء زائدة وكما قوى

قوله لكونه لا نظير له فى الآحاد اما اذا كان فى غير مشبه بالآحاد فيكون قويا فى الجمعية لا الواحدانية

قوله

واما نحو ثمان فشاذ واما نحو الترامي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة
من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما
عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائي النسبة
والالف الذي هو بدل عن الاخرى ويائي النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء
في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه
احدى يائي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة نحو عواري جمع عارية منسوب الى العار
لانها ثبتت في واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا
مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب
الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو
المعدود فاذن الالف التي فيها غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه
بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك الياء غير الياء واما سراويل فاعجمي او عربي

قوله واما نحو ثمان آه
لما كان بعض الآحاد وزنه على وزن صيغة
منتهى الجموع غلط الصحاح انه لا نظير لمثل الآحاد وتحذر عن
ذلك بالرد بثمان وخراسان وغليظة تصير وحتى تورد
وشاذ بمعنى طويل وخراسان في حكم اسم واحد
شاذ ترخيل وتفليل في الجمع اي الجمع وترخيم
من باب اجتماع ساكنين

قوله واما نحو هوازن اي
اسم من اليمن ١٢ قوله فالالف فيهما
آه والاصل يمني وشامي ١٢ قوله وكذا تهام
اصله تهامي او تهامي عوض الالف عن احدى
يائي النسبة فعارضتا اي لم تسقطا اليا
جمل في ضرورة والالف
تحيث

قوله وقيل ان ثمانيا
مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ١٢
قوله وقيل منسوب الى ثمانية
نسبة المعدود الى العدد ١٢ قوله
فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو
المعدود ١٢ قوله فالالف التي فيها
غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه
بدلا من احدى يائي النسبة ١٢ قوله
وكذلك الياء غير الياء
تقدير ١٢

قوله واما نحو ثمان فشاذ
ثمان جمع ثمن بمعنى الثمانية
وثمانية جمع ثمن بمعنى الثمن
وثمان جمع ثمن بمعنى الثمانية
وثمان

مفرد شاذا وجمع تقديرا واما نحو اكلب واجمال وان لم يات لهما نظير في الاحاد فالاعتذار
فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد
فصار كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجئ افعل في الواحد نحو ادرع
موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولان انك يحتمل
ان يكون فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس وجمع لا واحد له به دليل تانيث
الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية كالكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع
اسورة وهي جمع سوار وانا عيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى السوار زيادة دست وقد يلحق
التاء باساور وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم
جمار پايه واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وارادوا بجمع جمعه التكسير فقط لان جمع الجمع
اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصراح قوله او حكما كالجموع
الى اخره ولما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه
وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة
اخرى قوله والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون
الالف التي قبلها ولما لم يفارق احدهما الاخرى نسبتا الى التانيث تغليبا

قوله لانهما نحو اكلب وكان قوله جمال لا يغير الوزن لانه لا يغير الوزن الا حاد ظهر لم يصح الاعتذار بمجئ افعل في الواحد ايضا ١٢

قوله لا يغير على تصغيره على لفظه فيقال اكليب واجيمل ١٢

قوله لا يصح الاعتذار بمجئ افعل في الواحد ادرع واجر وانك

قوله فانما ليست لانه الكلمة اى لبنائها وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اى بيان نفس مفهوم السبب او شرط تاثيره وعليته وهو فى اللغة الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته

كلمة اولمنع الخلو ١٢ مجد

قوله مصدر مبنى للمفعول فيعم تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون

الحمول اولى لما ان اللازم والتعريف بالاعم اخص الحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوى ولا لم يتوجه الاعتراض اذ اللازم والتعريف والملزوم وان شك فى تحققها فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب استعمال لفظ فى اللغة او ان يقال وهو فى اللغة الصرف يقال عدل عدلا اى صرفه وفى الاصطلاح حرف الاسم من حالة اخرى يقال له معدول والعدل يعنى الاخراج فالاعتراض وارد لكن يقال عدل عدلا اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الحكم اى نفى اى خلاف الحق والعدل الاخوى بمعنى التبعيد

والتعريف بالاعم اخص الحمول الاعم الاخص الاعم الاخص الاعم الاخص

مسندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر المص بالمصدر
المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق
الفرعية وهو هنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم **قوله** اى خروج الاسم اى خروج
مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه **قال** عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته
الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية
اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل فى صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة
ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة
للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغير التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة
او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت فى يوم الجمعة
مع انه ليس معه ولا عنه ولا يرد على تفسير المص اذ ليس لفى مدخل فى صورته الحكمية لجواز
الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان فى ذلك الخروج غير تام

لان المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام قيل لم تدخل في الخروج
لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات تامل قوله واما المغيرات الشاذة كالجموع
والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في يئس فقيل انه ليس خارجا عن صورته
اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعتق
بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر
من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج
الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس و
الناب ابتداء على اقوس وانيب ولهذا يضافان اليهما فيقال جمعهما ولو كانا
مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ

لم قوله
قيل لم تدخل لان المقدر
الخ
فيه علة غير مؤثرة لان الاستعمال
الخروج اذ لا خلاف بالاستعمال
لكن تغييره بالاخراج بالكلية
لا يكون مخرجا
عن صيغته الاصلية
الى الفرعية
لا يكون مخرجا
المعدولات فانها

مستند الى اخراج الكلي
الخ كما لا يخفى ١٢ عه قوله فانه امر اعتباري
فلو كان روضا في الصورة لزم ان يكون الاعتباري
داخلا في الكلية فلا يكون موجودا فضلا عن ان يكون
لغوا او سموعا ١٢ عه قوله على تقدير كونه تغييره
غير قياسي واما على تقدير كونه تغييره قياسيا فانما خارجان
بما خرج بالمغيرات القياسية ١٢ عبد الحكيم
عه قوله لان المقصد
كالملفوظ فيكون

تزويجا غير
مستند الى اخراج
الخ
فيه ما سبق من كلام
ابن الحاجب
قيل لم تدخل
حيث قال واما نحو عتق وفخذ
عن صيغته الاصلية
الى اخراج
الخروج
الخ لان المعدولات كلها مخرجة
بان مراده

عه قوله
الخروج
عه قوله
ابن الحاجب
الاصلية
لم يذكر
عه قوله
الى اخراج
الخروج
لا خارجة بنفسها او هو مندرج

لانه لا يخفى ان تقديم البعض على البعض
السكون فانه يمكن التعبير عنها في تعريف
في تعريف الاصل هو ما يمكن التعبير عنه بالوزن
اجوابه عن لزوم الدور فهو منع بل يريد صورة
الكلام لها يكون شرطا لتحقق الكلية
كما ذهب اليه بعض المحققين في ايساغوجي
والله سبحانه اعلم عه قوله واللفظ الخ
فالخروج المطلق في تعريف الاصل محمول
ان ام عه قوله على تقدير كون تغييره
قياسيا الخ على تقدير كون تغييره
بما خرج بالمغيرات القياسية عه
قوله ولهذا اي ولاجل ان القوس والناب
جمعا ابتداء على اقوس وانيب من حيث انهما جمع القوس والناب
الاقواس والانياب فيقال الاقواس والانياب جمعا القوس والناب
الدليل على انه يجوز ان يكون تلك الاضافة
فان المطلوب على ١٢ الحاشية

تمت
مولانا عبد الغفور رحمهما الله

كان وجه ان نظر النحاة في تتبعهم اولى الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب
ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف
لا يكون الا لفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية
ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح
للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما
يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني
هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو متحقق اي في الخارج والاول هو العدل
التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج **قوله** فانقسام
العدل الى التحقيقي والتقديري الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل
بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد
منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل
غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك
الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح
قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا المراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل
في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل

فيما الضرورة فيه كما سيجئ فبالعرض **قوله** فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال
المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل سيئ
فيكون وصفا بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال كثلث وثلث صفة
بعد صفة لخروجا او خبر مبتدأ محذوف اى ذلك الخروج كخروج ثلث **قوله** والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق المدال انه لو لهذه الاخصر مما قاله الشيخ الرضى وهو
ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفائدتها تقسيم مرذى اجزاء
على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد فى كلام العرب فكرر
نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس فى باب العدد ايضا كذلك عملا
بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا
حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله
قوله الى رباع الدبالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى **قوله** وفيما
وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضى

جاء فعال من عشرة فی قول الکمیت والمبرد والکوفیون یقیسون علیها الی التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل یستعمل علی وزن فعال
من واحد الی عشرة مع یاء النسبة نحو الخماسی والسداسی والسباعی والثمانی والتساعی
قوله والسبب الی قوله العدل والوصف عند سیبویه فذهب جماعة الی ان السبب
تکرار العدل لانه عدل فیه عن صیغة الی صیغة وعن مکرر الی غیر مکرر او اسمیة الی
وصفیة قوله لان الوصفیة العرضیة التی کانت فی ثلثة ثلثة اعلم ان
ثلثة من اسماء العدد وهی موضوعة للوحدات لا لماله الوحدات حتی تکون اوصافا
بحسب الاصل نعم یستعمل فیما له الوحدات مجازا وذلک المعنی المجازی لثلثة
ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفیة اصلیة بالقیاس
الی وضعها ولقائل ان یمنع کون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع الترکیبی
مجازا فی المعنی الوصفی قوله واخر اسم التفضیل لشهادة الصرف نحو اخر
اخران اخرون واواخر واخری اخریان اخریات واخر نحو افضل افضلان
افضلون وافاضل وفضلی فضلیان فضلیات وفضل قوله لان معناه
فی الاصل اشد تاخرا ای فی معنی من المعانی ثم نقل الی معنی غیر ولا یستعمل الا
فیما هو من جنس المذکور اولا کما تقول جاء زید واخری رجل اخر لا حمار
اخر وامراة اخری قوله وقیاس اسم التفضیل الخ ان قلت ان اردت
به ما وضع للزیادة وان لم یستعمل فیه فلا نسلم القیاس وان اردت

ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار
الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في آخر بحسب الاصل الاستعمال باحد
الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها
ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من
الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا ندعي العدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ
الى تغيير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير **قوله** فقال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول
والمعدول عنه تنكيرا او تعريفا اجيب بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في
سحر اذا اردت به سحر معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى
اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد
سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى
فلانه لو كان معنى اللام محفوظا فيه لبنى لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف

فی المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بنی تميم فانه معدول
عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتی النصب والجر فمبنی عندهم
وكضحی اذا اردت به ضحی يومك عند الجوهری والقياس يقتضی ان يكون صباح
ومساء معينين كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال
بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه
فی التعريف والتنكير لكن يبنو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان
المستعمل ممن لا يطابق الموصوف وعدل ظواهر المثنی والجمع والمؤنث

عن ظاهر الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف
الا آخر لان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول
يتحقق العدل في جميع التصاريف لان للام دخلا في صورته الحكمية وعلى كلا
التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في آخر جمع اخرى لعدم احتياج آخر واو آخر اليه
وعدم اعراب صنع الصرف في البواقي قوله لانها توجب الحصر ممنوع بما ذهب
اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه
سواء كان المضاف الثاني تكرار الاول ولا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول
ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه

لا تخلو عن بعد اي لا يخلو عن الفصل لكونه آخر جمع الجموع اي جمع الجموع من الاحاد
من الجموع بالالف او من الجموع بالواو والنون اي تقدير الاصل
وهو منع الصرف اللائق آخر الجموع احتياج اخرى
واو آخر اليه اي الى اعتبار العدل لوجود سبب منع
الصرف فيها اعني الف التانيث وآخر الجمع المنتهي بهما
واو آخر دون واو آخر بان الواو اعني آخر الجمع
في الثاني دون الاول الذكر

من عدم دخول من في الصورة الحقيقية لا في الصورة الحكمية
من الجموع بالالف او من الجموع بالواو والنون اي تقدير الاصل
وهو منع الصرف اللائق آخر الجموع احتياج اخرى
واو آخر اليه اي الى اعتبار العدل لوجود سبب منع
الصرف فيها اعني الف التانيث وآخر الجمع المنتهي بهما
واو آخر دون واو آخر بان الواو اعني آخر الجمع
في الثاني دون الاول الذكر

الصورة الحقيقية لا في الصورة الحكمية
اي تقدير الاصل
اي تقدير الاصل
اي تقدير الاصل

نحوع الاعلالة او بداهة سابع قوله وقياس فعلاء مؤنث افعل ان كانت الخ عليه
الاكثرون واعترض عليه بان فعلى انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا
واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع قوله وان كانت اسما ان تجمع على فعالى بالتكسير او
فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسماء لكان اجمع ايضا
كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه
علم جنس قوله والاخر الصفة الاصلية وبان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب
المصنف رحمه الله واعترض عليه بانه لو كان صفة فلما ان يكون من باب احمر حمراء
او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار
الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساور وان كان الثاني لم يكن
مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كافضل وفضلى واجاب عنه
الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا

فعلاء

افعل

في قراءتي من كل شيء ثوجرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر
فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعا كحمراء كما يصح حسناء وخشناء
في حسن وخشن بمجردها فما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص
فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرنا اه من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية

قوله لوازم اسم التفضيل اه
قوله عن معنى الزيادة اه
قوله لوازم اسم التفضيل اه
قوله عن معنى الزيادة اه
قوله لوازم اسم التفضيل اه
قوله عن معنى الزيادة اه
قوله عن معنى الزيادة اه
قوله لوازم اسم التفضيل اه

على سبيل الاجتماع والنقل ان يجوز ان كان
باعتبار اصل الوضع ولم يجرد عنها بالكلية كما
صرح به في التلويح اه
قوله من تفسير معنى
الخروج اه وجعل بيان الموصول الخروج لا من
تفسير الخروج عن الصيغة الاصلية بان يجرد
عنها وتصيره بالاشتقاق اشارة الى دفع اشكال
يعني ان ما ذكر سابقا لقوله وما اشتق
الخ كان يوهم بانه كون التغيرات اشتقاقية
الاصلية وهنا اشتمل على سهو خوانى تغير الصيغة
على تغير الخروج وتصيره بالاشتقاق فلذا قال الصيغة
الذي يكون بنفسه لا الصيغة اه بتغير الخروج على الصورة
الاصلية بتحقق العدل كما اشتهر في الاشتقاق
المذكورة وبالاخلاق في التغيرات
الشاذة اه

الخ وهذا ما ابن شاذة
فكيف يصح ولو ذكر بالمعرف كما صرح بهما
كان على الشارح ان يبين ذلك الغيرات الشاذة
لا الى بيانه لتنبيه لانه ترك لانه تصح
حتى لا يحتاج الى تكرار سند نوع عن
قبل ذكر الاشارة ان المراد من الخروج عن
الصيغة الاصلية اعتبار الخروج عنها فالشارح
سلك طريق التدريج في الجواب فاجاب
اولا بالمنع باعتبار الخروج ثانيا
اكرادون الخروج اعتبار الخروج عنها فالشارح
بالاستدلال بعد ان يوضح ان المراد من
ذلك اه عبد الحكيم رحمه الله تعالى

قوله عن معنى الزيادة اه
واستعمل بمعنى جميع الزيادة عن
لوازم اسم التفضيل بمعنى
الاضافة

قوله لوازم اسم التفضيل اه
قوله عن معنى الزيادة اه

وتبيينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض التفسير بها قوله كيف ولو اعتبر جمعها
يعنى ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيرى اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ
نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة الجموع او من
جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد
ابتداء ولا الى الثانى اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ قال او
تقدير الكمر قال الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس
غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف واما الثانى
فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا آخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما
ان لا يختص بالنداء كختع فى مبالغة خاتع اى ذاهب فى الارض فلا عدل فيها واما ان
يختص به نحو يا فسق وهى فى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يا فساق ففيهما العدل
عند النحاة حتى لو سمى بهما مذكر لا تمنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مساواتهما
لما هما للمبالغة فى عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص فى
الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل

وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كاددٍ
ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف
واضطر ارتاج الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو
معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي
على هذا صرف عمروز ولكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد
قلنا لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم
بانهما منقولان عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي
ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت

قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو
المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما وانظاهر ان الحق هو هذا قوله فانهم
اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيهما العدل التحصيل سبب
البناء اى لينضم الى مناسبتهما للنزال وزنا مناسبتهما العدلا فيحصل البناء وذلك
لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبنى كلام وسحاب وانما عنوا ابنائها
ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة المستحسنة
ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعى الخفة والبناء اخف
من الاعراب قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله

فكأنه ذكر استطراداً وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف يكون للحمل على الاخوات **قوله** فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف **قال** الوصف الانسب تفسيره لخفائه **قوله** وهو كون الاسم دالاً ولما فسره بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف **قوله** على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف المأخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات مالها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل اُدَيّر مصغر ادور وجمع دار يدل على ان اُدَيّر متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير المنصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالاً على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة معها او بما قيس اليه ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفاً فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتانيث

مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

قلنا هذا من توسعاتهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت
هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه قوله لا العرضي لعرضيته فانه في معرض
الزوال فكانه لم يثبت والسبب الراجع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان
راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العارضي
والاستدلال بانصرافه اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن
الفعل بقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية
على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث
ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه
عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن
شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول
تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال
او زيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور
ويؤيده ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصرافه قولهم اربعة نصف
ثمانية قال الصدر التاء القادحة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة ليست كذلك

قال نظر ان يكون الخ الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزمه اعتبار المتضادين كما تم
وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات
المعتبرة عليه انتهى اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفاضة عليه كان
الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شئ واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له صح نسبة
الدلالة اليه بقى توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف وذلك ان
تقدير مضافا والتقدير في فان الاصل قال فلا تنتهض الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اى
معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده او معنى الغلبة مطلقا
اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة
ببقاء المعنى الوصفى فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضا وان خرج عن كونه
وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهى ظاهر فلا غلبة لاعتباره في المفهوم
قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييد الحيثية

بابه

قوله لتفرع الدلالات الخ اشارة الى المطابقة والتضمن والالتزام وبالمعتبرة احتراز عن الدلالات الغير المعتبرة كالمعنى الوصفى وفى الوصفى بالمعتبر احتراز عن الدلالات الغير المعتبرة كالمعنى الوصفى وبالمعتبرة فانها لا تصح ايضا اذ يصير المعنى اى معنى قولى قيد اذ لم يقيد بقيد يسمى المشتق منه فلا يصح اجراؤه على غيره وهو ظاهر والعلية

والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود
مار بزرك سياه وارقم مار پيسه قالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بالصفة قال
فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فتقييد ترتب المعلوم
فلا يغني احدهما عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما
على الآخر لا الى الاصل الاول لبعد عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل
مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى
اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف قال صرف نسب الصرف
الى الكل لانه صفة لجزئه قال وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود من الصرف
قال منع افعى مار بزرك قوله اشتقاقه من الجدل الجدل محكم تافتن رسن را

قوله وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود مار بزرك سياه وارقم مار پيسه قالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بالصفة قال فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فتقييد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول لبعد عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف قال صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه قال وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود من الصرف قال منع افعى مار بزرك قوله اشتقاقه من الجدل الجدل محكم تافتن رسن را

قوله وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود مار بزرك سياه وارقم مار پيسه قالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بالصفة قال فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فتقييد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول لبعد عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف قال صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه قال وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود من الصرف قال منع افعى مار بزرك قوله اشتقاقه من الجدل الجدل محكم تافتن رسن را

قال للطائر قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالط قليل حمرة يصول على كل شيء
قال في الصراح اخيل نام مرغی که او را بفال بد دارند قوله لتوهم اشتقاقه من الخال
خال نقطهٔ سیاه که بر اندام باشد و نشان خیلان جماعة قوله لا في الاصل ولا في الخال
اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا
انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك
الاوصاف قال التانيث بالتاء هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في
الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء القيدين الاخيرين قطعا بل هي بدل
من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كهند قال السيد
قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده
لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن
تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن
متمحضة قوله فانه لا شرط للزوم الالف قوله ليصير التانيث لازما اي بعد
ما لم يكن لازما لان التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي
لا تكون حينئذ لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كحمارة حسنة وقد
يجيء على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم

قوله الشقراق بكسر الشين الاولى وفتحها وكسر القاف
وتشديد الراء المهملة والقاف ١٢ قوله طائر ١٢

زائدة اي احترز بقوله في آخر الاسم عما يكون
في الوسط كالتاء

تنقلب هاء كما يكون في
آخر الفعل كضربت وبقوله
مفتوحا ما قبلها عن تاء اخت وبنت
وهنت وقوله

قوله لا في الاصل ولا في الخال اي لا يثبت في الاصل ولا في الخال
قوله لا يثبت اي لا يوضع لا يثبت قوله فلان المستعمل اي مثل تاء انثى
قوله لم يقصد بتلك الالفاظ اي بوضع لا يثبت قوله لا انتفاء القيدين
الاخيرين اي بقوله زائدة في آخر الاسم وبقوله في آخر الفعل
قوله بل هي بدل من اللام اي بدل من اللام
قوله لا يمكن تقدير تاء اخرى معها اي لا يمكن تقدير تاء اخرى
قوله لا شرط للزوم الالف اي لا يشترط للزوم الالف
قوله لا اسما اي لا يكون اسما
قوله لا صفة اي لا يكون صفة
قوله لا يعتبروا هذا اللزوم اي لا يعتبر

قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتبارا لما هو الاصل فيها وانما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها لضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للعرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم على العدم ورده هذا على اولئك الكلم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة وذلك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم وانما قالوا اعجمي فلقب بما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف لزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له قال او تحرك الاوسط اي بالفعل فدار كهند مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعل الوصف موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث

أولاً لأن المحتاج إلى التقوية هو التأنيث لكونه معنوياً دون العلمية وفي الأخير بحث لأنه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علمين لبلدتين أشار بقوله لبلدتين إلى وجه تأنيث العلمين اعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلاً فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلاً فتصرف وقد يعتبر كل منهما فيجاز الوجهان إذا عرفت هذا فنقول إن كان الاستعمال معلوماً فذاك وإن لم يكن معلوماً فلك فيها الوجهان وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها أو ممتنع كل منهما عن الصرف والأول أوفق بقوله يجوز قال فشرطه الزيادة على الثلاثة وههنا شروط تركها أحدها أن لا يكون ذلك المؤنث مذكراً بحسب الأصل فالمؤنث الذي كان منقولاً عن مذكر إذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فإنه في الأصل المذكر وهو الشخص لأن الأصل في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيها أن لا يكون تأنيثه محتاجاً إلى تأويل غير لازم كرجال فإن تأنيثه بتأويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع وثالثها

قوله أو لأن آه أي لأن الشرط الزائد على التقوية تأكيد خاص بالمعنوي فقط لا يلائم الحاجة إلى التقوية وكان انتظام الكلام يقتضي أن يقول لأن الشرط الزائد على الأول أو وجه للمنع لا يلائم البيان الشارح ١٢ قوله لكونه موافقاً للبيان لأنه لو كانت سماعية لما قدر لكونه موافقاً للبيان ودون العلمية فإنها تقوية وهو موجب لا يلائم البيان ١٢ قوله وشرطها تأنيث آه أي

حيث جعل الخ أي جعل الشارح البيان الذي لا يلائم البيان الخ السببين مطلقاً من غير تعيين ١٢ وإنما قال لا يلائم أو يمكن أن يقال المراد بالسببين التأنيث ١٢ قوله ممتنع صرفها آه يعني أن استناد ممتنع على حذف المضاف إليه مقامه وكان انتظام الكلام ممتنع صرفها تأويل

لأن الضمير الراجع إلى المعطوف إنما يجوز إذا لم يكن المعطوف ثانياً بل أو لا يجوز إذا لم يكن والمراد بالشارح هو بناء على أن المصنف رحمه الله قال ممتنع باعتبار كل واحد منهما وما قيل إن إشارة قوله صرفها إلى أنه يحتاج تذكير الضمير إلى تأويل ولم يشر إلى وجه التأويل فظهر أنه وهم

قوله أو لأن آه أي أو لأن الشرط الزائد على التقوية تأكيد خاص بالمعنوي فقط لا يلائم الحاجة إلى التقوية وكان انتظام الكلام يقتضي أن يقول لأن الشرط الزائد على الأول أو وجه للمنع لا يلائم البيان الشارح ١٢ قوله لكونه موافقاً للبيان لأنه لو كانت سماعية لما قدر لكونه موافقاً للبيان ودون العلمية فإنها تقوية وهو موجب لا يلائم البيان ١٢ قوله وشرطها تأنيث آه أي

قوله لأن الأكثر آه أي لأن الأكثر أن يكون ذلك المؤنث مذكراً بحسب الأصل ١٢ قوله لأن الأصل آه أي لأن الأصل في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر ١٢ قوله لأن تأنيثه آه أي لأن تأنيثه محتاج إلى تأويل غير لازم كرجال ١٢ قوله لجواز تأويله آه أي لجواز تأويله بالجمع ١٢ قوله وثالثها آه أي وثالثها أن لا يكون تأنيثه لفظياً ١٢

ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر وان تساوى استعماله مذكرا ومؤنثا تساوى
الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف
واجب السر في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول تقسيمية طارية وفي الثاني
بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرأ وعرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط
الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط قوله لان الحرف الرابع فيما هو
على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على
الثلثة سادسه التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة ان كانت بمعنى
الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبي وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين
واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة او ان
يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة قال ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها
علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه
التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اي علمية ما فيه التانيث قلنا

هناك لام البدل عن المضاف اليه وليس ههنا لام ان قلت لم لم يأت باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة قوله في العجمة قوله بان تكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في الجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية

قوله لام تي بتعريف بدل عن المضاف اليه وهو قوله في العجمة اشتراط العجمة ويعني ان التفنن انما يراعى في الجملة اما في دون المفردات وما في حكمها وليس في شرط عن تكرار العجمة هنا ١٢ قوله لزيادة القيد هنا ١٢ قوله الاظهر انه لتصحيح الفرق بين التوجيهين وضوحا اذ على تقدير الصدرية حصول الصفة في الموصوف وعلى تقدير النسبة حصول العلمية في الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية في الكل لا يحصل

قوله لام تي بتعريف بدل عن المضاف اليه وهو قوله في العجمة ويعني ان التفنن انما يراعى في الجملة اما في دون المفردات وما في حكمها وليس في شرط عن تكرار العجمة هنا ١٢ قوله لزيادة القيد هنا ١٢ قوله الاظهر انه لتصحيح الفرق بين التوجيهين وضوحا اذ على تقدير الصدرية حصول الصفة في الموصوف وعلى تقدير النسبة حصول العلمية في الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية في الكل لا يحصل

قوله لا تحقق له الا تحقق العلمية لان الاسباب بنفسها مؤثرة في العلمية وفي الاخر في العلمية وفي الاخر في العلمية وفي الاخر

لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع **قوله** وانما جعل المعرفة
سببا قيل فعلى هذا يجرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اى
بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية
او بثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه
تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير **قوله** لان فرعية التعريف لتنكير اظهر لان الفرعية لمقابل
التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية **قوله** وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب
لا غير **قوله** كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم **قوله** سمى به احد رواة
القراء سمى به نافع راوية عيسى **قوله** وانما جعلت شرطا الخ تحقيق لاشتراط ما قاله
الشيخ الرضى وهو ان العجمة في الاعجمى يقتضى ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب

ووقوعها في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيها تصرف كلامهم فإذا وقعت فيه ولا مع العلمية
وهي منافية للام والاضافة فامتنعتا معها جاز أن يمتنع معها ما يعاقبها أيضا أعني
التنوين رعاية لحق العجمية حين أمكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم قابلا لسائر
تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر أن الطارئ يزيل حكم المطرد عليه فيقبل الاعراب و
ياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان و أذربيجان
في جرجان و أذربيجان وإما إذا لم يقع الا عجمي في كلام العرب أو لا مع العلمية قبل اللام والاضافة إذ
لا مانع فيقبل التنوين أيضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات **قوله وتحرك الاوسط** إذ ذهب سيبويه
وأكثر النحاة إلى أن الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لأن
الثلاثي خفيف فوضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه **قوله وهذا**
اختيار المص ذهب الزمخشري إلى أن نوحا كهند وكأنه قاس العجمة على التأنيث
المعنوي أو عزه تحتم منع ماه وجور ولا يخفى أن دفاعه بما ذكره الشارح قدس سره
قال الشيخ الرضي ما ذهب إليه ليس بشيء إذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم
قوله لأنه أمر معنوي أي ليس له علامة لفظية **قال وشرط قيل يجوز**
أن يقال امتناع صرفها لتأنيثها بالبقعة وفيه أنه لا يستعمل الا مذكرا إذ لا يرجع

اليضمير المؤنث ولكنا ناقشته فيه بمجال فلو مثل بملك اسم ابي نوح النبي عليه السلام
لكان اسلم **قوله** لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان
غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم
انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب
اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان ينازع
فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة **قال** الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع
او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم
مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره **قال**
صيغة منتهى الجموع مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع
التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد
النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل
للتكسير ولذا يجمع حمار على حمير **قوله** وبعد الالف حرفان او لهما مكسور
او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكمالات **قوله** لانها جمعت في

بعض الصور مرتين. أي لأنها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من
قوله لهذا قوله ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير قصيرة لازمة فيصح ان ترفع اصلا
هو الصرف قوله بغير هاء البناء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا باء بل لا بهاء
كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت بما يغاير
المال وهو خبر آخر بشرط او صفة بقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الى آخره
فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بحالة
قوله جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال
قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفرهية
ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رائع ايضا
قوله لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة

ع قوله اي لانها صيغة جمع جمع الى آخره لا بالوصف على ما
بينا آخر جمع الى آخره لانها جمعت في بعض الصور
مع اي الارد بقول لانها جمعت من غاية الصارة
مرتين لانها صيغة جمع الجمع لا بالغير من غاية الصارة
مرتين فان كلا من الجمعين بلا واسطة ولا يجمع فيه تلك الصيغة
فانه باطل وذلك بان يقال الجمع الفضائل الجمع
مفرد اخذت للفضائل وقيم الفضائل الجمع
كما في قوله واسأل القرية والعير
حتى جمعت جمعا

ع قوله اي لانها صيغة جمع جمع
لا يجمع على الجموع
ليكون اي من ان قوله المذاهب على ان علة التسمية
لصيغة منتهى الجموع ما هو الشارح بهذا وهي انها
لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى فالاسمى للتعليل
بقوله لانها جمعت آه وحاصل الدفع انه تعليل
لكون المشار اليه بقوله المذاهب علة التسمية بالمذكورة
يعني انما كان عدم جمعها جمع
التكسير مرة اخرى

ع قوله اي لانها صيغة جمع جمع
الصور صيغة جمع الجمع انتهى بها الجموع اشعر
فصدق انها صيغة انتهى بها الجموع اشعر
ما فوق الواحد ١٢ ع قوله
او ليس المعنى تلبيس بالهاء بل المعنى على الاول
والمعنى بالهاء او ليس المعنى على الاول
بل على الاسبق لا يكون معها ١٢ ع
قوله لا صيغة لقوله صيغة متعلقة
بقدر معرفت

ع قوله اي لانها صيغة جمع جمع
الى آخره لا بالوصف على ما
بينا آخر جمع الى آخره لانها جمعت في بعض الصور
مع اي الارد بقول لانها جمعت من غاية الصارة
مرتين لانها صيغة جمع الجمع لا بالغير من غاية الصارة
مرتين فان كلا من الجمعين بلا واسطة ولا يجمع فيه تلك الصيغة
فانه باطل وذلك بان يقال الجمع الفضائل الجمع
مفرد اخذت للفضائل وقيم الفضائل الجمع
كما في قوله واسأل القرية والعير
حتى جمعت جمعا

ع قوله اي لانها صيغة جمع جمع
الصور صيغة جمع الجمع انتهى بها الجموع اشعر
فصدق انها صيغة انتهى بها الجموع اشعر
ما فوق الواحد ١٢ ع قوله
او ليس المعنى تلبيس بالهاء بل المعنى على الاول
والمعنى بالهاء او ليس المعنى على الاول
بل على الاسبق لا يكون معها ١٢ ع
قوله لا صيغة لقوله صيغة متعلقة
بقدر معرفت

ع قوله اي لانها صيغة جمع جمع
الى آخره لا بالوصف على ما
بينا آخر جمع الى آخره لانها جمعت في بعض الصور
مع اي الارد بقول لانها جمعت من غاية الصارة
مرتين لانها صيغة جمع الجمع لا بالغير من غاية الصارة
مرتين فان كلا من الجمعين بلا واسطة ولا يجمع فيه تلك الصيغة
فانه باطل وذلك بان يقال الجمع الفضائل الجمع
مفرد اخذت للفضائل وقيم الفضائل الجمع
كما في قوله واسأل القرية والعير
حتى جمعت جمعا

فينبغي ان لا يعتبر تغيير الوزن بها الجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر
في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعاللة موضوعة مع
الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة في فعاللة
اذا كانت للمنسوب كاشاعثة في جمع اشعث لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت
للالحاق كجوارب في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء
قوله ولا حاجة الى اخراجه نحو مدائني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد
لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه
بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه قوله جمع فرزين او فرزان هو
معرب قال واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف

سبق كلام آخر الا ان يقال للاستينا لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة لان
المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ وهذا
هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه
لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال
وضاجر على الضبع ليس منصوبا اعني لان المنصوب به قلما يخ عن مدح او ذم
او ترحم ويستقيم هنا شئ من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر
في غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي
فلم يجز في قوة لا وجاز فيها جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا في
ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه
مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض
النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية
لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الابهام قوله بل للجمعية لا اصلية الجمعية

الحاشية لمولانا محمد علي حاشية عبد الغفور رحمهما الله تعالى

وأن كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم
اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية
اشخاص برجال فلم يأت بشيء لأن نوع ابهام مناف للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما
ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية
في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا باحمر
بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع
ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال في الصراح حضاجر كقنادر وضبع كقنادر وضبعان
بالكسر كقنادر نر ضبعان تمامه وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال قوله ولا كان
بعد التنكير منصرفا لملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره
في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم الجنس شامل للضبع لا الجنس
هو الضبع انتهى هذا التاويل بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت
ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا كان اعتبار الجمعية المطلقة

قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر قال العجمي خبر مبتدأ محذوف
قال حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس ولما لم يمنع من الصرف
اجرى المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل عملا لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من
الصرف كاكلب وابحر قوله لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على
الموازن من الاسباب وقد اعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال
المصنف وشرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك قال
تقديرا اى قدر تقديرا قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سراوالة هذه عبارة السيد
قدس سره انما قال كانه لان السراوالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى
قطعة الخرقة فيكون المفرد كالجمع مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثانى حتى يكون
المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السراوالة بهذا المعنى مفردا له
ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى الجمعى الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه

معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار
ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كما ان اجيب
بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز
اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة
وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف
مغلوبا كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان

للمشاكلة قوله فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال
بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي
ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن
ان يدفع بان السراويل مفردا عجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بالبند وراو بتقدير
الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع
فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله
اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اذا كان اسم امرأة
واعيل مصغرا على لا مقصور كما على فان الالف فيه ثابتة لخفتها قوله في حالتي
الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة
المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة اه

ولان الاعلال سببه آه والتعليل الاول مستفاد من تعليق حكم التقديم بالمشتق المتعلق بجوهر الكلمة ثم المراد بتعلق الاعلال

وكان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو
مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية
قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه ان من جعله
غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين
عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف
لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح في حالة الجر والقول بان الفتح في حكم
الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد
والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل
جواري جواريُ بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواريُ بحذفها واثبات الحركة
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جواري بتعويض التنوين عن الحركة ليخفف
الثقل بحذف الياء للساكنين قوله وفي لغة بعض العرب اثبات
اليائه وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق شعر ولو كان عبد الله مولى
هجوته + ولكن عبد الله مولى مواليا + ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم

والاصل موالي بتشديد الياء وحذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع
ولا يخفى ما فيه من المبالغة في المجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في
الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب فصحح التعريف جمعا لا يقال
فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما
لانا لا نم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى
معنى جنسي كما اذا انكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه
قوله من غير جرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من
غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الاتصاف
بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا
بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب
من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله لا يأمن من الزوال والانحلال

قوله موالي بتشديد الياء اصيف الى ياء المتكلم كان الاصل موالي فلما اضيف حذفت ياء الجمع لاجتماع الياءات ثم حذفت الياء الاولى لاستثقال تشديد الياء وزيدت الالف للاشباع فاذا اضيف احد الياءات الى الياء الاولى في الرضي ربما وذلك في الندرة الحذف اي حذف الياء الاولى الخ

قوله لا يأمن من الزوال والانحلال قلبها الخفاء غير الذي لا يكون الحرف لا يراد دواج فمنها يجوز ان يقال صدقت الياء الاولى الخفاء بالكسر ويجوز ان يقال قلبت الياء الثانية الخفاء لما كان الحذف اكثر اختاره الحشي رح

قوله الاطلاق التركيب اي التركيب الذي يوصف بالاسناد حتى يرد ان التركيب من الاسناد وجود الاضافة فيه لا يخرج التركيب من الاسناد وجود واحدة بل المعرف التركيب الذي يوصف بالاسناد وغيره

قوله مطلق التركيب من غير فرق بين الاسناد والاضافة

قوله فصحح التعريف جمعا لان الحرف هو المركب من الاسماء والافعال

قوله فاذن لا حاجة اي ليس في الحد ما يشعر بالعلمية

قوله لا يكون الا علما اي بل يكون اعم من العلم

قوله من غير جرفية جزء اي جزء فيه حرف لان هذا التركيب

قوله لا يأمن من الزوال والانحلال اي لا يأمن من الزوال والانحلال

قوله لا يحتاج الى نفيه بوجه اي لا يحتاج الى نفيه بوجه

اولیتحقق سبب آخر حتی یترتب اثر المنع **قوله** فیحصل له قوة ای اللزوم **قال** فان لا یکون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة ای لا یکون ذلک التترکیب ملابسا لهیأة الاضافة والاسناد وذلک لان کل کلمة نقلت عن مرکب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول الیه فلا یصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمی لامتناع اعتبار حکمه **قوله** لان الاضافة اما اولان تاثیرها اما فی الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما فی الجزء الثانی علی قیاس بعلبک وهو ایضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحکی **قوله** فکیف یؤثر فی المضاف الیه ای اذا کان فی طباع شیء اقتضاء امر لا یجوز ان یکون فیه اقتضاء مایضاده سیما فی مادة واحدة حکما فان المرکب الاضافی فی حکم کلمة واحدة

قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية

قوله من قبيل المبنيات المتقدم على قول الشارح فان قلت الخ فانه صحيح والله سبحانه اعلم ١٢ طلا نور محمد رحمه الله

عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا قوله كانه اكتفى
لفا قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حروف العطف بالفعل
لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان
نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب اخر وهو
ان المصنف رح واقفهم في منع الصرف قوله من غير ان يقصد بل من غير نقل
عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون
قيل الواو بمعنى مع وذلك باعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان
الى اخره قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه
الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون

من الحس وينبغي قوله لمضارعتهما الفعل التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوي الوزنين صدرا كسكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يرد عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل للمزيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها قوله واما المشابهة لالف التانيث اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المثابة

قوله من الحس بفتح الحاء المهملة وسكون السين المهملة مصدر من حس الحواس وتشديد السين المهملة مصدر من حس الحواس وتذكيره لان التاء وجوبا وعدما اي على منع دخول تاء التانيث وجوبا وعدما قوله دائرا عليه اي على منع دخول تاء التانيث وجوبا وعدما قوله جعله وجه الشبه اي جعل منع دخول تاء التانيث علة لمنع صرفهما قوله لا يرد عليها اي على هذه العلة قوله تساوي الوزنين اي الوزنين صدرا اي في بعضهما بالواو فيكون عطفا على قوله تساوي الوزنين قوله مع تحقق تلك الوجوه سوى الوجه الثالث لاختلاف الصدر باختلاف حركة الفاء وعدمها

النسخ بلا واو فيجر وفوق تساوي الوزنين صدرا اي بيان لوجوه اخر ولو بدل منه وفي بعضها بالواو فيكون عطفا على قوله تساوي الوزنين فيجر الجر قوله المجرد عن التاء اي المجرد عن التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل للمزيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها وما قيل انه وصفت الفرعية بزيادة شيء عليه فيه ما فيه لان الاصالة ايضا زيادة في الفرعية فلا يصح وصفها بالزيادة

قوله من الحس بفتح الحاء المهملة وسكون السين المهملة مصدر من حس الحواس وتشديد السين المهملة مصدر من حس الحواس وتذكيره لان التاء وجوبا وعدما اي على منع دخول تاء التانيث وجوبا وعدما قوله دائرا عليه اي على منع دخول تاء التانيث وجوبا وعدما قوله جعله وجه الشبه اي جعل منع دخول تاء التانيث علة لمنع صرفهما قوله لا يرد عليها اي على هذه العلة قوله تساوي الوزنين اي الوزنين صدرا اي في بعضهما بالواو فيكون عطفا على قوله تساوي الوزنين فيجر الجر قوله المجرد عن التاء اي المجرد عن التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل للمزيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها وما قيل انه وصفت الفرعية بزيادة شيء عليه فيه ما فيه لان الاصالة ايضا زيادة في الفرعية فلا يصح وصفها بالزيادة

قوله لمضارعتهما الفعل التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوي الوزنين صدرا كسكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يرد عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل للمزيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها قوله واما المشابهة لالف التانيث اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المثابة

فان كان الاولى فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثانى فهو فرع لما زيد تا
عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به
فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به **قوله** والراجح هو القول الثانى
لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر **قوله** لا الاسم الشامل ولا الاسم
المقابل للمعقب والكنية والمقابل للمهمل والقابل للظرف اللازم الظرفية **قوله**
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير فى قوله ان كانتا باعتبار
تعددهما فى انفسهما **قوله** او شرط ذلك الاسم فيما انه يخالف الشروط السابقة لكن
يخلو عن لزوم تنافر بين اعتبارى الوحدة والتعدد كما فى التوجيه الاول **قال**
فشرط العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة
لا سبب لانهما كالنفى التانيث يقومان مقام علتين **قوله** او لم يمتنع او لم يتحقق سبب
اخر كما عرفت فى التركيب **قال** كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء فى الاسم حركات
الفاء وفى الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث مع التاء

قال او صفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون توجد ان في الاسم والصفة واجيب بان الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند الكوفيين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف قد افاد بان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلت العلة المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى

حاشية مولانا نور محمد على رحمه الله تعالى

قوله لانه صفة خاصة لله الخ لقائل ان يقول اختصاصه تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفي قال وندعان لما كان المراد بندعان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر ههنا لالتقاء الساكنين المشاكلة المسمى

قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة ولا يحتاج الى قوله فشرطه وذلك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان الشبيه ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل الخ في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع

الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس وذا اعرب كما هو المشهور **قوله** وكذلك بذر
من بذر المال اى اسرف **قوله** خضم من خضم الشئ اكله بجميع فيه **قوله** وشلم علما لمرتجلا
بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن
فعل مجهولا من الخواص لم يأت فى اسماء الاجناس الا دئل له دويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل الى
اسماء الاجناس وان كان قليلا كقولهم عليه السلام ان الله تعالى يحاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون
منقولا من دئل بمعنى اسرع واما دئل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال
بمعنى شى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل فى شمس شمس بالضم واما
الوعل لغة فى الوعل والرعم بمعنى الاست فشاذ ان **قوله** ولم يذهب الى منع صرفه الا
بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى
الى تاثير ما اذا كان منقولا من الفعل كقوله ع انا ابن جلا وطلاع الثنايا + ولولا
ذلك لنون جلا ويرد بانه ان كان علما فحكى مع الضمير وهو لا يغير وان لم يكن
علما فهو صفة مقدر اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور
قال او يكون لنا لم يقل به له او يغلب كما قال النحاة ان فاعلا اذا جعل

قوله او بالعكس اى
الضمير المختص راجع الى الوزن
مختص بالوزن كما هو الظاهر
بالرد الى الكلمة فيصح اى ان
هو اشتق من الفعل
عاد ضمير فى الثنايا

قوله من بذر المال اى
من خضم الشئ باكله
فعول الخضم بالكسر
قوله وشلم
الواو وسكون العين
الملة والمرة
قوله والرعم
الاسم او الاست
قوله من الفعل
الى الاسم
قوله ولولا ذلك
الفعل نون جلا
قوله ولم يذهب
الى منع صرفه
قوله ولم يذهب
الى منع صرفه
قوله ولم يذهب
الى منع صرفه

علما المذكر كان منصرفا مع أن غالب في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم
وساسم اسم شجر اسود وكان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجده فيما يحترز به عن ذلك المحذور
ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر
فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك
الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل **قوله** او يكون غير مختص خصصه
بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان او لمنع
الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر

واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامر واستبرق
اعجمي وتباعد وتبوعد وافعل وانفعل **قوله** اي في اول وزن الفعل اه لما كان المراد
من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن وفي الى الموزون
كما هو المقصود **قوله** زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظة في لان الصفة
تنسب الى موصوفها بفي وهو الشائع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله
وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس او
لان المراد في موضع اوله **قوله** من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق
وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء
كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعل او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا
سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف
لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فتقول في يقل من
لم يقل واخش اسم من جاء يقول واخشى **قال غير قابل** اي حال كون الى آخره
حال من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل
التاء اصلا **قوله** ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع

ولو قال غير قابل للتاء لكان اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع

لان الاختصاص مما يحتاج الى اشتراط عدم قبول الزيادة فيصير الكلام الى آخره اوجز ولم يذكر الضمير الى الاختصاص بحيث انه لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول الزيادة

بحيث انه لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول الزيادة

ص النقض باسود اذ قياس مؤنثه اي ومنه ان يكون على فعلاء واما النقض بارابع فقد اندفع بتقييد قياسا كما قرره الشارح في الشرح واما

فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنث ان يكون على فعلاء قال ومن ثم امتنع احمر و
انصرف يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظرا لما تقرر من ان المشروط يثبت
بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر و
انصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او
مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علية الاسم الذي
فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله لواحد
من الجماعة اي بمفهوم مصدقه لا ان يراد به واحد من الجماعة قوله فان اريد به المسمى به
والا لم يصح توصيفه بالاخر لانه نكرة قال المتنبي اي له ليل ظهر بالالتزام قوله استثناء

قوله بالاسود النقض
قوله اي بمفهوم
قوله فان اريد به المسمى
قوله ليل ظهر

ما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلا يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المص قول العدل وزن الفعل معطوفا على قوله لاي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغاية الاسلوب قوله كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي

حتى يحل بالبلاد ١٢ ع قوله الى انتهاء الى استثناء واحد ١٢ ع قوله تحقيق المقام ١٢ ع قوله وجهه اقتضاء الاثر بانه لا اثر لكن غير مسلم لجواز ان يكون العلمية مؤثرة مع العدل ولا يلزم ان يكون المعدول علما مستقلا فانه مختلف فيه والعلمية فيه نوع خفاء كما لا يخفى ١٢ ع قوله فيه تاثير الع

قائلا ان العدل امر لفظی وهو باق واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغیر منصرفة عند سیبویه
اعتبار العدل الاصلی ومنصرفة عند الکوفیین قال وهما متضادان دفع ما یتوهم من ان القاعدة
المذکورة منقوضة بکلمة جامعة للعدل والوزن والعلمیة فان العلمیة مؤثرة فیها مع انها
غیر منصرفة بعد التنکیر وقد یدفع ایضا بان العلمیة غیر مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف
قبل ورودها قوله علی اوزان مخصوصة هی اوزان ثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند
بنی تمیم وقطام ایضا عندهم قوله ای لا یوجد شیء من الامر الدائر یعنی ان المستثنی منه لیس سبب
المنع مطلقا لعدم صحة الحکم ولا السبب الذی هو احد الامرین للزوم استثناء الشیء من نفسه بل
مفهوما مردد بین مجموع السببین واحدهما او مفهوما مساویا له اعنی ما یجامعه العلمیة مؤثرة
ولم یکن مشروطا بها وهذا المعنی وان کان منحصرا فی احدهما لکنه اعم منه بحسب التصور وهذا
القدر کاف فی صحة الاستثناء کما یقال فی کلمة التوحید قوله لم یبق فیه سبب

قوله وما اخر وجمع و
قوله وما اخر وجمع و
اخواته فعلمه علما تقدم مع انه اعلمیة بالعدل و
تقدم لکونها غیر منصرفة قبل العلمیة لکونها غیر منصرفة
الوصف الاصلی فیما وکذا الاختلاف فی جمع واخواته
استعمال الاسماء وکذا الاختلاف فی التعریف
فقال بعضهم ان عدم انصرافها للعدل وشبه
اللاحق والاسمائی وقال بعضهم للعدل وشبه
العلمیة ١٢ قوله دفع لما
یتوهم ان

متضادان فلا یکون
والمعطوف علیه لدفع التوهم الناشی من
المعطوف علیه ١٢ قوله لعدم صحة الحکم
قوله للزوم استثناء الشیء من نفسه واما اذا استثنی
والمستثنی من حیث المفهوم حینئذ ١٢
قوله بل مفهوما مردد بین الاستثناء
ذلک المفهوم

قوله لم یبق فیه سبب
من
الحکم بالتضاد بینهما
فانه یقتضی ان لا یوجد جمیعهما فی شیء
وعلی تقدیر الوجود یقتضی ان لا یوجد احدهما
تصور فلا یوجد جمیعا بین السببین واحدهما فقط لا
الا غیر المفهوم المردود لا یکون لا یکون
الا مستثنی منه الا شمول لا یکون
ان عطف علی قوله منفوما مردودا والتنافی بالنظر
الی الصفة وفیه اشارة الی ان
مفهوم الشارح

وان كانت الاربعة مجتمعة كما في اذربيجان قوله وايضا قد عرفت به يندفع
النقض باخر عل وذر افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة
او من قوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخ يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا
اذ يلزم ح جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المحققة عنده وامتناع
نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه
بدل الاشتمال بعيد قال في مثل احمر علما حال من احمر لانه مفعول للمماثلة
قوله وكذلك افعل التفضيل وكذلك ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية
فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلاء

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

الحاشية للملا نور محمد على حاشية
مولانا عبد الغفور
رحمهما الله

قوله حتى صار افعل اسما اى صار ملحقا به كافكل قال اعتبار ايجوز ان يكون
مصدر الخالف لان ذلك لا اعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعله كالثابت قوله وفيه بحث اه ان قيل اعتبار شمة
من الوصفية فى العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم
فى وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلى كزيد
قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضى قال الاخفش فى كتاب الاوسط ان خلاف
فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا
القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قال لما يلزم علة للنفى لا للمنفى قوله
فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعنى انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض ولم يرد
التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معانى الاعلام والاوصاف
فالتقابل بينهما بالعرض قال فى حكم واحد اى فى شان اثر واحد وتحصيله

قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعاً شخصياً فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف آخر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا تقدير احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين بيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل

قوله منعاً شخصياً كما هو المتبادر من اطلاق المنع اي المنع الشخصي في منعاً اي اذا قيد المنع بالشخصي في منعاً اي اذا قيد المنع بالشخصي في منعاً اي اذا قيد المنع بال

ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكما هو ان يكون في عالم اللفظ ما يندرج في عالم العين او لا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي **قوله** لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق **قوله** اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد **قوله** اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بالتاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة بعد اختصاصها بالبناء

قوله كالكيفيات اه اي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة التي تركب منها العناصر الاربعة التي هي اصول المواليد الثلثة اي المعادن والنبات والحيوان **قوله** المؤثرة في المزاج فيه بحث لانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها صورة بعضها استمرت الى ان تنقلب الاربع متشابهة في تركيب الاجزاء فالمؤثر في المزاج

قوله كالكيفيات اه اي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة التي تركب منها العناصر الاربعة التي هي اصول المواليد الثلثة اي المعادن والنبات والحيوان **قوله** المؤثرة في المزاج فيه بحث لانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها صورة بعضها استمرت الى ان تنقلب الاربع متشابهة في تركيب الاجزاء فالمؤثر في المزاج

قوله اعني اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه
ذلك انهما مغيران لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعف الخ قيل في
توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة
او انه محذوف فلا يمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انه صرح ابن الاضافة
في حاجز بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية تزول باللام والاضافة
فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن
قوله كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي
يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر نقلا عن الصحاح
قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات كدلالة الجمع على الجنس لا على فرده

قوله دون من سائر الخواص فانها
تجب بعد ان الدلول اللام من كما لا
قوله لمشيرا ان الدلول الاسم
الكلمة دال التنوين والمفرد
كانت بنا ما بالتنوين ثابتا يكون
قوله لا يجوز حذفه التنوين
ايضا ثابتا ولا يجوز ان يجامعه التنوين
لا يخلف التنوين بعد حذف الاضافة
قوله لدلالة اللام والاضافة
حين دخول اللام والاضافة
حذف التنوين

قوله
اذا كان ملتحقا لمنع الصرف
قوله بل الاضافة
وكل تام اللام والاضافة
اللام لكونه حرف التعريف
يكون في بعض المواضع
قوله ففيه نظر اذ ما في
جميع الاضافة
التنوين
الاضافة

قوله
التنوين
الاضافة
الاضافة

قوله
الاضافة
الاضافة
الاضافة
قوله
الاضافة
الاضافة
الاضافة
قوله
الاضافة
الاضافة
الاضافة

فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف
وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر
او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام
لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق
حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل **قوله** لان التعريف
انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او
الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان
المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشيء

الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى
تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال على علم الفاعلية
لم يقل على الرفع لان الخفاء فى المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ
الماخذ فى تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف فى تعريفه ولئن تنزل
عن ذلك فلا شبهة فى ابهام الدور لانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع
فى الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف **قوله** والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف بها فان
الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم
استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

قوله الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء فى المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ الماخذ فى تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف فى تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة فى ابهام الدور لانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع فى الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف

قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

قوله لان كل نوع من المشتقات اذا اخذ موصوفا بالرفع الذى هو معنى تحقق فى جميع افراده لا اخذا باعتبار ذلك المعنى فى شئ من افراده بعد العلم بوضعها لمعانى المرفوع اخذا باعتبار المادة دون الهيأة فلو اخذ المرفوع فى تعريفه صار كانه اخذ المرفوع فى تعريف المرفوع فيلزم تعريف الشئ بنفسه

قوله ولئن تنزل اه وجه التنزل ان المرفوع كما انه معلوم باعتبار الهيأة معلوم باعتبار

قوله على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء فى المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ الماخذ فى تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف فى تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة فى ابهام الدور لانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع فى الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف

قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

المعلول للنسبة فالمرفوع ما لنسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه
وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه للطارى والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة قوله اذ معنى
الرفع المحلى انه فى محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وح لا شبهة
فى اتصاف الاسم بها لكنها ليست عملا للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية
مستلزم لتوهم رفع له او لاعتبار رفع لما هو فى محله وان الاشتمال اعم من ان يكون
محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو فى محله لكان الامر ظاهرا قوله
فكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام
للعهد كما ذكرناه انفا قوله اى من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية يابى عنه قوله
ومنها المبتدأ قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل

ويوافقه قوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند
وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم به ألك اى رأى ويدفع بانه
نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد
والحرف زائد **قوله** التى هى اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد
قوله ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمى
مقول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر فالفاعل فى المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارض
ما ذكره فى المبتدأ الا انه لا يفيه قوة رفعه بل يفيه فضيلة حاله **قوله** لانه باق ولان
ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها
مقام كلماته **قوله** ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بتعدد **قوله** استيعاب
وهو فضيلة وكمال **قوله** الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل فى
قوة ان مع الفعل **قال** اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة
كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة

قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف **قال** او شبهه اولتنويع لا للشك او التشكيك **قوله** اى ما يشبهه فى العمل وفى الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة **قال** وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظ او **قوله** لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لانه مقرر الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه مال المصنف فى الشرح **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل **قوله** المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف

واجزاؤه من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم
زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على
زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض
نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا بانا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا
وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى الاضمار وتغيير محل
الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيدا ضربت الا النصب
ولا يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته قوله اي
اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند او صفة

قوله من لوازم المعرف اي من
لوازم المعرف فلا يتحقق بدونه والمعرف
وايضا ورد فلا يتحقق بدونه والمعرف
وجوب التقديم على الطلاق كان اعم من المعرف
فلا يكون من لوازمه ومن ضرورات الاصبع
على الاعم الاعم من لوازم المعرف لا يجوز
ويجب كون المعرف الفارقة اذا الواجب لازما
التعريف بالخاصة كان وجوب التقديم لوجود لازما
والتالي اذا كان وجوب مطلق التقديم ايضا لازما
لانما على كان وجوب الاخص يستلزم
الاعم فلو اريد

اجزاؤه ايضا من لوازم المعرف و
التقريب قوله الاضمار بخلاف ما اذا
جعل خبرا عنه فانه لا يكون اعتبار الضمير في قام لكون
فاعلا له قوله تغيير الجزء بان اعتبر زيد
المقدم مؤخرا اهون من اثبات الضمير المعدوم
لانه قوله لا النصب لا يتاتى الا
الى اثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فان
فيه تغيير محل الموجود قوله لم يصح
ان يقال رفع

مطلق وجوب
سبب نصب
عطف على ذلك الاستعمال
امر اختيار يدعى على ذلك حتى نصب به على
المفعول به قوله على الاضمار وما اصل الكلام
اعني الاسناد الواقع على الاضمار حتى نصب به على
المفعول به قوله على ما اضيف اليه على فلذا
تعيين الضمير وذلك لان النصب بناء على
الرفع لا على ان الظاهر كونه اخبارا عن
منع بعضه بناء على ان الظاهر كونه اخبارا عن
التعيين قوله وكذا حكم اخواته
فيه الرفع وتقديره يشعر الفعل

قوله لا يتاتى الا النصب
فلا يتاتى الا النصب
قوله لم يتاتى الا النصب
قوله لا النصب
قوله لا النصب
قوله ل

المصدر قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيء لان الفعل لا يكون على
طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله
يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقه وشكله
قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها
وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس
الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد

لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيء لامر ثبوتا
يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى
هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها يماثل بعضها
قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه
في قوة ان مع الفعل المجهول **قوله** كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما لا
الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين **قال** وزيد قائم ابوه قيل

قوله لكن فيه تامل يمكن ان يكون القيام عبارة عن ثبوت شيء لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير القيام عن ثبوت الشيء لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير القيام موجودا وقد يكون ان يخرج عن التعليل بنفس الوصف في الخارج بحيث لا يكون الوصف موجودا في الخارج بحيث لا يكون الوصف موجودا في الخارج بحيث لا يكون الوصف موجودا

لو قال ابواه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قام **قال** والاصل الخ هو في اللغة ما يبتنى عليه شيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما اثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى **قوله** في الفاعل وكذا الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة **قوله** اي ما ينبغي ان يكون لفاعل

الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول
ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان
الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن قال
ان يلي لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشمول شبه الفعل ايضا فوضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم
وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل
مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل داخل في قوام النسبة

ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيأة لدلالتها على النسبة كانت جزء
الفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد
اجزائه قوله يدل على ذلك دلالة انّ كما ان السابق دل عليه دلالة لزم
ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضرب زيد
ويضربون وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فقيد ان كون الاولى
اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فقيد ترتب
العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق وللتعليل فيكون من
باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى
ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه

لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه **قوله**
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء بحالة
مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو حينئذ في حكم المتقدم لان ثبوت
السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب **قوله** خلافا
للاخفش وابن جني بسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع
تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي
تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي
الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع
انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير
المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف
الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون

قوله لشدة على تقدير تساويهما في رتبة يجب الاضمار على تقدير
تساويهما في رتبة الفاعل والمفعول في رتبة الفعل فيكون المفعول
الضمير المضاف اليه مفعولا ثانيا للمذكور فيصح الاضمار قبل الذكر
لا يجوز من الاضمار قبل ان المضاف اليه
رتبة فلا يلزم من الاضمار قبل الذكر في رتبة
على تقدير التساوي وهو قبل الذكر في رتبة

الضمير والفاعل والمفعول
في رتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع
على الضمير فيه ان معنى كون الشيء بحالة
رتبته لكونه قبله الا
ليس المراد بالتقدم الرتبي هنا ما هو المذكور في
كتب المعقولات وهو كون الشيء في
الرتبة كما في او

يكون
رتبة واحدة
التقدم
الرتبي
الفعل
الفاعل
المفعول
الفاعل
الفعل
الفاعل
الفعل
الفاعل
الفعل

من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكر جاز ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى **قوله** جزى به الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عويا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب **قال** لفظا تمييزا اي اذا انتفى لفظ الاعراب **قوله** في ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات **قوله** والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر **قوله** فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع **قوله** نحو ضربت موسى جبلي فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى **قوله** بعد الا بشرط توسطها بينهما اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكر قدس سره

قوله فللتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي

ولقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال اي للزوم خلاف المفروض

قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص اخر هذا اظاهر

قوله فللتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي

كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت ضرب موسى يظن ان المقدم مبتدأ انتهى

قوله لالتباسه بالاسمية اي تخل بالمقصود وفيه تجويز ان يكون ضرب مسندا الى ضمير موسى وعيسى مفعولا لا يخل بالمقصود وفي تقييد الالتباس بالاسمية بالمفيدة احتراز عن التباسه بالاسمية التي لا تخل بالمقصود بان يكون ضرب مسندا الى عيسى وتم المفعول العائد الى موسى محذوفا فانه لا يقتضي امتناع التقديم بل يجوز ان يكون بحيث ذات وجهين الفعلية والاسمية

قوله اي للزوم خلاف المفروض يعني ان الدليل لوجوب التقديم في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التاخير لا المنافاة الا ان الشارح

قوله الانفصال

بالتصور وفيه بحث لا يخفى ان الانفصال بالتصور غير مذكور في الشرح الرضي

قوله لا يخفى ان الانفصال في الشرح الرضي

قوله مع رعاية النظم الطبيعي

الانفصال والمفعول على ما ذكره الشارح الرضي

قوله ولقائل ان يقول

قوله عليه السلام

لكن لا يخفى ان التقديم في الشرح الرضي

قوله فلمنافاة الاتصال

قوله لالتباسه بالاسمية

قوله اي للزوم خلاف

قوله فلمنافاة الاتصال

قال

قوله اي للزوم خلاف

قوله فلمنافاة الاتصال

قوله لالتباسه بالاسمية

قال

قوله فلمنافاة الاتصال

قال

قوله فلمنافاة الاتصال

قال

قوله فلمنافاة الاتصال

في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصًا اما اذا كان عامًا فلا كقولك
ما ضرب احد الا زيدًا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبًا به **قوله**
لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعًا له او معمولًا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على
ما هو المتفق عليه ومال الى ما ذهب اليه الجماعة **قوله** لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احدًا احد الا عمرًا زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء
شيأين باداة واحدة بلا عطف وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وَمَا نَرَاكَ
اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ اي ما نراك اتبعك احد في
حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الرأي اي بلا روية قوية
وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف
مما يكفيه ايحة من الفعل **قال** واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلة او صفة
ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي

نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم هند ارجل ضرب غلامها قال وجب تاخيره لم يقل
وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل قال لقيام قرينة مقام الفعل في
الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث
قال لان تقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر
عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ او حمل شيء
عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع
الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد
في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال
الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال

قوله لقيام قرينة مقام الفعل الخ اقول في الدلالة على المراد بالقرينة في المثال
المذكور ظاهر لان الفعل مقدر في الاسم المذكور وهو الذي يدل عليه الفعل
في الجواب فلا يكون القرينة قائمة مقام الفعل
في الدلالة بل الفعل من الفعل منتفيا
والقرينة انما تدل عليه بواسطة دلالتها على الفعل
الفعل الخ وفيه اشارة الى ان الفعل حمل
التقدير على معنا ما استحق معنى بالتبادر الى الجواب
حيث يجاز عن الحصول كما يدل على
الى هذا التقدير

قوله لانه هو المقصود في الجملة الاسمية اقول
فان الباعث على الحذف الكلمات التي
ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار
وعدم الاقتراح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع
والاحتراز عن العبث في الكلام الى غير ذلك
قوله فالجواب المنطبق اه لا يخفى ان
كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر
عنه الفعل يقتضي تقدير المبتدأ بان يقال
هو زيد لا تقدير الفعل فان يقال
على صدور الفعل

قوله لانه هو المقصود في الجملة الاسمية
اي المقصود في الجملة الاسمية ان يكون تعيين المبتدأ
على الاسناد لا ذكر المسند
فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل في
ان اسناد الحدث وضعا وتعيين الفاعل مستفاد
الجملة الفعلية وفيها الجملتين مستقرة الاقدام في
من غير كون تعيين الفاعل مقصودا
منها وضعا

قوله لانه هو المقصود في الجملة الاسمية
اي المقصود في الجملة الاسمية ان يكون تعيين المبتدأ
على الاسناد لا ذكر المسند
فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل في
ان اسناد الحدث وضعا وتعيين الفاعل مستفاد
الجملة الفعلية وفيها الجملتين مستقرة الاقدام في
من غير كون تعيين الفاعل مقصودا
منها وضعا

قوله لانه هو المقصود في الجملة الاسمية اقول
فان الباعث على الحذف الكلمات التي
ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار
وعدم الاقتراح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع
والاحتراز عن العبث في الكلام الى غير ذلك
قوله فالجواب المنطبق اه لا يخفى ان
كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر
عنه الفعل يقتضي تقدير المبتدأ بان يقال
هو زيد لا تقدير الفعل فان يقال
على صدور الفعل

الحاشية
حاشية مولانا عبد الغفور
رحمه الله

فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاهم تقديم المسئول عنه
قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها حذفت لكثرة الاستعمال
نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية
معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا
في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك لانك في رخاء
ونعمة قوله بقرينة السؤال المقدر الدال عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ
للالتباس والتردد وهو منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب قال لخصومة اللام
للاجل كما هو الظاهر وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت
وح يحتمل خصومته وخصومة غيره قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان
الجار يكتفي برائحة من الفعل لا بيبكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء
الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قال ومختبط مما تطيح

قوله فانه جملة اسمية قال السيد قدس سره والصواب ان يقال
من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الفعل
اولى لكنه لما اريد الاختصار ودل سياق
الجملة على ذلك اكتفى به وعدى التنبيه على
اصل السؤال وتقديمه على ما ينبغي في حاله

التلخيص شارح
انتهى وفيه بحث لان الاستفهام انما
يكون بالفعل اولى اذا كان المسئول عنه
الفعل اما اذا كان المسئول عنه تعيين الفاعل
فالاستفهام بالاسم اولى لما تقرر ان المسئول عنه
في الهمزة فاعل من قام ازيد قام ام عمرو
ام خالد فكونه سؤالا عن تعيين
الفاعل للقيام

حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستحضاره
في الخيال مع بقاء اثره **قوله** والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة
حتى يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط
ورقها **قوله** والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عشبا
ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل ماء دافق
يقال طاح يطوح وطاح يطيح اي ذهب **قوله** كلواقح جمع ملقحة من الالقاح البستن
كردن يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات **قوله** وما مصدرية لانها
امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطوائح من الاموال **قوله** ومما يتعلق بمختبط
قال قدس سره في الحاشية وتعلقه ببيكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر

قوله كلواقح جمع ملقحة من الالقاح البستن كردن يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات

قوله وما مصدرية لانها امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطوائح من الاموال

قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه ببيكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر

قوله والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة

قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عشبا

قوله حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستحضاره في الخيال مع بقاء اثره

لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان التعليل
البكاء باهلاك الطوائح يزيد مما لا يلايم لان علة البكاء هلاكه باى سبب كان وايضا
الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه **قوله** اى فى كل موضع حذف
الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع فى النفس فذلك المفسر
اما فعل صريح او حرف يؤدى معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها
ماضيا فانها مع خبرها يصير فى قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو
ولو ان ذات سوار لطمتنى + فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير ليسهل على
ويحتمل ان يكون للتمنى وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن دونه واصله ان رجلا
شريفا لطمته امة **قوله** فحذف الجملة انما يقدر جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم
غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية **قال** واذا تنازع
الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب **قوله** واقتصر على الفعل يجوز

ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع قوله في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول كالاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه

او بعمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بعمومه ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب
التصور السابق على التحقق بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين
لوجدان كل منهما معموله ولا حال التصور الذى هو مبدأ التحقيق **قوله**
ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع اى لا يابى من حيث انه واقع فى
ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا فى
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل
الثانى بل يابى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع فى ذلك الموضع

بأبي عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه في لا يصح اضماره
اي استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي
نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك
فالانسب ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله
او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه

قوله لانه في لا يصح اضماره
قوله لانه في لا يصح اضماره
قوله لانه في لا يصح اضماره
قوله لانه في لا يصح اضماره
قوله لانه في لا يصح اضماره
قوله لانه في لا يصح اضماره

وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى
ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للتنازع
فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا
متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا
اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم
صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو
بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية

قوله وكل من الفريقين الزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية

قوله وكل من الفريقين الزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية

قوله وكل من الفريقين الزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية

قوله وكل من الفريقين الزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية

قوله وكل من الفريقين الزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية

فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على رأي الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق
واما ذكر اقتضاء المفعول فلتتميم البحث قوله فلهذا خصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم
الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا
لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف
كان ينبغي ان يحذف ولا يجب بانا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة
على تقدير اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان
طريق القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في
مقام ما ضرب وما اكرم الا انا والا زيد متابعة الكسائي في مذهبه لانهم
يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك

قال فقد يكون الظ بحسب اللفظ انه جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع
وح يكون الجزاء قوله فان اعملت او المقدر الذى هو جزاء اعمال كل منهما او
فيختار كما فى بعض النسخ قوله ليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور لانه
تنازع فى ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا قال مختلفين حال
والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه
الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا ان العامل نفس
الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما فى ان العامل فيه فعل توهمى

قوله لقربه اى لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بلا اجنبى وورود الاستعمال الشائع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغى ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتى الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان اتيتنى لاكرمتك قلنا القرب مرجح عند تساوى مرتبتى القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط فى مرتبته لان القسم اقوى فى اقتضاء التصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا فى دفع الالتباس وازالة الحيرة كما فى ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع فى جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص فى كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان فى العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز فى العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول

في نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية
قال دون الحذف ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة
مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو
ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف هم وهو فاعل عند سيبويه
وفي نحو اضربن واكرموا القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب
التقاء الساكنين وقد اجيب عنهما اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة
الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فانها من باب
تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا
وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون

قوله اي اقتضاء القريب من المتنازعين
قوله وذلك ان كان مقدرا لا ان كان
قوله اضمرت اي اقتضاء القريب من المتنازعين
قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل
قوله لان باب حذفه
قوله والمحذوف من باب التنازع
قوله لو كان كذلك اي

المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع
لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد
فلا قرب ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى
وزيه ومن تزيّ بزيّ قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس
ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار
فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف
لسد جزئه مسد الكل قال خلافا للكسائي اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي
خلافا قال وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله روعي عنه تشريك
الرافعين فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية
بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ
الرضي الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك
ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول

اتصاله به ويكون حتى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل
يقول بما نقل عنه او بان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء
فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك **قال** ان استغني عنه
شرط استغني عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان
والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد فاعترض عليه بانه
يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلامنهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه
قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
اي بخلهم هو خيرا لهم **قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه
بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق
ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا
لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي

عن الاول

بايراده بعد النظم ١٢

قوله او بان تقول جاز اعمال
الفصل الثاني فقط اقيد فقط استفادة من ثبت
الجزاء الخ اضمرت الفاعل على الشرط لا يخفى
وعموم الحكم لجميع المواد مستفاد من اطلاقه ١٢

قوله شرط استغني آه
على راي المصنف

قوله اتصاله بالفعل
قوله في الاول فانه ظاهر في ان الاضمار
يمنع الاستثناء وليس كذلك لانه يكون الاول فيه
الا بالرفع كما في مفتوى الزيدان فيراد منه
الاتصال الذي هو قريب منه ١٢ **قوله**
بل يقول بالفصل عنه من التشريك
او بالفصل الاخير

عن الاول

قوله وهو متحقق
عند الكوفيين ظاهر ١٢ **قوله** قوله بالباء
هو الجزاء ١٢ **قوله** قوله الذين يبخلون اي
اي على ان يكون الفاعل الذين يبخلون او
على تقدير ان يكون في يحسبن راجع الى الرسول
صلى الله عليه وسلم يكون المفعول الاول الذين
يبخلون على حذف المضاف اي
بخل الذين يبخلون بما

وهو فيه قوله على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين
ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى ها ؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والا
لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع
الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع
قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلبس المخالفة بينهما قال الله
تعالى وان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبتهما
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التفريع بحث للفرق البين بين الاصل
والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اه مبني على ان تاويل المفعول الاول
بكل واحد مما لا يعبأ به قوله ولما استدل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون

قوله وهو فيه اذا اضمر وهو فيه لبسا كون الضمير مفردا
في تقدير اسم مفرد لبسا بعلت ١٢ قوله
او الوجه المختار لان اعمال الثاني اذا كان مختارا
الاستعمال كيف يصح ان يقال فان اضمرت المفعول في الثاني على الاستعمال المختار ١٢
قوله على اتفاق الطائفتين
اي البصريين

منفقون على كون الضمير
المفعول على تقدير اعمال الاول مخالفا
مع الامكان كان الاول ان يشتغل بما هو مطلوبه
حتى لا يظن انه ليس بمطلوبه وانه موجود الخير ١٢
قوله والا لزم اه اي ان لم يحمل على اعمال
الثاني بان يكون كتابيه مفعول ها ؤم لزم
حذف المفعول في الثاني وهو
اقرؤا فيلزم الحمل

على الوجه
الراجح اتفاقا فيه
الا ترى دليل البصريين على اعتبار اعمال
الثاني وكذلك قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا ١٢
قوله اضمرت اه يعني ان لم يكن
مستثنى مضمر بحذف المضاف او يجعل المصدر
حينئذ في آتيكم مغرق الخبر ١٢ قوله
والضمير للاولاد اي ان كن وكانت الاولاد
كانت راجع ضمير الزيدان الى الجمع ١٢
قوله للفرق

قوله لا يجوز ان يكون من باب
التنازع باعمال الاول لانه لو كان من ذلك
لزم حمل كلام افصح الكلام على الوجه المرجوح
الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع
الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع
قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلبس المخالفة بينهما قال الله
تعالى وان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبتهما
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التفريع بحث للفرق البين بين الاصل
والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اه مبني على ان تاويل المفعول الاول
بكل واحد مما لا يعبأ به قوله ولما استدل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون

من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لا ذو معيشة للمعيشة زندگانی وانچه بآن زندگانی کنند والمراد هو هذا قال وقول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفانی بدل او بيان لقوله قول امرئ قوله على تقدير توجه كل من كفانی الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفانی اما اذا كان الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول لزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك لان نفی السعی

قوله لا انا نقول آه لا يخفى لا انه استلزام كون الكلام الخ وجه ارتباط

قوله لا ذو معيشة آه مولانا عبد الحكيم

قوله لا انا نقول آه لا يخفى لا انه استلزام كون الكلام الخ وجه ارتباط

قوله لا ذو معيشة آه مولانا عبد الحكيم

قوله لا انا نقول آه لا يخفى لا انه استلزام كون الكلام الخ وجه ارتباط

قوله لا ذو معيشة آه مولانا عبد الحكيم

مستلزم لنفي الطلب آن قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي
الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج
الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاء له
قوله وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي
الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي
ان قلت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نم انه معطوف على
الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوف على الشرطية وحاصل
البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال
والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار
توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار الطلب في الازمنة الآتية وبيان ذلك

قوله لان الكفاية اي
كفاية قليل من المال مرقوت على ان
يكون الطلب البليغ كما لا يخفى قوله وجعل نقيض
الطلب البليغ حصول نقيض الشرط بناء على
ان المعطوف على الجزاء يكون نقيضه
وانما اسعى للاتي سيشتد طلبا من المال
الشرطية فان قلت

هو عبارة عن الطلب
لزوم حينئذ اي اذا قدر فصول لم الطلب المجد يلزم
عدم صحة الاستدراك لان عبارة عن حفظ
الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل
فيها لكن وهو يقتضي مغايرة الكلامين اثباتا
ونفيا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم اطلب
بعيد مضمون لكنما اسعى اي يثبت
طلب المجد

قوله لكنما اسعى الذي
لم يطلب بعطف المجد وهو مع لم لا يجوز ان يكون
مغاير الكفاية
بل جملة حالية من فاعل كفاني وغير التقييد الكفاية
بحال عدم طلبه او معترضة بين المعطوف
والمعطوف عليه او يكون باتيه على مجموع الشرطية
على التقادير يكون باتيه على معنى
السلب بمغيرة

قوله لكنما اسعى الذي
لم يطلب بعطف المجد وهو مع لم لا يجوز ان يكون
حالية من فاعل كفاني وغير التقييد الكفاية
بحال عدم طلبه او معترضة بين المعطوف
والمعطوف عليه او يكون باتيه على مجموع الشرطية
على التقادير يكون باتيه على معنى
السلب بمغيرة

قوله لم يطلب حينئذ عدم صحة الاستدراك لان ما يقتضي من مغايرة
الكلامين نفيا واثباتا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم اطلب
بعد مضمون لكنما اسعى اي يثبت طلب المجد

قوله لكنما اسعى الذي
لم يطلب بعطف المجد وهو مع لم لا يجوز ان يكون
حالية من فاعل كفاني وغير التقييد الكفاية
بحال عدم طلبه او معترضة بين المعطوف
والمعطوف عليه او يكون باتيه على مجموع الشرطية
على التقادير يكون باتيه على معنى
السلب بمغيرة

قوله لكنما اسعى الذي
لم يطلب بعطف المجد وهو مع لم لا يجوز ان يكون
حالية من فاعل كفاني وغير التقييد الكفاية
بحال عدم طلبه او معترضة بين المعطوف
والمعطوف عليه او يكون باتيه على مجموع الشرطية
على التقادير يكون باتيه على معنى
السلب بمغيرة

انه لما قال طلبت المجد كان المتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة الماضية
اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما يفنى فدفعه بقوله ولكنا الخ
لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد المبيت الاتي وهو
مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا قوله لشدة اتصاله
بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنظور
في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله اقحم للاشعار بالطرد قال حذف
فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل التحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل
لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف قال واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا
يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير قال الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشعر او صافه
او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه قال ولا يقع اي لا يصح
وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان لانسان ان يقول لم يقع وان لا يخصص
الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام
الفاعل قال المفعول الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه ووقع الفاعل
وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى امر مسند اليه بشيء اخر نعم لا يجوز ان يكون
مسندا اليه لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف
بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع

في المفعول الثاني والثالث أهم من الامتناع في هذين المفعولين وإن اتفق الكل فيه
وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل **قوله**
بلا لام قيل باللام أيضا لا يقع لأنه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه
وكذا المفعول معه **قوله** لأن النصب فيه مشعر بالعلية له لا لأنه على تقدير اللام الدالة على
العلية لا يقال ينبغي أن لا يقع الظرف أيضا مقام الفاعل لأن النصب فيه مشعر بالظرفية
لأنا نقول ربما يحصل الإشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز أن يناقش لجواز إشعار
القرينة بالعلية وقيل إن المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال
بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بأنه يوجب امتناع ضرب للتأديب والقول بأن المنصوب
جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل أن يقول أيضا أنه ليس جوابا عن سؤال نشأ من
الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم إن المفعول له
جواب لم أنه مع عامله يصح أن يذكر في جواب السؤال عن اللمية فإذا قيل لك لم ضربت
قلت ضربت أو ضرب للتأديب **قال** تعين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين
فإنهم ذهبوا إلى أنه أولى استنادا إلى القراءة الشاذة في قوله تعالى لولا أنزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة أبي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكتسبون
وقراءة عاصم وكذلك ينجي المؤمنين على إضمار المصدر **قوله** لشدة شبهه

قوله لم يقل إن الكل في اتفاق
وضع المفعول له ومقام الفاعل مع
قوله وليس من ضروريات الفعل
قوله لأن النصب فيه مشعر بالعلية

بالفاعل قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا اذ لا يصار
الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام
اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لا ان التكلم بالحقيقة متعين
مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي فلا يمكن المجاز
العقلي مع وجود ما هو له ان قلت بأي معنى ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول

بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير اولا واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان
موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي
موثرة فيهما نوع تاثير حتى يعرفا بها كانا مشبهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر
فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير بريد سير شديد في قوة فعل سير شديد ان قلت
هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل
وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة حينئذ
ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها
لا انها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول
بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي
بقي ههنا شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي
بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه

مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته
الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول
الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا **قوله** اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة
فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام
الفاعل لكلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سنذكره **قوله** شبيه
بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند الجمهور
فلا يظهر ح القول بالتشبيه **قال** وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء

لكان انحصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك ومع انه اراد التصريح بردمن قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح بردمن قال ان المفعول به اذا وجد مع الفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم **قوله** واما عند عدمه ان قلت

سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك ومع انه اراد التصريح بردمن قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح بردمن قال ان المفعول به اذا وجد مع الفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم **قوله** واما عند عدمه ان قلت

يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول ثاني لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس **قال** ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل **قوله** او من جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده **قوله** على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ ايضا لا لضرورة و لهذا لم يكن قائم في اقائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس هذا القسم من المبتدأ خبرا لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة **قوله** واشتراكهما في العامل المعنوي

قوله يجوز بان يقال اعطى زيد عمرا الخ لا يجوز بان يقال اعطى زيد عمرا الخ لكن لا يجوز تقديم المفعول الاول مقام الفاعل مع الصلاحية لان الاولوية مع الالتباس لا تدفع الالتباس **قوله** لا يجوز لان التاخير يدل على انه مفعول ثان فلا يجوز تقديمه مقام الفاعل لم يكن لم يكن لان عمرا مفعول ثان فهم على المفعول الاول وقام مقام الفاعل

وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اى اسناده الى شئ او اسناد شئ
اليه **قال** هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين
السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى
فى بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر
ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند
لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهى لتاكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام
يفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المص
فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذى اتفق عليه ومن الواجب

قوله هنا تعالى هنا لان الاعلام
المعنوى فى المنافع تجرده من المناسب
والجاذب اورد موضع الاسم ع قوله
ان الحصر اى حصر الحد فى الحدود والمحدود
فى الحد ع قوله للزوم اطراده وانعكاسه
الاطراد التلازم فى الوجود اى كلما وجد الحد
وجد المحدود والانعكاس التلازم فى الانتفاء
اى كلما انتفى الحد انتفى المحدود وكليهما يتحقق
الساوى ع قوله لانه اكتفى الحد مثلا
تخصيص الحدود

بمجرد الارادة على ما هو
مذهب اهل السنة من تخصيص الارادة
بنفسها من غير حاجة الى داع ع قوله
بدلالة صورة التصريح اى التصريح
فيه اشارة الى الجواب عن قولكم ان الحصر
مستفاد اه وهو ان الحصر وان كان مستفادا
من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة
لكنه ليس هو كما فيه يجوز التعريف بالاعم
والاخص اذا اريد التمييز عن بعض ما ورد
ضمير الفصل للتصريح ع قوله

لان صيغة
الفصل كما نص فيه يفيد حصر القسمين
المطلق فيما نحن فيه على القسمين حتى يكون
على المبتدأ الحصر المستفاد من الفصل ع
رد على من هو زعم انها حرف اعنى اسم الفعل
ع قوله ولو سلم اى كونها للحصر لتاكيد
بناء على ما زعم العلامة من انها تكون لتاكيد
تكون لقصر المسند اليه ع قوله فهى
لتاكيد اى هى هنا لتاكيد الحصر بناء على ما
قالوا من ان الحصر اذا كان مستفادا من
آخر يكون الفصل لمجرد التاكيد
وهنا كذلك

ع قوله
هنا لان الحصر فى الحدود والمحدود
عبارة عن استلزام الحدود للمحدود والانعكاس
الاول حصر المحدود فى الحدود والاستلزام الثانى حصر الحدود
فى المحدود ع قوله لانه اكتفى اى وانما تخصيص بعض الصور
بالصحيح بمجرد الارادة لما تقرر عن اهل السنة واجماعهم من ان الارادة
لا تحتاج الى ان تخصيص الارادة تجويز عقلى لجواز اخرى تماثل
ترجح لذاتها فيه الوجوه جارى فى الحدود والاتيان بكلمات او بها الثانى
فانه غير جار فيها ع قوله تفيد حصر المسند اليه
كما فى المطول فلو كان اتيان صيغة الفصل هنا للحصر لافاد حصر
القسمين فى المبتدأ الحصر وفيما فلا يحصل الرد المذكور ع
قوله ولو سلم ذلك اى كونها حصر المسند اليه
العلامة فالصيغة المذكورة هنا لتاكيد الحصر المسند اليه فى المسند كما زعم
كما قالوا ان الحصر اذا كان مستفادا من آخر يكون الفصل لمجرد التاكيد
وهنا كذلك

ع قوله
ان الحصر فى الحدود والمحدود
لا اصل الحصر
ع قوله
ان الحصر المستفاد من ال

ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس للرد قال الاسم لم يرد به الاسم ما يقابل
الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدا صفة مثل ضارب في
زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح وضع اسم موضعه في قوله
نحو وان تصوموا وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم قال المجرد قيل انما صح لفظ التجريد
مع انه يقتضي سبق وجوده لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك
ضيق فم البير قال اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله اي الاسم الذي لم يوجد فيه
عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب
اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم
وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة

قوله لصح التعريف
اي لا يكون التعريف بالاخص لا
قوله لا يخفى اذا كان الحصر للمبتدا التعريف
قوله الحصر المستفاد من ضمير الفصل
لا يكون الحصر ان اسم الفصل ليس كذلك
الرد على من زعم ان اسم الفصل
المبتدا المتفق عليه واسم الفصل بل اراد بالقابل الفصل
قوله لم يرد به الصفة بل اراد بالقابل
والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه
مسندا اليه والصفة بكونها رافعة
لفاعل ١٢

قوله مثل ضارب في زيد
اي لم يرد به لفظ ضارب كما في ضرب فعل
ماض حتى يقال انه اسم كونه على نفسه اذا الحمول
على زيد ضارب من حيث دلالته على معناه الوصفي
فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسندا اليه
وانما وقع المبتدا نكرة لتخصيصه بالصفة ١٢
قوله او تاويلا اي ليس التقدير
التقديري في الكلام بان يكون محذوفا
قوله وسواء عليهم فانه بتاويل
انذارك وعدمه

قوله اي الجنس كما في قوله تعالى الانسان لفي خسر
الانسان يعني الجمعية آه بناء على ان الجمع
المعرف اذا لم يكن حملا على الاستغراق يحمل مجازا عن
الجنس كما في قوله تعالى الانسان لفي خسر
الانسان يعني الجمعية آه بناء على ان الجمع
المعرف اذا لم يكن حملا على الاستغراق يحمل مجازا عن
الجنس كما في قوله تعالى الانسان لفي خسر
قوله وان كان اعم من عموم السلب لعبض
قوله وان كان اعم من عموم السلب لعبض
قوله وان كان اعم من عموم السلب لعبض
قوله وان كان اعم من عموم السلب لعبض

ان حملت على المعدول فلا عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من
زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواتها لئلا ينتقض التعريف
بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ
قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر
لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجريد
اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان
بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها
كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها
التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير جاسم لمادة
الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة

قوله لا يظهر الا ان محل على المعدول في صورة تقديم المنفي على المنفي والا فهو في سنا دلعبيد الا فرق بان الاول السوء يحل ان يكون اعم من ان يكون في الاسلب العموم ١٢ قوله في كل انسان اعم من ان يكون في السلب او الاثبات لا يختص بالاثبات ١٢ قوله لعموم السلب اي في الاثبات ١٢ قوله لان النفي آ وما يحل عليه يعني في مقام التعريف ١٢ قوله يحل عليه يعني في مقام التعريف ١٢ قوله لان الظاهر ان المنفي يتصرف الى المنفي ١٢

قوله كالمعدوم لعدم افادة معنى زائد ١٢ قوله اعم من ان يكون آ فنحو بحسبك مجردا حكما وان لم يكن مجردا حقيقة ١٢ قوله ان قلت ينبغي الخ اي ينبغي على هذا التعريف ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع ان العطف جوزه وذلك لان الجواز المذكور مبني على كون اسم ان مرفوعا بالابتداء وجوه وحده ليس

بناء على المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية فيرفع ١٢ قوله على محل اسمها يعني على محل اسمها ١٢ قوله لعل جواز ذلك مبني على توهم ان الاخفش يجوز العطف على محل اسمها ١٢ قوله باعتبار امكان مبتدأ قبل دخول ان والاخفش يجوز العطف على محل اسمها ١٢ قوله لان المفتوحة الخ ١٢ قوله ولا يجاب

ان الاعم فرفع كما كان لكن لما اشتغل لفظا بالعمل كانت كالحروف الزائدة كانت كالمعدوم ١٢ قوله كانت كالحروف الزائدة اي لا تغير معنى الجملة ١٢ قوله لا يظهر الا ان محل على المعدول في صورة تقديم المنفي على المنفي والا فهو في سنا دلعبيد الا فرق بان الاول السوء يحل ان يكون اعم من ان يكون في الاسلب العموم ١٢ قوله في كل انسان اعم من ان يكون في السلب او الاثبات لا يختص بالاثبات ١٢ قوله لعموم السلب اي في الاثبات ١٢ قوله لان النفي آ وما يحل عليه يعني في مقام التعريف ١٢ قوله يحل عليه يعني في مقام التعريف ١٢ قوله لان الظاهر ان المنفي يتصرف الى المنفي ١٢

ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وثانى قسمى المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوى لا مشترك لفظى كما ذهب اليه الشيخ الرضى والا لزم استعمال اللفظ المشترك فى معنيين **قال** او الصفة لفظا او للانفصال الحقيقى ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشئ لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم فى قائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها

قوله لان القضية سالبة سواء اى القضية الكريمة من اسم لا وخبرها نحو لا غلام رجل فى الدار لان القضية سالبة سواء سلب ايجاب عنه حتى يدل فى الدار لا يصح عن اسمها وليس كلمة لا فى الاجابة نحو لا غلام رج

لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك **قوله** او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش **قال** الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغيرها وهل وغيرها من كلمات الاستفهام **قوله** ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف **قوله** كهل الخ واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل مما ذكرنا ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائما صفة صالحة لان يكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز وذلك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز **قوله** لم يجز تثنيته على اللغة المشهورة

قوله على ذلك اي اختصاص الهمزة بالاستفهام **قوله** لانه يدخل انما وغيرها الخ الزيادة لان غير الهمزة من الالف حرف وغيرها من كلمات الاستفهام اسم **قوله** من كلمات الاستفهام اي من جالس زيدا وايان ذا يسب عمرا وغيرها بالتعليل لا حرف الالف وهي تناسب بيت وكيف صحت اي كيف زيد وايان ذا يسب عمرا وكيف صحت اي كيف زيد وايان ذا يسب عمرا **قوله** لانه لا يناسب التعريف اي التصور الخ

قوله لا يصح كون مبتدأ اذ لا يصح كون الكلام في الخطابات والمحاورات على ان من مفعول لضارب مبتدأ لكون ضارب مبتدأ وزيد فاعله ساد مسد الخبر ومن مفعول لتقدم لتضمنه معنى الاستفهام **قوله** او من باب عموم المجاز بالنقل معنى مجازي يكون المعنى المجازي مجازا ان يراد المعنى اللغوي اي البارز

قوله لا يصح كون مبتدأ اذ لا يصح كون الكلام في الخطابات والمحاورات على ان من مفعول لضارب مبتدأ لكون ضارب مبتدأ وزيد فاعله ساد مسد الخبر ومن مفعول لتقدم لتضمنه معنى الاستفهام **قوله** او من باب عموم المجاز بالنقل معنى مجازي يكون المعنى المجازي مجازا ان يراد المعنى اللغوي اي البارز

قوله لا يخفى ان المعنى اللغوي معنى مجازي بالنسبة الى اهل الاصطلاح وهو المعنى الحقيقي الا ان طريقة الارادة مختلفة فان عموم المجاز مبني على اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي وهو اصل المجاز بخلاف المعنى اللغوي بدون الاول

قوله كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل قائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تأخير المبتدأ أقول جواب بأن جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في قائم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ خلافا للاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس **قوله** اي هو الاسم المجرد ولك ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور

وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم **قوله** فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب **قوله** اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء

متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله
ولك ان تقول المراد به المسند به الى المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه كرما
معا في العنوان قوله ويجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة
في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله
بفائدة او لا حاجة اليه انتهى وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضارب
في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ
مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده

قوله متعلقة بالايقاع المضمن الخ متعلقة بالايقاع المضمن فيه معنى فعل آخر يعمل فيه فعل
التضمين في الاصطلاح ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي وبلاحظ معنى فعل آخر يعمل عمله
بذكر شيء من متعلقات الاول مع صحة هذا الذكر مع الاسناد معنى
ولا يخفى عدم صحة هذا الذكر مع الاسناد الى الايقاع بل جعل الايقاع مسندا الى الاسناد
ولا ذكر جعل على الايقاع بذكر شيء من متعلقات
فان الايقاع المتعدي الى المفعول الثاني
بالباء معناه ادخل فيما شمس العلوم ايقال ادخل عليه
فلان بفلان بالكبرى اي جعله
في الايقاع الخ

قوله فالمراد بالمضمن معناه اللغوي يعني ان الضمير
المستتر في قوله المسند راجع الى المصدر وهو تاويل
يوضح لكن في قوله لم يقدر جعل بين الجر والمجرور
والباء متعلقة بالايقاع المضمن فيه معنى فعل
للسببية وكون الجر سببا للايقاع لا اسنادا
على ان المقصود بالذات من الجملة وهو
الفائدة ١٢ قوله لانه بنفسه متعلق بالمسند
اي الاسناد ولكونه متعلقا بالمسند
جرت الجر بالمفعول به الخ
المسند فلا حاجة

في تعلقه
الى الباء بل الواجب المسند
باستناد الضمير الراجع الى الموصول
قوله ان لا يشتبه اه اي بسبب اللفظ وان
كان المعنى مختلفا فان المذكور في تعريف المبتدأ
ليس فيه ضمير طابق المجرور فالمراد بالمذكور
اي الذي سند اليه المذكور في تعريف الخبر فيه
ضمير راجع الى الموصول اي الذي
اسند الى المبتدأ بمعنى الى المبتدأ
اي حين جعل الباء بمعنى الى
وهو الخارج في يضرب زيد
وفي يضرب

لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب أجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب أو يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ أعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضارب لم يسند الى شئ اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد **قوله** اي تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى شئ قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا

قوله ليسند الى شئ كما فى القسم الثانى من المبتدأ او ليسند اليه شئ كما فى القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذى يكون للعدد **قوله** فمعنى لابتداء عامل فى المبتدأ والخبر طلبهما على السواء **قوله** وقال الاخرون هذا الوجه قوى عند الشيخ الرضى وهناك قولان اخران فكانه قد مر به لم يعتد بهما **قوله** لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل

الى الاول فان ارید بالحقیقة الماهیة الموجودة فی الخارج فیما عتبار ان الماهیة الحکم علی الخارجی فاضافة الی الاول یکون کل مبتدا اذا ارید بالحقیقة الماهیة الخارجیة ۱۲ **عه** قوله فلا یرد نقض اه فان الخبر هاهنا ذات شخصیة کما ان المبتدا کذلک اذ المقصود بزید فی قیل ان الخبر مسئول بکی بزید فیکون حالا عن المقصود من الکلام ۱۲ **عه** قوله لیخرج التجرید الذی یکون للعدد

عه قوله لیسند الی شئ کما فی القسم الثانی من المبتدأ او لیسند الیه شئ کما فی القسم الاول من المبتدأ فانه لا یسند الی شئ ۱۲ **عه** قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا یرد النقض بقولک المنطلق زید ان قیل ان الخبر مسئول بکی بزید فیکون حالا عن المقصود من الکلام ۱۲ **عه** قوله لیخرج التجرید الذی یکون للعدد فان التجرید للاسناد ۱۲ **عه** قوله بطلبهما علی السواء وفیه انه لو کان اقتضاؤه لهما علی السواء لزم ان یکون الخبر والثانی فی القسم الثانی مرفوعا بالعامل المعنوی علی الخبریة مع انه مرفوع بالعامل اللفظی علی الفاعلیة ولذا قالوا انه مبتدأ لا خبر فیقیم الفاعل مقامه ۱۲ **عه** قوله بهذا الوجه قوی فی ذلک اقتضاء کل واحد منهما صاحبه اذ لا یکون ان یکون کل واحد منهما عاملا وهو محمول لکثرة نظائره کقوله تعالی ایانا تعبدون وایاک نستعین کسی نصب ایاک بعد عود ضمیر مرتین ایاک ۱۲ **عه** قوله بهذا الوجه قوی عند الشیخ الرضی قال بعضهم المبتدأ

الاسناد ۱۲ **عه** قوله بطلبهما علی السواء وفیه انه لو کان اقتضاؤه لهما علی السواء لزم ان یکون الخبر والثانی فی القسم الثانی مرفوعا بالعامل المعنوی علی الخبریة مع انه مرفوع بالعامل اللفظی علی الفاعلیة ولذا قالوا انه مبتدأ لا خبر فیقیم الفاعل مقامه ۱۲ **عه** قوله بهذا الوجه قوی فی ذلک اقتضاء کل واحد منهما صاحبه اذ لا یکون ان یکون کل واحد منهما عاملا وهو محمول لکثرة نظائره کقوله تعالی ایانا تعبدون وایاک نستعین کسی نصب ایاک بعد عود ضمیر مرتین ایاک ۱۲ **عه** قوله بهذا الوجه قوی عند الشیخ الرضی قال بعضهم المبتدأ

الاول یرتفع کما قال خلف بالاسناد والخبر الیه کما قال بعض الکوفیین فی ارتفاع الفاعل وقال بعض العامل من الخبر الیه ۱۲ **عه** قوله البتدا الاول یرتفع بالضمیر الاشتراک الضمیر فی الخبر الخ ۱۲ **عه** قوله غالبا یتعلق بقوله ذات والخبر حال من احوالها وقید الحیثیة معتبر فی الحکمین ای المبتدأ من حیث انه مبتدأ ذات والخبر من حیث انه خبر حال من احوالها لان المبتدأ فی کلام الجمیع فی حاشیة شیخ الحنفیین فی بحث بل ان الذات قدر ارادة الحقیقة ولا شک فی عدم ارادة الحقیقة بالفوقیة ولا شک فی عدم ارادة الحقیقة بالفوقیة ولا شک فی عدم ارادة الحقیقة بالفوقی

هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصلة التقديم اجيب بان تقديم الحكم
في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر
اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طارو والاعتبار بالطارى دون المطروء عليه
وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فاراد وافي الجملة المركبة منهما تتميم الناقص
بالكامل **قال** ومن ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه
شيء مشبه بالمكان **قال** جاز في داره زيد وانما لم يقل في داره رجل اذ لا حد ان يناقش في
اصالة تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم
لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال
بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في الكفاية درج الميت **قال** وقد يكون المبتدأ نكرة انما
لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي مهدة
انفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدأ وافراد
الخبر المفهومان من لفظة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله والخبر قد يكون
جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتنى ابتناء ما على المبتنى عليه كما يظهر عند التفصيل

قوله اجيب اه خلاصته ان الدليل المذكور وان كان مقتضيا لاصالة التقديم في الفاعل لكن عارضه دليل الامر المعنوي وهو كونه عاملا واعتبار الفعل الامر الاسم ١٢ قوله وانما اعتبر الامر اللفظي اه

قوله وهو كونه عاملا دون الامر المعنوي وهو كونه ذاتا ١٢ قوله والاعتبار اه لان المطروء عليه كالشريك مع المنوفة بالقياس الى الطارى والطارى كالدخيل ١٢ قوله فان الحكم السابق اه اشار بطريق الاستعارة

اي اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق لان الشيء الاصل في المبتدأ التقديم باعتبار تشبيه بالمكان باعتبار استخراج شيء منه وهو ان الاصل في المبتدأ التقديم باعتبار تشبيه بالمكان ١٢ قوله لوجوب اه

من الحكم والمكان مخرجا لشيء اي في جواز تركيب يكون الضمير في الخبر المقدم راجعا الى ما اضيف اليه المبتدأ ١٢ قوله في جواز في اه وقد جاء في كلام العرب به التركيب المشكل على تقديم الخبر المشتمل على ضمير المضاف اليه للمبتدأ وهو اشارة الى مذهب الاخفش ومنه وفي الكفاية البيت عليه ١٢ قوله مع اه فان كان من لزوم التقديم مواضع لزوم التقديم وامامناسبة تقديم مواضع لزوم التقديم وامامناسبة تقديم مواضع لزوم التقديم تخلف فيها التقديم ١٢ قوله لعكس فالامامواضع لزوم التقديم ١٢ قوله المذكور هو الاصل ١٢ قوله لئلا يلزم اه اي لئلا يلزم الانتشار بين الاصول الثلاثة وهذا التعليل وان لم يثبت ترك تقديم المواضع المذكورة على قوله وقد يكون المبتدأ نكرة مطلقا لان من الاصليين الاخرين وذكر المواضع المذكورة على القول المذكور يحصل من تاخير عدد الاصل عدم لزوم الانتشار المذكور لكن يثبت ترك تقديم المواضع المذكورة على القول المذكور بعد تمهيد هذا الاصل وتقديم عليها كما هو المدعى ١٢ قوله تقديم عليها اه فتلخص يا المبتدأ وا الخبر مما وتعلقهما بواحد منهما يشير اليه توصيف الاصل بالذي عده الفاء وانما وجه ان تقديم المواضع المذكورة على القول المذكور يستلزم تقديم المواضع الموقوف على تقديمها عليها فتلخص يا المبتدأ وا الخبر مما وتعلقهما بواحد منهما ١٢ قوله ولئلا يلزم اه اي لئلا يلزم الانتشار بين الاصل المذكور وبين الاصلين الاخرين وذكر المواضع المذكورة على القول المذكور يستلزم تقديم المواضع الموقوف على تقديمها عليها فتلخص يا المبتدأ وا الخبر مما وتعلقهما بواحد منهما ١٢ قوله الذي هو الاصل ١٢ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة مطلقا لان من الاصليين الاخرين وذكر المواضع المذكورة على القول المذكور يحصل من تاخير عدد الاصل عدم لزوم الانتشار المذكور لكن يثبت ترك تقديم المواضع المذكورة على القول المذكور بعد تمهيد هذا الاصل وتقديم عليها كما هو المدعى ١٢ قوله تقديم عليها اه

قوله والمطلوب المهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس محمد دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر قال بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة ولما كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسبان يقول اذا تخصصت بمثل ولعبه مؤمن الى آخره لان لفظ ما ينبئ عن علم الانحصار قوله بقل اشتراكها واحتمالاتها او يرتفع قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعمومه اعني جسما ناميا

اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم
في نفسه آن قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب
التخصيص بالعموم انه لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة
لاحتمال خروج المدود عنه ان قلت لو لم يوصف العهد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة
الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم
والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار آن قلت فرق بينهما فان العموم في
كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة
تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق الصحة لا للتصحيح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم

قوله لا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه آن قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم انه لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المدود عنه ان قلت لو لم يوصف العهد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار آن قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق الصحة لا للتصحيح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم

قوله لا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه آن قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم انه لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المدود عنه ان قلت لو لم يوصف العهد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار آن قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق الصحة لا للتصحيح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم

فيه أن هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص الصحيح هو
الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص متنف في مثل ارجل في الدار
فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** فتعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص
ههنا التعيين يقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا
لان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائرها مثاله **قوله** فانه لا تعدد في
جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد
فيها بل هي امر واحد **قوله** ونحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة
التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولا ان فردا من جنس
اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما

باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل ولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد
كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق
في المقام الخطابي **قوله** لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه
جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء **قوله** اذ يستعمل في موضع ما هو ذا ناب الاشر يعني ان
الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت **قوله** وما يتخصص به الفاعل
قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة
وحالها بعنوان السامع كما لا يتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة
فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل
النكرة بالافهام **قوله** قد يكون خبرا لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر
قوله فيقدر وصف فيجوز حينئذ ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك
ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير **قوله** علم جزما

بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خصّ بالظرف
وفيه بحث اذ قلم لا يحتمل ان يكون شيئا من قبيل المبتدأ ولك ان تقول التخصيص
بالظرف لسعته قوله لتخصصه بالنسبة الى التكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء
اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك كلا اذ الويل الهلاك ولا ويلك لعدم القائدة
بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب
على السبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير
سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا واما تاخير الجار والمجرور لتقديم الاهم

والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللعنة قوله اذا صله سلمت سلاما
قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت
من سبحان الله فمعنى اسلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن يكون
معنى سلام عليك قولى سلام عليك عليك بل هو بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اى جعلك الله
سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختيار
ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعولى قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون
ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصر الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه
انا لا نسلم بطلان قولى سلام عليك عليك لان قولى مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل
او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثانى
لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا
نعم لا يقال ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم
اخذ المفسر فى المفسر فيحتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا

قوله اذا صله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى اسلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولى سلام عليك عليك بل هو بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اى جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختيار ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعولى قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصر الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه انا لا نسلم بطلان قولى سلام عليك عليك لان قولى مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثانى لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم لا يقال ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم

فتسلسل وأجيب عنه بأن معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج
الى التفسير لانه معرفة وبأن سلمت معناه قلت سلمك الله اى جعلك الله سالما
ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ فى المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله
الماخوذ فى تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه **قوله** وعدل
الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث **قوله** اى
سلام من قبلى فى التفسير تامل **قوله** مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة
فى تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة
فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح
الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة **قوله** وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه
وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله
فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة
تكلف **قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت
ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظ فقوله والخبر قد يكون جملة

سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله اى بمعنى جعلك سالما فالمصدر وورد تسلسل لا يخفى
ان الاول تاخير الجواب السابق عن كونه جوابا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك

قوله تسلسل اى
قوله تفسيرات وتفسيرات تخريجه
لم يرد ترتب تفسيرات بمعنى سلمت بمعنى قلت
قوله بان معنى سلمت
قوله تسلسل
قوله مرفوعة
فى التفسير مرفوعة وورود تسلسل
بان سلمت آه اجيب بان سلمت
آه اى لا تسلسل

للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا قال الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها
خبرية فكانه تبع جمهور النحاة فى ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون خبرا
للمبتدأ ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء
متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا
من احواله لا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة
بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا فى
حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا
لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية

لا قوله للاشارة فان كثرة الخبر
للتعليل لشموله غير الجملة الخبرية
دليل الاصالة قوله ولو كانت قسمية
انما فرض للقسمية بحسب ما لا طائل تحته
لا يجوز ان يكون بالطائل تحته
قوله متمسكين بالاطائل تحته قال الرضى
بعض الكوفيين ما صح ان يكون انشائية لان
الصدق والكذب وهو يدخل الخبر
من لبيان الخبر الجملة الخبرية
بان الخبر يجب

اى يدخل
احوال المبتدأ وفيه انه ان اراد انه يجب
ان يكون مدلول الخبر كذلك فيجب تاويل
الجملة الخبرية الواقعة خبرا فى نحو زيد قام ابوه
قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد اعترف
السيد رح فى بحث تعريف الدلالة به وان اراد
انه من مدلول الخبر وهو المعنى فلا شك ان قولنا
زيد اضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب
الضرب لك ان زيد بحيث يتعلق به طلب
على كون زيد قام ابوه يدل
فتدبر ١٢

قوله
لان الانشاء اعلام عن حالة غرض للمتكلم
من الاستفهام والتمنى والترجى والطلب
وانما يجب غير ذلك قوله واستحقاقه
عطف تفسيرى لكونه مقولا فى حقه لتوقف
ما يتوجه من ان التاويل يتعلق فى حقه لتوقف
تقدم من الشارح ١٢ عبد الحكيم
قوله للاشارة فان كثرة الخبر
التعليل
المفرد والكثرة

م مستحق لذلك قوله عند اهل العربية اى عند جملتهم كما زعمه العلامة التفتازانى وقوله كما هو المشهور اشارة الى خلاف

او فعلية ولو بالآخرة قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا
لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدأ محل الفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها
رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها
الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا
وذما وغير ذلك قوله فلا بد في الجملة كذلك الا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مؤولا
بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل
والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا
من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان في الدار
كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان
معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت ان الدلالة على
معنى مختص بزمان فضلا بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير قال من عائد خبرا وليس

متعلقا باسم ولا النصب الاسم لشبهه بالمضاف **قوله** كاللام فى نعم الرجل لانه للعهد **قوله**
ووضع المظهر موضع المضمر ان كان فى معرض التفخيم جاز قياسا ولا فعند سيبويه يجوز فى
الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى اِنَّ الَّذِيْنَ
اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ اِنَّا لَا نُضِيْعُ اَجْرَ مَنْ اَحْسَنَ عَمَلًا اى لا نضيع اجرهم **قوله**
وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما فى المثال المذكور
وقولك مقولى زيد قائم **قوله** اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسى اذا كان مجرورا بمن فى
جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف فى الجار
والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثانى نكرة كما فى الثمن منوان بدرهم
وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود

لا فرق فى الجملة بين ان تكون اسمية او فعلية كما فى الاشارة الى العائد
اياها **قوله** قوله الذى للعهد اختلف فى الرجل
على ما يجيء فى كل رجل يحمل المدح يتزوج ايضا
الرجل ما نزه الحسنى يحسن بجملة نزه يكون مبالغة
او يعنى رجل سيم يحسب الوجود والخفاء بهذا لان الابهام
يناسب الكمال ولتعظيم ديوبه وتشنيعه وجعله
نعم الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عائدا
فقد قيل على الاولين لتجرد المخصوص
وغيره وعلى الثالث

لا تعلق له بالمبتدأ الذى هو بل بالخبر
فى زينب الرشتى بانه لا يجوز
ان يقال زيد رجل مطابق لكل
رجل فى تمثيل وضع الظاهر
موضع المضمر لا يجوز
بان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
ان يقدم المسند اليه
الا ظاهرا دون الا ضمارا لعدم تقدم المسند اليه
قوله جاز
وعدم فرضه تمثيل عليه لا يجوز
فى سائر الخبر تصور تعالى
الحاقه بالاحاد

قوله لا يجوز مطلقا فى الشعر وغيره وبالنقل الاول ذهب
ولا النصب الاسم لشبهه بالمضاف لا يجوز مطلقا
من غاية لما كان منصوبا بنزع الخافض
لا يجوز بالمضاف فى عقد تمامه بدون التعلق
مشابها بالمضاف مضافا اذ مشابها بالمضاف
دراهم لا اذا كان مضافا اشارة الى انه لا يجوز
الاضمار على المانع المنتظم اشارة الى انه لا يجوز
بين الوجهين بحسب المعنى فان المبنى المنتهى
الفراق على الاصل فلم لا يجوز منه
الا الفاظ من الجمل
لا يجوز الا بنقال

قوله وهو اى الاخفش لا على مذهب
سيبويه قوله تعالى ان الذين اٰمنوا
اشارة الى ان الاحسن عملا فى مقام التخويف
قوله قيل اى الاخفش
كلامه نقلا الضمير والفاضل شيخ الرضى لان فى
العائد اذا العائد فى اصطلاح النحاة وهو الضمير كما فى
وكان فى تقسيم العائد الواقع فى الحق يكون يشمل فى الضمير
تعميم الفضلة بنى على حمل العائد على الرابط من قبيل
حمل نقلا الخاص على العام والمقصود من كون الخبر
كون الخبر عين المبتدأ اعم من كون الخبر تفسيرا
فان الكون الاول يشمل الثانى بخلاف الكون الثانى
والكون الاول ادعاما ما الجملة بالمبتدأ بالضمير لانما
كذا فى الرضى بقى ان يقال ان يروى فى صلة مدح
الحاجة الى العائد او بعض الجزء يشمل نحو قوله ولياس
التقوى ذلك خير الجملة ذلك خير ليست متحدة
بالمبتدأ الذى هو لباس التقوى وانما الحكم
يفضل وهو ذلك **قوله** قوله وهو صفة اى
تجوع الجار والمجرور صفة للمبتدأ الثانى ان كان نكرة
فيقدر مقدما على الخبر بالمعنى لا دوم الفصل بين
الموصوف والصفة بالاجنبى **قوله** قوله صرفا
باللام اى باللام العهد الذهنى لانه النكرة فى المعنى

الحاشية على حاشية ملا انور محمد
على حاشية مولانا عبد الغفور
رحمهما الله تعالى

كما في قوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني + ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وح ينبغي ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه على ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكردوازده شتر وار مهذب انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد الرطل قال وما وقع ظرفا او جارا ومجرورا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظروف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو ظ الشرح **قوله** اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوائد اولها

ولكن رطلان واثنتا عشرة اوقية والاوقية اربعون درهما

قوله اوجارا اشارة الى ان الظرف مجرورا على معناه المشهور محمول على الجمهور وهو تقابل فيما بين الجار والمجرور وقوله والمراد للجار والمجرور اشارة الى ان هذا القول اولى قوله لو انتقل الاحكام

قوله اسما لكل من الظرف اخذ الظاهر من نزله العبارة ان الظرف والجار والمجرور نقلا بين الظرف والجار والمجرور حيث فسر فيه الظاهر من الشرح ان يكون نقلا منوي بينهما بان يكون لفظ الظرف موضوعا لمفهوم الظرف اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا والله اعلم

قوله الاطلاق اي اطلاق الظرف والجار والمجرور على كل من الظرف والجار والمجرور ١٢ الحاشية

ملا نور محمد رحمه الله تعالى

انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين اى ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اى ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث وقالوا وجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف

لم قوله وان الزمان الخ اى فى شرح الايضاح للشيخ السيوطى لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة وبزا هو المشهور وقد اجازه الكسائى واجازه بعض النحويين منهم الاخفش وعليه ابن مالك وضعفه بان بشرط الفائدة وعليه المعنى فى الحديث وقت بيننا بالاسم العين اى الهلال والرطب شهرى دون وقت نحو الهلال والرطب شهرى ربيع او يعلم الزمان خاص نحو الهلال شهر او مسئول عنه خاص نحو فى شهر كذا او يجوز الاخبار عن اسم المعنى فى الفصول نحو صوم شهر رمضان اى الواقع فى جميعه نحو صوم رمضان شهر مطلقا سواء الواقع فى جميعه نحو صوم رمضان شهر او اكثره نحو رمضان شهر معلومات

مذهب الجمهور انه لا يجوز الا اخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء الضحى جريفى من غير تفصيل وقالوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف وفى العباب ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين او حدث مستمر اى لا يكون خبرا عن اسم عين طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة لان زيد لا يقع يوما دون يوم الجمعة هو الذى كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار الا يختص بيوم دون يوم اخرى فعلم ان ما تقدم الخ من اطلاق عام المذهب المشهور وتفصيل الذى ذكره الشارح الرضى موافقا لابن مالك فيه نظر فليتامل

ومن العجائب ما وقع للبعض فى هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان اذ يعرف ان الزمان يحدث الحوادث والحوادث متعلقة بالزمان فالاعتراض على النقل لا على ما نقلوا بلا تحقيق فالاعتراض عليه ليس بشىء ١٢

لم قوله لا يقع الا يقع جاريا اى ليس صفة ولا حالا ١٢

لم قوله لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للاحداث المتجددة ١٢

لم قوله وفيه ان الظرف مطلقا سواء كان زمانا او مكانا متعلق بالحصول او بالاستقرار عندهم مطلقا لا يقع

لم قوله وذلك معنى اى الحصول معنى ان الظرف مطلقا لا يقع

لم قوله وان المعنى اى ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث

لم قوله لان الزمان فى الجزئية من قبيل الحال لا يقع الا عرضا وعلى الاعراض الذى هو الجثة لا يقع الا عرضا وعلى الاعراض الذى هو الجثة لا يقع الا عرضا وعلى الاعراض الذى هو الجثة

للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا
الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون
السامع جاهلا بكونها معها مثلا ففيه قولك الزمان الخريف سامعا لم يعرف كون
الخريف وثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار
حدوثه فان استغراق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع
غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكيره المناسب
للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة
لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه وجره بالاتفاق واما قوله تعالى
الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال
الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان عن
اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة
فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني ذو مكان قريب

وان كان معرفة فالرفع مرجوح وقد ابعها ما قاله ايضا وهو ان كلا من ظرف الزمان
والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لا ارادة
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ ومنزلك مني ليلة على حذف
مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومنه متعلق بمدلول
الخبر اي بعيدة او بعيد هذا القدر واما انتصاب نحو داري خلفك او من خلفك
فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعد فرسخين
فالفرسخان مبعد ان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مائي وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قال الاكثر الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط
فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة قال على انه اي كائنون واقعون عليه قال
مقدر اي ون بجملة جعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن
ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه
ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بابي ابا والمعنى ان الظرف
مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة

قوله فالرفع مرجوح الخ

قوله على التمييز

قوله موقتا محدودا بالوقت

قوله على الحالية

قوله على المصدر

قوله على انه اي كائنون واقعون عليه

قوله مقدر اي ون بجملة

قوله على التمييز

لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة
ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به فالمعنى
ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات فى الشرح قوله
بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون
لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام
ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله
تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من متعلق
اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان فى فى مثل زيد فى الدار للظرفية وهى نسبة
لا تقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة
الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية
لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم ليس الا بهو
هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو

الابتاويل قوله والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في
الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى
الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت
في الكل قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة
الزمان في التقوي يقوي الافراد قوله وجاز تاخيره للاتساع وعدم التضييق
كما هو مشرب العرب وهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة
كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره قال مشتملا اشتمال الدال على المدلول سواء
كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متاخر عنه
نحو غلام من جاءك قوله على معنى وجب له صدر الكلام اي صدر دالة او صدر نفسه

قوله بتاويل بان يقال معنى قوله
حصل في الدار زيد موصوف بالحصول في
الدار والقياس على نحو الذي في الدار
قوله لكون الاصل في الخبر الافراد
بمعنى ان الاصل في الخبر كونه مفردا
قوله والمصدرة بكل اذا دخل الفاء في خبره
قوله لكون صفة الاجلة
قوله المتبادر
الى الذهن منه والمتبادر من الظرف المستقر
قوله الواقع خبرا معنى المفرد
قوله ولا يخفى ان معنى
ولا يخفى ان عدم افادة الزمان
في التقوي عدم كونه متعلقا بالفعل
لكان دلالة الزمان
بالتقوي بالمتبادر
قوله الاحكام الخمسة اي الوجوب
والحرمة والكراهة والاباحة
قوله الاشتمال الدال على المدلول
قوله على معنى وجب له صدر الكلام
قوله نحو غلام من جاءك

مسامحة قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان وكلام الابتداء والشرط
ولو بنوع تضمن مثل الذي يأتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما
اقتضى التصدير لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جاز ان يجيء بعده
ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير ما سيجيء بعده
من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار ولم يمثل المصنف
بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد
معناه النجار ام الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة
الاخبار بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه معرفة
ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه
في قوة ازيد ام عمرو او خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكيرا

ولا يخفى ضعفه وقد نقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة
متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو هل
برجل افضل منه ابوه قال او كانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والآخر خبرا ان
ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو
وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه
الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه قال او متساويين قيل لو اريد
به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه
لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم

قوله لا يخفى ضعفه لان كلمة من وردت في الاصل على رجل واحد وهو على سبيل البدل لا على رجل واحد وهو على سبيل الجمع وهو ظاهر من الاستيات التي هي موضوعة لا يخفى ١٢ قوله معرفتين اي معلومتين اشارة الى ان كونهما معرفتين ليس بشرط للاستيات بل يجوز كونهما نكرتين ايضا بشرط كونهما متساويين في التخصيص والتعريف في الخارج في الاستيات ١٢ قوله

قوله لجعله خبرا استثناء اذا عرف السامع ان المتكلم اراد بالاخرى ١٢ قوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه اي ريقه وعلم انه كان من انسان مطلق لم يعرف الصورة الصفات زيد بالمنطلق لم يعرف الصورة ان تقول ذلك قلت زيد بالمنطلق لم يعرف الصورة طالب التحسين ذلك لم يعرف الصورة قلت المنطلق زيد لم يعرف الصورة قوله ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه اي لعاب الافاعي القاتلات لعابه اي الحية اشارة الى ان الافاعي جمع افعى اي آخره داري قال في وصف

الحية ١٢ قوله

قوله لا يجب التقديم اي لا يجب تقديم الخبر على المبتدأ في الصورة المذكورة ١٢ قوله

الكلام لمركب من المعرفتين الى خالي الذهن والى المتردد الخبر اسائل هذه الضابطة مخصوصة بما اذا القى هذا الكلام الى الطالب وقال السائل ان الخبر بين عالم ايا ما شئت تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين وتوجه ذلك على ما يشتمل في ذلك مع ان ما تقدم من علم فتين هو الذي طلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدأ ومحكوما عليه وفي الكافي قيد بالمتكلم ما ذكره انه يجب الحاق ضمير عليه في افادة فوائد الكتاب مقتضيات الاحوال الى في محل الاعراب بحسب ما يقتضيه المعنى فكيف يعلل بعلم كون الاعراب بحسب ما يقتضيه ان تبين الامر المعنوي الذي اشتمل وحاصل عليه الحث لا وصيغة علم الخ وفي اضافة التاء تبرك بها بالتبيين ... على ما في شرح المفتاح الشريفي ١٢ الحاشية مولانا

عبد الغفور رحمهما الله تعالى

غير مهر وعنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به
لفوات التفصيل **قال** او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع
فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل اين في اين زيد مفردا باعتبار
الصورة ثم قال فلا يرد نحو قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة حينئذ
الى لفظ له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى
ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي
ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم
المبتدأ حينئذ قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على
النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها

قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى
الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان التابع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل
ذكر مرجعه خلافا للاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه
لا يجب التقديم متعلقه نحو على ام زيد راكب تغنن في العبارة حيث قال تضمن
ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام
وفيه نظر لمكان النفي نحو ما زيد قائم قوله لتصدره في جملته اعلم ان ما يقتضي
صدر الكلام يكفي ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني
تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث
معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما
جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى
قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق
بالمجرور بسبب حرف الجر قوله بتبعيته يمتنع معها تقديمه في ذلك ليس الا في
الظرف المستقر انما حكم بامتناع تقديمه لمزوم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر
في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور قال في المبتدأ
نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تاخير
الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله
مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمول

قوله من الجمل الخ بتبعيته الخ قوله بسبب حرف الجر الخ قوله لا يجب التقديم الخ قوله لا يؤثر في صلته الخ

بعامله لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدأ قال او كان خبرا عن
ان بشرط ان لا يكون ان بعده اما نحو اما انك خارج فلا الصدق فانه لا يجب حينئذ تقديم
الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفائها قوله اذ في تاخيره نحو في
ليس دون تقديمه فلذا حينئذ متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها
وخبرها اذ لا يجوز ان يكون ما في حيز ان المكسورة معنى لصدارتها ولا ما في حيز ان
المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا
اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة معهما والثاني باطل لانها جملة تامة
غير مؤولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة يجوز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر
لها او ظرفا لخبرها قوله لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان
صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله وفي الكتابة لم يجعله رفع لبس الكتابة بالتقديم
نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو قال وقد يتعدد لفظ قد للتقليل او للتحقيق قوله
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير واجب

كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه ان يعطف
اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوفين
ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقديرا فكانك قلت في المثال المذكور احدهما عالم والآخر
جاهل ولهذا جاز ان لا تجعله مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان
يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك
على وجهين قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا

قوله لا ان الاخبار عن
واجب لا لازم لا يصح الاخبار عن
خبر المبتدأ بالمفرد بدون تغيير بل لا بد من كون كل
واحد خبرا ثم يعطف الآخر عليه وح يجب العطف ويعطف
وح يجب العطف ويعطف ويعطف ويعطف
والخبر خبر الاسم ويعطف ويعطف
كان العطف يقتضي ذكر المعطوف ويعطف
فيما يصح وتنبيه ان يعطف كل واحد منهما على كل
جاهل بعالم لان يكون كل واحد منهما ساقطا على كل
اي توجيه العطف ان يعطف على ارادة التفصيل
ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على ارادة التفصيل
بين جزئي المبتدأ ثم يعطف الجزئين عليه بان
يكون احد الجزئين لا مدخل
ولا آخر

اعتمادا على فهم السامع يفهم ان الجزئين متضادان فالمعطوف
عنهما الا باعتبار التعدد والتفصيل بين الجزئين
المبتدأ ١٢ قوله ليس في المعطوفين اه
فالا لكان كل واحد منهما مرتبطا بالآخر
قوله لان المبتدأ اي ما مفكوك تقديرا فانا
نقول لا يلزم من كون الجزئين متصلا كما
من الجزئين ضمير راجعا الى المبتدأ لانه اذا
لم خارج عنه

حقيقة بل
فيه ان يكون الكلام
تابعا راجعا الى الصفراء لشرح ويجيء
كما يقال ان يكون كلا من قوله
تفصيلا ١٢ قوله بحيث يكون غير متعدد الخبر عنه حقيقة
اه بان يراد من غير تعدد الخبر عنه حقيقة
ويؤيده ما فانه وح يكون مثل
قوله ما عالم وجاهل ما اطلاق صيغة التعدد وح
يجب باستعمال الخبر المتعدد ومطلقا بالجزئين
الا استعمال العطف واجب والا قال
يؤيده والا يكون ان يقال مراده بقوله يستعمل
على وجهين اعم من جواز الاتيان
الجزئين صريحا ١٢

فنوكل قولك
لا احتمال ان يكون مراد الشارح بقوله يستعمل على وجهين
ما يشمل جواز ايراد وجوب احدهما لكنه خلاف الظاهر
قوله لا اثبات انفسهما يعني ليس المقصود اثبات
نفس الحلاوة ونفس الحموضة في جميع اجزاء المبتدأ
فيكون مختلطا في جميع اجزاء المبتدأ فيكون قوله
فيبنى ذلك النفي على ما في كلام صاحب التسهيل
الشيخ الرضي وما صدر اذا لما اشترط العلم بان
وهو انكر احدهما بالآخر وحصل بالاتفاق الكيفية متوسطة
بينهما حصل في جميع اجزاء المبتدأ
من وجه ولا تضاد بينهما اتحاد التضاد بين الحلاوة
المنكرة والحموضة المنكرة والا لزم اجتماع
الحلاوة من وجه والحموضة من وجه وح يكون
فلا يصح ان قيل كيف يصح الاخبار بما يعين متضادين
في حالة واحدة فالجواب انه لم يرد انه حاصل من
كل وجه وطعم من كل وجه وانما اراد ان فيه طرفا من
واحد من الطعمين فان في جميع الاجزاء وهو الكيفية المتوسطة لا كل
ظاهر في جميع الاجزاء وهو الكيفية المتوسطة لا كل
واحد ابتداء وانتهاء كما هو المشهور انتهى وانتهى
الاعلم ١٢ حاشية مولانا عبد العلي
حاشية مولانا عبد العلي
رحمهما الله تعالى

في جميع الاجزاء فانكسارجه هما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض
ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزأين
ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء
ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزأين عند تثنية المبتدأ
وجمعه وتانيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزأين كاجراء الاعراب عليهما فان حق
الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه
فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز
ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا اسود ابيض فانه في قوة هذا ابلق
فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان تجعل كلا منهما جزء مستقلا باجراء وصف الجزء

قوله فعلى هذا القول اي على القول بكون الضمير راجعا الى المبتدأ لا الى الجزأين ١٢

قوله وعلى ما قلناه يكون في المجموع الضمير راجعا الى المبتدأ لا الى الجزأين ١٢

قوله جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء اي لا يكون الضمير راجعا الى المبتدأ بل الى الجزأين ١٢

قوله فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اي لا يكون الضمير راجعا الى المبتدأ بل الى الجزأين ١٢

قوله فقس عليه سائر الاحوال اي على الاعراب ١٢

قوله فانه في قوة هذا ابلق اي في قوة هذا ابلق في كون الضمير راجعا الى المبتدأ ١٢

قوله فحكمه حكم هذا حلو حامض اي في كون الضمير راجعا الى المبتدأ ١٢

قوله وجاز ان تجعل كلا منهما جزء مستقلا باجراء وصف الجزء اي في كون الضمير راجعا الى المبتدأ ١٢

على الكل وح يكون في كل من الجزأين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين لشهادة مطابقتهما
للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال
المذكور انفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه
فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد
المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض **قوله** اي من قال قدس سره في الحاشية
المزاج الجامع بين الحلاوة والحموضة **قوله** وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت
لهذه الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جائع نائع قلنا انه من باب
التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر **قوله** وجوز العطف باعتبار تقدم العطف
على ما حققناه **قوله** ولا يبعد الخ يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل

قوله قيل فالاشارة الى الرضى وهو الموافق للقواعد العربية ١٢ **قوله** مطابقتهما يقال هما ابيضان وهما سودان ١٢ **قوله** سود وبيض ١٢ **قوله** ولان الضمير الى الابعاض ١٢ **قوله** الجزأين مطابقة الضمير لهما ١٢ **قوله** ولا يبعد ١٢ **قوله** لان الجزأين راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل فاذا كان بعض الجزأين من شيء واحد اسود وبعض آخر منه ابيض يجوز ان يكون الضمير فيهما واذا كان البعضان كذلك شيئين يجوز ان يكون الضمير فيهما واذا كان البعضان الابعاض لا الى نفسه اي لا يكون راجعا الى الكل نفسه حتى يكون مطابقته دليلا على ان في كل منهما ضمير المبتدأ ١٢ **قوله** فيكون الخ ان

قوله ان تعدد الفاعل يقتضي تعدد الفعل ولا يقتضي تعدد الفاعل ولا

قال معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية قوله وهو سببية الاول للثانى قال الشيخ الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للثانى بل لزوم الثانى للاول كما فى جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح فسرها بما يوافق كلام المتن فى بحث كلمة المجازاة قوله او للحكم به فان الجمل الخبرية كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة ملتصقة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملتصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم اسناد الصوفية الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ دخيلا فى هذا المعنى

خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او الصفة مضارعة
اريد بها المعنى لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له قال وذلك لان اسم
الموصول قبل تعريفه بالجزائين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم
لان المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولا حد ان
يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه

قوله خالف الشرط مع كونه جوزه الجزاء بالذي الجزاء بالفاء ايضا كما جوز
الذي يجيء فيه الفاء وان الشرط ايضا كما جوز مضارعا
وقد صرح الشرط فلا يرد ان الجزاء مضارعا
ترك للفاء في جوابه بان كان الجزاء مضارعا
مجردا عن لم او مصدرا بلا ١٢ قوله
جواز ترك الفاء في خبره وان تقدم السببية على
بالنص عليه الشيخ الرضي فانه قال ان تقدم السببية
لازم الشرط اذ الفاء دلت على الجزاء وتقدم
فانه يصح في تقدم الشرط على الجزاء
تقدم الجزاء ليس شيء ١٢ قوله وفي جواز
فرع الجزاء ليس شيء ان المبتدأ المتضمن
كون الظرف لشيء ان المبتدأ المتضمن
الشرط فانه في الحقيقة جزاء لان
لا يكون ما بعده

قوله

كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم
فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة
مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد تضمن المبتدأ معنى
الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها او ان قوله ذلك
اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على التضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى
ان مواد النقض ليست صنه رجته في ذلك تامل يظهر قال بفعل وما في قوته كاسمي الفاعل
والمفعول الواقعين صلة اللام الموصولة قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه

قال او النكرة الموصوفة بما ينبغي أن يقول لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باويفرد قال الذي يأتيني الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قال او في الدار ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهته المبتدأ بكلمات الشرط

ومقتضاها التصدير ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان
لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبنى على انعقاد الربط
بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي المحقق ان بما هو سيبويه
نقل عن المصنف انه قال في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من
جهة الفقه والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون
اموالهم بقوله قل ان الموت الذي الخ واما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات

قوله فوالله ما فارقتكم قالياً لكم القلاء بالفتح والمد دشمنی و دشمن داشتن
قال لقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتض وداع والداعي مذكورة في علم
البلاغة **قوله** وقد يحذف قيل لا يحذف اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو
الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان الخصوص
بالمدح او الذم خبر مما لا يعتد به **قوله** ليعلم الخ حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى
لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتنان وتغيير المالوف زيادة
تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام
بالمدح او ذم او ترحم يعتنى به زيادة اعتناء فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات بالمدح او
الذم او الترحم ولو ذكر المبتدا لم يبق خصوصية الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف

قوله القلا بالفتح والمد دشمنی داشتن والقلاء بالفتح والمد دشمنی داشتن والقصر والقلا بالفتح والمد دشمنی داشتن والقلی بالكسر والقصر دشمنی وبغض

قوله اصيل اي مقصود

قوله الفتان اي الصاحب الاصغاء

قوله الوصف اذا اي الوصف

قوله الوصف اي الوصف

قوله الالوف اي المالوف

قوله الالوف اي المالوف

قوله الالوف اي المالو

ثم غير قوله في مقول المستهل البصر الخ قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن في كلامهما
مستقيم قال الهلال ماه نو تا سه شب وبعد به القمر قوله لان مقصود المستهل تعيين شئ
الخ لا تعيين الهلال بالاشارة قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال برأيت او ارى وفي ذلك
لان الاصل في المفردات الوقف قال خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على
المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله ارتكب لزوم ما بعدها لما قبلها
اي مفاجاة السبع لازمة لخروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب
الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع
وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما
بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان
الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف
اي ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به

لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت ينزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف
غير مضاف الى الجملة كما فى الوجوه الاخر والعامل فيه فاجأت لم يلزم اخراجه اذا عن
الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج **قال** فيما
التزم يقال لزمت الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته **قوله** اى فى تركيب الاظهر
بحسب اللفظ ان يقال اى فى خبر والا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر
لان ضمير فى موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن
ينساق من الخبر الى كونه واقعا فى التركيب فيغنى غناء الضمير **قوله** وذلك فى
اربعة ابواب لا يقال هناك قسم اخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر
وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة ليس الا الظرف
والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظى فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده
قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف
بلا وجوب **قوله** ولولا الشعر بالعلماء يذرى الخ الاذراء خوار مندى نمودن

قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير مركبة من كلمتين كما يتراءى والية ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسر كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم لا مكررا في الاغلب قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى ضعفه قوله منسوبا الى الفاعل او المفعول قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية

يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق ليست
قال قدس سره في الحاشية لت السويق لتابله قصاه قوله واخطب ما يكون
الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا الخطب اوقات كونه وان كان الشائع
تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا
وعبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي
حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية
الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك
لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز
ان يقدر زمان مضاف الى الشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو وعبارة عنه اي يكون
بمعنى المصدر ولو افعل التفضيل مضافا الى
المصدر لانه لبعض ما يضاف اليه المصدر كذا في
الرضي وفي شرح التسهيل ناقلا عن الاصفح
ما لا يجب معتبر عند النحويين في كل مصدر وفيما
اضيف اليه لانه لبعض الحال وكل للجميع والمعنى
ان يكون المضاف مصدرا في المعنى كما في
شربي السويق ملتوتا وكل ربوني
الفرس دارها

قوله ان يقدر زمان مضاف الى الشيوع
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

قوله لو رفع قائما آه
فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بالتقدير الزمان
قوله والمصدرية ايضا كما مر في التقدير الزمان
الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان بجواز التقدير بالزمان كل
زمان الى آخره بيان بجواز تقدير الزمان كل
رفع قائما ظاهر وذلك منصوص في
الرضي فافهم

الى الظرف مجاز نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد
بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف
بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر
فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان
عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد
واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك كان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة
الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت على هذا وجه آخر قوله ثم حذف اذا مع
شرطه ستمي مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه
للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال
قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان فهو ابعد ول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل

الى الظرف مجاز نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك كان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت على هذا وجه آخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه ستمي مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان فهو ابعد ول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل

اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا
عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبر السمع تعريفه
ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها
لم يلزم الواو لان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس لاشتبهها بالحال وذلك
لا يقتضي اللزوم **قوله** وتقييد المبتدأ المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس
المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظرف الاستغراق
دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء
معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته **قوله** اي ضربي زيدا اضربه اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد
قوله الى ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ **قوله** لكونه
بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه **قوله** اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر

قال الشارح اي ضربي زيدا اياه وكذا معنى اكثر شربي السويق شربه ملتوتا اكثر شربي اياه الا بشربه ملتوتا **قوله** امتناع تاكيده

اذا كانت قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظرف الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته **قوله** اي ضربي زيدا اضربه اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد **قوله** الى ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ **قوله** لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه **قوله** اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر

قوله وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى الصنعة كار وپيشه كردن صراح ان قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لان ليس مقصودا قلنا المقصود اخص

اذ ليس واحد من الرجال مقرونا بضيعته كل رجل ١٢

قوله قال الشيخ الرضي الخ ... بانك مطلب ما في شرح الابلاغ مع بان يقال ... في قرن ١٢ قوله ولو اتى مع بالعدها ... كل رجل مع ضيعته كان مع بالعدها ... التي اي بالمعنى ان المعطوف الا التي ان الواو ... قوله ولو فيان المعطوف في ... وان كانت بمعنى مع فاذا كان ضيعته معطوفا على الا ... غير المفعول بحسب فاذا كان ... قوله ولا يجوز ان عطف ... كم يكن خبرا ١٢ ... على قوله لا الصحيح ما بعدها الا ... من كون الواو

الحق ... الحق ... الحق ...

فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل
مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد
الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في
جئت انا وزيد وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة
على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما
عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل غير المذكور عليه بالواو واما عن الثالث
فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع
ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان
كما هو الظاهر لان الخبر اذا كان مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ
يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدأ
قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته
فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال ضيعته سادة مسده ويكفي في النيابة

صح في الخبر وجب حذف خبر الاول وحذف خبر الثاني ايضا ليتم الاول الحذف الواجب ع٥٩ قوله ولا يجوز انتهى وفي الرضي ولو جاز ان يقال ان المعطوف سادا مسد الخبر لجاز حذف الخبر ايضا

حيثية واحدة **قوله** ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعينه
له يدل على تعين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره **قال** نحو لعمرك
لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السوال نحو لعمرك لافعلن **قوله** اي من
المرفوعات اشار به الى ان قوله خبران واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق
فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل
وانما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة
قوله اي اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل
كما بين الاخوات **قوله** لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن
عملين **قوله** لانها لما شابهت ولان اقتضاءها الجزأين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما
قال بعد دخول احد هذه الحروف زائد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف

قوله اي في قسم السوال او استفهاما ١٢ **قوله** اشار به اي كما اشار
مقدر في المتن على ان من المرفوعات من المرفوعات خبران واخواتها
في خبر المبتدأ كما ذهب اليه الكوفيون ١٢ **قوله** لانها ما سبق وهو قوله وخبر
المبتدأ والخبر ١٢

قوله ابتداء الكلام ليس بالاصل من
اي جملة ابتدائية ليس بالاصل ١٢ **قوله** وانما لم يقل
الاعراب بين التعريف ١٢ **قوله** منها اي من الاخوات
منها اي من الاسلوب السابق هنا سوا اخواتها
بناء الخبر وقد الاسلوب الخبر وهو المسند ١٢ **قوله**
قوله لم يفصل بما هو مشعر اه وهو المسند ١٢
قوله لم يفصل مفعول لم يفصل
منها ولذلك لم يفصل ١٢ **قوله** عن الفاعل ١٢ **قوله** ليصدق
اه وليصدق الكثير

ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك لها بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يراث اثر فيهما لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيهما الى معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه

١ او مشبتا او محذوفا فانه من احواله اذ بالوحدة والتعدد لا يصير نوعا كالرجل لا يصير بالوحدة والتعدد نوعا وكذلك

وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف بمثل يقوم ويخبر المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة
بما وبعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال له وان يقال زيد
اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيد لان
الاستفهام ينافي التحقيق قال الا في تقديمه حتى العبارة ان يقال الا في التقديم لانه
استثناء عن وجوه الشبه وجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به
والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل
ان يلي الفعل قال الا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه

في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى
الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في
الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث
لابد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص
يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته
للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت
على النكرة وانما عملت عمل ان لانهما تشابهان في افادة المبالغة فان
لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير

قوله اذا كان ظرفا اي بالاتفاق
ويجوز ان يكون استثناء اي بالاتفاق
قوله لا التي لنفي الجنس اي التي
قوله وانما عملت عمل ان اي
قوله واجرى الجار والمجرور
قوله اذا دخلت على النكرة
قوله لا التي لنفي الجنس
قوله اذا دخلت على النكرة
قوله قال خبر لا التي لنفي الجنس
قوله اذا دخلت على النكرة

وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض **قوله** انما عمل
قال المص ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف في الظاهر صفة اسم لا
لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل
ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب وقد اعترض عليه
بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل
كما في توابع اسم ان **قوله** على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا
على المحل كما ذهب اليه جماعة **قوله** لان الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه من الحال
بدون سماعه **قوله** لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد
حقيقة كقولك لا بلق هذا ابيض اسود والحاصل نفي كون العالم رجل جامعا للظرافة
وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما
ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك

قوله لا دلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل على امر شامل اي لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون حينئذ لا من اسماء الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل

قوله فليس بعيب الخ

قوله فليس بعيب الخ

قوله فليس بعيب الخ

قوله اى عمل ليس المفهوم من المثال ومن قوله المشبهتين بليس لان تشبيهما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قليل او على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر قوله من صد قال قدس سره في الحاشية الصدود الاعراض والابراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلا يزال اى عنها باعراضى عنها قوله اى لا برلح لى لقائل ان يقول هب ان لا ليس لنفى الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون برلح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو لا احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهى ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم لا اما اذا انتصب وانفتح فانه نص فى العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس قال الشيخ الرضى الظاهر ان لا لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد فى كلامهم خبر لا منصوبا كخبرها فالاولى ان يقرأ فى لا برلح لنفى الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل

بينها وبين معمولها ومع المغرقة **قوله** والمراد بعلم المفعولية علاقة كون الاسم مفعولاً
اى من حيث انها علاقته فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات فى مررت بمسلمات **قوله** او
حكماً كما فى المشبه بالمفعول فان المشبه بالشئ يلحق به ومن عداده **قوله** لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه اى لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى عليه كما دل عليه لفظ الصيغة
وذهب اليه جمهور النحاة **قائل** ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولاً

لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما لعين ذلك الفعل او لغيره ويتجه على الاول ان الفعل
نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر
حينئذ يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا
فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا
محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا
بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة ليس
اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي
يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال

الفعل المطلق قد يكون مفعولا لفعل آخر

انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر
نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر
والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل
والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيرا كان او تأثرا
ولا يعني بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس
سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل اه قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل
في الخمسة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال
مفعول مع قيد مضمني اذا لمجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو
مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكأنهم اثروا التخفيف
في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال

قوله لا انا نختار الشق الاول يعني ان الحاصل بالمصدر يعني ذلك الفعل الذي هو المصدر الذي هو المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه فقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيرا كان او تأثرا ولا يعني بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل اه قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمني اذا لمجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكأنهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال

الحاشية لملا نور محمد على حاشية مولانا عبد الغفور رحمهما الله تعالى

ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيأة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى
لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معه على سبيل الاتفاق فمن ههنا اعني من
تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا
وفي غيرها تبعا **قوله** فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول المعروف
عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة ان قلت من ضرورات صدق المقيد
صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذا
المقيدات معنى يشمل به وله فيه ومعه المفعول كما في زيد حسن الغلام **قال** اسم ما فعله فاعل فعل
حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول **قوله** بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير
ان كان مثبتا او سواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا
قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الآتية **قوله** وانما زيد
لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض
عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم ما فعله
وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ظ
اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار
انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظ اتجه عليه ان فعل

مضمون لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يجدون صفات
المدلولات التضمنية على ذواتها نعم يجدون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما يقال
ان ضربا في ضربت ضربا ما فعل الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول وقولهم
الفعل متناول للقول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه قول
ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حقق السيد الشريف قدس سره فاحتيج
الى اخراجه بقيد الاسم **قوله** لان ما فعل الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يرد لصح
ايضا لانهم يجدون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما في سائر حدود المفاعيل
قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر
اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا درج وهو محل رجوع
الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية
وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون
مصدرا وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو
ضربته انواعا ورأيته الفا **قوله** وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم
وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله
او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه
معنى الفعل **قوله** بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل
على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كنى به عن الضرب

مذكورا حكما حقيقة لفظا فعلا
ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا
متعلقا بالقيد والقيد ما فيه قوله حكما التعميم
المذكور وبعد ذلك يدخل ان الضمير في قوله اذا كان
مقدرا راجع الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي
يكون مذكورا حقيقة او حكما لذلك الاسم الذي فيه معنى
الفعل فلا وجه لتخصيصه بالفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما
عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير كما اذا كان الفعل
الحقيقي اسما كان فيه معنى الفعل ولا يخفى بطلانه
ان كل عبارة اشارح على الاحتمالين مبنيان على
الاصل بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول لكن الصواب
ان المراد حصل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا
لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون فعلا
حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل
حقيقة او حكما وما قيل ان عطف على قوله مذكورا لا دلا
يعني ان الفعل المذكور يشمل المفروض والمعتبر
الاسم لان المراد من الفعل اعم من الفعل الحقيقي
وشبهه

قوله يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم من ان يكون ذلك الاسم مسمى بالمذكور مطلقا
اي بحقيقته اي ان يكون مذكورا لا صلا وهو لا يقتضي
فلا يكون مذكورا حكما وحقيقة
فخرج حدا اي يخرج المفعول المطلق الذي يكون
والمصدر الزيادة مفهوم على مفهوم الفعل والذي
لتاكيد اذا عبر بلفظ مفهوم مغاير لمفهوم الفعل
تقدم معنى في التحقيق

عبد الحكيم السيالكوتي
رحمه الله تعالى
عليه

بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان الجزء ومتحد معه ولا يخفى ج دخول المثالين في خروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلوله للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال بقية الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قواه على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه

لم قوله بل ارادة اي ارادة ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب على مدلول الاسم من حيث تحقق بان يكون

تحقق مدلول الاسم والقرينة على ارادة الارادة ان قوله اكرم ما فعل فاعل فعل قبل مرة

جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الفعل فلا يكون ما صدق عليه مفهوم المفعول بل يكون تحقق مدلول الاسم من حيث انه بيان لجزئه ومتحد معه

وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة او ضربتين او من المادة الدالة على الوحدة نحو التقهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اى الضرب وقد مر خبره مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه وذلك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اى قدم واخبره مقدم والضرب اى الضرب الذى ينبغى ان يسأل عنه بانه اى ضرب هو **قوله** ان دل على عدده اى وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة او اللفظ الدال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربة سوطين او اسواطا اى ضربت ضربتين او ضربا بالسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا او غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيته الفا اى الف رؤية وذلك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اى رأيته رؤية الفا **قوله** لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر فى العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد فى نفسها بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية اخويه وجمعهما لارادة الفرد منهما **قوله** والعدد لا يكفى فى قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا **اقول** وقد يكون قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك **قال** بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه **قوله** اى مغايرا للفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثلته

ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو يدرسه اى الدرس واعجبنى الضرب الذى ضربته

ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك **قال** مثل

قعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم **قوله** نحو

انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه فى ضمنه لان معنى انبت جعله ذا نبات

نبت وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم

وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير انبات **قوله** وسيبقى يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان

التقدير لا يجرى فى مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اى ضررا قليلا **قال** كقولك لمن قدم خيرا قدم وح يكون

خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضى الى السفر وح يكون دعاء **قوله** لحكم ما اضيف اليه اذ ذكرنا

من ان بعض ما اضيف اليه **قوله** اى سماعيا موقوفا يعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع

بخلاف الحذف القياسى فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال الثبوت الضابطة فيكون قياسا استدلاليا

قيل سماعا مصدر فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا

قياسا وذلك لثبوت الضابط الذى هو العلة الموجبة للحذف **قال** نحو سقيا اه كلها دعاء دائما و

بلام التعريف ايضا كذلك كالحمد لله فانه قد يكون خبرا **قال** وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال

والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما فى الرضى لكان اظهر

قوله وبعضهم بان وجوب الحذف اه قال الشيخ الرضى الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا

بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا

واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وحمدا لله اى بعدا له

قوله قد يفرق اه فى القاموس القعود الجلوس وهو من القيام والجلوس من النوم

قوله الذى يدرس اى يدرس الدرس ومنه قوله تعالى فانى اعذبه عذابا

قوله وهو للقرآن اى للقرآن تقديم صلى درس الكتاب ويدرسه درسا ودراسة

قوله والمراد عند الرضى ان يلتفت الى القرآن ويدرسه

قوله فى ضمنه اى مضمون مستبعا لما يدل الاثر

وحمد الملك وأما انتصابه مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول ويجوز أن يكون الإضافة في حمد لبيان النوع أي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى
وقد مكروا مكرهم قال منها ولم يقل هي كذا وكذا لأن المواضع لا تنحصر فيما ذكر فإن منها المصدر
الذي يقصد به التوبيخ نحو أقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو أقاعدا والناس
قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفي إنما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي أو كونه مكررا لأن
المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء به وإن حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل
على التجدد فينافيه وضعا وإن لم ينافه استعمالا فإن المضارع قد يستعمل للدوام وإن أرادوا
زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد إلا سير وزيد سير لينحي عن الكلام معنى الحدوث
رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى أعني لزيادة المبالغة وقعوا بعض
المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فإنه لو أريد نفيه وذلك لفوات
الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال إذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي قال داخل
قيل صفة لنفي ولا يظهر أن يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي قال على اسم مبتدأ أو منسوخ
بالمبتدأ وهو بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز أن يكون في نحو ما كان زيد
الأسير وما وجدت تلك الأسير البريد انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق كما جاز أن يكون
منصوبا بكان ووجد فالشرط أن يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو أي المصدر خبرا عنه
قال لا يكون خبرا عنه بلا تأويل ومبالغة قوله لأنه لو كان خبرا عنه أي إن قلت هو ليس
مفعولا به لأنه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا إن قلت فيفوت فائدة تدوين علم الإعراب

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

على ناقص الضابطة لا على المحشي رح على ما ذكره ١٢

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام **قوله** اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف **قوله** نحو ذكت الدك شكستن شدن **قوله** فلما جمع بين الضابطين لا يخفى انما قد تجتمعان نحو ما زيد الا سير اسيرا وحينئذ ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب **قال** الا سير البريد البريد بيك **قال** ومنها ما وقع تفصيلا انما اوجب حذف الفعل ههنا دلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها **قال** لا ثر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فلما قراءة بعد او بيعا او يشتري طعاما فاما بيعا وانما اكلا انما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لا يخرج نحو له سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه **قال** منقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقديم التفصيل نحو اما تمنون منا او تفدون فاما منا وفداء **قوله** مصدرها اي المصدر المفهوم منها **قوله** باثره غرضا اي غاية وانما سمي به غاية الشيء اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر **قوله** اي لان يشبه بامر اي لان يشبه بانابة امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم

مصدر في موضعه فعلى هذا لو فسر قوله أو وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لكان يشبه به أم
لسلم عن المناقشة **قوله** عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على أنه
بدل أو وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لأن في وضعه معنى الحالية
ولذلك لم يجعله تأكيدا لفظيا لأنه يفيده ما لا يفيده الأول قال الشيخ الرضي لا منع عندي
أن يكون تأكيدا وإذا ترك المصدر وأتي بالوصف نحو صوت حسن فالأولى الاتباع ويجوز
النصب على حذف الموصوف **قوله** على الحال ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي
ولذا قال ولا بد من شرط آخر هو أن يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر
أعني الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى أنه لا يخرج نحو له حركة في
المعقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه عارضا فإنه أيضا يخرج **قال** مشتملة
على اسم أه إنما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فإن الجملة باشتمالها على الاسم تدل
على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه أعني الفاعل قال سيبويه
هذه الدلالة تغني غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضي أن قيل لم لم يجعلوا الاسم
المذكور عاملا كما قال بعضهم أجيب بأن المصدر عندهم لا يعمل إلا إذا صح تقديره بأن
وفعل منه ويصح ذلك في مررت به فإذا له صوت لأنه قطع بوقوع الصوت وأن الصوت ليس
قطعا بوقوعه **قوله** واحترز به عن نحو مررت بالبلد فإذا له صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي
الأولى في مثله الاتباع بأن يكون وصفا أو بدلا وضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست إذن
كالفعل لخلوها عما لا بد للفعل منه وقد أجازوا النصب فيه على الحال والمصدر لكن لا يجب

حذف العامل قال فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على تأويل الوصف
كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن في له وجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان
او وصف له على حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقع
صوت الحمار لان مثله لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير
الطويل اي مثل الطويل واما على انه جامد مؤول بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان
لا غير قوله من صات اه يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانك كردن فلا حاجة
الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان حاصله الصوت
من التصويت قال وصراخ بانگ كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر قال ما وقع مضمون جملة
حال او خبر لو قع على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى قال لا يحتمل الا غيره اي لا احتمال للجملة من
المصادر غيره فيحتمل مصدر ميمي وغيره مفعول له قال نحو له علي الف درهم له خبر وعلي متعلق به او على
العكس ولكل وجه لفظي او معنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى
الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا ان زيدا لقائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام
السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم
ما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه
ذاته كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه لا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي
مسألتنا تؤكد مضمون الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز عما اذا
وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى

وغيره وهو مضمون مفرد **قوله** من حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر
بمعنى تحققه وكان منه على يقين فالمقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه
على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان
يكون صفة مصدر محذوف اى قولا حقا لما قاله الشيخ الرضى من ان جميع الامثلة
الواردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم
قول الحق ونحو لا فعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد
بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة
لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعل البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة
بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التى لا تردد فيها
فقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت
وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب لقول الجملة المتقدمة
المتكلم اذا تكلم بجملة فى معناه **قال** وليس هذا ايضا من المتاخرين **قوله** ويحتمل انه ذهب المص
وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام فى تاكيد النفس للصلة لا للاجل الا ان يصرف عن
الظاهر ويجعل للاجل كما قال قد من مرة وعلى هذا ينبغى اه **قوله** اصله الب لا الى من التلبية
لانها ماخوذة من لبيك **قوله** فحذف الفعل اه كل ذلك ليفرغ المجيب بالاسراع من التلبية
فيفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله **قوله** ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر
فقلبت الفه ياء كعلى وليس شئ لبقاء يائه مضافا الى المضمر **قال** المفعول به قال المص

مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ

انما سمی به لانه اوقع الفعل به او تعلق به وذلك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال **قوله** ولم يذكره اى الاسم وذلك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية **قوله** والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به ولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع **قوله** ولا يقولون في مررت بزيد الا لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي **قوله** فان المفعول المطلق عين فعله فيه تامل

قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تأمل

قوله فلا يرد لعل الامر نظرا الى انه مفعول به لكنه مرفوع قال وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله وكونها في حيزان وكونها فعلا مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر قوله تخصيصها بالذكر اذ ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر

قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قال نحو امرءا ونفسه الواو واما للعطف ومعناه الحث على الفراغ عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصريه ولسانه عنه قوله واقصد واخير الكمرى مما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء جئ بما لا ينهى عنه بل هو ما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد وايت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف فلجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وايت خيرا لك وادرك اوسع لك اي تخر واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انه امر اقاصد اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت

مرد اقيل ان قوله تم انتهوا خيرا لكم عند الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فهو محض نص في الرضي وغيره ان سيبويه

ذلك فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني
قدس سره من انه ليس لها من حيث انها قرآن الا استعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين
وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب حذف
امر قال وسهلا عطف مثال على مثال **قوله** اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون صفة مكان
جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع لا اجنبي فكانك قلت اتيت اهلك
واقاربك **قوله** وطيت الوطي كوفتن راه قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل
والحزن ما غلظ من الارض **قوله** بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله قيل انه اوه تعم
مجاز لتشبيهه تعم بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد
مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤل الاجابة
قوله مثل يا سماء الخ لك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل تشبيها بمن له صلوح
النداء **قوله** منزلة من له صلاحية النداء استعارة امتثال الامر **قوله** فان المندوب ايضا
كما قال بعضهم انه هو الخ ولي يؤيده قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضمنهم بالميت
تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت **قوله** فالاولى ادخاله مع
ان فيه ضم نشر **قال** نحو ادعوا الانشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت
او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي **قوله** واحترز به عن نحو
ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد
مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله **قوله** او المنادى بان يكون حالا من ضمير اقباله

قوله وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر اتفاقا فانحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد
نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام قوله وعند المبرد يجر في النداء لسد مسد الفعل فيه
ان القول بانه سد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر
ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي الاردبان الهمزة من ادوات النداء
واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل
لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز
فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحو اف بمعنى
اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية
قال يبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام لانه فينتقض الحكم بالعلم الموصوف
بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها
اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محل النصب فانها ثلثة ولقلتها بحسب التحقق
والاستعمال وفيه خدشة قوله والطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم تعين مواضع
النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور
والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى
كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر سلام الله

مقدم البصرة لطيبها القى رجل يكنى ابنة وذكر النسبة فخرج بها الى المدينة وكانت اختها قريبا من طريقهم فقالت اعطني يا اختي فضلي فذهبت

يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام **قوله** التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء
يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب **قوله** او الفعل مسند عطف بحسب المعنى
اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور **قوله**
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه
خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى **قوله** اى لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف يعني ان المفرد مقابل المضاف لكن اريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف
ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد **قوله**
وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم
يجيء بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة ضرورة اما معمول له نحو يا طالعا جبلا او يا حسنا
وجهه او يا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
اسما لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيد او عمرا اذا سميت شخصا بذلك المجموع
او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو
كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك
لم يكن شبها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة

واما نعت فانه لا لتة على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة
او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك
اذ لو كان النعت مفردا لجاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل
الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة
والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما
صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى
في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف
عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب مضارعا للمضاف
فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس
المعنى على تقييد النداء **قوله** معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو
ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع التي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى
المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان
محل الدخول مختلف **قوله** لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة
مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما اشير اليه الخطاب بواسطة حرف النداء اجري مجرى

المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل
واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو **قوله** وكونه مثلها افراد او تعريفا انما اعتبرهما لتقوى جهة
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة **قوله** وانما قلنا ذلك الخ ان قلت
مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا
المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو
بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فقول المقصود بذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل
مابه الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه
قال ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثنيا وجمع لزم فيه اللام به لا عن تعريفه الزائل
بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام **قال** ويخصص
لفظة يا بالاستغاثة **قوله** وهي لام التخصيص معدية لا دعو المقدر لضعفه بالاضمار **قوله**
دلالة على انه مخصوص هذه الدلالة لا بد ان تكون لامر يعتني به وذلك الامر المعتني به يجوز ان يكون
اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلاثة **قوله**
لئلا يلتبس بالمستغاث اللام في المستغاث متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل
المستغاث من نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله
من الم الفراق **قوله** لان علة بنائه اه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب
اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا
وخارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى مع بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في

مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعتا كانت الغلبة للام
لقربها كما في تنازع الفعلين **قوله** واجيب بان الخ او بان قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة الفائدة
وقد يجاب عن لام التحديد ايضا بانه قليل **قال** ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في
آخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو او ياء او الفا **قال** يا طالعا جبلا
فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضافا
لانه موصوف مفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن لم يبق شيء وهو ان طالعا
جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان
يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه **قوله** وهذا لو قيت لنصب رجلا
اي يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلا لغير معين **قال**
مثل يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في
كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقرأ حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف
اذا قصد به معين وجب تعريفه وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة

قوله لا يجيبان بجواب
اي اي عن الاعتراضين المذكورين
تقديره تنبيه الدليل بان يقال لان حرف
النداء ... الا اول يقتضي البناء والثاني
تنازع لان الاول اصل الثاني
الا اعراب فاصل من الكلام
لقرب ما من الكلام

قوله لا يجيبان عن الاعتراضين المذكورين
حيث اعمال الثاني في تقريره ويبطل
يدخل على المبني ايضا ويعمل فيه محلا كما في فيا لك
من ليلى فيحصل فيما نحن فيه كذلك محلا بالدليلين
بتقدير الامكان فانه اولى من الغاء احدهما
قوله او بان ما هذا الجواب بنى على
منع دخول الحذاء على

كما في تنازع الفعلين
والمسند في المستغاث
ظاهر ان المسند يقال الشيء تحقيقا
لا ... الا حقيقة ... والاعمال ... الجواب
المستغاث ... الصدق ... اسم ...
من ... ولو ... ذهب ... الذكر ...
... الالفاظ ... فقوله

قوله لكن بقي شيء اي
المراد بالعموم ... الصفات
... الصفات ... الاعراب
... الصفات ... الاعراب
قوله لكن بقي شيء اي
... الصفات ... الاعراب
قوله جاز ان يكون موصوفه اذا قصد به معين يكون نكرة
يوصف بالموصوف معين يكون نكرة
فكيف يصح ... يقال يا طالعا جبلا الخ
موصوفه نكرة ... الموصوف ... تقديره
المراد ... وجوبا النصب ... يكون
اذا كان موصوفا ... نكرة ... يكون
... الفاظ ... الاعراب
... الفاظ ... الاعراب
قوله الا ان يقال ان
اي يعني ان طالعا قبل ... وقع
... الموصوف ... الموصوف
قوله الا ان يقال ان
... الموصوف ... الموصوف
قوله اي يقال يا رجلا
... النداء ... الاعراب
... الاعراب ... الاعراب
قوله لا يوصف بالمعرفة
... الاعراب ... الاعراب

الحاشية للمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى عليه

فلا يقال يا حليما لا تعجل لقدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه كره وصف الشيء بالمعرفة
بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء **قال** وتوابع المنادى المبني لم يقيد
بكونه غير المبهم الذي جيء به للتوسط اعتمادا على ما سيذكره **قوله** لان توابع المنادى
المعرب غير البدل والمعطوف الا في حكمهما **قوله** تابعة للفظه فقط سواء كان منصوبا
او مجرورا نحو يا زيد وعمرو لم يحملوا على محله النصب كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو **قوله** وقيدنا
المبني بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث
بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا وذلك
ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة ح
الى التقييد **قوله** او مشبها بالمضاف الظ انه لا حاجة في ادراجه في
المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه عنه يحتاج الى تحمل
كما اشير اليه **قوله** فانهما لما انتفت فيهما اه فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد
كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانتا منادى **قوله** ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء
العشرون رجلا **قوله** اي المعنوي صرح في شرح المفصل به **قوله** لان التاكيد اللفظي
اه وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان في النداء باشرة كباشرة الاول
قوله نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل ابي علي ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر

قوله وان كان اه اي وان كان الوصف بالنكرة وهي الجملة او الظرف نحو يا رجلا في الحجرة يا رجلا يقرأ
قوله اعتمادا على ما سيذكره فانه سيذكره
قوله المنادى بتعريفه بالنداء او الوصف
قوله الا في حكمه في قوله

لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول واذا وصفت الثانى قا بو عمرو يضم الثانى على انه
تاكيد لفظى موصوف او بدل منه لما حصل من الوصفية كما فى قوله تعر بالناصية ناصية كاذبة
ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به **قال** والصفة قال الاصمعى لا يوصف
المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه فى مثل يا زيد العالم على
الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوى فى جميع الاحكام **قال** وعطف البيان ذهب
الشيخ الرضى الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده **قال** والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل
والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج
عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع **قال** ترفع ولا يبنى الصفة كما فى لا رجل ظريف لان النفى
متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع فى كون اثر كل
عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فى المنادى لمكان البناء **قوله** الظاهر او المقدر
مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتها تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضى والاظهر ان يقال ان
هؤلاء ضما محليا لان مفردا مفرقا معربا لو وقع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا
او وقع موقعه لكان منصوبا **قوله** فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعنى ان اللام للعهد
والجار والمجرور متعلق بقوله يختار **قوله** مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية
قوله لان المعطوف آنى نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا

تنبيهًا على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضمون بعين هذا الوجه اجيب
بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع
مضمونًا قال ان كان كالحسن قال الشارح الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسبه اليه لانه قال
ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان
التعريف بل تلحق بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت
مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد
بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علمًا ذا لام قلنا كلامه في شرحه يابى عنه اذ فسره بما فسره
الشارح قدس سره قوله اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه علمًا كان او غير علم وقد دخل فيه
الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم واقتناعه فاعلم
ان العلم ان لم يكن موضوعًا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او
مصدرًا كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال محمد
وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسمًا له معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب والخضاء
في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعًا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض
حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من
بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاق
فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران
والعيوق اسماء الكواكب مختصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع

من الثلثاء والاربعاء والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها
ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري ما معنى
الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلامها غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق
بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لاهما ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة
قوله مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلهم نظرا الى الخطاب
العارض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون
كل منهما تابعا للمفرد او مضافا قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان
وزيدون اذا جعلتهما علما قوله فخففوه بالفتحة وبحذف الالف خطا في ابن وابنة
وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا
قوله التي هي حركته الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة في الاصل قال
واذا نودي المعرف باللام اه فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام
لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان
اللام فيهما لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام

قوله اى اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد به مبدؤها اعنى الارادة
قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قولك يا ايها الرجل
واخويه بخصوصها ولك ايضا فى تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه
الكلام الذى وسط فيه اى وهذا او ايهذا كما قيل فى لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل
قوله بتوسط اى هى موصوفة قال الاخفش هى موصولة حذف صدر صلتها وجوبا
لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما
لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم قوله مع هاء
التنبيه المشاركة لحرف النداء فى التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فالجبر لقرب هاء التنبيه
ما فات ببعد حرف النداء قوله بتوسط هذا هذا ليس نصا فى الوصلة فانه قد يقصد
نداؤه بخلاف اى فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه
فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
فى حكم المعطوف عليه ويمنع وصف يا ايها الا بذى اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى
بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا
بذى اللام قوله بتوسط الامرين معا اشارة فى توسيط تلك الامور ان يقع النداء على
ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شيء
الا اذا قصد التحقير فاذن المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف الذهن

عنده ثم لا نسلم ان يكون ذلك المبهم طالبا لا يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة
الى التعيين ثم لا نسلم ان يكون ذلك المبهم بهما يكون طالبا المعرف باللام فيقع النداء
عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف
باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما
اضيف اليه هاء التنبيه لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيف اليه
التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهي حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه
باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اي لا باسم الاشارة لما فيه من
التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق **قال** لانه المقصود بالنداء
بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع **قال** لانها توابع منادى معرب
اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في معرب للوحدة فلا ينتقض
الحكم بالمثال المذكور لان عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار
تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان المعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر
واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل **قال** يا الله اختص هذا اللفظ
باشياء كما اختص سماه سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع
بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميمين في اخرته تبركا باسمه نحو اللهم وقد يزاد في اخره

ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء نحو يا فل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على انه استانف **قوله** وعوضت اللام عنها هذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الله ان يكون كظبية **قوله** فلا يقال في سعة الكلام الا وقد يقال في غيرها نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اي الكبير **قال** خاصة اي خص خصوصا **قوله** من اجلك اه اخره وانت بخيلة بالوصل عني **قوله** في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا اخره ايا كما ان تبغيا شرا وفي رواية ان تكسيانا اه **قال** ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب **قوله** اي في تركيب او في ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه **قوله** صورة اما ان الاول مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما عدم فحاله مجهولة بحسب الظاهر **قوله** اما الضم في الاول قيل نصب الثاني ح ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطية كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان **قوله** وتيم الثاني تاكيد لفظي ولفاجئ بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه ولا بناء على الضم فجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال لا الهما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم **قوله** وذلك مذهب سيبويه والخليل **قوله** او مضاف

الى عدى المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل **قوله** لانه اما تابع مضاف بالاضافة
كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظى والتاكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية
كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثانى مع انه ليس بمضاف **قوله**
او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافى **قوله** يا تيم تيم عدى لا ابا لكم قال الجوهرى
فى لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال
الازهرى هو شتم لا تشتم فوقه اى لست بابن رشدة **قوله** فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور **قوله**
وسكونها وهو الاكثر **قوله** لكثرة بالكثرة وقد يضم وذلك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء
للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء **قوله** وقلبها الفا وفاقا للخفة ولامتداد الصوت
ورفعا لمناسبة النداء قيل هذه لغة طى فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال فى
بقى وفنى بقا وفنا وفى جارية وناصية جاراة وناصاة **قوله** وقد جاء شاذا الخ قال الشيخ الرضى
اما فتح يا ابى والاصل يا ابيا فليس بشاذ كما شذ فى يا غلام لاجتماع ياءين **قوله** يكون المنادى
يعنى ان الباء فى قوله وبالهاء للملابسة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا
وقوله وقفا اما حال او ظرف وذلك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اى يوقف بالهاء وقفا
قال وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضى اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف واذا وقفت
على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان
ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان
الضاد واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف فيه وجاز الحذف

هاء السكت مع ابقاء الفتحة **قوله** بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان في انهما يزادان في آخر الاسم
ولما كانت التاء بدلا من الياء غير مختصة للتانيث طولت التاء لكنها توقف عليها بالهاء لانها
عوض عن زائد بخلاف نبت لان تاءها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث
بالمذكر اجيب بان التاء في يا ابت و يا امت للتفخيم كما في علاقة فانهما مظنتان للتفخيم وبان التاء في
يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر **قوله** لمناسبة الياء
يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف والمبدل منه فيكون في المبدل شائبة من المبدل منه **قوله** وقد
جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم **قوله** لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التانيث
نحو ثبة **قال** وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف **قوله** فانه غير جائز قد جمع
الفرزدق بينهما في قوله هما نفثا في فيّ من فمويهما **قوله** اي واقع يعني ان الجواز وقوعي **قوله**
في سعة الكلام هذا القيد يتبادر الى الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة وذلك ان لا تقيد
وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو
المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان في حالة ندائه
اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء **قوله** اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول لمحذوف
فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة
المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه
بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المص ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره اثر ضرورة
نحو قوله ذا رمية اذ مي تساعفنا اذ الاصل اذ مية **قال** وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم

على حكمه لكن قد لا لانه المقصود **قوله** اى ترخيم المنادى الرحمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى وبقى
كلام ترخيم اى يقى والترخيم التليين والحذف **قوله** اى آخر المنادى فخرج حذف ياء يا غلامى لانه
ليس آخر المنادى به ليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى يعليك بدليل
اجراء الاعراب عليها **قوله** او لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد
لان حذف آخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة
اذا حرك وذلك ثقيل وقيل فى اخراجه ان الترخيم حذف فى التركيب والحذف فى يد حالة الافراد **قوله**
لا لعلة اخرى من قال انه حذف فى الآخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط فى
اللغة ذبح الشاة بلا علة **قوله** بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم
لذكر المطلق **قوله** والضمير المجرور الى الاسم لان الترخيم لا يوجد فى غير الاسم **قوله** او شرط الترخيم
اذ كان واقعا فى المنادى فى ذلك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى **قال** ان لا يكون مضافا
لو قال ان يكون مفردا كان اولى لانه اظهر فى اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد فى مقابلة
المضاف وشبهه **قوله** او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه اذهما يتحدان حكما **قوله** لانه ليس آخر
اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافى علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما
اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه **قوله** ولا من الثانى
خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم اى آل عكرمة **قوله** لانه ليس آخر اجزائه هذا
ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافى علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافى يراعى حال جزئيه قبل العلمية فى
استقلال كل من الجزئين باعرابه **قوله** فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية اللفظ والمعنى **قال** لا جملة

عبد الحكيم السيالكوتى
رحمه الله تعالى

بعض العرب برخم الجملة بحذف عجزها نحو يا نابط **قوله** و لزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم المعرب نحو ما و من و لما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به **قوله** بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا **قال** و لما بتاء التانيث قد كثر الترخيم فيه و لهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء و اذا وقف على ذلك المرخم الحق باخره هاء السكت فيقال في يا طلحة يا طلحة و ذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليست حركته حركة اعرابية و لا مشبهة بها و قليلا ما يوقف على السكون و قد يغنى عن الهاء في الشعر الفا لاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا **قال** زيادتان قبل لا بد ان تكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب **قال** و حكم الواحدة صفة لزيادتان من قبيل فلان في السعادة **قوله** في انهما زيدتا معا و ان كان كل واحدة منهما لمعنى يغاير معنى الاخرى زيادتي مسلمان و مسلمين علمين و هاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر و زيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون و مسلمين علمين و زيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات و زيادتا نحو مروان و عثمان و خراسان و ياء النسبة و شبهها نحو كوفي و كرسي و الفا التانيث و همزة الالحاق مع الالف التي قبلها **قوله** او كان في اخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه و بين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء و افتراقهما في بصري و مختار **قوله** و هو اعم انما عم لان ترخيم مثل مدعو و مرمي بحذف الحرف الاخير و المدة السابقة **قوله** في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو و ظبي

ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه **قوله** او واو او ياء ساكنة احتراز عن نحو كنهور
على وزن سفرجل عظيم السحاب وهو شريف على وزن مدحرج اى مقطوع شرافه وهو
ورق الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع **قوله** حركة ما قبلها من جنسها فخرج
نحو سنور وعليق نبت يتعلق بالشجر **قوله** فانه لا يحذف منه الا خلافا للاخفش فانه يحذف
المدة ايضا **قوله** لان نحو تبون لم يحذف زيادة تا بنون جمع ابن لانهما غيرا بناء الواحد
فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود **قوله** اما فى الاول اه لما كانت علة الحذف فى القسم
الاول مغايرة لعلة الحذف فى الثانى كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان
فى ما قبل آخره مدة **قوله** ويلت عن النقد قال فى الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال
فى الصراح نقد بفتحتين نوعى از گوسفند كوتاه دست و پاى زشت روى نقده يكى يقال
له كتك **قوله** وفى خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشر واثنى عشر واثنتى عشر
حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون فى اثنان قال المص وفيه نظر من جهة ان
الثانى اسم برأسه **قوله** يا خمسة وفى الوقف بقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا
بمسلمتين ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء **قال** فحرف واحد اى فالمحذوف
حرف واحد اى هناك بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت
استمراره تجددى وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف

قوله فانه لا يحذف منه الا الياء لانها اخر الكلمة والياء اخر الاسم

قوله فرخ واسمه بالحق

قوله فى خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشر واثنى عشر واثنتى عشر

اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى
مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشرط السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل
على المضارع المثبت **قال** وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت
اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف وههنا العلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه
كالمحذوف في يد ودم اجيب بان المحذوف وههنا العلة قياسية مطردة فيجعلونه كالمحذوف للعلة
الموجبة **قوله** فيبقى الحرف اه الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف ابن منه فيقال
في اعلون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد الحذف فيه حرف لصلة السكون كان منها في
ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسمار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الاخر وغيره يجيز الكسر
ايضا وان لم يكن لصلة السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا زيد وان لم يلزم
ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمد والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر **قال**
فيقال الفاء فيه اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المؤولة
بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه او المحذوف ثابتا فيقال **قال** يا حار
ويا ثمو ويا كرو مثل ثلثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف
او بكليهما **قوله** وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى
قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وانرا شواط گويند كرى نر وى كراوين جماعة
كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس **قوله** فلا جرم قلبت ياء لانه لم يأت في كلام العرب
اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو القاضي والادلي والمنادى

الشارح اه اقول قدر المضارع مناسبة لما سبق وهو الماضي

في حكم المتمكن لعروض بنائه **قال** وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة
النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لجامعة من معنى الاختصاص وكثيرا
ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان
عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه يا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس
منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه لانه يتعدى بالحرف الهم الا ان يقدر
ان المندوب منصوب باعنى او اخص ويلزمه ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب
للمفعول به قياسا **قوله** يعني يا لمكانت يا اشهر صيغ النداء صح انصرافه مطلق صيغة النداء
اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب **قال** المتفجع عليه المتفجع در دمند شدن
صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقرر في النحو وعليه او لتضمين معنى البكاء
وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا **قوله** بيا او وا الباء للالصاق صفة للمتفجع عليه و
ليست للسببية او الاستعانة **قوله** ممتازا به اشارة الى ان الباء متعلق بالاختصاص
لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعرب من دخوله على المقصور عليه **قال**
ولك اي وجاز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب مع يا لئلا يلتبس
بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع
يا ايضا والا لوجب الالحاق معها **قوله** اي آخر المندوب وقد يلحق في آخر غير المندوب
قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف وبقية
الاعراب نحو واضرب الرجلا في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس

نا الشيخ

الحاشية الكبرى لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

والمص يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء المزوجها قال سيبويه تقول في ندبة يا غلام
باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي والاولى ان يقر يا غلامي لحصول اللبس
بندبة يا غلام بالضم **قال** واغلاميه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل مستجمعا عليه جاز
ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف
والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلاميه **قال** واغلاميهوه قال
الشيخ الرضي آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مد او ميم جمع
او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين ويزاد الالف واما المد فان كانت الفا حذفها
لالف الندبة نحو واغلاميكماه خلافا للمص فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت
واوا او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت بيا غلامي
بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلاميا ه لان اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه وان
لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فالك تكتفي بما فيهما من المد
نحو واغلاميهوه وواخاغلاميهي وواضربوا وواضربي اذا سميت بهما وان لم تكونا مدتين
جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع
بالمثنى نحو واغلاميكموه وواخاغلاميهي والواو والياء بعده اما اللتان حذفتا في الجمع
للاستثقال رد تا للمد الندبة واما الفا المد قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح
ويلحق الف نحو يا مناني في المسمى بمن **قوله** لبيانها ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت
بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر

لما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف **قال** الا المعرف وجب ان يكون المندوب
معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم
علما كان او غير علم نحو وامن قلع باب خيبر اه واما ما حكاه الكوفيين من قوله وارجلا
مسجاه فشاذ **قوله** لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل
بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل
اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة **قوله** لان نداءه
لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك وقد يقال لا يجوز الحذف
من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك تنبيها لما تقول له
ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف
وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير **قوله** لانه كاسم الجنس
لانه موضوع في الاصل للاشارة اليه المخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا
تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله
مخاطبا وهي حرف النداء **قوله** سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون
مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المتكلم لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف
وهي منادى لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره **قال** نحو يوسف عبري وقيل عربي
واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون
معدولا عن يوسف بكسر السين **قوله** ولفظ اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس

متعرفا بالنداء الا ان المقصب بالنداء علما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه
قوله والمضاف الى اى معرفة عطف على قوله لفظ اى **قوله** اى صرصحا او ادخل فى الصباح
قوله قالته امرأة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق هو مثل فى شدة طلب الشئ و
قيل مثل يستعمله المغموم **قوله** قالته تخصصا مثلا الخص على تخليص النفس من الورطة الشديدة
قال والطرق كرا الطراق خاموش بودن وچشم در پيش افگندن و سر فرو كردن **قوله**
هى رقية اذا سمعها اللديغ بالارض فيلقى عليه ثوبه فيصاد صدا مثلا لمن تكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه **قوله** والمعنى ان النعام اه قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق
فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهى النعام فاصطيدت **قوله** بخلاف
قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام فى قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم
لا يهتدون الا يسجدوا او المعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز ان يقرأ انه بدل من السبيل
اى فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقرأ انه بدل من اعمالهم او زين
لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم
عن السبيل لئلا يسجدوا **قوله** اى مفعول به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص الاسم فى قوله
كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف بانه الصدقة على يوم الجمعة صحيحا وعلى الثانى
لا تخصيص ولا باس بالتعميم مع عدد المحدود ثالثا من المواضع الاربعة لانه يحسب بعض
افراده منها **قوله** اى اضمر عاطله بناء على شرط يعنى ان على بنائيته ولك ان تقول يعنى ان على
صلة للوقوع اى اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على البنى عليه **قوله** وانما وجب حذفه

لا يرد النقض بقوله تعالى إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم
لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل
أتي بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك
علمت زيدا عالما كاتبا **قال** كل اسم تم لفظه كل لبيان المانعية **قال** بعد فعل مبتدأ
او فاعل الظرف **قوله** وزيدا انت ضاربه لابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم
المحدود نحو زيد هند اضاربها وزيدا اضاربه العمران او بعده كالمثال المذكور ومثل
زيدا اضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبره **قال** مشتغل صفة لاحد
الامرين المفهوم من لفظتا او لكل من الامرين على سبيل التنازع **قال** عنه متعلق
بالاشتغال لتضمنه معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض **قوله** او متعلق
ضمير في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير مزتمة
بوجهها ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان
ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيدا اضربت غلامه او بالتبعية

نحو زيدا ضربت عمرا غلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل الضمير
او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوف نحو زيدا لقيت عمرا والذي ضربه او رجلا يضربه
قال لو سلط التسليط برگماشتن برچيزي قال ومناسبه ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيء
من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يقال يعني بتسليط التسليط
بعينه او بملازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله
خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او
مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بما المصدرية الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما
وان من حروف النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او
واقعا بعد الا لان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى او مؤكدا
بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظنه منطلقا او معطوفا او
واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها
فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ فان التقدير اما يكن من شيء
فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء اذ حقها ان تدخل
على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا
في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد
المعنى مانع ايضا اذا الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة
لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى

في التسليط فح يكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن في هذا القيد وسابقه واحد كما قاله
الشيخ الرضي **قوله** بالترادف فيه مساهلة لان الترادف انما يكون في المفردات **قوله** بالملزوم
ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات بمضمرات مميزات نحو زيدا اخاه غلامه
ضربته اي لا ليست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله** لا يتصور الا لتقدير تسليط
الفعل المناسب بالملزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير
متعلقه فتقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه
فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز
تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا في ما عدا الصورة الاولى تقدير
فعل الملابسة **قال** ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا
الصورة الاولى يجوز ان يعمله ما بعده لا اسم المحدود ناصبا بتكلف بان يقدر انها سادة مسد
افعال صالحة لان ينصبها وفي قوتها اعني جاوزت واهنت لا ليست اما الصورة الاولى
ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه
باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثاني بدلا
من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما
بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم
الفصل بينهما بالجملة **قوله** في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع
يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع

قال ويختار الرفع ابتداء لسلامته من تكلف تقدير عامل **قال** بالابتداء لئلا يتوهم
ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع **قوله** اى قرينة ترجح خلاف
الرفع اراد بترجيحه تقويته جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع
او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة الصحيحة للنصب موجودة فى مثل زيدا ضربته
ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعى وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله
عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد **قوله** بدلا
عن الحذف يعنى الذى يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل
وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذف ما فيه من حذف المسند
والمسند اليه وفيه انه يلزم ح خروج مثل زيدا ضربته عن هذه الضابطة وان اجيب بالضابطة
التى تليها **قال** كما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها
شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجأة **قال** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه
اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب ولا ولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التى
بعدها على فعلية او مع كونها جوابا بالجملة استفهامية فعلية نحو اما زيدا فقد اكرمته فى جواب
ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى التناسب والتطابق المذكوران **قوله**
كالامر والنهى والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من
هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم **قوله** فان الرفع يقتضى ان الجملة الطلبية قد تكون
اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام

والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة من الجحد ولكثرة وقوعه في كلامهم **قوله** فالمراد
بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب ههنا **قوله** بسبب
عطف جملة ولو بلكن وبل **قال** على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب
عمرا وهند ايقاظها فان اسم الفاعل الشبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية
الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض
لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم
عطف الخبرية على الانشائية **قوله** ولا يقدر معمولها في عدم تقدير معمول لما بحث
قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان
الاسم المحدود بعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي
فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره
قدس سره **قوله** فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكره

ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فهذا اقبح زيد خرج قال واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس دخولها على خبر الوجوب بل قطعي الحصول قال وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل اخر فيقدر في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه خوان ذلك قال وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك كان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا او صفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة

قوله ان هل طالبة للفعل اي في الاصل يعني في قرينة الحال بالفعل كما ذكره السكاكي لان التحليل شخص بل هذا التحليل انما يحتمل الاستفهام فيها منقلا عن الشرط لان الشرط على تقدير كونه خبرا يكون تقديره اذا زيد خرج فالاولى ان يقال ان الشرط في الاصل يعني في قرينة الحال بالفعل كما ذكره السكاكي لان التصديق والتقديم للفائدة والتخصيص بل الطلب بالفعل لا الثبوت والشرط في الفعل لان هذا في عند السكاكي

قوله ان الشرط في الاصل يعني في قرينة الحال بالفعل كما ذكره السكاكي لان التصديق والتقديم للفائدة والتخصيص بل الطلب بالفعل لا الثبوت والشرط في الفعل لان هذا في عند السكاكي

قوله ان الشرط في الاصل يعني في قرينة الحال بالفعل كما ذكره السكاكي لان التصديق والتقديم للفائدة والتخصيص بل الطلب بالفعل لا الثبوت والشرط في الفعل لان هذا في عند السكاكي

كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نم تناول الشئ للمعدوم لاختصاصه
بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى
التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نم
ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق
اعم من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقنا له صفة لم يحصل
المقصود **قال** ويستوي الامران في الاختيار **قوله** قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه اي السلامة
من جنف العامل معارضة بالقرب لا يفيد عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك
المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر
لا بد له من عائد اذا كان جملة وغرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا تبيين جملة
اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها **قوله** قلنا هذا باعتبار المنتهى اذا جعل
الجملة خبرا او اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما
قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير **قال** بعد حرف الشرط وما
في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية **قوله** والا بالتشديد وجوز الخليل فيها التخفيف
قوله لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان
بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها
استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وهل والنفي وبعضها اختلف

عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى عليه

في اختصاصها كالعرض وكذا الشرطية فان المرفوع في ان اقرهلك يجوز ان يكون عند
الاخفش مبتدأ **قوله** فانه وان صدق عليه اه قال الشيخ الرضي حاصله ان ليس الفعل الواقع
بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير
ههنا مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه بحيث يكون المعنى ذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني ويجب ان يكون المصدر النائب
مناب الفاعل مخصوصا **قوله** فيكون تقدير زيد ليلا لابسه الذهاب به لا يظهر ان يقدر ليلا لابس زيد الذهاب
بنى في هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها **قوله** مع اتحاد
ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم
المشتغل به عن المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك
المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر
وان التقدير في ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي
بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى
ان نسبة زيدا الى يلابس واذهب ليس كنسبته الى ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول **قوله**
واجب بالابتداء كذا ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا بما ذهب المقدر
لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل **قال** وكذا اخبار ومبتدأ فيه
بحث **قوله** لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر نبشتن **قوله** بحيث لا يغادر اي لا يترك
سيئة كبيرة ولا صغيرة **قوله** اظهاره لم يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعدها

قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر **قوله** عن بعضهم هو عيسى بن عمر **قال** ونحو الزانية والزاني
الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط
تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي هذه الآية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما
للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو
الزانية اي بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب **قوله**
مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية **قال** عند المبرد قيل ظرف وعامل
الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة
بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام **قوله** ومثل هذه الفاء اما
قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم
احتياجه الى اضمار ولذا قدمه المص لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا **قوله** مبتدأ محذوف المضاف
او خبر كما في التقدير هذا حكم الزانية والزاني كما في المفصل واللباب **قوله** ان ثبت زناهما شرعا
وذلك باربعة شهداء او بالاقرار **قوله** وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد **قوله** وللتفسير لان اجلد والايجاب والايجاب متضمن للوجوب
الذي هو الحكم **قوله** جزء الجملة اي يجوز ان يقدر ان ما بعد فاء التفسير والسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها
لا يعمل فيما قبلها **قوله** واختيار النصب اي يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض
التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه

ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به **قوله** ضيق الوقت
في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه **قوله**
وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه تعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه **قوله** اي اسم عمل
فيه النصب بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل **قال**
بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقدر باتق دون التقدير **قال** تحذير اما بعد هذا القسم الذي
هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء الا غالبا مخاطبا
وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر بنحو لا احذر وغيره يقدر بنحو حذرتك اياها والاول
اولى لكن اذكره الشيخ الرضي **قال** وذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر
مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا **قوله** على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر
المحذر منه نظر لان ذكر مصدر ففي عطفه على قوله معمول بعده من حيث المعنى لا ان يقدر في الاول مضاف
اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او
ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او ههنا اتصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور
قبل والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جاز المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال
الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم والا لجعله معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور
بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل
معطوفا على قوله تحذير اي تقدير الحيلين ويجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على تقدير اتق دون غيره من
الافعال للتحذير لا ان التقدير لاجل التحذير لان التقدير بعدم الفرصة لا دخل للتقدير في التحذير كما انه لا يذكر

لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمولي ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لانه العطف
باو في الحد وانما يصح اذا كان صدر الحد منا ولا المعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود
ليس الصدر ههنا منا ولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد
هو المعطوف عليه في الحقيقة فبقي قوله معمول منا ولا للقسمين **قوله** قلنا نعم او قلنا بتقدير العامل
والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه كلامه **قال** مثل اياك والاسد
قال الشيخ الرضي قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد
جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم
الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال
واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقدر هو بتقدير اياك بعد تاخير العامل
وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قوله** ولا يخفى الى قوله
غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في
تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تاكيدا ليس في تقدير بعد **قوله** لانه لا يقال اتقيت يدا من الاسد
لان معنى الاتقاء يرهب زيد لا يرهب زيد لا يرهب زيد **قوله** فالصواب ان يقدر يمكن ان يقال اراد
تقدير اتق ونحوه **قوله** فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك فيه تامل لان نفسك محذر منه
لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يوذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء
الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا ايقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة
هو الضرر وهي محذرة بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى **قوله** لان حذف حرف الجر اه

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي
رحمة الله تعالى
عليه

لان ان حرف موصول له طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظها
ما هو في الحقيقة اسم واحد اجاز وا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قال** ولا تقول اياك
كالاسد اما قول الشاعر ع فاياك اياك المراء فانه ✦ فلضرورة الشعر ولان اياك اياك
من باب الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل الترك او احذر ولان المراء في تاويل ان تماري
قوله فلم يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
وقلت **قال** المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هكذا
وهو فصل على الاخير وصدر استينافية على الاولين **قال** ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه
مسامحة او اسم ما فعل فيه **قوله** اي حدث وهو الفعل اللغوي **قال** مذكورا اي مؤدى
قوله تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن
ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وما له صلة الى معنى **قوله** اذا كان
العامل مصدرا او ما بمعناه **قوله** فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي فيه تامل اذ لو اريد من
قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه
الحقيقي لا يجدي الحيثية نفعا لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يتحقق اعتبار نسبة
الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها **قوله** ولا يخفى اه قد يقصد بقيد ضمني
الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح **قال** من زمان او مكان
قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في
حمل لولية الفعل وعلاقة المظرفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس

اى فى مكانها اذا اريد بالشمس النور او فى مكان اثرها اذا اريد بها الجرم **قوله** اشارة الى قسمى
المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان فى محلى على الظرفية
الحقيقية فليس كل مجرور بفى مفعولا فيه **قوله** مبهما كان الزمان او محدودا اتفق القوم على ان
المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر
والسنة **قال** وظرف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول
ان كانت ولما كانت اضافة الظرف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان
عائد المبين عائد المبين **قال** وفسر المبهم بالجهات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم
فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة
مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قال الفاضل
الهندى فى الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثلها ومنهم من
فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدك ووسط وبين
وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة وجهة بمعناها وكنف وخذى
لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقع فى جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا
كل معين مجرورا عندهم فان المقادير المستحقة كالفرسخ والميل منصوبة **قال** حمل عليه ينبغى ان
يذكر ان المقادير المستحقة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضى ينبغى ان تحمل على الجهات
الست لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع
بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قدما واليمين شمالا **قال** ولفظ مكان بشرط ان يكون

الحاشية للسيالكوتى رحمه الله تعالى عليه

في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله
ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث
وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا
بما ينتصب به المكان المختص **قال** وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت **قوله** ولا شك ان
معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة له كما ان عن صلة لضده الذي هو الخروج استدل
الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان ويكون
الدخول فعلا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم ولا يخفى ان
ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة **قوله** والتفصيل فيه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت
فيه وما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال الدس المفسر بالصفة
كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي
معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه **قال** ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل و
هو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق **قوله** الا ان يراد بذكره معه الكلية يخرج المفعول له
المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في
المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف **قوله** فان التاديب انما
يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات

قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب اعني التادب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التادب وانما
نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة
الحقيقية لم ينتصب عنه النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربته شجاعة
كان احسن اي احسن بعلم المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقدم فيه تعريض عليه
وتنبيه على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر قوله والقائل اه القول بكون المفعول له مفعولا
مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا
للجرمي فانه عنده حال فيلزمه التنكير قال فانه عنده مصدر لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له
تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجبنت
في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب
التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية
القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية
وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه اخر قوله وضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو الحدث ولا المذكور واطلاق المصدر عليه
للنيابة عن الحدث وفي كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من
غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورده المص ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته
للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه قوله ولم يكتف
بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحدث والتقدير وقد يفرق

بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي
اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقول في ظني وان كان
الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية ولم يستحق ابليس المعلى النظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا
لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال المفعول وهي الاستحقاق قال ومقارنا اجاز ابو علي
عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي
لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انما تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة
كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف قوله او
يكون زمان وجود احدهما بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس وبغير ذلك قوله لانه بهذه الشرائط
قال المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرائط فحصولها دليل على اللام
المقدرة قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا بجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام
الفاعل والخلو عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل
من غير تخصيص قوله وقد حل بين العير والنزوان قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي
والاهل والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب بحبستن قوله سواء كان ذلك المعمول
شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا مفعول اتفاقا لا مفعول
معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله نحو استوى
الماء والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو ووصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء

والخشبة ههنا مقياس يعتبر به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته **قوله** والمراد بمصاحبة المعمول
الفعل اه فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استه لا بقولهم
مازلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير
والجريان **قوله** او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان **قوله** نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعتها قال قدس سره في الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز كرده ورضع الصبي
شير خورد كودك **قوله** اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان
ان الاولى رعاية اصل الواو وفي كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل
رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب بنصب الظرف ولانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل
حرفا اعطي النصب ما بعدها **قوله** واصلها واو العطف هذا لا يجوز تقديم المفعول معه على
ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم
المفعول معه على ما عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تاخر عن
المعطوف عليه **قوله** فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع **قوله** اي وجد جعل كان
تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تامل وتعرف **قوله**
لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا
على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون
النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذن عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه
وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرجه قلنا كان الكلام ههنا لا يختص ولا لم يقل بعد ذلك

ه على الامكان الخاص الا انه نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بالقرينة الجزاء كما يشعر به الاضراب عنه بقوله بل يمتنع

تعين العطف **قوله** فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح وهذا
قالوا فيها ان النصب مختار **قوله** حيث لا يحمل على عامل النصب بل لحاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة
وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان قصد
النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا **قوله** لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون
يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف
الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة
وهو اولى مما قاله المص لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة **قوله**
وانما حكمنا بمعنوية الفعل الشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر
الطالبان للفعل وفي الاخيرين شيئان كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل و
الصنعة فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا لك واياك
ونحو ما انت وزيد فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول
وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني وللمص ان يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي
فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين الاخيرين **قال** لان المعنى ما تصنع وما شأنك متعلق بمفهوم
الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قولنا مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف
تقديره ذلك ومثل ما لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو قس على حال
المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام محملها حكمنا بمعنوية
العامل في تلك الامثلة **قال** الحال من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي هذا القسم بذلك لانه لا يخلو

الفرق الاخير بين الاخيرين
بل بين انا واياه في الحاق دين
ما انت وزيدا حيث قال ان الاول اعتبار الشاعر
لاشعار ما بالفعل لما فيه من معنى الفعل مع كثرة وقوع
كان تعبده والمذهب لك اي هذا لك واياك
الجر وما انت وزيدا اي فيما فيه الاستفهام لا فرق
بينهما في وجود الداعي للفعل فيهما وكثرة وقوع
الفعل بعدهما وعدم تعاضد الامرين فيهما وذلك
قوله وقس عليه آه فان التقدير فيهما وذلك
اي العامل المعنوي مع تعيين النصب
قوله وكل قضية آه اي من القضايا
الثلاثة التي تضمنها الامثلة الثلاثة متضمنة حكم
مسوق وتلك القضايا الثلاثة متضمنة الاحكام
ثلاثة محملها الحكم الذي ذكر لها اي نصب الاسم
الظاهر ان العامل النصب اي المعنى المتضمن فيه
في بين المثالين الاولين لان المعنى ما تصنع وفيه
ان هذا المعنى متحقق في ما لزيد وعمرو مع
تعيين العطف ١٢

عبد الحكيم السيالكوتي
رحمه الله تعالى

عن انقلاب غالبا قال ما يبين هيأة الفاعل الهيأة في الاصل الحالة الظاهرة للمنهي للشيء
كذا في المغرب والمراد ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة او بحسب
تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرا الخلود ونحو خط
هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرة نبوته وايضا هي اعم من ان
تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه
قائم لكن يرد النقض بقولك نحو اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في فتحه انه قال في بعض
حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل والمفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم
التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة
لزمان زيد الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان مبينا مفارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلائم
دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه لانه ظاهرة قال الشيخ الرضي الحال
على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام مقيد بوقت
حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول وبما يجري مجراهما وبقولنا جزء
كلام تخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب مع ركوبه علامة اذا لم تجعلها حالا وحد المؤكدة اسم عن
غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجع رجوعا قوله اي من حيث
هو فاعل او مفعول به في دلالة الحال على ان مدلولها كلام مقيد بوقت حصول مضمون الحدث الذي
في ذلك المقام هيئة للفاعل والمفعول من حيث انه فاعل ومفعول نحو ناعل نعلم انها تدل على هيأة
الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز

التعريف كقولك ضربت راكبا زيد راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فانكان هناك قرينة يعرف بها
صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف كانا نحو لقيت هندا مصعدة منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل
كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح
المفصل حق الحال المعرفة ان تترتب على حد ترتيب صاحبها **قال** لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول
او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح **قوله** اي لفظيا بان تكون اه يرشدك الى هذا
تفصيل العامل **قوله** فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخص بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا **قوله**
فكان الحال عن المضاف اليه لان الداخل في الذات في حكم الذات **قوله** ولو قرئ اه هذا موافق لما قاله بعضهم
جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما بالتاويل بالفاعل و
المفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه **قال** وفي الدار قائما مثال اللفظ
الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المص جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف
فاعل لفظا لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله الملم يكن لضرورة المعنى
كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى
لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند
الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور **قوله** بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه لا ولى اولى
لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل
قال وعاملها اه فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطية

لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكأنه
اراد ان لا يفصل من مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك
التفصيل **قوله** وهو من تركيبه اي من صيغته **قوله** كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان وان
من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها **قوله** والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر
انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل القيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت
ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد الخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على
ذلك بل معناه تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا **قوله** وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو كاتبا وزيد
اسد صائلا لتحقق اداة التشبيه **قوله** لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال يناف
المعلومية وفيه ان المفعول له جواب للمع انه يصح ان يكون معلوما والحال وان كان معلوما
باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر **قوله** نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل
موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن **قوله** لاستغراقها وعمومها بنفسها
او لوقوعها في حيز نهي او نفي او ما بمعناه **قوله** ان جعلت امرا حالا اشار به الى انه ليس نصا في
الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في ارزناه
اي امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في
المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف **قوله** او واقعة
في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب **قوله** او بعد الا نقضا
للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي

صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او
بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال الشارح في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص
عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان
فاعل الظرف هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من
اعتبار عائد ليصح وقوع الظرف صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال
او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا
الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك روما للاختصار وانما قال نقضا للنفي
لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في
الموجب الا نادرا قال الصبان انما حسن التنكير هنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح
ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا **قوله**
او مقدما عليه الحال انما حسن التنكير حينئذ لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة **قوله**
ويجعل قوله وصاحبها اه وحينئذ يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدأ والخبر والعامل
والمعنى فعلى هذا مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا **قوله** ولم يذدها قال قدس سره في
الحاشية الذود المنع **قوله** ولم يشفق على نغص الممال قال قدس سره في الحاشية
الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل
نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح النغص بالتحريك ادراك تمام نارسيدن و سيراب نشدن شتر
قوله والاتن جمع اتان حمارة **قوله** تمر يرد من العطن قال قدس سره في الحاشية العطن

ماحول الحوض والمبير من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاء شتر خوابانيدن **قال** ومررت
بهم وحده قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا و
حدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى
المضمر لازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم حذفت لقيام
المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة **قوله** مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب **قال**
قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الميم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء
هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة **قال** متأول اي كل واحد منها او نوعها **قوله** وتأويلها
على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهر ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة
او باللام وتأويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتأويلها
انما في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا سائرا بكثرتهم وجاء الارض ونحو دخلوا الاول
فالاول اي الاول فالاول ونحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية
اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في المجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء
وتالية الماقبلها في تميم **قوله** احدهما انها مصادر لافعال ولصفات اي معتركة ومنفردة
والحذف غير واجب في المثال الاول واجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي **قوله** معارف
موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة **قال** فان كان صاحبها نكرة
والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو او التقديم **قوله** ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء زيد راكبا
الحال الاول الحال الثاني الوضع موضع الصفة الوضع موضع المصدر

المشتركة فلا حاجة الى زيادة قوله ولم يكن الحال مشتركة وهم محض لان القيدين اللذين ذكرهما الشارح ليسا بزيادة بل الاصل

راكبين **قوله** لتخصص فيدان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم
المتقدم فلا حاجة الى تخصيص اخر اللهم الا ان يقال الحال حكم اخر فلا يحتاج الى التخصيص الحاصل
بالقياس الى حكم اخر **قوله** ولئلا تلتبس بالصفة فيدان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم
وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس **قال** ولا تتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي
فان تقديمها عليه جائز الا المانع كتصديرها بالواو ولمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف
ذي الانعال كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات
نحو الذي راكبا جاء **قوله** فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا
قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وزيد ضارب عمرو وقد
يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن
لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان
او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي كل منهما ما يتعلق
به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على
العامل الضعيف وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائم كعمرو قاعدا
وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا ابسر الطيب منه رطبا **قوله** فعلى هذا معنى
الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما انه حال

عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان تكون اعتراضية بتقدير المبتدأ **قوله** واما
اذا جعلته داخلا اه اليه ذهب المص في شرحه كما مر الاشارة اليه **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني
وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا
او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي
قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي و
من ذلك القبيل البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين **قال** ولا
على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه
البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي ما اذا كان
صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل **قوله** سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا
كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يتحرك
ما شيا زيد ونتبع حنيفا ملة ابراهيم **قوله** لان الحال تابع اه قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد
لان الفاعل من حيث انه اسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ قيل
وجه منع تقدمها على صاحبها المجرور انه كثيرا ما يحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها
فلو جاز لوقع قوله يجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت
انه صلعم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا
جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم
ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون

الحاشية قوله لانا بحسب الحكم السيالكوتي رحمه الله تعالى

من صاحب الحال كما مر الاشارة اليه **قوله** والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا
الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال **قوله** اى رسالة كافة اى عامة
شاملة **قوله** وبعضهم يجعلها مصدرا اى تكف كفا والجملة حال مقدرة **قوله** والكل تكلف و
تعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضى ولا يخفى ان
المتبادر من هذا المعنى **قوله** سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضى من الاحوال
الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان
الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء
زيد رجلا عالما ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسد او شجاعا ومنها
الحال فى نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من
اجزاء المجرور قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتى بعده بجزء تابع لها اما مع واو العطف او
بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم **قوله** وهو ما بقى فيه حموضة الاظهر ان يقال ما بقى فيه نوع
حموضة قال فى الصراح البسر غوره خرما وقبل بدو من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك

ثم بسر ثم رطب ثم تمر **قوله** وهو ما فيه حلاوة ولين **قوله** ولا حاجة الى ان يؤتى البسر بالمبسر هذا
افاد ان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو
الظاهر فتاويلها بالنضيج وغير النضيج والمدرك وغير المدرك **قوله** لانه اذا تعلق بشيء واحد
قدم تفصيل ذلك في ذي الحدثين **قال** وتكون جملة **قال** الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية
مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره ايضا لقيامه مقام الحال وفاه
الى فم شاذ ونحو يدا بيد اي ذو يد بيد او النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل
كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة
ودرهم مقرونان فنصب هنا الجزءان لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو
بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم **قوله** لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تفيد تعلق الفعل
بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه **قوله** وهي الضمير والواو
ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة
الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما اذ في انفصال ذلك بوقوعهما بعد لا نحو ما حبيك
الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير **قال** ولا اسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها بحرف
النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي دخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابط
عند ظهور الملابسة نحو خرجت فاذا زيد على الباب وهو قليل **قوله** لانها تدل على الربط في اول
الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية الى النظر السابق **قال** والمضارع المثبت
بالضمير قد يسمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد او لانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط

قوله الذي يقال عليه بالاستقرار والمقصود من الاولى الاثبات وفي الثانية الاثبات وفي الثالثة الاثبات وفي الرابعة الاثبات وفي الخامسة الاثبات وفي السادسة الاثبات وفي السابعة الاثبات وفي الثامنة الاثبات وفي التاسعة الاثبات وفي العاشرة الاثبات وفي الحادية عشرة الاثبات وفي الثانية عشرة الاثبات وفي الثالثة عشرة الاثبات وفي الرابعة عشرة الاثبات وفي الخامسة عشرة الاثبات وفي السادسة عشرة الاثبات وفي السابعة عشرة الاثبات وفي الثامنة عشرة الاثبات وفي التاسعة عشرة الاثبات وفي العشرين الاثبات

قوله الاثبات بالضمير

قوله لا يكون الواو وقد يكون بدون الواو

قوله لا يكون الواو وقد يكون بدون الواو

قوله لا يكون الواو وقد يكون بدون الواو

في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ونحوهما **قوله** المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير ولا غلب تجرده عن الواو **قوله** ليس اه هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف من مر والقوم ههنا كلام بعيد من التحقيق فحري ان لا نذكره **قال** ويجوز حذف العامل وقد يجيء قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال لازدياد الثمن وغيره مقرونة بالفاء وثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا بالازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والتصعد **قوله** وهي اي الحال المؤكدة اه هي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو **قوله** والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور **قال** اي احقاء ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الامر وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد نفسه او لغيره فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما **قوله** او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منشعبا معنيان التحقق والاثبات ولاحق مجردا معنى وهو التحقق

ولما بين المعنى اللغوي لهما اراد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين متعلق الاثبات
في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت
ابوته تلك اه قوله اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قدرت
هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة بجملة كقولهم ولا تعثوا في الارض
مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يؤول امثاله بالمصادر فجعل قوله
مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر قال التفسير ويقال له التبيين
والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس ويرفع الابهام
قال ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة
متقاض لتعيين واحد منها بالذكر ولا اصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز
الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين
ان غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه وان المبطنة مضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع
الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع
شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد
والكيل والوزن لا تستعمل تمييزا وانما تستعمل اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي
فيها مجاز قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر
لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقع في مقابلة المعدوم وقد يقع

في مقابلة الحادث الطارئ والمراد ههنا هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا
يكون حقيقة في كل واحد منهما من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه
مجاز قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة
لذكرها فيما بعد لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول
يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة لمراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا
المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى
ان مثلا في قولهم ما ذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في رجلا في هذا
رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله
ولا ابهام فيه لا من حيث ذاته فيه مسامحة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصفة ولا ابهام فيها
انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله ولا من حيث صفة هذا
بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون قوله فانه في قوة قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنها اذا صح
اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول
في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق
السيد الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى
زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ما ذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان
المعنى كفى رجوليته او شهادته قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي

ان عن في مثل يفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقع فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز
صادر عن المفرد اي المفرد لانها سببه او عن نسبته في جملة اي النسبة سببه لانك تنسب شيئا الى
شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سببه لذلك التمييز
لانه سبب باعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي
الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب اليه
لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع انه في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا
وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب
التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقع ايضا ان عن في هذه المواضع
بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن طبق فالاول اولى **قوله** وهو ما يقدر به الشيء وذلك اما مقياس
مشهور وموضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى
مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا والملء قدر ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا
وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية ونحو بطولك رجلا وبحسنه عرضا **قال** ومنون
سمنا تثنية منا بالقصر وهو افعى من المن بالتشديد **قوله** وهو التنوين لفظا او تقديرا كما
في خمسة عشر وكم رجلا **قوله** او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرون لا نون الجمع
نحو حسنون وجهلان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة **قوله** لان المضاف لا يضاف ثانيا لان
الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه لزم حذف المفروض
قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز

وذلك في شيئين أحدهما الضمير وهو الأكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وبالهاء قصته
ولله دره رجلا إذا كان الضمير فيهما وثانيهما اسم الإشارة نحو قوله تعالى فإذا أراد الله بهذا مثلا
والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة **قوله** عندي الراقود خلا راقود
نوع من الأوعية وهو قارورة وكرده قال في الأساس الراقود مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة
وعشرين صاعا قال فيه إلى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع إلى تمييز غير العدد بقرينة الحالة
وذلك لأن هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفردا سواء كان جنسا أو لا وسواء قصد
به الأنواع أو لا قال الشيخ الرضي إذا قصد به الأنواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا وإذا
لم يقصد به الأنواع وجب كونه مع التاء **قوله** وهو ما يتشابه أجزاؤه أي يتشارك أجزاؤه في اسم
الكل أي إذا كان له جزء وإنما قلنا ذلك لأن الأبوة جنس مع أنه ليس له أجزاء **قوله** ويمكن أن يجاب عنه
لكن جوابه قدس سره مبني على التنزل وإلا فالظاهر أن الجلسة بفتح الفاء أو كسرها ليس من باب
الجنس الذي نحن فيه فإن الجنس ههنا هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد أفراد
الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع **قوله** وعندي عدل ثوبين عدل تنك بار وما نندان **قوله** أو
المعنيان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق **قوله** بنون الجمع أراد شبه نون الجمع **قوله** لأنه لا يعلم
مثلا عند إضافة عشرين لا يخفى أن مضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا لاحتمل
أن يكون علما بل الظاهر أنه علم فلا التباس لكن لا على تقدير أن لا يكون علما قال وعن غير
مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح
إطلاق اسم ذلك الأصل عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز وأما الفرع الذي لم يحصل له

اسم خاص فلا يجوز انتصابه لدلالته على التمييز نحو قطعة ذهب **قوله** واقصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز **قوله** كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في النسبة حسب اختلاف الطرف رفع ابهامها التبعي مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة في التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق الا ترى ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره **قوله** والمصدر جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قوية من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك **قوله** نحو حسبك زيد اي يكفيك زيد **قوله** كلمة قال طاب نفسا اي كلمة مثل افعل وشبه فعل لتنازعا في نفسا وابا وكذا فيما عطف عن ابوة **قوله** والدني الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدني الاصل مأخوذ اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن النعم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعمد التعجب لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريد في التعجب ينسب الى اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله **قال** ثم ان كان اسما يصلح قوله لا فهو لتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصلح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لتعلقه واجاب قدس سره

قوله اي الاضافة الى الضمير الراجع الى الموصوف

قوله اي الاضافة الى الضمير الراجع الى الموصوف

قوله اي الاضافة الى الضمير الراجع الى الموصوف

بتقييد مقدمها بكون التمييز لو لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا
ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان
يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد
من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان
للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول
ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى
زيد رجلا لم يجز هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ معنى رجلا
ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب
ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق
قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب قلت المراد
جملة الشخص مع جميع صفاته قلنا فح كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية
التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار
اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعض
الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم
اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا
وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين

وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزأين وبانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه
فقط كان للمتعلقة واذا لم يكن لشئ منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق
غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه او لا يخفى
سماجة هذا الجواب **قوله** والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشئ كالعلم
من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه **قوله** بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه فيه مسامحة **قوله**
وهو الذات المقدرة اعني الشئ المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان
الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه **قوله** الواو بمعنى مع وهي تفيد
مشاركة ما بعدها لما قبلها من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو
ان المنسوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شرا مبتدأ لفظا
فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن
معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم **قوله** لان من تزاد في التمييز في قسمه الاول مطلقا
وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال
في المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والفرق
ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه للتمييز **قوله** لكونه من حيث
المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون
اوقع لكن البيان من البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى
فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ **قوله** اذا جعلته لازما

قوله والا لكان ما جعل تمييزا اي لما انتصب عنه فقط لكان لمتعلقه واذا لم يكن لشئ منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه او لا يخفى سماجة هذا الجواب

قوله والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشئ كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه

قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه فيه مسامحة

قوله وهو الذات المقدرة اعني الشئ المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه

قوله الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها لما قبلها من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو ان المنسوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شرا مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم

قوله لان من تزاد في التمييز في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال في المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه للتمييز

قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان من البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ

قوله اذا جعلته لازما

مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

بتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان
مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل **قوله** نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير
متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك **قوله** لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظ غير مراد
قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة يعني تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
قال خلافا للمازني استاذ المبرد وتلميذه الاخفش **قوله** نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام
العرب استقراء لا قياس **قوله** قول الشاعر هو من مجيد الشعراء **قوله** تفجرا قيل الرواية
الصحيحة وما كاد نفسي فلا تسك قوله بالفراق في بعض الروايات بالعراق **قوله** وما قيل قيل
يحتمل ايضا ان يكون تطييب المذكور مفسرا التطييب المقدر قيل نفسا **قوله** غير قادح في التمسك
اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم **قال** المستثنى الاستثناء
من الشيء وهو الصرف ولما سمي هذا القسم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من
نفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع
ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين
امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور **قوله** كافية في تقسيم وفي الحكم عليه ايضا ولو توقف
في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا
هو الحق لكن المص قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان
فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب
المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين

قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا نقول ان المستثنى
هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات
وتقسيمه الى القسمين وربع الضمير في قوله الآتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجازا
او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الآتي الى المعنى المجازي للمستثنى
وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز
لان لفظ المستثنى مجاز فيه **قوله** لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه لا بعد معرفته بخصوصه **قال**
فالمتصل الفاء للتفسير **قال** هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال
مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان
لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك
لو قلت له علي دينار الا دانقا كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف
وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون
وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المخرج على الاستثناء لكنها
متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه
قطعا كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد
لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء
كما عدا وما خلا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب
عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك

الحاشية للسيالكوتي رحمه الله تعالى

اذا قلت جاء القوم فقد نسبت الكلام المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على رقية الايجاب
بالقياس الى الكل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان
تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس
الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة
ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج **قال** عن متعدد اي ذي عدد
وكثرة **قال** بلا غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل **قال** واخواتها اراد بها كلمات محفوظة
لا بما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد
مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى
الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي فرع شبهة
الاستثناء **قوله** واحترز به عن نحو جاء في القوم اه قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا ولهذا
يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد
قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغيره وبيده **قوله** اي ليس بنفي اه الموجب
والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله **قوله** واحترز به عما
اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا
بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم
ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية
فيكون في حكم التفريغ وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيها نظر اما في الاول

فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
وهذا جاز جاء زيد لا عمرو وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه
ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه **قوله** وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحي يراد الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون
والكلام الناقص اصطلاحي في هذا الباب يقابله **قوله** منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الآتي **قوله**
والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المص في شرح المفصل العامل في المستثنى منصوبا
الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك والبصرية ان يقولوا
اذا في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز
ان ينتصب المستثنى **قال** او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتساوق الى الفهم لكن
يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او
منقطعا ويمكن ان يجعل معطوفا على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر
لكان او حال **قوله** والمستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل
الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا
في المنقطع وان لم يكن حرف عطف الا انها كالعاطفة في وقوع المفرد بعدها والمتاخرون
لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها النصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب
نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قولهم الا القوم

يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك ولا ههنا يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها قال في الاكثر متعلق بمنصوب المحفوظ بطريق الانسحاب او خبر محذوف قوله او لما بنو تميم اه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع متصلا بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظ قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب الاكثرون الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذي عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان لا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك الله اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاورة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك

لان الكل مشتمل على البعاضة فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان
صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان مجاوزة البعض المعين
لزيد لا يستلزم المطلق ولا يدل الا العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد من
هذا المعنى **قوله** والتقدير جاءني القوم عدا اه اذا قيل عداني كذا كان معناه انتفى
عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا
الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد
جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا
كان معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى الجائي او البعض من زيد او سلب عنه **قوله** وقت
خلوهم اي خلو الجائي منهم **قال** ولا يكون لا يستعمل في موضع غيره مثل ما كان ولم يكن **قوله**
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه
ليس فعلهم زيدا ولا يكون فعلهم فعل زيد **قال** فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وقيل بدل
منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في
حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز و
يختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب
ولك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله
في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في
المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع **قوله** ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط

الحاشية عبد الحكيم رحمه الله تعالى

ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا
الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في
جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السؤال **قوله** على البدلية
اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه لان الاستثناء المتصل
يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** لا بالاصالة اي بنوع تعمل
قال ويعرب على حسب العوامل اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل
المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه
وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب
على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا
ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت
بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه **قال** اذا كان المستثنى منه
غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى
صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في
حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول **قال** ليفيد فائدة
صحيحة فيه ان النحويين يبنون دلالة الهيأة التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا
ترى جواز جاءني كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد ويمكن ان يقرر ارادة بافادة

المعنى لدلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء
المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على
العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام
لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام
المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم
الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى
فانه ح يتعين المراد **قوله** اذ معنى ازال اثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا
ان يقرن نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث **قوله** لان نفي النفي اثبات
اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات
لا يتوقف عليه فهو ليس عينه **قال** ما جاءني من احد لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب
نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الاربع التي تعد فيها جعل البدل على اللفظ
لكان اولى **قوله** فعمرو مرفوع محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز
نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في النصب
نصب لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف واما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى
الا علي **قوله** قيل انما وصفه به لو لم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير
قال لان من الاستغراقية انما قيد بها لان من قد تكون زائدة في الموجب عند
الاخفش اذا لم تكن استغراقية **قوله** لانها لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء

باشرة او لا نحو ما جاءني من رجل و امرأة قال لا تقدران اي لا تفرضان و قوله عاملتين تمييز
او حال و مفعول ثان بتضمين معنى الجعل قال لانهما عملتا للنفي يعني انه علة حملها على
ليس و ان او جزء العلة و على التقديرين بانتفائه ينتفي العلة قوله فعمرو مرفوع على انه
النواسخ اذا دخلت على المبتدأ و الخبر غلبتها لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا مختصا
ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم و عمرو
و ان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قال لنقض معنى النفي اي
انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله و هي الفعلية و ذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان
بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست و لست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها
حكم ما كان و ان لم يبق فيه معنى الكون و هو قد ينتفي نفيه و يبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما
لبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر
و فتحها مع المد مشهورتان قوله لكونها حرف جر الى ذهب سيبويه و الدليل على حرفيتها قولهم
حاشاي من دون نون الوقاية و امتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطلقا و دخول ما
عليها و نصب الاسم بعدها شاذ عنه قوله و اجاز بعضهم النصب بدليل حكيت في بيت واحد
قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لا ليت اي قلت لا و لوليت اي قلت لو و عند المبرد
انها ثلاثة حروف و تارة فعل و اذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام
اسم لحيثية صنو نحو حاشا لله في بعض القراءة و انه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان تركيب
كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها و اما حذف التنوين في حاشا لك

لاستكراههم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة
ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا
قوله ومعناها تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي
بعده من سوء ذكر وربما اراد واتنزيه شخص من سوء فيبتدون بتنزيه الله سبحانه من السوء
ثم ينزهون من اراد واتنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون
اوكد وابلغ قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو
ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى
بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبن غير مع
انه بمعنى الحرف لان ذلك في عارض قال وغير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له قوله
باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي
ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما اه يعني انه
استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا تدل على مغايرة مجرورها للموصوف
ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في
معنى الآخر لعلاقة المشابهة قوله مذكورا انما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله
نحو ما جاءني رجلان الا زيدا قال الشيخ الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان
من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه قوله وانما قلنا اه هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط
حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه

لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول الجمع غير معلوم
تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازمهما غالبا **قوله**
فالا في الا بصفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الواجب
قال الصدر ولا يعتبر النفي المستفاد من لولا ان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل وابى
ومتصرفاته وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
قوله يجب ان لا تعدد الالهة اي يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة
مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم
لاثبات اللوازم كلها **قوله** اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضي حاصله ان سوى في
الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سويا اي مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم
استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل
كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد
افاد ان زيدا لم ياتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو
ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب
الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب
صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى
المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير **قوله** والمراد بعد ان المسند اه اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها

والاظهر في العبارة ان يقال المراد بعد تمام المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها
قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم
بناء على انه داخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غيره دخولها قال كام خبر المبتدأ في
اقسامه قال الشيخ الرضي حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون
ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيصح ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او
مقدرة وكذا قالوا في اصبح وامسى وانحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يعنوا في يصبح زيد
يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدر
في قوله تعالى وان كان قميصه قد ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبرها وليس وما دام
وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي
الى الحال مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها
فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجملة الصفة والمضارع لانه يضارع
اسم الفاعل وما دام فلان ما المصدرية لمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس
في المنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجملة الصفة والمضارع قوله
وكذا اذا انتفى الاعراب اما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت تلك دعواهم ان تلك
خبر فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك الدعوى قوله وهو
كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد قال في مثل الناس مجزيون قال الشيخ الرضي حذف كان
مع اسمها بعد ان ولو كان اسمها ضميرا علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي

ولو كان العلم بالصين وبعد لمن واخواتها نحو رأيتك لمن قائما اى لمن كنت قائما قوله وهى
ان يجئ بعد ان اسم وجاز تقديره معه او فى عمله او نحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعيين النصب
نحو لسيرا ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا
فانا راجل قال اربعة اوجه قال الشيخ الرضى يجوز ايضا بعد ان وان كما مع ما بعد فانهما
ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى المصدر كما عدكه بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح
اى ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح قوله ونصبهما يجوز فى الثانى تقدير فعل لائق
نحو فجزى خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضى فى رفع الاول ضعف معنوى ولفظى
اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان فى عمله او معه خيرا واما الثانى
فلان حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما
اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه لا سيما اذا كان
ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر الرفع كان التامة قلت لضعف تقديرها لقلة استعمالها
ولا يحذف للتخفيف لا كثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف قوله فكان
جزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء الماضى لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء قوله
فاصل اما انت كان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض
عن الفعل المحذوف وقال الشيخ الرضى لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ
والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجئ الفاء فى قوله اما خواشتا اما الانف انفرا

فان قومی امیا کلهم الضبع ولا یجوز ان یکون اصله لان کنت ذا نفر متعلقا بقوله امیا کلهم
اذ یمتنع تقدیم ما بعد الفاء علیها الا مع اما الشرطیة فلا بد من تقدیر فعل هنا عند البصریین
من نحو قوله یفخر ویتکبر ثم قال الاولی ان ان الشرطیة کثیرة الاستعمال مع کان الناقصة
فان حذف شرطها لجواز الا تغیر عن صورتها وکذا ان حذف وجوبا مع مفسر کما فی ان زیدا
کان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغییر صورتها من الکسر الی الفتح ولا بد اذن من
ما لتکون کافة لها عن مقتضاها اعنی الشرط ثم لا یخلو حالها عند ذلک من ان یحذف فیما
کان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان کان الاول وجب فی جزئها الفاء نحو اما زید
فمنطلق ای ان یکن شیء موجود فزید منطلق فلا بد اذن من اقامة جزاء مقام الشرط وان
کان الثانی فالفاء غیر لازمة بل یجوز حذفها واثباتها قال المنصوب بلا التی لنفی الجنس من
غیر بعیة فلا یرد نحو لا غلام رجل عندنا حسنا من انه منصوب بلا ولم یلا قوله ای لنفی صفة
الجنس ای لنفی ما اجری علیه قوله لما عرفت من معنی البعیة او الدخول لا یخفی انه لا حاجة فی
اخراجه عن تعریف المنسوب بلا الی هذا لانه یخرج بقوله یلیها نعم انما الحاجة الیه فی تعریف اسم
لا ولعله قال ذلک لیصح قوله وهذا القدر کاف فی حد اسمها وقیل فی اخراجه المراد الذی
اسند الیه خبرها وعلیه ما ذکرناه مع حذف مفعول ما لم یسم فاعله واستدراک بعد دخولها
قوله وهذا القدر کاف له فیه ان المرفوع بعدها معرفة کان او نکرة لا یسمی اسمها فالتعریف
غیر نعم اللهم الا ان یعنی بالدخول علیه العمل فیه قوله او مشبها به ان قیل ما تقول فی قوله تعالی
لا تثریب علیکم الیوم ای لا تقبیح علیکم بفعلکم ولا عاصم الیوم من امر الله فان جر فی الجر صلتان

للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فتكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعاصم او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا معصوم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار **قوله** اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليها الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر **قوله** والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح **قوله** بلا تنوين لانه وان لم يكن المنكر مشابها له فمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما عا نظرا الى ان التنوين للمقابلة **قوله** والياء منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب التثنية انه مضارع للمضاف **قوله** لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص لا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف فما جاءني من رجل **قوله** لان الاضافة اي الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه **قال** والتكرير وكذا اوجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت

علمها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه
عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا لما
قد السوال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم اولا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم علي
قوله ويقوي هذا التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه
او فيما اضيف اليه لا في عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى
يقدر تنكيرهما اما النزع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فلامر واضح
ولما كان النزع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال وفي مثل لا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية
ولا قوة في الطاعة قوله فانما بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما
يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون
في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون
الاولى المتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا
على موضع اسم لا التبرئة لا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمها وان يكون المتبرئة
ملغاة وان فتحت الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرئة
قوله وخبرها محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم
الملائمة فحكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله اي لا حول ولا قوة موجودان لا ظهر وجودان

الثاني

قوله ويجوز ان يقدم لهما خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع اما
عند سيبويه فلا يجوز تقديم خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب
بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلا لان الزائدة قال الشيخ
الرضي يجوز ان يعمل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان
اسمها نكرة غير مقصود له شرط التكرير سواء الغيت الاولى والثانية او كليهما قوله والثاني معطوف
على محل الاول في القياس في ذلك مضي الخبر كما في ان قوله وضعف الضعف الشيخ الرضي قوله
لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا
والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها
ملغاة للضرورة قال واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار نحو كنت بالمال
وغصبت من لا شيء وربما فتح نظرا الى لفظه لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قال
اما الاستفهام ظاهر عبارة المص الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يعني التقرير
والانكار والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلثة بالذكر
لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل
التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فيعني
الاغلام اتمنى الغلام قال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره قوله واما قوله الا رجلا يعني
كان القياس الا رجل بالبناء لانه خبر يدل على محصلة تبيث المحصلة المرأة التي تحصل تراب
المعدن تبيث اي تبيث تفعل كذا قوله لمكان الاتحاد اي لثبوت الاتحاد

فاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا
فكانك قلت لا ظريف قال وسرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب
بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي لا في ان وان قوله ويجعل مرفوعا قدمه ان القياس
مطلق الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي
وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء
والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون في النكرة وعطف البيان حكمه حكم البدل
عند الشيخ الرضي قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر
السالم والاسماء الستة لاذ وفانه لا يقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضي فالاولان
والاب والابن قوله واجراء احكام المضاف عليه انما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب
بالمشابهة بالمضاف اذا لو كان كك لنون لا ابالة كما ينون لاحسنا وجهه ولم يحذف النون
في لا غلامي قوله اي مشاركته اسم لاحين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة
باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو
المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له
قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف
او المعاني الاخر قد يلحق به قال لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا
لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل
على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا وذا لا يتيسر مع المعرفة

قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة
قال خبرها ولا وقد يلحق لا التاء كما في رب وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل الا
على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب وعلى اوان او وهنا مستعار للزمان نحو لات
حين مناص والغالب في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين
مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجود ولا يستعمل الا
محذوفا احد جزأي الجملة قال الشيخان في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما وليس تنفي الحال
عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي قوله اي خبرية يعني الضمير راجع الى الخبرية المستفادة
من خبرها كما قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسم ولا نصب خبرها قوله واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون اه وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل
لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها ولمشتركة بين الاسم والفعل قوله نافية مؤكدة ولا لا النفي
على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي
المعنى الا مفصولا بينهما قال وانتقض النفي بالا نقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع
الانتقاض بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا
واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى
ومزقناهم كل ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا اسيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على
الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين قوله اي على خبرها منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة

قوله فحكم للمعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي بل
هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند
انعزال ما عن العمل قوله يعني الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لما قيل
او محلا لان المص ذكر اقسام المعرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب
وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله
والمضاف اليه كل اسم الا حجر سابقه مع ان المراد متبين قوله لكن المشتمل على العلة اعم منه
لجواز ان يتحقق علاقة الشيء بدون ذلك الشيء قال والمضاف اليه اي الظاهر موضع الضمير
للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان
يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور
ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي بلفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان
المقدر وجاز تقديره كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير
في تركيبهم فجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة
من معنى التوسط والتوسل وقيل ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا
اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو انا ناصر عتو بطوء والاولى بان اللفظي والتقديري
من اقسام التوسط لا يخلو عن محل قوله وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا
العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار
الجر فلو اخذ في تعريفه يتوقف على الجر الذي هو المدور قوله اي منسلخا عنه يعني ان التجريد

قوله فحكم للمعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند انعزال ما عن العمل قوله يعني الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لما قيل او محلا لان المص ذكر اقسام المعرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الا حجر سابقه مع ان المراد متبين قوله لكن المشتمل على العلة اعم منه لجواز ان يتحقق علاقة الشيء بدون ذلك الشيء قال والمضاف اليه اي الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي بلفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقديره كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تركيبهم فجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وقيل ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو انا ناصر عتو بطوء والاولى بان اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لا يخلو عن محل قوله وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه يتوقف على الجر الذي هو المدور قوله اي منسلخا عنه يعني ان التجريد

الى المولى الكوكبي رحمه الله تعالى

بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين **قوله**
تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة
واجيب عنه بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشئ بمنزلة
جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من
فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نون التثنية والجمع الحصر واما
الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضى وليس فيه التنوين والنون يقدر فيه
انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما فى كم رجل وحوابر بيت الله والضارب الرجل
لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط
شئ تحقق ذلك الشئ لجواز ان يكون مشروطا بشرط اخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية
عن التعريف **قوله** حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف فى حسن الوجه
لانه هو هو ولا فى ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففى عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا
حرف جر حتى يعمل فيه واذا لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانهما اذا
عملا كان ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضى يجوز ان يقع عمل المضاف الجر لمشابهة
المضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة **قوله** لانها تفيد معنى اراد
به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور فى المدعى ما يقابل اللفظ
قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون اه على الاضافة المعنوية لان
حقيقتها نسبة شئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرانها معنى ومن البين امتناع

العمل وانما لم يقل فصلاة المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلاقتها
قوله كاسم الفاعل اه والمنسوب قوله والمساوي وكان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة
والمساواة قوله واعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار
اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقين وفي مسجد الجامع وطور سيناء
والاسماء اللازمة للاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم تستعمل مقطوعة فاذا قطعت
اوجبت تنافر لانه غير مانوس قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات اه قيل في تصحيح اضافة كل
الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن
يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل من
الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب
المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يحتاج في تصحيح اضافة كل
الى الجزئي او الفرد قوله فان معنى ضرب اليوم اه يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة
ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لمسهيل او كوكب له اختصاص
بالمراة الخرقاء لملابسة انها تشرع في التهيئ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان
النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا
لما كثرت لزم ان تكون مجازا كثيرا وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما
لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله
قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف

خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان تشير به الى
غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه
معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام
في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه
مخالف لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او
موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس
يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب
القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشارح قدس سره فيجوز
ان يصرف الى هذا بادنى عناية **قوله** وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو
ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم
الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختصارا قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية
لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن
للماضي لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك
وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا الخواتمة قال
الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس المعلة في تنكيرهما ما قال
بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشيء

بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب
ذلك المضاف نحو رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل ويسمى ان الضمير الراجع الى
نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان
نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته نادرة دهره
ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب **قوله**
لتوغلهما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تخص ذاته وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في
الوجود الا ذاته **قوله** الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد هكذا قال ابن السيرين وقدح
ابن السراج في قوله بقوله تعالى تعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضد
الصالح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي
بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن
ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد **قوله** نكر
بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه
او ارادة ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي
وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة
فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد **قوله** لكان طلبا للادنى وهو مستنكر
في بادي النظر **قوله** لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة

عليه رحمة الله تعالى السيالكوتي مولانا يا عبد الحكيم

حصول اصل التعريف وقد حصل المعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل
فيها يعني اصل التعريف **قوله** وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم
لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما **قوله** بل فيها زوال تعريف اه حاصله ان العلمية لما
كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا
لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في
الارادة **قوله** من ترك اللام فقط **قوله** قال ذو الرمة ثلث الاثافي اه نقل قدس سره
في الحاشية البيتين وهما ايا منزلي سلمى سلام عليكما ، هل الا زمن اللائي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع ، وقال في هل
يرجع اي يرد جواب السلام وفي او يكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى وفي
ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلث التي تنصب القدر عليها وفي البلاقع
جمع بلقع بمعنى الخالي **قال** صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة
المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول
يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال والاستقبال او
الاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضارب بطنه وهو دخل امه لا الى مرفوع
لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في غير
ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاستمرار واضافتهما
الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية

وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يؤول القيد
بالمقيد والعبر بكسر العين او ضمها وسكون الموحدة بالعابر قوله نحو مصارع البدل ونحو
الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل
بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف
او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم فيكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ اي الاخفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية
او التصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واضيف
القائم اليه بعد جعله مشابها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها لخالرافع
من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية
مثل ما راعوا في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية
فرع المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان
يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن
هذه العبارة ولمثالها انما يقع لبناء لاحق على سابق واستدلال بالاحق على السابق
ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم
اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكب مجاز كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة
مع انه ليس الا قتيل بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب لان اصله مذكور صريحا
بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قال خلافا للفراء اي يخالف

هذا القول خلافا للفراء **قوله** واجاب المصنف واجاب بعضهم بان الاضافة ضائعة
بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب
الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب
قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف في التركيب لا في الاستدلال
قوله اذ لا نص فيه اه فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال
قوله يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** وفيه وجهان
آخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تحل حيث جعل
الفاعل مشبها بالمفعول فنصب **قوله** يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من
الشارحين حيث فسروا كلام المص كذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر لكن المشهور
من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي
الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد
قوليه وجار الله **قال** حملا اي لمحمولية او لحاملية هم لبناء على جعله مفعولا له للفعل
المفهوم اي جوزوا حملا **قوله** ولم يجعلوا الضارب زيد اه بقي على هذا التقدير دون
التقدير السابق شيء وهو انه لم يجعلوا الضارب زيد على ضارب زيد كما جعلوا الضارب
على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين
في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير

مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا المريكن في ذلك الباب النظر الى
الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد
فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة
المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المص
لم يرض بهذا القول وقال بان التنوين قد يباتصال الضمير فان اتصال الضمير
انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواج
بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب
زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك
في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في
ذلك **قوله** وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى **قوله**
ويرد على القاعدة الاولى اه ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف
مع افادة التعريف والتخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان
اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه
لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة
لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة
قطيفة جرد قدم جرد عليه واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه
امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع اه

قوله متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع
للناس في مسجد الصلوة فاضافته كاضافة سيف تجاع قوله وثانيهما الخ قال الشيخ الرضي
يجوز عندي ان يجعل الجامع مسجدا ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحققة
الى هذه المختصة لفائدة التخصيص وحاصل ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طور سيناء
وصلوة الوتر وبقلة الحبة وجانب اليمين قوله متأول بصلوة الساعة الاولى وهي
اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحبة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق
لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام قال ومثل جرد قطيفة قال
قدس سره في الحاشية جرد خرد ريشه از كهنگي وفرسودگي انتهى قطيفة چادر پيچيده
صراح قال اسم مماثل المضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل
ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين اجاز
الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي قال
بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا احمى زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام
عليكما اي كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسما مقحم قال فلذا اي المضاف
لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص ينبئ عن حدوث
الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة

قوله سواء افادت اه يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان قوله واما اذا كان الجنس فيها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم وهذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه قوله بحمل احدهما على المدلول اه من باب حمل اللفظين على المدلول والآخر على الدال ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب قوله جاء في المدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان نسبة المجيئة الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكروا لا يغني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غلبا والمغلوب لا حكم له فان من عزيز اي من غلب سلب قوله وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم قال او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم

ناصفه

عليه رحمة الله تعالى السيالكوتي مولانا عبد الحكيم

الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانها
لا تستقل الها في حكم الابتداء بها **قال** فان كان آخر يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به
فان كان اه **قوله** لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في
الصحيح والملحق ببرأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها
فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله **قوله** ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان
لا تقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز
هذيل القلب لامر استحسانى لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمى فانه لامر يوجب
القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك الاصل للطارئ لانه لا التباس
يعرض في بعض المواضع **قوله** يوجب بقاء الضمة اه لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب
واوا قال الشيخ الرضى قبل الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا
ادت الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو ثى في جمع ادوى
اذ يشتبه فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء
ساكنا مع الالف في قراءة نافع مَحْيَايَ وَمَمَاتِي اه لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان
الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا
فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضى **قال** فاخى وابى لعله قدم الاخ على
الاب ليوافق قوله تعالى يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ واما تقديم الاخ على الاب في الاية
فلرعاية اسلوب الترقى **قوله** فالحال في اخاه او فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم

اخی وابی وعلی هذا یکون عطف قوله واجاز للبرد وعطف قوله وتقول حی علی عطف
فعلیة علی فعلیة واما علی ظاهر توجیه الشرح فیکون عطف فعلیة علی اسمیة **قوله** وهی
الواو وبدلیل اخوان وابوان **قوله** وابی مالک بصیغة المخاطب قال قدس سره فی الحاشیة
اوله قد احلک ذا المجاز وقد اری وکتب علی قوله قد اری قضاء وقال ذو المجاز اسم
سوق بمنا ومعنی اری اظن انتهی وقوله اری بصیغة المجهول **قوله** مع انه یحتمل فلا یصح
اثبات مذهب لمجرد الاحتمال **قوله** ای ابی جمع اب فاصله ابین کاخین جمع اخ **قال**
وتقول ای امر اتاه قیل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الهم والهن الی نفسه ولو قال یقال
لکان اولی للتحرز عن نسبتهما الی المخاطب مع ان اضافة الهم الی المخاطب غیر صحیح لانه لا یضاف
الا الی الانثی اللهم الا ان یجعل مضاف والشرح جعل صیغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض
بلا تکلف **قال** قیل اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدلیل
اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العین لجمعها علی افعال
کاباء واخاء واحماء لان قیاس فعل صحیح العین افعال کجبل علی اجبال واما هن
فلم یسمع فیه هناء حتی یستدل به علی تحریک عینه ومؤنثه وهو هنة لا تدل علی
تحریک عینه لانه یمکن ان یکون ساکنا لکن لما حذف اللام فتح العین لان ما قبل
تاء التانیث لا بد من فتحها وکذا لا دلیل فی هنوات لانه یمکن ان یکون کتمرات
ولام الخامسة هاء وعینها واو بدلیل افواه وعینها ساکنة لانه لا دلیل علی الحرکة
والاصل السکون ولا تدل صیغة الجمع هنا علی حرکة عینها لان فعلا ساکن العین

معتلها انجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان كلا منهما حذف فنسيا
عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه
وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في فيّ من فمويهما وتكلف
بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين **قوله بالحركات الثلث التابعة**
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بالميم اعني فوك وفاك وفيك **قال**
وجاء جمعا له لم يراع في الذكر درجا فصاحة اللغات والا فالحق ان يقال كذو وعصا وفي خبيء
وفي لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوشاء **قال** وذو واعلم ان عينه واو ولامه ياء
اما الاول فلان مؤنثه ذات واصله ذوات بدليل ان تثنيتها ذواتا حذفت عينها لكثرة
الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزن فلس
عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لو كان كفلس لقلبت في المؤنث واوه ياء كطيت لانه
اذ واء جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر **قوله لانه وضع وصلة** قال الشيخ الرضي انهم
اذا اراد وان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا
بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل
بذو الى الوصف بهما وان كان بعد الوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه
واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها
من جنس ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه الضمير
لو علم لم يجز قيامها مقامه **قوله كقول الشاعر انما يعرف ذاه** ونحو اللهم صل على محمد وذويه

وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه محمد وآله وذويه فذلك اقتباس
من الدعاء الماثور قوله وكانه خص الضمير اه يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال
اضافته الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي
ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكن اريد
الذوينا قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل
الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره في الحاشية الكاهل ما بين
الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو
متبوع كان في المرتبة الثانية منه وان كان في المرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى
غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال المراد
بالثاني هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين يصدق
التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان
يراد السبق والتأخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع
انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزءا جزءا لان اعرابهما
واحد بحسب القصد ظهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصية
فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا قوله
ثالث من جهة اه وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيء
للنسق اه لا احد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد

وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه محمد وآله وذويه فذلك اقتباس
من الدعاء الماثور قوله وكانه خص الضمير اه يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال
اضافته الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي
ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكن اريد
الذوينا قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل
الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره في الحاشية الكاهل ما بين
الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو
متبوع كان في المرتبة الثانية منه وان كان في المرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى
غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال المراد
بالثاني هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين يصدق
التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان
يراد السبق والتأخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع
انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزءا جزءا لان اعرابهما
واحد بحسب القصد ظهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصية
فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا قوله
ثالث من جهة اه وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيء
للنسق اه لا احد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد

الحاشية تمت للناظر اعلى الحكم
السيد الكوسج تعالى

هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه
مطلقا اللهم الا ان يراد المعية فى الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله
ثم ان لفظة كل اه وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقرأ ان صيغة الجمع
ولفظة كل مقحمتان زيد تاليان للجمع والمنع قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه
اكثر استعمالا واو فرمتابعة كما سيجئ قال يدل على معنى اى على حالة ثابتة فى متبوعه
سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءنى رجل حسن غلامه قوله
اى دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى فى متبوعه لانه لنوع عيا غير منفك
عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى فى متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد
بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها
وفيه انها غير داخلة فى التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوى مما لا يرضى
الطبع السليم فمنهم من قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا
القيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد
مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة
ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبنى زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك
والعطف مثل اعجبنى زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية فى التعريف لاخراجها وهو ان يكون
مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه
غير ضرورى قال وفائدته ليس من وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد الثناء اه

وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير
وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة
والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين الايضاح
والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة
واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا لها بالمؤكدة وههنا بحث
وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان
قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا
لا يشتبه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري
في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد لا
ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزءا جزءا والبيت سقف وجدران قوله
ولما كان غالب اه حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف بيت نحو مررت برجل اسد صفا ولم يستضعف
بزيد اسد حملا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان
كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قال في الفصل بين ان يكون مشتقا او غير الظاهر
ان يقول وغيره بالواو لان بين الايضاف الى متعدد واو احد الامرين فلعله جعل او
بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا
من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين قوله اذ كان وضعه

الكاشفة لولا ما يجيء الحكم
السيالكوتي رحمه الله
تعالى

متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي
في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في العدد مجاز ونحو مررت
برجل اي رجل بناء على ان اي هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح
او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه **قال** لغرض المعنى المراد بالمعنى
الحالة التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة ليس على ان اللام ليست صلة للوضع
قوله فان التميمي اه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا **قال** نحو مررت
برجل اي رجل اي هذه تكون وصفا لنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل
وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل ما تبعها لفظا
ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد
الرجل اي كان ملتبسا بهذا وحق الرجل اي كان من سواك باطل **قال** وبهذا الرجل يعني
به جنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك
لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وصفت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة
فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة
زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل ولهذا
يحذف الموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء حاضر في الارض والسماء

اما قولك هذا الرجل فالموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا قال وبزيد هذا قال
الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة
لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي
المواضع الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالته هذا المعنى قوله لا المعرفة لا معرف بلام
لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلوم
مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم في قوله في حكم النكرة
اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا
وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في تاويل النكرة
كما قاله الشيخ الرضي من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن
ابوه زيد قوله لان الدلالة على معنى الخ قد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد والجملة المشهور
ان المفرد اصل العمل وجهان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله
لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف والمبهم بما يكون معلوما له والانشائية لا يكون
مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وذلك
في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي

قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل الخ

قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل الخ

قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل الخ

بمذق مقول عنه هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت
الناس اخبر تقله **قوله** واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم تكن حالا لنفس الموصوف
ولا لمتعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ **قال** ويوصف
بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله **قال** وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان
يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ماله ربط الى ماله تلك النسبة كقولك قام رجل
ضارب اباه زيد **قوله** يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة الحال باعتبار
نفسه في حصول الفائدة **قوله** في عشرة امور انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع
عدم استقلاله لقيامه به **قال** والتعريف والتنكير لجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل
او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة **قال** والافراد والتثنية
والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج
فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج **قوله** وفعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل
بمن **قال** والثاني تبعه في الخمسة الاول ثلثة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف
بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر مع يطابق
الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال نفسه محلا وذلك لان
نصبه على التشبيه بالمفعول محلا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعلا محلا **قوله** لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه

لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان
قطعا قوله وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه لقوله تعالى الله لا اله الا هو العزيز الحكيم
والجمهور يحملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان
دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل والمفعول دل على معنى
الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف
كالاول وان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف
المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل و
لهذا قرنه بها واكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف
المعرفة اشارة الى اختصاصه منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو
الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون
اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف
مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام على ذلك الا
ان يعتبر استخدام بان يكون ثم اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان
قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته
فان قولهم ثم في قوة قولك من اجله قوله لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود
الاصلي منطقا في الرتبة عما ليس مقصودا قوله ان اعرفها المضمر قال الشيخ الرضي
كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

الحمد لله على ما اريد تحصيله

وضع اليه ولما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصصة عند
الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعينه بالاشارة
الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه لاشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفة
في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه ولما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول
المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد
الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه
واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر **قال**
الا بمثله اي ذي اللام الاخر والموصول فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثير فائدة
فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام اه فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو المعروف
عند جمهور النحاة لا يقع بعده مرفوع الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي
واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور
نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من
المضاف اليه والشارحون فسروه بذي اللام وح ينتقض بالاية المذكورة واجيب عنه
تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف
باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل **قوله** او انقص منه

ينبغي ان يدعي ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت
للمدعي قوله ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور قوله بل رجل بقرينة
تذكير اسم الاشارة والصفة قال العطف هو في اللغة الاماله لقب هذا القسم من
التابع بالاماله حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون
مع متبوع على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة قوله اي قصد نسبته الخ
في صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاء قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في
الكلام الذي فيه متبوع لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو فان
اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوع وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد
قوله لانها غير مقصود تبعا للمقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع
بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب
اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة وان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه قوله واجيب بان المراد انه في ابدال الغلط ثلثة اقسام احدها انك
غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالطه بمثل هذا
ثم بدا لك وثالثها انك نسيت المبدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تذكرته
ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الغلط في حد العطف
لو لم يكن قوله توسط الخلافية وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه

مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

مقصودين بالنسبة ان يكون مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء
الادراك اعني الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصدان اولا فباعتبار اصل النسبة دخل
المعطوف بلا واو لكن لاشتراك المعطوفين بجامع سابقيتهن في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا
وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف بها وولما وام لان النسبة في كل من
المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو التردد والعدم اشتراط بقاء القصد دخل
فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد اهتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد التابع **قوله** ولما
تم الحد اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله توسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعني قوله
مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما
انه داخل في التعريف كما يساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر
نظير ذلك في تعريف الاعراب **قال** توسط بينه لاظهر تقع فكان في تجريده **اقال** واذا عطف
اي اذا اريد العطف لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة
قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يعني عما هو الواجب نحو قولك حضر
القاضي امراة والحافظ عورة بالنصب **قوله** واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى
انه خالف القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكدان قلت يجوز ان يريد به
الوجوب الاستحساني قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز
العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا **قوله** حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي
لا يعاد العامل الا اسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه

لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما
واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود **قوله** بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين
لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف في نحو مررت بك وبزيد وان امكن
ان يكون للباء الثاني معنى آخر يمكن استيناف معنى الجار والمجرور به سببا لاستيناف له معنى
لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين **قوله** كما في الحروف اه
يعني انه ليس باقل من الحروف الزائدة **قوله** مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى تساءلون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر
المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير
وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السوال لان قبله واتقوا الله الذي
تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود
في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها
ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات
السبع متواترة **قوله** وقوي الظاهر وتقوى **قوله** كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة
له في نفسه تامل لان المعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **قوله** لقصد عدم التعيين
بناء على ان الاضافة للعهد الذهني **قوله** او محمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة
الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له
مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي

من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مختصة بحكم وضع كانت
نكرات **قوله** اذ لو نصب او خفض اه ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على
زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم **قوله**
فتعين الرفع اه يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه ح في
قوة الفعلية ليصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية **قوله** بان يكون معناها السببية
لا العطف كما في اذا القيته فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة
للمضارع **قوله** لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما بالسببية
افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون
الاولى متراخيا عنه او لا وبغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير لكتفاء باختها وذلك
لان في ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان
المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع
المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدت القرينة على التعلق كان تقول الذي قام
وقعدت هند في تلك الحال زيد **قوله** واكثر الشارحين على ان المعنى على
معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه
فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي
عامل واحد **قوله** فهذا اي فهذا العطف وان كان الخ كانه اشار به الى دفع ما قيل

في هذا المقام من ان الثاني في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز منافٍ
للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان
الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب
الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول
عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا
نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من
قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم
الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق **قوله** لكنه
لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش
ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما في الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في
الدار وعمرو الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور
وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في
المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على
هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء
آخر الكلام واوله لان المخبر به في اول مؤخر وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك العطف
خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابطة المذكورة انتهى حاصل كلامه
ومن هذا التفصيل ظهر ما في كلام المص اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه

قوله لانه عدم الجواز اي وقوع العطف ٢ قوله وان لفظة اذا اي لا دخل لاستعمال اذا والماضي في ٢ قوله بناء الدلالة على التحقيق ٢ قوله ولكن يتجه ان واجب عدم الجواز على الجواب تعميم مقام والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فيجب عدم الجواز لانه لا يجوز ٢ قوله انتفاء ما من جواز العطف على عاملين ٢ قوله كالجار اي قياسه عليه في ٢ قوله وهو الضابطة المذكورة. قوله اذا تقدم المجرور ٢ قوله لنسبة الى الفراء في عدم الجواز فيفهم منه الجواز عنده وليس كذلك لانه يوافق سيبويه في عدم الجواز مطلقا ١٢

تعالى عليه رحمة الله السيالكوتي عبد الحكيم لمولانا الحاشية

وافق سيبويه وأما ثانيا فهو ان المفهوم من كلام ابن الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس
كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها وأما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر
عن الضابطة **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو الدار التي فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه
لا يستثنيه **قوله** بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل
واحد **قال** التاكيد جاء بالهمزة وبالواو وعقب بالعطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد
يزاد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة **قوله** اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانك في العلو اي
في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تمييز عن الذات
المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء
او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان **قوله** يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة منه
بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة

مفهوم من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم قوله
اى في كونه منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير
المعنوي فانه غير نافع لما قصدت من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد
نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس على الصورة
الاولى قوله بذكر كل واجمع اه قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل
واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى
غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جميع فان
الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا
على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع
ومتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة في التقدير على رأي الخليل وربما نصب
جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد بها لكن بباء زائدة
نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع
فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا
واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل
نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة ما فوقها
تقول جاءني القوم ثلثهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب

قوله وان قلت بان الفعل في التقدير اه
قوله الا مع ما دل الفعل على الاعم في نفسه
قوله الا باعتبار نسبة الفعل الى الاول
قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
قوله الا باعتبار نسبة الفعل الى الشيء
قوله وقس على الصورة الاولى
قوله الا باعتبار نسبة الفعل الى الشيء
قوله وهو كلا ومثله اجمع
قوله ولا يجئ الا تابعا مضافة في التقدير على رأي الخليل
قوله وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة
قوله مرة تاكيدا
قوله وبعضها يستعمل مرة تاكيدا
قوله ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب

تمت على يد العبد الفقير عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال
ثلث **قوله** اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه
وهو ان المبدل منه في حكم النحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا والتنافي فيهما **قوله**
وافادتها توضيح متبوعها اه وكذا ينبغي ان يقرر وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة
واحدة ويمكن ان يقرر في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر
المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي
قال الصفي في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق
بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ
اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على
معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا
لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله
جاء الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء
انه لا يشذ منهم احد مدلول للفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال
معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين
بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة **قال** وهو
لفظي ومعنوي ولا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها

ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع
دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي
ذلك عليس ببعيد **قوله** اي تكرير اللفظ الاول وما به تكرار اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير
في قوله وهو لفظي ومعنوي راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى
بعده واعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك يا زيد زيد جاز ان يكون زيدا لا
مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر ح يكون
تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيدا الاول على انه توطية لذكر غيره ثم يريد به ان يقصده
دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ح يكون زيد الثاني به لا وجاز ان يكون شيء واحد
مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين **قوله** او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان التبع ونحوه
مرادف لا جمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة
وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة
ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لا جمع بل هي تاكيد بما اكد به
اجمع واما قول المص والتبع واخواه اتباع لا جمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع
لها استعمالا يعني انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها **قوله** ويجري في الالفاظ
كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل
ان كان على حرف واحد يتكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك وضربت ضربت
وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم

تعالى عليه السيالكوتي رحمه الله

لمولانا عبد الحكيم

شارح الحاشية

وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو قولك
انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع
المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو
قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون **قوله** قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي
التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وثانيهما ان تقويه بمعناه مع
اتفاقهما في الحرف الاخير وليس اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر
نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى
وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف
غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نثبت الشيء اي استخرجته وقولهم اكتعون ابتعون
ابصعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره
الشارح **قوله** ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء
واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم
انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي
قوله وعن بعض العرب نفساهما والاول اولى لكراهيته اجتماع تثنيتين حيث يؤكد
اتصالهما لفظا ومعنى **قال** باختلاف الضمير العائد في كلا وكلتا في جميعه **قوله** او الجمع غير جمع المذكر
السالم فانه لا يؤنث **قال** وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر
العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان مكسرا **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد

بقوله ذو اجزاء وتعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد **قوله** لان الكلي
ما لم يلاحظ له جاز ان يلاحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم
البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد صح ان المحكوم عليه هو المجموع
كقولك زيد انسان وكل انسان اي هو حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي **قال** يصح
افتراقها حسا او حكما اي افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي دون الافتراق
الحكمي حتى لو كان ذو الاجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده
بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي **قال** مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله **قال** الشيخ
الرضي قد يكون لشيء اجزاء لا يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرتفع
الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع
الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد **قال** بخلاف جاء زيد كله القياس عليه
يقتضي ان لا يصح لتصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع
قال واكتع واخواه اتباع لا يجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا فترتيبه
ترتيب المتن لكن ينافي في تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه
المص **قال** الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف
اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من
الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق
اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع

على رحمة الله تعالى مولانا عبد الحكيم

في الصحيح على الخوبه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم جول الكتيبة اي تام قال بالنسبة
الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب قال دون ظرف لنسب او حال من
المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع قوله بل يكون النسبة اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط
قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا
انتهاء او لا فدخل فيه يا زيد يا زيد ان جعل به لا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث
التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال لان
المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف بل الى قوله
ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام
جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح
القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم
فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد
لكان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود بسبب
القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة قال وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك
لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا
عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغي
ان يحمل كلام الشارح على هذا قوله فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه
الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين

على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن
ان يقال لو قرئ الاشتمال والغلط بالرفع بجعله فى المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه
ذلك وكذا ان جعل الاضافة فى الاولين بمعنى اللام وفرق بين من المذكور والمقدر
النائب منابه المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل
كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط
فان كون الثانى هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى
وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءنى زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت
اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه
من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل
اشتمال فلا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان الملابس مفهوم
معين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج
ما ذكرناه قوله فيدخل فيه اه اى لو لم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه
فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال و
كذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب الترقى بالنسيان او يسبق
اللسان قال الشيخ الرضى الاخيران لا يوجدان فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان
فى كلام فحقه الاضراب ببل قال بغيره قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر

قوله على الاولين قد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ الاشتمال والغلط بالرفع بجعله فى المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة فى الاولين بمعنى اللام وفرق بين من المذكور والمقدر النائب منابه المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط فان كون الثانى هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءنى زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان الملابس مفهوم معين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكرناه قوله فيدخل فيه اه اى لو لم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب الترقى بالنسيان او يسبق اللسان قال الشيخ الرضى الاخيران لا يوجدان فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان فى كلام فحقه الاضراب ببل قال بغيره قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتى رحمة الله تعالى عليه

بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا **قال** واذا كان البدل يجوز ان يكون
نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة **قال** فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على
اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل
ما ليس من المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين **قوله** لئلا يكون
المقصود انقص عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف
بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه
فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان موصوفا به **قال** ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدون واخوتك والنحاة يوردون
في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في
مثل قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل
يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد هنا ان
ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد **قوله** لان المضمر المتكلم
والمخاطب اه قيل ولانه يلزم ان يكون شيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان
لا يجوز ابدال احد هذين الضميرين من الاسم الظاهر **قوله** مع كون مدلولهما واحدا فلا يفيد زيادة
على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب
الذات **قوله** فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه **قوله** واني على ناقة
دبراء عجفاء نقباء الدبراء پشت ريش شده والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده پاى

قوله ان كان فجرا اى كذبه يقينا فاجر قوله ارجعلناه بمعنى المصير اى ضمن فيه معنى الجعل
قوله لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى لا يقع جاز ان يكون المبنى الماخوذ فى التعريف معلوما
بوجه غير الوجه الذى اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض
على تعريف المبنى بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السر فى ذلك ان اللفظ حقيقة فى مسماه
مجاز فى غيره فلو اريد به وجه لا مفهوم كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب
كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة المنفية
فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهى كافية فى البناء كما
يشهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد فصل يعنى انه اراد بقوله ما ناسب مبنى الاصل
مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة مقتضية
للاعراب كاضافة اى الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد
مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية
لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب
قوله اما تضمن الاسم معنى المبنى الاصل تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها
لواو العطف وهى لا حقيقى قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافى التعريف ان
قيل فى اى شق يدخل غاق فى قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار
قصد الشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لاما يرمى به الغراب من
صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قال والقابه عبر من حركات البناء بالالقاب

الحاشية لمولانا عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى

دون الانواع لعدم اختلاف آثارها قوله اى القلب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها او القلب البناء المفهوم من المبنى من حيث علامته يعنى القلب حركات اواخره وسكونها او القلب علامة البناء التى هى حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ويا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية المناسب باسم المنوب قال ضم وفتح وكسر ووقف سمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجرى قوله وبالعكس يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد ان الحركات الخ رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشئ مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب الحركات المبنى لا بخصوصها قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال الضمة رفعا قد ينافش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه قال فى الكنايات والاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قال والاصوات قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء فلهذا عدها منها قال المص وقدمه على سائر المبنيات اذ ليس فى شئ منه اعراب ولا نزاع

في بنائه وليس ايضا في فساد الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضوره او تقدم مكنى عنه

قال ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه

ان اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث

انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم

تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان اياي لازمها تلك اللواحق فهو باعتبار

تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق

لتعيين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب

فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب ولكنه ايخرجان

عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب

موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد و

قس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع للمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية

وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد

بالصيغة الهيأة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة

مع النون قد تكون للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة

---

٢ متكلم لكن لا من حيث انه كذلك بل مطلقا ١٢ ٥ قوله وقس عليه آه يعني اذا عبر عن المخاطب المسمى بزيد بزيد فانه يصدق عليه

للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول
يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز
يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم **قوله** ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله
تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم
وكذا فلا بد منه لاخراجه **قوله** اراد بالتقدم اللفظي اه اعلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره
يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة
لكن لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض
الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دابه فان عادته
جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول القائل ان يقول
لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المص لانه جعل الحضور الذهني
وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمحل ح ليس الا في جعل العهد في
حكم الذكر واما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي
بعده احتيج الى تمحل في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه
يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض **قوله** اما مفهوم من لفظ
بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب
السياق والاول اظهر **قوله** كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب

توارت بالحجاب اذ الغشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق
والظاهر انه ليس من كلامه المفهوم من لفظ واحد **قوله** فكانه متقدم من حيث المعنى
الظاهر ان يقال من حيث اللفظ **قوله** او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه
الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في
ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن **قوله** وكذا الحال في ضمير نعم رجلا
واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل **قال** فالمنفصل الفاء
للتفسير **قال** المستقل بنفسه في التلفظ بلسان التخاطب **قوله** لقيامه مقام الظاهر
مع اعرابه للانفصال **قوله** لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف
والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح
قال الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن
ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة
المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصد التنظير لاستيفاء العدد فان قلت
فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير
ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ **قال** الى ضربن قيل الى ههنا لمد الحكم
لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت
وضربت وما دون ذلك الى ضربن فيكون الى حينئذ للاسقاط فيدخل ضربن

الحاشية لمولانا
عبد الحكيم السيالكوتي
رحمة الله تعالى
عليه

قوله واما به أبا المتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسباق الترقي قوله انا نحن قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد همزته نحو انا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيين واياه عماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان المشاهدة شاهدة على الفرق قوله واعطوا للغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي قال خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاج الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة ولما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم

المنفصل **قوله** استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من
اي مقولة هو **قال** المتكلم صفة للمضارع **قال** مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا
مطلقا والظاهر ما قال الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا **قال**
وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف **قال** ولا يسوغ
المنفصل الا لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او
حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو ما قائم انتم وذلك لان
فاعله احد جزئي الجملة فاغتني بابرازه وكذا فاعل المصدر **قال** الا لتعذر المتصل اللام
للوقت او الاجل **قوله** اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء
الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء
الاخير **قال** او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا
ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع
ثاني باب علمت واعطيت اذ كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول
اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى
قال لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضربك زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع
الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيدا بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد
الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام
بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم **قال** صفة جرت يعني بالجري

أن يكون نعتا أو حالا أو صلة أو خبرا **قوله** اقتصارا على ما هو الأصل مع ظهور أن الحكم لا يختلف **قال** وما ضربك إلا أنا وكذا إنما ضربك أنا **قوله** ولكنه تأكيد لازم لا فاعل إلا هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال إذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الإفراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه هو التأنيث فاللبس سواء كان متحملا لضمير صفة أو فعلا وإن اتفقا فيما ذكر فإن اتفقا في الغيبة أيضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا أو صفة والضمير لا يرفع اللبس وإن اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الأفعال إلا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتين مع المخاطبين فإن اللبس حاصل هنا ويرتفع بالتأكيد وأما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد فلما رفع الإتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طردا بصريق في الجميع سواء كان هناك لبس أو لا وسواء رفع اللبس أو لا وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره أصلا لأن رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فإن قلت ضمير المفعول في أنا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فأتي لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه **قال** وإذا اجتمع ضميران ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال **قوله** احترازا عما إذا تساويا قال سيبويه إن كان غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال أكثر وإن لم يكونا غائبين

لم يجز الانفصال واجاز المبرد قياسا على الغائب **قوله** للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه
انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول
من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب
الانفصال باعتبار الشاعة في اللفظ **قوله** فيلزم انفصاله اه ولان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى **قوله** وهي سيبويه اي عن النحاة وقال انه هو
شيء تكلموه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد هذا مذهب النحاة
قال فلك الخيار لاجتماع حجتي الاتصال والانفصال **قوله** باعتبار عدم الاعتداد بالسبب
ان لا مقتضية في التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال **قوله** وان شئت
اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب
اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير
الفاعل وفي مفعول باب علمت لمحة المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال **قوله** لانه كان في
الاصل اه ان قيل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود
الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس وذلك
لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان
الماضي **قوله** لكون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا
بلولا والوجوه الثلثة تقتضي الانفصال **قوله** لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خاص
كما قيل وذلك لان المراد بقولهم لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله من اولى

الى آخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير لازم وبما ذكره قدس سره قال وعسيت اه انما لم يقل لولا انت
وعسيت الى آخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في
لولاك وعساك اعتبرهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي
مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان
لدن يجر ما بعدها بالاضافة واذ اوليتها غدوة تنصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجار
اذا لم يكن دائما لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقدر متعلقه جوابه اذ معنى لولاك
لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فلا خفش تصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغيير اثني عشر ضميرا
قوله وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما
الاطماع والاشفاق فيراعى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة
والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل قال ونون الوقاية ويسمى
ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن
الكسر قوله اي ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره قوله لتقيه اي لتحفظ عما هو اخت الجر وهو
كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك كاف لما منعوا الفعل الجر
وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيها هو اخت له وبقية
اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد
عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب او لكون الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي
وتركها في نحو عسى لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب

اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء قال عريا عن نون الاعراب
سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن مع احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب
مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها
قوله لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها لزمت لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة
قال وانت خطاب عام قال مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعني ان كان اه هذا التفسير مبني
على ان حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله
واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان حكمها مع الياء في الشهور رجحان النون ولك ان تحمل
التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويختص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما
فيما بعد وتقول في لدن انه تبع الجرمي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت
قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر في غير التثنية اما في التثنية فوجهه ان كسرة
المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب وانما اطرد الباب قوله وعلى السكون في لدن قال
الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن بالضم
لدي وفي الكاف في الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى
الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم
ان التحرز عن اختلاف الجر في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث
انه حركة اخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة بالفعل وقد صرح
بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع النونين

مولانا عبد الحكيم رحمه الله

قوله كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحدا
قال ويختار في ليت المشهور فيها ان النون لازمة لا لضرورة الشعر قال وتوسط بين المبتدأ
والخبر الظاهر ان يقول وقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين التاكيد
وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل قال قبل العوامل
وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله
يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
وذلك جائز عند المص بان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية
وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب في
شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا بنى
الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف
بالغائب فنظيره رأيت شابا في شبابه وصباه لا رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه قال صيغة
مرفوع انما اتى للفصل لا هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير رفعه والمرفوع
لتناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر قال مطابق المبتدأ لتشاكلهما وقد يجعل مطابقا
للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوع انما هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة
وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال يسمى فصلا عند
البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته قوله
وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى

فصلا معترضا بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدث والفصل لا يترتب على
التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع
الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قال النحاة يحتمل ان يكون حالا قال ان يكون
الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لئلا يفوت الالتباس في المبتدأ والخبر اذا
كانا نكرتين قلت انما لم يعتبر وا ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم
في معنى زيد نفس القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد
والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف
القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى
ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تاكيدا كما في قوله تعالى
انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع
والجواب بانه تاكيد الضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك
بالحقيقة احتمالا اخر لانه ح مبتدأ عند المحققين قال ولا موضع له عند الخليل متعلق
بقوله لا نظرا فمستقر او ظرف للنفي قال وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله
تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا تدخل التوكيد قال
ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية المبتدأ فانه ح يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد اه هذا وجه وجيه
قال ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة

بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا **قوله ويحسن تانيثه**
قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار
القصة لكن لم يسمع **قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله**
ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له **قوله بان كان مبتدأ وبان كان عامله حرفا والضمير مرفوع**
الى غير ذلك **قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على**
صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقم قد يقوم القرينة على الحذف
وعلى خصوصية المحذوف واما على الحذف فكرفع الجزأين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس
عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة
بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه
ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهو
اسمها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع **قوله لان الخبر كلام**
مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان
من يدخل الكنيسة يوما اه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلام الجازاة ان قلت
يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقدر فيه
ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذ جمع جوذر
وهو ولد البقرة الوحشية **قوله اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المفسر**
بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه **قوله اشارة حسية هي تخييل امتداد**

واصل بين الخيل وما يصير غاية له ذلك لامتداد وهي لا تكون الا الى محسوس مشاهد قوله
فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة بل ذلك المركب الاضافي
معنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس
تعريفا للشيء بنفسه كما يوهم لان المأخوذ في المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه
مأخوذا فيه قوله محمول على التجوز تنزيلا لمنزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه
قال وهي ذا المذكر لما لم يصح حمل ذا على هي لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقد بعض المحشين
تارة بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة التي بعده مبينة والاولى ان يقال
اي وهي فيما سنذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله المذكر خبر
مبتدأ محذوف اي هو المذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو
قليل وتارة بان قوله المذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذا منها
المذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ اي وهي منها ذا المذكر
ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال قوله لمثناه ذان من باب
حذف الموصول اي الذي لمثناه ذان فيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين
لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعرو ما منا الا له مقام معلوم من هذا
الباب اي ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر لك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن
الطف قوله والعامل في الحال اه فيه ان قوله ذا جزء الخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سقط

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله

وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم اه يمكن ان يقال انه قدم
لان الذهن ينساق الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره في الشافية
وقيل ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف
اي انه هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد تكون علامة للتانيث نحو
تضربين قوله والياء هاء لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف قوله
يوصل الياء لحصولها من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا يثنى من بعد تثنيته اه لم يرد التثنية
المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب
بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعني ان اللحوق يقتضي
اعتبار الاصل ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر ولذا اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم
من انها جزء الاسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك
بانا وانوانه كثير نحو هانا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع
الظاهر موقعها فان ضمير الفصل ولا تفصل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال
لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك اين ست وفي ترجمة ذلك نيست
قال وهي الحرف يذكر ويؤنث واعتبر هنا تذكيره تقريبا تذكير اسم العدد اعني خمسة قوله اي حروف
الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ
الرضي يكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور
لانه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا

فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا آخر حتى من هذه
الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال
المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلاقته وهي اللام قوله ولما رأى المص كذا ذكره الشيخ
الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الآخر بالتأويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال
يقع اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع قال وتلك اه لكان الخالفة
بين ذا واخواته في البعد اكتفى به قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس
فيما ذكر زيادتان الا في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك
للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثمه قال
خاصة اي اختص خصوصا ذكرت للتأكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان
كقوله تعالى هنالك الولاية لله الحق اي ح وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان
للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم اه قيل اي اسم لا يتم حال
كونه جزءا وهو بعيد عن معنى المراد قوله لا يصير جزءا اما ما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال فقال
ذلك لان الافعال الناقصة لا حصر لها قوله والمراد بالجزء التام اه حمل الشيخ الرضي الجزء
التام على ان الكلام كما يساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان
تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلته هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله
فضلة لم يكن الا بصلته فلهذا اختار الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة

ح وليس بشيء لان المعرفة لا توصف بالجملة كذا في الرضي ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله

معناها اللغوي كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء
فان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير لكان اخصر واوضح لكن هذا
طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه
ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصد مما
لا نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية
بالموصول مع ان فيه موافقة مع القوم في اللفظ لاخذ الصلة الحرفية في تعريفه قوله
لكان هذا القول مستدركا اه لا يقال يجوز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه
من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى العائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون
جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المؤول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول
الاسمي قوله لقائل ان يقول اه لقائل ان يقول بل يجب ان يقدر ذلك والا لزم نقض الحد بمن
الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية
كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يجوز لما قيل من ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذا قلنا بعد
ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار الهيأة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بما له
العلم تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا لها ولا لزوم التعريف
بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا من الصلة العرفية
ولا يدل هيأته الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم

قوله بان يقع الصلة اه فيه تامل قال وصلة اى صلة ما لا يتم الا بجعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة
بالقياس اليه لا الى الموصول قال جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور
الا في الجملة الخبرية ولما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة
هي جواب القسم وهو جملة خبرية قوله او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول
بان قوله وصلة الا الف واللام اسم فاعل ومفعول بمنزلة الاستثناء قوله لا غير ضمير لانا ادرانا انه
يجي الظاهر موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لا ما
حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه في القول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد قوله
جملة معنى ولهذا يعمل ح ولو كان بمعنى الماضي ايضا لا يكون صلة مصدر لانه لا يقدر
بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قال وهي اى
الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة قوله
المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه قال الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام
عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة
ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى
صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات قال والتي بقلب الذال تاء قال واللذان
واللتان وقد يشدد النون فيهما بدلا من الياء في المفرد قال واللذين كاللائين
لجمع المذكر من اولي العلم والذون في الرفع هذلية وقد يحذف النون من الذون

قوله التعريف في الاصل اه قوله من الاشارة اه قوله الى الموصول اه قوله الا بالتاء اه قوله الا الاسماء اه قوله
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه
قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه قوله اه

تخفيفا ومن الذين ايضا قال وأي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة قوله بمعنى الذي
وفي عينه وكذا في قوله بمعنى التي قوله المنسوب الى بني طي قلبت في التثنية احدى اليائين الفا
والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات قال وذا بعدما جوز الكوفيون كون ذا وجميع
اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط
كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من
الذي فان ذا زائدة او بعد موصول قال والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه
لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز
حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك
المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا
جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان
يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا
او يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى التي سجدت لما امرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا
اذا جر الموصول وموصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي
مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف
حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ليصح حذفه ومذهب سيبويه
والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان
مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي

جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض
ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى
حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء
قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين و
كون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في
صورة الاتصال بالحرف فانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول
فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول
المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الاطلاق لا يصح حذفه
بخلاف المفعول فانه على الاطلاق يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذف للاستطالة
والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذان الجوابان في المجرور وايضا قوله تمرين لتعلم
او تجربة التمرين للتمكين والتدريب قوله وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز
لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين
قوله لان الذي مخبر عنها اي بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا
اخبرت عن زيد اه وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر
لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول
قوله اي وقعت كلمة الذي اه لان المطلوب ان يخبر عن الموصول او المخبر عنه في الاسمية

مبتدأ أو المبتدأ مرتبته الصدر قال وجعلت الكلام المطلوب ان يصف الموصول والوصف الذي
كان لذلك الخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون الموصول كان المخبر عنه
لتصديره مبتدأ أو لانه لا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قال والخبر لانه خبر وحق
الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة لان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما
جملة اسمية نحو ضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم يصح الاخبار فيهما قلت لان هذين
الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام قال وضمير الشان لو قال في الضمير المبهم ليشمل
مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد
في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير
مفيد الما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه
فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم
فانما يجوز اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قال
والضمير المستحق لغيره اي الذي استحقه غيرها قال وما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في
المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابا برأسه بل بين في ضمن الموصولات
كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كفجار وفساق وباب قطام
الموافقة لباب نزال ولو لا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان
يجعل ابوابا برأسها قوله لا الحرفية لانه ذكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فتجيء في بحثه
قوله فانما الكافة اي مثلا قال واستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار

ويحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضافا الا اذا جاء ذا
بعد ما الاستفهامية نحو ماذا تشتغل قوله نحو شعر ربما تكره النفوس من الامر له قيل
جاز ان يكون ما كافة قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وقيل انه يجوز
ان يكون من التبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز
ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض وجملة قوله فرجته صفة الامر لان اللام فيه للعهد
الذهني قال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة قال وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة
لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم
او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم
لا يعرف من عظمته واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين قوله فان كلمة من لا تجيء
تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا
زائدة نحو قوله ولا ترون من عدد اي لا ترون عددا وهي عند البصرية موصوفة اي انسانا
معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها لذي العلم ولا يفرد لما لم يعلم ويقع على
ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
وذلك لانه تعالى قال ومنهم في الضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على
هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد
جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سؤال عن صفته

والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته او حقيقته ولهذا يقال
لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او نقول انه منسوب
الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الصفة
ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان
الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته
غير معلومة للبشر **قوله** والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة
موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة **قوله** لانه التزم فيها الاضافة
الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه قد ينتصب ما بعدها
الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا ينتقض باذا وذا لانهما مضافان الى الجملة و
لا بلدت فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن
لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف
الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو
غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم في اي
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب
كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه **قال** الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها
فعلية فلا تبنى اي معها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون
ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم لجاز سيبويه الاعراب

وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا
قوله فمن قرأ بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان
الكوفيين ذهبوا الى ان اى هذه الاستفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبرها اشد
والجملة صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة
معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون
النزع واقعا على من كل شيعة اى لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل
ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق عن العمل فليس بشيء لان مفعوله
ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد مر
ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة
الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن
الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد منافي للبناء واما
اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة
امر قياسي وبناء اى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي قال في واذا صنعت
قال الشيخ الرضي ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين
والاولى في ما ذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي
اى الذي هو هو على حذف المبتدأ واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة
لا غير ويحتمل ضمن ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم الاشارة كما في قوله تعر

من هذا الذي فان هذا التنبيه يدخل على اسم الاشارة قال احدهما ما الذي الجملة صفة
لقوله وجهان او استينافية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان
يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها ان قلت في رفع الجواب ورفع البدل
عما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبر لما بتقدير
العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول قوله والظاهر
ان موادهما واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة
قال وح جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه
اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا الجل لهم فالرفع لازم سواء جعلت
ذا موصولة او زائدة قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي قيل كان هذا يحتمل
ان تكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى
الامر والماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر
وفيه انها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء الافعال وفيه ان القائل بذلك
لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر لا افعال وانما سميت اسماء الافعال
قصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال بعضها مبني لكونها في الاصل
اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل مبتدأ والفاعل سد مسد الخبر وفيه ان معنى
الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى
الفعل لو لم ينافي الابتداء لصح ان يقال كل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحي او ان

هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من
الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول
ان القسم الثاني من المبتدأ يؤول بالاخرة الى اسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان صاحب
القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ
مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيبان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق
لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما
قاله الشيخ الرضي وهو انما بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك
الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور قال مثل رويد
زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود او رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا
قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به
مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل
والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثال ما هو بمعنى الامر وهو مستعمل
فيما نقل عنه نحو رويه زيدا اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير مستعمل
فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء
نظرا الى اصلها حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت الساكنين وضمت للتشبيه بقوة
الحركة على قوة بمعنى البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كرر الزاء ان
لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان

تاءها تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء
فجمع مفتوحة التاء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز
الوقف بالهاء والتاء **قوله** وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان
التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بعد
كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك
بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان الحق
كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي
السكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه
بالتنوين اسكت سكوتا ما **قوله** اذ العربي الخ قال قدس سره في الحاشية الخ الخالص **قوله** بحسب الوضع
وان كان طاريا **قوله** مثل اضارب امس لو قال بدل امس في الماضي لكان اظهر **قوله** المشتق من الثلاثي
صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن **قوله** اي قيس او ذو قياس **قوله**
على انه لو بنيت اي على اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لهيأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي
صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعب الصبيان قال البدر قرقار حكاية
صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كان صوتين لقيل
قارقار وعارعار كغاق غاق **قوله** حال كونه مصدر اصاحبها ضمير **قوله** مبني **قال**
معرفة اي علم جنس كسبحان **قال** كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر
محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من كان مذهبه ان جميع

اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا وعلما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردهم في كونها مؤنثة **قال** وصفة لمؤنث لا يجيء في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف يستعمل اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسا نحو جباذ للمنية وهي في الاصل الكل ما يجيء اي يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيته نحو قطاط اي قاطة كافية **قوله** واما علما انما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية ولا لزم بناء سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدلان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات بتبني لمشابهة الفعال الامرية مبالغة اذ في الكل مبالغة **قال** علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في المجاز معرب في تعميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم تواردهما على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما في باب التنازع **قوله** لمشابهة فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر في اختيه ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره **قوله** وجها لاكثرين اه اوان وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة له اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اى المركبات المعدودة الخ اى فيما سبق بقوله وهى المضمرات والموصولات واسماء الاشارة الخ بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت اياها
عين الاولى واللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة من المبنيات ثم ان المص ذكر المحدود
فى قوله المضمر ما وضع آه وفى قوله الموصول ما لا يتم آه مفردا رعاية لما هو الاصل المقصود فى التحديد وذكره فيما عداها جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال
مع وضوح ان المقصود تحديد المقدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظة كل فى بعضها للاشارة الى الطرد وترك فى بعضها رعاية لما هو الاصل
ولما ذكر الش توجيه صيغة الجمع ولفظة كل فى شرح قوله التوابع كل ثان تركه ههنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان
تضمن الثانى آه فلا يرد ان جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات كفلان وفلانة بالاتفاق ومنها معربات فى الاصح وبما قاله الشيخ الرضى
من ان قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام فى اقسام الاسم ولذا ترك فى غيرها فيما قطلان تصريح ما علم ضمنا من المقام لا يقال انه لا حاجة اليه نعم لا بد
لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهى انه لما كان فى اسميتها شبهة لكونها مركبات من كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح
باسميتها ولذا عطف الش قوله وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع الشكوك التى عرضت للناظرين قوله اسمين او فعلين الموجود من
هذه الاقسام هو المركب من اسمين كبعلبك ومن فعل واسم كبخت نصر قوله نسبة اصلا لانها نكرة فى سياق النفى فتعم قوله لا فى الحال اى فى حال التركيب
قوله لا يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المبنية للتركيب قوله ليخرج مثل عبد الله آه فانها ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظ وآما الثانى
فلانه قبل النقل جملة فليس معربا مبنى وبعد النقل محكى على ما كان عليه قوله مثل عبد الله آه اى ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب بان ضيف كلمة
الى الاخرى او وصفت بها وجعلتا كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة الناقصة المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية
اما حال التركيب وقبل التركيب قوله من افراد المحدود آه لكونه مبنيا للتركيب قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل فى كلامهم
خمسة عشر بالعطف اعلم ان المصنف قال فى بيان قوله ليس بينهما نسبة اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه
والجمل المسماة بها لان بين جزأيها نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بها فاعترض الشيخ الرضى عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود
لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزأيه نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره فلا يدخل فى هذا الحد الا ما ركب
لاجل العلمية والشارح بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضى ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية نكر لحال
وارادة العام بناء على كثرة العلمية فى المركبات قوله اصعب من خرط القتاد لان النكرة الواقعة فى سياق النفى صريحة فى الاستغراق فافادة بعض
الافراد دون البعض من غير قرينة تخصيص بلا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندى حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة بعض
ليخرج مثل تأبط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اعلاما قوله والاحسن ان يقال آه اى الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها
وتخصيصها بان يقال المراد نسبة مفهومة آه كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان لا يكون بين الكلمتين نسبة فى الواقع بل فى اللفظ وحاصله ان ظاهر تركيب خمسة عشر
تركيب مزجى كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك

قولہ وغیرہ نحو بیت بیت ای لبیت او الی بیت قولہ لوقوع آخرہ فی وسط الکلمۃ ای بعد الترکیب قولہ فان اصلہ خمسۃ وعشر بناء علی ان معناہ مجموع العددین
قولہ یعنی اخوات حادی عشر آہ یؤید الوجہ الاول افراد الضمیر وقرب المرجع وانما خص اخوات حادی عشر بالذکر لخفاء فی تضمنہا الحرف ویؤید الثانی عموم الفائدۃ
ان کان افراد الضمیر یحتاج الی التاویل قولہ ثنائیین ای من نوع واحد عنی تضمن حرف العطف مع ان الظاہر ایراد المثال الثانی لغیر حرف العطف تعمیما
للفائدۃ قولہ فی ہذا المرکب ای المرکب العددی وانما لم یقل او ہ ثنائیین احدہما لتضمین معنی حرف العطف فی نفس الترکیب والآخر لتضمنہ فی اصلہ لان التعمیم
فی الحکم اعنی البناء الذی ہو المقصود بالذات اولی بالبیان من التعمیم فی الشرط الذی ہو تضمن الحرف قولہ وجوابہ آہ خلاصتہ ان تضمن الحرف
اعم من ان یکون بنفسہ او باعتبار ماخذہ قولہ لاتسع حروفہا جمیعا لزیادتہا علی ثلثۃ قولہ او فی اخذ بعض الحروف نحو ثانی عشر مثلا فی ثلثۃ عشر او ثالث
قولہ وعلی ہذا القیاس آہ فانہ مشتق من احد وعشرون بمعنی الواحد من احد وعشرون قولہ لافرق بینہما آہ یعنی کل واحد منہما مشتق من الجزء الاول
من العدد والتضمن بحرف العطف لافرق بینہما الا بالتصریح بحرف العطف فی احدہما والتقدیر فی الآخر نحو العطف المذکور فی الحادی والعشرون ہی حرف
العطف الذی کان فی الاصل ولیس فیہ للعطف علی الحادی وفیہ تعریض للشارح الرضی حیث قال انہ للعطف علی لفظ احد فی الحقیقۃ وللعطف
علی الحادی فی النظم لکونہ قائما مقامہ بانہ التزام امر زائد لا احتیاج الیہ فی الجواب قولہ لسقوط النون وانما سقط النون لانہ لما حذف الواو
الموذنۃ بالانفصال لاجل الترکیب وجب حذف النون ایضا لذلک وانما کان حذف النون موجبا لشبہہ بالمضاف لان نون المثنی والمجموع
لم یعہد حذفہا الا للاضافۃ فصار کانہ مضاف والترکیب لاضافی لایوجب البناء قال والاعراب الثانی وقد یبنی الثانی ایضا تشبیہا بالتضمن الحرف
وہو ضعیف قولہ مع منع صرفہ آہ ہذا القید مستفاد من قولہ فی الافصح قولہ ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا وان کان مبنیا فالاولی والاشہر ابقاؤہ
علی بنائہ مراعاۃ للاصل ویجوز اعرابہ اعراب ما لاینصرف وقد یجوز فیہ بالصرف علی قلۃ تشبیہا لہا بالمضاف والمضاف الیہ تشبیہا لفظیا قال وبنی الاول علی الفتح
ان کان معربا فی الاصل ومبنیا علی غیر الفتح ویجوز حکایۃ حرکات المبنی وسکونہ قولہ ولاکل بعض من حیث انہ بعض من الابعاض المعینۃ فالفرق بینہ وبین کل
ما یکنی بہ ظ ولم یقل ولا بعض مبہم لانہ یسبق منہ الی الفہم البعض الغیر المعین ولا معنی لہ قولہ فکانہم اصطلحوا آہ ولم یصطلحوا فی الظروف کذلک لان
بعضہا غیر معینۃ شخصا کالظروف المضافۃ الی الجملۃ والی اذا قولہ ویتعذر تعریفہ لعدم وجود قدر مشترک یخصصہ قولہ موضوعۃ وضع الحرف اعنی
الثنائی فان اقل بناء الاسم الثلاثی فعلۃ بناء مشابہۃ لمبنی الاصل فی البناء قولہ وحمل الخبریۃ علیہا المشارکتہا لہا فی البناء فہی مبنیۃ لمشابہتہا لما یشبہ
مبنی الاصل قولہ بمعنی کم یعنی الکنایۃ عن العدد من غیر اعتبار الاستفہام والتنکیر ولذا لم یقید لشیء منہما فی المعنی ولیس لہا الصدر تقول قبضت کذا وکذا درہما
وتمییزہا واجب النصب لایجوز جرہ لا بالاضافۃ ولا بمن ولا یستعمل غالبا الا معطوفا علیہا فیقال کذا درہما ولا کذا کذا درہما وذکر ابن مالک انہ مسموع لکنہ
قلیل وفی القاموس کذا اسم مبہم وقد یجری مجری کم فینتصب بعدہ علی التمییز قولہ وغیرہ مجرور معطوف علی یوم السبت او علی خرجت ای غیر یوم السبت کما جاء
فی الحدیث انہ یقال للعبد یوم القیمۃ اتذکر یوم کذا وکذا فعلت کذا وکذا وما قیل انہ مجرور عطف علی السبت او مرفوع عطف علی نحو فانہ یجی بمعنی کیت کیت
وایضا فی القاموس کیت وکیت درہم بکسر آخرہما ای کذا وکذا درہما انتہی فی الاول عطف علی بعض الاسم وفی الثانی یلزم عدم الدخول تحت نحو وما فی القاموس
یدل علی ان کیت وکیت یجی بمعنی کذا وکذا دون العکس قال وکیت وذیت بفتح التاء وکسرہا وقد یضم اخرہما کیۃ وذیۃ حذف لام الکلمۃ وعوض منہا التاء
وکذا یکتب طویلا ویوقف علیہا کما فی اخت ولا یستعملان الا مکررین بواو العطف نحو قال فلان کیت وکیت وکان من الامر ذیت وذیت قولہ لاتستحق
اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع الترکیب الذی یتحقق معہ العامل والجملۃ من حیث ہی لاترکیب لہ مع غیرہا واستحقاق البناء فرع المناسبۃ بمعنی
الاصل ولا مناسبۃ للجملۃ معہ مناسبۃ معتبرۃ فی البناء قولہ ولم یجز خلوہ عنہما اذ المفرد الواقع فی کلامہم لایخلو عن احدہما قولہ رجح البناء آہ لانہ لما تعارض
سبب الاعراب وہو الترکیب مع العامل وسبب عدم الاعراب وہو کونہ واقعا موقع المفرد تساقطا فصار کانہ غیر مرکب مع العامل فترجح جانب البناء
فہو داخل فیما وقع غیر مرکب فان قیل انہ واقع موقع الجملۃ التی لہا محل من الاعراب فیکون مستحقا للاعراب قیل ان استحقاقہا للاعراب المحلی العارضی فلا یعتبر
مع عدم استحقاقہ بالذات الاعراب والبناء قولہ ومن الکنایات کاین ولہا صدر الکلام ومیزہا مجرور بمن غالبا حتی زعم ابن عصفور لزوم ذلک ویکون
للتکثیر غالبا نحو وکاین من نبی قاتل معہ ربیون وقد یجی للاستفہام نحو قول ابی بن کعب لابن مسعود وکاین تقرأ سورۃ الاحزاب آیۃ فقال
ثلثا وسبعین قولہ منحطۃ عن اخواتہا لکونہا فی الاصل اسما معربا منونا قال کم الاستفہامیۃ اعم الاستفہامیۃ والخبریۃ تدلان علی عدد ومعدود فالاستفہامیۃ
العدد مبہما عند المتکلم معلوم فی ظنہ للمخاطب والخبریۃ العدد مبہم عند المخاطب وربما یعرفہ المتکلم واما المعدود فہو مجہول عند المخاطب فیہما فلہذا احتیج

الی التمییز ولا یحذف الا بدلیل والحذف فی الاستفہامیۃ اکثر لانہ فی صورۃ الفضلات قال منصوب ولا یجوز جرہ الا اذا انجرت الاستفہامیۃ بحرف الجر نحو کم رجال مررت فیجوز فی ممیزہ الجر لیفہ قصدا الی التطابق بینہما قولہ لانہ لو جعل آہ لتساویہما فی الظرفیۃ فاعتبار احدہما دون الآخر ترجیح بلا مرجح بخلاف الوسط فانہ مختص بالوسطیۃ مع ان خیر الامور اوساطہا ولان الطرفین تعارضا فتساقطا فبقی الوسط فجعل تابعا لہ قولہ لان العدد الکثیر ای المائۃ والالف قولہ بانہ یبنی الصواب اسقاطہا قولہ لکن جوز الزمخشری رد لما قالہ الشیخ الرضی جوابہ ان کلامہ فی ممیز متصل بکم واما اذا فصل بینہما بالفصل متعدد فلا یتاتی بمن واجب فی الخبریۃ والاستفہامیۃ ذکرہ فی الرضی قبیل ہذا الکلام والآیۃ من قبیل الفصل قولہ علی انشاء التکثیر لان المتکلم یقصد بکم اعلام التکثیر الذی فی ذہنہ لا ان لاستکثارہ خارجا ولا تنافی بین کونہا خبریۃ وکونہا انشائیۃ لاختلاف الجہۃ فنحو کم رجلا ضربت اخبار بضرب کثیر من الرجال لانشاء لاستکثار المضروب ولذا یقال کذبت ما ضربت کثیرا منہ الرجال ولا یقال لکذبت ما استکثرت من الضرب کما لو قال ما اکثرہم صح ان یقال لیس الکثیرین ولم یصح ان یقال ما تعجب من کثرتہم قولہ لکان اوفق آہ یعنی ان الاوفق للتعبیر السابق حیث قال فکم الاستفہامیۃ کذا والخبریۃ کذا ان یقول کلتا وایراد کلا تبا ویلہما بالمذکر کالنوعین واما بدون التاویل فلا یحکم بشیء منہما ولا یتحقق للتذکیر والتانیث الا فی الاسماء اذا قصد مدلولہا فان قصد لفظ الاسم جاز تذکیرہ باعتبار اللفظ وتانیثہ باعتبار الکلمۃ وکذا الفعل والحرف کذا فی شرح التسہیل وفی الرضی فی بحث العلم اذا نقلت الکلمۃ المبنیۃ وجعلتہا اسم ذلک اللفظ سواء کانت اسما او فعلا او حرفا فاکثر الحکایۃ کقولک من الاستفہامیۃ وقد یحکی معربا بخولیت یرفع وینصب فان اولتہ بالمذکر کاللفظ فہو منصرف مطلقا وان اولتہ بالکلمۃ او اللفظ فان کان ثلاثیا ساکن الاوسط فہو کہند فی الصرف وترکہ وان کان علی اکثر من ثلثۃ او ثلاثیا متحرک الاوسط فہو غیر منصرف قطعا انتہی کلامہ فجعل کلا من التذکیر والتانیث فیہ بالتاویل قولہ کلا ہذین النوعین کما ہو الظاہر من توصیف کم بالاستفہامیۃ والخبریۃ فان التقیید بالوصف یوجب النوعیۃ واما التاویل بہذین اللفظین وبہذین الاسمین فانما یصح اذا اریدا بالاستفہامیۃ والخبریۃ نفسہما ولیس کذلک لان الکلام فی لفظ کم وہو لفظ واحد قولہ وہما کم الاستفہامیۃ والخبریۃ لا حاجۃ الی ہذا کما لا یخفی قولہ ای کل واحد فی معنی البیت یجوز مراعاۃ لفظ کلا وکلتا فی الافراد نحو کلتا الجنتین آتت اکلہا ومراعاۃ معناہما وہو قلیل فما قیل ان التاویل بکل واحد منہما اشارۃ الی وجہ افراد الخبر لیس بشیء بل مقصودہ بیان ان الحکم المذکور لکل واحد منہما مع قطع النظر عن الآخر والتعبیر بلفظ کلتا للاختصار ولا دخل فی ذلک للاثنینیۃ کما فی قولہ تعالی کلتا الجنتین آتت اکلہا قولہ او ما یدخل فیہ کم یوما انت سائرہ کم رجلا انت ضارب قال فکل ما بعدہ فعل غیر مشتغل عنہ بضمیرہ فی الرضی ہذا منتقض بقولک کم جارک فان جار فعل مشتغل عن کم بضمیرہ لان معنی الاشتغال عنہ بضمیرہ انہ کان ینصب لو لم ینصب الضمیر کما ذکرنا فی شریطۃ التفسیر مع کون کم مرفوع المحل مبتدأ انتہی وہو مندفع بما اشار الیہ الشارح فی شریطۃ التفسیر من ان قولہ بحیث لو سلط علیہ لنصبہ قید زائد علی الاشتغال عنہ بالضمیر یفید ان مجرد العمل فی الضمیر یکون مانعا عن العمل فیہ لان قولہ مشتغل عنہ بضمیرہ داخل فیہ نحو زید قام وکم جارک لان الاشتغال بالضمیر مانع عن العمل وان کان التقدیم ایضا مانعا وخارج بقولہ لو سلط علیہ لنصبہ لانہ یفید ان مجرد الاشتغال بالضمیر یکون مانعا عن العمل فیہ وہہنا لیس کذلک قولہ ای علی حسب عمل ہذا الفعل یعنی ان ضمیر حسبہ راجع الی العمل المفہوم من معمولہ لا الی اقتضاء العمل علی ما فی الرضی وعمل الفعل لا یکون الا بحسب الممیز فالانفع ما قیل الاولی ان یقول معمولا علی حسبہ وحسب الممیز معا قولہ والاستفہامیۃ اکتفی بثلثۃ امثلۃ من المفاعیل فی الاستفہامیۃ والخبریۃ لما ان المعروف انتصابہا علی انہا مفعول بہا لا ظرف او مصدر واما خبر کان نحو کم کان مالک والمفعول الثانی من باب ظننت نحو کم ظننت مالک فہما داخلان فی المفعول بہ قولہ وانما جعلناہ آہ فعلی ہذا قولہ کان منصوبا والا فہو مرفوع معناہ تعین النصب والرفع لکونہ راجحا فتارا ظاہرا وانہ علی تقدیر عدم الاشتغال بضمیرہ یجوز الرفع بان یقدر الضمیر العائد الی کم لانہ ضعیف کما فی الرضی قولہ مثل قولک کم رجلا ضربتہ آہ فالمثال المذکور داخل تحت القاعدتین بالجہتین التقدیر وعدمہ قولہ فی جمیع ہذہ الاسماء اشارۃ الی ان الجمع المضاف فی قولہ اسماء الاستفہام والشرط للاستغراق بمعنی الکل المجموعی لا الکل واحدا لا انہ خص عنہ کم بالقرینۃ العقلیۃ اذ لا معنی لتشبیہ الشیء بنفسہ کما فی قولہ تعالی لَیْلَۃُ الْقَدْرِ خَیْرٌ مِّنْ اَلْفِ شَہْرٍ فما قیل ان فی قولہ اسماء الاستفہام والشرط حزازۃ ان المراد اسماء الشرط وباقی اسماء الاستفہام وہم قولہ لانی کل واحد منہما فان من وما یتاتی فیہ الوجوہ الثلثۃ ولا یتاتی فیہما الرفع علی الخبریۃ وای یتاتی فیہ الوجوہ الاربعۃ واین وانی ومتی واذا وکیف وایان لکونہا لازمۃ الظرفیۃ لا یتاتی فیہا الا النصب علی الظرفیۃ او الرفع علی الخبریۃ کما فصلہ الشارح قولہ فیہما الرفع علی الخبریۃ ای بالظرفیۃ کما یدل علیہ قولہ بانشراط المذکورۃ فلا ینافی ما فی الرضی من تاتی الرفع فیہما علی الخبریۃ نحو من انت وما دینک قولہ باعتبار بعض الوجوہ وہو النصب والجر واما باعتبار الرفع فہو المرفوع علی الابتدائیۃ قولہ رفعہ بالابتداء والخبر

جملة قد حلبت علی عشاری **قوله** نصبه علی الظرفیة آه بان یکون ظرفا لحلبت او مصدرا له ای کم مرة او کم حلبة والجملة خبر عنه لک **قوله** فکان الایق تاخیره لیکون الاصل مقدما علی الفرع **قوله** فتکون منقلبة الکف او للتقدم الی داخل **قوله** اعرب مع التنوین لانه لما عوض التنوین عن المضاف الیه کان الاضافة باقیة لان غایة الکلام فی قصد التکلم **قوله** لتضمن معنی حرف الاضافة لتضمنها معنی المضاف الیه کذا فی شرح المفصل فلیس حرف الجر ههنا مقدرا کما فی غلام زید بل مفهوما معناه من الغایة لیفهم المضاف الیه منها من حیث انه مضاف الیه **قوله** فی الاحتیاج الی المضاف الیه فان قلت فهذا الاحتیاج حاصل لها مع وجود المضاف الیه فلا بنیت معه کالاسماء الموصولة تبنی مع وجود ما یحتاج الیه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فیها یرجح جانب اسمیتها لاختصاصها بالاسماء واما حیث واذ واذا فانها وان کانت مضافة الی الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها لیست بظاهرة اذ الاضافة فی الحقیقة الی مصادر تلک الجمل فکان المضاف الیه محذوف ولما ابدل فی بعض وکل التنوین من المضاف الیه لم یبنیا اذ المضاف الیه کالمذکور ثابت ثبوت بدله کما فی الرضی **قال** لاغیر نحو جاء زید لاغیر ای لاجاء غیر او لاغیره جاء **قال** ولیس غیر وغیر خبر لیس ای لیس الجائی غیره قال الاخفش یجوز ان یکون اسم کذا فی الرضی **قوله** لشدة الابهام الذی فیه فانه اشد ابهاما من مثل فلهذا لم یبن مثل علی الضم **قوله** کما فیها ای کما فی الغایات لکونها جهات غیر محصورة **قوله** وحسب بفتح الحاء وسکون السین الکفایة قال الله تعالی حسبک الله ویقال حسبک درهم من هذه الدراهم ای کفاک وهذا رجل حسبک من رجل وهو مدح للنکرة ولا یقال مررت باخیک حسبک من کل رجل کذا فی شرح شمس العلوم **قوله** وعدم تعرفها بالاضافة الا ان عدم تصرف غیر لتوغلها فی الابهام وعدم تعرف حسب لکونه بمعنی محسب فاضافة لفظیة فی الصحاح هذا رجل حسبک من رجل هو وصف للنکرة لان فیها تاویل فعل کانه قال محسب لک مما ذکرنا ظهر انه لیس مشابها للغایات فی الابهام اذ لا ابهام فی محسب ولذا لم یقل واجری مجراه لاغیر ولیس غیر وحسب بل شبه لغیر فانه لیس بمعنی لاغیر علی ما وهم **قال** حیث للمکان قد یفتح الثاء تخفیفا ویکسر لالتقاء الساکنین فی الصحاح حیث کلمة تدل علی المکان لانه ظرف فی الامکنة بمنزلة حین فی الازمنة وحوث لغة فی حیث **قوله** قد تستعمل للزمان ای الحین کما فی قوله **شعر** للفتی عقل یعیش به حیث تهدی ساقه قدمه فی الصحاح هداه ای قدمه وانشد بهذا البیت وقوله للفتی عقل ای للفتی عقل یعیش به مدة حیاته وفی الرضی ولا یمتنع حمله علی المکان ای حیث مشی **قوله** مفعول تری کذا فی الرضی فعلی هذا طالعا حال ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف ای طالعا فی ذلک المکان ویضیء وساطعا وصفان لنجم وفی شرح ابیات الرکنی نجما بالنصب فعلی انه بدل من طالعا وطالعا مفعول تری وحیث ظرف تری وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لتری او حال من سهیل ان جعلت حیث صلة بمنزلة مقام فی قوله لفیت منه مقام الذئب وان لم تجعله صلة یکون حالا والعامل فیه معنی الاضافة ای مکانا مختصا لسهیل حال کونه طالعا ویجوز ان یکون حیث فی البیت باقیا علی الظرفیة وحذف مفعول تری نسیا کانه قیل اما تحدث الرویة فی مکان سهیل طالعا انتهی قلت جعل الحال من المضاف الیه علی ان یکون العامل فیه معنی الاضافة غیر مرضی عندهم وکذا القول بزیادة حیث والاولی ان یجعل الحال من ضمیر یعود الی سهیل حذف هو وعامله للدلالة علیه ای تراه طالعا **قوله** لشذوذ الاضافة الی المفرد ولذا یرفع بعضهم سهیل علی انه مبتدأ محذوف الخبر ای حیث سهیل موجود وترک اضافة حیث مطلقا اشد **قوله** زمانیة وهی التی للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطیة لا یکون الا زمانیة واما التی لیست ظرفا اصلا ففی ثبوتها اختلاف کما سیجیء ولذا لم یقل او لا یکون لشیء منهما **قوله** لما ذکرنا فی حیث فی الرضی واما اذا ففیها خلاف هل مضافة الی الشرط او الی الجزاء المذکور فی حیث انما یجری علی مذهب من قال باضافتها الی الشرط وانها ظرف للجزاء کما هو المشهور واما علی القول بانها مقطوعة منها والعامل فیها الشرط فلا والاولی ما قاله الشیخ ابن الحاجب انما یبنی حیث واذا واذ لانها موضوعة لمکان حدث یتضمنه الجملة او زمانه فشابه الموصولات فی احتیاجه الی الجملة **قوله** وهی اذا کانت آه اشارة الی ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع العاطفة لقرینة کونه حکما کالاحکام المذکورة بعده بالواو والاصح جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبنیة سواء کان للمستقبل او للماضی او للحال او للاستمرار ولا یکون لشیء منها وقیل الجملة معترضة فلا حاجة الی تقدیر العاطف لکن کونه حکما کسائر الاحکام یزیف الاعتراض **قوله** وان کانت داخلة علی الماضی فهی تقلب الماضی الی المستقبل عکس اذ نحو اذ یمکر بک الذین کفروا واذ یقول لصاحبه **قوله** وقد استعملت فی الماضی اما لخروجها عن الظرفیة کما ذهب الیه ابن مالک حیث قال وقد یفارقها الظرفیة مفعولا بها او مجرورا بحتی ومبتدأ ومثال الاول قوله علیه السلام لعائشة رضی الله عنها انی لاعلم اذا کنت عنی راضیة واذا کنت علی غضبی ومثال الثانی وسیق الذین کفروا الی جهنم زمرا حتی اذا جاؤها فتحت ابوابها ومثال الثالث قوله تعالی اذا وقعت الواقعة فی قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ واذا رجحت خبره ولیس وخافضة ورافعة احوال ثلثة والمعنی وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوما رافعة آخرین وقت رج الارض فاذا عنده فی موضع جر بحتی فعلی هذا لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التی توهم فی محل الجواب استیناف نحو قوله تعالی

وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ان فتحت جواب سوال مقدر كانه قيل ما فعل بعد مجيئهم واما لبقا ظرفيتها كما ذهب اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على اسم معمول لغيرها في موضع النصب بالجواب وليس بحتى عمل طنا افادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل وعلى هذا يكون هذه الغاية ما يستنبط من الجواب مترتبا على الشرط والتقدير المعنوي في الآية المذكورة الى ان يفتح لهم وقت مجيئهم وجوز الزمخشري ان يكون حتى حرف ابتداء واختاره الرضي فاذا باقية على ما كان عليه قبل دخول حتى وقد تجيء للاستمرار كقوله تعالى وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا **قال** وفيها معنى الشرط غير الاسلوب السابق واللاحق ولم يقل وللشرط اشارة الى ان معنى الشرطية عارض له ليس راسخا رسوخها في سائر اسماء الجوازم وذلك لان الحدث الواقع فيه مقطوع به في اصل وضعه والشرط ينافيه لانه مفروض الوجود الا ان اكثر الامور التي يتوقع وقوعها قطعا لما كان ليظهر بخلافه جوزوا تضمنه معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدالة على الفرض وصار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ معنى الفرض الذي هو معنى الشرط ولعروض معنى الشرط فيه جاز ان يكون جزاؤها اسمية لغيرها ولم يجزم المضارع الواقع جزاء له ولم يلتزم الاخفش وقوع الفعلية بعده **قوله** فهذا علة اخرى لبناء ها وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما في الصفة **قوله** اي لكون معنى الشرط فيها قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة كما وهم **قال** للمفاجاة ولا يحتاج الى جواب ولا يقع في الابتداء ومعناها الحال والاستقبال والاكثر يوافقه بحال انت فيها قال الفراء وقد يراخي كقوله تعالى وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ وهو حرف عند الكوفيين والاخفش لا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان كما سيجيء **قوله** من قولهم فجئته آه قيد بذلك لان فجا يجيء بمعنى آخر في القاموس فجئت الناقة كفرح عظم بطنها وكمنع جامع يعني انه ماخوذ من هذا المجرد وبمعناه في القاموس فجئه كسمعه ومنعه فجاء وفجاءة هجم عليه كفاجاه **قوله** بالضم والمد بالكسر والمد فانه مصدر فجأ وما قيل وانما قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجأه بمعنى اخذه بغتة فلم يوجد في الكتب المشهورة من اللغة **قال** فيلزم المبتدأ فيلزمها الاسمية اي على احد الاقوال فان فيه ثلثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا اقترنت بقد يجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع كذا في التحفة فح لا ينافي بين هذا وبين ما سبق في شرطية التفسير ولا حاجة الى تكلف حمل اللزوم على الاغلب كما ذكره الشارح رح ولا الى تخصيص اللزوم بغير باب شرطية التفسير كما قيل **قوله** والعامل في اذا هذه اليه ذهب الزمخشري وابن الحاجب وعند غيرهما الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر في نحو فاذا السبع اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر كذا في المغني وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن اضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اي اذا حضور السبع **قوله** اي للسببية احترازا عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية **قوله** قيل قائله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى ثم اذا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ **قوله** لا مفعول به كلام المصرح حيث قال اي خرجت ففاجات وقت وقوف السبع يدل على انه مفعول به كما ذهب ابن مالك من انه قد يفارقها الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ان هذه اذا للمفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع ان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجاه موسى وقت تخييلهم يسعى حبالهم وعصيهم وقال في تفسير قوله تعالى ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ اي ثم جاء وقت كونهم بشرا تنتشرون فان ثم كل من التقديرين انه جعلها مجردة من الظرفية لمفعولا بها واما ما قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فيخدشه ركاكة المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجات السبع في زمان وقوفه لو كان وقوفه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصا في نحو قوله تعالى إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ **قوله** الكائنة للماضي قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانه ح يكون حالا قيد للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحا لكنه عنه مندوحة **قوله** وقد تجيء للمستقبل بتجريده عن المضي واستعمال المطلق في المقيد **قوله** الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمع الثلثة في قوله تعالى إِنْ لَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ **قوله** ولقلة مجيئها اذ للمفاجاة في غير جواب بيننا وبينهم قليل وفي جوابها كثير فالتعليل قاصر **قوله** فهما للمكان آه قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعني استفهاما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن جعله مستقلا الصق بالقلب **قوله** اي حال كونهما آه فاستفهاما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور

وفی جعلها عین الاستفهام والشرط اشارة الی رسوخهما فیها فلا حاجة الی تقدیر ذاتی استفهام وشرط **قوله** وانی زید فی الرضی لا یستعمل انی بمعنی این الا مع من ظاهرة نحو من انی عشرون او مقدرة نحو انی لک هذا ای من انی لک ولا یقال انی زید بمعنی این زید **قوله** بمعنی متی ولا یجی بمعنی متی وکیف الا بعده فعل **قال** استفهاما و کتب الجمهور ساکتة عن کونها للشرط واجاز ذلک بعض المتاخرین وهو غیر مسموع **قال** ولیف للحال استفهاما الاستفهام بکیف عن النکرة فلا یکون جوابه الا النکرة فلا یجوز الصحیح فی جواب کیف زید **قوله** وقد جاء کسرها فی الرضی کسر همزته لغة سلیم وقال الاندلسی کسر نونها لغة ہذیل **قوله** جار مجری الظرف لانه بمعنی علی ای حال والجار والظرف متقاربان وکون کیف ظرفا مذهب الاخفش وعند سیبویه هو اسم بدلیل ابدال الاسم منها نحو کیف انت صحیح ام سقیم ولو کانت ظرفا لابدل منها الظرف نحو متی جئت الیوم الجمعة ام یوم السبت **قوله** فهو فی محل الرفع علی الخبریة هذا اذا لم یدخل نواسخ الابتداء علی ذلک الاسم وان دخلت نحو کیف صحبت وکیف تعلم زیدا فکیف منصوب المحل جزءا ثانیا لمطلوبی ذلک الناسخ کذا فی الرضی **قوله** علی الحالیة ویجوز ان یکون منصوب المحل صفة للمصدر الذی تضمنه ذلک الفعل فکان معنی کیف یقوم زید قیاما حاصلا علی ای صفة یقوم زید **قال** مذ ومنذ قیل انهما کلمتان باسمها اذ الاصل فی الحرف وما یشبهه عدم التصرف وقیل اصل مذ ومنذ بدلیل منیذ وامناذ ویضم الذال اذا التقی بالساکن **قوله** لموافقتها آه قال الاخفش الحجازیون یجرون بهما مطلقا والکوفیون یرفعون بهما مطلقا واکثر العرب یجرون بهما فی الزمان الحاضر اتفاقا انما الخلاف بینهم فی الجر بهما فی الزمان الماضی ولا یستعملان فی المستقبل اتفاقا واذا جر بهما فقیل انهما اسمان مضافان والصحیح انهما حرفا جر بمعنی من لابتداء الغایة اذا کان الزمان ماضیا معرفة نحو ما رأیته مذ یوم الجمعة وبمعنی فی ان کان حاضرا معرفة نحو ما رأیته مذ یوم اللیلة وبمعنی من والی جمیعا فتدخلان علی الزمان الذی وقع فیه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلک ان کان الزمان نکرة نحو ما رأیته مذ اربعة ایام ثم ان المصرح ذکر فی بیانهما ثلثة وجوه الاول ما فی شرح الکافیة وهو ان وضع مذ وضع الحرف وحمل منذ علیه لاتفاقهما الثانی ما فی شرح المفصل وهو ما ذکره فی الشرح الثالث ما ذکره فیهما وهو انهما مقطوعة عن اضافة مرادة فی المعنی ولذلک بنیت منذ علی الضم کما یبنی ما قطع عن الاضافة الا تری ان قولک منذ یوم الجمعة معناه اول المدة فهو یتضمن المضاف الیه کتضمن قبل عند القطع الا انه لم یأت الا مبنیا لانه لا یذکر المضاف الیه معه ابدا بخلاف قبل **قوله** ای اول مدة زمان الفعل فاللام فی المدة للعهد او عوض عن المضاف الیه وما قیل ان معناهما اول المدة مطلقا وتعیین کونها مدة الفعل المتقدم علیهما مستفاد من ذکر الفعل فلا حاجة الی التاویلین فانما یصح لو ثبت استعمالهما فی اول المدة مطلقا ولیس کذلک فانهما لا یستعملان الا فی اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما یوخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال **قوله** ای الاسم المفرد الدال علی الوحدة لا المثنی والمجموع وما فی حکمهما مما یدل علی التعدد فلا یرد ما رأیته مذ ثلثة ایام لانه فی حکم المجموع **قوله** امرا واحدا بجهة من جهات الوحدة کالمصاحبة فی المثال المذکور ولظهوره لم یتعرض لبیان جهة الوحدة **قوله** ای الزمان الذی آه یعنی ان الباء لیست صلة والا لکان الواجب المقصد بالعدد لانک قصدت بقولک یومان عددا اثنین لا انک قصدت بالعدد یومین وما قیل ان المعنی الذی قصد باسم العدد فیابی عنه لفظ یلیهما لانه لا یلیهما المعنی المقصد باسم العدد الا بجوز ذا **قال** وقد یقع آه معطوف علی ما یستفاد من سابق کلامه ای فیقع بعدهما علی المعنیین اسم زمان وقد یقع المصدر **قوله** ای ما کتب علی هذه الصورة یعنی ان الکلام علی حذف المضاف ای صورة ان فیشمل المثقلة والمخففة لان کلمة ان مستعملة فی ما کتب علی هذه الصورة حتی یرد علیه انه یوجب ان یقرأ وما کتب علی هذه الصورة موضع او ان لیفید التعمیم ولا یشک عاقل انه لیس عبارة الکتاب ذلک وقیل لعله اعتمد علی تصویر ان بالتشدید والتخفیف اختصارا فی الکتابة **قوله** اسمین لا حرفی جر فانه ح لا محل لهما من الاعراب **قوله** لکونهما فی تاویل الاضافة کون اللفظ مؤولا بالاضافة لیس من الاقسام المعدودة للمعرفة ولو کفی التاویل بالاضافة فی صحة الابتداء بالنکرة لصح وقوع کل نکرة مبتدأ لامکان التاویل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الی الجملة حذفت لدلالة السابقة علیها ولذا نبیت منذ علی الضم تشبیها لها بالغایات فی کونها مقطوعة عن الاضافة الی الجملة وهی بتاویل المفرد المعرفة والتقدیر ما رأیته منذ ما رأیته یوم الجمعة ای منذ عدم رؤیتی فیکون من المضاف الی احدهما **قوله** ویرد علیه آه قال الصرح هذا المذهب وهم لا یساعده المعنی واللفظ اما المعنی فلانک تخبر عن اول المدة او جمیع المدة بانها یوم الجمعة او یومان لا العکس واما اللفظ فلما ذکره الشارح وتقدیم الظرف انما یکون مصححا اذا کان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ کقولک فی الدار رجل وفیما نحن فیه لیس کذلک وتفصیل المقام ان لمذ ومنذ ثلث حالات احدها ان یلیهما اسم مجرور فهما حرفا جر بمعنی من ان کان الزمان ماضیا وبمعنی فی ان کان حاضرا وبمعنی من والی جمیعا ان کان معدودا وثانیها ان یلیهما اسم مرفوع نحو مذ یوم الخمیس ومنذ یومان ومنذ ذهابک وثالثها ان یلیهما جملة فعلیة او اسمیة فقال البصریون انهما مبتدأ ان ما بعدهما خبرهما بدون التقدیر فیما اذا کان بعدهما اسم زمان نحو مذ یوم الجمعة وبتقدیر زمان فیما اذا کان بعدهما مصدر او جملة فقولنا ما رأیته مذ یوم الجمعة او یومان جملتان والثانیة مفسرة للاولی فلذا لم یعطف علیه وان

جاز العطف فیما ہو بمعناہ نحو مارأیتہ فاذل مدۃ عدم رؤیتی یوم الجمعۃ وقال الکوفیون انہما ظرفان لما قبلہ مضافان الی جملۃ مصرح بجزأیہا اذا کان بعدہا جملۃ محذوف واحد جزأیہا اذا کان بعدہما مفرد ای مذکان یوم الجمعۃ ومذکان ذہابک فقولنا مارأیتہ مذیوم الجمعۃ جملۃ واحدۃ وقال صاحب التسہیل وانما اختیر ہذا اذ فیہ اجری مذ ومنذ علی طریقۃ واحدۃ وہی کونہما ظرفین مضافین الی جملۃ بعدہما مع صحۃ المعنی فہو اولی من اختلاف الاستعمال وفیہ تخلیص من ابتدأ بنکرۃ بلا مسوغ ان ادعی التنکیر ومن تعریف غیر معتاد ان ادعی التعریف وفیہ تخلیص من جعل جملتین فی حکم جملۃ واحدۃ من غیر رابط ظم ولا مقدر انتہی وقد عرفت بما حررنا لک اندفاع جمیع ذلک عن مذہب البصریین **قولہ** بالالف المقصورۃ ویعامل الفہا معاملۃ الف الی وعلی فیسلم مع الظم ویقلب یاء مع المضمر غالبا ثم ظاہر کلام المصرح ان لدی لغۃ برأسہ وفی الصحاح ان لدی لغۃ فی لدن **قال** وقد جاء آہ فی لدن تسع لغات کعضد وجمل وکتف وجبر وقمن وعل وفم وخف ترک المصرح بکتف متابعۃ لما فی المفصل لقلتہ کما ترک لت بفتح اللام وکسر التاء ولدن بضم اللام وسکون الدال مع فتح النون **قولہ** لدن بفتح اللام آہ کما جاء فی عضد عضد بسکون الضاد ثم کسر النون لالتقاء الساکنین ضبط الشارح اللغات الستۃ المذکورۃ فی المتن بہذا الطریق لان تغییر اللغۃ للخفۃ فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف فالاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون وقدم ما فیہ النون لکون التغیر فیہ یسیرا **قال** ولدن بتحریک الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساکنین وقد جاء بالکسر ایضا **قال** ولدن بتسکین الدال ونقل ضمہا الی اللام وکسر النون لالتقاء الساکنین وقد جاء فیہ فتح النون ایضا **قال** ولدن وہی ثلث لغات باسقاط النون من اللغات الثلث التی بسکون الدال وضمہا وقد جاء لدکمد وہو فی غایۃ القلۃ **قولہ** لوضع بعضہا وضع الحروف فی شرح المفصل بنیت لدو لدن لشبہہما بالحروف لوضعہما علی الصیغۃ التی لیست علیہا الاسماء وانما علیہا الحروف فاشبہت الحروف وبنی لدی لانہ ہو ہو وقد تقدم ان کل اسم یبنی فہو یبنی وان اختلف بزیادۃ او نقصان مع بقاء الاصل والمعنی فیہ فیبنی لدی لشبہہ بالحرف وبنی لدی لشبہہ الحرف وان اختلف جہات الشبہ فانہ لا یضر الا تری ان نزال بنی لشبہہ بانزل وبنی مجاز لشبہہ بنزال وان اختلف جہات الشبہ انتہی واورد علیہ الشیخ الرضی ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء عن الواضع علی ما یعلم من کونہا حال الاستعمال فی الکلام مبنیۃ لمشابہتہا المبنی فلا یجوز ان یکون بناؤہا مبنیا علی وضعہا وضع الحروف والجواب انا لا نسلم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبنی علی ما یعلم حالہا من کونہا مبنیۃ حال الاستعمال لم لا یجوز ان یکون بناؤہا علی کونہا کثیرۃ الاستعمال مطلوبۃ الخفۃ ولذا جاء بعض الاسماء معربا مع کونہ ثنائیا کحم وہن فی بعض اللغات کما مر وبما نقلنا من شرح المفصل ظہر اندفاع ما قیل الوجہ للحکم ببناء لدی لمجرد موافقتہا فی بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقۃ فی المعنی اذ لدن بمعنی من عند **قولہ** وکلہا بمعنی عند ای کلہا مشترکۃ فی ہذا المعنی الا ان لدن ولغاتہا المذکورۃ یلزمہا الابتداء فلذا یلزمہا من اما ظاہرۃ وہو الاغلب ومقدرۃ فہو بمعنی من عند واما لدی فہو بمعنی عند ولا یلزمہ معنی الابتداء کذا فی الرضی وبہذا ظہر عدم صحۃ ما قیل ان بناء لدن لتضمنہ معنی من لان لزوم من معہا ظاہرۃ او مقدرۃ ینافی التضمن کما فی اسماء الشرط والاستفہام وقال فی شرح التسہیل للفاضل المصری لدن مبنیۃ لشبہہا بالحرف فی لزومہا استعمالا واحدا وہو کونہا مبتدأ غایۃ وامتناع الاخبار عنہا وبہا ولا یبنی علی المبتدأ بخلاف عند ولدی فانہما لا یلزمان استعمالا واحدا بل یکونان للابتداء الغایۃ وغیرہا ویبنیان علی المبتدأ ومعنی عند القرب حسا او معنی نحو عندی انک غنی وربما فتحت عینہ او ضمت ویلزمہا النصب لا اذا انجرت بمن کذا فی الرضی **قولہ** ان تجرہما اما لفظا ان کان مفردا او تقدیرا ان کان جملۃ **قولہ** وقد تنصب آہ ای تنصب بلدن لا بسائر لغاتہ لفظ غدوۃ لا لفظ آخر وغدوۃ بعد لدن لا یکون الا منونۃ وان کان معرفۃ **قولہ** تشبیہا منونا آہ وان کان من نفس الکلمۃ بالتنوین فیکون کاسم تام بالتنوین فیعمل عملہ ویضعف ہذا التوجیہ ان یوتس حکی نصب غدوۃ بعد لدن المحذوفۃ النون **قولہ** ولذلک تحذف آہ ای لکون نونہ مشابہا بالتنوین تحذف النون عن لدن تارۃ وتثبت اخری **قولہ** ولکون آہ عطف علی تشبیہا من حیث المعنی علۃ النصب خصوص غدوۃ **قولہ** ای لاجل الفعل آہ فی ہذا التوجیہ صرف اللام عن المتبادر وہو کونہ صلۃ الوضع کما مر فی امثالہ والماضی المنفی علی معناہ المتبادر فہو اقل تصرفا وفی التوجیہ الثانی ابقاء اللام علی المتبادر وجعل الماضی صفۃ للزمان واسناد المنفی الیہ علی التجوز باعتبار کون ما وقع فیہ منفیا وربما استعمل قط بدون النفی نحو کنت اراہ قط ای دائما وقد استعمل بدونہ لفظا لا معنی نحو ہل رأیت الذئب قط **قولہ** وبناء الخفۃ آہ وقیل لتضمنہ معنی فی ومن الاستغراقیۃ علی سبیل اللزوم **قولہ** بدلیل اعرابہ آہ فان الاضافۃ الی المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتہا التعریف والتخصیص والتخفیف بالمعرب ولذا یعرب الغایات عند الاضافۃ الی المفرد فالقول بانہ یجوز ان یکون عوض المضاف مبنیا مفتوحا لانہ جاء فیہ الفتح لا معربا منصوبا وہم **قولہ** ای دہر الداہرین معنی عوض الدہر سمی بہ لانہ کلما مضی جزء عوضہ جزء کذا فی القاموس **قال** المعرفۃ والنکرۃ المعرفۃ مصدر عرف معناہ شناختن والنکرۃ اسم لما ینکر کالطلبۃ اسم

لما یطلب کذا فی الاقلید والنکرة والکنایة ناشئتان قوله من اقسام الاسم نبه بذلک علی انهما من مباحث الاسم کالمعرب والمبنی لبعد العهد قوله لوضع جزئی بان یلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فان خصوصیة الاضافة باعتبار خصوصیة الطرفین او کلی بان یلاحظ الموضوع بوجه اعم کما فی المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او یلاحظ الموضوع له بوجه اعم کما فی الحروف والمضمرات فههنا اربعة احتمالات ان یکون کلاهما ملحوظین بخصوصهما او کلاهما بعمومهما او الموضوع یکون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعکس ولا وجود للاحتمال الثانی قوله ای ذاته المعینة آه فالعین بمعنی الذات کما فی القاموس وغیره واضافته الی الضمیر للعهد فیصیر بمعنی ذاته المعلومة المعهودة والعهد انما یعتبر بین المتکلم والمخاطب لا غیرهما ولا بد فی المعرفة من علم المتکلم اذ لا یمکن اعلام المعهود بدون العلم به وفی الاقلید التعریف یتعلق اما بمعرفة المتکلم دون المخاطب نحو قولک لی بستان وانت تعرفه دون مخاطبک او بما لا یعرفانه نحو قولک انا فی طلب غلام اشتریه ولست تقصد به الی معین او بما یعرفانه نحو قولک فعل الرجل کذا وما قیل ان المعرفة ما یعرفه مخاطبک فمعناه انه لا بد فیها من معرفة المخاطب وانما زاد لفظ المعینة اشارة الی ان ما وقع فی عبارتهم من المعینة معناه المعلومة لا الشخصة قوله یخرج به النکرة والعلم المنکر داخل فی المعرفة باعتبار الوضع الحقیقی وفی النکرة باعتبار وضعه المجازی فان الوضع فی تعریفهما اعم من الوضع بنفسه او بالقرینة لیدخل فی تعریفه المعارف المستعملة فی المعانی المجازیة نحو رمی الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازی ویدخل فی النکرة النکرات التی هی مجازات نحو رأیت اسدا یرمی قوله واشار آه وذلک لان المتکلم البلیغ فلا بد لاختیاره هذا الترتیب الذی ذکر من نکتة والاشارة الی ترتیبها فی المرتبة تصلح نکتة لذلک فیحمل علیه قوله الی ترتیبها بحسب المرتبة علی ما اختاره وتبع الزمخشری فی ذلک فانه ذکرها فی المفصل علی هذا الترتیب الا فی المضاف حیث جعل تعریفه بعد جمیع الانواع کما هو مذهب المبرد لان تعریفه من غیره والزمخشری جعله فی مرتبة المضاف الیه کما هو مذهب سیبویه قوله فانها موضوعة بازاء معان آه هذا علی رای المحققین المتاخرین واما علی رای المتقدمین فهی موضوعة لمعان کلیة بشرط استعمالها فی جزئیاتها فالمعنی الحقیقی مهجور بالکلیة وکذا الاختلاف فی المبهمات والحروف قوله والموضوع له جزئی شخص اما شخصیة ضمیر المتکلم والمخاطب وضمیر الغائب الراجع الی الشخص فظاهر واما الراجع الی الکلی فلانه من حیث تقدم ذکره لفظا او تقدیرا او حکما صار مشخصا لا یحتمل غیره صرح به فی الاقلید وبعضهم جعلوا الضمیر الراجع الی النکرة المخصصة نکرة واستعماله فیها مجازا کضمیر المخاطب المستعمل فی مخاطب غیر معین نحو قوله تعالی ولو تری اذ المجرمون ناکسوا رؤسهم قوله الاعلام الشخصیة ای الموضوعة للشخص وهی الماهیة المعروضة للتشخص وهی حالة حقیقیة او اعتباریة بها یمتنع فرض اشتراک الشخص بین کثیرین والاعراض انما تسمی مشخصات لکونها علامات فیعرف بها الشخص لا انها علة للتشخص ولو قیل بکونها علة فعلیتها علی سبیل البدل کالدعامة للبیت وعلی کل تقدیر لا یلزم من تبدلها تبدل الاشخاص علی ما عرفهم وتفصیله فی علم آخر قوله کما اذا تصور ذات زید آه ای بوجه مختص به وان کان فی نفسه یمکن فرض اشتراکه فالمعلوم جزئی وبوجه کلی کما قالت الفلاسفة فی علمه تعالی بالجزئیات ولذا اختار لفظ تصور دون احس فان ادراک الجزئیات المادیة بالوجه الجزئی انما هو بالاحساس فلا یشکل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعة عند غیبة الموضوع له لانها یمکن تصورها بوجه مختص بها کتصوره تعالی بکونه واجبا خالقا لکل ما سواه فالمعلوم جزئی وان کان العلم بوجه کلی علا ان التحقیق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقدیریة بخلاف لفظ الاله فان غلبته تحقیقیة وقد حققناه فی حواشی تفسیر القاضی قوله او الجنسیة ای الموضوعة للماهیة المتحدة فی الذهن من حیث معهودیتها فاستعمالها فی فرد منها ان کان باعتبار مطابقتها للماهیة فحقیقة وان کان باعتبار خصوصیة فمجاز من قبیل استعمال المطلق فی المقید کاستعمال الاسد فیه هذا ما ذهب الیه المصرح والمحققون فتعریف العلم الجنسی عندهم حقیقی واختار الرضی ان تعریفه لفظی کما ان تانیث غرفة وبشری وصحراء ونسبة کرسی لفظی ولا فرق بین علم الجنس واسم الجنس فی المعنی بل فی الاحکام اللفظیة قوله والموصولات آه لعل وجه کون الموصول فی مرتبة اسم الاشارة واشتراکهما فی الابهام والتعیین بامر خارج عن الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة فی الوضوح ذهب الاخفش الی ان ما فیه ال من الموصولات تعرف بها وما لیست فیه ال کمن وما فتعریفه لانه فی معنی ما فیه ال فالموصول علی هذا فی مرتبة ذی اللام والیه ذهب سیبویه وجمهور النحاة قوله العهدیة او الجنسیة فی التسهیل فان عهد مدلول مصحوبها بحضور جنسی او علمی فهی عهدیة والا فهی جنسیة وفی شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج یوسف الی ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسیة اللام التی للحقیقة من حیث هی وبالاستغراقیة التی للحقیقة من حیث تحققها فی جمیع الافراد فیصح المقابلة بینهما وانما تعرض للاستغراقیة مع کونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقیة لافادتها الشمول لیس فیها معنی التعریف ولم یذکر العهدیة الذهنیة لانها من حیث استعمالها فی فرد مبهم نکرة ولذا توصف بالجملة الخبریة قوله اللام الزائدة وهی فیما وجب تعریفه او تنکیره فی التسهیل وقد یعرض زیادتها فی علم وحال وتمییز ومضاف الیه تمییزا قوله بدل من اللام آه معنی کونه بدلا من اللام

انہ مستعمل فی موقعہ والاصل اللام فی شرح التسہیل لابن مالک لما کانت اللام تدغم فی اربعۃ عشر حرفا فیصیر المعرف بہا کانہ من المضاعف العین الذی فاؤہ ہمزۃ جعل اہل الیمن ومن دناہم بدلہا میما لان المیم لا تدغم الا فی المیم فالمیم حرف تعریف عوض اللام فی نعتم ولیس معناہ انہ منقلب من اللام کما قلبت بالراء فی الرحمن الرحیم کما وہم **قولہ** نحو یا رجل ای اسم الجنس الذی قصد بہ فرد معین فان تعریفہ بالنداء واما العلم المنادی فتعریفہ بالعلمیۃ والنداء افاد زیادۃ الوضوح وہو المختار وقیل انہ عرف بالنداء بعد ازالۃ العلمیۃ **قولہ** اذا صل یا رجل آہ یعنی انہ کان فی الاصل معرفا باللام توسلا لندائہا بای ثم حذف اللام وای لکثرۃ الاستعمال فصار یا رجل **قولہ** ولا یستلزم صحۃ الاضافۃ فان لفظ احد فی الاثبات لواحد مبہم کالنکرۃ لا للعموم فمن قال انہ تکلف فقد تکلف **قولہ** لانہ ان صدر آہ ہکذا فی الاقلید والنقود فالتقابل بین الاقسام الثلثۃ بالذات وقولہم اللقب ما یشعر بمدح او ذم لم یقید والعدم التصدیر بالاب والام یدل علی ان الفرق بینہ وبین الکنیۃ بالحیثیۃ فاشعار بعض الکنی بالمدح او الذم کابی الفضل وابی الجہل لا یضر وعبارۃ الرضی یشیر الی ہذا فانہ قال ام الاعلام اما اسم وہو الذی لا یقصد بہ مدح او ذم او لقب وہو ما یقصد بہ احدہما واما کنیۃ وہی الاب والام والابن والبنت مضافات انتہی وبعض اہل الحدیث یجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الی اسم حیوان او صفۃ کابی الحسن کنیۃ والی غیر ذلک لقبا کابی تراب کذا فی حاشیۃ الفاضل الچلپی وبہذا اصطلاح جعل صاحب القاموس ابو العتاہیۃ لقبا والمنفی کونہ کنیۃ وصاحب الصحاح جعلہ کنیۃ علی الاصطلاح المشہور **قولہ** فہو کنیۃ من کنیت ای ستر وعرضت کالکفایۃ سواء لانہ یعرض بہا عن الاسم والکنیۃ عند العرب یقصد بہ التعظیم والفرق بینہا وبین اللقب معنی ان اللقب یمدح الملقب او یذم بمعنی ذلک اللفظ والکنیۃ تعظم المکنی بعدم التصریح بالاسم فان بعض النفوس تالف من ان یخاطب باسمہا کذا فی الرضی وعندی ان التعظیم غیر المدح والذم فالفرق بین اللقب والکنیۃ ظ **قولہ** فان قصد بہ آہ ای حین الوضع لا حین الاستعمال لانہ قد یطلق اللقب علی المسمی من غیر قصد المدح والذم ولانہ قد یقصد بالاسم فی الاستعمال المدح او الذم اذا اشتہر فی ضمنہ بصفۃ مدح او ذم نحو حاتم وقصد الوضع یفہم من کونہ منقولا من معناہ الغیر العلمی الی العلمی فان المنقولات یلاحظ فیہا المعانی الاصلیۃ **قولہ** فہو اللقب لفظ اللقب فی القدیم کان فی الذم اشہر منہ فی المدح والترقی خاصۃ **قولہ** فہو الاسم بہذا المعنی اخص من مقابل الصفۃ الذی ہو اخص من مقابل الفعل والحرف **قولہ** والاعلام الغالبۃ آہ العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فہی فی الاصل داخلۃ فی المعرف باللام العہدیۃ وفی المضاف بالاضافۃ العہدیۃ وبعد غلبۃ الاستعمال فی فرد معین اختص فی الاستعمال فلا ضرورۃ فی العلم الحقیقی بتکلف ان استعمال المستعملین بحیث اختص بہ بمنزلۃ الوضع علی انہ یلزم الجمع بین المعنی الحقیقی والمجازی فی قولہ بوضع او الحمل علی عموم المجاز **قولہ** باستعمال آہ متعلق بتناول **قولہ** تناولا بوضع واحد اشارۃ الی ان قولہ بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفی اعنی تناول لا بالنفی المستفاد من غیر فیکون داخلا تحت النفی فیفید عموم التعریف للاعلام المشترکۃ ولیس مقصودہ انہ مفعول مطلق بتقدیر تناولا علی ما وہم اذ لا حاجۃ الیہ علی انہ بعد تقدیر تناولا متعلق بہ فلیکن اول الامر متعلقا بتناول **قولہ** اراد التنبیہ فیہ اشارۃ الی ان الترتیب بین الاصناف المذکورۃ بدیہی **قولہ** فیما یکون ای فی نوع یکون فیہ ہذا الترتیب ای ترتیب الاصناف فی نفسہا فلا یرد ان المضاف یکون فیہ ہذا الترتیب کما سیجی ولم ینبہ علیہ **قولہ** وہذا الترتیب الذی ذکرہ ای ترتیب اصناف المضمر بالنسبۃ الی کل العارف حیث قال واعرفہا ای اعرف المعارف لان لفظ ہذا للقریب وبقولہ الذی ذکرہ فان الترتیب بین الانواع لیس بمذکور **قولہ** فان فیہ اختلافات کثیرۃ وفی شرح التسہیل للفاضل المصری قیل اعرفہا العلم وقیل اسم الاشارۃ وقیل المعرف باللام وقال المصرح اعرفہا ضمیر المتکلم ثم ضمیر المخاطب ثم العلم ثم ضمیر الغائب السالم عن ابہام نحو زید رأیتہ انتہی **قال** للکمیۃ آحاد الاشیاء ای لصفۃ منسوبۃ الی کم لو قوعہا جوابا لہ وہو العدد المعین فان کم للسوال عن العدد المعین عارضۃ لآحاد الاشیاء ای لافراد الاجناس قال المصرح فی الایضاح احد مقادیر آحاد الاجناس فاسماء الاعداد یعتبر فیہا النسبۃ الی الاجناس ولذا یلزمہا التمییز وقد یستعمل لمجرد العدد من غیر التمییز نحو ستۃ ضعف ثلثۃ فبقولہ للکمیۃ احترز عن ما وضع لغیر الکمیۃ سواء دل علی العدد الغیر المعین کصیغ الجمع ولفظ العدد او لا نحو زید وعمرو وبقولہ آحاد احترز عن ما وضع لکمیۃ الاجزاء نحو النصف والثلث والربع وباضافۃ آحاد الی الاشیاء احترز عما وضع لکمیۃ الآحاد فی نفسہا من غیر نسبتہا الی جنس نحو لفظ بضع ونیف فانہما یدلان علی عدد معین من غیر نسبۃ الی جنس مذکر ان یتبع اسم عدد لہ التمییز وبما حررنا ظہر انہ لا یجوز التعریف بما وضع للکمیۃ لانتقاضہ بالغاظ الکسور ولا بما وضع لکمیۃ الآحاد ولا بما وضع لکمیۃ الاشیاء لانتقاضہما بما وضع للآحاد فی نفسہا وما قیل ان الآحاد احترازا عما وضع للآحاد لکمیۃ المسافۃ نحو الفرسخ والمیل وعن نحو الذراع فانما یصح لو اریدا بالکمیۃ المقدار الشامل للعدد والمساحۃ والذراع ولا یخرج عن التعریف ثلث جماعات لانہا آحاد الجماعۃ **قولہ** فالاشیاء آہ الفاء لتفصیل الحد ولا یخفی اذا کان الاشیاء ہو المعدودات والآحاد عبارۃ عن کل واحد منہا یکفی فی الحد

ان یقال لکمیۃ الآحاد الکمیۃ الاشیاء وما قیل ینبغی ان یقال المراد بالآحاد الوحدات القائمۃ بالاشیاء ہو اسم العدد موضوع لکمیۃ واحدۃ الاشیاء لا لکمیتہا ففیہ ان الوحدات المنفردۃ والمجتمعۃ نفس العدد لا لکمیتہا **قولہ** فظہر من ہذا التقریر آہ ہذا التقریر لا یرضی بہ المصرح فانہ قال فی الایضاح الفصل العدد مقادیر آحاد الاجناس فالواحد والاثنان علی ذلک لیسا بعدد وانما ذکرا فی العدد لانہ محتاج الیہما فی ما بعد العشرۃ فخرج من العدد ولو قلنا ان العدد عبارۃ عن مقدار الشیء علیہ من وحدۃ وغیرہا دخل الواحد والاثنان فی العدد انتہی ولیت شعری بعد ما صرح المصرح بخروجہما عن التعریف اذ لا خذ لفظ الآحاد کیف یعترض الشارح الرضی علی عدم صحۃ التعریف بخروجہما عنہ **قولہ** وان لم یکونا آہ الواحد لیس بعدد عند کلہم لان العدد قسیم الکم والواحد لیس بکم واما الاثنان فعند البعض وذکروا لہ وجوہا ضعیفۃ تفصیلہا فی شرح حکمۃ العین **قولہ** بالحاق التاء کما ہو الاصل فی التانیث **قولہ** او باسقاطہا فان الاصل فی الثلثۃ واخواتہا ثبوت التاء فی شرح التسہیل الفاضل الصری الثلثۃ واخواتہا اسماء جماعات کزمرۃ وامۃ وفرقۃ وعصبۃ وصیحۃ وسریۃ وفئۃ وعشرۃ وقبیلۃ وفصیلۃ فالاصل ان تکون بالتاء لتوافق الاسماء التی ہی بمنزلتہا فاستصحب الاصل مع العدد والمذکر لتقدم رتبتہ وحذفت التاء مع المؤنث لتاخر رتبتہ ویدل علی ان اصلہا التاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول ثلثۃ نصف ستۃ وفی الرضی انما وضع علی التانیث فی الاصل لان کل جمع انما یصیر مؤنثا فی کلامہم بسبب کونہ علی عدد فوق الاثنین فاذا صار المذکر فی رجال مؤنثا بسبب عروض ہذا العرض فتانیث العدد فی نفسہ اولی **قولہ** الی عشر کذا فی النسخۃ التی بخط الشارح ونسخۃ الفاضل اللاہوری وفی بعض النسخ الی تسع وہو سہو **قال** او بالجمع ای بالجمع وما یجری مجراہ **قولہ** او امتزاجیا لم یدخلہ فی قولہ او بالعطف کما فی الرضی بناء علی ان اصلہا العطف لانہ من المرکبات الامتزاجیۃ کما سبق ذکرہ وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قیل ان الصواب ان یقول او تضمنا فلیس بصواب اذ لیس فی الاصطلاح مرکب تضمنی **قال** واحد فی الرضی اسم فاعل من وحد یحد وحدا وحدۃ ای انفرد فالواحد بمعنی المنفرد ای العدد المنفرد فالمراد من الواحد الوحدۃ لکونہ عددا منفردا ولا حاجۃ الی تدقیق فلسفی بان یقال سمی الوحدۃ واحدا اما لانہ واحد بذاتہ کالضوء مضئ بذاتہ واما لانہ من الانواع المتکررۃ مع انہ غیر تام لانہ اذا اعتبرت الوحدۃ واحدا کان من المعدودات لا من الاعداد فی الاقلیدان الواحد لیس بصفۃ وکذا غیرہ من الاعداد فاذا اجری شیء منہا علی موصوف فعلی تاویل معدود وہذا العدد ولذا یجمع علی وحدان لان فعلانا غالب فی الاسماء ولم یجمع علی فواعل مع انہ الاصل فی الاسماء لکونہ فی الاصل صفۃ تقول مررت برجل واحد وامرأۃ واحدۃ فردعی جانب الاسمیۃ بان جمع علی وحدان وجانب الوصفیۃ بان لم یجمع علی فواعل **قال** ومأۃ اصلہ مئیۃ کسدرۃ حذف لامہا فلزمہا التاء عوضا منہا کما فی غرۃ وثبۃ ولامہا یاء لما حکی الاخفش رأیت میئا بمعنی مأۃ وفی الصحاح اصل مأۃ ماۃ کمعی والہاء عوض من الیاء **قال** تقول واحد اثنان آہ ہذہ الاعداد وما بعدہا موقوفۃ محکیۃ عما ہو الاصل فیہا فی المفصل العدد موضوع علی الوقف تقول واحد اثنان ثلثۃ یدل علی ذلک ترک الواو بینہا منصوبۃ محلا علی انہ مفعول تقول فان المعنی تقول ہذہ الکلمات وانما ذکرہا علی التعداد لان اعراب الآخر لا دخل لہ فی بیان استعمالہا فقولہ وبنو تمیم تکسر الشین جملۃ معترضۃ بین المعدودات والالف فی اثنان وثنتان جزء منہم ولیس علامۃ الاعراب وکذا الواو فی قولہ عشرون واما قولہ ثم بالعطف فہما فہو معطوف علی تقول بتقدیر تقول وقولہ مأۃ والف مأتان والفان مذکورۃ علی سبیل التعداد مفعول تقول المقدر ہہنا المعطوف علی تقول السابق اذ لا یمکن جعلہما مفعول تقول المذکور اولا لتوسط قولہ ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فیہما **قولہ** اعتبار التانیث الجماعۃ فی الایضاح وانما کان کذلک ای جاؤا بالتاء المذکر فیما فوق الاثنین لان الثلثۃ جماعۃ فانثوا الجماعۃ فی المذکر لانہ السابق ثم جاؤا الی المؤنث فذکروہ ارادۃ الفرق بینہما انتہی ای انما کان علی خلاف القیاس الظاہر فی الثلثۃ فما فوقہا لان عدد الثلثۃ فما فوقہا جماعۃ فیصح ایراد التاء فیہا فانثوہا بہذا الاعتبار فی المذکر لکونہ سابقا فی الاعتبار ثم جاؤا الی المؤنث فترکوا التاء فیہ للفرق بین المذکر والمؤنث اذ لو اوردا التاء فیہا لزم الالتباس فی صورۃ حذف المیز وفی ما لا علامۃ فیہ ولو کورد تاء ان لزم اجتماع علامتی التانیث من جنس واحد فی کلمۃ واحدۃ فیلزم التاء فی المذکر وعدمہ فی المؤنث فقولہ اعتبار الخ نکتۃ مصححۃ لایراد التاء وحصول الفرق بینہما نکتۃ للزومہا فی المذکر وبما نقلنا لک ظہر ان تانیث ثلثۃ فما فوقہا لکونہا فی نفسہا جماعۃ لا لان موصوفہا جماعۃ وتانیث العدد لاعتبار المعدود مؤنثا علی ما قیل فانہ تطویل من غیر حاجۃ وہذا الوجہ اظہر واخف مؤنۃ لانہ لا یحتاج الی اثبات کون التانیث ہو الاصل فی الثلثۃ فما فوقہا کما مر نقلا من شرح التسہیل والرضی قیل فعلی ہذا لحوق التاء فی ثلثۃ فما فوقہا قیاس وہو ینافی ما تقدم فی بحث وزن الفعل انہ لو قال غیر قابل للتاء قیاسا سالم یرد اربع اذا سمی بہ فان لحوق التاء للتذکیر ولیس بشیء لان لحوق التاء فیہا بخلاف القیاس الظاہر المطرد فی کل الاسماء وما قالوا بہ انما ہو وجہ لصحۃ اللحوق بالتاویل علی خلاف الظاہر **قولہ** فرقا بین المذکر والمؤنث والمعتبر

فی التذکیر والتانیث حال المفرد ان کان المعدود جمعا لا لفظ المعدود ان کان اسم جنس او اسم جمع فان کان مختصا بالمذکر اثبت التاء وان کان مختصا بالمؤنث حذفت وان کان محتملا لهما جاز الامران الا اذا نصصت علی احد المحتملین فالاعتبار بذلک النص ففیه تفصیل فی الرضی واذا کان المعدود صفة نائبة عن الموصوف یعتبر حال الموصوف قال اللہ تعالیٰ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا أی عشر حسنات امثالها وان کان مما لا یدخله التذکیر والتانیث ینظر الی اللفظ فیؤنث نحو خمسة من الضرب ویذکر نحو خمس من البشارة **قوله** وغیر الواحد آه ظاهره یدل علی ان احدا مغیر الواحد واحدی مغیرة الواحدة والمفهوم من الرضی ان احدا اصله وحد بفتح الحاء صنفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة علی خلاف القیاس بالاتفاق واحدی اصله وحدی ابدل الواو المکسورة بالهمزة علی القیاس عند المازنی کوشاح واشاح وعلی خلافه عند غیره فمعنی قوله وغیر یدل علی ما فی القاموس **قوله** ابقاء للجزء الاول فیها حال من فاعل تقول ای مبقیا لا مفعول له لعدم صحة التعلیل وکذا تذکیر الثانی عطف علیه ای مذکرا للجزء الثانی فی المؤنث وکذا مفعول له للتذکیر ای مورد الجزء الثانی مذکرا فی المذکر لکراهة اجتماع تانیثین وما قیل یلزم کون المفعول له معرفة وهو غیر جائز عند الجمهور فهو وقد وقع فی التنزیل یجعلون اصابعهم فی آذانهم من الصواعق حذر الموت ط وفی الرضی ویعزی الی الریاشی وجوب التنکیر للمفعول له لمشابهته الحال والتمیز وقول حاتم واغفر عوراء الکریم ادخاره قاض علیه **قوله** بدل من لام الکلمة اعنی الیاء لانه من المثنی واما فی اثنتان فهی للتانیث لان همزة الوصل عوض منها ای من الیاء **قوله** لانه لما وجب قیل الصواب فلانه والجواب انه جزاء اما بتقدیر فیقال وحذف الفاء فی جواب اما جائز مع قول محذوف نص علیه فی الرضی **قوله** لانه منصوب آه قد عرفت تحقیقه ومن قال ان الاعراب المحلی انما یکون للمبنی وعشرون لیس مبنیا وهو الظاهر انما المحتمل ان یکون محکیا فالصواب المنصوب تقدیر الشغل آخره بالحرکة الحکایة فقد غلط لوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلی یکون للمعرب قالوا یجوز بالرفع فی المعطوف علی اسم ان بعد مضی الخبر حملا علی محله ورفع ظریف فی لا غلام رجل ظریف فی الدار حملا علی محل لا غلام رجل واما ثانیا فلان عشرون مبنی لکونه حکایة عن المبنی اعنی عشرون علی التعداد واما ثالثا فلان شغل آخره بالحرکة البنائیة لا ینافی الاعراب بالحرف **قوله** لان المعطوف آه تعلیل لغیر **قوله** ای عطف تلک العقود آه خص العطف بهنا لعطف العقود علی الزائد مع ان عطف الزائد علی العقود ایضا جائز لان الاول اکثر استعمالا بقرینة قوله الی تسعة وتسعین بخلاف قوله ثم بالعطف علی ما تقدم حیث جعله شاملا لها کما هو الظاهر **قوله** کائنا ذلک الزائد آه جعل الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقود معا کما فی الرضی لان الاحتیاج الی التقیید فیما وقع فیه التفسیر وهو الزائد لا فی العقود **قال** مائة والف بالوقف کسائر الاسماء السابقة واورد الواو بینهما لیشعر بعدم اتصالها بخلاف العقود السابقة **قال** مائتان والفان لم یورد جمعها لعدم کونه من الاعداد فی نفسه وانما یصیر من الاعداد بالترکیب بلفظ العدد نحو ثلث مئات وثلث الوف کالواحد والاثنین کما مر نقلا من الایضاح **قوله** او واحدة عطف علی واحد فیکون مثالا للمؤنث عطف فیه الزائد علی المئات وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف علی مائة او واحدة هکذا فکلها من عطف الزائد علی المائة احدها مثال للمذکر والآخر للمؤنث علی الطریقة السابقة وعطف او واحدة علی مائة ومائة علی واحدة بان یکون مثالا للمؤنث عطف فیه المائة علی الزائد الی آخر الامثلة وهم یابی عنه الطریقة السابقة من ایراد مثال للمذکر ومثال للمؤنث ولزوم ایراد مثال واحد لعطف الزائد علی المائة وترک باقی الامثلة ثم الحوالة لقوله ویجوز العکس فی الکل **قوله** قال الشارح الرضی آه المقصود منه ان قوله وشذ حذفها بمعنی انه علی خلاف القیاس فالاکتفاء علی الکسرة قیاس ولیس بمعنی انه غیر فصیح بل هو اولی **قال** مخفوض واجاز سیبویه النصب فی الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا کان المعدود جامدا فان کان صفة نحو قولک ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب علی الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها مع استعمال الاسماء کذا فی شرح التسهیل **قال** مجموع جمع التکسیر ان وجد فان کان له جمع القلة یؤتی بها والا فیؤتی جمع الکثرة وان لم یوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات وقیل مجیئه مع وجود المکسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل ومحسنة ازدواج سبع بقرات واما جمع المذکر السالم فلا یمیز به کما سیجیء **قال** او معنی هو اسم الجمع واسم الجنس والاکثر فیه ان یکون مجرورا بمن **قوله** الا فی ثلث مائة آه اسقاط التاء فی ثلثة واخواتها واجب اذا اضیفت الی مائة واثنتاها واجب اذا اضیفت الی الف لان ممیزها فی الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذکر **قال** وکان قیاسها ای بالنظر الی کون ممیزها مجموعا فلا ینافی عدم مجیء اضافة العدد الی جمع المذکر السالم **قوله** فی صورة جمع المذکر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا فی مائتین فالجمهور علی انه جمع مائة بالواو والنون علی الشذوذ کارضین وقال الاخفش ان وزنه فعلین کنفسلین فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله مائی کعصی فهو جمع مکسر قلبت یاؤه الثانیة نونا وعلی التقادیر هو فی صورة جمع المذکر السالم **قوله** ان یلی التمییز المجموع ای یلی التمییز الذی یذکر للمئات لما یقع مثلا ثلث مئات رجل کذا نقل عن الشارح فالتمییز فاعل یلی

والمجموع مفعول **قوله** بعدما تعودآه اى اخذ التمييز المجئ بعدها هو فى صورة الجمع عادة فالضمير المستتر فى تعود راجع الى التمييز والمجئ مفعوله **قوله** فلتعذر الاضافة
حكى الكسائى ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى المميز منكرا نحو عشرو درهم ومعرفا نحو عشرو ثوبه وعند الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة
كذا فى شرح التسهيل المصرى **قوله** قليلا اى من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا ولا من حيث المعنى فان الجمع فى معنى واحد وواحد وواحد
تذكير قليلا التذكير قريب فى قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين **قوله** فى الاعداد انما قيد بذلك لان استعمالها مع مميز يا بدون الاعداد واقع فى الرضى
وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل **قوله** مرفوض فى شرح التسهيل ان العرب لا يجمع المائة اذا
يضيف اليها عدد الا قليلا **قال** مخفوض مفرد جاء وقد جاء منصوبا فى قول الشاعر **شعر** اذا عاش الفتى مائتين عاما + فقد ذهب اللذاذة والفتاء
وجاء جمعا ايضا كما فى قراءة الكسائى ثلث مائة سنين بالاضافة واجاز ذلك الفراء وذلك قليل فى الاستعمال كذا فى شرح التسهيل **قال** واذا كان
آه اى هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من اثبات التاء فى المذكر واسقاطها فى المؤنث فى ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظ متفقين فى
التذكير والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان وكان اللائق تقديمه على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من المميز
قدم ذكر المميز **قوله** فان يكون المعدود آه سواء وقع تمييزا كما فى مثال الشرح او موصوفا نحو اشخص ثلثة او ثلاث ولا ينتقض هذه الضابطة بثلث مائة
ولا العكس بثلثة الآف حيث وجب التذكير فى الاول والتانيث فى الثانى سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة
لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير عنه بلفظ مميزها اعنى رجلا وامرأة مثلا **قوله** بمميز زاد للتنصيص على استغراق النفى
فان الفعل المنفى ظاهر فى العموم بخلاف النكرة فى سياق النفى فانه نص فيه اى لا يميز بمميز اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا **قوله** فلا يورد آه اشارة الى
الى ان ليس المراد بقوله لا يميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز بعد جاكما فى الحواشى الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على
ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وبترك المميز فاضرب بقوله بل يذكرون لتعين الاحتمال الاول
كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء وهو علة للنفى لا للمنفى اى ترك الجمع بينهما بطرح الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما **قوله** ما يصلح ان يكون
تمييزا لهما وهو المفرد والمثنى فى الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع فى الواحد والمجموع فى الاثنين **قوله** اى الصالح لان يكون تمييزا
اندفع بهذه العناية ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستمر فى نحو واحد رجال واثنا رجال **قوله** وبصيغته اى بهيأته بقرينة المقابلة بجوهره **قوله** فان
من صيغة آه اعنى الجوهر مع الهيأة كما هو المعنى الحقيقى للصيغة فلا ينافى السابق **قوله** فان قلت هب آه حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل
خاص لانه انما يتعرض فيما اذا اورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتمييزه لكونه مبنيا للجنس لذا جاء فى قول الشاعر ثمنا حنظل والاستغناء بلفظه عن لعدم
فهم الاثنينية منه **قوله** ينبغى ان يعتبر آه يعنى ان اللائق والقياس ان يعتبر فى الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز سائر الاحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس
بصالح لتمييز الاثنين قياسا وما وقع فى الشعر شاذ للضرورة **قوله** معنى الكلام خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغناء بلفظ التمييز
اعنى الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى
ذكر الواحد والاثنين وانما قال لا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم **قوله** فاختاروا آه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل
لنا طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل منهما مغن عن الآخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما فقال ان لحوق العلامة اخف فاختاروا
لهذا الترجيح **قال** وتقول عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعد من **قوله** وتقول حادى عشر فانه بصيغة الخطاب بقوله
وان شئت قلت وتعرف **قوله** اى فى الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه منفرد عما سواه من آحاد المتعدد بهذه الصيغة اى التصيير لا يشارك فيها غيره
قال وتصييره مصدر مضاف الى الفاعل ومفعولاه محذوفان قدرهما الشرح **قوله** على هذا القياس اى قياس الثانى ولا حاجة اليه **قوله** فلا يجئ
آه لامتناعه عقلا **قوله** لا يتيسر اشتقاق آه وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به معنى الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف
العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنيت من الثنى الى عشرت من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين اعنى اربع وسبع وتسع واما
ما هو لبيان الحال وان كان فى صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى اذ لا يدل على معنى حدثى قائم به وانما معناه الواحد فى مرتبة فلا باس
ان يبنى من اول جزأى المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل **قوله** اى مرتبة من المتعدد فى نفسه لا بالنظر الى عدد تحته فيصح مقابلته باعتبار
التعبير فانه حالة بالنظر الى ما تحته **قال** والحادى عشر فتقليب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فتسكن الياء فيه

وکذا فی الثانی عشر مع انہما مرکبان کما مر فی نحو معدیکرب کذا فی الرضی **قولہ** وتقول فی المعطوف آہ واما العشرون والثلثون الی التسعین والمائۃ والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فیہما واحد وکان القیاس العاشرون والثالثون کذا فی الرضی ولذا ترکہا الشارح **قولہ** ای ومن لاجل اختلاف الاعتبارین آہ یعنی ان قیل آہ مرتب علی اختلاف الاعتبارین بواسطۃ استلزامہ اختلاف الاضافتین استلزاما بینا لان التصییر یقتضی الاضافۃ الی الاقل بمرتبۃ والحال یقتضی الاضافۃ الی المساوی او الی ما فوقہ اذ لا مرتبۃ للواحد فی العدد الذی تحتہ **قولہ** بالاضافۃ آہ واذا نصبت بہ فانما تنصب اذا کان بمعنی الحال والاستقبال لا بمعنی الماضی والاضافۃ فی ہذا اکثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلین فانہما متساویان فیہا او النصب اکثر **قولہ** بالاضافۃ ولا یجوز عند الجمہور ان ینصب ما یضاف الیہ اذ لیس اسم فاعل حقیقۃ ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلک قال الاخفش قلت لہ اذا اجزت ذلک فقد اجزتہ مجری الفعل فہل یجوز ان تقول ثلثت ثلثۃ قال نعم علی معنی صیرت ثلثۃ وجعلت الثلثۃ ثلثۃ بضم شیء الی اثنین **قولہ** الی عدد یساوی عددہ الظاہر الاخصر الی اصلہ او الی ما فوقہ اذ العدد المضاف الیہ نفس اصلہ لا مساوی اصلہ الا ان یعتبر التغایر باعتبار کونہ اصلا وکونہ مضافا الیہ **قولہ** لا مطلقا فانہ اذا اریدذلک یقال احد ثلثۃ ای واحدہم **قولہ** او الرابعۃ او الخامسۃ زاد ہذہ العبارۃ للاشارۃ الی ان قولہ ثالث ثلثۃ مذکور بطریق التمثیل والمراد قیل ثالث ثلثۃ وامثالہ من نحو رابع اربعۃ وخامس خمسۃ وغیر ذلک ای احدہا باعتبار وقوعہ فی احد ہذہ المراتب ولیس المراد انہ قیل ثالث ثلثۃ باعتبار وقوعہ فی احد ہذہ المراتب فانہ فاسد اذ لا یقال ذلک الا باعتبار وقوعہ فی المرتبۃ الثالثۃ فقط **قولہ** والا یلزم آہ ای ان کان المراد الواحد مطلقا من غیر خصوصیۃ المرتبۃ یلزم جواز ارادۃ کل واحد سواء کان الاول او الثانی او الثالث من کل ما بنی للواحد من المتعدد باعتبار حالہ وتخصیص الشارح رح الاول وعاشر العشرۃ لغایۃ البعد بینہما **قولہ** وذلک مستبعد جدا ای عند العقل اذ الظاہر ان یقع اول العشرۃ وثانی العشرۃ لا عاشرہا واما الاستعمال فغیر واقع **قال** المذکر والمؤنث ای من الاسم المتمکن لان ما ہو المبنی منہما من اسماء الاشارۃ والموصولات والمضمرات سبق ذکرہ فلا یرد ان نحو ہذہ والتی وانت خارج عن تعریف المؤنث داخل فی تعریف المذکر فینتقضان طردا وعکسا واحکام الاسناد الآتیۃ انما ہی للمؤنث الذی ہو قسم الاسم المتمکن فان المؤنث من اسماء الاشارۃ والموصولات والمضمرات فی تلک الاحکام تابعۃ لما یعبر عنہ من کونہ مؤنثا حقیقیا او غیرہ وکذا المثنی والمجموع والمعرفان مما سیاتی ارید بہما ما ہو قسم الاسم المتمکن والاحکام المذکورۃ لہما فیما سیاتی احکام لما ہو قسم منہ **قولہ** لاصالتہ اذ ما من مذکر ولا مؤنث الا ویطلق علیہ شیء وشیء مذکر ولانہ لا یفتقر الی زیادۃ والتانیث لا یحصل الا بزیادۃ ولا یتحقق التذکیر والتانیث الا فی الاسماء اذ قصد مدلولاتہا فان قصد لفظ الاسم جاز تذکیرہ باعتبار اللفظ وتانیثہ باعتبار الکلمۃ وکذا الفعل والحرف وحروف الہجاء یجوز فیہ الوجہان بالاعتبارین وزعم الفراء ان تذکیرہا لا یجوز الا فی الشعر کذا فی شرح التسہیل **قولہ** او حکما والتحقیقی المقدر العلامۃ زینب وسعاد وغیر الحقیقی نار ودار ودلیل کون التاء مقدرۃ دون الالف رجوعہا فی التصغیر واما الزائد علی الثلاثی فحکموا فیہ ایضا بتقدیر التاء قیاسا علی الثلاثی او ہو الاصل وقد یرجح التاء فیہ ایضا شاذا نحو قدیمۃ ودریۃ فی تصغیر قدام ودراہ کذا فی الکافیۃ وفی رضی الشافیۃ انہم اجتزؤا فی الثلاثی الذی ہو اخف الابنیۃ لما طرا فیہ معنی الوصف علی زیادۃ التاء التی تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوا الی الرباعی وما فوقہ والتاء وان کانت کلمۃ برأسہا الا انہا کحرف الکلمۃ المتصل بہا لم یرد ان زیادۃ حرف علی عدد حروف لو زاد علیہا اصلی طرحوہ فی التصغیر فقدروا الحرف الاخیر کالتاء اذ ہی محتاج الیہا لکون الاسم وصفا فقالوا عقیرب انتہی ولا یخفی مخالفۃ الشارحین ولعل فی قولین وللشارح اختیار الثانی فجعل التاء فی الرباعی ملفوظۃ حکما لانہ متی یمکن اعتبار الحرف الاخیر تاء لا تجرأ علی تقدیرہا **قال** وعلامۃ التاء آہ علامۃ الشیء لا تکون مطردۃ ولا منعکسۃ فلا یرد ان التاء تجیء لاربعۃ عشر معنی وان الالف المقصورۃ قد تکون من نفس الکلمۃ کعصا وفتی وقد تکون زائدۃ للالحاق نحو ارطی او لتکثیر حروف الکلمۃ نحو قبعثری وان الممدودۃ قد تکون من نفس الکلمۃ کرداء وکساء وقد تکون للالحاق کحرباء وخنشاء للملحقین بقرطاس وقرطاس **قال** او ممدودۃ فی رضی الشافیۃ الممدودۃ اصلہا الف ان قلبت الغایۃ ہمزۃ فالممدودۃ مجموع الالف والہمزۃ لان الالف التی قبلہا انما تمد لاجل الہمزۃ ولذا لا یمد المقصورۃ واختلفوا فی علامۃ التانیث فقال سیبویہ وعلیہ الجمہور انہا الہمزۃ لکونہا منقلبۃ عن الالف المقصورۃ والالف زائدۃ قبلہا للمد وقیل الہمزۃ بنفسہا وقیل الالف والہمزۃ زائدۃ للفرق بین مؤنث افعل نحو حمراء وبین مؤنث فعلان نحو سکری وقیل الہمزۃ والالف معا للتانیث کذا فی شرح التسہیل والجاربردی نقلا عن شرح الہادی وعلی التقادیر یصدق ان الممدودۃ علامۃ التانیث باعتبار جزئہا الثانی او الاول وتمامہا فافہم فانہ یتحیر فیہ الناظرون **قولہ** وقد زاد بعضہم وہو صاحب المفصل وزعم ہشام ان علامۃ التانیث فی ہذی کسرۃ الذال **قال** بانائہ ذکر آہ فی الرضی لو قال بحقیقی ذات الفرج لکان اولی اذ یجوز ان یکون حیوان انثی لا ذکر لہا

من حیث التجویز العقلی انتہی لکن مادۃ النقض غیر متحققۃ فلذا قال اولی **قولہ** لیس بازائہ آہ یدخل فیہ مالا یکون بازائہ شیٔ کعین او یکون بازائہ شیٔ لکن لا یکون ذکرا کالظلمۃ فان فی مقابلتہا النور ولیس بذکر او یکون بازائہ ذکر لکن لا من جنس الحیوان کنخلۃ فکلہا مؤنث لفظی **قال** واذا اسند الفعل ای المتصرف فانہ یجوز التاء وترکہ فی نحو نعم المرأۃ ویتعین ترکہ فی نحو اکرم یزید عند من اسند اکرم الی ہند وکذا الحال فی شبہ الفعل فالاولی ان یقول الشرح الفعل المتصرف وشبہہ بلا فصل کما ہو الاصل **قال** فبالتاء ای غالبا لانہ قد ورد حذفہا مع الضمیر المؤنث الغیر الحقیقی نحو والارض البقل ابقالہا وحکی سیبویہ عن بعض العرب قال فلانۃ وفی بعض نسخ المتن فالتاء ای واجبۃ **قولہ** الا اذا کان آہ والا اذا کان جمعا فانہ یجیٔ بیانہ بعد قولہ وحکم الجمع آہ فہو بمنزلۃ الاستثناء ایضا فعلی الشارح رح التعرض لہذا الاستثناء ایضا **قولہ** لک الاختیار فی الحاق التاء آہ وقع فصل اولا وقد جاء القرآن بذلک کلہ وقول بعض النحویین ان الاتیان بالتاء احسن لیس بسدید للاجماع فی قولہ تعالی وجمع الشمس والقمر فاذن الامران مستویان کذا فی الایضاح **قولہ** وانت فی ظاہر غیر الحقیقی مالم یکن علما للمذکر نحو طلحۃ فانہ لا یقال جاءت طلحۃ الا عند بعض الکوفیین وعدم السماع مع الاستقراء قاض علیہم وذلک لان الوضع العلمی اخرجہ عن موضوعہ وجعلہ لما ہو لہ فصار التانیث نسیا منسیا فاعتبر المعنی بخلاف اسم الجنس ولہا اعتبار تانیثہ فہی منع الصرف وفی الجمع بالتاء والالف فلکونہ حالہ فی نفسہ بخلاف تانیث الفعل فانہ حال غیرہ فلا یتعدی اثرہ الیہ لعدم قوتہ ثم ان المؤنث اللفظی قد یکون حیوانا نحو حمامۃ ودجاجۃ وقد یکون خلیہ فیستوی فی فعلہ الامران فقول من قال ان تانیث قالت فی قولہ تعالی وقالت نملۃ یدل علی انہا کانت انثی غیر مستقیم وان اتحسنہ ضعفہ النحویون قال المصرح فی الایضاح اذا جاز ہذہ حمامۃ ذکر وثلث من البط مذکور مع التصریح بالمذکورۃ فلیجز قالت نملۃ بالتاء مع کونہ ذکر النمل یتم ذلک علی قول ابن السکیت فانہ لا یجوز تانیث فعل المؤنث اللفظی اذا کان المذکر سواء کان علما لہ او لا فتانیث نملۃ عندہ کتانیث طلحۃ **قولہ** وجعل بعض الشارحین آہ فعندہ قولہ وانت فی ظاہر غیر الحقیقی بالخیار ناسخ لقولہ واذا اسند الفعل الیہ فبالتاء وعند الشرح مخصص لہ ولا یخفی ان ہذا الفرق انما یظہر اثرہ فی بقاء الحکم بعد الاخراج قطعیا وعدمہ کما بین فی الاصول ولا فرق بینہما فی اخراج بعض ما یتناولہ **قولہ** الی المؤنث الحقیقی ظاہرا کان او ضمیرا **قولہ** حضرت القاضی آہ اورد المثالین مما فیہ الفصل بغیر الا لان الاجود فی صورۃ الفصل بالا ترک التاء فی الرافع نحو ما قام الا ہند **قولہ** او ضمیر الجمع اما الواو والنون **قولہ** لو کان جمع المذکر السالم آہ الا فی بنون فانہ یجوز التاء قال اللہ تعالی آمنت بہ بنو اسرائیل لانہ فی حکم الجمع المکسر لتغیر بناء الواحد فیہ والا فی الجمع السالم الذی واحدہ مؤنث نحو ارضون وسنون فان حکمہ حکم الجمع المؤنث السالم من جواز التاء وترکہ لان حقہ الجمع بالالف والتاء قالوا والنون فیہ عوض عن الالف والتاء ولو اریدمن قولہ جمع المذکر معناہ الاضافی وجعل السالم نعتا للمذکر لم یحتج الی الاستثناء للمذکور کما لا یخفی **قولہ** واحدہ مؤنثا حقیقیا آہ کنسوۃ او مجازیۃ کدور او مذکرا حقیقی التذکیر کرجال او مجازیۃ کایام وسواء کان الجمع جمع التکسیر کما فی الامثلۃ المذکورۃ او جمع المؤنث السالم کزینبات والطلحات والکیلات والغرفات فہذہ صور ثمانیۃ یجوز فیہا التاء وترکہا **قال** حکم ظاہر غیر المؤنث الحقیقی ای مؤنث ظاہر غیر المؤنث الحقیقی فلا یشمل المذکر علی ما وہم ولا فرق بینہما الا فی شیٔ واحد وہو ان حذف العلامۃ مع الجمع احسن منہ مع المفرد لکون تانیثہ بالتاویل وہو کونہ بمعنی الجماعۃ وانما لم یعتبر التانیث الحقیقی الذی کان فی المفرد لان المجاز الطاری ازال حکم الحقیقی کما ازال التذکیر الحقیقی فی رجال وانما لم یبطل الجمع بالواو والنون التذکیر الحقیقی لبقاء لفظ المفرد فیہ فاعتبروہ بخلاف جمع المؤنث السالم لتغیر المفرد فیہ اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فیہ نحو حلیات وحمراوات یجوز فیہ التاء وترکہا کما فی الجمع المکسر **قولہ** من جموع التکسیر الصواب تاخیرہ عن قولہ غیر جمع المذکر لانہ بیان لما بقی بعد التخصیص وان یزاد جمع المؤنث السالم کالطلحات فی الرضی وضمیر العاقلین لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الی الفعل واما ضمیر المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الی طریان معنی الجماعۃ علی اللفظ **قولہ** ولا یقال جاءت لبقاء لفظ المذکر الحقیقی فیہ **قولہ** المقرون بالتاء الساکنۃ لکونہا علامۃ علیہ والمقصود ان التاء وان لم یکن ضمیرا فہی دالۃ علیہ فلذا اقامہا مقامہ **قولہ** فی کونہ جمع المؤنث الحقیقی او المجازی جمع تکسیر او سلامۃ نحو النساء والزینبات والدور والظلمات والقرینۃ علی ارادۃ ہذا المعنی من قولہ والنساء مع ان الظاہر ان یراد بہ الوصف المختص بہ وہو کونہ جمع التکسیر للمؤنث الحقیقی مقابلتہا العاقلین ای الذکور العقلاء وغیر العاقلین اما بان لا یکون ذکورا وہو المراد بالنساء او بان لا یکون عقلاء وہو المراد بالایام **قولہ** وان لم یکن من العقلاء وانما ترک المصرح مثالہ لانہ علم من قولہ والنساء بالطریق الاولی فانہ اذا جاز فی جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذکورۃ لہ اراد النون کان جوازہ اذا انتفی الذکورۃ والعقل اولی **قولہ** جمع المذکر سواء کان جمع تکسیر نحو الایام مضت ومضین او جمع سلامۃ نحو الجنبلات جمع جنبل وہو القدح الغلیظ من الخشب **قولہ** غیر السالم الصواب لغیر العاقل کما فی قولہ واما فی جمع المذکر الغیر العاقل لانہ یصدق علی الرجال لانہ جمع المذکر غیر السالم مع انہ لا یجوز فیہ فعلن **قولہ** موضوعا ای الجمع المؤنث عاقلہ کان او لا

قولہ لا اصل لہ فی التذکیر لان الاصل فیہ ان یکون مذکرا حقیقیا **قولہ** فراعی آہ یتفرع علی المنفی لا علی النفی ای ان کان لہ اصل فی التذکیر فراعی حقہ **قال** المثنی التثنیۃ فی اللغۃ ودکرن وفی الاصطلاح ماذکر فی المتن والمناسبۃ ظ وقدم المثنی علی الجمع لتقدم عددہ علی عددہ ولقربہ من المفرد وسلامۃ لفظ المفرد فیہ البتۃ ولکثرتہ لعدم اختصاصہ بشرط بخلاف الجمع کما سیجئ **قال** آخرہ بالنصب مفعول لحق والالف فاعلہ وزادہ لان الحق لا یختص بالآخر **قولہ** ای آخر مفردہ قیل انہ یصدق علی مسلمون ومسلمات فقد تبدل بہذا التقدیر اشکال باشکال والجواب ان قید الحیثیۃ فی تعریف الامور الاعتباریۃ معتبر کما تقرر فی محلہ فالتعریف بالحق آخر مفردہ من حیث انہ یحق آخرہ فلا نقض نعم یرد انہ اذا اعتبر قید الحیثیۃ لا حاجۃ الی تقدیر المضاف او تقدیر مع لواحقہ وہذا التوجیہ احسن **قولہ** او قدر عطف علی قولہ ای آخر مفردہ **قولہ** والا ای ان لا یکون احد الامرین بل یترکب علی ظاہرہ **قولہ** لا یصدق الخ فلا یکون صادقا علی المحدود فلا یکون تعریفا لانہ لا یکون جامعا ومانعا **قولہ** ولو التفی بظہور المراد فان المراد الملحق مع اللاحق الا انہ تسامح بجعل الجزء قیدا **قولہ** عوضا عن الحرکۃ والتنوین للذین فی الواحد لان الاسم العاری عن البناء لا یجوز ان یعری عن الحرکۃ والتنوین ولما لم تقبل الالف الحرکۃ والتنوین عوض عنہما النون ہذا مذہب البصریین والکوفیون یقولون انہا عوض التنوین کقولک جاءنی غلاما زید فحذفہا یدل علی انہا کالتنوین والبصریون یستدلون بقولک الغلامان فانہا تدل علی انہا کالحرکۃ اذ التنوین لا ثبات لہ مع اللام والوجہ انہا کالحرکۃ فی موضع وکالتنوین فی موضع ومثلہما فی موضع نحو غلامان والغلامان وغلاما زید کذا فی الفلید والایضاح **قال** مکسورۃ وحکی الکسائی ان فتحہا مع الیاء لغۃ وقال ابن جنی فتحہا بعضہم فی الثلثۃ وقال الشیبانی ومن العرب من یرفع النون اذا کانت بالالف واما بالیاء فلا یجوز ومن ذلک قول فاطمۃ رض یا حسنان ویا حسینان **قولہ** لئلا تتوالی الفتحات ویعادل ثقل الکسرۃ خفۃ الفتحۃ والالف ولان الاصل فی تحریک الساکن الکسر **قولہ** علی تقدیر تسلیمہ ای تسلیم کل واحد من الاشتمال وعدم الدلالۃ اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا یقتضی عموم الراجع کما فی قولہ تعالی وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فان المرجع اعنی المطلقات عام للمطلقات الرجعیۃ والبائنۃ والضمیر مختص بالرجعیۃ واما منع عدم الدلالۃ فلان ما اجمعوا علیہ من ان علامۃ التثنیۃ الالف والیاء وان النون عوض الحرکۃ والتنوین انما یدل علی ان النون لیس جزءا من المدلول لم لا یجوز ان یکون شرطا للدلالۃ وکونہ عوضا لا یقتضی الاختصاص بالعوضیۃ **قولہ** صح ان یقال آہ وکذا صح ان یقال ان الدلالۃ المذکورۃ غرض من الامور الثلثۃ باعتبار کونہا غرضا من لحوق الامرین بناء علی لزوم الثالث لہما والاظہر تاخیر قولہ ونون مکسورۃ عن قولہ لیدل کما فی اللباب **قولہ** یعنی الواحد حقیقیا کان او اعتباریا فانہ یجوز تثنیۃ اسم الجمع والجمع المکسر غیر الاقصی علی تاویل فرقتین جماعتین وقومین **قولہ** باعتبار دخولہ تحت آہ یعنی لیس المراد من کونہ من جنسہ ان یکونا متفقین فی الحقیقۃ بل فی الجنس الذی وضع ذلک المفرد لہ سواء اتفقا فی الحقیقۃ کرجلین او اختلفا نحو ابیضین لانسان وفرس **قولہ** الموضوع لہ بالمعنی الاعم للوضع اعنی تعیین اللفظ للدلالۃ علی معنی بنفسہ او بقرینۃ فیشمل المثنی المجاز ایضا کالاسدین **قولہ** بوضع واحد احتراز عن المثنی المشترک باعتبار تعیینہ کالقرئین للطہر والحیض فانہ وان دل علی ان معہ مثلہ باعتبار دخولہ تحت جنس المفرد الذی وضع لذلک الجنس لکن لا بوضع واحد **قولہ** المشترک بینہما اشارۃ الی ان اشتراک الجنس بینہما مفہوم من لفظ المثنی **قولہ** لا استغنی آہ وما وقع فی تعریف جمع المذکر السالم من قولہ لیدل علی ان معہ مثلہ اکثر من جنسہ یدل علی ان المراد من قولہ مثلہ المثلیۃ فی الوحدۃ ولا یدل علی ان لا یراد المثلیۃ فی الجنس مع المثلیۃ فی الوحدۃ **قولہ** اشارۃ الی فائدۃ آہ یعنی انہ لیس داخلا فی التعریف **قولہ** باعتبار معنیین مختلفین ای غیر داخلین تحت جنس لہ الموضوع لہ سواء کانا حقیقیین کالقرآن او مجازیین کالیدان فی النعمۃ والقدرۃ او احدہما حقیقیا والآخر مجازیا کالاسدین اذا اریدبہ الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم یقید الاسم بالمشترک وبما حررنا ظہر اتجاہ السوال الآتی واندفع ما توہم من ان الکلام فی تثنیۃ المشترک وانہ لا یجوز باعتبار معنیین مختلفین ومثنی التغلیب لیس کذلک **قولہ** لبعضہم وہو الاندلسی ومن تبعہ فانہ قال یقال العینان للباصرۃ والجاریۃ **قولہ** ہذا ای انہ لا یجوز تثنیۃ الاسم باعتبار معنیین مختلفین **قولہ** جاز ان یجعل اللام آہ قولہ من شرح المفتاح الشریفی وفیہ بحث اما اولا فلانہ ح یکون تثنیۃ التغلیب قیاسا لکونہا داخلۃ تحت ضابطۃ وہی ان یسمی احد المتصاحبین والمتشابہین باسم الآخر ثم یؤل الاسم بمعنی المسمی بہ مع انہ قال فی شرح التسہیل انہ تثنیۃ مختلفی اللفظ تحفظ ولا یقاس علیہ واما ثانیا فلان تثنیۃ الاسم انما یکون باعتبار معنی جامع بین المفردین فی نظر المتکلم بقصد افادتہ ولا شک ان قصد المتکلم فی البوین والقمرین افادۃ نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حیث انہما مشترکان فی کونہما مسمی بالاب والقمر فتاویل الابوین مثلا بالمسمیین بالاب وان کان صحیحا فی الواقع لکن لیس ذلک فی نظر المتکلم فان المقصود من قولہ تعالی ورفع ابویہ علی العرش رفع الاب والخالۃ علی العرش لا رفع المسمین بالاب والی ما ذکرنا یشیر عبارۃ الرضی حیث قال وقد یثنی غیر المتفقین فی اللفظ بعد جعلہما متفقی اللفظ بالتغلیب بشرط تصاحبہما وتشابہہما حتی کانہما

شئی واحد انتہی ولم یتعرض للتاویل فی شرح التسہیل ان مثنی التکثیر نحو فارجع البصر کرتین ومثنی التغلیب ملحق بالمثنی فی اعرابہ ولیس بمثنی حقیقۃ وح لا اشکال
قولہ لاشبہۃ فی صحۃ آہ لان ہذا استعمال اللفظ فی المعنی المجازی ولا نزاع فی تثنیۃ اللفظ باعتبار المعنی المجازی قولہ والمص رح اختار صدم جوازہ ای فی شرح
الکافیۃ وفی الایضاح جوزہ شاذا ولذلک قال الشارح الرضی والمص رح متردد فی ذلک قولہ یؤل بالمسمی بہ وہذا التاویل ثابت فی نظر المتکلم یخطر بالہ اذا العلمیۃ
تنافی الاستعمال فی اکثر من واحد اذا دلت بہ وزالت علمیتہا صارت کاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشترکۃ فی امر معنوی محقق وہذہ مشترکۃ
فی امر مقدر وہو کونہا مسمی بہا ولاجل زوال العلمیۃ التزموا ادخال اللام تعویضا عنہا فان قیل اذا کان تثنیتہا باعتبار تنکیرہا وہو شاذ فیکون تثنیتہا ایضا
شاذا ولیس کذلک فالجواب ان تنکیر العلم غیر ضروری لانہ یمکن استعمالہ علما فی کل موضع فجعلہ نکرۃ من غیر ضرورۃ اخراج لہ عن اصلہ فیکون شاذا بخلاف
تثنیتہ فانہ لا یمکن استعمالہ علما لان تثنیتہ تنافی العلمیۃ فلا یلزم من شذوذ ما یمکن اجراؤہ علی اصلہ شذوذ ما لا یمکن اجراؤہ علی اصلہ وبما ذکرنا ظہر لک الفرق
بین مثنی التغلیب فی اسماء الاجناس وبین مثنی الاعلام المشترکۃ حقیقۃ اذ ہہنا یکون التاویل فی نظر المتکلم فی الثانی دون الاول قولہ ان ملاید کرآہ
یشمل تثنیۃ اسماء الاجناس والاعلام قولہ حکم ما یتطرق آہ لا یظہر نکتۃ وضع المظہر موضع المضمر والظاہر حکمہ قولہ الاسم المقصور اشار بتقدیر الاسم الی
ان المقصور لا یکون الا الاسم فلا یقال رمی مقصور قولہ الف مفردۃ فی الاصطلاح نقل عنہ ان قولہ مفردۃ احتراز عن الف مقرونۃ بہمزۃ کحمراء ارد
قولہ لازمۃ احتراز عن مثل زید اذا وقفت علیہ قولہ لانہ ضد الممدود آہ ای مشتق من القصر المتعدی مصدر قصر یقصرہ بمعنی ضد المد والحبس
واما القصر کعنب خلاف الطول فہو لازم مصدر قصر ککرم لا یمکن بناء المقصور منہ قولہ محبوس عن الحرکات لکون اعرابہ تقدیریا قولہ کعصوان
الظاہر کعصا وکابی بدل قولہ کابوان فی المسمی بابی فان عصوان وابوان مثالان للتثنیۃ لا للمقصور الذی الفہ منقلبۃ عن واو حقیقۃ او حکما ولذا یورد
عصوان وابوان بعد قولہ قلبت الفہ واوا وکذا الکلام فی کرحیان وکمیتان وانما کان اصل الف عصا واو احقیقۃ لقولہم عصوتہ ای ضربتہ بالعصا
قولہ مجہول الاصل ای غیر معلومۃ سواء کان لہ اصل فی الواقع اولا وللاشارۃ الی ارادۃ المعنی العام اورد المثال من عدیم الاصل فان الف الاسماء
العریفۃ البناء کمتی واذا والی لا اصل لہا وفی الاسماء المتمکنۃ لہا اصل ہو محل الاعراب قد یکون معلوما وقد لا یکون معلوما قولہ ولم یمل ہکذا وقع فی التسہیل
وقیدہ فی الرضی بان لا یکون سبب الامالۃ غیر انقلاب الالف عن الیاء وفیہ انہ حینئذ یکون معلوم الاصل قولہ ای غیر ما فیہ آہ ای المراد بالثلاثی المعنی اللغوی
ای ذو ثلثۃ احرف لا الاصطلاحی وہو ما یکون حروفہ الاصلیۃ ثلثۃ قولہ من الرباعی آہ بیان لما قال قلبت الفہ واوا ولم تحذف لالتقاء الساکنین لئلا
یلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافۃ قولہ فالفہ مقلوبۃ بالیاء لم یقدر فقلبت الفہ بالیاء مع انہ الموافق لما سبق اشارۃ الی ثبوت ہذا الحکم وتقریرہ
بحیث لا خلاف فیہ لاحد بخلاف الحکم السابق فان فیہ خلاف الکسائی حیث ذہب الی ان الالف الثالثۃ المنقلبۃ عن الواو فی کلمۃ مضمومۃ الاول
کالضحی او مکسورۃ کالربوا وجب قلبہا یاء لئلا یتثاقل الکلمۃ بالواو فی العجز مع الضمۃ او الکسرۃ فی الصدر ولہذہ النکتۃ لم یقل المص رح والا یاء مع انہ اخصر
واوفق للسابق لانہ تقدیرہ قلبت یاء قولہ ای غیر زائدۃ آہ فالاصلیۃ بمعنی الثابتۃ فی محلہ لیخرج عنہا الاقسام الثلثۃ لا بمعنی المتعارف وہو ما یکون فی مقابلۃ
الغاء والعین واللام فانہ لا یخرج ح ما لا یکون منقلبۃ عن اصلیۃ قولہ کقراد بضم القاف آہ ہذا یخالف لما فی القاموس من ان قراد الکتان یحسن
القرادۃ وکریان للنسیک ولعل الشارح اطلع علی ذلک قولہ فینبغی ان لا یقع آہ مبالغۃ فی العرب من اجتماع الامثال قولہ لثقلہا ای ثقل الواو العلیل
اقرب قولہ بان یکون للالحاق آہ لم یقل او زائدۃ مع انہ الموافق لما تقدم فی قولہ لا منقلبۃ عن اصلیۃ او زائدۃ اشارۃ الی ان الزیادۃ فی المصدرۃ
لا تکون الا للالحاق بخلاف الزیادۃ فی المقصورۃ فانہا تکون للالحاق وللتکثیر کما مر قولہ کعلباء ان العلباء عصب العنق وہما علباوان بینہما
منبت العرق صحاح کذا نقل عنہ قولہ فالوجہان جائزان الا ان ابقاء الاصلیۃ اولی من قلبہا حتی لم یذکر سیبویہ فیہا الا الاثبات وابدال الملحقۃ
اولی من اثباتہا والمبدلۃ من اصلیۃ بالعکس قولہ ملحقۃ صیغۃ اسم الفاعل نقل عنہ ہکذا عبارۃ الرضی ویفہم منہ ان الحرف الزائد للالحاق
اولا فی مثل علباء ہو الواو والیاء ثم عوض عنہ الہمزۃ قولہ قد تصفحنا آہ نقل عنہ فعبارۃ المفصل ہکذا واما اخرہ ہمزۃ لا یخلو ہمزتہ وان سبقہا الف اولا
فالتی یسبقہا الف علی اربعۃ اضرب اصلیۃ کقراء او منقلبۃ عن حرف اصلی کرداء وکساء او زائدۃ فی حکم الاصلیۃ کعلباء او منقلبۃ عن الف التانیث
کحمراء فہذہ الاخیرۃ تقلب واوا والاخیر کحمراء وان والباب فی البواقی ان لا یقلبن وقد اجیز القلب ایضا وعبارۃ المفتاح ہکذا واما الممدودۃ فاذا
کانت للتانیث قلبت ہمزتہا واوا والا لم تقلب سواء کانت اصلیۃ کقراء او منقلبۃ عن حرف اصل ککساء او عن الجاری مجری الاصل وہو
ان یکون للالحاق کعلباء وقد رخص فی القلب وعبارۃ اللباب موافق لما فی المتن قولہ وہذا اعم آہ فلا یدل علی جواز القلب بالیاء فی رداء

فضلا عن ان یکون مشهورا **قوله** عن آخر المثنی ای آخر مفرد المثنی **قوله** اتصالها ای اتصال کل واحد بالاخری بحیث لا یمکن الانتفاع بها ای بکل واحدة بدون الاخری **قوله** صارتا ای الخصیتان ففی العبارة استخدام فان المراد من لفظ الخصیتین فی قوله کل واحد من الخصیتین معناهما ومن ضمیر صارتا لفظ الخصیتین **قوله** ای اسم فیه اشارة الی ان غیر الاسم لا یکون مجموعا والفعل انما یثنی ویجمع باعتبار فاعله ولا یتوهم خروج مسلمین ومسلمات بعدم کونهما کلمة کما یجیء فی کلام الشارح رح ان الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة کما هو المتبادر فلا یدخل مثنی اسم الجمع والجمع المکسر نحو طائفتین وجمالین فانهما وان دلتا علی الآحاد لکن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقی لهما اثنان من الجماعة وکل جماعة تشتمل علی الآحاد فالدلالة علیها تضمنیة **قوله** علی جملة آحاد قید المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال علی مفصل الآحاد لکونه للکل الافرادی لا علی جملتها نحو قوله تعالی اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِیْ خُسْرٍ وَعَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ **قوله** فی ضمن ذلک الاسم لانه المتبادر واحترز به عن لفظ کل المضاف الی المعرفة فانه دال علی جملة الآحاد لکن تلک الآحاد لم تقصد من لفظ کل بل مما اضیف الیه نحو کل الناس وکل القوم **قوله** ای بحروف هی مادة لمفرده بیان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم من التحقیقی والتقدیری کالجمع الذی لا مفرد له ولذا زاد لفظ الحروف ولم یقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فیه وان لم یتحقق المفرد **قوله** الذی هو الاسم آه اشارة الی ان المفرد ههنا وان کان فی مقابلة المثنی والمجموع لکنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو کونه دالا علی واحد ای واحد کان فلا دور فی التعریف **قوله** اما بزیادة آه ای بزیادة حرف کرجال ومسلمین او بنقصانه ککتب او باختلاف الحرکات فقط کاَسَدٍ واُسْدٍ او مع السکنات کنَذِیْرٍ ونُذُرٍ وکلمة او لمنع الخلو فانه قد یجمع الاثنان کرجال ورجل وکقضب وقضیب وقد یجمع الثلث کقضبان وقضب **قوله** او حکما کفلک وهجان **قوله** واسماء الاجناس ای التی یفرق بینها وبین واحدها بالتاء فانها للدلالة علی الآحاد واما التی لا فارق بینها وبین واحدها فانما تدل علی الماهیة کالماء والتراب والعسل والنخل **قوله** فانها وان لم تدل علیها آه فالمراد بالدلالة الدلالة فی الجملة سواء کان وضعا فقط کما فی الجمع المستعمل فی الواحد نحو شابت مفارقه وفی اثنین نحو قلوبکما او استعمالا فقط کما فی اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا کما فی الجموع المستعملة فی معانیها الحقیقیة ولو اریدبها الدلالة وضعا کما فی تعریف الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله دل علی آحاد **قوله** وبعض اسماء العدد وهو من ثلثة الی عشرة **قال** فنحو تمرة آه تفریع علی ما تقدم من تعریف الجموع **قوله** مما کان الفارق بینه آه فسر النحو بذلک لا مطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته علی الآحاد استعمالا واما اسم الجنس الذی لا فارق له وهو ما لا یتمیز آحاده فی الخارج کالماء والتراب فلا اشتباه فیه لعدم دلالته علی الآحاد وللتنصیص علی محل الخلاف فان الذی لا یفرق بینه وبین واحده بالتاء لیس بجمع اتفاقا **قال** ورکب آه نقل عن غانم اسم لجماعة الرکبان من غیر ان یقصد جمعیة الراکب علیه وان وقعت الموافقة فی الحروف من غیر قصد وانما قلنا ذلک لانه لو کان جمعا لراکب لم یکن جمع قلة لان اوزانه محصورة کما سیجیء وجمع الکثرة لا یصغر علی لفظه بل یرد الی واحده وهذا لا یرد بل یقال رکیب وکذا الحال فی الجامل والباقر انتهی بما ذکره الشارح من ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان وقعت الموافقة اندفع ما قیل انه کیف خص نحو تمر باسم الجنس الذی یفرق بینه وبین واحده بالتاء ولا یمکن تخصیص نحو رکب باسم الجمع الذی له واحد من لفظه تنصیصا علی محل الخلاف **قوله** والفرق بینهما آه والفرق بینهما وبین الجمع بعدم کونهما علی الاوزان المختصة بالجمع والاوزان الغالبة فیه وبانهما یصغران علی لفظهما وینسب الی لفظهما ولو کانا جمعین لم یکونا جمع قلة لعدم کونهما علی اوزانه فیکونان جمع کثرة وجمع الکثرة یرد الی واحده فی التصغیر والنسبة وبارجاع ضمیر الواحد الیهما وتوصیفهما بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذی ذکره الشارح ظاهر فی اسم الجنس الذی استعمل فی الواحد والاثنین فان اسم الجمع لا یستعمل فیهما واما الذی لم یستعمل فیهما فان کان له واحد من لفظه فالفرق بینه وبین واحده بالتاء کتمر وتمرة او بالیاء کرومی ورومی وان لم یکن کابل وغنم فلن واحدهما بعیر وشاة فالفرق مشکل ففی الرضی انهما اسما جمع وفی القاموس انهما اسما جنس **قوله** قیل ذلک آه اشارة الی ضعفه اذ کونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد **قوله** علی انه لا ضمیر آه فیه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما یفرق بینه وبین واحده بالتاء فهو اسم جنس **قوله** کجامل وباقر آه نقل عنه الجمع زوج الناقة والجامل القطیع من الابل مع رعایته وارباب والبقر اسم جنس والبقرة تقع علی الذکر والانثی والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها **قوله** فالجمع الصحیح المذکر ای المذکر مفرده بقرینة السابق وفیه تنبیه علی انه کما یقال بالاضافة یقال بالوصف ایضا ولم یفسر قوله فالمذکر بجمع المذکر الصحیح لاحتیاجه الی کثیر الحذف اعنی المضاف والصفة ولا بالمذکر المجموع صحیحا لان سوق الکلام فی بیان المجموع لا فی بیان المذکر المجموع **قال** مضموم ما قبلها لفظا نحو مسلمون او تقدیرا نحو مصطفون وکذا الحال فی مکسور ما قبلها **قوله** علی سبیل منع الخلو قد مر تفصیله فی نون التثنیة **قوله** وذلک اللحوق آه وکون النون عوضا عن الحرکة والتنوین لا ینافی ان یکون له دخل فی الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقیة فعلم انه لیس له دخل فی الدلالة فساقط اذ المقدر کالملفوظ فالدلالة حین الاضافة

لکون النون منویا فی التقدیر قولہ الواحد من حیث معناہ یعنی لیس المراد ان مع مفردہ اکثر منہ ومن حیث ذاتہ ولفظہ بل من حیث مدلولہ ومعناہ وہو الواحد مما یطلق علیہ ذلک المفرد فان مسلمین یدل علی تعدد مسمی مسلم لا علی تعدد لفظہ قولہ آخر مفردہ علی حذف المضاف لان الیاء والالف لیستا آخر الجمع بل وسطہ قولہ ای الیاء المفتوحۃ او المقدرۃ المعادۃ عند لحوق علامۃ الجمع قال وان کان آخرہ جعل الضمیر المستتر فی کان راجعا الی لفظ آخرہ لیوافق المعطوف علیہ بخلاف ما اذا رجع الی الاسم قولہ ای آخر الاسم آہ لم یظہر لی فائدۃ ہذا التفسیر فانہ قد سبق تفسیر آخرہ فی المعطوف علیہ بآخر مفردہ وہو المرجع للضمیر ہہنا قال حذفت الالف اشارۃ الی ان تانیث الضمیر الراجع الی آخرہ بتاویل الالف قولہ ای شرط الاسم آہ جعل الضمیر راجعا الی الاسم مع ان الظہور رجوعہ الی الجمع لان الشروط للجمع رعایۃ لجانب المعنی لان الشروط المذکورۃ تراعی فی الاسم حین ارید جمعہ بالواو والنون ولجانب اللفظ لان ضمیر کان ان کان راجعا الی الاسم الذی ارید جمعہ یلزم الانتشار وان کان راجعا الی الجمع یحتاج الی تقدیر المضاف ای ان کان مفردہ بہذہ الارجاع حصل الاستغناء عما ذکرہ المصنف رح فی شرحہ من انہ لا حاجۃ الی قولہ فمذکر لان الکلام فی الجمع المذکر وانما ذکر لدفع وہم من یتوہم ان قولہ جمع المذکر السالم کاللقب الذی یطلق علی المسمی وان لم یکن تحتہ معناہ کما سمی الابیض بالاسود ولدفع من یذہل عن تقدم المذکر او یظن ان طلحۃ داخل فیجمع علی طلحون لان ہذا الاعتبار انما یحتاج الیہ اذا رجع ضمیر شرطہ الی الجمع المذکر الصحیح او الی المذکر الذی یجمع ہذا الجمع فتدبر قولہ فکونہ مذکرا آہ یعنی ان فی المتن تسامحا بذکر المشتق وارادۃ مبدأ الاشتقاق نظرا ان الشرط التذکیر والعلیۃ لا نفس المذکر والعلم والمآل القول بان مبناہ اعتبار الحیثیۃ ومآلہا الی کونہ مذکرا اعلا فیہ انہ لا دلیل علی اعتبار الحیثیۃ وانما لا نم ان مآلہا الی ذلک کما لا یخفی وکذا تقدیر المضاف ای فحصول مذکر کما فی الرضی تکلف ثم قولہ مذکرا اما ان یکون خبر القولہ شرطہ فیلزم دخول الفاء فی خبر المبتدأ الغیر المتضمن لمعنی الشرط وذا لا یجوز الا عند الاخفش وتعلیق الشرط الواقع بین المبتدأ والخبر وہو ایضا لا یجوز الا عند الضرورۃ واما ان یقدر ضمیر راجع الی قولہ شرطہ ای فہو مذکر ویکون الجملۃ الشرطیۃ خبر المبتدأ فیلزم حذف الضمیر المرفوع العائد الی المبتدأ وہو غیر جائز ولتساوی الوجہین لم یشر الشارح الی تعیین احدہما لکن قال الشارح الرضی فی بحث کلم المجازاۃ لا یعلق الشرط بین المبتدأ والخبر فلا یقل زید ان یقتہ کریم بل یقل فکریم ای فہو کریم حتی یکون الجملۃ الشرطیۃ خبر المبتدأ فانہ یدل علی انہ یجوز حذف الضمیر المرفوع العائد الی المبتدأ اذا کان ہناک عائد آخر فیمکن ان یقال ہہنا ان الضمیر العائد الی ما یضاف الیہ المبتدأ اعنی ضمیر ان کان العائد الی الاسم الذی ہو مضاف الیہ بشرطہ کانہ عائد الی المبتدأ لشدۃ الاتصال بین المضاف والمضاف الیہ فیجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدیر اسم الاشارۃ ای فذلک بذکر فلا یلزم حذف الضمیر المرفوع ففیہ انہ اذا لم یجز حذف الضمیر الذی ہو الاصل فی الربط کیف یجوز حذف الفعل القائم مقامہ لا بدلہ من شاہد وکذا القول بان قولہ شرطہ مبتدأ محذوف الخبر ای شرطہ ما یذکر وقولہ ان کان آہ جملۃ استیناف لبیان ما یذکر او الجملۃ الشرطیۃ خبر لقولہ شرطہ والضمیر المحذوف من قولہ فمذکر عائد الی ما یرجع الیہ ضمیر کان وح لا یحتاج الی تاویل قولہ فمذکر بکونہ مذکرا او الجملۃ بتاویل مضمون ہذا الکلام ای شرط مضمون ہذا الکلام او بحذف المضاف من المبتدأ ای ہی بیان شرط ہذا الکلام فیکون المبتدأ والخبر متحدین فلا یحتاج الی عائد کما فی ضمیر الشان وقولنا مقولی زید قائم لتعسف کما لا یخفی رکاکتہ علی الفطن وبالجملۃ الحق ما قالہ الشارح الرضی ہذہ العبارۃ تخفیفا والصواب ان یقول وہو ان کان اسما فشرطہ کونہ مذکرا علما یعقل قولہ ای اسما محضا من غیر معنی وصفیۃ فیہ الاخصر ای غیر صفۃ یعنی ان المراد بالاسم ما یقابل الصفۃ لا مقابل الفعل والحرف فلا یلزم اتحاد اسم کان وخبرہ قولہ نحو اعوج آہ بلا لام اسم فرس لبنی ہلال ینسب الیہ الاعوجیات کان لکندۃ فاخذہ سلیم ثم صار الی بنی ہلال وصار لہم من بطی آکل المراد وفرس لعنی بن اعصر کذا فی القاموس قولہ واراد بالمذکر آہ یعنی ان المراد بالمذکر المعنی المصطلح وہو ما لا یکون فیہ علامۃ التانیث الا انہ خص التاء لکونہا الاصل فی التانیث دون المعنی اللغوی اعنی ما اتصف بصفۃ الذکورۃ فاندفع اعتراض الشارح الرضی کان علیہ ان یقول شرطہ التجرد عن التاء لیدخل نحو سلمی وورقاء اسمی رجلین فانہما یجمعان بالواو والنون اتفاقا ویخرج نحو طلحۃ وتمیم التاء یخرج نحو سعاد وہند وزینب فانہا لا تجمع بالواو والنون ونحو زید اذا سمی بہ مؤنث فانہ یجمع بالالف والتاء لکون التاء فیہا مقدرۃ ویدخل نحو سعاد وہند وزینب اذا سمی بہ مذکر لعدم تقدیر التاء قولہ غیر علم ان کان معناہ غیر منقولۃ عن الوصفیۃ فالفائدۃ اخراج نحو احمر اذا سمی بہ مذکر فانہ یجمع بالواو والنون لصیرورتہ اسما وعدم اعتبار الوصفیۃ الاصلیۃ وان کان معناہ غیر علم حال الوصفیۃ ففائدتہ التنبیہ علی ان العلمیۃ لا تجامع الوصفیۃ لکونہما متضادین فلذا لم یشترط العلمیۃ فی الصفۃ عند جمعہا اشرف الجموع قولہ کونہ مذکرا یعقل لم یفسر المذکر ہہنا احالۃ علی ما سبق لا یقال فیلزم استدراک قولہ ولا بتاء التانیث لان التجرد عن التاء فہم من قولہ فمذکر لانا نقول المفہوم من قولہ فمذکر اشتراط تجردہ عن التاء فی الجملۃ لما تقرر فی موضعہ من ان المتبادر من کل قضیۃ الاطلاق العام ولا یکفی ذلک فی صحۃ الجمع بالواو والنون فان علامۃ یصدق علیہ انہ مذکر ای مجرد عن التاء فی الجملۃ لمجیء علام ولا یجمع بالواو والنون فاخرجہ بقولہ ولا بتاء التانیث ای لا یکون ذلک الاسم مذکرا ای مجردا عن التاء متلبسا بہ بان یستعمل فی کلا الحالین بمعنی واحد من غیر فرق بین المذکر والمؤنث قولہ ان لا یکون ذلک الاسم آہ لم یرجع الضمیر الی الصفۃ بتاویل الوصف لعدم صحتہ فی قولہ ولا مستویا فیہ مع المؤنث کما یجیء قولہ ای مذکرا غیر مستو آہ قد تقرر عندہم ان الاوزان اذا ارید بہا موزوناتہا اعلام لہا والعلم لا یضاف الا بعد التنکیر کما فی زید ناخیر

من زیدکم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشتہر وہو انہ مذکر غیر مستو مع المؤنث فی الصیغۃ بہذہ الکیفیۃ وہو ان المذکر علی صیغۃ افعل والمؤنث علی صیغۃ فعلاء
فقولہ بل یکون بیان لعدم الاستواء قولہ بل یکون آہ اضراب عن قولہ غیر مستو تخصیص بعد تعمیم اشارۃ الی ان المعتبر اصالۃ فی الصفۃ التی تجمع بالواو
والنون ان لا یکون المذکر غیر مستو مع المؤنث فی الصیغۃ ای مخالفاۃ فیہا اذ الغالب فی الصفات الفرق بین مذکرہا ومؤنثہا بالتاء لتادیتہا معنی الفعل
والفعل یفرق فیہ بالتاء نحو الرجل قام والمرأۃ قامت والغالب فی الاسماء الجوامد الفرق بینہما بوضع صیغ مخصوصۃ لکل منہما کعیر واتان ورجل وناقۃ ولا استواء
نحو انسان وفرس وقد جاء العکس ایضا فی کل منہما کاحمر حمراء والافضل والفضلی وسکران وسکری وکامرأۃ ورجل ورجلۃ فکل صفۃ لا یلحقہا التاء
فکانہا من قبیل الجوامد فلما لم تجمع ہذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان یکون المذکر علی صیغۃ افعل والمؤنث فعلاء اخرجا من ہذا الاصل
لافعل التفضیل فانہ یجمع ہذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بینہما فی الصیغۃ ولعل ذلک جبر لما فاتہ من العمل فی الفاعل والمفعول مع ان معناہ فی الصفۃ المبالغۃ
واتم من اسم الفاعل والمفعول الذی انما یعمل لاجل معنی الوصفیۃ کما جبر النقص بالواو والنون فی نحو قلون وارضون قولہ ان لا یکون الاسم المذکور آہ
اشار الی ان قولہ ولا مستویا عطف علی قولہ افعل وفعلاء ولا زائدۃ لتاکید النفی ومستویا صفۃ لموصوف محذوف والمعنی ان لا یکون الاسم المذکور ای
الکائن صفۃ مذکرا ای مجردا عن التاء مستویا ذلک المذکور فی تلک الصیغۃ ای فی صیغتہا وہیاتہا مع المؤنث بان یستعملون للمذکر والمؤنث صیغۃ
واحدۃ مجردۃ عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضی بان ہذہ العبارۃ اسخف من قولہ فمذکر علم یعقل لان مستویا عطف علی افعل فعلاء فیکون المعنی
وان لا یکون الوصف المذکر مستویا فی ذلک الوصف مع المؤنث ولا معنی لہذا الکلام کیف یستوی الشئی فی نفسہ مع غیرہ لان مبنی ہذا الاعتراض
ارجاع ضمیر وان لا یکون الی الوصف والشارح جعلہ راجعا الی الاسم المذکر فتدبر فانہ مزلۃ الاقدام قال مثل علامۃ وما قیل ان نحو علامۃ خارج بقولہ
ولا مستویا فیہ مع المؤنث لان فعالۃ یستوی فیہ المذکر والمؤنث فلیس بشئی لانہ لیس مذکرا مستویا مع المؤنث بل مؤنثا مستویا مع المذکر قولہ لزم
اللبس بین جمعہ حال التجرد عن التاء وجمعہ حال التلبس بہا قولہ بکسر السین تنبیہا علی انہا لیست بجمع سلامۃ فی الحقیقۃ وجاء منون بضمہا
وہو قلیل ولمثل ہذا التنبیہ کسروا عین عشرین وجاء فی بعض ما ہو مضموم الفاء الکسر نحو قلون وثبون ولیس بمطرد واما مکسور الفاء فلم یسمع فیہا التغییر
کالعضین والمئین والفئین ولعل ذلک لاعتدال الکسرۃ بین الضمۃ والفتحۃ قولہ بفتح الراء للتنبیہ علی انہ لیس بجمع سلامۃ ولان الواو والنون
فی مقام الالف والتاء وکانہ قیل ارضات وکل مؤنث علی وزن فعل سواء کانت التاء فیہ مقدرۃ کوعد او ظاہرۃ کخفیۃ ان کان صفۃ کصعبۃ او مضاعفا
کمدۃ او معتل العین کجوزۃ وبیضۃ وجب اسکان عینہ فی الجمع بالالف والتاء وان خلا من ہذہ الاشیاء وجب فتح عینہ فیہ کتمرات ودعدات قولہ تحت قاعدۃ
کلیۃ وہی قولہ سوی ما جبر نقصہ من ذی التاء المحذوف العجز معتلا مما لا یذکر لہ مجموعا بہذا الجمع مغیرا او لہ کسنون او غیر مغیر کثبون فبقولہ ما جبر نقصہ خرج سالم العجز
نقصہ کید وبقولہ من ذی التاء خرج ما جبر نقصہ ولیس فیہ تاء کماء فان اصلہ ماہ بدلیل میاہ وبقولہ المحذوف العجز خرج سالم یحذف عجزہ کعدۃ فانہ محذوف
الصدر وبقولہ معتلا مما لا یکون عجزہ معتلا کشاۃ وشفۃ فانہما محذوفا العجز لکن عجزہما حرف صحیح فان اصلہما شویہۃ وشفہۃ وبقولہ مما لا یذکر لہ خرج ما لہ مذکر کنتہ
فان لہ مذکرا وہو ہن وقولہ مجموعا بہذا الجمع حال من ضمیر نقصہ ای جبر نقصہ حال کونہ مجموعا بالواو والنون فما دخل فی ہذہ القاعدۃ کسنین وثبین وقلین فلیس بشئ
وما خرج عنہا کارضین والبین وبنین شاذ قال الف وتاء وانما خص الزیادۃ بالالف والتاء لانہ عرض فیہ الجمعیۃ وتانیثہ غیر حقیقی وکل واحد من الحرفین قد یدل
علی کل واحد من المعنیین کما فی رجال وعلمی وکمالۃ والضاربۃ کما فی الرضی قولہ ای شرط الجمع الصحیح جری فی ارجاع ضمیر شرطہ ہنا علی الظاہر لعدم الصارف بخلاف
ما تقدم قال فان یکون ای فہو ان یکون الضمیر عائد الی المبتدأ الذی ہو شرطہ والشرط مع الجزاء فی محل خبر المبتدأ کذا فی الرضی قولہ ای مذکر ذلک المفرد اذ لا
مذکر للجمع قولہ لئلا یلزم ای لو جمع المؤنث جمع السلامۃ ولم یجمع مذکرہ یلزم مزیۃ الفرع علی الاصل قولہ جمع بالواو والنون قدر الصفۃ بمعونۃ المقام لان الاقسام
ہہنا ثلثۃ ما لہ مذکر جمع بالواو والنون وما لا مذکر لہ اصلا وما لہ مذکر لم یجمع بالواو والنون فالقسم الاول یجمع بالالف والتاء والقسمان الباقیان یشترط فی
صحۃ جمعہما بالالف والتاء کونہما بالتاء فما لا مذکر لہ ان لم یکن بالتاء لم یجمع بالالف والتاء کحائض وان کان بالتاء کحائضۃ یجمع بہما وکذا ما لہ مذکر لم یجمع
بالواو والنون ان لم یکن بالتاء کحمراء وسکری لم یجمع بالالف والتاء وان کان بالتاء یجمع بہما کصعبۃ وصعبات فمن قال انہ لا حاجۃ الی التقیید
بقولہ جمع بالواو والنون بل المراد انہ لم یکن لہ مذکر اصلا لان ما لہ مذکر یجمع بالواو والنون قد علم حکمہ عن قولہ فان یکون مذکرہ جمع بالواو والنون لم یأت
بشئ وان اتبع الشارح الرضی فی ذلک حیث قال ان المؤنث اذا کان صفۃ علی ضربین اما ان یکون لہ مذکر اولا فان لم یکن لہ مذکر فشرطہ ان لا یکون
مجردا عن التاء کحائض وان کان لہ مذکر فشرطہ ان یکون ذلک المذکر جمع بالواو والنون قولہ کما ہو المتبادر یعنی ان المتبادر من نسبۃ التغیر الی البناء

ان یکون التغیر فی ذاتہ وباعتبار اجزائہ لا التغیر العارض لہ باعتبار امر خارج عنہ سواء کان التغیر حقیقیا او اعتباریا ولیس مرادہ ان المتبادر من التغیر التغیر فی ذاتہ حتی یرد علیہ انہ کما ان المتبادر من التغیر ذلک کذلک المتبادر منہ ان یکون حقیقیا ثم حمل التغیر علی المتبادر باعتبار وعلی غیر المتبادر باعتبار تکلف ۱۲ **قولہ** بلحوق الحروف فالتغیر فیہ لیس تغیرا فی ذات بناء الواحد بل تغیر عارض للبناء **قال** کرجال وفراس فان التغیر فیہما حاصل فی ذات بناء مفردہما حیث لم یبق علی ہیأتہ وان کان حاصلا بزیادۃ الالف **قال** افعل وافعال آہ فی الرضی ہذہ الاوزان للقلۃ اذ اجاء للمفرد جمع کثرۃ واما اذا انحصر جمع التکسیر فیہا فہی للقلۃ والکثرۃ وکذا ما عدا الستۃ للکثرۃ اذا لم ینحصر فیہ الجمع والا فہی مشترک کاجادل ومصاقع **قولہ** کقولہ تعالی ثلثۃ قروء آہ والنکتۃ فی ذلک التنبیہ علی ان الثلثۃ الاقراء بالنسبۃ الی النساء جمع کثرۃ لقلۃ صبرہن عن الرجال **قال** اسم الحدث ای موضوع لہ وان دل بسبب لعارض علی امر زائد علیہ کالنوعیۃ والعدد **قولہ** معنی آہ اراد بالمعنی ما یقابل اللفظ والقرینۃ علی ذلک اضافۃ الاسم الیہ والمراد بالقیام بغیرہ اتصاف الغیر بذلک المعنی لا الاختصاص الناعت او التبعیۃ فی التحیز فانہ اصلاح المعقول **قولہ** قائما بغیرہ قیل لیس المعنی القائم بغیرہ مطلقا حدثا اذ لیس الالوان حدثا اذ السواد بمعنی سیاہی لیس حدثا بل بمعنی سیاہ بودن فہو المعنی القائم بغیرہ من حیث انہ قائم بغیرہ انتہی وہذا موافق لما فی حاشیۃ المطالع فی بحث تعریف الکلمۃ الحقیقیۃ من ان الحدث لیس عبارۃ عن المعنی مطلقا والا لکان کل معنی حدثا بل الحدث معنی منسوب الی الفاعل بانہ قائم بہ فیکون مشتملا علی النسبۃ الی موضوع ما وفیہ نظر اما اولا فلان قولہ سواء صدر عنہ آب عن اعتبار النسبۃ الی المحل فی مفہومہ لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبۃ واما ثانیا فلمخالفتہ لما فی الرسالۃ الوضعیۃ من ان اللفظ الذی مدلولہ کلی اما ذات وہو اسم الجنس او حدث وہو المصدر او النسبۃ بینہما وتلک اما ان یعتبر من جانب الذات وہو المشتق او من طرف الحدث وہو الفعل ولما فی الرضی ان معنی المصدر عرض لا بد لہ فی الوجود من محل یقوم بہ وزمان ومکان ولبعض المصادر مما یقع علیہ وہو المتعدی ولبعضہا من الآلۃ کالضرب لکنہ وضعہ الواضع لذلک الحدث مطلقا من غیر نظر الی ما یحتاج الیہ فی وجودہ وان الوضع نظر فی المصدر الی ماہیۃ الحدث لا الی ما قام بہ فلم یطلب اذن فی نظرہ لا فاعلا ولا مفعولا ولما یجیء من ان النسبۃ الی فاعل المصدر غیر ماخوذۃ فی مفہوم المصدر فالوجہ ان یقال المراد معنی قائما بغیرہ بشرط الحدوث والتجدد ویدل علیہ لفظ الحدث یقال رجل حدث ای بین الحداثۃ وانما لم یتعرض لہذا القید اذ لیس مقصودہ تعریف الحدث بل دفع توہم لزوم الصدور فی المصدر کما یوہمہ لفظ الحدث فیخرج جمیع الاعراض سوی الفعل والانفعال وبما ذکرنا ظہر الفرق بین المعنی المصدری والحاصل بالمصدر فان الاول یعتبر فیہ التجدد دون الثانی **قولہ** والمراد بجریانہ آہ فی الرضی یقال ہذا المصدر جار علی ہذا الفعل ای اصل لہ وماخذ ما اشتق منہ فیقال فی حمدت حمدا ان المصدر جار علی فعلہ وفی تبتیل تبتیلا لا یجری علی ناصبہ انتہی ولما کان المناسب لہذا المعنی ان یقال الفعل جار علی المصدر فسرہ الشارح بما ذکر والمراد صحۃ الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع **قولہ** مما لم یشتق الفعل منہ اعلم ان الاسماء التی تدل علی المعنی المصدری ولم یشتق منہا الفعل ثلثۃ ما آخرہ الیاء المصدریۃ وما ہو مصدر لم یوضع لہ فعل من لفظہ وما ہو اسم المصدر وہو شیئا احدہما دل علی معنی المصدر مزیدا فی اولہ المیم کالمقتل والمستخرج والثانی اسم العین مستعملا بمعنی المصدر کالعطاء والکلام والثواب والطاعۃ والشارح اخرج الثلثۃ عن تعریف المصدر بقید الاشتقاق منہ والفاضل الہندی اعترض بان اعتبار ہذا القید یخرج عن التعریف المصادر التی لا فعل لہا نحو ویلاہ وویحا ولو اریدا اشتقاق الفعل منہ حقیقۃ او فرضا یدخل فی التعریف اسماء المصادر ویؤیدہ قول الفاضل الہندی تعبیرہم عنہا بالمصادر **قولہ** وان کان الاخیر ان مفعولا مطلقا ای بطریق الوجوب فانہا حالۃ النصب مفعول مطلق واجب حذف عاملہ **قال** ولعل آہ بشرط وہو ان یکون منظرا لمکبر اغیر محدود ولا منعوت قبل تمامہ کذا فی التسہیل فلا یعمل المضمر والمصغر والمحدود ای الدال علی المرۃ والمنعوت قبل استیفاء ما یتعلق بہ من مفعول ومجرور وغیرہ وفی کل منہا اختلاف بین النحاۃ مذکور فی الشرح للمصری **قال** اعمل فعلہ ای فی اللزوم والتعدی بنفسہ او بالحرف **قولہ** لمناسبۃ الاشتقاق بینہما ای التناسب بینہما فی اللفظ والمعنی لکون معناہ جزء معنی الفعل وہو التجدد الذی یقتضی الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فیہ النسبۃ الی الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فیہ الحدث فقط من غیر نظر الی الفاعل فقد طرأ علیہ ما یزیل اقتضاؤہ العقلی فلذلک صار الفعل اصلا فی العمل والمصدر فرعا لہ فیہ وعلامۃ کونہ بمعنی الفاعل صحۃ تقدیرہ بالفعل مع الحرف المصدری فما قیل ان سبب عمل المصدر امران المناسبۃ فی الاشتقاق وکونہ بتقدیر ان مع الفعل منشؤہ عدم التدبر ولما کان ہذہ المناسبۃ قویۃ لم یحتج الی تقویتہا بالشرط فلذا العمل عن غیر اشتراط وانما قال بینہما لیشمل مذہبی البصریین والکوفیین **قولہ** لا باعتبار الشبہ اذ لا مشابہۃ بینہ وبین الفعل لا لفظا لعدم موازنتہ ایاہ ولا معنی لعدم صحۃ اقامۃ مقامہ بخلاف اسمی الفاعل والمفعول فانہما یعملان لمشابہۃ الفعل لفظا ومعنی دون الاشتقاق لعدم اشتقاقہما منہ عند الجمہور واشترط کونہما بمعنی الحال والاستقبال لیتقوی تلک المشابہۃ **قال** ولا یتقدم معمولہ جوز الشارح الرضی تقدیم الظرف والجار والمجرور **قولہ** لکونہ بتقدیر ان مع الفعل ہذا ما علیہ الجمہور فی البسیط

اختلفوا فی تقدیر الفعل ہل من شرطہ تقدیرہ بالحروف السائکۃ ام لیس من شرطہ ذلک فمنہم من قدر نفس الفعل ومنہم من یقدرہ بان ومنہم من یقدرہ بان حیث یکون المصدر مطلوبا للشئ متقدم واما اذا ابتدأ فلا یحتاج الیہ وذکر ان لکونہ اکثر استعمالا فانہ اذا کان المصدر للحال لا یجوز تقدیرہ بان بل بما ولذا قال فی البسیط بالحروف السائکۃ وقال فی التسہیل بتقدیرہ بالفعل بعد ان المخففۃ او المصدریۃ او ما اختہا **قولہ** لا یتقدم علیہ لکونہ موصولا حرفیا **قولہ** فیلزم اجتماع التثنیتین ای اجتماع العلامتین احدہما لنظرا الی المصدر نفسہ لانہ یثنی ویجمع للعدد والنوع وثانیہما نظرا الی الفاعل لغرض استتار الفاعل فیہ وہذان اتی فیہ بالعلامتین وان حذف احدہما لزم اللبس فلا یعلم ان ضربان مثلا لتثنیۃ المصدر او لتثنیۃ الفاعل واعترض علیہ الشارح الرضی بانہ یجوز ان یحمل ضمیر المثنی والمجموع ولا یثنی ولا یجمع کاسم الفعل والظرف یعنی لا یثنی ولا یجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضمیرہما کما فی اسم الفعل والظرف یقال الزیدان ہیہات وفی الدار والزیدون ہیہات وفی الدار ویعلم حال الضمیر من کونہ للاثنین والجماعۃ من المرجع فلا لبس ولا اشتقاق اجاب عنہ الفاضل الہندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز بمعنی الاستتار فی الذی ہو نائب عنہ وہذا انما یتم علی القول بان الظرف واسم الفعل لیسا بعاملین فی المستتر بنفسہما واما علی القول بانہما عاملان فیہ بنفسہما فلا وقیل الاظہر الاخصر فی وجہ عدم الاضمار فی المصدر ان یقال لما کان یحذف فاعلہ فلو اضمر فیہ لالتبس بالمحذوف وفیہ ان القول بالحذف مبنی علی عدم الاستتار اذ علی تقدیر الاستتار لا حذف کما فی الفعل **قولہ** وکذا الحال فی اسم الفاعل آہ فان تثنیتہما وجمعہما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسہما **قولہ** فلا حاجۃ الی اعتبار آہ کما اعتبرہ الفاضل الہندی **قولہ** لان النسبۃ الی فاعل آہ ای مطلقا معینا کان او مبہما غیر ماخوذۃ فی مفہومہ بخلاف الفعل فان النسبۃ الی فاعل معین ای معین کان ماخوذۃ فی مفہومہ ولذا کان معناہ المطابقی غیر مستقل بالمفہومیۃ بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہۃ فان النسبۃ الی ذات ما ماخوذۃ فی مفہومہما مع تلک الذات فکانت مستقلۃ بالمفہومیۃ **قولہ** مع ان اعمالہ آہ اشارۃ الی دفع ما یرد من ان اضافتہ الی الفاعل اکثر من اضافتہ الی المفعول کما یدل علیہ قولہ وقد یضاف آہ فاللائق ان یقول واضافتہ الی الفاعل اکثر وجہ الدفع ان الجواز ہہنا بالنسبۃ الی اعمالہ منونا فانہ اولی ویفہم من الرضی انہ بالنسبۃ الی عدم جوازہا فی اسم الفاعل **قولہ** اولی آہ الیہ ذہب البعض وفی الرضی ولیس اقوی اقسام المصدر فی العمل المنون کما قیل بل الاقوی ما اضیف الی الفاعل لکونہ اذن کالجزء من المصدر کما یکون فی الفعل فیکون عند ذلک اشد شبہا بالفعل ویمکن ان یقول المصدر المضاف اقوی فی العمل فی ما عدا الفاعل المضاف الیہ کما یدل علیہ تعلیل الرضی ہ المصدر المنون اولی بالعمل فی الفاعل من المضاف الیہ کما یدل علیہ تعلیل الشرح ولذا یعمل المنون فی لفظہ والمضاف فی محلہ **قال** وقد یضاف الی المفعول اذا قامت قرینۃ علی کونہ مفعولا وتلک الاضافۃ اکثر عند حذف الفاعل وتجلی علی قلتہ مع ذکرہ حتی ذہب البعض الی عدم جوازہا لکن نص سیبویہ علی جوازہا ولم یجئ فی القرآن الا ما روی عن ابن عامر انہ قرأ ذِکْرُ رَحْمَۃِ رَبِّکَ عَبْدُہٗ زَکَرِیَّا بضم الدال والہمزۃ **قولہ** ولکن جوزہ آہ وایضا قد یقع عاملا بدون التقدیر نحو قول العرب سمع اذنی زید یقول ذلک وقول اعرابی اَللّٰہُمَّ ان استغفاری ایاک مع کثرۃ ذنوبی للوم وان ترکی الاستغفار مع علمی بسعۃ عفوک لئیم کذا فی شرح التسہیل **قولہ** صرفا قدرہ بقرینۃ المقابلۃ بقولہ بدلا فانہ اذا کان بدلا فہو مفعول المطلق ایضا لکنہ لیس صرفا **قولہ** من غیر تجویزہ آہ وفی التسہیل ان الغالب ذلک **قولہ** او محذوفا غیر لازم کذا فی التسہیل والایضاح وفی الرضی ان الظہر من کلام النحاۃ ان المفعول المطلق المحذوف فعلا لازما کان الحذف او جائزا فیہ خلاف ہل ہو العامل او الفعل ہو العامل **قولہ** ای المصدر آہ یعنی ان ضمیر کان راجع الی المصدر وبدلا خبرہ بتقدیر الموصوف وانما لم یقل ای المفعول المطلق بدلا عنہ رعایۃ لجزالۃ المعنی بان الکلام فی المصدر وموافقۃ المعطوف علیہ فان الضمیر فیہ راجع الی المصدر **قال** بدلا منہ لیس المفعول المطلق بدلا عنہ حقیقۃ والا لم یقدر الفعل قبلہ فلم ینتصب عنہ بل مجازا لانہ لما سد مسدہ ولم یجز اظہارہ فکانہ بدل عنہ **قولہ** عمل الفعل للاصالۃ ووجوب اضمارہ لعارض لا اثر لہ فی تقدیر العمل **قولہ** للنیابۃ ای لا باعتبار کونہ مصدرا منہ ولکن لقیامہ مقام الفعل ونیابتہ عنہ فاذن عملہ لیس کعمل المصدر بل لقیامہ مقام الفعل المقدر کذا فی الایضاح **قولہ** للمصدریۃ کسائر المصادر یعمل لکونہ بتاویل ان مع الفعل **قولہ** اکثر ای للمصدریۃ وقوعا واظہر لعدم المانع من عملہ بخلاف ما اذا کان مفعولا مطلقا فان کونہ مفعولا مطلقا مانع عنہ لعدم صحۃ تاویلہ بان مع الفعل وکون امتناع التقدیم مختصا بالقسم الاول لما فی الرضی من جواز تقدیم معمولہ اذا کان بدلا لعدم کونہ مؤولا بان مع الفعل ح لا یضر فی کون ما ذکرہ الشرح نکتۃ للفصل بین القسمین کما لا یخفی **قولہ** ای حدث ای معنی قائم بغیرہ ففی نسبۃ الاشتقاق الیہ تجوز باقامۃ المدلول مقام الدال ای ما اشتق مما یدل علیہ ولم یحمل الفعل علی الاصطلاحی لان الاشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسیرافی فانہ قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم یقل ای مصدر کما فی الرضی ویکون التجوز فی اسناد قام الیہ لان نسبۃ الاشتقاق اظہر قرینۃ علی التجوز بخلاف اسناد قام

اسم الفاعل

لان المصدر ایضا قائم بمن یتلفظ به **قوله** موضوعا آه اشارة الی انه یتضمن معنی الوضع واللام صلة الوضع ولک ان تقول فی الاشتقاق معنی الوضع لانه وضع نوعی واللام للاجل **قوله** ای الفعل بیان لمرجع الضمیر لدفع توهم رجوعه الی من بناء علی ان الضمیر یرد الی اقرب المذکورات **قوله** ای لذات ما آه یعنی ان موصوفه وانه یعتبر فی اسم الفاعل کون الذات المبهمة منسوبا الیها لاکون الفعل منسوبا الیها کما یوهمه تقدیم الفعل علی به فانه بضرورة الاستتار **قوله** لان ما جهل امره آه فیه ان امره وهو کونه شاملا لمن یعلم ومن لا یعلم معلوم لان النکرة الموصوفة تعم **قوله** قصد التغلیب لکن مقام التعریف یابی عنه **قوله** وغیر ذلک من الاسماء المشتقة **قوله** ویکون من قام به آه لانه المتبادر من وضع اللفظ لشیء لکونه قصدیا واعترض الرضی بان هذا التعریف لا یشمل نحو زید مقابل عمرو وانا متقرب من فلان ومستبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بین الفاعل والمفعول لا یقوم باحدهما معینا دون الآخر ولم یتعرض الشارح لدفعه لانه مبنی علی مذهب القدماء من المتکلمین من ان القرب قائم بالمتقاربین والجوار بالمتجاورین والاخوة بالاخوین الی غیر ذلک من الاضافات المتحدة فی الجانبین والحق مع قیام الواحد بالشخص بالطرفین بل القائم بکل منهما فرد مغایر للقائم بالآخر غایة الامر اتحادهما بالنوع وما قیل فی دفعه بان معنی متقرب مثلا قیام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فلیس بشیء لان الاضافة المتکررة عبارة عن مجموع الاضافتین لا عن اضافة معینة الی اضافة اخری والفاضل الهندی فهم ان الاعتراض انها امور عدمیة فلا معنی لقیامها فاجاب بان القائم اعم من ان یکون حقیقیا او اعتباریا ولیس کذلک بل مقصوده انها قائمة بالطرفین لا باحدهما معینا دون الآخر مع انها مسندة الی واحد منهما معینا فتدبر **قوله** خرج عنه اسم التفضیل ولا یخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو کارمنی فکرمته فانا کارم لانه موضوع للغلبة فی معنی المصدر لا للمعنی المصدری مع الغلبة فی رضی الشافیة یعنی بباب المغالبة ان یغلب احد الامرین الآخر فی معنی المصدر نحو کارمنی فکرمته ای غلبته فی الکرم **قوله** اسند اخراج اسم التفضیل آه بناء علی انه لا یدل علی الحدث مقیدا باحد الازمنة الثلثة وان کان قد یدل علی الحدث بمعنی التجدد **قوله** ولا یبعد ان یلتزم ذلک الاولی ترک لفظ البعد فانه قال ابن مالک فی شرح التسهیل ولزم من تقیید اسم الفاعل بکونه جاریا علی المضارع ای علی زنة خروج امثلة المبالغة ولم یکن من ذلک ضیه لان اسم الفاعل غیرها **قال** علی زنة فاعل ای القیاس ذلک وقد یجیء علی وزن مفعل نحو حب یحب فهو محب فلا یقو حابٌ وعلی وزن مفعل بکسر المیم وفتح العین نحو عم الرجل بمعروفه فهو معم **قال** بمیم مضمومة وکسر ما قبل الآخر وربما کسر میم مفعل اتباعا للعین او یضم عینه اتباعا للمیم قالوا فی مُنتِن مُنتُن ومُنتَن وربما استغنی عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب وربما استغنی عن مفعل بکسر العین بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مُسهَب **قال** ویعمل آه قید فی التسهیل بغیر المصغر والموصوف خلافا للکسائی فانه جوز عمل المصغر والموصوف **قال** بشرط معنی الحال والاستقبال آه ظاهر کلامه انه یشترط ذلک فی عمله مطلقا والتحقیق انه شرط عمله فی المفعول به لا فی عمله فی الظرف والجار والمجرور فانه یکفیه رائحة الفعل ولا فی عمله فی المفعول المطلق لکون مدلوله مدلوله واما بالنسبة الی الفاعل فحکی ابن عصفور الاتفاق علی انه یرفعه اذا کان مضمرا وان کان مظهرا فظاهر کلام سیبویه انه یرفعه وذهب بعض النحاة الی انه لا یرفعه **قوله** ومعناها آه ولا یریدون بیان اللفظ الذی فی ذلک الزمان المحکی الآن علی ما تلفظ به کما فی قوله وعنی من تمرتان بل المقصود بحکایة الحال حکایة المعانی الکائنة حینئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنی حکایة الحال ان یقدر ان ذلک الفعل الماضی واقع فی حال التکلم کما فی قوله تعالی فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ وانما یفعل هذا الفعل الماضی المستغرب کانک تحضره للمخاطب وتصوره له لیتعجب منه کذا فی الرضی **قال** علی صاحبه المذکور او المنوی نحو یا طالعا جبلا **قوله** ونحوها یشمل مثل هل ضارب الزیدان ملفوظا او مقدرا نحو قام الزیدان ام قاعدان **قوله** من حروف النفی صریحا او مؤولا به نحو انما قائم الزیدان **قوله** او المتعدی قید به لان اسم الفاعل اللازم یرفع به مع کونه ماضیا وقد سبق **قوله** او ذکر مفعوله لانه لو لم یذکر جاز ان لا یضاف نحو هذا ضارب امس **قال** وجبت الاضافة ولا ینصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زید ضارب امس بالسوط لانه یکفیهما رائحة الفعل **قوله** اضافة معنویة بیان الحاصل المعنی واما التراکیب النحوی فهو اما تمییز من حیث المعنی او ظرف ای فی المعنی او حال ای ذات معنی او مفعول مطلق ای اضافة معنی **قال** معمول آخر ای من حیث المعنی لانه لا عمل له فی اللفظ **قوله** بفعل مقدر اورد علیه انه لا یستقیم فی مثل هذا ظان زید امس قائما للزوم حذف احد مفعولی ظان واجیب بارتکاب جواز ذلک مع القرینة وان کان قلیلا وبان المثال مصنوع والصحیح هذا ظان زید قائما وقال السیرافی انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانی ضرورة حیث لم یکن الاضافة الیه **قوله** بتغییر صیغته آه لیس المراد ان هذا التقدیر الکلام حتی یکون تعسفا کما قیل بل اشارة الی ان من للابتداء بمعنی کون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشیء وخرج منه فیؤول المعنی الی ما ذکره الشارح رح علی التوجیه الثانی من التبیین لانه یصح اطلاق المجرور بمن علی ما قبله فلا غبار علی التوجیهین **قوله** بحیث یخرج آه احتراز عن تغیر لا یخرجه عنه کالتثنیة والجمع والقرینة علی اعتبار الحیثیة **قوله** للمبالغة **قوله** اذا کانت للمبالغة لا بد من هذا التقیید علی هذا التوجیه بخلاف التوجیه الاول کما ان فیه صرف کلمة من عن معناه المتبادر اعنی التبیین فالتوجیهان

متساویان قوله وما فیہ من معنی المبالغة آہ لان المبالغة وصول الشئ الی کمالہ ففیہا قوۃ معنی الحدث الذی یعمل لاجلہ بخلاف اسم التفضیل فان فیہ اعتبار زیادۃ معہ وبضمہا لا یبقی معنی الفعل علی حالہ فلذا لم یعمل اسم التفضیل قوله بالحاق علامتی التثنیة آہ واما الجمع المکسر فہو فرع الجمع السالم لکونہ اخرف فیتبعہ فی حکمہ قوله ومع التعریف آہ ای لام التعریف ای ما یکون للتعریف فی الجملة وان لم یکن ہہنا قال اسم المفعول ای المفعول بہ علی حذف الجار واستتار الضمیر یقال فعلت بہ الضرب ای اوقعتہ علیہ والا فالمفعول ہو الحدث قال من فعل ای من حدث سواء کان متعدیا بنفسہ او بحرف الجر وان کان لازما غیر متعد بحرف الجر لم یجز بناء المفعول منہ قال لمن وقع علیہ حقیقة او اعتبارا لیشمل اوجدت ضربا فہو موجود وعلمت عدم خروجک فہو معلوم فان الایجاد والعلم تعلق بالمعدوم ولا معنی لوقوع الفعل علی المعدوم حقیقة لکن العقل یعتبرہ واقعا علیہ ویعبر عنہ بما یدل علی الوقوع قوله من حیث الوقوع علیہ لان التعلیق بما فی حکم المشتق یشعر بالحیثیة وکان الاولی ذکرہ فی تعریف اسم الفاعل والاکتفاء بہ ہہنا ولا یخرج من التعریف یوم الجمعة مضروب فیہ والتادیب مضروب لہ لان الصیغة موضوعة لما وقع علیہ الا انہ ترک ذکرہ واقیم الجار والمجرور مقامہ ویدخل فی التعریفات الصفات التی بمعنی المفعول وہی فعل بکسر الفاء وسکون العین نحو طحن وفعل بفتحتین نحو لقط بمعنی ملقوط وفعلة بضم الفاء وسکون العین نحو اکلة وفعیل نحو جریح الا ان یقال انہا لیست موضوعة لمعنی مفعول بل مستعملة فیہ قال علی صیغة اسم الفاعل وقد شذ نحو اضعف فہو مضعوف وازکم فہو مزکوم واحم فہو محموم واحزن فہو محزون واحب فہو محبوب قوله لخفة الفتحة وکثرة المفعول لانہ یکون للفعل الواحد مفاعیل بخلاف الفاعل ولموافقة المضارع الذی یعمل عملہ وللفرق بینہ وبین اسم الفاعل قوله ای عمل النصب اذ لا یحتاج فی عمل الرفع الی اشتراط زمان ولیس فی کلام المتقدمین ما یدل علی اشتراط الحال والاستقبال فی اسم المفعول لکن المتاخر کابی علی ومن بعدہ صرحوا باشتراط ذلک قوله یبقی علی نصبہ باسم المفعول ان کان بمعنی الحال والاستقبال وبفعل مقدر ان کان بمعنی الماضی کما فی اسم الفاعل قوله من حیث انہا تثنی آہ ای بعد اشتراکہا فی کونہا لمن قام بہ الفعل بخلاف اسم المفعول فانہ لمن وقع علیہ وبخلاف اسم التفضیل فانہ وان کان لمن قام بہ الفعل الا انہ لا یثنی ولا یجمع لان اصلہ ان یکون مع من ولذا لم یعمل والمراد المشابہة فی اصل التثنیة والجمع والتانیث لا ان جمعہا وتانیثہا بجمع اسم الفاعل وتانیثہ فانہ لا یطرد فی افعل فعلاء مع عملہ عمل فعلہ فلا یقال ابیضون وابیضة کما یقال ضاربون وضاربة وفی الرضی وجہ المشابہة کونہما بمعناہ اذ لا فرق بینہما الا باعتبار الحدوث والثبوت قال علی معنی الثبوت ای اتصافہ بہ مع قطع النظر عن التقیید باحد الازمنة ولذا یقصد بہ الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل بالالزم فانہ یدل علی الحدث المقید باحد الازمنة قوله لا بمعنی الحدوث بالمعنی الذی مر فی تعریف اسم الفاعل قوله بعد نقلہا آہ ولذا قالوا ان فعیلا من فعل بفتح العین صیغة مبالغة کقدیر ونصیر ومن فعل بضم العین صفة مشبہة قال وصیغتہا ای الصیغة المختصة بہا فلا ینافی ما فی التسہیل من ان الصفة المشبہة من غیر الثلاثی المجرد تجی علی وزن اسم الفاعل منہ قیاسا مطردا فانہما مشترکة بینہما قوله اسم الفاعل علی حذف المضاف ولیس اسم الفاعل علما حتی یلزم حذف شطر العلم بل ہو اسم جنس نقل من المرکب الاضافی الی معنی مخصوص قدیر اعی فیہ حالہ السابقة وہو کونہ کلمتین بدلیل سمی الفاعل والمفعول واسماء الفاعلین ولذا اعرب باعرابین قوله او صیغة الفاعل فالمراد من الفاعل لفظ وح یکون اللام فیہ زائدة لان الاوزان اذا اریدبہا انفسہا کانت اعلاما ولکون کل من التوجیہین خلاف الظاہر سوی بینہما قوله من غیر اشتراط آہ یشیر الی ان الاطلاق فی مقابلة الاشتراط فمعناہ عدم الاشتراط المذکور سابقا اعنی اشتراط الامرین ولما کان ذلک بہما یجوز ان یکون بانتفائہما وبانتفاء احدہما بینہ الشارح بانہ باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فیکون فی المتن اجمالا لا اختلالا کما وہم انما یکون اختلالا لو کان الاطلاق بمعنی العموم قوله بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة علی اسم الفاعل فانہ عند المازنی للتعریف قوله ای جعلہا قسما قسما آہ یرید ان اضافة التقسیم الی المسائل لیست اضافة المصدر الی المفعول کما یسبق الی الفہم لان المذکور ہہنا لیس تقسیم المسائل سواء کانت بمعنی الاحکام او بمعنی الاقسام بل بادنی ملابسة ای تقسیم تحصیل المسائل والمراد بالمسائل اقسامہا من حیث یسأل عن حکمہا ویبحث عنہ فی الفن فالمعنی تقسیم الصفة والمحصل لاقسامہا من حیث یسأل عن حکمہا ویبحث عنہ فرجع الی ما ذکرہ الشارح ای جعلہا قسما قسما وبیان حکم کل قسم قوله ای تشبیہ معمول الصفة آہ ووجہ تشبیہہ بہ انہم لما قصدوا التخفیف فی الصفة بالاضافة ولا یمکن اضافتہا الی الفاعل لانہ یلزم اضافة الشئ الی نفسہ لان الصفة عین الفاعل شبہوہ مرفوعہا بالمفعول فنصبوہ لیصح الاضافة الیہ لان المفعول غیر الصفة وجعلوا الصفة فی اللفظ لغیرہ واضمروا فیہا الضمیر اذا کانت فی اللفظ جاریة علی غیر المعمول خبرا او نعتا او حالا وفی المعنی دالة علی صفة لہ فی نفسہ سواء کانت ہی الصفة المذکورة نحو زید حسن الوجہ فانہ یحسن بحسن وجہہ اولا نحو زید غلیظ الشفتین ای قبیح فان لم تجر فی اللفظ علیہ نحو زید وجہہ حسن او جرت علیہ لکنہا لم تدل علی صفة لہ فی نفسہ لم یجز استتار الضمیر فیہا فیقبح زید ابیض الثور قوله بہذہ الاقسام آہ یعنی ان تفصیلہا

بحث اسم المفعول

الصفة المشبہة

بمعنی اسم الفاعل والمفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا حسن وجهه ثلثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مقول القول **قوله** فهذا التركيب ثلثة يعني ان
ثلثة وقع خبر الحسن وجهه بتاويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب جهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلثة خبر مبتدأ محذوف كما قال الفاضل
الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا **قال** كذلك مبتدأ لان الكاف اسمية ولذا فسره بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره
حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجهه خبر لقوله كذلك لانه ترك
العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب للنكتة التي ذكرها الشارح والمعنى ومفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا وكذلك آه يعني ان هذين القولين مشتمل
على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق فهذا اجمل تركيب المتن عندي موافقا للشرح **قوله** تبرك
العاطف اي بين هذه الاخبار الثلثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليها **قال** ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله واختلف في
حسن وجهه وليس للقرار ان يجوزوه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة **قوله** الصفة باللام
اي مفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان حسنا وجهاهما والمجموع الزيدون حسنو وجوههم فهو من قبيل ما اختلف فيه
كما في حسن وجهه كما يجيء كذا في الرضي **قوله** او بجزئيهما معا كما في حسن الوجه **قوله** ولا خفة فيه بواحد منهما لان التنوين سقطت باللام والضمير في وجهه
موجود **قوله** من الاضافة اي الاضافة المعنوية فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة او اضافة النكرة الى النكرة ليفيد التعريف او التخصيص
لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا يخالفها من كل وجه **قوله** في الجملة لا حاجة اليه **قوله** لاشتماله على
ضمير زائد آه يعني ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل الربط باحدهما فالثاني زائد بخلاف
ما اذا جيء بالضميرين ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد حسن ضربه من ضرب ابيه في داره **قوله** لعدم الرابط آه و
ليس اللام في الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما في الرضي ومن هذا ظهر الفرق بينهما
وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير **قوله** غير ظاهر في الصفة لكونه مستترا **قوله** مثل ظهوره آه لكونه بارزا **قوله** لان
معمولها آه اي حين رفعت المعمول بها فاعل لها اذ لا وجه لرفعه غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل فيلزم تعدد الفاعل
فما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى **قوله** اي حدث اي دال على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره
بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق **قوله** قام به الفعل آه يعني اختار الموصوف على لمن قام او لمن وقع
لقصد التعميم ولقصد شموله للقسمين به **قوله** في اصل ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على
الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المقابلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة في المعنى المصدري كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة
في الغلبة وزاد لفظة الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وعندي انه لا حاجة الى
اعتبار هذا القيد لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصورة المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب
نحو زيد فاضل على عمرو زائد عليه او غالب عليه او طائل واختار موصوف على متصف لاشعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في اسم التفضيل
قوله اما ظرف لغو آه اي صلة له مفعول له بالواسطة **قوله** او ظرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله
اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة او مقدر مفعوله اي لموصوف به اي بالفعل كما في الحواشي الهندية **قوله** ولا ابهام في تلك الاسماء لانها تدل على
المكان والزمان والآلة ففيها نوع تعيين وما قيل انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة
موصوف بل لمكان او زمان او آلة مضافة ففيه ان اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة
لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل او وقع به الفعل **قوله** يخرج اسم الفاعل آه لما لعدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب وحسن او لعدم دلالتها على الزيادة
على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل ذلك الفعل بل في صفتها كصيغ
الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار **قوله** من حيث صيغته اي هيأته لا من حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار في افعل **قوله** وفعلى للمؤنث
انما تعرض لبيان صفة المؤنث دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث في افعل مطلقا **قوله** اخيرا واخرى اي المستعملين بمن المستوى فيها المذكر والمؤنث فحذف
الهمزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء **قوله** من حدث قدره بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو اخشك الشاتين واجهل الناس

شاذ ولا من فعل غیر متصرف ولا من فعل لازم النفی نحو ما لیس بکلمۃ ای ما تکلم لعدم المصدر لہ من حیث لزوم النفی واما الافعال الناقصۃ فان قلنا انہا لا تدل علی الحدث بل علی الزمان فقط کما قیل فظاہر وان قلنا انہا دالۃ علی الحدث وہو الحق فالظاہر جواز البناء منہا قیاسا اذ لا مانع من ان یقال زید اصبر من عمرو غنیا وان لم یستعمل فقولہ عن حدث مشتمل علی الشروط الثلثۃ واما اشتراط کون الحدث مما یقبل الزیادۃ والنقصان فلا یقال الشمس اغرب واطلع الیوم مستغن عنہ بقولہ بزیادۃ علی غیرہا فان الزیادۃ انما یتصور فیما یقبلہا **قولہ** والحمق فان معناہ قلۃ العقل فہو من العیوب الباطنۃ کالجہل **قولہ** حلمو البشذوذہ کما فی المفصل وشرح التسہیل **قولہ** واحمق من ابن ہبنقۃ الصواب من ہبنقۃ باسقاط الابن کما فی المفصل وشرح التسہیل والحواشی المہدیۃ والقاموس والصحاح وشمس العلوم والمنبق کعملس الاحمق القصیر وہبنقۃ لقب یزید بن سرمان التمیمی یضرب بہ المثل فی الحمق **قولہ** من تعلیق خرزات ولذا یقال لہ ذو الودعات فان الودع محرکۃ خرازۃ بیضاء یخرج من البحر تعلق فی عنق الصبیان لدفع العین **قولہ** ففیہ شائبۃ آہ خبر لقولہ والجواب ای فی الجواب المذکور شائبۃ حمق صاحبہ والفاء اما زائدۃ کما ہو مذہب الاخفش او علی تقدیر اما وما ذکرہ الشارح بیان لفیہ المذکور فی الحواشی المہدیۃ یعنی ہذا الجواب لا تشنیع کما وہم **قولہ** ولا یقول آہ النظر ولم یقل بہ احد کما فی غایۃ التحقیق الا ان الشارح قال ذلک مبالغۃ فی سخافۃ ذلک القول **قولہ** الواقع قدرہ بقرینۃ قولہ وقد جاء للمفعول **قولہ** اشتقاقہ آہ قدرہ بقرینۃ ما سبق فی التعریف فقولہ قیاسہ مبتدأ محذوف الخبر ولم یقدر مجیئہ للفاعل قیاسا لا یقتضی وقوعہ ولو قدر لفظ الواقع کان المعنی رکیکا ولذا لم یجعلہ من قبیل ضربی زید قائما بتقدیر وقیاسہ حاصل اذا کان للفاعل **قولہ** فانہ لو اشتق آہ بخلاف الالفاظ المشترکۃ فانہا مقصورۃ علی السماع قالا لتباس فیہا قلیل **قولہ** علی الاشرف والاکثر فان المفعول لا بدلہ من فاعل بخلاف الفاعل **قولہ** علی احد الوجوہ الثلثۃ اذا لم یکن معدولا نحو اخر اذا ہا نحو الدنیا او مجرورا عن المعنی التفضیلی نحو آخر بمعنی غیر **قولہ** وہی استعمالہ آہ یعنی ان الاوجہ الثلثۃ عبارۃ عن الاستعمالات الثلثۃ وعلی احد ثلثۃ اوجہ حال عن ضمیر یستعمل ای کائنا علی احد الاستعمالات الثلثۃ وقولہ مضافا بدل منہ واشار الیہ باعادۃ یستعمل فی قولہ فیجب ان یستعمل فان البدل فی حکم تکریر العامل واورد الفاء الدال علی کونہ مترتبا علی ما تقدم لکونہ تفصیلا لہ واشارۃ الی فائدۃ البدل وہو افادۃ العلم التفصیلی بعد العلم الاجمالی وزاد الوجوب لیترتب علیہ قولہ فلا یجوز **قولہ** وذکرہ ای کونہ مذکورا لغوا لحصول الغرض وہو تعیین المفضل علیہ باحدہما ولیس المقام مقام التاکید **قولہ** ولست بالاکثر آہ علی صیغۃ الخطاب والکاثر للمبالغۃ ای العزۃ للغالب فی الکثرۃ **قولہ** الا ان یعلم استثناء منقطع لانہ یجوز یکون المفضل علیہ محذوفا فلا یکون اسم التفضیل خالیا عنہ **قولہ** ان المحذوف آہ ولم یعوض عنہ التنوین لکون افعل غیر منصرف فاستتبع واما نحو جوار فقد ذکرنا قصدہم بتعویض التنوین فیہ کذا فی الرضی ویجوز ان یقرأ ہہنا بالبناء علی الضم کما فی قبل لانہ مختص بالغایات وما یشبہہا **قولہ** زیادۃ موصوفۃ آہ فان یقصد بتاویل المصدر المجہول بمعنی المفعول المضاف الی الزیادۃ اضافۃ الصفۃ الی الموصوف کل ذلک یصح حمل ان یقصد علی احدہما **قولہ** ای علی ما اضیف آہ فیہ اشارۃ الی ان الاولی ایراد ما بدل من الا لانہ اغلب العقلاء علی غیرہم **قولہ** فی ضمن بعضہم وہو ما عداہ ولم یقل ذلک مع انہ اظہر اشارۃ الی انہ یجب ان یکون بعضا منہم **قولہ** غیر مقیدۃ آہ فمعنی الاطلاق العموم لارفع القید حتی یکون معناہ الزیادۃ فی الجملۃ ای مع قطع النظر عن المضاف الیہ اذ الزیادۃ علی الغیر ماخوذۃ فی مفہومہ فلا بد من اعتبار الغیر بخصوصہ او بعمومہ **قولہ** وتخصیصہ عطف تفسیری للتوضیح یعنی لیس المراد بالتوضیح ما ہو المصطلح اعنی ما یختص بالمعرفۃ کما فی قولہم الصفۃ قد تکون موضحۃ وقد تکون مخصصۃ بل معناہ اللغوی اعنی رفع الابہام **قولہ** تمام الکلمۃ ای متممہا ولذا لا یفصل بینہما الا بمعمول افعل وذلک ایضا قلیل وقد یفصل بینہما بلو وفعلہا نحو ہی احسن لو انصفت من الشمس **قولہ** الرفع بالفاعلیۃ یعنی ان الحکم بنفی عملہ فی المظہر مطلقا لا یصح لانہ یعمل فی الظرف والحال والتمییز والمفعول بہ بواسطۃ حرف الجر نحو زید اصرب لعمرو فلا بد من التقیید لیصح ولیس قرینۃ علی التقیید بالفاعل والمفعول بہ بلا واسطۃ فقیدنا بالفاعل ای لا یعمل فی فاعل مظہر بقرینۃ الاستثناء فان فیہ العمل فی الفاعل فاندفع ما قیل انہ یصح حملہ علی الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل یکون متحققا فی ضمن الرفع بالفاعلیۃ والمعنی لا یعمل فی المظہر مطلقا الا فی صورۃ الاستثناء فانہ یعمل فیہا بالرفع **قولہ** وانما خص المظہر آہ فی المغنی فی باب الظرف ومن المشکل قولہ فغیر نحن عند الناس منکم لان قولہ نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غیر معتمد ولم یثبت وعمل افعل فی الظاہر فی غیر مسألۃ الکحل وہو ضعیف وان قدر مبتدأ لزم الفصل بہ وہو اجنبی بین افعل ومن صرحہ ابو علی وتبعہ ابن خروف علی ان الوصف خبر لنحن محذوفۃ وقدر نحن المذکور تاکید الضمیر فی افعل انتہی وعلم من کلامہ ان المراد من المظہر ہہنا ما یعم الضمیر البارز وان المراد بالمضمر المستتر علی ما نص علیہ فی الرضی وان معنی قولہ لا یظہر اثرہ فی اللفظ انہ لا لفظ ولا اثر **قولہ** وانما لم یعمل الرفع بالفاعلیۃ لا بمشابہۃ الفعل کاسم الفاعل ولا بمشابہۃ اسم الفاعل کالصفۃ المشبہۃ فقولہ لان ہذا العمل آہ دلیل علی الجزء الاول من المدعی وقولہ ولانہ لما کان آہ دلیل علی الجزء الثانی فلذا اعاد اللام

وعطف احد الدلیلین علی الآخر ثم انہ یکفی فی الاستدلال الاول قولہ لانہ لیس لہ فعل بمعناہ آہ وقیل وقولہ لان آہ لدفع النقض بان ہذا الاستدلال یقتضی ان لا یعمل فی المظہر مطلقا وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالۃ للفعل بخلاف النصب فانہ یعم الفعل والحرف فتعمل النصب ما ہو مشابہ بہ فی الجملۃ وان لم یکن بمعناہ **قولہ** وہو لم یعمل آہ ای اسم التفضیل لم یعمل عمل الفعل اصلا لانہ لیس فعلا بمعناہ فلذا لم یعمل الرفع فلا مصادرۃ **قولہ** ای وصفا سببیا بیان لحاصل قولہ صفۃ لشئ وہو فی المعنی المسبب واشارۃ الی ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلثۃ کما صرحوا بہ ولم یقل صفۃ سببیۃ اذ الاصطلاح الوصف السببی وغیر السببی کما فی المفتاح والتلخیص لا الصفۃ السببیۃ وغیر السببیۃ **قولہ** مشترک ولذا لم یقل لمسببہ بالاضافۃ الموہمۃ للاختصاص نقل عننا المشہور فی اصطلاحہم ان یطلق علی المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا منافشۃ فیہ ولعلہ سماہ مسببا لان الکحل فی ہذا المثال مسبب عین الرجل وعین زید لان عینہما سبب للکحل وہو مسبب لہما **قال** باعتبار ای بالنظر یقوا اعتبرت الشئ ای نظرت الیہ وراعیت حالہ وہو حال عن الضمیر المرفوع فی مفضل ای متلبسا بہ وکذا الثانی حال عن نفسہ ولیستا متعلقتین بمفضل حتی یلزم تعدیۃ شبہ الفعل بحرفی الجر متفقین لفظا ومعنی وہو خلاف ما اتفقوا علیہ کذا فی الرضی ویحصل بالنصب عطف علی لیحصل الاول وہما متعلقان بان یکون علی ترتیب اللف والنشر **قولہ** کالصفۃ المشبہۃ فانہ ایضا لابد لعملہ من موصوف فی اللفظ ومتعلق مسبب لذلک الموصوف یعمل فیہ **قولہ** لانحطاطہ آہ تعلیل لما فہم من السابق وہو ان یکون المظہر مسببا لموصوفہما **قولہ** لیخرج آہ غایۃ مترتبۃ علی الاشتراط المذکور **قولہ** ولئلا یبقی آہ علۃ باعثۃ علیہ **قولہ** لیسہل متعلق بقولہ لئلا یبقی **قولہ** وکذا کل افعل آہ ضم ہذہ المقدمۃ لیثبت الکلیۃ **قولہ** وہذہ العبارۃ تحتمل آہ بان یکون معناہ لانہ ای احسن بعد النفی او قبل النفی **قولہ** توجہ النفی الی قیدہ آہ لما ذکرہ الشیخ عبد القاہر رح من ان کل کلام فیہ قید زائد علی النفی والاثبات یکون ذلک القید محط الفائدۃ **قولہ** فیبقی اصل حسن الی قولہ فیکون احسن آہ زائد لا احتیاج الیہ فی اثبات کون احسن بمعنی حسن ذکرہ لان ہذا المثال لکونہ فی مقام المدح یابی ان یکون لنفی الزیادۃ فقط بل لابد فیہ من نفی المساوات ایضا **قولہ** ان یجعل احسن آہ لم یقل بان یکون احسن بمعنی اصل الفعل لان اسم التفضیل المستعمل من التفضیلیۃ لا یکون بمعنی اصل الفعل فہو ہہنا مستعمل بمعنی الزیادۃ لکنہ جرد عنہا عرفا ای جری العرف فی نحو المثال المذکور علی التجرید عن الزیادۃ المدلول علیہا لغۃ بقرینۃ مقام المدح وکذا علی تجرید من التفضیلیۃ عن التفضیل لمجرد النسبۃ والقیاس کما اشار الیہ بقولہ وتوجہ النفی الی حسن الرجل مقیسا الی حسن زید **قولہ** بالنفی ای بسبب النفی فہذا الاعتراض مختص بالمعنی الاول لان العرف علی التجرید عن الزیادۃ انما جری فیما یکون التغایر بین المفضل والمفضل علیہ متغایرین بالاعتبار لا فیما یکونان متغایرین بالذات فلا یجوز ان یکون الباء بمعنی مع کما وہم فان قولہ فی الجواب فاذا زال بالنفی ینادی علی فسادہ **قولہ** من حیث انہ آہ لا من حیث ان فیہ معنی الزیادۃ فانہ یعمل بہذہ الحیثیۃ فی المفضل **قولہ** من ہذہ الحیثیۃ ای من حیث انہ اسم تفضیل فیہ معنی الفعل سواء کان معمولا باعتبار الزیادۃ او باعتبار معنی الفعل **قولہ** ولو قدم آہ بان یقول ما رأیت رجلا احسن فی عینہ منہ الکحل فی عین زید **قولہ** تعقید رکیک لان فیہ ذکر التفضیل والمفضل علیہ قبل ذکر المفضل وہو یوجب التعقید فی اللفظ والرکاکۃ فی المعنی **قولہ** مع انہما لیسا آہ یعنی ان المدعی ان العبارۃ المشہورۃ فیہا اعمال اسم التفضیل فی المظہر اذ لو لم یعمل فی المظہر یلزم الفصل بین اسم التفضیل ومعمولہ بالاجنبی لا فی کل عبارۃ تودی معناہا فتدبر فانہ مع وضوحہ قد خفی علی البعض فقال ما قال **قولہ** مسألۃ الکحل ای مسألۃ عمل اسم التفضیل الرفع فی المظہر فالاضافۃ بادنی ملابسۃ وبین شرائطہا الثلث وہو ان یکون الوصف سببا والتغایر بین المفضل والمفضل علیہ اعتباریا وکونہ منفیا وما عبر عنہا فی استعمالاتہم وہو قولہم ما رأیت رجلا احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید **قولہ** ومتقل عطف علی ینبہ **قولہ** ویطبق آہ عطف علی انشدہ واشارۃ الی تطبیق حاصل بجعل ما رأیت کعین زید احسن فیہا الکحل مثل لا اری آہ **قولہ** وہو اخصر منہ بمقدار آہ اشار بزیادۃ لفظ مقدار الی ان الاختصار ہہنا لیس بطریق الحذف بل بطریق التسامح بظہور المقصود فلا یرد ان حذف الجر ورد البقاء الجار وحذف کلمۃ فی مع البقاء مدخولہ علی الجر لا نظیر لہ فی کلام العرب **قولہ** مع ظہور المعنی لان المفضل لابد ان یکون من جنس المفضل علیہ **قولہ** لا ان اصلہ آہ رد علی الرضی حیث قال ہو علی حذف المضاف ای من کحل عین زید لانہ لتفضیل الکحل علی الکحل لا الکحل علی العین ومن التفضیلیۃ یدخل المفضول **قولہ** لا یکون من قبیل آہ والحال ان عمل اسم التفضیل فی المظہر مشروط بذلک عندہم **قولہ** استغنی عن ذکرہ لدلالۃ قولک کعین زید علیہ لان معناہ کل عین دونہا فی حسن الکحل منہا وہذا ہو المستفاد من ذکر عین زید بعدہ کذا فی الرضی **قولہ** وتقدیرہ ما رأیت آہ رد علی الرضی حیث قال لا یجوز ان یکون احسن فیہا الکحل صفۃ لقولک کعین زید لانہ یکون المعنی ما رأیت مثل عین زید فی حسن الکحل فیہا زائدۃ علیہا فی حسن الکحل فیہا وکیف یکون

مثل الشئ فی الوصف زائد علیہ فی ذلک الوصف فی حالۃ واحدۃ **قولہ** علی ابلغ وجہ لکونہ معلوما بالطریق الکنایۃ لان نفی وجود عین مماثل لعین زید فی
الاحسنیۃ لازم لاحسنیۃ کل عین زید ووجود اللازم یدل علی وجود الملزوم فیکون کدعوی الشئ بالبینۃ **قولہ** والتثنیۃ بوزن التفعلۃ نقلت کسرۃ الیاء الی الھمزۃ
ثم ادغمت الیاء فی الیاء **قولہ** من ایی وای ثلثۃ ای بفک الادغام او بہ **قولہ** من السری لا من السرایۃ فانہ لا یناسب المقام **قولہ** والواو اما اعتراضیۃ
لعل القول بالاعتراض بناء علی ان ما بعد البیت شئ من متعلقات مررت فان الاعتراض لا یکون الا بین کلامین او کلامین متصلین معنی عند الجمہور
لنکتۃ وھی ھنا تقطیع شان وادی السباع **قولہ** والجار فی بہ اما الباء بمعنی فی **قولہ** بمعنی المفعول فان الوادی مخوف فیہ لا خائف الا علی الاسناد المجازی
قولہ دلالتہ آہ فالمفضل علیہ ای منہم ومنہ محذوف **قولہ** ای رکبا ساریا ولکون وصوف المقدار اسم جمع جاز فی وصفہ التذکیر والافراد **قولہ** تقول آہ
نقل عنہ حاصل معنی اشعر ان توقف الرکب فی وادی السباع اقل من توقفہم فی سائر الاودیۃ وان وادی السباع اخوف من کل واد الا وقت
وقایۃ اللہ تعالی السائر فی وادی السباع **قولہ** عن الآفات آہ متعلق بوقایۃ اللہ تعالی **قولہ** علی وجہ آہ کلمۃ علی بمعنی الباء کما فی قولہ تعالی حقیق علی ان لا
اقول ای تقسیم علم من دلیل انحصارہ فالتام عوض من الضمیر فلا یلزم خلو الجملۃ الصفتیۃ عن الضمیر والصفۃ وان کانت کافیۃ فی معلومیۃ حدود ذوات
تلک الاقسام لکن معلومیتہا من حیث انہا حدود لاقسام الکلمۃ موقوفۃ علی التقسیم فلا یرد انہ لا مدخل للتقسیم فی معلومیۃ الحدود **قولہ** سلک تلک
الطریقۃ ای عدم الاکتفاء بمعلومیۃ تعریفہ عن الدلیل لئلا یلزم التخصیص بلا مخصص لاستواء الکل فی کونہا اقساما للکلمۃ معلوما تعریفاتہا من الدلیل
قولہ ای کلمۃ آہ فسر ما دل بالکلمۃ لئلا یکون الجنس متروکا فی التعریف وبالنکرۃ اشارۃ الی ان ما موصوفۃ وانما اختارہا مع ان النکرۃ الموصولۃ یسبق
تعریف الکلمۃ لکون الاصل فی الخبر التنکیر ولیدل علی اعتبار وحدۃ الکلمۃ فی التعریف لئلا ینتقض بمجموع القسمین من غیر اعتبار الترکیب بینہما **قولہ** کائن اشارۃ
الی ان قولہ فی نفسہ ظرف مستقر صفۃ للمعنی ولم یجعلہ حالا اذ لیس المعنی علی التقیید ولا متعلقا بدل لاحتیاجہ الی حمل فی بمعنی الباء **قولہ** یعنی الکلمۃ آہ فسر ما دل
بالکلمۃ المعروفۃ اشارۃ الی انہ لا یخالف ما یستفاد من دلیل الحصر من ارجاع الضمیر الی الکلمۃ والی ان الضمیر الراجع الی النکرۃ معرفۃ کما ہو التحقیق والتصریح
علی اختلاف التوجیہین والاوجہ ان التفسیر الثانی لافادۃ ان المرجع نفس ما لا معنی فی حیزہ من الصفۃ او الصلۃ وما قیل انہ جمع بین ما دل والکلمۃ فی التفسیر اشارۃ
الی معرفۃ وجہ التذکیر وہو انہ باعتبار لفظ ما دون معناہ ففیہ انہ بعد الجمع بین التفسیرین یحتاج الی وجہ التذکیر بناء علی ان الشائع فی تذکیر ضمیر ما وتانیثہ ملاحظۃ
ما عبر بہ عنہ ولذا قال الشارح فی تعریف الاسم بعد الجمع بین التفسیرین فتذکیر الضمیر بناء علی لفظ الموصول بالفاء وما قیل ان کلمۃ ما لیست عبارۃ عن لفظ الکلمۃ بل عن معناہ
فتذکیرہ کما یجوز باعتبار یجوز باعتبار معناہ فلا وجہ لبنائہ علیہ ففیہ انہ ان اراد انہ لیس عبارۃ عن مجرد لفظ الکلمۃ فمسلم ولا یضر وان اراد انہ لیس عبارۃ عنہ من حیث
دلالتہ علی معناہ فممنوع اذ لو کان عبارۃ عن مجرد المعنی یلزم ترک الجنس فی التعریف لانہ قسم الکلی الذی ہو قسم المفرد **قولہ** والمراد بکون آہ ای المقصود بہ والحاصل منہ ذلک
لانہ مفسر بہ حتی یرد ان صفۃ المعنی کیف یفسر بصفۃ اللفظ وانہ یصیر المعنی ما دلت علی معنی دالۃ علیہ الکلمۃ بالاستقلال ویحتاج الی تکلفات باردۃ یصیبہا الاسماع
قولہ دلالتہا علیہ والکلمۃ محیطۃ بالمعنی احاطۃ الظرف بالمظروف من حیث انہ لا یخرج فہمہ عنہا **قولہ** لاستقلالہ ای لکونہ حاصلا فی الذہن منفردا لعدم کونہ آلۃ
لملاحظۃ الغیر ومرآۃ لتعرف حالہ **قولہ** وح یکون المراد آہ لان کون الشئ فی نفسہ کنایۃ عن استقلالہ وعدم احتیاجہ الی الغیر ولما وصف المعنی ای المفہوم
الحاصل فی الذہن بہ یکون المراد منہ استقلالہ فی المفہومیۃ **قولہ** فمرجع مصدر میمی لکون خبرہ الجار والمجرور **قولہ** لکن استدراک لدفع توہم ناش من
کون ما آلہا الی امر واحد وہو انہ کیف یرجح الوجہ الاول وقال فی الثانی ویمکن **قولہ** مشتمل علی ثلثۃ معان یدل علیہا مفصلۃ لکون المادۃ موضوعۃ بالوضع
شخصی للحدث کما یشیر الیہ قولہ وہو معنی المصدر والہیاۃ ای الحرکات مع الترتیب والحروف الزائدۃ ان کانت موضوعۃ بالوضع النوعی لنسبۃ ذلک
الحدث وزمانہ فہو کرامی الحجارۃ الا ان اجزاءہ لما لم تکن مرتبۃ فی السمع لم یکن مرکبا فلا یرد ان ضرب قبل ذکر فاعلہ یفہم منہ الحدث فیتحقق الدلالۃ التضمنیۃ
بدون المطابقۃ واما الزمان فلا نم فہمہ قبل ذکر الفاعل لانہ زمان النسبۃ فکیف یفہم قبل معناہا وبما ذکرنا ظہر ان ما قیل ان ہہنا معنی رابعا غفل عنہ الجمہور
وہو تقیید الحدث بالزمان او بالنسبۃ بالزمان توہم **قولہ** الحدث وہو المعنی القائم بغیرہ سواء صدر عنہ کالضرب او لم یصدر کالطول کذا فی الرضی والمراد بالمعنی
المتجدد ولذا قالوا المصدر ما یکون فی آخر معناہ القارۃ الدال والنون او التاء والنون وما قیل ان الاسود معناہ المتصف بالسواد بمعنی سیاہی لا بمعنی
سیاہ بودن فالجواب انہ لما کان الصفۃ المشبہۃ موضوعۃ لمعنی الثبوت انسلخ عنہا معنی التجدد فلا یرد النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بین المعنی
المصدری والحاصل بالمصدر وما قیل ان المراد المعنی القائم بغیرہ من حیث انہ قائم بغیرہ فلا یرد الالوان فبتوہم لان النسبۃ لیست ماخوذۃ فی مفہوم
المصدر نص علیہ فی الرضی کیف ولو کان کذلک لوجب ذکر الفاعل معہ **قولہ** النسبۃ الی فاعل ما ای فاعل معین ای معین کان وانما اعتبرنا تعین الفاعل

اذ لو کان المعتبر فی مفہوم الفعل النسبۃ الی فاعل ما مطلقا لزم ان یکون استعمالہ حیث استعمل مجازا اذ لا یستعمل الا فی النسبۃ الی معین بنوع تعیین ولانہا تحتمل الصدق والکذب وحدہ من غیر ذکر الفاعل ولا تمتنع حملہ علی شئی قولہ آلۃ للملاحظۃ طرفیہا ای آلۃ تعرف بہا حالہما مرتبطا احدہما بالآخر لکونہا نسبۃ حکمیۃ بخلاف النسبۃ الملحوظۃ بالذات من حیث ہی فانہا لا تکون نسبۃ حکمیۃ لصح ان تقع محکوما علیہا وبہا لا استقلالا لہا بالمفہومیۃ وان کانت جزئیۃ فمناط الاستقلال بالمفہومیۃ وعدمہ ہو الملاحظۃ القصدیۃ وعدمہا ولا مدخل فیہ لکون المفہوم جزئیا او کلیا فاعتبار قید الجزئیۃ فی مفہوم الحرف مجرد بیان للواقع فان الجزئیۃ لازمۃ للملاحظۃ التبعیۃ قولہ فلا یستقل بالمفہومیۃ اذ لا یفہم تلک النسبۃ ما لم یفہم الذات المنسوب الیہا الحدث قولہ تعین ان یکون المراد بہ الحدث اذ لا یمکن ارادۃ الزمان اذ لا معنی لاقتران الشئ بنفسہ والمراد بضمیرہ لفظ المعنی بعد تقییدہ بالوصفین فلا ینافی قولہ فالمراد بالمعنی آہ لان المراد بہ لفظ المعنی بدون الوصفین قولہ لیس معناہ المطابقی لعدم استقلالہ بالمفہومیۃ لکون جزئہ وہو النسبۃ غیر مستقلۃ فتوصیفہ بقولہ فی نفسہ مانع عن ارادتہ وان کان المتبادر المعنی المطابقی قولہ بل ہو اعم اذ لا قرینۃ علی الخصوص ولیکون لفظ المعنی فی تعریف الاقسام الثلثۃ علی نسق واحد قولہ لا یتحقق ای فی الفعل قولہ لیس مستقلا بالمفہومیۃ لما عرفت ان المعانی الحرفیۃ آلات لتعرف احوال الطرفین من حیث ارتباط احدہما بالآخر والجزئیۃ لازمۃ لہا من ہذہ الحیثیۃ فاقبل ان الابتداء المشترک بین الابتدائات الجزئیۃ ملحوظ قصدا لو ہم قولہ فہو صفۃ الفاء لمجرد التراخی فی الذکر فان بیان فوائد القیود مؤخر عن ذکرہا قولہ وبقولنا وضعا عطف علی محذوف ای فبقولنا مقترن آہ خرج الاسماء التی لا اقتران فیہا اصلا وبقولنا وضعا آہ وبقولنا فی الفہم خرج ما فیہ الاقتران وضعا فی التحقق کاسم الفاعل فانہ موضوع لمن قام بہ الفعل بمعنی الحدوث ای یکون قیامہ بہ وحصولہ مقیدا باحد الازمنۃ الثلثۃ ولذا کان حقیقۃ فی الحال والاستقبال ولم یکن فعلا لعدم الاقتران فی الفہم واعلم ان الشارح لم یذکر فائدۃ قید فی الفہم ہہنا ولا فی تعریف الاسم وکان الواجب علیہ ذلک لدقتہا وخفائہا ولذلک توہم انہ لا حاجۃ الی قولہ فی الفہم بعد التقیید بقولہ وضعا قولہ منقولۃ عن المصادر او غیرہا کلمۃ او بمجرد التفصیل کما فی العالم اما جوہر او عرض ای منقولۃ مفصلۃ بہذا التفصیل فلا حاجۃ الی جعل الجمع بمعنی کل واحد او جعل او بمعنی الواو ثم النقل ای الاستعمال فی المعنی الثانی لعلاقۃ مع ہجر المعنی الاول لما کان بمنزلۃ الوضع ولیس بوضع تحقیقی قید الشارح رح الوضع بالاول فی تعریف الاسم ولم یقیدہ ہہنا رعایۃ الاعتبارین وہذا بخلاف نحو یزید ویشکر فانہما موضوعان لکل واحد من المعنیین بالوضع التحقیقی فباعتبار وضع فعل وباعتبار وضع آخر اسم ففی المنقول یعتبر الوضع التحقیقی وفی المشترک یعتبر الوصفان قولہ ودخل فیہ آہ عطف علی قولہ فخرج وانما افاد التقیید فی اثبات الدخول لانہ فی الحقیقۃ تعمیم لقولہ مقترن وضعا سواء کان مقترنا استعمالا اولا قولہ الافعال المنسلخۃ ای فی الاستعمال بحیث ہجر المعنی الاول فی الیہا من المنقول قیل وکذا الافعال المنسلخۃ عن الحدث تدخل بہ لان الافعال الناقصۃ تامۃ فی اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتہی قال المصنف رح فی الامالی لا یصح التعلق بالافعال الناقصۃ لانہا لم یقصد بہا فی التحقیق نسبۃ حدث محقق الی فاعلہا ومعنی قولنا حدث محقق انہ لم یرد ان زیدا ثبت وانما اراد ان القیام المنسوب الی زید وخبرہ ثبت وذلک حاصل ولو لم یذکر کان وانما قصد بالاتیان بہا علی المبتدأ والخبر لتقیید الخبر معنی بالنسبۃ الی المبتدأ مخبر عنہ علی ما کان فی الابتداء ولذلک توہم کثیر من النحویین انہا دالۃ علی الحدث اصلا وانما وضعت للدلالۃ علی مجرد الزمان فلذلک لم تات عاملۃ فی شئی غیر الاسم والخبر انتہی کلامہ وعلم من کلامہ ان انسلاخ الافعال الناقصۃ غیر مرضی عندہ وفی الرضی وما قال بعضہم سمیت ناقصۃ لانہا تدل علی الزمان بدون المصدر لیس بشئی الی آخرہ قولہ لوجود الاحد فی الاثنین فالمراد باحد الازمنۃ الثلثۃ احدہا مطلقا لا احدہا فقط قولہ ولانہ مقترن ای لا یرید الاحد فقط لصدقہ علی المضارع ایضا لانہ بحسب کل وضع مقترن باحدہا فقط قولہ وان عرض آہ متعلق بالنتیجۃ المستفادۃ من الدلیل ای فیصدق علیہ انہ مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ فقط فیکون نقیض الشرط اولی بالجزاء بلا تکلف اذ علی تقدیر عدم الاشتراک یکون اقترانہ اولی واظہر قولہ انما تستعمل ای بحسب الوضع فلا یرد انہ یستعمل للتکثیر فلا یصح الحصر وکلمۃ او لمنع الخلو اذ لا بد فیہا من التحقیق ثم انہ یضاف الیہ فی الماضی التقریب مع التوقع او بدونہ وفی المضارع التقلیل وقد یکون لمجرد التحقیق کما فی قولہ تعالی قَدْ نَرٰی تَقَلُّبَ وَجْہِکَ وانما لم یذکر التوقع لعدم لزومہ ایاہا فی الاستعمال قولہ لتقریب الماضی ای الحدث الجزئی الذی مضی بناء علی ان المعانی الحرفیۃ جزئیۃ وحمل علی الفعل الماضی یحوج الی حذف المضاف او التجوز باجراء صفۃ المعنی علی اللفظ وتخصیصہا بالتضمنی قولہ وفی من ذلک آہ ای المذکور لا یتحقق الا فی الفعل الاصطلاحی ولذا لم یورد الضمیر ای لا یفہم شئی من ذلک بدون ذکر الفعل کما فی قولہم الحرف ما دل علی معنی فی غیرہ وذلک لامتناع فہم شئی من ذلک بدون ذکر متعلقہ وہو الحدث الجزئی وذلک مدلول الفعل فقط لکون النسبۃ الی فاعل معین ماخوذۃ فی مفہومہ دون ما عداہ قولہ دخول السین اللام للعہد ای سین الاستقبال دون سائر السینات

قولہ لنفی الفعل ای الحدث الجزئی لما مر وکذا فیما سیاتی قولہ الا فی الفعل ای الاصطلاحی کما مر قال ولحوق تاء التانیث ای الساکنۃ لانہا الدالۃ علی تانیث الفاعل فالوجہ ذکر التعلیل بعد قولہ ساکنۃ قولہ والصفات ای وان کان لہا فاعل استغنت عن التاء الساکنۃ بحسب لحوق التاء المتحرکۃ الدالۃ علی تانیث الفاظہا وفاعلہا لمکان الاتحاد بینہا وبین فاعلہا قولہ حال عن تاء والتانیث وفیہ اشارۃ الی انہا فی الاصل متحرکۃ اسکنت للفرق بین تاء تانیث الفعل والاسم کما فی الرضی وفی بعض النسخ الساکنۃ باللام قولہ لاختصاصہا بالاسم تخفۃ الاسم وثقل الفعل قولہ اراد آہ وذلک لانہ اشار بلفظ التاء الی الغاء الخصوصیۃ المعتبرۃ فی فعلت من الخطاب والتکلم والافراد والتذکیر والتانیث دون الحرکۃ والالغاء الاضافۃ الی فعلت واشار بلفظ نحو الی الغاء خصوصیۃ کونہ تاء فیدخل فیہ ما یشارکہ فی جمیع صفاتہ وہی نون الجمع المؤنث الغائبۃ ونون المتکلم مع الغیر فاندفع ما قیل ان الاولی ترک قید المتحرکۃ کما یدل الدلیل علیہ لان اعتبار المشارکۃ فی بعض صفات تاء فعلت دون البعض لا قرینۃ علیہ فی عبارۃ المصرح قولہ اخف واخصر لاشتمالہم ایاہ من قبیل الاسم ولذا جعلوہ قسما من المبنی وقالوا ان المستتر فی ضرب وضربت ینبغی ان یکون اقل من الالف بنصفہ او ثلثہ لان ضمیر المفرد ینبغی ان یکون اقل من ضمیر المثنی قولہ فانہ المتبادر بناء علی ان المطلق ینصرف الی الکامل قولہ قبلیۃ ذاتیۃ مفعول مطلق من قولہ قبل ففیہ اشارۃ الی ان القبل بمعنی المتقدم کما قیل فی قولہ تعالی للہ الامر من قبل ومن بعد ان معناہ متقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق لا یجیء من الظرف فاندفع الاشکال الناشی من الظرفیۃ وبقی الاشکال الناشی من وصف الزمان بالتقدم فدفعہ بقولہ ذاتیۃ ای ما لا یکون بواسطۃ الزمان علی ما ہو مصطلح المتکلمین من ان تقدم بعض اجزاء الزمان علی البعض بالذات وہو المتبادر من الذاتیۃ علی مصطلح الحکماء ردہ ان یکون المتاخر محتاجا الی المتقدم ولا یکون علۃ تامۃ او فاعلیۃ قولہ بما الموصول ای بما ہو علی صیغۃ الموصول فلا ینافی ما سبق من تفسیرہ بالنکرۃ واشار الی جواز جعلہ موصولۃ والمقصود من ہذا الکلام ومن قولہ وبالدلالۃ ما ہو بحسب الوضع ہنا بیان فوائد القیود وما سبق کان تفسیرا لہا فلا تکرار قولہ بلم یضرب ای بضرب فی لم یضرب حیث یدل علی الزمان الماضی ولیس بماض وکذا بضربت فی ان ضربت فانہ یدل علی الزمان الماضی مع کونہ ماضیا قولہ خبر مبتدا محذوف لم یجعلہ خبرا بعد خبر رعایۃ لجانب المعنی لان الحد لیس خبرا عن المحدود من حیث المعنی لعدم کون الحکم مقصودا کما تقرر فی موضعہ ومن جوز کونہ خبرا بعد خبر نظر الی جانب اللفظ قولہ او تقدیرا آہ فانہ یمکن تقدیر الفتحۃ فی آخر رمی وان لم یظہر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانہ لا یمکن تقدیر الفتحۃ قبل النون والواو فلذا کانا مبنیین علی السکون والضم قولہ اما البناء علی الحرکۃ آہ واما البناء فلعدم اعتوار المعانی علیہ قولہ فلمشابہتہا مضارع آہ ای لکونہ مشابہ المشابہ استحق البناء علی الحرکۃ بخلاف المضارع فانہ مشابہ الاسم فاستحق الاعراب وقد یقال انہ یبنی علی الحرکۃ لوقوعہ موقع الاسم نحو زید ضرب ولما کان ہذہ المشابہۃ ناقصۃ استحق البناء علی الحرکۃ بخلاف مشابہۃ المضارع ثم کون بناء الماضی مقدما علی بناء المضارع لا یقتضی ان یکون حال آخرہ من الاعراب والبناء مقدما علی حال آخرہ فلا یرد انہ لا معنی لبنائہ بمشابہۃ المضارع والحال انہ مقدم علیہ قولہ فی وقوعہ ای بوقوعہ لان وقوع الماضی موقع الاسم لیس وجہ المشابہۃ قولہ وشرطا وجزاء عطف علی قولہ وقوعہ بتقدیر وقوعہ قولہ فلکونہ اخف الحرکات وثقل الماضی لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثیا ساکن الوسط بالاصالۃ ومعنی للدلالۃ علی المصدر والزمان وطلبہ المرفوع دائما والمنصوب کثیرا قال مع غیر الضمیر سواء لم یکن معہ ضمیر اصلا نحو ضرب زید او یکون معہ ضمیر منصوب نحو ضرک او مرفوع ساکن نحو ضربا قولہ لکراہۃ اجتماع آہ ولذا قالوا اصل عُلَیطٍ وبُرَیدٍ عالیط وبرایر قولہ لشدۃ اتصال الفاعل ای الضمیر بفعلہ لکونہ متصلا لفظا ومعنی بخلاف نحو حرکۃ وبرکۃ فان اتصال التاء فیہ لفظی فقط علی ان اجتماع الحرکات فیما ذکر لیس فی البناء وان وضع الکلمات علی الوقف بخلاف ضربن قولہ احترازا عن مثل ای عن خروجہ عن الحکم المذکور قولہ فانہ ایضا مبنی علی الفتح ولا معنی للفتحۃ التقدیریۃ فیہ لانہ انما یصار الیہ للتعذر لفظا ولا تعذر ہنا لان اتصال الضمیر فیہ بعد صیغۃ الماضی بخلاف غلامی فان الاضافۃ فیہ مقدمۃ علی ترکیبہ بالفعل فافہم ولا تخبط قولہ ای حال کونہ آہ یعنی ان الباء لیست صلۃ لا شبہہ اذ لیس الحروف مشبہا بہ ولا باء السببیۃ بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم یجعلہ للسببیۃ لاصالۃ الملابسۃ بالاتفاق ولان سببیۃ الحروف للمشابہۃ بسبب ان زیادتہا فی اول الماضی مع تغییر بعض الحرکات سبب محصل لجہۃ مشابہۃ المضارع الاسم وہی وقوعہ مشترکا فیکون سببیۃ الحروف بالواسطۃ ولان سبب المشابہۃ مبین بقولہ لوقوعہ فیحتاج الی تکلف فی اعتبار سببیۃ الحروف قولہ اتین علی صیغۃ جمع المؤنث من الاتیان ای جئن بیان لوجہ الملابسۃ قولہ فی اوائلہ النظر فی اولہ الا انہ اختار لفظ الجمع للاشارۃ الی امتناع اجتماعہا والظرفیۃ من قبیل ظرفیۃ الجزئی للکلی کانہ قیل باحد حروف ہی اوائلہ قولہ جمعتہا کلمۃ نایت اشارۃ الی وجہ اضافۃ حروف نایت وان الفرق بین المضاف والمضاف الیہ بالافراد والاجتماع قولہ وہذہ المشابہۃ ای المشابہۃ بمطلق الاسم المعتبرۃ فی صیغۃ المضارع واما مشابہتہ مع اسم الفاعل فانما ہو فی تحصیل صفۃ الاعراب

عطف اعتبار وقوع الاسم موقع وقوعہ فی الاصوب الی تقدیر الاضافۃ ۱۲

وذلک لان صیغۃ اسم الفاعل مشتقۃ من المضارع متاخرۃ عنہ فلا یمکن اعتبارہا فی صیغتہ والمقصود من زیادۃ ہذہ العبارۃ الاشارۃ الی ان قول المصنف رح لوقوعہ خارج عن التعریف بیان لوجہ المشابہۃ لکونہ تاما بدونہ **قولہ** انما یکون آہ اورد کلمۃ الحصر ردا علی من زاد دخول لام الابتداء علیہا لعدم اختصاصہ بالمضارع لدخولہ علی الماضی مع قد ایضا والمقصود بیان مشابہۃ المعتبرۃ فی مفہوم المضارع التی بہا امتاز عن سائر اقسام الفعل **قال** لوقوعہ مشترکا بیان للسبب الذی ہو منشأ المشابہۃ لا لوجہ المشابہۃ ولذا لم یقل فی وقوعہ والمراد بالاشتراک معناہ اللغوی لا الاصطلاحی اذ اقلہ رح لکونہ مشترکا ولعدم کون زمان الحال والاستقبال تمام معناہ **قولہ** علی الصحیح وقال بعضہم حقیقۃ فی الحال مجاز فی الاستقبال وبعضہم بالعکس **قولہ** بالجر آہ ای لیس مرفوعا مبتدأ خبرہ بالسین **قولہ** ای تلک المشابہۃ بیان لمعنی المتن بعد ملاحظۃ العطف فقولہ وتلک المشابہۃ مبنا اعادۃ لقولہ وہذہ المشابہۃ الا انہ غیر ہذہ الی تلک لصیرورۃ المشار الیہ بعیدا وصیغۃ تلک للبعید فحال ہذہ الواو کحال الواو السابقۃ فی صحۃ کونہا للعطف علی قولہ المضارع ما اشبہہ وکونہا للاعتراض **قولہ** وتخصیصہ اعاد اللام تنصیصا للعطف واشارۃ الی کون کل من الامرین منشأ وجہ المشابہۃ **قولہ** بواسطۃ القرائن اشار بصیغۃ الجمع الی انہ یجوز ان یکون لخصص معنی واحد قرائن کثیرۃ او الی کثیرۃ الموارد **قولہ** لانہ لم یسم آہ فالمشابہۃ المذکورۃ ماخوذۃ فی مفہوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذکرہ فی التعریف فیکون حدا اسمیا **قولہ** اذ معنی آہ تصحیح للتسمیۃ لاجل المشابہۃ المذکورۃ **قال** فالہمزۃ تفصیل وبیان لمعانی حروف المضارعۃ **قال** مفردا لم یرد بہ ما لیس مع غیرہ علی ما توہمہ المقابلۃ بقولہ مع غیرہ لعدم مساعدۃ اللفظ اذ الواجب رح مفرد المعنی اذ لا دلالۃ للہمزۃ علی انہ لیس مع غیرہ وعدم الدلالۃ علی شئی لیس دلالۃ علی عدمہ وانما ہو بناء علی العدم الاصلی بل اراد بہ معنی الواحد اجراء لوصف اللفظ علی المعنی توسعا فیکون المراد بالمتکلم الجنس ای من یحکی عن نفسہ والا لغا الحال فلا بد رح من ارجاع ضمیر لہ الی المتکلم المفرد ای الواحد لیصح التقیید بقولہ اذا کان مع غیرہ اذ لیس النون لجنس المتکلم اذا کان مع غیرہ فتدبر فانہ خفی علی الناظرین فی ہذا الکتاب **قولہ** مذکرا کان او مؤنثا فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد ولیس من باب التغلیب اذ لم یرد بہ کلاہما **قال** مع غیرہ مؤنثین کانا او مذکرین او مختلفین **قولہ** وکانہا آہ اشارۃ الی وجہ الاختصاص **قولہ** ولعدا کان آہ فمعنی المخاطب من یتکلم معہ **قولہ** غائبات اورد صیغۃ جمع المؤنث نظرا الی معنی المؤنث والمؤنثین واورد صیغۃ التثنیۃ اعنی ذوی نظرا الی لفظ المؤنث والمؤنثین وکسر الواو غیر صحیح **قال** للغائب ای من یحکی عنہ فیشمل علی ذاتہ تعریا بلا شبہۃ **قولہ** ای غیر القسمین فیکون للواحد المذکر والمثناہ ومجموعہ وجمع المؤنث **قولہ** حال خبر بعد خبر لقولہ فقولہ **قال** مضمومۃ لانہ لما فتح اول الماضی ینبغی ان یخالفہ المضارع لمکان التباین بینہما **قولہ** ای فیما ماضیہ فتوصیف المضارع بالرباعی علی التوسع باعتبار ان ماضیہ کذلک **قال** ومفتوحۃ فیما سواہ للتخفیف الذی استدعاہ کثرۃ الاستعمال کما فی الثلاثی او کثرۃ الحروف وہو فیما عداہ واما ابراق یبرق واسطاع یسطیع فرباعی زید فیہ الہاء والسین علی خلاف القیاس **قولہ** لعدم علۃ الاعراب فیہ وہی توارد المعانی المختلفۃ کما فی الاسم او المشابہۃ التامۃ بہ ولم یذکرہ لیلا یتحکم الثبوتی المستفاد من الحصر لانہ سیبینہ فی قولہ ویرتفع الی آخرہ مفصلا **قولہ** ولما کان ہذا الکلام آہ دفع لاشکال تعلق الظرف بالفعل المنفی فانہ یفید ان عدم اعراب غیر المضارع مقید بوقت عدم اتصال النونین ولیس کذلک اذ لا یعرب غیرہ مطلقا سواء رجع الضمیر المجرور الی المضارع او الی الغیر ولا یفید ما ہو المقصود بالبیان وہو ان المضارع لا یعرب اذا اتصل بہ النونان وحاصل الدفع ان ہذا الکلام لدلالتہ علی نفی الاعراب عن غیر المضارع لیس معناہ الصریح مقصودا بالذات لان کلامنا فی احوال المضارع بل ہو کنایۃ عن اثبات الاعراب للمضارع علی وجہ الحصر بطریق التلویح بحیث یکون الجزء الثبوتی مقصودا اصالۃ والجزء السلبی مقصودا تبعا لیکون من احوال المضارع والظرف قید للجزء الثبوتی المقصود بالاصالۃ فاندفع اشکال التعلق وکذا ما توہم من ان انما بمعنی ما والا قالا اشکال بحالہ لان کونہ بمعنی ما والا لا یقتضی ان لا یکون بینہما فرق ہذا القدر وبما ذکرنا ظہر ان ما ذکرہ الشارح اولی من جعل الظرف متعلقا بیعرب المضارع المفہوم من الحکم السلبی **قولہ** یکون سنیا وقیل انہ معرب تقدیرا یشغل محل الاعراب کما فی غلامی ولا یخفی علیک الفرق بینہ وبین غلامی فانہا لشدۃ الاتصال صار کالجزء منہ فلم یبق ما قبلہا محل الاعراب اصلا بخلاف غلامی **قولہ** لشدۃ الاتصال اما لفظا فظاہر واما معنی فلکون المؤکد عین المؤکد بخلاف الاتصال مع التنوین لسقوطہ فی الوقف والاضافۃ ومع اللام فلم یصر ما قبلہ وسطا فاجری الاعراب علیہ **قولہ** وسط الکلمۃ والوسط لیس محل الاعراب اللفظی وہو ظاہر ولا التقدیری لان معناہ علی ما عرفت ہو ان یقدر الاعراب علی الحرف الاخیر ولا یظہر للتعذر او الاستثقال **قولہ** دخولہ علی کلمۃ اخری معتبرۃ مغایرتہا بعد الدخول حیث لم یتغیر البناء السابق بسببہ بخلاف قائمۃ وبصری فان التاء والیاء وان کانت کلمۃ اخری الا انہ بعد الدخول تغیر البناء السابق وصار المرکب بناء آخر واستحق المرکب للاعراب فلذا

اجری علی التاء والیاء وبما ذکرنا ظہر ان ہذا الدلیل لا یجری فی نون الجمع **قولہ** ولان آہ اعاد اللام نظرا الی ان المدعی ذو جزئین فکان کل واحد منہما مدعی بہ
قولہ تقتضی ان یکون آہ وان لم یلزم فی المضارع توالی الحرکات الاربع **قولہ** لمشابہتہا نون جمع المؤنث آہ وبذلک المشابہۃ ضعف مشابہۃ المضارع
بالاسم فرجع الی ما ہو الاصل فی الفعل اعنی البناء فلا یقبل الاعراب **قولہ** فلا یقبل ای ما قبلہا اصلا الاعراب وبہذا تبین الفرق بینہ وبین المعتل
بالالف فانہ یقبل الاعراب من حیث کونہ آخر الکلمۃ وان تعذر باعتبار خصوصیۃ الالف والحاصل ان التقدیری لا بد فیہ من اعتبار الاعراب فی آخر
الکلمۃ فرقا بینہ وبین المحلی فلا بد فیہ من القبول فی الجملۃ کیلا یکون التقدیری مجرد فرض **قال** فالصحیح تفصیل لانواع اعراب المضارع ومحالہا ای
فاعراب الصحیح من المضارع مطلقا **قولہ** حرفہ الاخیر سواء کان اصلیا او زائدا فلذا لم یقل لامہ **قال** المجرد آہ یشمل ما لا ضمیر فیہ نحو یضرب زید وما فیہ ضمیر مستتر
نحو زید یضرب وما فیہ ضمیر بارز منصوب نحو یضربک وما فیہ ضمیر غیر متصل بہ بل بالفعل نحو ما یضرب الا ہو فظہر ان المراد بالمجرد الخالی لا ما لا یتصل بہ
والا خرج الصورتان الاولیان **قولہ** متصل بہ ای بذلک الصحیح قدرہ بقرینۃ قولہ والمتصل بہ ذلک **قال** للتثنیۃ والجمع آہ بیان لمحال الضمیر البارز
المرفوع ولیس قیدا احترازیا فلذلک ترک الشارح الجمع علی ظاہرہ المتبادر ولم یحملہ علی الجمع المذکر **قال** لفظا حقیقۃ او حکما فان الضمۃ والفتحۃ
فی حالۃ الوقف فی حکم الملفوظ ولذا یکون الوقف بالاشمام والروم والنقل ولیستا تقدیریتین علی ما وہم لما عرفت من معنی التقدیری **قال** والسکون
لم یقل لفظا لانہ عدمی والزائل لالتقاء الساکنین فی حکم الثابت کما فی رمتا فلیس السکون فی لم یکن الذین تقدیریا علی ما وہم **قولہ** المضارع اشار بہ
الی ان قولہ والمتصل معطوف علی قولہ فالصحیح لا علی قولہ المجرد لان ہذا الحکم شامل للصحیح والمعتل **قولہ** وذلک آہ ای اعراب ما اتصل بہ الضمیر البارز
المرفوع فی خمسۃ مواضع وان کان الاتصال فی سبعۃ مواضع فان الموضعین اعنی یضربن مبنیان خارجان بقولہ ونون جمع المؤنث **قال** بالنون
آہ انما اعرب بالنون لان المشابہۃ التی ہی علۃ الاعراب باقیۃ وامتنع بالحرکۃ لصیرورۃ آخرہ لسبب شدۃ الاتصال بالضمیر لتعاضد جہاتہ من کونہ
فاعلا ومتصلا وعلی حرف واحد سیما حرف علۃ ساکن وسط الکلمۃ والوسط لیس محل الاعراب اصلا علی ما عرفت ولانہ بعد لحوق الضمائر صار ما قبلہا
متحرکا بحرکۃ لازمۃ فلا یقبل الاعراب بخلاف غلامی فانہ لیس لازم الکسرۃ فیمکن تقدیر الاعراب فیہ ولا یمکن اعرابہ بزیادۃ حرف المد لانہ یلزم اجتماع
الحرفین فلا جرم زید النون بدل الرفع لمشابہتہ للواو فی الغنۃ ویکسر بعد الالف ویفتح بعد الواو والیاء حملا علی تثنیۃ الاسم وجمعہ **قولہ** حالتی الجزم
والنصب اما فی حالۃ الجزم فظاہر لانہ اسقاط الاعراب واما فی حالۃ النصب فلامتناع اجتماعہ مع الرفع فلا بد من زوالہ الا انہ زال فی الواحد الی بدل وہو
الفتحۃ ہنا زال بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ویحذف ہذہ النون مع نون التاکید اما لانہ لا یکون فی المبنی علامۃ الرفع واما لاجتماع النونات
قولہ الآخر احضار لاصطلاح النحو لا انہ مقدر **قولہ** المناسب لہا فی کونہا حاصلا من اشباع الحرکۃ وقابلا للتغیر والزوال **قولہ** لان الالف لا یقبل
الحرکۃ لکونہ ساکنا ابدا فتعذر الاعراب علیہ مع کونہ قابلا لہا من حیث انہ آخر الکلمۃ فیمکن تقدیر الاعراب فیہ بخلاف آخر جمع المؤنث فانہ للزوم السکون
لا یقبلہا اصلا لا بخصوصہ ولا بنوعہ والحاصل ان التقدیری فرع اللفظی فلا بد من امکانہ فی ذلک المحل اما بخصوصہ او بنوعہ **قولہ** کما ہو المتبادر من
عبارتہ حیث قال ویرتفع ای یحصل فیہ الرفع وقت التجرد فانہ یشعر بعدم مدخلیۃ شیء آخر وان امکن ان یقال بغیر مدخلیۃ شیء آخر لا یوجد فی وقت
التجرد **قولہ** وسواء کان العامل آہ سواء کان یطلب الاثنین فالواجب وکان العامل الا انہ اعادہ لبعد الاول کما فی قولہ تعالی وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَفْرَحُوْنَ
بِمَآ اَتَوْا وَّيُحِبُّوْنَ اَنْ يُّحْمَدُوْا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوْا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ **قولہ** دفعہ آہ دبوجہین التجرد عن الجازم والناصب اذ لا یدخلان علی
الاسم **قولہ** کما فی زید یضرب آہ ای یقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب **قولہ** لانہ اذن یکون کالاسم مع کونہ معربا فلا ینتقض بالماضی
قولہ اسبق اعراب الاسم لکونہ اعراب اسبق المعمولات واقواہ لکونہ اعراب العمدۃ **قولہ** نحو الذی یضرب آہ فانہ لا یقع اسم الفاعل موقعہ
لوجوب کون الصلۃ جملۃ ولا یدخل السین وسوف علی الاسم وخبرکاد یجب ان یکون فعلا وفی یقوم الزیدان یلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
قولہ ویلغیانا ای فی ارتفاعہ **قولہ** وان کان الاعراب یعنی وان کان اعراب ما بعدہ علی تقدیرہ ای الواقع اسما غیر اعرابہ مع تقدیرہ فعلا
اذ مع تقدیر الاسم مبتدأ ومع تقدیر الفعل فاعل ولیس المراد ان اعراب المضارع مع التقدیر الاول غیر اعرابہ مع التقدیر الثانی لان
ذلک التغایر متحقق فی سائر المواد اذ العامل علی تقدیر الاسم لفظی وعلی تقدیر الفعل معنوی فلا معنی لان الوصلیۃ **قولہ** والسین آہ دفع لما
یقال فحینئذ لم یقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفیس **قولہ** ابدل بالالف نونا کما ان التنوین والنون الخفیفۃ اذا انفتح ما قبلہا تقلبان
الفا فی الرضی لا دلیل علی قول الفراء **قولہ** اصلہ لان قال الشاعر شعر یرجی المرء مالا ان یلاقیہ ٭ ویعرض دون اقربہ الخطوب ٭ ای لن یلاقی

قولہ انہ حرف براسہ وہو الحق لان الاصل عدم التصرف فی الحروف قولہ تخففت بنقل حرکۃ الھمزۃ وحذفہا للساکنین وتغیر المعنی بتغیر اللفظ فلم یلزم الفعل بعدہا وجاز ان یلیہ الحال کما فی قولہ تعالی فَعَلَّمَتْهَا إِذَا وَّآتَامِنَ الضَّالِّيْنَ قولہ اذا الظرفیۃ فی الرضی وانما حملنی علی ذلک ظہور معنی الزمان فیہا فی جمیع الاستعمالات کما فی اذ قولہ تنوین عوضا عن المضاف الیہ فی الرضی وذلک انہم ارادوا الاشارۃ الی زمان فعل مذکور فقصدوا الی لفظ اذ الذی ہو بمعنی مطلق الوقت لخفۃ لفظہ وجردوہ عن معنی الماضی وجعلوہ صالحا للازمنۃ الثلثۃ وحذفوا منہ الجملۃ المضاف الیہا لدلالۃ الفعل السابق علیہا کما یقول لک شخص انا ازورک فتقول اذن اکرمک ای اذا تزورنی اکرمک عوض التنوین عن المضاف الیہ لانہ وضع فی الاصل لازم الاضافۃ قولہ نحو سرت حتی ادخلہا مثل للحروف الثلثۃ مع ان امثلتہا مذکورۃ فی المتن لان المقصود ہہنا تمثیل لتقدیر ان وفی المتن تمثیل النصب ولذا لم یمثل لان ولن وکی واذن وکان فی قول الشارح رح فیما سیجیٔ ان التی ینتصب بہا المضارع اشارۃ الی ذلک قولہ وہی اللام الجارۃ عند البصریین فانہم قالوا انہ حرف جر معد متعلق بخبر کان المحذوف والاصل ما کان قاصدا للفعل واما عند الکوفیین فحرف زائد لتاکید النفی کالباء فی ما زید بقائم ناصب لم یتعلق بشیٔ کذا فی مغنی اللبیب فان قلت اذا کان للتعدیۃ فکیف یصح قولہ الزائدۃ قلت کثیرا ما یطلق القول بزیادتہا لاطراد صحۃ اسقاطہا کذا فی التحفۃ قولہ فی خبر کان المنفی اما لفظا واما معنی کما فی قولہ تعالی لَمْ يَكُنِ اللّٰهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ قولہ لان ہذہ الثلثۃ آہ ہذا الکلام وما سیاتی من قولہ فان الواو والفاء آہ تعلیل لتقدیر ان بعدہا فوقعہ ہذا لما ذکرہ المصرح من التفصیل فانہ تفصیل لشروط التقدیر ولذا لم یتعرض لتعلیل تقدیر ان بعد اولانہ مفہوم من شرط التقدیر صریحا قولہ وقد امتنع عطف الخبر علی الانشاء فی المغنی عطف الخبر علی الانشاء وبالعکس منعہ البیانیون وابن مالک فی شرح باب المفعول معہ فی کتاب التسہیل وابن عصفور فی شرح الایضاح ونقلہ عن الاکثرین واجازہ الصفار وجماعۃ قولہ فان التی ینتصب آہ احتراز عن ان المخففۃ والتفسیریۃ ولیس تقدیرا لصفۃ ہہنا للتعلق کما فی اذن وحتی قال تقع بعد العلم وما بمعناہ کالوجدان والرویۃ والیقین قولہ اذا لم یکن بمعنی الظن حمل الوقوع بعد العلم علی الوقوع بعد لفظہ کما ہو المتبادر فاحتاج الی التقیید اذ العلم قد یکون بمعنی الظن فی الرضی جوز بعضہم ان یؤول العلم بالظن مجازا فیقال علمت ان یخرج زیدا بالنصب ای ظننت وفی تفسیر ابی حیان قد یستعمل العلم ویراد بہا الظن القوی فیجوز ان یعمل فی ان ویدل علی ذلک قولہ تعالی فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ لان القطع بایمانہن غیر متوصل الیہ قال ہی المخففۃ ایراد الضمیر لمجرد التاکید والفرق بین الخبر والنعت سواء قلنا انہ مبتدأ او ضمیر فصل ولیس لحصر المسند علی المسند الیہ لعدم صحتہ ولا لحصر المسند الیہ علی المسند لانہ یصیر قولہ ولیست ہذہ تاکیدا تکرارا والاصل عدمہ قولہ علی غلبۃ الوقوع آہ ان اید بالتحقیق جعل الشیٔ محققا ثابتا فالمراد بغلبۃ الوقوع کثرتہ فان المظنون اکثر الوقوع وان اید بہ العلم والقطع فالمراد بغلبۃ الوقوع کون جانب الوقوع غالبا ای راجحا علی عدمہ وبہذا ظہر فی معرفۃ ان المصدریۃ وغیرہا علی ما فی الرضی ان ان التی لیست بعد العلم ولا ما یؤدی معناہ فلا ما یؤدی معنی القول ولا بعد الظن فہی مصدریۃ لا غیر والتی بعد الظن ان کان بعدہا غیر لا من حروف التعویض وہی لیس وسوف وقد ولم ولا ولن وما مخففۃ لا غیر وکذا ان کان بعدہا لا داخلۃ علی غیر الفعل نحو ظننت ان لا مال لک ان کانت بعدہا لا داخلۃ علی الفعل احتملت المخففۃ والمصدریۃ والتی بعد العلم وما یؤدی معناہ ان لم یکن فیہ معنی القول فمخففۃ لا غیر وان کان فیہ معنی القول فان ولیہا فعل غیر متصرف فمفسرۃ او مخففۃ وان ولیہا فعل متصرف من غیر حرف عوض احتمل ان تکون مفسرۃ وان تکون مصدریۃ لا مخففۃ لعدم العوض وان ولیہا فعل متصرف مصدر بلا جاز کونہا مفسرۃ ومصدریۃ ومخففۃ وان ولیہا فعل متصرف مصدر بغیر لا من حروف العوض فمخففۃ او مفسرۃ وکذا ان لم یلہا الفعل بل ولیہا جملۃ اسمیۃ اذا عرفت ہذا فلا بد فی بیان المصرح من اعتبار قید وبیع فتدبر قولہ فیجری آہ ذکر النتیجۃ بعد اقامۃ الدلیل وذکر المدعی اشارۃ الی ایصالہ الیہا وترتبہا علیہ والی ان قولہ ففیہا الوجہان لیس المراد بہ انہ یتحقق فیہا الوجہان بل انہ یجری فیہا الوجہان والمتحقق لا یکون الا احدہما قولہ نفیا موکدا فی المعنی ولا یفید لمع توکید النفی خلافا للزمخشری فی کشافہ ولا تابیدہ خلافا لہ فی انموذجہ وکلاہما دعوی بلا دلیل ولو کان للتاکید لم یفد منفیہا بالیوم فی قولہ تعالی فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا وان کان ذکر الابد فی قولہ تعالی وَلَنْ يَّتَمَنَّوْهُ أَبَدًا تکرارا والاصل عدمہ قولہ ای لم یکن آہ ای لیس المراد من عدم الاعتداد ان لا یکون لہ ارتباط بما قبلہا اصلا فان اذن الواقعۃ بعد الفاء والواو یجوز فیہا الوجہان نحو قولہ تعالی وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوْنَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيْلًا قُرِئَ بالرفع والنصب فمن حیث انہ وقع فی صدر جملۃ مستقلۃ تنصب المضارع ومن حیث کون ما بعدہا من تمام ما قبلہا بسبب ربط حروف العطف یکون ما بعدہا مرفوعا نعم وجوب الانتصاب مشروط بذلک لکن الکلام فی شرط الانتصاب ولعل الشیخ الرضی انما فسر الاعتماد بکونہ تتمۃ لما قبلہا لجعلہ شرط الوجوب بقرینۃ مقابلۃ قولہ واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجہان بل المراد ان لا یکون ما بعدہا معمولا

فائدۃ فی ان المصدریۃ وغیرہا

لما قبلها حقیقۃ او حکما بان یحصل له بالنظر الی ما قبلها اعراب وان لم یکن عاملا فیه وذلک فی ثلثۃ مواضع بالاستقرار ان یکون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن احسن الیک وان یکون جزاء للشرط الذی قبلها نحو ان جئتنی اذن اکرمک وان یکون جواب القسم الذی قبلها نحو واللہ اذن اکرمک فانه فی الصورۃ الاخیرۃ وان لم یکن ما قبلها عاملا ففی حکم العامل اذ یحصل له بالنظر الیه اعراب الرفع قوله فانه اذا اعتمد آه حاصله ان اذن لکونه حرفا ضعیف العمل لا یعمل فیما هو متقدم علیه حکما وترک الدلیل المشهور الذی ذکره من فسر الاعتماد بکونه معمولا وهو انه یلزم توارد العاملین اعنی اذن وما قبلها لان توارد العاملین جائز اذا کان عمل احدهما لفظیا وعمل الآخر محلیا نحو ان زیدا قائم وعمرو قوله المذکور بعدها ای متصلا کما هو المتبادر فیه اشارۃ الی اشتراط الاتصال ایضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا کان بالقسم او بلا النافیۃ نص علیه فی المغنی قوله لکونها ای فی الاصل باعتبار مدخولها جوابا لکلام متقدم صدر عن ذلک المتکلم نحو ان جئتنی اذن اکرمک او من متکلم آخر کما فی مثال المتن وجزاء الشرط مذکور او مقدر قوله وهما لا یکونان ای کلاهما لا یکونان الا فی زمان الاستقبال بخلاف کل واحد منهما فان الجواب انما یقتضی ان یکون متاخرا عن کلام سابق فیجوز ان یکون فی الحال والشرط والجزاء یجوز ان یکونا ماضیین نحو ان جئتنی لاکرمتک ولا یجوز ان یکون الجزاء حالا وقد نص فی الرضی ان الشرط والجزاء اما فی المستقبل او فی الماضی ولا مدخل للجزاء فی الحال قوله وجب الرفع ولو فی بعض الصور فان المقصود بیان فائدۃ الاشتراط له لا استیفاء اعراب صور انفقدان فلا یرد ان فی صورۃ تقدم الشرط یجب الجزم فالواجب ان یقول وجب الرفع او الجزم قوله اذا لم یعتمد آه الاولی ان یجعل کل منهما خبرا للمبتدأ لئلا یکون ذکر الشرطین استطرادیا ولا یحتاج الی اعتبار ان الشرطین المذکورین لما کانا مفردین نزلا بمنزلۃ المعلوم وذکرا فی الصلۃ التی من شانها ان یکون قصته معلومۃ للمخاطب والا فالمعلوم بما سبق نفس الانتصاب لا المقید بالشرطین قوله معا ای اذن قوله کما اشرنا الیه ای الی کونه ظرفا للانتصاب حیث قدر الموصولۃ التی صلتها ینتصب قال فالوجهان فی المغنی والتحقیق انه اذا قیل ان تزرنی ازرک واذن احسن الیک فان قدرت العطف علی الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا وعلی الجملتین جمیعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف قوله جائزان لم یقدر فیهما الوجهان علی قیاس ما سبق اذ لیس فی اذن وجهان بل فیما بعدها الا ان یفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم یقدر الفعل لئلا یکون کنزع الخف قبل الوصول الی الماء قوله بناء علی ضعف الاعتماد لان حرف العطف لکونه اصلا فی المفردات یقتضی ان یکون المعطوف کالمعمول لما قبله لکنه بدخوله علی الجملۃ المستقلۃ ضعف الاعتماد فکانه لم یعتمد فیجوز النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف نظرا الی ما هو الاصل فیه وان لم یوجد ههنا ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب کما فعله الشیخ الرضی لم یحتج الی هذه التکلفات کما لا یخفی قوله وکی التی ینتصب بها المضارع احتراز عن کی الجارۃ وهو ما اذا دخلت علی الاسم نحو کیما او علی نحو جئتک کی ان تکرمنی فانها جارۃ بمعنی اللام لمجرد التعلیل وفی غیرهما اذا تقدمها اللام نحو لکیلا تاسوا فهی ناصبۃ لا غیر واذا لم تتقدمها یحتمل ان تکون ناصبۃ بنفسها بمعنی التعلیل وان تکون جارۃ مضمرۃ بعدها ان وکذا فی الرضی لمعنی قوله ینتصب بها المضارع یجوز نصب المضارع بها وقید وعلی الاخفش حیث ذهب الی انها حرف جر وان انتصاب المضارع بها فی جمیع الموارد بتقدیر ان قوله ای سببیۃ ما قبلها لما بعدها بحیث یمکن ان یؤدی حصول مضمون ما قبلها الی حصول مضمون ما بعدها کذا فی العباب فعلم ان مدلولها سببیۃ ذی الغایۃ وهی تلازم التعلیل الذهنی اعنی کون ما بعدها علۃ غائیۃ لما قبلها فلذلک اختلف عباراتهم فقال بعضهم انها للسببیۃ وقال بعضهم انها للتعلیل قال مستقبلا بالنظر الی ما قبلها بان تکون مترقب الحصول وقت حصول ما قبلها قوله وان کان بالنظر آه ای سواء کان وقت الاخبار ماضیا او حالا او مستقبلا او لم یکن علی احد الوجوه الثلثۃ وذلک بان حصل منک السیر اما للدخول والی الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم یکن الدخول حاصلا ماضیا ولا حالا ولا مستقبلا کذا فی الرضی ولا شک ان استقباله بالنظر الی ما قبلها اظهر من الاول فظهر ان معنی ان الوصلیۃ کانه قیل وان کان استقباله بالنظر الی ما قبله یزاحمه امر آخر وهو کونه ماضیا او حالا او مستقبلا بالنظر الی زمان التکلم واندفع ما قیل ان الواجب ان یقال سواء کان بالنظر الی زمان التکلم او اسقاط قوله مستقبلا قوله ای حال کون آه اشارۃ الی ان قوله بمعنی کی ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدۃ الاشارۃ الی انه لا یکون حتی ح بمعناها الحقیقی اعنی انتهاء الغایۃ بشرط کون ما بعدها جزءا لما قبلها ضعیفا او قویا فی تعلق الفعل السابق قوله للسببیۃ احترز عن کی التی تکون بمعنی ان المصدریۃ وهو ما اذا کان مدخول اللام نحو کقوله تعالی لِکَیْلَا تَاْسَوْا قوله لانتهاء الغایۃ احتراز عن الی التی بمعنی مع نحو قوله تعالی وَلَا تَاْکُلُوْا اَمْوَالَهُمْ اِلٰی اَمْوَالِکُمْ قال الرضی ثم ما ذکره المصنف لا یصلح علامۃ یعرف بها نصب المضارع بعد حتی عن رفعه

لان حتی الواقع بعدہا المضارع مرفوعا کان او منصوبا لا یخلوا اما ان یکون بمعنی الی او بمعنی کی وفی کلا الوجہین لابد ان یکون ما بعدہا مستقبلا بالنظر الی ما قبلہا لان المسبب لابد ان یکون بعد السبب والنہایۃ بعد البدایۃ فنقول مدار ذلک علی قصد المتکلم فان قصد الحکم بحصول مصدر الفعل الذی بعد حتی اما فی حال الاخبار او فی الزمان المتقدم علیہ علی سبیل الحکایۃ الماضیۃ وجب رفع المضارع وان قصد کونہ مترقبا ومستقبلا وقت الشروع فی مضمون الفعل المتقدم سواء حصل فی احد الازمنۃ الثلثۃ او عرض مانع عن حصولہ وجب النصب انتہی ویمکن حمل عبارۃ المتن علی ہذا بان یقال ان مرادہ اذا کان مستقبلا بالنظر الی ما قبلہ فی قصد المتکلم ومترقبا حصولہ بقرینۃ قولہ فان اردت الحال حیث لم یقل فان کان للحال **قولہ** ان یکون ماضیا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول فی زمان التکلم فکان قاصد الدخول بعدہ **قولہ** ای بطریق التحقیق یعنی ان قولہ تحقیقا او حکایۃ تمییز من الحال فانہا قسمان منہ علی ما یشعر بہ عبارۃ الشارح فی بحث اسم الفاعل حیث قال والحال اعم من ان یکون حقیقۃ او حکایۃ ویجوز ان یکون خبر کان المحذوف وجملہ حالا تکلف وکذا منصوبا بنزع الخافض **قولہ** کما تقول کنت سرت امس آہ فان امس یفید ان السیر الواقع فیہ منقطع بالدخول سبب لہ او منتہ الیہ فیقتضی ان یکون الدخول ایضا متحققا فیہ اذ لو تحقق الدخول فی حال التکلم یکون للسیر فی الحال ایضا مدخل فی تحقیقہ فلم یکن السیر فی الامس فقط سببا لتحققہ **قولہ** فکانک قلت آہ بیان لکون المراد من ادخل ہنا الحال الماضیۃ فان الکلام واقع فی الحال فکیف یصح ارادۃ الحال الماضیۃ منہ فوجہہ ان یقدر ہذا الکلام واقع منہ الآن بحکیہ وہذا بناء علی ان یقدر المتکلم من حیث انہ متکلم موجودا فی الزمان الماضی حاکیا لہ فی زمان التکلم وانما لم یصورہ بان یقدر ذلک الزمان موجودا الآن لان ذلک التقدیر فیما اذا کان المقصود استحضار صورۃ ما وقع فیہ کما فی قولہ تعالی فَلِمَ تَقْتُلُوْنَ اَنْبِیَاءَ اللّٰہِ ولیس مقصودہ ان حکایۃ الحال عبارۃ عن حکایۃ اللفظ الدال علی الحال فانہ قد صرح بان المقصود من الحال فی عبارۃ المصنف زمان الحال **قولہ** ففی زمان الحکایۃ آہ نتیجۃ لما قبلہ فلا یتوہم استدراکہ **قولہ** اذ لا یکون آہ دلیل لقولہ فابقیتہ یعنی ان بقاءہ علی الرفع الذی کان علیہ لامتناع نصبہ اذ لا یکون تقدیران **قولہ** لانہا علم الاستقبال ای یقصد منہ الاستقبال وقد قصد من المضارع ہنا الحال علی سبیل الحکایۃ ولا شک ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافیان فلا یرد ان یقدر بعد حتی اذا کان ما بعدہا مستقبلا بالنظر الی ما قبلہا وان کان بالنظر الی زمان التکلم ماضیا او حالا لانہ لا یقصد منہ الحال **قولہ** لاجارۃ لانہا لاختصاصہا بالاسم لا تدخل علی الفعل لا بتقدیر ان وقد امتنع ہنا لانہ علم الاستقبال وتقدیرہا لم یثبت فی کلامہم وکذا العاطفۃ تعرض لنفیہا مع انہا اخص استعمالا من الجارۃ ردا علی من توہم انہا عاطفۃ کما فی العباب **قولہ** کلام مستانف لا یتعلق بما قبلہا من حیث الاعراب کما تعلق المنصوب لان حتی المنصوب بعدہا الفعل حرف جر متعلق بما قبلہا **قولہ** لا ان یقید آہ لان ذلک لا یطرد فی نحو قولہ تعالی وَزُلْزِلُوْا حَتّٰی یَقُوْلَ الرَّسُوْلُ علی قراءۃ الرفع وتقدیر لفظ الشان او ضمیر الشان تکلف لا یدعوا الیہ ضرورۃ **قولہ** لتکون حتی داخلۃ الخ ای یقدر المبتدأ لوقوعہ ما ہو الاصل فی حتی وہو دخولہ علی الاسم **قولہ** کما توہمہ بعضہم لان رعایۃ الاصل تقتضی دخولہا علی المجرور لا علی المرفوع **قولہ** سببا لما بعدہا فلا یجوز سرت حتی تطلع الشمس ولا ما سرت حتی ادخلہا وہل سرت حتی تدخلہا **قولہ** لیحصل الاتصال المعنوی یعنی ان حتی لکونہا فی الاصل حرف جر لانتہاء الغایۃ تقتضی الاتصال اللفظی والمعنوی ولصیرورتہا حرف ابتداء والجملۃ مستقلۃ بعدہا لم یبق الاتصال اللفظی ولا استعلائی معناہ الحقیقی فشرطنا السببیۃ المناسبۃ بمعناہ الحقیقی فان السبب ینتہی لوجود المسبب فلا یرد ان الاتصال المعنوی غیر منحصر فی السببیۃ فلیکن بوجہ آخر لکونہ غایۃ لما قبلہ فیجوز نحو سرت حتی تغیب الشمس بالرفع **قولہ** الآن قید بہ لیصیر المثال نصا فی الحال تحقیقا کما ان المثال السابق نص فی الحال حکایۃ والقرینۃ علی التقیید کون المضارع الخالی عن قرینۃ الاستقبال والحال ظاہرا فی الحال کذا فی الرضی واشار بذلک الی ان مثال المتن یحتمل کلیہما **قولہ** نظرا الی الامر الاول لا بالنظر الی الامر الثانی فان کینونۃ السیر علی صفۃ او فی نفسہ سبب للدخول واما احتمال تقدیر الجر منتفیا فمناف لما ہو مدلول کان الا باعتبار ان الاتصاف صفۃ حصل السیر علیہا وہو تکلف سمج **قولہ** فی وقت حصول آہ علی حذف ثلثۃ مضافات قال الرضی وقد یحذف مضاف بعد مضاف وہلم جرا لقیام المضاف الیہ الاخیر مقامہ **قولہ** فیفسد المعنی علی تقدیر عدم حذف الجر بخلاف التامۃ وبخلاف النصب فانہ یفید المعنی من غیر تقدیر وتقدیر العامل للجار والمجرور وانما ہو لرعایۃ قاعدۃ نحویۃ فان العرب القح یفہمون المعنی من غیر شعورہم بالتقدیر **قولہ** مقطوعا لوقوعہ ای وقوع مدلولہ بالنظر الی الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع **قولہ** مع الشک فی وقوع السبب المفاد سببیتہ لحتی فلا یرد منع استحالتہ لجواز تعدد السبب **قولہ** فانا ادخل تصریح بکونہ حرف ابتداء ویجعل الجملتین متخالفتین لا تقدیر المبتدأ **قولہ** لا علی کان سیری اشارۃ الی ان المقصود تقدیر جار لیس تعیین ہذا الطریق بل نفی عطفہ علی کان سیری فیجوز ان لا یقدر جار فیکون عطفا علی کان سیری بعد اعتبار تقییدہ بقولہ فی التامۃ لکنہ خلاف الظاہر **قولہ** لعدم صلاحیتہ آہ مع ان تقدیم القید علی المعطوف علیہ

یقتضی المشارکۃ فیہ بخلاف ما اذا تاخر فانہ یحتمل المشارکۃ وعدمہا ہذا ما قالوہ وہو الظاہر السابق الی الفہم **قولہ** التی ینتصب آہ احتراز عن لام کی التی فی قولہ تعالیٰ لِکَیْلَا تَأْسَوْا فانہ لا ینتصب المضارع بعدہا بتقدیر ان بل بکی واشارۃ الی انہ مثال لانتصاب المضارع بخلاف ما ذکر فی الشرح فانہ مثال التقدیر کما مر **قولہ** وانما لم تقدر آہ اعاد الدلیل والمدعی المذکورین سابقا للتقدیر بعد الاحرف الثلثۃ اجمالا فی لام کی ولام الجحود لاختلاف الکوفیین فیہما حیث قالوا انہما ناصبتان بنفسہما ولم یعتد بخلافہم فی حتی لظہور کونہ حرف جر **قولہ** ینتصب بہا ای بتقدیر ان بعدہا فالباء للملابسۃ وفائدۃ التقیید الاشارۃ الی انہ مثال للانتصاب ولیس احترازا عن شیٔ **قولہ** ہی یعنی ان لام تاکید خبر مبتدأ محذوف والجملۃ معترضۃ بین المبتدأ والخبر **قولہ** او معنی واشترط صاحب المغنی ان یکون النفی بما ولم والجمہور علی عدم الاشتراط فاللام فی قولہ تعالیٰ وَاِنْ کَانَ مَکْرُہُمْ لِتَزُوْلَ مِنْہُ الْجِبَالُ فی قراءۃ الکسر لام الجحد عندہم وعندہ ان شرطیۃ واللام بمعنی کے **قولہ** فان قیل آہ لا ورود لہذا السؤال لان اللام فیہ عند الکوفیین زائدۃ لمجرد تاکید النفی وعند البصریین صلۃ لخبر محذوف اعنی قاصدا کما مر **قولہ** التی ینتصب آہ مقصودہ من ہذا الکلام ان المراد بالفاء الفاء المعہودۃ فیما سبق وان الشرطین بتقدیر ان بعدہا لا لتصبہا کما ہو مذہب الکوفیین وان قولہ بشرطین خبر لہ ولیس علی سنن الظروف السابقۃ متعلقا بالانتصاب الملحوظ معہا اذ لیس ہہنا خبر سواہ ولیس مقصودہ خصوص ہذا التقدیر فلیقدر ناصبتہا وسلبتہ فلا یتوہم انہ لا حاجۃ الی تقدیر المبتدأ المصدر بالفاء وجملہ مع خبرہ خبر القولہ والفاء **قولہ** مشروط ہذا الاشتراط لصحۃ الانتصاب لا لتعیینہ لجواز الرفع مع تحقق الشرطین نحو قولہ تعالیٰ وَلَا یُؤْذَنُ لَہُمْ فَیَعْتَذِرُوْنَ وکذا فی الواو وا **قولہ** علی السببیۃ ای کون الفاء سببیۃ لا عاطفۃ للجملۃ علی الجملۃ فلا ینافی کونہا لعطف المفرد علی المفرد **قولہ** تغیر اللفظ مع الرفع الذی ہو اصل فی جمیع الافعال الخالیۃ عن النواصب والجوازم الی النصب لا تغیر اللفظ فی نفسہ حتی یرد ان تغیر الاعراب لا یقال لہ تغیر اللفظ **قولہ** علی تغیر المعنی ای تغیر معنی الفعل من الحالیۃ الی الاستقبالیۃ ومن معنی الفاء الذی ہو التعقیب الی السببیۃ وذلک لان تغیر اللفظ یشعر بتقدیر ان وہو علم الاستقبال ویؤول الفعل بالمصدر اذ لا یعطف المفرد علی الجملۃ فیما لا محل لہ من الاعراب فلا یکون الفاء للتعقیب فکان فی النصب شیآن دفع کون الفاء للعطف وتقویۃ کونہ للجزاء **قولہ** لا یحتاج الی الدلالۃ علیہا ویکون رفع المضارع علی الاستیناف او العطف کما فی صورۃ النفی فی المعنی رفع تحدث علی العطف فیکون شریکا فی النفی او الاستیناف فیکون مثبتا ای فانت تحدثنا بدلا عن ذلک **قولہ** بتقدیم الانشاء لان تقدیم الانشاء علی ما یصلح ان یکون جوابا بدل علی انہ الحامل علی الطلب الذی ہو مدلول الانشاء فیکون جوابا والجواب لا یعطف **قولہ** المستدعی جوابا صفۃ للنفی مبینۃ لکونہ فی معنی الانشاء **قولہ** عن توہم انما قال توہم لان دفع احتمال عطف الجملۃ علی الجملۃ حصل بنصب المضارع الا ان توہمہ باق باعتبار غفلۃ السامع عن النصب **قولہ** جملۃ معطوفۃ من غیر ان یقصد سببیۃ احدہما للاخری واما بعد قصد سببیۃ فیجوز ان یعطف مصدر احدہما علی مصدر الاخری باعتبار اشتراکہما فی الطلب او فی النفی **قولہ** فیندرج فیہما الدعاء ای المراد بالامر والنہی مصطلح النحاۃ لا مصطلح الاصول وعند الکسائی ما ہو مدلولہ الامر نحو اتق اللہ امرأ وفعل خیرا فیثاب علیہ او اسم فعل نحو نزال فاقاتلک ویکون الامر فیہ مقدرا نحو الاسد الاسد فنجو بجار مجرے صریح الامر **قال** او نفی وہو ما صریح کما فی مثال الشرح واما مؤول نحو فلما تلقانی فتکرمنی فان قیل وما یشتق منہ یجری مجری النفی فی الاستعمال واما ما یفید معنی النفی ولا یجری مجراہ فی استعمالہم فلا ینتصب جوابہ کقولک انت غیر آمر فتضربنی وقد جوز قوم نصب جواب کل ما تضمن معنی القلۃ او النفی قیاسا وقد ینتصب بعد التشبیہ المفید للنفی کقولک کانک غیر وال فتشتمنی ای لست بوال وقد یضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتین بعد الشرط نحو ان تاتنی آتک فتکرمنی او تکرمنی فآتک او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتنی آتک فاکرمک او اکرمک الحاقا للشرط بالنفی فی عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما یجیئنی فیکرمنی زید لما فی انما معنی الحصر القریب من النفی کذا فی الرضی **قولہ** نحو ما تاتینا فتحدثنا ومعناہ علی النصب قصد سببیۃ مع انتفائہما والقصد الی نفی الثانی ولا یمکن القصد الی نفی الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلی الرفع نفی المجموع ونفی الثانی وحدہ وقصد السببیۃ ولا یمکن نفی الاول فقط لامتناع تحقق الحدیث الذی بعد الاتیان بدون الاتیان الا القطع والاستیناف او علی العطف علی النفی فیکون المراد ما تاتینا فانت تحدث جاہلا بحالنا کقولک ما تاتینا فتجہل امرنا فان المقصود اثبات جملۃ **قولہ** فیندرج فی النفی لان المراد بالنفی اعم من ان یکون صریحا او ضمنا کما عرفت **قولہ** ویدخل فیہ آہ لان المراد ما فیہ معنی التمنی اما بصیغتہ او بغیر صیغتہ **قولہ** لعلی ابلغ فانہ بمعنی التمنی لامتناع بلوغہ اسباب السموات وفی ابرازہ فی صورۃ الترجی تہکم واستہزاء بہ حیث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفی المغنی فاطلع بالنصب عطف علی معنی لعلی ابلغ وہو لعلی ان ابلغ فان لعل یقترن کثیرا بان ویحتمل ان یکون عطفا علی الاسباب علی حد شعر للبس عباءۃ وتقر عینی ۔ واحب الی من لبس الشفوف ۔ وہو مع ہذین الاحتمالین یندفع قول الکوفی ان فی ہذہ القراءۃ حجۃ علی جواز النصب فی جواب الترجی حملا لہ علی التمنی انتہی فیجوز ان یکون ترکہ لانہ لیس مذہب البصری **قال** او عرض العرض وان کان مولدا من الاستفہام لکن لم یسق

فیہ معنی الاستفہام وصار معنی آخر براسہ فلذا لم یدخلہ فیہ قولہ وا بابعد الفاء آہ لاشتراکہما فی الطلب وفی النفی واختار الرضی انہ مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببیۃ مع ان مجیئہ للعطف قلیل مختصۃ بعطف الجمل نحو الذی یطیر فیغضب زید الذباب ولان المقصود من النصب التنصیص علی السببیۃ وبعد جعلہ معطوفا علی مصدر الفعل المقدم لایکون نصا فی السببیۃ بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف الخبر فانہا للسببیۃ فقط وفیہ اخراج الفاء عن الاصل من غیر ضرورۃ داعیۃ والتنصیص علی السببیۃ معناہ ان یدل علی السببیۃ قطعا وان جامع العطف ہو معنی کون فاء السببیۃ لعطف الجمل ان مدخولہا جملۃ صورۃ البتۃ قولہ فمحمول علی ضرورۃ ای ثبت علی خلاف الاستعمال اضطرارا وقیل ویحتمل ان یکون مما دخلہ نون التاکید الخفیفۃ فی الجواب قولہ ای مصاحبۃ آہ ای تقیید اجتماع مضمون ما قبلہا ومضمون ما بعدہا فی زمان واحد لان العدول الی النصب للتنصیص علی الجمعیۃ لما ان تغیر اللفظ یدل علی تغیر معنی الفعل من الحال الی الاستقبال والواو من العطف المحض الی الجمعیۃ اذ ہی الصالحۃ للارادۃ منہا فاذا لم یقصد الجمعیۃ لایحتاج الی الدلالۃ علیہا ویتعین الرفع علی الاستیناف قولہ والا فالواو ای ان لایراد الجمعیۃ بمعنی المصاحبۃ بل مطلق الجمع کما ہو المتبادر فالواو للجمع المطلق وانما فلا معنی لاشتراطہ فی الانتصاب والاشتراط قرینۃ علی التخصیص قولہ ای ما یماثل آہ فذلک اشارۃ الی الواقع قبل الفاء لا الی الاشیاء الستۃ المذکورۃ حتی یلزم تشبیہ الشئ بنفسہ ویحتاج الی اقحام لفظ المثل والی اعتبار المغایرۃ الاعتباریۃ وانما اشترط ذلک لیبعد بتقدیم الانشاء عن توہم عطف الجملۃ علی الجملۃ واما فی صورۃ النفی فلحمل الواو علی الفاء لمشارکتہما فی صرف ما بعدہما عن سنن العطف قولہ لتجتمع الزیادۃ فالواو للمصاحبۃ مع عطف المصدر علی المصدر وہذا اولی من تقدیر ہم لیکن منک زیارۃ واکرام منی فانہ لایدل علی المصاحبۃ وقال الشارح الرضی ان ہذہ الواو اما للحال والمضارع بتاویل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنی قم واقوم قم وقیامی ثابت ای فی حال ثبوت قیامی او بمعنی مع ای قم مع قیامی لان کون واو العطف للجمعیۃ قلیل ولانتفاء النصوصیۃ علی المعنی المقصود وفیہ مثل ما قد عرفت قولہ ولا تاکل السمک وتشرب اللبن فی المغنی وان جزمت فالعطف علی اللفظ والنہی عن کل منہما وان نصبت عند البصریین فالعطف علی المعنی والنہی عن الجمع ای لایکن منک اکل سمک مع شرب لبن وان رفعت فالمشہور انہ نہی عن الاول واباحۃ للثانی وان المعنی ولک شرب لبن وتوجیہہ انہ مستانف فلا یتوجہ الیہ حرف النہی وقال بدر الدین معناہ کمعنی وجہ النصب لکنہ علی تقدیر لاتاکل السمک وانت تشرب اللبن کانہ قدر الواو للحال وفیہ بعد لدخولہا علی المضارع المثبت انتہی ویمکن ان یقال انہ من قبیل قمت وتصک وجہہ بتقدیر المبتدأ فالواو داخلۃ علی الاسمیۃ تقدیرا قولہ التی ینتصب آہ لم ینص الہما علی کون قولہ بشرط خبرا وان الشرط بتقدیر ان اکتفاء بما سبق قال بشرط معنی آہ اذ فی الاصل لاحد الشیئین فاذا قصدت مع افادۃ ہذا المعنی الذی ہو لزوم احد الامرین التنصیص علی حصول احدہما عقیب الآخر او امتداد الاول الی حصول الآخر نصبت بعد او لیدل تغیر اللفظ علی تغیر المعنی والمعنیان متلازمان فلذا اختلف فی التقدیر بالا والی قولہ ای بشرط ان یکون آہ فقولہ الی ان والا ان ترکیب عنانی بلابستہ الدخول لا امتزاجی حتی یلزم ان یکون المجموع معنی او نحوا قیل انہ تکلف تکلف قولہ ینتصب آہ اشارۃ الی ان الظرف خبرا لقید ہذا الشرط انما ہو لصحۃ الانتصاب فان کان الاسم الصریح مما یصح عطف الجملۃ علیہ بان کان فی محل یقع فیہ الجملۃ یجوز ان یقدر ان للتناسب وان لایقدر بجواز عطف الجملۃ علی المفرد وان لم یصح عطف الجملۃ علیہ کالمثال الذی ذکرہ الشارح تعین تقدیر ان قولہ صریحا کذا فی التسہیل وغیرہ فالواو کقولہ ع للبس عباءۃ وتقر عینی ؛ والفاء کقولہ ؛ لولا توقع معترک فارضیہ ؛ وثم کقولہ انی وقتلی ملیکا ثم اعقلہ ؛ واو کقولہ تعالی اَوْ یُرْسِلَ رَسُوْلًا واذا لم یکن صریحا بل ضمنا فتقدیر ان بعد العاطفۃ المذکورۃ مشروطا بالشرائط التی سبقت واذا انتفی تلک الشرائط فان صح العطف فی الحال المعطوف علیہ من الرفع والنصب والجزم وان لم یصح فمرفوع علی الاستیناف او مجزوم علی انہ جزاء لما قبلہ فی صورۃ الفاء وما قیل انہ یشکل بما عجبنی انک انسان ونظلم مصنوع لایعبأ بہ قولہ وعلی آخرہا بناء علی قاعدۃ تعدد المعطوفات قولہ علی حتی مثلا اذ یجوز عطفہ علی او الذی ہو آخر المعطوفات قولہ انعد حسب اللفظ للزوم الفصل بتفصیل الحروف السابقۃ وان لم یکن اجنبیا قولہ یلزم آہ لاضیر فی کون التفصیل مشتملا علی معنی زائد علی الاجمال انما الضرر فی کونہ قاصرا عن افادۃ التفصیل لما اجمل قولہ یلزم تخصیص آہ فیہ ان التخصیص فی الذکر لایستلزم التخصیص فی الواقع نعم لابد لذلک من نکتۃ ولعلہا کثرۃ وقوعہا بالقیاس الی ثم قولہ ویرد علیہ آہ عطف علی قولہ وقیل ای ویرد علی ما قیل وجعل الضمیر المجرور راجعا الی تقدیر الاول مع انہ یحتاج الی جعلہ معطوفا علی قولہ ان جعل بحسب المعنی ای لانہ علی تقدیر الاول یرد علیہ ان جعل آہ ویرد علیہ توہم لانہ علی التقدیر الاول داخل فی تفصیل الحروف المذکورۃ سابقا فکیف یکون المناسب ذکرہ فی الاجمال قولہ مرۃ فی الاجمال بان یقدر العاطفۃ بعد قولہ واو ویعاد ہہنا مقیدا بالظرف قال ویجوز اظہارہا آہ اخذ تبیین المواضع التی یجوز فیہا اظہار ان وما یجب فیہا فما بقی مواضع الامتناع فلذلک تعرض الشارح لبیان وجہ الامتناع فیہا قولہ من اللام الزائدۃ وہی التی تجئ بعد فعل الامر والارادۃ نحو امرت لِاَعْدِلَ بَیْنَکُمْ وَیُرِیْدُ اللّٰہُ لِیُذْہِبَ عَنْکُمُ الآیۃ واختلف فی ہذہ اللام فقیل زائدۃ لمجرد التاکید وقیل للتعلیل والمفعول محذوف

دل علیہ المقام او الفعل مؤول بمصدر مرفوع علی الابتداء واللام وما بعدہا خبر ای ارادۃ اللہ وامری فلا مفعول للفعل کذا فی المغنی **قولہ** نحو تعجبنی قیامک آہ اشار بالمثال الی ان المراد العاطفۃ المذکورۃ سابقا وہی ما یکون قبلہا اسم صریح **قولہ** فلما لم یدخل آہ لاختصاصہا بالمضارع **قولہ** واما الواو آہ ای المذکورات سابقا **قولہ** والانتہاء ای مثلا ولتلازم المعنیین کتفی باحدہما **قولہ** فلم یظہر الناصب بعد بالنلا یتوہم توارد ناصبین **قولہ** لاشکرہ آہ ای المتحرکین **قولہ شعر**

فلا واللہ لا یلفی لما بی ✦ ولا لما بکم ابدا شفاء ✦ شاذ **قال** ویجزم بلم ولما اما الجزم بلم ولما فلاختصاصہما بالفعل وکل ما اختص بشئ وہو خارج عن حقیقتہ یؤثر فیہ وبغیرہ غالبا بشہادۃ الاستقراء واما بکلمات المجازاۃ فلتضمنہا معنی ان واما بلام الامر وبلا النہی فلمشابہتہما ان ولم ولما حیث یقلبان الخبر الی الانشاء کما ان ان تقلب المضارع من الحال الی الاستقبال ومن القطع الی الشک کما ان لم ولما تقلبان المضارع الی الماضی **قال** ولا فی النہی فی الرضی اذا قصد بکلمۃ ذلک اللفظ دون معناہ کان علما منقولا وقد ینکر العلم بان یؤل بواحد من الجماعۃ المسماۃ بہ وح یدخل علیہ اللام والاضافۃ وفیما نحن فیہ کذلک فان لا مشترک فی الناہیۃ والنافیۃ والزائدۃ ولذا کان الوصف بہ قیدا احترازیا فیجوز الاضافۃ کما یجئ فالتوصیف والاضافۃ فی العبارۃ مجرد تفنن ثم الکلمۃ المبنیۃ اذا جعل اسم ذلک اللفظ فالاکثر الحکایۃ ویجوز الاعراب فان اول باللفظ فمنصرف وان اول بالکلمۃ فان کان ثلاثیا ساکن الاوسط فیجوز صرفہ والا فہو غیر منصرف واذا اعربتہ فان کان ثنائیا والحرف الثانی حرف علۃ وجب التضعیف فاذا ضعفت لازدت علی الفہ الفا آخر وجعلتہ ہمزۃ تشبیہا برداء وکساء وقلت لا فیجوز ان یقرأ بہما لا بالقصر علی حالۃ البناء ویجوز ان یقرأ بالمد معربا مجرورا منصرفا فقولہ المستعملۃ بیان لمعنی الظرفیۃ والتعریف فیہ لفظی وانما اثر الوصف فی کال لان الوصف للتخصیص المزیل للنکارۃ الحاصلۃ من الاشتراک اللفظی والحال قید للعامل **قال** وکلم المجازات ای کلمات تدل علی کون احدی الجملتین جزاء للاخری فالمجازاۃ بمعنی الجزاء علی ما فی الصراح جزئیۃ وجازیۃ بمعنی واحد اختارہا علیہ لان الجزاء یستعمل بمعنی الجملۃ الجزائیۃ کثیرا **قال** مہما آہ غیر مرکبۃ عند سیبویہ ومرکبۃ من ما الشرطیۃ وما الزائدۃ عند الخلیل ابدل الالف ہاء لتقاربہما فی الہمس ومن مہ بمعنی کف وما عند الزجاج وعلی التقادیر معناہ ما لا یعقل سوی الزمان **قال** واذا ما حرف کان غیر مرکبۃ عند سیبویہ وقیل اصلہا ما غیرت المیم ذالا وقال المبرد اذ باقیۃ علی اسمیتہا وما کافۃ لہا عن طلب الاضافۃ مہیأۃ للشرطیۃ والجزم کما فی حیث فانہا صارت للمستقبل وجازمۃ بما الکافۃ لہا عن الاضافۃ التی یفیدہا التعین بسبب المضاف الیہ لتصیر مبہمۃ کسائر کلمات الشرط واختلف فی عامل الشرط والجزاء فقیل کلمۃ الشرط فیہما وقیل کلمۃ الشرط فی الشرط وہما فی الجزاء وقیل الشرط فقط وقال الکوفیون الجواب مجزوم بالجوازم وقیل بنیابۃ لعدم وقوعہما موقع الاسم **قال** واذا والغالب فیہ ان یکون ظرفا للمستقبل متضمنۃ لمعنی الشرط مختصۃ بالفعلیۃ ویکون الواقع بعدہا ماضیا کثیرا ومضارعا دون ذلک وقد یخرج عن الظرفیۃ والشرطیۃ والاستقبال والتفصیل فی مقامہ **قولہ** لم یجئ آہ ای لیس معنی الشاذ مخالف القیاس ولا مخالف الاستعمال الفصیح لانہا اذا تضمنا معنی الشرط فالجزم المضارع بعدہما قیاسی واقع فی استعمال الفصحاء بل معناہ ان الجزم بعدہما مع ارادۃ معنی الشرط قلیل لم یسمع فی السعۃ **قال** واما مع کیفما آہ فی المغنی کیف یستعمل شرطا فیقتضی فعلین متفقی اللفظ والمعنی غیر مجردین نحو کیف تصنع اصنع ولا یجوز کیف تجلس اذہب بالاتفاق ولا کیف تجلس اجلس بالجزم عند البصریین الا قطر بالمخالفتہا ادوات الشرط بوجوب موافقۃ جوابہا لشرطہا کما مر وقیل یجوز مطلقا والیہ ذہب قطرب والکوفیون وقیل یجوز بشرط اقترانہا بما انتہی فعلم ان الدلیل الذی ذکرہ الشارح جاز فی جمیع صورہا لان استواء فعل شخصین فی جمیع الاحوال والکیفیات متعذر وان ما ذکرہ تصویر للکل فی صورۃ جزئیۃ لیستفح کل الاتضاح **قولہ** ومن المتعذر آہ فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنی الشرط فیہ فلا یکون متضمنا لمعنی ان فلا یجزم واما ما جاء فی الشعر فللضرورۃ باجرائہ مجری الشرط لکونہ فی صورتہ او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والکیفیات واعتبار استوائہما فی البعض وبذلک ضعفت الشرطیۃ فلم یجزم **قولہ** موضوعۃ للابہام فی وجودہ خولہ فی اعتقاد المتکلم فانہا موضوعۃ لتعلیق شئ بشئ مفروض وجودہ فی المستقبل مع عدم القطع بوقوعہ اولا وقوعہ **قولہ** موضوعۃ للامر المقطوع بہ ای لوجودہ فی اعتقاد المتکلم فی المستقبل فلم یکن فیہا معنی ان الشرطیۃ لان الشرط ہو المفروض وجودہ لکن لما انکشف لنا الحال کثیرا فی الامور التی نتوقعہا قاطعین بوقوعہا علی خلاف ما نتوقعہ جوزنا تضمن اذا معنی ان کما فی متی وسائر الاسماء الجوازم الا ان ذلک المعنی لما رسخ فی اسماء الشرط اذا لم توضع فی الاصل لزمان یقطع المتکلم بوقوع الفعل فیہ جزمت بخلاف اذا فانہ لما کان حدثہ الواقع فیہ مقطوعا فی اصل الوضع لم یرسخ فیہ معنی ان بل صار عارضا علی شرف الزوال فلذا لم یجزم الا فی ضرورۃ الشعر کذا فی الرضی **قولہ** ای نفی المضارع نص فی ذلک عبارۃ المغنی حیث قال لنفی المضارع وقلبہ ماضیا **قولہ** ولا یبعد ای من حیث المعنی وفیہا شارۃ الی بعدہ فی الجملۃ وذلک لان لم یدخل علی المضارع ویؤثر فیہ معنی القلب بہ النفی معا وکونہ لنفی الماضی انما یصح لو اعتبر النفی بعد القلب وہو خلاف الظاہر ولذا زاد کلمۃ لو والا فالظاہر ولا یبعد جعل الضمیر آہ نعم یصح

لو قیل تقلب الماضی مضارعا و نفیه علی ما ذهب الیه بعضهم من ان لم دخل علی الماضی فقلب لفظه الی المضارع و کلمة لو شرطیة دل علی جوابه ما قبله
قوله ولا یلزم استمرارا آه بل یجوز ان ینقطع قبل زمان التکلم قوله بین العامل ای بین العامل الحرفی و ما یکون معمولا له و هو الفعل حیث یقلبه الی
الاستقبال فلا یکون داخلا علی الفعل بل علی الحرف و ذا لا یصح بخلاف لم فانه فاصل ضعیف فکان من تتمة الفعل و جزاء له فیصح دخول ان علیه لبقاء
دخوله علی معموله و هو الفعل بصیرورة لم جزاء منه فلا یرد ما قیل انه تصریح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفی بلم و لیس کذلک قوله و تحقیق ایضا آه فهذه
هی الخواص الاربع المتفق علیها و واحدة مختلف فیها و هی ان منفی لما یکون الا قریبا من الحال و قال ابن مالک لا شتراط ذلک فی المعنی و علة
هذه الاحکام ان لم لنفی فعل و لما لنفی فعل و قد للتوقع و الزمان المتصل من الحال و لا یدخله حرف الشرط و یجوز حذف الفعل بعده قال و لام
الامر المطلق بها الفعل غیر فعل الفاعل المخاطب و هو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذکورة اما فعل الفاعل المتکلم و هو قلیل الاستعمال
و کان القیاس فی امر الفاعل المخاطب ان یکون باللام ایضا لکن لما کثر استعماله حذف اللام و حذف المضارعة تخفیفا و بنی لزوال مشابهته
الاسم بزوال حرف المضارعة و قد جاء باللام و هو فی الشعر اکثر منه فی النثر قوله و قد تسکن آه و هو مع الواو و الفاء اکثر لکون اتصالهما بما بعدهما
اشد لکونهما علی حرف واحد فصار الواو و الفاء مع اللام بعدهما و حرف المضارعة ککلمة علی وزن فخذ مخفف بحذف الکسر و اما ثم فمحمول علیها لکونها حرف
عطف مثلهما قوله و هو یدخل علی جمیع آه بخلاف اللام کما عرفت قوله او متکلما نحو لا آتیک ههنا لان المنهی فی الحقیقة ههنا هو المخاطب ای لا تکن
ههنا حتی للاراک قوله المذکورة من قبل قیده بذلک لکونه تفصیلا لما ذکر سابقا معطوفا علی لم فی قوله فلم تقلب آه و خروج لو لا یضر لان الکلام فی
الجوازم قوله ای تحمل آه ای الدلالة علی السببیة الجعلیة کما یدل علیه بیانه و التفسیر بافادة کون الاول سببا للثانی خال عن هذه الفائدة بل یتبادر فیه
السببیة المحققة فلذا لم یفسرها بها قوله بل ملزومیة آه اشارة الی ما ذکره الشیخ الرضی معترضا علی الشیخ ابن الحاجب حیث قال ان الشرط سبب و الجزاء مسبب
بان الشرط عندهم ملزوم و الجزاء لازمه سواء کان سببا نحو لو کانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان کان لی مال حججت او لا شرطا و لا سببا نحو ان کان
زید ابی فکنت ابنه و ان کان النهار موجودا فالشمس طالعة الی غیر ذلک و لعل مرادهم بالسببیة مجرد التوصل فی اعتقاد المتکلم و لو ادعاء فیؤول الی الملازمة
الادعائیة فکلمة بل اما للاعراض عن معنی الی معنی او عن لفظ الی لفظ اظهر قوله و لا یلزم آه عطف علی اعتبر داخل تحت المراد و عائد المعطوف علیه کاف فی الربط
او استیناف لبیان فائدة قید الاعتبار قوله لمکارم الاخلاق جمع مکرمة بمعنی الکریمة و الاضافة من قبیل اخلاق ثیاب ای الاخلاق المستحسنة المرضیة
قوله انه منها بمکان ای ان المتکلم من مکارم الاخلاق بمرتبة قوله لانه شرط ای علامة قوله ابتناء الجزاء فی الصراح الجزاء بادائش قال فان کان آه ای فان کانا
ماضیین فمبنیان و لکونه معلوما مما سبق من ان الماضی مبنی ترکه قال او الا ان هو ضعف الوجوه فی الشرطیة لانه فی الصورة سببیة المستقبل للماضی فی الرضی
و هو قلیل لم یجئ فی الکتاب العزیز قوله فالجزم واجب قدیر مع للضرورة نحو ان یصرع اخوک تصرع قوله لدخول الجازم ای من غیر فصل کما هو المتبادر
و لذا قال فی الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا یرد انه لا بد من التعرض لانتفاء ما یوجب ضعف التعلق کما فی الشق الثالث قوله
لتعلقه آه فالجزم باعتبار اصل التعلق و الرفع باعتبار ضعفه قال ماضیا ای بمعناه الحقیقی و هو الاخبار عن وقوع الحدث فی الزمان الماضی
فیدخل افعال المدح و الذم و فعلا التعجب و صیغ العقود و کاد و عسی اذا وقعت جزاء فی قوله و الا فالفاء قال بغیر قد ای بغیر حرف محقق للماضی
علی مضیه کما یشیر الیه قول الشارح فیما سبق فیما سیاتی لیخرج عنه الماضی المحقق فیشمل ما و لا و یکون الماضی الذی یکون بما لا داخلا فی قوله و الا فالفاء
فلا یرد النقض بالماضی الذی بما و لا حیث یجب فیه الفاء مع ان بغیر قد قوله و یحتمل آه اشارة الی ان الاول اظهر لان الظاهر علی الاحتمال
الثانی او تقدیرا و لذا قال او معنویا مقدرا قوله تحقق آه و الضابطة ان مدار اتیان الفاء و ترکه التاثیر المعنوی اعنی قلب الجزاء الی
الاستقبال فان اثر فیه تاثیرا تاما فلا حاجة الی الفاء و ان اثر تاثیرا ناقصا فالوجهان و ان لم یؤثر فیه اصلا فالفاء قوله الماضی المحقق لم یقل الماضی
الذی بقد اشارة الی ان المراد بغیر قد مثلا ای بغیر الحروف التی یکون الماضی بعدها متحققا لا تاثیر فیه للشرط اصلا کما اشرنا الیه سابقا
قال مضارعا مثبتا قیل فی اطلاقه نظر حیث یمتنع ترک الفاء فی المضارع المصدر بالسین و سوف و ان و لام الامر و الجواب ان الاطلاق قد یکون
قرینة علی اعتبار قید التجرد فالمعنی ان کان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شیء من الحروف و ح یدخل الصور المذکورة فی قوله و الا فالفاء
قوله معنی قید به لانه المناط لترک الفاء و ایراده قوله لعدم تاثیره آه لتحضیة الاستقبال بدخول ان قوله خلصت لمعنی الاستقبال لان المضارع المثبت
و المنفی بلا کان محتملا للحال و الاستقبال قبل دخول الاداة قوله و ان لم یکن الجزاء الماضی او المضارع المذکورین ای الماضی بغیر قد و نحوه من الحروف

المحققة للمضی لفظا او معنی والمضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتا او منفیا بلا قوله لان الجزاء حینئذ ای حین انتفاء الماضی المضارع المذکورین قوله اما
ماض آه لان انتفاءهما اما بانتفاء ان یکون فعلا بل جملة اسمیة او بانتفاء کونه ماضیا او مضارعا بمعناهما الحقیقیین فیکون امرا او نهیا او دعاء او استفهاما او انشاء من غیر
طلب او بانتفاء تجرد الماضی عن قد ونحوه فیکون بقد وما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فیکون بالسین وسوف وان ولام الامر ولا النهی او بانتفاء کون المضارع المنفی
بلا بان یکون منفیا بلن وما فانه یجب فی جمیع هذه الصور الفاء قوله بقد او بما ولا قوله الی رابطة الفاء لانه المناسب للجزاء الذی یعقب الشرط قوله
او دعاء او استفهام آه دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله ولا باعتبار ان المراد من الماضی والمضارع ما کان بمعناهما الحقیقی اعنی الاخبار ولا فالدعاء
والاستفهام قد یکونان بصیغة الماضی والمضارع قوله او لم الواجب اسقاط قوله او لم فانه صرح فیما سبق انه ماض معنی سندرج فی قوله اذا کان الجزاء ماضیا
بغیر قد لفظا او معنی فکیف یصح ادراجه فی مفهوم قوله والا وقد وجد بعض النسخ باسقاطه قوله الی غیر ذلک ای منتهیا الی غیر ذلک وقد عددناه فیما سبق
قوله لا تاخیر آه تقلب معناه الی الاستقبال اما لعدم دلالته علی الزمان کما فی الاسمیة والانشائیة الغیر الطلبیة او لبقائه علی المضی کما فی الماضی المصدر بقد
ونحوها او لبقائه علی ما کان علیه سابقا کالاستفهام والمضارع المصدر بما ولا ولن والسین وسوف ولام الامر ولا النهی والدعاء قال موضع الفاء ای
نائبا مناب فی جواب الشرط ولذا لا یجتمعان فیه واجتماعهما فی نحو خرجت فاذا السبع لا یضر قوله لاختصاصها ای علی القول الظاهر فی المغنی
قیل یجوز النصب علی الاشتغال فی نحو خرجت فاذا زید یضربه عمرو مطلقا وقیل یمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائیة لا یلیها الا الجمل الاسمیة وقیل
یجوز فی نحو فاذا زید قد ضربه عمرو ویمتنع بدون قد وجه عندی ان التزام الاسمیة انما کان للفرق بینها وبین الشرطیة المختصة بالفعلیة فاذا اقترنت بقد
یحصل الفرق بذلک اذ لا یقترن الشرطیة بها انتهی ولا یجوز حمل الاختصاص علی الفعلیة کما حمل الشارح رح اللزوم فی قوله ویلزمها المبتدأ علیها لان سوق
الکلام لا یساعده قوله وان التی تجزم آه جعل قوله وان مقدرة حکایة مما وقع فی الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف علی قوله فلم تقلب المضارع
ماضیا داخلا فی التفصیل وجعل الظرف اعنی بعد الامر خبران لانه محط الفائدة ای ان مقدرة کائنة بعد الامر فیفید کینونة تقدیرها بعد الامر والحصر
مستفاد من المقام لانه مقام البیان فیؤول المعنی الی انما کانت مقدرة بعد الامر فتدبر ولم یجعل مقدرة خبران لانه لا بد من ان یراد بان هی المذکورة فیما
سبق وهی مقیدة بقوله مقدرة فالحکم علیها بمقدرة لا فائدة فیه الا بالنظر الی الظرف فلیجعل الظرف خبرا وان مقیدة بمقدرة کما فی الاجمال قال بعد
الامر اعلم ان کل ما یجاب بالفاء فینتصب المضارع بعدها یصح ان یجاب بمضارع مجزوم الا النفی قوله اذا کان آه انما اعتبر الصلاحیة لان فی
الطلب مع ذکر ما یصلح جزاء له معنی الشرط علی ما صرح به فی الرضی ولیس مجزاء عاد السببیة کما فیما فی ذلک علی ما وهم قوله والطلب آه واما الجزاء فانما
هو لافادة مضمونه للمخاطب لا انه مقصود لغیره فلو جئت بعده ما یصلح جزاء المضمون لم یتبادر الی فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلک لم یقع الجزم فی جواب
النفی وانما قال غالبا لان اکثر الافعال الاختیاریة التی یتعلق بها الطلب مطلوبة لغیرها وقل فعل اختیاری یطلب لذاته قوله یترتب علیه ای یحصل
عقیبه قوله یکون ذلک المطلوب سببا لها آه لتحقیق معنی الشرط قوله قدر ان مع ذلک الفعل لوجود القرینة المغنیة عن ذکرها اعنی الفعل الدال
علی الطلب المشعر بالترتب والسببیة قوله فیجزم بها ظاهر مذهب الاخفش الجزم الجزاء بهذه الاشیاء لا بان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل
کلها فیها معنی ان فلذلک انجزام الجواب وبمذهب غیره ان ان مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشیاء وهی دالة علی ذلک المقدر ولعل ذلک لاستنکاههم
اسناد الجزم الی الفعل ولیس ما استبعده ببعید لانه اذا جاز ان یجزم الاسم المتضمن لمعنی ان فعلین فما المانع من جزم الفعل المتضمن معنی فعلا واحدا
کذا فی الرضی ولعل استنکارهم لعدم ظهور تضمن معنی ان فیها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها کالاختصار من التفصیل المتعذر قال لان التقدیر
علی ما عرفت ای یجب ان یکون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفیا واما قولهم فی العرض الا تنزل بنا فتصیب خیرا ای ان تنزل فلان کلمة العرض همزة
الانکار دخلت علی حرف النفی فتفید الاثبات قوله واما عدم امتناعه آه یعنی یجوز عند قیام القرینة ان یظهر المثبت بعد المنفی والعکس فیجوز لا تکفر
تدخل النار کما یجوز لا تکفر تدخل الجنة ویجوز ایضا اسلم تدخل النار بمعنی ان لا تسلم تدخل النار وما ذکره لیس ببعید ان ساعده النقل کذا فی الرضی
قوله فیمن قرأ مرفوعا الجمهور علی الوصفیة کما هو الظاهر والسکاکی علی الاستیناف اذ یلزم من الحمل علی الوصفیة انه طلب ولیا یرثه ولم یوجب ولیا
لک لان الموهوب هو یحیی لم یرثه بل هلک قبله وهو یستلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعالی فاستجبنا له ولا یلزم ذلک علی الاستیناف لانه
لیس فی الحقیقة اخبارا انما هو تعلیل کانه قیل لم تطلبه فقال یرثنی غایة الامر انه لم یترتب علی طلبه ما کان غرضا ولا علی الجزم لان المراد ان تهب
لی یرثنی فی ظنی ولا کذب فی ذلک بذا ما ذکره السید فی شرح المفتاح وعندی ان مآل معنی الوصفیة والاستیناف والجزم واحد لان مآل طلب هبة ولی

موصوف بالوراثة وطلب هبته يكون سببا للوراثة وطلب هبته يترتب عليه ولانه طلب ولي مخصوص بدل عليه قوله تعالى فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا فالاعتراض
وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسئول لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى بعد قوله فَاسْتَجَبْنَا لَهُ ولا ضير في ذلك
والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ بوراثة الملك ولم يملك يحيى اصلا وبهذا تبين ان ما قالوه في دفعه بان الروايات
متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى لا يصلح مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث
ذلك معمولا به بعد زكريا قوله وقال رائدهم اي قال رائد القوم وهو من يتقدم لطلب الماء والكلأ وَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ اي فارس الحرب فكل موت انسان يجري
بقدر الله تعالى وقضائه لا لغيره الاحجام وفيه حث على الشجاعة قوله في المعنى المصدري الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص
على المقصود من اول الامر فلا يرد ان الامر المعروف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدري فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادة توهم بعيد وانما افاد النص لان اضافة
الصيغة الى بعده للبيان كما في صيغة الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدري حينئذ ايضا اي صيغة الامر كما يقال
لام الامر قوله وهو اي الامر المطلق قوله مخصوص آه الا انه يشترط عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين فانهم يطلقون
على الصيغة بانها تأتي معنى يستعمل قوله كذا ذكره المصرح احاله على المصرح اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر
المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازاني رح في المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة فيما نعم عند اطلاق لفظ الامر من غير قيد تبادر الى
الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما في الوجود صرح به السيد في حاشية المطالع قوله شامل آه
اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعروف فلا ينافي ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله ليطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج
النهي قوله غالبا آه لان الطلب فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار جزءا مما بعده ويقر للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصري قال لانه يطلب
بها الفعل اي قبول الفعل قوله وعن مثل صيغة ابناء على عدم اعتبار قيد زائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد
ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل فالتقييد لقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا وليبان انه معتبر في مفهومه قال وحكم آخره
لم يقل وحكمه لان وظيفة النحويين بيان حكم آخره لا مطلقا قوله لان مشابهته للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله
قوله وسقوط نون الاعراب الذي هو في حكم الآخر لشدة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب آه الصواب ليضرب ليضربا كما في بعض النسخ وليمش
وليغز ليكون موافقا للسياق قوله بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب شعر محمد تفد نفسك كل نفس :. اذا ما خفت من امر تبالا :.
اي بلاكا الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر الفاعل المخاطب قال فان كان آه اي اذا عرفت تعريف الامر
وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظرا الى قرب المرجع وحينئذ يحتاج الى اعتبار الحذف اي حذف والمسكن آخره او بعد حذفه وحينئذ يحتاج
الى التجوز بان المراد بعد الحرف المحذوف او الى ان كان تامة اذ لا معنى لكون المتحرك بعد الحذف قوله متحرك بحركة اصلية اذ منقولة عما بعده فيدخل
فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد بقوله وان كان رباعيا قوله اسكن آخره حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف
العلة اللتين هما بمنزلة الحركة اذ المراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا في بناء الامر لا بد من ذكره قوله لظهوره اي مما سبق من تعريف الامر
حيث ذكر قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه قوله والمراد بالرباعي آه اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع حرف
المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل باب الافعال قوله ما يكون ماضيه آه اي المضارع
مطلقا او المضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة الحصر في قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق
الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس برباعي مرتين واحداث معنى ثالث
للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من
غير حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول احتراز
عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا ايضا قوله من المزيد فيه زائد لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله ان كان بعده ساكن قوله بعد
حذف حرف المضارعة ظرف لزوت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقي ان كان راجعا الى حذفه قوله ليتوصل آه فيه اشارة
الى وجه التسمية قوله حال كون تلك الهمزة آه اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة والصفة تتبادر منها سبق ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف

الکلمۃ وجاز تاخیر الحال لکون صاحبہا نکرۃ مخصوصۃ بالاضافۃ **قال** ان کان آہ شرط یدل علی جوابہ ما قبلہ **قولہ** فانہ اذا قیل آہ ہذا سہو من قلم الناسخ اذ لیس الکلام فی ابطال فتح التاء وکسرہا والصواب ما فی بعض النسخ انہ اذا قیل اقتل بفتح الہمزۃ التبس بواحد المتکلم المعروف واذا قیل اقتل بکسر الہمزۃ لزم الخروج من الکسرۃ الی الضمۃ وہو ثقیل ہکذا قیل ولک ان تقول فی عبارۃ المصنف رح حکمان احدہما صریح وہو ان یؤتی بالہمزۃ المضمومۃ اذا کان بعد الساکن مضموم وہذا الحکم بدیہی لان المناسبۃ تقتضی زیادتہا وثانیہما الحکم المستفاد من التخصیص بالشرط وہو انہ اذا لم یکن بعد الساکن مضموم لا یؤتی بہمزۃ مضمومۃ والشارح رح علل ہذا الحکم فکانہ قال وانما لم یؤت بہمزۃ مضمومۃ فی المکسور بعدہ والمفتوح بعدہ لانہ لو اتی بالہمزۃ المضمومۃ فیما الفتح بعد الساکن التبس بالمتکلم المجہول ولو اتی بہا فیما الکسر بعدہ التبس بالمتکلم المعلوم والماضی المجہول من باب الافعال فلا یقول بانہ سہو سہو **قال** مکسورۃ فیما سواہ ای زدت ہمزۃ وصل علی ما بقی بعد حذف حرف المضارعۃ حال کونہا مکسورۃ فی ساکن سوی ساکن بعدہ ضمۃ ای فی صورۃ وجود ساکن فیما بقی سوی الساکن السابق فما عبارۃ عن الساکن والکلام علی حذف مضافین وہذا مراد الشارح رح فارجاع الضمیر الی امر من مضارع فیہ ساکن سوی بعدہ ضمۃ تعسف لا یخفی **قولہ** لما یکون بعد حرف المضارعۃ آہ الاولی بعد الساکن ضمۃ کما فی بعض النسخ **قال** وان کان رباعیا عطف علی قولہ ولیس برباعی بحسب ای فان لم یکن رباعیا وان کان رباعیا **قولہ** فالہمزۃ مفتوحۃ لم یقدر فردت مع انہ الموافق للسیاق لان الہمزۃ فیہ لیست بزائدۃ **قولہ** لارتفاع موجب آہ وتحقق مقتضی الرد وہو امتناع الابتداء بالساکن ترکہ لظہورہ بخلاف عد فانہ لم یرد فیہ الواو المحذوفۃ مع زوال موجب حذفہا وہو وقوع الواو بین حرف المضارعۃ والکسرۃ لعدم مقتضی الرد واما فی نحو اقم فانما ردت الہمزۃ طردا للباب ومن ہذا ظہر وجہ عدم تعرض المص رح لہ وفی الرضی انما لم یرد الواو المحذوفۃ فی عد لانہ لو رد لوجب اعلالہا تبعا للمضارع فیکون الرد ضائعا وفیہ انہ جار فی اقم ایضا الا ان یقال التبعیۃ واجب فی اعلال حرف العلۃ وبما حررنا لک ظہر اندفاع الاشکال الذی تحیر فیہ الناظرون وہو انہ ان ارید بقولہ ان کان بعد متحرک ما یکون متحرکا بالحرکۃ الاصلیۃ خرج عنہ نحو قل وبع وخف وان ارید مطلقا دخل فیہ اقم مع انہ لم یجعل ما بقی امرا بل ردت الہمزۃ الاصلیۃ وانہ ان قید قولہ وان کان رباعیا بما یکون بعد حرف المضارعۃ فیہ ساکن لم یکن متنا ولا لاقم وان لم یقید یدخل فیہ فاعل وفعل وفعلل مع انہ لا ہمزۃ فیہا فضلا عن مفتوحۃ قطعیۃ **قولہ** لذلک بعینہ ای لانہا ہمزۃ وصل آہ **قولہ** ای فعل المفعول وانما اضیف الفعل الی المفعول لانہ بنی لہ کذا فی الرضی فعلم ان اضافۃ الفعل الی ما لیست لادنی ملابسۃ کما وہم **قولہ** لادنی ملابسۃ باعتبار انہ فاعل فعلہ **قولہ** لا یبعد ان یراد آہ یعنی لیس المراد من الموصول جنس الفعل ویکون الصلۃ مخصصۃ لہ حتی یلزم اضافۃ الشئ الی نفسہ بل المعہود المعین بعنوان الصلۃ علی ما ہو الاصل فی الموصول من استعمالہ فیما یعلم المخاطب بعنوان الصلۃ وحاصل ان الموصول والصلۃ لما کان بمنزلۃ لفظ واحد اعتبر التعین بہا فی الموصول قبل اضافۃ الفعل الیہ فلا یلزم اضافۃ الشئ الی نفسہ فظہر فائدۃ قولہ الذی لم یذکر فاعلہ وان ما قیل انہ یلزم التکرار فی التعریف لو ارید بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعلہ فالظاہر ان یکتفی علی قولہ الفعل توہم وکذا ما قیل فی دفعہ انہ اعادۃ لما ذکر فی التعریف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانہ مع بطلانہ للزوم اضافۃ الشئ الی نفسہ ولکون الاعادۃ بلا فائدۃ لا یساعدہ العبارۃ **قولہ** بیانیۃ ای یکون من اضافۃ العام الی الخاص کقولہم فعل الماضی وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر فاللام عند الجمہور لاشتراطہم فی تقدیر من ان یکون بین المضاف والمضاف الیہ عموم وخصوص من وجہ وکلمۃ من عند صاحب الکشاف حیث جعل قولہ تعالی بہیمۃ الانعام من الاضافۃ البیانیۃ بتقدیر من **قال** ہو ما حذف فاعلہ ہذا احد مطرد عند سیبویہ واما علی مذہب الکسائی فی نحو ضربنی وضربت زیدا وہو ان الفاعل محذوف فی الاول علی ما مر فی باب التنازع وعلی مذہب الاخفش علی ما حکی عنہ ابو علی فی کتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسیبویہ مستشہدا بقولہ تعالی اسمع بہم وابصر فلیس ما ذکرہ المص رح بحد تام کذا فی الرضی فلذا زاد الشارح رح واقیم المفعول مقامہ وبہذا ظہر فساد ما قیل لم یذکر ہذا القید اعتمادا علی اشتہارہ لانہ لا یجوز حذف الفاعل بدون اقامۃ المفعول مقامہ **قولہ** غیرت صیغتہ فیہ اشارۃ الی ما تقرر من ان المجہول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الی الفاعل **قولہ** دفعا للبس ای لو لم یغیر لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقیامہ مقام الفاعل **قال** ضم اولہ آہ مبنی الکلمات العربیۃ علی اعتبار تلفظہا مستقلا ولذا کان الاصل فی اولہا الحرکۃ وفی آخرہا الوقف فما قیل لم ذکرہ منقوض بما فیہ ہمزۃ الوصل فی الدرج فانہ لا یضم اولہ بل یبقی ساکنا ولا یضم ثالثہ مع ہمزۃ الوصل اذ لا ہمزۃ وصل فیہ وہم **قال** وکسر ما قبل آخرہ ان لم یکن مکسورا **قال** لان معناہ غریب فی الفعل من ضرورۃ معناہ یقوم بہ فلما حذف منہ ذلک خیف ان یلحق فی اول وہلۃ النظر بالاسماء فجعل علی وزن لا یکون فی الاسماء **قولہ** فی الاوزان ای اوزان الاسم الثلاثی الاستقلالا **قولہ** لخروج الضمۃ الی الکسرۃ ثم حمل غیر الثلاثی علیہ فی ضم الاول وکسر ما قبل الآخر **قولہ** انقل من الخروج من الضمۃ الی الکسرۃ لان الاول خروج من ثقیل الی اثقل بخلاف الثانی **قال** مع ہمزۃ الوصل ظرف مستقر لا لغو لان ضم الہمزۃ علی من قولہ ضم اولہ وکذا مع التاء **قولہ** لئلا یلتبس قدم لعلۃ

مع انہ تفسیر لقولہ خوف اللبس لیکون کل حکم مقرونا مع علتہ واشار الی کونہ تفسیرا لہ بقولہ ہذا علۃ لقولہ ویضم الثالث والثانی قولہ فقط معللا فان الاطلاق
قد یکون قرینۃ التجرد عن امر زائد علیہ قولہ لئلا یفضی الی اجتماع آہ یعنی لو اعلت العین فی الماضی من ہذہ الابواب لوجب الاعلال بقلب العین الفا فی
المضارع لانہ تبع الماضی فی الاعلال لانہ ہو الماضی بزیادۃ حرف المضارعۃ وقد اعل آخرہ لکون الطرف محل التغیر فیلزم اجتماع اعلالین متوالیین
فی الثلاثی وذلک لا یجوز ولو لم یعل آخرہ واعل العین فقط فقیل یطای مثلا لزم ضم الیاء ولا یحمل فی الفعل لثقلہ یا مضمومۃ وان کان قبلہا ساکن کما
یحمل فی الاسم نحو رای نخفتہ قولہ لئلا یرد علیہ ای علی ظاہرہ وہو العموم لان قواعد العلوم کلیۃ ولو حمل علی المہملۃ فلا یرد فلذا قیل الاصوب قولہ
وانما خص ای من بین سائر المعتلات قولہ لزیادۃ عموض ای فی اعلالہ قولہ فی المبنی للمفعول من ماضیہ ہکذا فی النسخ المصححۃ وفی بعض النسخ فی المبنی
للفاعل منہ وہو سہو قولہ للمفعول ای من المضارع ووقع التصریح فی بعض النسخ قولہ ما ذکرنا من العموض والاختلاف قولہ نقلت الکسرۃ آہ لان الکسرۃ
اخف من حرکۃ ما قبلہا وقصدہم التخفیف فیجوز علی ہذا نقل الحرکۃ من متحرک بعد حذف حرکتہ اذا کان حرکۃ المنقول الیہ اثقل من حرکۃ المنقول عنہ وہذا عند
الجزولی وعند المص استثقلت الکسرۃ علی حرف العلۃ فحذفت ولم ینقل الی ما قبلہا لان النقل الی الساکن فبقی قول وبیع بیاء ساکنۃ بعد الضمۃ فبعضہم یقلب الیاء
واوا لضمۃ ما قبلہا فیقول بوع وہو اقل والاولی قلب الضم کسرۃ فی الیائی فبقی بیع لان تغیر الحرکۃ اقل من تغیر الحرف وایضا لانہ اخف من بوع ثم حمل
قولہ علیہ لانہ معتل العین مثلہ فکثرت فاؤہ فانقلبت الواو الساکنۃ یاء کذا فی الرضی ولا یخفی علیک ما فی التعلیل الاول لان تغیر الحرف مع الحرکۃ لا
فی قول مع تغیر الحرکۃ فی بیع بخلاف ما اذا قیل بوع فانہ تغیر الحرف فقط مع عدم التغیر فی قول قولہ الا یذان آہ ای الاشعار فی الرضی وانما بنوا علی الضم
الاصلی ہہنا بخلاف بیض جمع ابیض لانہم قصدوا بہذا الاشمام التنبیہ علی ذلک لوزن المستبعد فی الاسماء لتحصیل الغرض المذکور بہ قال ضم اولہ لموافقۃ
الماضی لکونہ فرعا لہ قال المتعدی وغیر المتعدی فی شرح التسہیل التعدی لغۃ التجاوز وفی الاصطلاح تجاوز الفعل من فاعلہ الی المفعول بہ فان تجاوزہ
الی غیرہ کالمصدر والظرف لم یسم متعدیا انتہی فاسم الفاعل والمفعول والمصدر انما یتصف بہا باعتبار الفعل والیہ اشار الشارح فی بحث اسم الفاعل فی شرح
قولہ ویعمل عمل فعلہ ولعل ترک المص لفظ الفعل ہہنا وذکرہ فی قولہ فعل ما لم یسم فاعلہ اشارۃ الی ذلک فما قیل انہما قیدان لاقسمان توہم وفی ترک اداۃ الحصر
ایراد الواو اشارۃ الی انہ قد لا یکون شیئا من القسمین کالافعال الناقصۃ والی انہ قد یجتمعان فی التسہیل قد یشتہر بالاستعمالین فیصلح للاسمین وفی شرحہ تعدی
تارۃ بنفسہ وتارۃ بحرف الجر ولم یکن احد الاستعمالین نادرا قیل انہ متعد بوجہین وذلک مقصور علی السماع وقد عدہا بعضہم خمسۃ نصح وشکر وکال ووزن ووعد
وزاد صاحب الالفیۃ قصد والظاہر انہا غیر محصورۃ قولہ من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانہا غیر متعدیۃ بہذا المعنی لعدم توقف فہمہا علیہ ولذا
جاز ترک مفعولہا قال ما یتوقف فہمہ آہ الحکم ان نسبۃ الفعل المتعدی الی المفعول بہ کنسبتہ الی الفاعل فی انہ لا یجوز استعمالہ بدونہا الا علی خلاف مقتضی الظاہر لنکتۃ
اللہ ان نسبتہ الی الفاعل لما کانت مقصودۃ بالذات لا یجوز ترکہا الا باقامۃ شیء مقامہ بخلاف نسبتہ الی المفعول بہ فانہ فضلۃ مقصودۃ لتکمیل نسبۃ الفاعل یجوز ترکہ
من غیر اقامۃ شیء مقامہ واما سائر المفاعیل فانہ یجوز استعمالہ بدونہا فعلم من ذلک ان النسبۃ الی المفعول المعین ماخوذۃ فی مفہوم الفعل المتعدی لئلا یکون استعمالہ
فی موارد مجازا لا حقیقۃ کالنسبۃ الی الفاعل فیکون فہم مدلولہ موقوفا علی فہم متعلقہ فالمراد بقولہ علی معلق متعلق معین ای معین کان فاندفع ما قیل ان التعریف غیر مانع
لدخول الافعال اللازمۃ التی مدلولاتہا نسب کقرب وبعد لعدم اخذ النسبۃ الی امر معین فی مفہومہا بل الی امر ما المجیء استعمالہا بدون متعلقاتہا کقرب زید وبعد عمرو
نعم اذا قصد النسبۃ الی معین یکون موقوفا علیہ لا بد من ذکرہ وح تکون متعدیۃ بحرف الجر داخلۃ فی التعریف کالمتعدی بالہمزۃ والتضعیف قیل ان تعریف المتعدی
یصدق علی الافعال الناقصۃ لتوقف فہمہا علی امر غیر الفاعل تعلق بہ وہو الخبر والجواب منع توقف مفہومہا علی الخبر فان کان الناقصۃ بمعنا مطلق الکون
مع الزمان الماضی وکذا سائر الافعال فان معنی صار زید غنیا اتصف زید فی الماضی بالغنا والمتصف بالصیرورۃ صرح بہ الرضی قولہ ای امر غیر الفاعل آہ ای
ما یصدق علیہ ہذا المفہوم من المفاعیل المخصوصۃ الواقعۃ فی التراکیب فاشار بقولہ غیر الفاعل الی ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقولہ ویتوقف فہمہ علیہ الی ان
المراد بہ ما یصدق علیہ من افرادہ المخصوصۃ لانہ الذی یتوقف علیہ فہمہ لا المتعلق المطلق والمبہم فلیس ہذا القید معتبرا فی مفہوم المتعلق وبما حررنا لک اندفع ما یرد ای من ان
المتعلق المصطلح لیس معتبرا فی مفہومہ التوقف کما صرح بقولہ فان التعلق نسبۃ الفعل الی غیر الفاعل وانہ لو کان معتبرا فی مفہومہ یلزم التکرار فی التعریف
قولہ فان کل فعل آہ تعلیل لتخصیصہ فی الاصطلاح بغیر الفاعل ولکون اعتبار قید التعلق ظاہرا وقید التوقف للاشارۃ الی ان المراد بہ ما صدق علیہ
غیر داخل فی مفہومہ لم یتعرض لتعلیلہا قولہ لکن آہ استدراک لدفع توہم ناش مما سبق وہو لزوم صدق تعریف المتعدی علی اللازم
قولہ بطریق الصدور کما فی ضرب زید والقیام کما فی طال زید والاسناد کما فی مات زید قولہ ان فہم الفعل ای المعلوم کما یشعر بہ التعریف المنقول فی شرح

شرح التسہیل فان المجہول فرعہ فی التعدیۃ کما فی البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقیقی لا ما یعم مفعول ما لم یسم فاعلہ اتفاقا اذ لو ارید ذلک لم یکن ضرب فی ضرب زید متعدیا لعدم توقف فہمہ علی فہم امر غیر الفاعل بالمعنی العام قولہ لا یمکن تعقلہ الا بعد تعقلہ جملۃ موکدۃ لما قبلہ والمراد البعدیۃ الزمانیۃ لامتناع تعقل شیئین فی ہذا الزمان واحد ای لا یمکن تعقل الضرب الا بعد تعقل المضروب المعین بالزمان لما ان النسبۃ ماخوذۃ فی مفہومہ وفہم النسبۃ متاخر عن فہم الطرفین زمانا بخلاف الزمان فانہ مما یتوقف علیہ وجود الفعل لا زما کان او متعدیا قال السید رح فی شرح المفتاح ما حاصلہ ان المفعول بہ داخل فی معقولیۃ الفعل المتعدی بخلاف غیرہ فانہ مما لا دخل لہ فی معقولیۃ الفعل قولہ بخلاف الزمان آہ ای المفعول فیہ ولہ والحال عبر عنہا بہذہ الامور لیظہر توقف وجود الفعل علیہا دون الفہم قولہ وہیاۃ الفاعل او المفعول ترک فی بعض النسخ ذکر المفعول لان ہیاۃ الفاعل الذی ہو رکن الکلام اذا لم یتوقف علیہ تعقل الفعل فہیاۃ المفعول بالطریق الاولی قال وغیر المتعدی آہ وما قیل ان المتعدی یصیر لازما بنون الانفعال وتاء التفعل فتوہم اذ معنی التعدی وصول الفعل الی المفعول بہ وعدم التعدی انقطاعہ عنہ فلا بد فیہ من الاشتراک فی المعنی وفیما نحن فیہ لیس کذلک لان باب الانفعال والتفعل معناہ التاثر والقبول لمطاوعہ قولہ لما بالہمزۃ وکبہ فاک شاذ قولہ او بالف المفاعلۃ آہ جعل بعضہم بناء فاعل من اسباب التعدیۃ کالہمزۃ والتضعیف وحروف الجر بسبب ان ہذا البناء یقتضی التعدی وان لم یکن الفعل الثلاثی متعدیا لان المشارک ہو المفعول ولم یجعلہ بعض آخر منہا لانہ لیس مثل ہذہ الاشیاء فی المعنی لانہا بمعنی التصییر بخلافہ ولانہ قد لا یتعدی الی اکثر مما کان الثلاثی متعدیا الیہ نحو ضاربتہ وذلک فی کل فعل کان مفعولہ الاصلی ہو المشارک بخلافہا فان التعدیۃ لازمۃ لہا کذا فی العباب قولہ او بحرف الجر ولا یخفی شیء من حروف الجر بمعنی الفعل الا الباء فی بعض المواضع نحو ذہبت بزید بخلاف مررت بہ فاذا غیر ضمنا المبرد یجب فیہ مصاحبۃ الفاعل المفعول بہ لان الباء التعدیۃ عندہ بمعنی مع وعند سیبویہ کالہمزۃ یجی للمصاحبۃ وضدہا ولا یجوز حذف الجار فی السعۃ الا فی ان وان خلافا للاخفش فی الحصر وجاء فی غیرہما اما شذوذا ای نادرا اما لکثرۃ الاستعمال نحو امرتک الخیر ویجوز ان یجتمع علی فعل واحد عدۃ حروف اذا کانت مختلفۃ نحو خرجت من الکوفۃ الی البصرۃ لاکراہ علم یجی حذف الباء المغیرۃ الا فی قولہ تعالی اُئْتُونِی زُبَرَ الْحَدِیدِ علی القراءۃ بہمزۃ الوصل ای بزبر الحدید وطلا الہمزۃ والتضعیف فلا بد فیہما من معنی التعدیۃ ان کان الفعل لازما تعدی الی واحد وان کان متعدیا الی واحد تعدی الی اثنین نحو احفرتہ النہر وان کان متعدیا الی اثنین یتعدی بالہمزۃ لا بالتضعیف الی ثلثۃ ولم ینقل منہ الا اعلم واری والتضعیف قل تعدیۃ للحلقی العین الا فی الہمزۃ نحو نائیۃ والمفعول الذی یزید بسببہا ہو الذی کان فاعلا قبل دخولہا فلذلک کان مرتبۃ ما زاد بہا من المفاعیل مقدما علی ما کان الاصل الفعل کذا فی الرضی وظہر من کلامہ فساد ما قیل ان الاصوب تبدیل حرف الجر بالباء وان التعدی مطلقا یقتضی تغیر المعنی وان تعدیۃ اعطیت الی المفعول الثانی بالہمزۃ والی المفعول الاول بصیغۃ قال والمتعدی بنفسہ او بغیرہ یدل علیہ التمثیل باعطی واعلم واری قولہ غیر الاول مفہوما وصدقا قولہ فیما صدقا علیہ ای فیما یحملان علیہ فانہ معنی الصدق الموصول بعلی سواء کانا کلیین او جزئیین او احدہما کلیا والآخر جزئیا وانما قید بذلک لوجوب التغایر فی المفہوم لیفید الحکم قولہ نحو علم ہذا عند البصریین وقال الکوفیون ثانی مفعولی باب علمت حال ولیس بشیء لان الحال لا یکون علما وضمیرا واسم اشارۃ ویجوز ذلک فی بذین المنصوبین قال کاعلم واما علم فلم ینقل علمتک زیدا قائما بل لم یستعمل ثانی مفعول علمت الا ما ہو مضمون الاول والثانی او مضمون الثانی نعلمت تقول فی علمت عمرا زیدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زید او علمت عمرا الانطلاق قولہ یقدم المفعول الاول لان مرتبۃ التقدیم لکونہ فاعلا للفعل قبل التعدیۃ قولہ فلیست اصلا فی التعدیۃ ای لیست مما صارت بالہمزۃ والتضعیف متعدیا الی ثلثۃ بعد التعدی الی اثنین بل لم یستعمل من ثلاثیاتہا فعل مناسب لہذا المعنی الاخیر بکسر الباء بمعنی علم واما حدث ونبأ فلا یعین فلا یستعملان مشتقین من النباء والحدث قولہ بواسطۃ اسماء لہا آہ لان الانباء والتنبئۃ والتحدیث والاخبار بمعنی الاعلام واما فی انفسہا فکانت متعدیۃ الی واحد بنفسہا والی آخر بالجار نحو اُنَبِّئُہُمْ بِاَسْمَائِہِمْ نَبِّئُونِی بِعِلْمٍ ومن ہذا یعلم ان التضعیف ایضا من اسباب التعدیۃ وقد ذکر فی المغنی اسباب التعدیۃ سبعۃ الاربعۃ المذکورۃ فیما سبق الخامس صوغہ علی حد نصر ینصر لافادۃ الغلبۃ نحو کرمت زیدا السادس التضمین السابع اسقاط حرف الجر ولم یجعل سیبویہ من ہذہ الخمسۃ الا نبأ والبواقی اکتفا غیرہ واما حدث فلم یستعمل بمعناہ والحق بعضہم اری الحلمیۃ باعلم سماعا نحو اراني امدني النوم عمرا سالما قولہ فی جواز الاقتصار علیہ بحیث لا یکون منویا اصلا ولذا لم یقل فی جواز حذفہ فی شرح الفیۃ الشیخ السیوطی یجوز حذف ہذہ المفاعیل الثلثۃ وبعضہا لدلیل کقولک لمن قال اعلمت زیدا بکرا قائما اعلمت واما الحذف بغیر دلیل ففیہ مذاہب احدہا وعلیہ الاکثرون یجوز حذف الاول بشرط ذکر الاخیرین او الاخیرین بشرط ذکر الاول اذ لا یخل الکلام من فائدۃ بذکر المعلم بہ فی الصورۃ الاولی والمعلم فی الثانیۃ الثانی لا بد من ذکر الثلثۃ لان الاول کالفاعل فلا یحذف والاخیرین من باب ظن والثالث یجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذکر الاخیرین والرابع یجوز

حذف الاخیرین فقط لان الاول فی معنی الفاعل والاخیرین فی حکم مفعولی ظننت انتہی فمعنی قولہ فی جواز الاقتصار علیہ رد للمذہب الثانی والثالث لان معناہ جواز ذکر الاول وترک الاخیرین وفی قولہ والاستغناء عنہ رد للمذہب الرابع لان معناہ عدم ذکر الاول وذکر الاخیرین ومجموع القولین اختیار للمذہب الاول الذی علیہ الاکثرون ولان الاخیرین کثانی اعطیت لان الاول الذی ہو الفاعل فی المعنی اذا کان کمفعولہ الاول کان الاخیران کثانیہ بالطریق الاولی وما قیل ان مفعولیہ الاول کمفعول اعطیت فی عدم جواز کونہ مع الفاعل ضمیرین متصلین لشئ واحد فلا یقال اعلمتنی زیدا قائما فالاقتصار علی جواز الاقتصار تقصیر فوہم لان عدم الجواز المذکور مشترک بین جمیع الافعال لا اختصاص بباب اعطیت **قال** والثانی والثالث ای کل واحد من الثانی والثالث بالقیاس الی الآخر من مجموع مفعولیہا المعتبرین معا مفعولا واحدا کثانی علمت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تبعیضیۃ وفائدۃ التقیید الاحتراز عن ملاحظۃ کل واحد منہما بالنظر الی المفعول الاول فانہ بہذا الاعتبار لیس حالہما کحال مفعولی علمت فی الرضی فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثانی مع الثالث کحال اول مفعولی علمت مع الثانی لانہما ہما والاول ہو الذی زاد بسبب الہمزۃ **قولہ** فی وجوب ذکرہ آہ قیل وکذا فی جوازہ الغاء والتعلیق وجواز کون المفعول الثانی مع الفاعل ضمیرین متصلین لشئ واحد فالاقتصار علی الجواز المذکور تقصیر وتقیید للاطلاق من غیر ضرورۃ وہذا وہم لان الالغاء والتعلیق مختلف فیہ واتحاد الضمیرین مختص بافعال القلوب واری الحلمیۃ والبصریۃ ووجود عدم وفقد لا یجوز فی غیر باکل ذلک منصوص فی التسہیل وشرحہ نعم یشارک الثانی والثالث لہذہ الافعال مفعولی علمت فی احکام اخر من جواز حذفہما وحذف احدہما لدلیل والتقدیم والتاخیر ولذا عمم فی التسہیل الا ان ہذہ الاحکام غیر مختصۃ بمفعولی علمت **قولہ** ویسمی افعال الشک والیقین عطف علی الخبر المحذوف ای افعال القلوب ہذہ المذکورات او علی مجموع المبتدأ والخبر والشارح مزج عبارۃ المتن فجعل قولہ افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقولہ ظننت مبتدأ آخر واما فی عبارۃ المتن فقولہ ظننت آہ خبر لافعال القلوب او بدل منہ وقولہ یدخل خبر او مستانفۃ **قولہ** کانہم اراد آہ لما کان استعمال لفظ الشک فیما تساوی طرفاہ متعارفا بین العلماء غیر مختص باصطلاح المیزانیین منساقا الی الفہم عند الاطلاق ولم یکن شئ من ہذہ الافعال دالا علی ذلک حملہ الشارح علی الظن تجوزا لاشتراکہما فی عدم الجزم وانما قال کان لاحتمال ان یکون الشک ہنا بالمعنی اللغوی اعنی خلاف الیقین وشمولہ لغیر الظن لا یقتضی ان یکون ہذہ الافعال دالۃ علی جمیع انواعہ **قولہ** تساوی الطرفین ای الوقوع وعدمہ **قولہ** وہی ظننت آہ ہذہ سبعۃ افعال تشترک فی انہا موضوعۃ للحکم بتعلق شئ لشئ علی صفۃ فلذا اقتضت مفعولین وفائدتہا الاعلام بان النسبۃ حاصلۃ عما دل علیہ الفعل من علم او ظن والحصول فی السبعۃ باعتبار مدلولہا النوعی فان بعضہا للظن وبعضہا للعلم وبعضہا مشترک بینہما ذکر المصنف رح من کل نوع ما ہو المشہور منہ والی ذلک اشار الشارح رح بتقسیم مدلولہا **قولہ** وہذہ الثلثۃ للظن استعمالا شائعا وقلیلا ما یستعمل علی خلاف الاصل لفظ الظن فی العلم واقل منہ لفظ الحسبان والخیلۃ ومن ہذا النوع حجا یجوز للظن فقط وعد بمعنی حسب عند الکوفیین وہب غیر متصرف بمعنی احسب واری المجہول **قولہ** وتارۃ للعلم وہو کثیر وان کان بالنسبۃ الی الظن قلیلا **قولہ** وہذہ الثلثۃ للعلم ای للاعتقاد الجازم مطلقا بقرینۃ مقابلۃ الظن یقینا کان کعلمت ووجدت والیقنت ودریت وتعلم بمعنی علم غیر متصرف علی صیغۃ الامر او لا کرأیت قال اللہ تعالی یرونہ بعیدا وہو غیر مطابق ونرٰہ قریبا وہو مطابق **قال** علی الجملۃ الاسمیۃ لان الفعل الداخل علی الجملۃ المقصود منہا معناہا لا بد ان یعمل فی جزأیہا لتعلق معناہ بمضمونہا والفعلیۃ یتعذر عمل الفعل فیہا رفعا ونصبا اما فی الجزء الاول فلامتناع کون الفعل مسندا الیہ وانحصار ناصبہ فی الحروف واما فی الجزء الثانی فلکونہ معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملین **قولہ** من حیث الاخبار لما علمت ان فائدتہا الاعلام بان النسبۃ حاصلۃ عما دل علیہ الفعل من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصود منہا اعلام المخاطب او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبۃ فما قیل ان ما ذکرہ الشارح یقتضی ان یکون ہذہ الافعال لبیان کیفیۃ نسبۃ الجملۃ الاسمیۃ کان الداخلۃ علیہا للتحقیق فلا یفید ہذہ الافعال فائدۃ تامۃ مع انہ لیس کذلک وہم یدل علی ما قلنا بیان الشارح حیث قال ان علمت لبیان ان منشأ الجملۃ علم **قولہ** علی انہما مفعول لہا ای کل واحد منہما او مجموعہما مفعول واحد لہا من حیث المعنی فان علمت زیدا قائما معناہ علمت قیام زید وفی بعض النسخ مفعولان لہا کما ہو الظاہر **قولہ** فلا یقتصر آہ الاقتصار حذف الشئ لغیر دلیل اعنی الحذف نسیا منسیا معناہ ای لا یجوز حذف احد المفعولین نسیا منسیا فان اریدہ بذکر الآخر الذکر الحقیقی کانت القاعدۃ باعتبار الغالب الکثیر وان اریدہ الشامل للتقدیری اعنی الحذف بدلیل فان المقدر کالملفوظ کانت القاعدۃ علی عمومہ کانہ قیل لا بد من ذکر الآخر حقیقۃ او تقدیرا وما قیل انہ یلزم علی ہذا ان لا یجوز علمت ضربی زیدا قائما ففیہ ان حذف الخبر ہنا مع القرینۃ علی ان صحتہا المثال المذکور مم ولزوم حذف الخبر انما ہو علی تقدیر کون المصدر مبتدأ **قولہ** ہو المفعول بہ فی الحقیقۃ والفعل المتعدی الیہما متعد الی مفعول واحد فی الحقیقۃ وہو المصدر الماخوذ

افعال الشک والیقین

من المفعول الثانی المضاف الی المفعول الاول وان کان جامدا فان معنی علمت ہذا زیدا علمت زیدیۃ ہذا **قولہ** مع ہذا آہ ای مع وجود الدلیل المانع عن الحذف مطلقا وجد فی الاستعمال حذف احدہما مع القرینۃ فلذا قلنا انہ لا یجوز الاقتصار **قولہ** علی قلۃ ای مع بقائہ علی المفعولیۃ واما اذا حذف الفاعل و اقیم المفعول الاول فہو واقع علی کثرۃ کما مر فی بحث مفعول ما لم یسم فاعلہ **قولہ** ولا یحسبن ای علی قراءۃ الیاء وجعل الذین یبخلون ذا علاوہ اما علی قراءۃ الخطاب فالذین یبخلون مفعولہ الاول علی حذف المضاف ای بخل الذین واقامۃ المضاف الیہ مقامہ وخیرا مفعولہ الثانی **قولہ** ای لا تخلنا جازمین فی الحاشیۃ نقلا من الحواشی الشریفیۃ ای لا تخلنا جازمین علی اعزاک الملک بنا اذ قد وشی بنا قبل ذلک الوشاۃ فلم یضرنا فی الصراح الاعزاز برغلانیدن میان دو کس غزاۃ اسم منہ فی البیت بالتاء لا بالہمزۃ حتی یرد ان الغزاء لم یوجد بمعنی الاعزاز والوشاۃ جمع واش وہو النمام وطال بمعنی امتد وما کافۃ عند ابن جنی یکفہ عن طلب الفاعل صورۃ ومصدریۃ عند غیرہ وہو الاوجہ لان الکافۃ لا تجیء فی الافعال الا فی نعم وبئس **قولہ** وقد یحذفان معا آہ بلا قرینۃ دالۃ علی تعینہما فتحذفان نسیا منسیا جملۃ مستانفۃ کان سائلا یقول قد علم حال بابی علمت واعطیت فی الاقتصار علی احدہما فما حالہما فی حذف المفعولین وفیہا رفع لتوہم جواز حذف مفعولی باب علمت مطلقا المستفاد من قولہ اذا ذکر احدہما ذکر الآخر بطریق مفہوم المخالفۃ **قولہ** فانک لا تحذفہما آہ ای من غیر ان یکون ہناک ما یدل علی تجدد علم او ظن مخصوص کما یدل علیہ المثال قال فی شرح التسہیل فان وقع موقع المفعولین ظرف نحو ظننت عندک او شبہہ نحو ظننت لک او ضمیر نحو ظننتہ او اسم اشارۃ نحو ظننت ذلک فان کان احد ہذہ الاشیاء احد المفعولین امتنع الاقتصار علیہ وان لم یکن احد المفعولین جاز الاقتصار علیہ انتہی فاندفع ما قیل لا نسلم عدم حصول الفائدۃ لجواز ان یحصل بامر آخر سوی المفعولین **قولہ** ان الانسان لا یخلو عن علم وظن فقائل اظن واعلم دون قرینۃ تدل علی تجدد ظن او علم بمنزلۃ قائل النار حارۃ کذا فی شرح التسہیل للعلامۃ المصری **قولہ** نحو من یسمع یخل من خال یخال قال الاصمعی من امثالہم فی ذم مخالطۃ الناس واستحباب الاجتناب عنہم قولہم من یسمع یخل تقول من یسمع من اخبار الناس ومعائبہم یقع فی نفسہ علم المکروہ ومعناہ ان مجانبۃ الناس اسلم کذا فی امثال ابی عبید **قولہ** ای ابطال عملہا لفظا ومعنی **قال** لاستقلال الجزأین بخلاف باب اعطیت لان مفعولیہ لیسا بمستقلین لعدم صحۃ الحمل فلا یجوز الالغاء اذا توسطت او تاخرت **قولہ** الصالحین آہ قید بذلک احترازا عن صورۃ التعلیق فان الجزأین وان کانا مستقلین لکنہما لیسا صالحین لان یکونا مفعولین لوجود المانع **قولہ** او مفعولین الظاہر الواو الا انہ اختار او للتنبیہ علی ان صلاحیتہما للامرین المذکورین علی البدلیۃ **قال** کلا ما حال او تمییز **قولہ** تاما من غیر عنہم الفعل الیہما فیمتنعان عن التاثیر عند ضعف العامل بالتاخر عن کلیہما او عن احدہما **قولہ** علی تقدیر الالغاء لکونہما حینئذ فی معنی الظرف بخلاف تقدیر العمل فانہما لیسا کلا ما تاما لذا المقصود نسبۃ الفعل الیہما بطریق الوقوع علیہما **قولہ** عند التقدیم لان افعال القلوب ضعیفۃ اذ لیس تاثیرہا بظاہر کالعلاج وایضا معمولاہا فی الحقیقۃ مضمون الجملۃ لا الجملۃ **قولہ** علی انہ لا یجوز لان عامل الرفع معنوی عند النحاۃ وعامل النصب لفظی فمع تقدمہا یغلب اللفظی علی المعنوی **قولہ** فی معنی الظرف لتحقق معنی الالغاء وہو ابطال العمل لفظا ومعنی واذا وقع المصدر بینہما کان منصوبا علی الظرفیۃ نحو زید ظنک ذاہب لان التقدیر فی ظنک اکذا فی العباب وما وقع فی الرضی من ان الالغاء واجب فی زید قائم ظنی غالب ای ظنی زیدا قائما غالب فالمقصود منہ بیان اصل التراکیب لا ان المعنی کک والا لما یتحقق الالغاء بل المعنی زید قائم فی ظنی الغالب **قال** انہما متساویان لان العامل القوی اعنی فعل القلب تقدم علی احدہما وتاخر عن الآخر **قولہ** نحو ضرب احسب زیدا ای ضرب زید فی حسبانی وکذا البواقی **قولہ** فلہذا قید آہ تقدیم الجار والمجرور لمجرد الاہتمام والاعتناء بشان الجملۃ لا للحصر ای لاجل اخراج ہذہ الصور قیدا لجواز بالتوسط المخصوص اعنی بین المفعولین واما التقیید بمطلق التوسط فلاخراج صورۃ التقدم فان قلت ان المقدم لم یقید التوسط بکونہ بین المفعولین والتاخر بکونہ عنہما قلت ذلک مستفاد من السوق لان کلامنا فی المفعولین **قولہ** جوازہ المبنی بناء علی المعنی المتبادر منہ وانما قال المبنی لجواز حمل الجواز علی ما یشمل الوجوب وترک التوسط والتاخر علی العموم **قولہ** وانما خص آہ لا یخفی علیک ان المراد بالالغاء ان یذکر معہما ما یصح ان یکون معمولا لہما ویبطل عملہما فیہ وفی صورۃ وقوعہما بین معمولی ان وبین سوف ومصحوبہا وبین المعطوف والمعطوف علیہ لم یذکر لہما معمول فالملغی وجوبا وقع بینہما اعتراضا لبیان الہیئۃ لانہ الغی بینہما ولذا قال فی التسہیل والرضی وقد یقع الملغی بین معمولی ان وبین سوف ومصحوبہا وبین معطوف ومعطوف علیہ والشارح لم یفرق بین جواز الالغاء وبین وقوعہا ملغی فاحتاج الی بیان وجہ التخصیص واما فی صورۃ وقوعہا بین الفعل ومرفوعہ وبین اسم الفاعل ومعمولہ فالالغاء جائز لا واجب عند البصریین داخل فیما اذا توسطت قال فی التسہیل والالغاء ما بین الفعل ومرفوعہ جائز لا واجب خلافا للکوفیین مثال ذلک قام اظن زید فیجوز رفع زید وہو ظاہر ونصبہ علی انہ المفعول الاول والفعل المتقدم وضمیرہ المستتر فی موقع المفعول الثانی ومنع الکوفیون النصب واوجبوا الرفع

والصحیح مذہب البصریین وبہ ورد السماع **قولہ** قبل معنی الاستفہام سواء کان فی قالب الحرف او فی قالب الاسم نحو قولہ تعالی لِنَعْلَمَ اَیُّ الْحِزْبَیْنِ اَحْصٰی وللتنبیہ علی العموم زاد لفظ المعنی **قولہ** بلا واسطۃ آہ یحتمل ان یکون تعمیما لمعنی الاستفہام ای یکون معنی الاستفہام حاصلا بلا واسطۃ لفظ آخر بان یکون مدلول لفسہ وان یکون حاصلا بواسطۃ بان اکتسب من المضاف الیہ وان یکون تعمیما للقبلیۃ ای یکون الفعل قبل معنی الاستفہام بلا توسط لفظ آخر او بتوسط اعلم ان معنی الاستفہام علی قسمین قسم یکون جوابہ بالتعیین وہو ما یکون بام والہمزۃ وبالاسماء المتضمنۃ للاستفہام وقسم یکون جوابہ بنعم او لا وہو ما یکون بالہمزۃ فقط او بہل فاختار بعضہم ان القسم الثانی لا یقع بعد باب علمت لان مضمون الجملۃ الاستفہامیۃ لا تتعلق العلم بہ لتنافیہما الا بتاویل ان یقع علمت جواب ہذا الاستفہام فاذا کان الجواب بالتعیین یکون مشتملا علی النسبۃ فان زیدا مثلا فی جواب ازید قائم ام عمرو معناہ زید قائم فیصح تعلق العلم بہ فمعنی قولنا علمت ازید قائم ام عمرو علمت احدہما بعینہ علی صفۃ القیام ای علمت قیامہ وانما لم یقل علمت زیدا قائما لداع یدعوہ الی ابہامہ واذا کان الجواب بنعم او لا لا یکون مشتملا علی النسبۃ فلا یصح تعلق العلم بہ لانہ یستدعی النسبۃ فاذا قیل علمت ہل زید قائم کان معناہ علمت نعم او لا فلا یصح والاکثرون علی ان یقع القسمان بعد باب علمت لان اداۃ الاستفہام التی بعدہ لیس لاستفہام المتکلم حتی لا یتعلق العلم بمضمون الجملۃ المشتملۃ علیہ بل لمجرد الاستفہام ففی جمیع الصور المعنی علمت الذی یشک فیہ فیستفہم عنہ الا ان المشکوک المستفہم عنہ فی القسم الاول نسبۃ الفعل الی ہذا المعین او ذاک من المذکورین وفی القسم الثانی نسبۃ الی المذکور وعدم تلک النسبۃ فلا حاجۃ الی التاویل المذکور ولو سلم فلا نم ان نعم ولا لیسا مشتملین علی النسبۃ فان المقدر بعدہما جملۃ ولذا یصح الجواب بہما ہذا فعبارۃ المتن ان اجری علی اطلاقہ کما ہو الظاہر کان اختیارا لمذہب الاکثر وایرادہ المثال من القسم الاول لکونہ متفقا علیہ ان خصص بقرینۃ المثال کان اختیارا لمذہب البعض **قولہ** الداخل علی معمولیہا قید النفی بالداخل علی المعمولین وکذا لام الابتداء لانہ اذا تقدم احد الاشیاء الثلثۃ علی المفعول الثانی فقط لا یوجب التعلیق فی الاول نحو علمت زیدا من ہو او ما قائم او لقائم وجوز بعضہم تعلیقہ عن المفعولین فی ہذہ الصور ایضا وانما لم یقید الاستفہام بذلک لانہ قد یکون المفعول الاول متضمنا للاستفہام کما مر **قولہ** وضعا قید بذلک لان لام الابتداء قد تدخل علی الخبر نحو ان زیدا لقائم احترازا عن اجتماع آلتی التاکید لکنہ خلاف الوضع **قولہ** فمن حیث اللفظ آہ ولا یجوز العکس لانہ لا یعلم حینئذ ان المعنوی عامل اولا **قولہ** والفرق آہ مع اشتراکہما فی ابطال العمل والمراد الالغاء المذکور ہہنا لیخرج الصور الواجبۃ المذکورۃ سابقا واما الفرق بین مطلق الالغاء والتعلیق فبالوجہ الثانی فقط **قولہ** ان الالغاء جائز لانہ ترک الاعمال لفظا ومعنی بلا مانع والتعلیق واجب لانہ ترک الاعمال لمانع یعنی ان الالغاء ماخوذ فی مفہومہ الجواز والتعلیق فی مفہومہ الوجوب فی شرح التسہیل التعلیق ابطال العمل لفظا لا محلا علی سبیل الوجوب بخلاف الالغاء فہو ابطالہ لفظا ومحلا علی سبیل الجواز ولا یلزم من ذلک استدراک لفظ الجواز فی قولہ جوازا لالغاء اذ المعنی ان من خصائصہا انہ یجوز ان یبطل عملہا وان لا یبطل بخلاف سائر الافعال فانہ یمتنع فیہ ذلک کما ان التعلیق فیہا جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب فی قولہ ویختص بجواز الالغاء والتعلیق ان قولہ والتعلیق عطف علی الالغاء فتدبر **قال** ضمیرین اما ان کان احدہما ضمیرا متصلا والآخر ظاہرا نحو زید ما اظن قائما وظننہ زید قائم لم یجز المثال الاول مطلقا وجاز الثانی فی افعال القلوب خاصۃ وان کان المضمر منفصلا جاز مطلقا کذا فی الرضی **قال** لشیء واحد صفۃ لضمیرین ای ضمیرین کائنین لشیء واحد بان یکونا عبارۃ عنہ او عما یشتمل علیہ فیدخل فیہ نحو قول عائشۃ رض لقد رأیتنا مع رسول اللہ صلعم وما لنا من طعام الا الاسودان **قولہ** لان اصل الفاعل ای اصل المدلول الفاعل النحوی بمعنی ما یبتنی علیہ غیرہ ان یکون مؤثرا فان نحو طال زید انما اطلق علیہ الفاعل لکونہ علی طریقتہ وصفتہ (ای النحو والبارع) والاصالۃ بہذا المعنی لا ینافی کونہ داخلا فی التعریف **قولہ** والمفعول بہ متاخرا من قبیل العطف علی معمولی عاملین والمجرور مقدم **قولہ** لاتفاقہما من حیث آہ وان اختلفا من حیث کون احدہما مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب رعایۃ تغایرہما بقدر الامکان **قولہ** لانہما لیسا ای الفاعل والمنصوب الاول فی الحقیقۃ فاعلا ومفعولا بہ ای مؤثرا او متاخرا بالفاعل فلعدم کون افعال القلوب من قبیل التاثیر واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل بہ بل بمضمون الجملۃ ومن ہذا ظہر ان الدلیل مختص بافعال القلوب **قولہ** لانہما نقیضا وجد تنی ای فی اصل الوضع فان وجد بمعنی اصاب ثم استعمل بمعنی علم **قولہ** اجری رای البصریۃ والحلمیۃ ای اجری رای التی بمعنی البصر التی بمعنی رأی فی المنام مجری رای التی بمعنی علم للتشارک اللفظی وان کان منصوبا ہما مما لا یتعلق بہ الفعل حقیقۃ فی القاموس الحلم بالضم وبضمتین الرؤیا **قولہ** وقد ارانی المراح آہ اللام للابتداء وجواب القسم ارانی ای البصر المراح جمع مرح مربۃ علی وزن فعیلۃ بالہمزۃ الحلقۃ التی یتعلم الطعن والرمی علیہا من عن بمعنی متعلق بارانی وہو القرینۃ علی انہ من الرؤیۃ البصریۃ دون القلبیۃ اذ لا تعلق للعلم بالجہۃ وعن اسم بمعنی الجانب لدخول من علیہ **قولہ** ما عدا حسبت آہ بدل من البعض

فائدۃ تعین ذلک البیان قبل البیان قولہ وہی اما العلم او الظن ای معانیہا المتکثرۃ باعتبار کونہا مدلولا لہا فی نفسہا اما العلم او الظن قولہ بحیث یمکن
متعلق بقریب وتفسیر لہ وفیہ اشارۃ الی وجہ تخصیص بعض الافعال المذکورۃ بان لہا معانی اخر تتعدی الی مفعول واحد مع ان لہا معانی اخر غیر متعدیۃ بہا
یعنی انہ لدفع توہم تعدیتہا بہذا المعنی ایضا الی مفعولین سیما اذا ذکر بعد مفعولہا الاول حال او صفۃ وہذا حاصل ما ذکرہ المص رح فی شرح المفصل فی وجہ
التخصیص انہ قصد الی استعمال ہذہ الالفاظ مع بقائہا افعال القلوب انتہی یعنی انہا مع بقائہا کذلک مظنۃ کونہا متعدیۃ الی المفعولین بہذا المعنی ایضا
فلذا تعرض لہا لمعانیہا التی ہی مظنۃ التوہم المذکور بخلاف ما عدا ہذہ الالفاظ اذ ہذہ الالفاظ اذا استعملت لغیر ہذہ المعانی فانہا لیست مظنۃ التوہم لعدم
کونہا من افعال القلوب قولہ بذلک ای بقولہ قریب من معانیہا الاول قولہ لئلا یقال آہ دلیلا یقال انہ لا وجہ للتخصیص بالحکم المذکور فان لہذہ الافعال معانی
اخر الا انہ من وجہ التخصیص بالحکم المذکور بعد بیان معانیہا المذکورۃ لیظہر حق الظہور قولہ لا وجہ للتخصیص بالبعض ای لتخصیص الذکر بالبعض وتخصیص
البعض بالحکم المذکور اذ کما ان لہذا البعض معنی یتعدی بہ الی مفعول واحد کذلک للبعض الآخر ولہذا البعض معان لا یتعدی بہا قولہ فاخال الخال و
الخیلاء التکبر والاحسب من الناس الذی فی شعر راسہ شقرۃ قولہ من الظنۃ بکسر الظاء والتہمۃ کہمزۃ اصلہ وہمۃ قلب الواو تاء کما فی وکل قولہ ای
اخذتہ مکانا لوہمی یعنی ان بناء الافتعال للاخذ کالطبخ ای اخذ طبخا لنفسہ واوہم من خطرات القلب ومرجوح طرفی المتردد فیہ کذا فی القاموس وفی
الصباح معنی الاتہام جعل الشئی موضع الظن ایضا فعلی ہذا معناہ قریب من الظن والشارح رح جعلہ بمعنی اتخاذ الشئی موضع الوہم مطلقا فجعل قریبہ باعتبار کونہ
نوعا من مطلق الادراک قولہ والوہم نوع من العلم بمعنی الادراک المطلق فیکون قریبا من العلم او الظن الذی ہو معنی افعال القلوب لاشتراکہما فی مطلق
الادراک قولہ ومنہ قولہ تعالی آہ ای یا محمد صلعم علی ما یخبرہ من الوحی وغیرہ من الغیوب بمتہم ای باخوذ مکان وہم ان لا یکون خبرہ فی الواقع کالکاہن فضنین
فعیل بمعنی المفعول قولہ وہو العلم بنفس شئی آہ یعنی ان العرب خصوا المعرفۃ بادراک نفس الشئی ولذلک لا ینصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانہم
یستعملونہ فی العلم بنفس الشئی وبکونہ علی صفۃ فلذلک ینصب مفعولا واحدا او اثنین ولیس ہذا الفرق معنویا بین حقیقۃ العلم والمعرفۃ الا تری ان معنی
علمت ان زیدا قائم وعرفت ان زیدا قائم واحد بل ہو موکول باختیارہم فانہم یخصصون احد المتساویین بحکم لفظی دون آخر قولہ ومعنی البصرت قریب آہ
یعنی البصرت وان کان بمعنی استعمال البصر من افعال الجوارح اللائی یستلزم العلم فہو قریب من علمت بالبصر ولم یذکر رایت الصید ای صنوت رایتہ لعدم
کونہ من افعال القلوب قولہ ولما کان آہ دفع لما یتوہم ان لہذہ الافعال المذکورۃ معانی سوی ما ذکر فلم لم یتعرض لہا ونصب قرینۃ علی التقیید المذکور وتذکیر
قریب باعتبار کل واحد منہا کانہ قال لہا معان اخر کل واحد منہا قریب من العلم والظن قولہ ای استغنیت آہ متفرع علی ترتیب اللف قولہ لیست بمعنی العلم
والظن ای قریبا من معناہما قولہ لا تتم بمرفوعہا کالافعال الغیر الناقصۃ اما خبر لا تتم او حال من ضمیر تتم او مفعول مطلق ای تاما مثل الافعال التامۃ یعنی انہا بمرفوعہا
لا تصیر مرکبا تاما یصح السکوت علیہ حتی یکون الخبر قیدا فیہ لترتب الفائدۃ بل المرفوع مسند الیہ والمنسوب مسند یتم الحکم بہا ویفید کان تقییدہ بمضمونہ فان معنی کان زید قائما زید متصف
بالقیام المتصف بالحصول فی الزمان الماضی وقس علی ذلک وما قیل انہا سمیت بذلک لانہا سلبت عن الدلالۃ علی الحدث فیہ ان دلالۃ ما عدا کان علیہ واضحۃ غایۃ
الوضوح ولما کان فانہ یدل علی الحصول المطلق والفائدۃ فیہ التاکید والمبالغۃ باعتبار انہ یدل وضعا فی نحو کان زید قائما علی حدث مطلق بعینہ خبرہ کما ان خبرہ
یدل عقلا علی زمان مطلق بعینہ کان ہذا خلاصۃ ما فی الرضی ولعل القول المذکور مختص عند ذلک القائل بکان الخ فدلالتہا علی الحدث ولما کان معنی کان ملحوظا فی معانی
سائرہا سمیت کلہا ناقصۃ وآتیہ یشیر ما فی الفوائد الغیاثیۃ من ان الفعل یدل علی النسبۃ ویستدعی حدثا وزمانا فی الاکثر وان کان قد یعری عن الحدث ککان او
عن الزمان کنعم وبئس قال لتقریر الفاعل آہ ای جعلہ وتثبیتہ کذا فی الرضی فہو من قریر اذا ثبت وسکن کما فی القاموس ولیس بمعنی التاکید لانہ بہذا
المعنی یتعدی بنفسہ لا بعلی ولا انتفائہ فی لیس والظاہر انہ مصدر مبنی للفاعل ومعنی التثبیت والاثبات ادراک ثبوت شئی ایجابا او سلبا لیشمل لیس ای الثبوت
الحاصل فی الذہن علی وجہ الاذعان علی ما تقرر فی محلہ وہذا بناء علی ان الالفاظ موضوعۃ للصور الذہنیۃ فیصح کون التقریر موضوعا لہ واندفع الاشکال الذی تحیر
فیہا الناظرون من ان معانیہا ثبوت الفاعل علی صفۃ او انتفاؤہا عنہ لا التقریر سواء کان مصدرا للفاعل والمفعول فی الرضی تسمیۃ مرفوعہا اسما اولی
من تسمیۃ فاعلہا لان الفاعل فی الحقیقۃ مصدر الخبر مضافا الی الاسم لکنہم سموہ فاعلا علی القلۃ ولم یسموا المنصوب مفعولا بناء علی ان کل فعل لا بد لہ من فاعل وقد یستغنی
عن المفعول انتہی فلا جل ہذا لم یعد مرفوعہا فی المرفوعات علی حدۃ واورج فی الفاعل وما قیل انہ فاعل فی الحقیقۃ عند من ذہب الی دلالتہا علی الحدث و
الی ہذا مال صاحب المفصل حیث لم یعدہ فی المرفوعات علی حدۃ مثلا کان یدل بمادتہ علی الکون المنتسب الی فاعلہ فان کان المراد نسبۃ مطلق الکون
الیہ فتامۃ وان اریدنسبۃ کون الشئی الیہ فناقصۃ فیتوہم لان قولنا حصل القیام لزید لیس زید فاعلا لہ بل فاعلہ القیام المضاف الی زید ای حصل قیامہ

قولہ ای العمدۃ آہ والقرینۃ جملۃ تمام الموضوع لکما ہو الظاہر المتبادر والدلیل علی ذلک انہ لایجوز اخلاؤہا عن التقریر بخلاف الزمان فان کان لیس یجی للاستمرار وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فانہ قد تخلو عنہا الافعال الدالۃ علیہا قولہ ولاشک آہ بیان لفائدۃ القید بعد تصحیح التعریف والا فلا دخل لاعتبار قید العمدۃ فی کون الصفۃ خارجۃ عن التقریر قولہ لان ذلک التقریر ای التقریر المقید والتقیید لایخرجہ عن کونہ نسبۃ بین الفاعل والصفۃ کما توہم قولہ الصفۃ آہ یعنی الحدث ونسبتہ الی الفاعل المعین ولم یتعرض للزمان لاشتراکہ فی التامۃ والناقصۃ قولہ فکل من الصفۃ آہ یعنی کلاہما مستویان بالنظر الی الموضوع لہ لیس لاحدہما مزیۃ علی الآخر بحیث یمکن ان یقال انہ الموضوع لہ فلا یصدق علی الافعال التامۃ انہا وضعت للتقریر باعتبار انہ عمدۃ بالقیاس الی الحدث والزمان فلا یرد ما قیل انہ اذا کان کل منہما عمدۃ فیہا یصدق ان التقریر عمدۃ فیما وضعت لہ فلا یخرج عن التعریف الا ان یعتبر قید فقط واللفظ لایساعدہ قولہ ولو جعل آہ فیکون المعنی ما وضع لما یصدق علیہ التقریر المذکور وعلی ہذا التوجیہ لاحاجۃ الی اعتبار قید العمدۃ واللام صلۃ للوضع کما ہو الظاہر قولہ لتقریر الفاعل آہ یعنی یکون التقریر مع ما اعتبر معہ من کونہ علی وجہ الانتقال فی الزمان الماضی موضوعا لہ کما یرشد الیہ قولہ ولاشک ان کل جزئی تمام الموضوع لہ لا ان التقریر المقید موضوع لہ علی ما وہم قولہ ولابعد الخ ففیہ اشارۃ الی بعدہ فی الجملۃ لان المتبادر کون اللام صلۃ الوضع قولہ ان یجعل آہ ویجعل التقریر مصدرا مبنیا للفاعل فاعلہ المحذوف الضمیر العائد الی الافعال الناقصۃ ومعنی تقریرہا الفاعل علی صفۃ وتثبیتہا ایاہ علیہا دلالتہا علی حصول تلک الصفۃ قولہ باذکرناہ من الوجوہ الثلثۃ قولہ لایحتاج الی قید زائد آہ دفع لما قالہ الشارح الرضی من انہ کان ینبغی ان یقید الصفۃ فیقول علی صفۃ غیر مصدرہ لئلا یرد الافعال التامۃ والحق عندی ان التعریف تام من غیر اعتبار التکلفات التی ذکرہا الشارح ومن غیر اعتبار قید زائد فان ہذا التعریف للافعال الناقصۃ باعتبار امر تشترک فیہ وتمیزہ عن سائر الافعال فان الدلالۃ علی الزمان خاصۃ شاملۃ للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان تمیز بہا بعضہا عن بعض والمتبادر من کونہا موضوعۃ لتقریر الفاعل علی صفۃ ان الصفۃ خارجۃ عن مدلولہا کما ان الفاعل کذلک ولذا فرعوا علی ذلک احتیاجہا الی الجملۃ الاسمیۃ قال المصنف رح فی الایضاح معترضا علی التعریف الفعل ما دل علی اقتران حدث بزمان انہ لیس بجید لان الفعل یدل علی الحدث والزمان جمیعا واذا قال ما دل علی اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسہ ہو المدلول واخرج الحدث والزمان ولا یضرہ کونہما متعلقی الاقتران لانک تقول اعجبنی اقتران زید وعمرو ودونہما تثبتہ باعتبار الاقتران ولا تثبتہ باعتبار متعلقہ وکذلک کل مضاف ومضاف الیہ لایلزم من اخبارک عن المضاف اخبارک عن المضاف الیہ وقال ایضا فی ان الافعال الناقصۃ تشترک فی انہا لتقریر الفاعل علی صفۃ ومن ثم احتیج فیہا الی الجزئین فالتعریف تام من غیر اعتبار العمدۃ او الوضع للجزئیات او جعل اللام للغرض او قید زائد علیہ ووجہ آخر ان الافعال التامۃ موضوعۃ لتقریر الصفۃ للفاعل اذ المعتبر فیہا نسبۃ الحدث الی الذات لا لتقریر الفاعل علی الصفۃ اعنی نسبۃ الذات الی الحدث قولہ بالہمزۃ مثلثۃ التاء علی ما فی القاموس قولہ وقیل بالیاء لم یوجد ہذا فی الکتب المشہورۃ من اللغۃ والنحو ولذا قال صاحب غایۃ التحقیق دون الیاء قولہ انا غیر محصورۃ وقد عد منہا مرادفات صار آل ورجع وحال ومال وجاء وارتد واستحال وتحول ومرادفات ما فتی ما انفک وما ادری وما رام من رام یریم قولہ وقد تضمن آہ قال المحقق التفتازانی فی شرح الکشاف حقیقۃ التضمین ان یقصد الفعل معناہ الحقیقی مع فعل آخر مناسب ولطرق اشیعہا جعل الفعل المذکور حالا وعکسہ وہہنا طریق آخر نحو احمد الیک زیدا ای انہی الیک حمدہ انتہی فعلم انہ لیس تعین لہ طریق الحالیۃ فجعل تامۃ کاملۃ صفۃ کما تقتضیہ سلامۃ الطبع اولی من جعلہ حالا قال وقد جاء آہ لفظہا فی المتن تامۃ وفی الشرح بعد الدمج ناقصۃ کما لایخفی قولہ قولہم ای العرب فی الرضی وشرح التسہیل اول من قال ذلک الخوارج قالوہ لابن عباس رض حین ارسلہ علی رض الیہم لدفع شبہتہم وردہم عن الخروج قولہ لما تقدم تقدما معنویا قولہ من الغرارۃ بکسر الغین المعجمۃ الجوالق علی ما فی القاموس وغیرہ وبفتحہا عدم التجربۃ والغفلۃ ولیس بمراد ہہنا قولہ ونحوہا مما یقدر بہ الاغنیاء کالجوالقۃ قولہ ای لم تکن ہذہ ای الغرارۃ علی مقدار تحتاج انت الیہا وہی کنایۃ عن عدم حصول المقصود قولہ ومعناہ ایۃ حاجۃ آہ والاستفہام انکاری ای لم تصر حاجۃ من الحاجات متصفۃ بوصف کونہ حاجتک وروی برفع حاجتک فخبرہ ما قدم لتضمنہ معنی الاستفہام قولہ ارہف شفرتی الصحاح ارہفت سیفی ای رققتہ والشفرۃ بالفتح السکین العظیم وما قیل انہ فی القاموس بالضم سہو قولہ لایتجاوزہ آہ وہو القولان المذکوران قولہ خلافا للفراء فانہ یطردہما وقال المصنف رح الاولی اطرادہا لقولہم جاء البرقفیزین اوصاعین وان قلنا بالطرد فانما یطرد تعدی مثل قول الاعرابی وہو ما یکون الخبر کانہ کذا فلا یقع قعد زید کاتبا قولہ المرکبۃ من المبتدا والخبر اشارۃ الی ان اطلاق الجملۃ الاسمیۃ قرینۃ التجرید عن کل ما لیس لہ مدخل فی حصولہا فلا یرد ان ہذا الحکم علی اطلاقہ غیر صحیح لان شرط المبتدا الذی یدخل علیہ ہذہ الافعال ان لایکون مما لزم التصدر کاسماء الشرط واسماء الاستفہام وکم الخبریۃ والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم حذف کالمخبر عنہ بنعت مقطوع ولا مما لزم عدم التصرف کایمن فی القسم وطوبی للمؤمن وویل للکافر وسلام علیک ولا مما لزم الابتدائیۃ لکونہ فی المثل او فی حکمہ

کالجمل الاعتراضیۃ کقولہ انت طالق الطلاق البتۃ اولکونہ بعد لولا الامتناعیۃ واذا الفجائیۃ وان لایکون خبرہ جملۃ طلبیۃ قولہ ای لاجل اعطائہا الخبر ای المقصود من دخولہا ذلک لاعطاء فان المقصود من قولنا صار زید غنیا کون الغناء منتقلا الیہ وان لزم منہ کون زید منتقلا وقس علی ذلک فلا یرد لاوجہ لتخصیص الخبر بالذکر فانہا تعطی اسمہا ایضا حکم معناہا قولہ یعنی اثرہ المترتب علیہ اشار الی ان اضافۃ الحکم لامیۃ لا بیانیۃ علی ما توہم قولہ لکونہ فاعلا ای اصطلاحیا بناء علی ان الفعل لابد لہ من فاعل لفظی ولذا لم یعد المصرح اسمہا فی المرفوعات علی حدۃ قولہ فی توقف الفعل علیہ یعنی کما ان الفعل المتعدی لایتم معناہ بدون المفعول بہ لایتم معانی ہذہ الافعال بدون اخبارہا قال فکان تکون ناقصۃ اہ تفصیل لبیان المعانی التی یمتاز بہا بعض ہذہ الافعال عن بعض ما ذکر القدر المشترک بینہا المیز عما سواہا قولہ کائنۃ لثبوت خبرہا بل الجار والمجرور ظرفا مستقرا لیصح عطف قولہ ویکون فیہا ضمیر الشان وہو حال کما یقتضیہ الذوق السلیم ویجوز ان یکون صفۃ وان یکون خبرا بعد خبر قولہ ثبوتا ماضیا جعل قولہ ماضیا صفۃ لمصدر محذوف لیصح کونہ دائما او منقطعا صفۃ لہ والقول بانہ مفعول فیہ ای زمانا ماضیا یحتاج الی جعل قولہ دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرہا وذلک لایقتضیہ الطبع السلیم مع لشاعۃ التنکیر قولہ من غیر دلالۃ ای دواما ناشیا من عدم دلالۃ یعنی ان الدوام واستمرار الثبوت لیس مدلول کان بل ہو ناش من عدم الدلالۃ فی العباب قال جار اللہ کان عبارۃ عن وجود شئی فی زمان ماض علی سبیل الابہام ولیس فیہ دلیل علی عدم سابق ولا عدم طارء وفیہ رد علی من زعم ان الاستمرار مدلول کان وفیہ اشارۃ الی دفع التنافی المتوہم من توصیف الثبوت الماضی بالدوام ورد علی من زعم انہا تدل علی الدوام وان دلالتہ علی الانقطاع بالقرینۃ قولہ نحو کان زید غنیا فافتقر اشارۃ الی ان الانقطاع محتاج الی القرینۃ فی شرح التسہیل الاصل فی کان ان تدل علی حصول ما دخلت علیہ فیما مضی دون تعرض للازلیۃ ولا لانقطاع کغیرہا من الافعال الماضیۃ فان قصد الانقطاع ضمن الکلام ما یدل علیہ کقولہ تعالی وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ قال الشیخ اثیر الدین واکثر النحویین ذہبوا الی ان کان تقتضی الانقطاع قولہ فہو من قبیل عطف احد القسمین اہ ای ما یکون بمعنی صار علی ما یکون لثبوت خبرہا لا اسمہا اللذین ہما قسمان من کان الناقصۃ کانہ قیل کان الناقصۃ ای کان التی تکون لتقریر الفاعل علی صفۃ منہا ما یکون لثبوت الخبر للاسم ومنہا ما یکون بمعنی صار وانما قال من قبیل لان الصریح عطف احد القیدین علی الآخر المستلزم لحصول القسمین والمقسم قولہ لاعلی ما ہو قسم منہ عطف علی قولہ علی الآخر والمحصول عبارۃ عن قولہ ناقصۃ والضمیر المرفوع راجع الی الآخر والی احد القسمین والضمیر المجرور الی ما ای لایکون من قبیل عطف احد القسمین علی قولہ ناقصۃ الذی الآخر واحد القسمین قسم منہ ای لیس من قبیل عطف القسم علی المقسم فیلزم کون قسم الشئی قسیما لہ قولہ تیہاء قفر اہ التیہاء علی وزن حمراء المفازۃ التی یتہتدی فیہا من التیہ مصدر تاہ یتیہ بمعنی التحیر والقفر بفتح القاف وسکون الفاء المکان الخالی عن الماء والکلاء والمطی کالرکی جمع مطیۃ وہو المرکب قطا جمع قطاۃ سنگ خارہ والحزن بفتح الحاء وسکون الزای الارض الصلب ضد السہل قید بقطا الحزن لئلا یسوغ الارجل لو کانت الارض رخوۃ والفراخ بکسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسکون الراء جوزہ یصف سرعۃ سیر المطی کانہا بمنزلۃ قطا ترکت بیوضہا وصارت فراخا فہی تمشی بسرعۃ الی فراخہا وفیہ مبالغۃ فی سرعۃ السیر فان القطا مثل فی السرعۃ سیما اذا ترکت البیوض فصارت فراخا فانہا اہوی فی ہذہ الحالۃ وفی المثل اہوی من القطا قیل تطلب الماء من میسرۃ عشرۃ ایام واکثر من فراخہا من طلوع الفجر الی طلوع الشمس فلا تخطی صادۃ ولا واردۃ قولہ فان بیوضہا اہ ای بیوضہا لم تکن فراخا لاحال البیوضیۃ ولا قبلہا فلا یصح جعل کان لثبوت الخبر لاسمہا ولا تامۃ بان تکون فراخا حالا لانہا تقتضی اجتماع البیوضیۃ والفراخیۃ قولہ بل صارت فراخا ای انتقل الی الفراخیۃ من البیوضیۃ وہو معنی مقصود من الکلام فیکون بمعنی صار لا زائدۃ ومن لم یتدبر توہم ان البیان ناقص قولہ عطف علی قولہ اہ فی العباب کان التی فیہا ضمیر الشان ہی الناقصۃ بعینہا وقیل انہا تامۃ فاعلہا ذلک الضمیر ای وقعت القصۃ ثم فسرت القصۃ بالجملۃ وانما عد لہا قسما آخر وان کانت ناقصۃ او تامۃ جریا علی عادتہم بعدہا قسما آخر انتہی وفی شرح التسہیل للعلامۃ المصری زعم ابو القاسم بن الابرش ان کان الثانیۃ قسم برأسہا فعلی ہذا قولہ ویکون فیہا ضمیر الشان عطف علی قولہ تکون ناقصۃ وہو الظ حیث اعاد لفظ تکون ولم یقل وفیہا ضمیر الشان کما اعاد فی قولہ وتکون تامۃ الا ان الشارح قصد حمل کلام المتن علی مذہب الجمہور فصرفہ عن الظ وحینئذ اعادۃ تکون للتاکید فان ما عداہا من الافعال الناقصۃ لایکون فیہا ضمیر الشان الا لیس قولہ اذا امت من مات یموت ومات ویمیت ضد حی والصنف بالکسر والفتح النوع وشمت کفرح شماتا وشماتۃ فرح ببلیۃ العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف ای احدہما وثن اسم فاعل من اثنی ای ذکر خیرا او اصنع ای اصنعہ علی حذف العائد من صنع الشئی عملہ قولہ ثم بالمرفوع وہو فاعلہ فلا یکون الا مفردا قولہ دوقع زادہ علی طبق الایضاح اشارۃ الی ان کان التامۃ کما تکون للثبوت المطلق تکون بمعنی الثبوت المسبوق بالعدم اعنی الحدوث قال القاضی فی تفسیر قولہ تعالی إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ای حدثت والکائنۃ الحادثۃ والمقدور من قدر اللہ ذلک علیہ یقدرہ ویقدرہ قدرا وقدرا بمعنی قدرہ علیہ تقدیرا واورد الامثلۃ الثلثۃ اشارۃ الی مجیئہا تامۃ بمصرفاتہ قولہ وکقولہ تعالی اعاد الجار اشارۃ الی شرافتہ ومعنی کن فیکون احدث فیحدث سواء کان حدوثہ فی نفسہ او فی محل لان خطاب کن تابع للارادۃ کما یدل علیہ الآیۃ وہی صفۃ تخصص وقوع المقدورات فی وقت دون وقت ولیس معناہ کن کذا علی ما توہم قولہ لایخل بالمعنی الاصلی ای ما ہو مقصود بلا افادۃ

من ذلک الکلام لا ما یفید اصلا اذ الزوائد لا تخلوا من فائدۃ معنویۃ کالتاکید او لفظیۃ کتزیین اللفظ وکونہ افصح واستقامۃ الوزن والسجع قولہ کقولہ تعالیٰ
اشار بہذا التمثیل الی ان الزائدۃ مختصۃ بلفظۃ کان وانہا تکون فی وسط الجملۃ عند الجمہور واجاز الفراء زیادتہا آخرہا والصحیح منع ذلک لعدم استعمالہ و
اختلف فی الزائدۃ فقیل انہا رافعۃ لضمیر المصدر الدال علیہ الفعل کانہ قیل کان ہو ای کان الکون وقیل انہا لا فاعل لہا لانہا تشبہ الحرف الزائد فلا
یبال بخلوہا عن الاسناد کذا فی شرح التسہیل للعلامۃ قولہ ای کیف تکلم آہ لم تصد صبیا فی المہد کلمۃ عاقل وصبیا حال مؤکدۃ قولہ لتحسین اللفظ لا للتاکید
اذ المقام یاباہ قولہ اذ لیس المعنی علی المضی اذ لم یتوجہ حینئذ استبعادہم المدلول علیہ بکیف لان کل من یکلم الناس حالہ کذلک فلا یکون ناقصۃ ولا تامۃ
ولا بمعنی صار اذ لا بد فیہا من معنی المضی قولہ اما من صفۃ آہ ہذا الانتقال یقتضی حصول الصفۃ الثانیۃ او الحقیقۃ الثانیۃ بعد ان لم تکن فلا یتم بدون ذکر الصفۃ
او الحقیقۃ فلذا صار ہذا المعنی ناقصۃ واما الانتقال الثانی فلا یستدعی حصول المکان او الذات بعد ان لم یکن بل تعلق الانتقال بہ بعد ان لم یکن
متعلقا بہ فیکون المقدر من صار تعلق انتقال الفاعل بذلک المکان او الذات کسائر الافعال التامۃ فی ان المقصد منہا اسناد الحدث الی الفاعل وتعلقہ
بالمفاعیل فلا یرد ما فی الرضی من ان الانتقال معنی صار التامۃ واما الناقصۃ فمعناہ الحصول بعد ان لم یکن قولہ واما من حقیقۃ الی حقیقۃ سواء کانتا جنسیتین
فالمنتقل النوع او نوعیتین فالمنتقل الجنس نحو صار الماء ہواء قولہ ان العداوۃ آہ آخرہ بتدارک الہفوات بالحسنات الہفوۃ الخطأ والذلۃ والمعنی ان
العداوۃ تصیر ممحوۃ بسبب تدارک السیئات بالحسنات قولہ وقال فیالک آہ اللام للاستغاثۃ والخطاب للہ سبحانہ ومن نعمی مستغاث لہ فی الرضی وقد
یستعمل المستغاث لہ بمن نحو یا للہ من الم الفراق وہو متعلق بما قبلہ من الکلام ای استغیث باللہ من الم الفراق فی القاموس النعمی بالضم الدعۃ والمال والمسرۃ
وضمیر تحولن لنعمی وہو ان کان مفردا فی معنی الجنس فی المغنی الضمیر فی فسواہن قیل راجع الی السماء والسماء فی معنی الجنس والابؤس مہموز العین
کافلس جمع بؤس بمعنی الشدۃ والمعنی استغیث بک یا للہ من اجل نعمی صارت شدائد وقیل اللام للتعجب او الاستغاثۃ والکاف بالکسر ومن نعمی
بیان لہ تعجب منہا ویستغیث بہا قولہ لا بصورہا ای لیس المراد ہہنا اوقات المدلول علیہا بصورہا اعنی الزمان الماضی لان المقصود بیان المعانی
التی تمیز بہا بعضہا عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غیر تعرض للزمان الماضی والزمان المدلول علیہ بصورہا مشترک بینہا بل بینہا وبین سائر الافعال
ولم یرد انہا لا تدل علی اقتران مضمون الجملۃ باوقاتہا المدلول علیہ بصورہا فانہ خلاف الواقع فان معنی اصبح زید قائما اتصف زید بالقیام المتصف
بالحصول فی وقت الصبح فی الزمان الماضی نص علیہ فی الرضی وغیرہ قولہ بمعنی الدخول آہ ومنہ قولہ تعالیٰ فَسُبْحَانَ اللّٰہِ حِیْنَ تُمْسُوْنَ وَحِیْنَ تُصْبِحُوْنَ فی شرح
التسہیل ویکون بالثلثۃ ایضا بمعنی اقام فی الاوقات المذکورۃ قال وظل وبات مضارع بات یبیت ویبات بیاتا ومبیتا ومبیتۃ بمعنی الکون فی جمیع اللیل ومضارع
ظل یظل بفتح العین ظلا وظلولا بمعنی الکون فی جمیع النہار قولہ ثبت لہ ذلک فی جمیع نہارہ ای فی الزمان الماضی ترکہ لان الکلام فی المعانی المخصوصۃ قال
وبمعنی صار مجردا عن الزمان المدلول علیہ بالمادۃ قال اللہ تعالیٰ ظَلَّ وَجْہُہٗ مُسْوَدًّا وفی الرضی مجئ بات بمعنی صار محل نظر قال الاندلسی جاء فی الحدیث بات
بمعنی صار وہو قولہ صلعم این باتت یدہ قولہ تامتین قال ابن مالک یقال بات القوم وبات القوم اذا نزل بہم لیلا یستعمل متعدیا بنفسہ وبالباء وقال غیرہ تکون
تامۃ بمعنی اقام لیلا وظل تکون تامۃ بمعنی دام او زال وزاد بعضہم وبمعنی اقام نہارا قولہ فی غایۃ القلۃ حتی انکر بعضہم
مجئ ظل تامۃ قولہ وفصلہما عن الافعال الثلثۃ السابقۃ یعنی لو جمعہما بالافعال الثلثۃ فاما ان یذکر قولہ وتکون تامۃ مطلقا فیستفاد منہ مجئ الکل تامۃ علی السواء واما ان
یقول وتکون الثلثۃ الاول تامۃ فیستفاد منہ بطریق المفہوم عدم مجئ ہذین الفعلین تامۃ ولیس کک ففصلہما عن الثلثۃ وترک بیان کونہما تامتین لیستفاد
منہ ان مجیئہما تامتین فی غایۃ القلۃ لان عدم الذکر دلیل علی عدم الاعتداد لا علی عدمہ فی نفسہ قولہ فہذہ الافعال الاربعۃ ترک الفاء ولعلہ بتقدیر اما التفصیل اما اجمل
سابقا فی المتن واما اعادۃ ہذہ الافعال الاربعۃ فلتاکید کون کل واحد منہا بمعنی صار قولہ فاسقطہا عن البین ای عن بین الافعال فی مقام التفصیل اعادۃ بالفعل
السابق لبعد العہد کما قالوا فی قولہ تعالیٰ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِیْنَ یَفْرَحُوْنَ بِمَا اَتَوْا وَّیُحِبُّوْنَ اَنْ یُّحْمَدُوْا بِمَا لَمْ یَفْعَلُوْا فَلَا تَحْسَبَنَّہُمْ بِمَفَازَۃٍ مِّنَ الْعَذَابِ قولہ اشارۃ الی عدم الاعتداد بہا
فالذکر فی الاجمال لکونہا ناقصۃ فی الجملۃ وعدم الذکر فی التفصیل اشارۃ الی عدم الاعتداد بہا قولہ لانہا من الملحقات فی الاصل وان صارت فی الاستعمال ناقصۃ بخلاف
آل ورجع واستحال وتحول وارتد فانہا ملحقات مطلقا فلذا ترکہا فی الاجمال والتفصیل قولہ من زال یزال اجوف واوی کخاف یخاف قولہ فانہ تامۃ وکذا زال یزیل ای فرق
ولیس ذلک الفرق معنویا بل ہو مقصور علی الاستعمال قولہ للیلۃ الماضیۃ بلا فصل علی ما فی القاموس البارحۃ اقرب لیلۃ مضت قولہ ایضا بمعناہ فی الصحاح ابو زید
ما افتأت اذکرہ وما فتأت اذکرہ ای ما زلت اذکرہ وما برحت اذکرہ قولہ سمی اسمہا فاعلا فی مقام التسمیۃ بالاسم لاقترانہا بالخبر بخلاف ما تقدم من قولہ لتقریر الفاعل
علی صفۃ فانہ یجوز ان یکون اطلاقہ علیہ توسعا کاطلاق الصفۃ علی الخبر قولہ تنبیہا علی ان اسمہا ای الافعال الناقصۃ مطلقا وان کانت التسمیۃ واقعۃ فی الافعال المصدرۃ

بحرف النفی لان خصوصیۃ ہذہ الافعال ملغاۃ فی التسمیۃ بداہۃ قولہ من وقت یمکن ان یقبلہ فی المصباح القبول پیش آمدن وپذیرفتن ففی المتن بالمعنی الاول وفی الشرح بالمعنی الثانی یعنی المراد من اقبال الفاعل علی الخبر امکان ان یتصف بہ ولیس مرادہ ان فی المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحیۃ لانہ المتبادر عند الاطلاق قولہ اما دلالتہا انما احتیج الی بیان وجہ الدلالۃ لان دلالۃ المرکبات علی معانیہا بمواد ہا لیس بوضع سوی وضع المفردات فلا یرد ان ہذہ الافعال بمعنی کان دائما مذہبہ بحسب الوضع فلا حاجۃ الی ہذا البیان قولہ فلان النفی ماخوذ اہ بحیث قصد نسبتہ الی الفاعل فی جزء غیر معین من اجزاء الزمان الذی ہو مدلول تلک الافعال فاذا دخل علیہا النفی افاد استمرار ذلک النفی کالافعال الثبوتیۃ اذا دخل علیہا النفی نحو ضرب زید وما ضرب زید وذلک لانہم قصدوا ان یکون النفی والاثبات علی طرفی النقیض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروہ فی جانب النفی فاندفع ما یتوہم من انا لا نم ان نفی النفی یستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفی المدخول ان کان للاستمرار فالنفی الداخل علیہ یفید نفی الاستمرار وان کان للنفی فی الجملۃ فیکون النفی الداخل علیہ ایضا کذلک قولہ استمرار الثبوت ای یستلزمہ لتحقق التلازم مفہوما فکانت ہذہ الافعال بمعنی کان دائما قولہ واعتبار الصلاحیۃ اہ ای واما اعتبار اہ حذف ہہنا بقرینۃ عدیلہ کما فی قولہ تعالی وَالرَّاسِخُونَ فِی الْعِلْمِ یَقُولُونَ آمَنَّا بِہِ حذف عنہ اما بقرینۃ قولہ تعالی وَأَمَّا الَّذِینَ فِی قُلُوبِہِمْ زَیْغٌ عند الحنفیۃ وفیہ اشارۃ الی ان اعتبار الصلاحیۃ خارج عن مدلولاتہا الوضعیۃ لما عرفت ان مدلولات المرکبات ہی مدلولات مفرداتہا سوی ما یدل علیہ بہیاتہا قولہ اذا اریدا اہ بخلاف ما اذا استعملت تامۃ فی معانیہا نحو نال ربح زید عن مکانہ وانفک عنہ واما فی فلم یستعمل الا ناقصۃ مصدرۃ بحرف النفی لفظا او تقدیرا وفی القاموس فتی عنہ کسمع نسیہ وانقدع عنہ کمنع کسر واطغاہ قولہ بدخول ادواتہ علیہا ان کانت ماضیۃ فہا ولم ولا فی الدعاء وان کانت مضارعۃ فہا ولا ولن والاولی ان لا یفصل بین ما ولا وبینہا بظرف وشبہہ وان کان جائزا ذلک فی غیر ہذہ الافعال نحو لا الیوم جئتنی ولا امس لترکب حرفی النفی معہا لافادۃ الاثبات کذا فی الرضی قولہ او تقدیرا فی الرضی وحذفہا لم یسمع الا فی مضارعاتہا وانما جاز حذفہا لعدم اللبس اذ قد تقرر انہا لا تکون ناقصۃ الا معہا وتحذف مع القسم کثیرا قولہ وذلک اہ بیان لکون مدلولہا التوقیت المذکور باعتبار وضعہا التریکبی ولا ینافی ذلک صیرورتہ علما بعد الاستعمال فی الظرفیۃ بحیث لا یصح تقدیر الزمان معہ قولہ واذا قدر الزمان اہ بخلاف ما لم یقدر الزمان فانہ حینئذ یکون مؤولا بالمصدر المضاف الی مضمون الجملۃ فلا بد من تقدیر مفرد آخر یصیر معہ کلاما تاما قال لانہ ظرف بیان لعلیۃ العلۃ السابقۃ قولہ فما دام لم یشفع ما دام ای لفظہ وقد تنازع الفعلان فیہ فان اعملت الثانی فہی الاول ضمیر ہو اسمہ وان اعملت الاول فہو اسمہ ولم یشفع خبرہ تقدم علی اسمہ وعلی التقدیرین لا یدخل ما دام علی الجملۃ الفعلیۃ علی ما وہم قولہ ولم یحصل من المجموع کلام بان لم یجعل ما دام بتاویل المصدر ظرفا لاجلس قولہ لا یفید ای المجموع فائدۃ تامۃ لعدم الارتباط بین الجملتین ولیس ضمیر لا یفید راجعا الی ما دام علی ما وہم حتی یعترض بانہ یستفاد منہ ان ما دام بعد حصول المجموع کلاما یفید فائدۃ تامۃ ولیس کذلک قولہ ولذلک تقیید اہ فانہ لو کان نفی الحال یکون التقیید بزمان الحال تاکیدا والتقیید بزمان الماضی والاستقبال مستلزما لی التجرید وکلاہما خلاف الاصل قال الاندلسی لیس بین القولین تناقض لان خبر لیس ان لم یقید بزمان یحمل علی الحال کما یحمل الایجاب فی نحو زید قائم واذا قید بزمان من الازمنۃ فہو علی ما قید بہ کذا فی الرضی ہذا اذا کان الاختلاف بینہم فی الاستعمال کما یشیر الیہ قولہ یحمل لکن الظاہر ان الاختلاف المذکور فی الوضع فالتناقض بین المذہبین باق ودلیل المذہب الثانی راجح لان الاستعمال بتقییدہ بالازمنۃ الثلثۃ یدل علی انہ موضوع للقدر المشترک کیلا یلزم القول بالاشتراک او بالحقیقۃ والمجاز والاصل ینفیہما قولہ نحو قولہ تعالی اہ فان یاتیہم دلیل علی ان لیس للاستقبال قولہ اخبارا بالافعال ای تقدیم کل خبر لکل فعل بناء علی ان الجمع المضاف الی المعرف باللام للاستغراق اذا لم یکن ہناک عہد ففیہ رد علی من ذہب الی ان اخبارہا اذا کانت جملۃ اسمیۃ او فعلیۃ لا یجوز تقدیمہا علی اسمائہا وعلی من زعم انہ لا یجوز تقدیم خبر ما دام علی اسمہ قولہ کلہا اما تاکید للمضاف او تاکید للمضاف الیہ لکن جعلہ تاکیدا للمضاف اولی لانہ الشائع ولعدم اعتداد قول من قال انہ لا یجوز تقدیم خبر ما دام لکونہ مخالفا للنص والقیاس والاجماع علی ما فی شرح التسہیل قولہ اذ لیس فیہا ای فی تقدیم الاخبار والتانیث باعتبار المضاف الیہ قولہ فیما عاملہ فعل احتراز عما اذا کان العامل حرفا نحو زید قائما وان زیدا قائم فانہ لا یجوز لضعف العامل وفیہ اشارۃ الی ان المقصود ہہنا جواز تقدیمہا علی الاسماء من حیث انہا معمولات الافعال لیرجع الی احوال الافعال فان الکلام فی مباحث الافعال وما سبق من قولہ وامرہ کامر خبر المبتدأ من حیث انہ خبر للاسم ولذا علل فیما سبق بانہ فی الحقیقۃ خبر المبتدأ فلا تکرار علی ما وہم قولہ ان یقید والتقیید اما بان یکون الاطلاق قرینۃ التجرید عما سواہ او باشتہار ان عدم المانع معتبر فی حصول کل شئی قولہ ما یقتضی تقدیمہا علیہا ای علی الاسماء اما علیہا فقط سواء کان موجبا لتوسیط کون الاسم محصورا علیہ نحو لیس قائما الا زید وکونہ ضمیرا متصلا نحو کانک زید ای مشبہا بک او لم یکن موجبا لہ کاشتمال الاسم علی ضمیر یعود الی الخبر نحو کان شریک ہند ابا لو الی ما فی الخبر نحو کان فی الدار صاحبہا او اما علی الاسماء والافعال معا بان یکون الخبر متضمنا لمعنی الاستفہام

او الشرط کما فی مثال الشرح وکونہ مثالا لتقدیم الخبر علی کان لاینافی کونہ مثالا لما یقتضی تقدیم الخبر علی الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الی کان والثانی بالنظر الی الاسم ولما کان قولہ مالم یعرض ما یقتضی تقدیمہا علیہا غیر ظاہر فی التقدیم علی الاسماء والافعال معا تعرض لمثالہ اشارۃ الی دخولہ فیہ قولہ نحو صار عدی صدیقی فان رفع الالتباس وقلب المعنی یقتضی تاخیر الخبر عن الاسم ونحو لیس زید الا قائما فان کون الخبر محصورا علیہ یقتضی تاخیرہ واما ما اجاز الزجاج فی قولہ تعالی فما زالت تلک دعوٰیہم ان یکون تلک اسماء دعوٰیہم خبرا وعکسہ فلیس من قبیل الالتباس بل من تعدد وجوہ الترکیب قولہ وح یجوز ان یکون آہ فصور وجوب التقدیم علی الاسماء کلہا داخلۃ فی قولہ ویجوز تقدیم اخبارہا علی اسمائہا واما ارادۃ نفی الضرورۃ عن جانب الوجود فلا یحتملہ عبارۃ المتن لان الامکان اما عبارۃ عن سلب ضرورۃ الطرفین او سلب الضرورۃ عن الجانب المخالف للحکم والحکم المصرح فی المتن الایجاب فلا یمکن حملہ علی سلب ضرورتہ قولہ ای الافعال الناقصۃ لان الکلام فی احوالہا وفیہا اشارۃ الی الرد علی من قال ان الضمیر راجع الی الاخبار المناسبۃ للسباق فان ما تقدم کان حکم الاخبار ولقولہ قسم یجوز وقسم لایجوز لان ضمیر یجوز راجع الی القسم ولاشک ان القسم سواء اریدبہ الافعال والاخبار لیس موصوفا بالجواز وعدمہ بل باعتبار التقدیم وہو صفۃ للاخبار بالذات وللافعال بواسطتہا ومن البین ان تقسیم الشئی باعتبار حال نفسہ اولی من تقسیمہ باعتبار حال متعلقہ ومتطلع علی سخافتہ قولہ تقدیم اخبارہا علیہا اشارۃ بتانیث الضمیرین الی ان ضمیر یجوز راجع الی التقدیم المذکور سابقا لا الی القسم اذ اللازم ح تذکیر الضمیر لیعود الی القسم والعائد محذوف ای قسم یجوز فیہ تقدیم اخبارہا علیہا وارجاعہ الی القسم یحتاج الی اعتبار حذف المضاف عن الضمیر المستکن او جعل الجواز الذی ہو صفۃ التقدیم صفۃ للقسم تجوزا او الی الاستخدام وکل ذلک تمحل قال وہو من کان الی راح ای فی الترتیب الذی ذکرہ المصرح والغایۃ داخلۃ فی المغیا بقرینۃ المقام قولہ لکونہا اضمارا ولجواز تقدیم معمول الفعل علیہ بخلاف الحرف قولہ وجوازا آہ لم یعد اللام اشارۃ الی ان المجموع دلیل واحد فالجزء الاول لاثبات انہ لامانع من جانب العامل والجزء الثانی لاثبات انہ لامانع من جانب المرفوع فمن قال انہ سہو من طغیان القلم والصواب وجواز تقدیم المنصوب علی الافعال فقد سہا قولہ ای ہذا القسم فسر مرجع الضمیر مع انہ لایحتمل غیرہ للاشارۃ الی ان القسم المذکور عبارۃ عن الافعال دون الاخبار لانہ محکوم علیہ بما اولہ کلمۃ ما وہی افعال والقول بانہ علی حذف المضاف ای اخبار ما اولہ کلمۃ ما تکلف لایرتضیہ السیدرح ولاجل ہذا التنبیہ فسر الضمیر فی قولہ وہو لیس ولم یفسرہ فی قولہ وہو من کان الی راح لانہ لادلیل فیہ حیث لم یقل وہو کان الی راح فیجوز ان یکون من بمعنی اللام والقسم عبارۃ عن الاخبار قال ما اولہ مالم یقل ما فی اولہ ما اشارۃ الی ان ما صارت کجزئہ حتی لایجوز الفصل بینہما فالمراد منہ الافعال الخمسۃ المذکورۃ سابقا عبر عنہا بہذہ العبارۃ اختصارا لابکل ما دخلہ ما مثل ما کان وما صار وان اشترک معہا فی حکم عدم الجواز لان خلاف ابن کیسان انما ہو فی ہذہ الافعال الاربعۃ دون غیرہا فانہ لایجوز تقدیم الخبر فی ما کان وما صار لبقاء النفی فیہما واقتضائہ للصدارۃ بقی ان المصرح لم یذکر حکم الافعال الناقصۃ اذا دخلہا لم ولما ولن وان لانہا شریکۃ للافعال التامۃ فی جواز تقدیم المعمول علیہا عند دخول الثلثۃ الاول وعدم جواز التقدیم عند دخول ان والکلام فی الاحوال المختصۃ بالناقصۃ فتدبر فانہ مما تحیر فیہ الناظرون قولہ فلامتناع آہ ای الاصل فیہ ذلک لما تقرر ان ما یغیر معنی الجملۃ حقہ التصدر الا انہ بقی علی اصلہ فی ما وان ولم یبق فی لم ولن فلا یجوز تقدیم ما فی حیزہا علیہا سواء کان من الافعال الناقصۃ او غیرہا اما لن فلکونہا نقیضۃ سوف التی لتخلوہا العامل واما لم فلامتزاجہا بالفعل تغیر معناہ الی الماضی حتی صارت کجزئہ واما لا فلکثرتہا فی الکلام حتی تقع بین الحرف ومعمولہ نحو کنت بلا مال واریدان لایخرج قولہ علی نفس المصدر فکیف یتقدم علی ما یعلل بہ امتناع تقدیمہ قولہ ویخالف ہذا الحکم آہ قدر الفعل العامل مع الواو اشارۃ الی ان المحذوف جملۃ مستانفۃ ولیس حالا لعدم صحتہ لفظا ومعنی لان الواو مقدرۃ اذ لادلیل علیہ ویخالف علی صیغۃ المعلوم فاعلہ الضمیر الراجع الی ابن کیسان والاضمار قبل الذکر جائز فی الفاعل علی ما تقرر فی بحث التنازع لیستفاد منہ نسبۃ الخلاف الی ابن کیسان صریحا کما ہو المتبادر من قولہ خلافا لابن کیسان وتقدیر الفعل لمجرد بیان الناصب المعنوی الذی لایجوز اظہارہ لکون المفعول المطلق المستعمل باللام کالبدل منہ کما صرح بہ فی الرضی وجعلہ من المواضع التی یجب حذف ناصب المفعول المطلق فیہا قیاسا وقیل انہ علی صیغۃ المجہول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذکر او حذف الفاعل وہو وہم لان خلافا ان کان مصدر المبنی للفاعل لایصح کونہ مفعولا مطلقا للفعل المجہول لوجوب کونہ بمعناہ وان کان مصدر المبنی للمفعول لم یستفد منہ کون المخالفۃ ظاہرا من جانبہ لا من جانب الجمہور بل عکسہ لان ابن کیسان ح یکون مفعولا صریحا فیکون فاعلیۃ ضمیمۃ قولہ ثابتا لابن کیسان لم یجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعل لازما کان المحذوف او جائزا فیہ خلاف بل ہو العامل او الفعل والاولی ان العمل للفعل علی کل حال اذ المصدر لیس بقائم مقامہ حقیقۃ والا لم ینتصب بل ہو کالقائم مقامہ کذا فی الرضی فی بحث المصدر وقال الشارح الرضی ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو فی عجبا لہ وحمدا لہ خبر مبتدا محذوف ای ہذا القول والجملۃ مستانفۃ وما ذکرہ الشارح اظہر لفظا واصح معنی قال لابن کیسان الخلاف فی الافعال الاربعۃ مختص بابن کیسان واما الکوفیون فیجوزون تقدیم

معمول ما فی حیزہا مطلقا لعدم قولہم بتصدیرہا علی ما فی شرح التسہیل ناقلا عن ابن مالک فاندفع ما قیل الخلاف لا یخصہ بل الکوفیون ایضا خالفوا فی ذلک ما عدا الفراء قولہ کما یقتضیہ باب المفاعلۃ من کون احد الجانبین فاعلا صریحا والآخر مفعولا صریحا قولہ لتقدمہم آہ متعلق بقولہ لا من جانب الجمہور قولہ فکانہ لا مخالفۃ منہم فلا یتحقق التخالف المقتضی للمشارکۃ فی اصل الفعل صریحا فلا یندرج القسم الثانی فی القسم الثالث قولہ فلا یلزم تقدیم ما فی حیز النفی بحسب المعنی وان کان للناس من حیث الصورۃ والموجب للصدارۃ تغیر المعنی والحق انہ ان اعتبر نسبۃ الفعل اولا الی الجملۃ ثم اعتبر نفی النفی کان النفی الذی ہو مدلول ما متوجہا الی الجملۃ فلا یجوز التقدیم وان اعتبر نسبۃ النفی الی الفعل اولا ثم اعتبر بعد صیرورتہ مثبتا نسبتہ الی الجملۃ لم یکن الجملۃ معلولا للنفی فیجوز التقدیم والنقد ہو الثانی لان صیرورتہ ناقصۃ انما ہو بعد دخول النفی الا ان الجمہور قالوا المراعی فی التقدیم انما ہو اللفظ والاستعمال شاہد لہم قولہ فان الافتعال آہ کما فی قول الشاعر شعر جاء امر اللہ فاختلف الناس ۔ فداع الی ضلال وباد ۔ قولہ صریحا بخلاف المفاعلۃ فانہ لمشارکۃ امرین فی اصل الفعل من احد الجانبین صریحا ومن الآخر ضمنا قولہ وسیبویہ فی شرح التسہیل لم ینص سیبویہ علی ذلک لکن ظاہر کلامہ یقتضی ذلک قولہ علی انہ یجوز فی الرضی وہو الصحیح لما ثبت مثل قولہ تعالی اَلَا یَوْمَ یَاْتِیْہِمْ لَیْسَ مَصْرُوْفًا عَنْہُمْ وَیَوْمَ یَاْتِیْہِمْ معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقدیم العامل ایضا لان تقدیم المعمول فرع تقدیم العامل واجیب بان المعمول قد یقع حیث لا یقع العامل نحو اما زیدا فاضرب وبان نصب یوم بفعل مقدر ای یعرفون یوم وبانہ مبتدأ بنی لاضافتہ الی الجملۃ وبان الظرف قد یتوسع فیہ قولہ علی انہ فعل اصلہ لیس بکسر الیاء فخفف کما یقرء فی علم علم ولیس مضموم الیاء اذ لم یجئ من مثل العین بالیاء ولا مفتوح الیاء اذ الفتحۃ لا تسکن ولم یقلب الیاء الفا لیدل علی عدم تصرفہ ومفارقتہ لاخوتہ والدلیل علی کونہ فعلا لحوق تاء التانیث الساکنۃ والضمائر البارزۃ المتصلۃ وقال الکوفیون انہ حرف بدلیل عدم التصرف وقیل اصلہ لا ایس بمعنی لا موجود فخفف واستعمل استعمال لا التبریۃ قولہ وبہذا اندفع ما قیل آہ حاصلہ الفرق بین الاختلاف والخلاف فان الاول للمشارکۃ فی اصل الفعل صریحا فیقتضی وقوع الفعل من الجانبین معا والثانی یقتضی وقوع الفعل من احد الجانبین صریحا قال افعال المقاربۃ قیل ہی الافعال الناقصۃ لعدم تمامہا بالمرفوع لکنہا لما خصت باحکام افرد بالذکر ولا یخفی ما فیہ اذ کل فرقۃ من الافعال الناقصۃ مختصۃ باحکام لا توجد فی الاخری وعندی انہا لیست ناقصۃ لان المقصود نسبۃ الحدث اعنی القرب الذی ہو مدلول مصادرہا الی فاعلہا الا ان معنا بالمکان قرب الفاعل عن الخبر لا بد من ذکرہا الا تری ان معنی عسی زید ان یخرج قارب زید الخروج او قرب عن الخروج ومعنی کاد قرب ومعنی طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا یقتضی کونہا ناقصۃ والا لکان جمیع الافعال النسبیۃ بل المتعدیۃ ناقصۃ نعم لہا اتصال وشبہ بالناقصۃ ولذا قال فی اللباب ویتصل بالافعال الناقصۃ افعال المقاربۃ قولہ ای فعل فسرہا بالمفرد لما قالوا انہ لا بد من تقدیم امر مشترک فی التعریفات المشتملۃ علی کلمۃ او لیفہم منہ انہا للتنویع لا للابہام فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعنی ہو الراجع الی الفعل المفہوم فی ضمن الجمع او اضافۃ الافعال للجنس فیبطل الجمعیۃ فیکون خبرا لما واختار صیغۃ الجمع للاشارۃ الی تعددہا کما تقرر فی الاصول قولہ ای للدلالۃ آہ لما لم یکن الدنو المذکور تمام ما وضعت لہ افعال المقاربۃ لدخول النسبۃ والزمان فی مدلولہا ایضا والمتبادر مما وضع لہ تمام الموضوع لہ لم یجعل اللام صلۃ للوضع وجعلہ للغرض وقدر الدلالۃ والنکتۃ ان المراد بیان المعنی المشترک بینہا الذی یمتاز عن باقی الافعال کما فی تعریف الافعال الناقصۃ فلا حاجۃ الی تقدیر الدلالۃ ثم اعلم ان ابن مالک قال فی التسہیل ان افعال المقاربۃ منہا للشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشأ وہب وقام وللمقاربۃ بلہل وکاد وکرب واوشک واولی ولرجائہ عسی وحری واخلولق وقال شارحہ سمیت افعال المقاربۃ لان فیہا ما ہو للمقاربۃ من باب تسمیۃ المجموع ببعض افرادہ لان بعضہا للشروع وبعضہا للترجی واختارہ الرضی ومن ہنا قال بعض الناظرین ان الشارح قدر الدلالۃ وجعل اللام للغرض باشارۃ الی ان المقصود من الکل الدلالۃ علی الدنو سواء کان موضوعا لہ اولا فان الشروع والرجاء یستلزمان الدنو وفیہ ان کون الشئ لازما لشئ لا یستلزم کونہ غرضا منہ والمصرح اختاران فی الکل معنی الدنو اما فی کاد فظاہر واما فی عسی فلما فی المفصل ان عسی لمقاربۃ امر علی سبیل الرجاء وفی شرح التسہیل انہا لاعدام المقاربۃ علی سبیل الرجاء وفی مغنی اللبیب ان عسی بمنزلۃ قارب معنی وعملا عند سیبویہ والمبرد وبمنزلۃ قرب عند الکوفیین واما فی طفق فلانہ وان استعمل بمعنی الاخذ فی شئ لکنہ فی الاصل بمعنی الدنو فی القاموس طفق یفعل کذا کفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل بان یتلبس بجزء من اجزائہ او بما یفضی الیہ من دنو حصولہ قولہ علی قرب حصولہ للفاعل ای فی اعتقاد المتکلم اذ احداث الموضوعات لاعلام ما فی الاذہان قولہ منصوب علی المصدریۃ آہ حاصل کلامہ ان الدنو الذی اعتقدہ المتکلم قد یکون سببہ ومنشؤہ رجاء المتکلم وطمعہ بحصول الخبر للفاعل وقد یکون جزمہ بشروع الفاعل باشراف الخبر علی الحصول من غیر ان یشرع فیہ وقد یکون جزمہ بشروع الفاعل فی الخبر فالدنو یتنوع انواعا ثلثۃ باعتبار منشئہ وسبب حصولہ فی ذہن المتکلم والاول مدلول

افعال المقاربۃ

عسی والثانی مدلولی کاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا او اخذا فیه منصوبات علی المصدریة بحذف المضاف ویجوز ان تکون احوالا
لان الدنو بسبب الرجاء یستلزم کون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف علی الحصول یستلزم کون الدنو حاصلا فی نفس الامر والدنو بسبب الشروع
یستلزم کون الدنو مشروعا فی متعلقه والیه اشار المصرح فی امالی الکافیة حیث قال یرید بقوله رجاء او حصولا او اخذا فیه ان القرب مرجوا او حاصل او
مشروع فی متعلقه فاذا قلت عسی الله ان یشفی مریضی فقرب الشفاء مرجو اذا قلت کادت الشمس تغیب فقرب الغیبوبة حاصل واذا قلت طفق
زید یخصف وجعل یقول فانه اخذ فی الخصف والقول انتهی ویجوز ان یکون تمییزا عن الدنو لکونها انواعا له والیه یشیر عبارة المفصل حیث قال
عسی للمقاربة علی سبیل الرجاء وکاد للمقاربة علی سبیل الحصول فاندفع ما قاله الرضی ان قوله رجاء او حصولا او اخذا فیه خبط لان الظاهر ان نصب هذه
المصادر علی التمییز عن نسبة الدنو فیکون المعنی لدنو رجاء الخبر والدنو حصوله او لدنو الاخذ فیه ولیس عسی لدنو رجاء الخبر بل لرجاء دنو الخبر علی
ما ذهب الیه المصرح ولیس طفق واخواته لدنو الاخذ فی الخبر بل للاخذ فیه ولو جعلنا المنصوب حالا ای لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فیه علی تکلف
اذ الحال لا یستعمل فیه هذه المحتملات لا یصح قوله حصولا لان الخبر فی کاد لیس حاصلا بل هو قریب الحصول لان ما قاله انما یرد لو جعل تمییزا من النسبة او حالا من
الخبر والشرح اختار جعله مصدرا لعدم احتیاجه الی التاویل والتمییز یقتضی الابهام فی اصل الوضع وههنا الابهام یعارض التنوع بالاسباب بقی ان
ما فی الامالی یقتضی ان یکون فی معنی عسی رجاء دنو الخبر وما ذکره الشرح یدل علی ان معناه القرب الذی سببه رجاء حصول الخبر والامر فی ذلک هین لان کلا
المعنیین متلازمان علی ما عرفت قوله بان یکون ذلک الدنو ای دنو حصول الخبر للفاعل فی ذهن المتکلم قوله بحسب ای بقدره ووفقه لکونه بسببه
قوله لا بجزمه به عطف علی قوله بحسب رجاءه والضمیر المجرور للدنو لا للحصول اذ لیس الجزم بحصول الخبر فی کاد وطفق وامثالهما انما المجزوم فیهما الدنو
قوله علی قرب حصول الخروج لزید ای فی ذهنک بسبب انک آه فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قیل انه لا یصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب لا بالحصول
الا ان یتسامح ویراد بدلالته علی القرب دلالته علی اخبار المتکلم بالقرب بسبب رجائه ولا یخفی فساد التسامح المذکور لان الاخبار لیس مدلول عسی زید ان
یخرج قوله ترجو ذلک ای الحصول قوله لانک جازم به ای بالقرب کما فی کاد وطفق قوله بان یکون اخبارا المتکلم آه لما کان معنی دنو حصول علی وفق
السابق واللاحق ان یکون الدنو بسبب الحصول ولیس کذلک اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببیته لو اراد بالحصول الاشراف علی الحصول
یلزم سببیة الشیء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا یمکن ان یراد ان الدنو فی اعتقاد المتکلم بسبب الاشراف فی الخارج وکذا العکس لعدم وجوب مطابقة
الاعتقاد للواقع بین السببیة بقوله بان یکون آه یعنی ان المراد بالحصول اشراف الخبر علی الحصول ومعنی کون الدنو بسببه ان الاخبار به بسبب علم
المتکلم باشراف الخبر علی الحصول فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب فقوله الاشراف علی حذف المضاف علی ما سیصرح به فی تفسیر
معنی کاد قوله لجزمک متعلق بقرب ای یدل علی القرب فی اعتقادک المسبب من حیث الاخبار لجزمک به ای یدل علی القرب المجزوم وبحصوله فی الخارج
ویجوز ان یتعلق بقوله قولک لانه وان کان بمعنی المقول ففیه معنی القول والظرف یکفیه رائحة الفعل ای قولک واخبارک لجزمک بالقرب قوله بالتصدی
آه هذا اذا لم یکن الخبر ذا اجزاء والا فیتلبس جزء منه قال عسی وقد یکسر سینه اذا اتصل به الضمیر البارز قوله قال سیبویه المقصود من هذا الکلام افادة
ان القسم الاول مقصور ومختص بعسی ولیس عسی مختصا به فانه یجیء للاشفاق ایضا وح لا یرد ما قیل انه یجب ان یقول المصرح رجاء واشفاقا اذ لیس المقصود
ضبط المعانی بل ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلثة وان کان لما وضع للقسم الاول معنی آخر قوله بحیث لم یجیء آه لا انه غیر متصرف
فی نفسه فانه یجیء منه صیغ الماضی کلها قوله والانشاءات ای المعانی الانشائیة من التمنی والترجی والعرض والقسم والنداء والتحضیض والطلب
من معانی الحروف وانما قال فی الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصریین وهو مع کثرته فی نفسه مغلوب للحروف الانشائیة قوله والحروف
لا یتصرف فیها فکذا ما یتضمن معناها واما امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصریین لانه متضمن معنی لام الامر قوله بان الاستقبالیة وقد
یقام السین مقام ان قوله فی محل النصب للمثل السائر عسی الغویر ابؤسا وقول الشاعر لا تلحنی انی عسیت صائما قوله بتقدیر مضاف وقیل
انه من قبیل رجل عدل وقیل ان زائدة قوله لوجوب آه متعلق بتقدیر مضاف ای مقدر لوجوب صدق الخبر علی الاسم لکونها فی الاصل مبتدأ او
خبرا والحدث لا یصدق علی الجثة قوله ناقصة بمعنی انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنی تقریر الفاعل علی صفة کما عرفت قوله ولیس بخبر کخبر کان حتی یلزم
کون الحدث خبرا عن الجثة قوله وتقدیر المضاف تکلف اذ لم یظهر هذا المضاف فی اللفظ اصلا لا فی الاسم ولا فی الخبر قوله لان المعنی الاصلی ای
الوضعی فی المغنی انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنی او قاصر بمنزلة قرب من ان یفعل حذف الجار توسعا هذا مذهب سیبویه والمبرد وفی الرضی

وفیہ نظر اذ لم یثبت فی عسی معنی المقاربۃ لا وضعاً ولا استعمالاً قولہ ثم نقل الی انشاء الطمع ای طمع حصول معنی الفعل المرفوعا فلم یبق معنی الفعل المتعدی وہو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فہو فی الاستعمال الاول کالفعل المتعدی وفی الاستعمال الثانی کاللازم قولہ بدلا مما قبلہ والفعل قاصر بمنزلۃ قرب کذا فی المغنی واما عسیت صائما وعسی الغویر ابؤسا فشاذ ان علی تضمینہما معنی کان او علی تقدیر عسی الغویر ان یکون ابؤسا حذف الفعل مع ان لکثرۃ وقوعہ بعد عسی قولہ لان فیہ آہ بیان لوجہ اختیار البدل قولہ والذی اری آہ فیہ انہ لا یسلم وجود معنی المقاربۃ فی عسی فکیف یظن قرب ہذا الوجہ ومعنی التوقع والرجاء الذی اعترف لا یتم بالمرفوع قولہ فاقیم مقامہا عطف علی استغنی عن الخبر قولہ فہی ای عسی ناقصۃ الا انہ سدت الجملۃ مسد الاسم والخبر قولہ وان اقتصر عطف علی اقیم قولہ وفی یخرج آہ وح یکون بعینہ الاستعمال الاول سی الا انہ قدم الخبر علی الاسم فلا التباس لاتحاد المعنی بل ہو تعدد وجوہ الاستعمال بخلاف زید قام فانہ لو قدم قام یفوت التقوی ففیہ التباس قولہ وآخر ای ہہنا احتمال آخر نحوی یکون عسی فیہ مستعملا بالاستعمال الاول متحدا معہ فی المعنی لا یتوقف ثبوتہ علی ثبوت استعمال عسیا ان یخرج الزیدان او عسی ان یخرجا الزیدان قولہ وان اعمل الثانی آہ فنقول فی اختیار البصریین عسیا ان یخرج الزیدان علی اختیار الکوفیین عسی ان یخرجا الزیدان وعلی ہذا قیاس الجمع والمؤنث قولہ فی الاستعمال الاول وہو تقدیم الاسم علی المضارع سواء قلنا انہا ناقصۃ او تامۃ قولہ تشبیہا لہا بکاد لاشتراکہما فی کونہما فعلین للمقاربۃ لا علی وجہ الشروع وفی کون ما بعدہما اسما ثم مضارعا لا بلعل لقلۃ المشابہۃ بہا قولہ عسی الہم آہ البیت لہدنۃ بن الخشرم کان قد ہرب عن قومہ لان السلطان طلبہ من اجل قتلہ ابن عمہ زیاد بن مرثد فرج بالجیم قولہ یکون خبر عسی ای عسی الحزن الذی امسیت فیہ ای صرت واقعا فیہ یکون وراءہ ای قدامہ انفراج قریب والتاء فی امسیت یحتمل ان یکون ضمیر المتکلم وان یکون ضمیر المخاطب بالتذکیر والتانیث یخاطب نفسہ تسلیۃ لہا قولہ دون الاستعمال الثانی حال عن ان فی قولہ وقد یحذف ان آہ ای وقد یحذف ان عن الفعل المضارع فی الاستعمال الاول حال کونہ متجاوزا عن الحذف فی الاستعمال الثانی وہو تقدیم المضارع علی الاسم فانہ لم یجئ حذف ان فیہ سواء کان ناقصۃ او تامۃ لعدم المشابہۃ الموجبۃ للتوسع فہذہ نکتۃ لعدم المجئ فلا یرد ان انتفاء علۃ معینۃ لحذف ان لا یوجب انتفاءہ لجواز تعلیل الحکم الواحد بعلل شتی ولا یخفی انہ کان الاولی ان یذکر ہذا الحکم متصلا بالاستعمال الاول الا انہ آخرہ لیکون قریبا بحکم ذکر ان فی خبر کاد ثم حذف ان فی الاستعمال واقع سواء قدر ان کما ہو مذہب الکوفیین لامتناع ابدال الجملۃ عن المفرد او لم یقدر لجواز وقوع الجملۃ خبرا او مفعولا بہ قال کاد وہو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم یات منہ الا الماضی والمضارع ومعناہ قارب کذا فی الاتقان یائی فی الاشہر واوی عند الاصمعی قولہ فتخرعن دنوا الخبر فی القاموس اشرف المریض علی الموت اشفی علیہ فی التاج الاشفاء بر کنارہ چیزی رسیدن وقولہ فی الحال متعلق بالحصول فمدلول کاد اشراف الخبر علی الحصول فی زمان الحال وشدۃ قربہ منہ الا انہ لم یشرع فیہ علی ما فی الرضی فاذا کان فی الاثبات یدل علی ثبوت شدۃ القرب واذا کان فی النفی یدل علی شدۃ نفی القرب لا علی نفی شدتہ کما ان الجملۃ الاسمیۃ المنفیۃ تدل علی دوام النفی لا علی نفی دوامہ فاندفع ما قیل انہ لا یظہر الاشراف فی قولہ تعالی وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ وفی قولہ لم یکد یریٰہا الموی قولہ ففاعلہ اسم محض لا یؤول کما فی الاستعمال الثانی بعسی قولہ لیدل علی قرب الحصول آہ فانہ لو کان اسما لا یدل علی الحصول والحدوث بل علی الثبوت مطلقا ولو کان ماضیا فبعد دخول کاد یدل علی قرب حصول الخبر فی الزمان الماضی بخلاف ما اذا کان مضارعا فانہ وان کان مشترکا لکنہ ظہر فی الحال علی ما نص فی الرضی والظہور فی احد المعنیین بحسب عارض الاستعمال لا ینافی الاشتراک فی الوضع فبحسب ظہور دلالتہ علیہ یدل علی حصول الخبر فی الحال فبعد دخول کاد کان الظہور ان یکون مدلولہ قرب حصول الخبر فی الحال و معلوم ان القرب لا یجامع الحصول فیکون المراد قربہ من الحال قولہ من غیر ان متعلق بقولہ فعل ای فعل مضارع بلا ان قولہ لدلالتہ علی الاستقبال ای لدلالتہ ان علی زمان الاستقبال المنافی للحال فلا یناسب ذکرہ مع کاد الذی مدلولہ الاشراف علی الحصول وقربہ منہ غایۃ القرب قولہ تشبیہا لہ بعسی عند من قال ہو خبر واما عند الکوفیین فبتقدیر ان بدل من الفاعل قولہ قد کاد من طول البلی ان یمصحا اولہ ع رسم عفا من بعد ما قد انمحی + فی الصراح رسم نشان سرای یا زمین ہموار شدہ عفا ای درس الدروس کہنہ شدن الانمحاء سودہ شدن البلی بالکسر کہنگی المصحح رفتن والمعنی ہذا رسم دار والبیت خبر ومعناہ تحسر علی فراق الحبیبۃ وذہاب آثار الربع الذی قام بہا فیہ قولہ ای کسائر الافعال ای الکلام علی حذف المضاف بقرینۃ المقام قولہ فی افادۃ لادوات النفی نفی مضمونہا ای کما ان سائر الافعال اذا دخل علیہ النفی افاد النفی حصول الحدث الذی ہو مدلولہ کذلک کاد لنفی قرب حصول الخبر لفاعلہ فیفید نفی الفعل بالطریق الاولی والیہ یشیر قولہ فیما سیاتی ان قولہ تعالی وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ یدل علی انتفاء الذبح وانتفاء القرب منہ الا تری ان قولک ما قربت ضربہ ابدا بلغ

فی نفی الضرب من ماضربت زیدا فکاد اذا دخل علیہ النفی یفید نفی المقاربۃ ونفی الفعل معا واما تفید نفی المقاربۃ من غیر دلالۃ علی الحصول وعدمہ بل کل منہما موکول الی القرینۃ لاستعمالہ فیہما نحو ولدت ہند ولم تکد تلد وقولہ تعالی لَمْ یَکَدْ یَرٰہَا نحو مات زید وما کاد یسافر قولہ ماضیا او مستقبلا ای کان علی ہیأۃ او مغیرا الی ہیأۃ المستقبل فلا یرد انہ لا یصح کون کاد مستقبلا فالتعمیم المذکور غیر صحیح واختار مستقبلا علی مضارعا لمراعاۃ المطابقۃ قولہ یکون للاثبات ای لفظ کاد اذا دخل علیہ النفی یفید ثبوت الخبر لفاعلہ فالقضیۃ شخصیۃ فلا یرد ما یتوہم ان الجزئی لا یثبت الکلیۃ ومنشأ ذلک ما قال ابن مالک انہ قد یقول القائل لم یکد زید یفعل ویکون مرادہ انہ فعل بعسر لا بسہولۃ وہو خلاف الظاہر الذی وضع اللفظ لہ او لا ولامکان ہذا رجع ذو الرمۃ قولہ بدلیل فذبحوہا فانہ یدل علی حصول الذبح فلو کان المراد من قولہ تعو وما کادُوْا یَفْعَلُوْنَ نفی القرب عن الذبح الذی یستلزم انتفاء الذبح علی وجہ ابلغ لزم التناقض قولہ وتسلیمہ آہ عطف علی تخطیۃ الشعر اراد اعاد اللام اما لکون کل واحد دلیلا مستقلا او لبعد المعطوف علیہ قولہ ان قولہ ای بان وحذف حرف الجر عن ان قیاسی قولہ وقولہ تعالی فذبحوہا قرینۃ آہ فاثبات الفعل مفہوم من القرینۃ لا من کاد قولہ وعن الثانی فلتخطیۃ آہ الظاہر تخطیۃ لانہ عطف علی قولہ عن الاول وغایۃ التوجیہ انہ بتقدیر اما ای اما الجواب عن الثانی فظ لتخطیۃ قولہ قدم ذو الرمۃ الکوفۃ فوقف بالکناسۃ آہ موضع بالکوفۃ فانفد للناس قصیدتہ الحائیۃ فلما بلغ ہذا البیت اداہ ابن شبرمۃ یا غیلان اراہ قد برح قولہ کقولہ تعو لَمْ یَکَدْ یَرٰہَا فی قولہ تعو ظُلُمٰتٌ بَعْضُہَا فَوْقَ بَعْضٍ اِذَآ اَخْرَجَ یَدَہٗ لَمْ یَکَدْ یَرٰہَا ولا یصح ان یحمل فی ہذہ الآیۃ علی الاثبات لان المقصود بیان شدۃ الظلمۃ وہو بانتفاء الرؤیۃ والقرب لا باثباتہا قولہ وما یشتق منہ زاد ہہنا لانہ لا یصح الحکم علی النفی الداخل علی کاد انہ فی الماضی للاثبات وفی المستقبل کالافعال فان التفصیل لا بد لہ من الاجمال المشتمل علیہ والتعمیم السابق بکلمۃ او لا یصح ہہنا واختار ما یشتق منہ علی قولہ مستقبلہ اشارۃ الی تقدم المرجع من حیث المعنی باعتبار ذکر المشتق منہ کالعکس اذا وجد فیہ قرینۃ علی تعین المشتق وہی ہہنا قولہ وفی المستقبل واما کون الماضی مشتقا منہ للمستقبل فباعتبار کونہ ماخوذا منہ وان کان الاصل للکل المصدر قال لقول ذی الرمۃ آہ فی القاموس الرمۃ بالضم قطعۃ من حبل وقد تکسر وبہ سمی ذو الرمۃ فی الصحاح رس الحمی ورسیسہا اول مسہا ومنہ اسم حبیبۃ ذی الرمۃ برح یزول لم یکد برح ابلغ من قولہ لا برح لان ذلک نفی لمقاربۃ البراح یصف تمکن الہوی فی قلبہ فیقول اذا غیر البحر ابل المحبۃ عن المودۃ لم یکد رسیس الہوی من حب ہذہ الحبیبۃ قریب الزوال عن قلبی فکیف الزوال قولہ انتفاء قرب رسیس الہوی المستلزم لانتفاء الزوال بوجہ ابلغ کما فی قولہ تعو لَمْ یَکَدْ یَرٰہَا قولہ وہذا مسلم آہ لما کان موافقۃ الدعوی الثانیۃ لقول ذی الرمۃ موہمۃ لحقیتہا دفع ذلک بقولہ ہذا مسلم ای کون لم یکد فی البیت کسائر الافعال لکن لا یثبت دعواہ الثانیۃ بہ وہی ان النفی الداخل علی المضارع بخصوصہ یکون لنفی القرب ما لم یثبت ان النفی الداخل علی الماضی یکون للاثبات فان خصوصیۃ کونہ للنفی فی المستقبل موقوف علی عدم کونہ فی الماضی کذلک فاذا لم یثبت تلک لم یثبت ہذہ ایضا فیکون کلتا دعویہ باطلتین وحاصلہ ان کلتا الدعویین متلازمتان ففساد احدہما فساد الاخری وقد عرفت فساد الاولی ففسدت الثانیۃ ولا یتوہم صحتہا لموافقۃ البیت لہا ومن لم یتدبر فسر قولہ مدعاہ بمجموع الامرین ثم قال لا فائدۃ فی ہذا الکلام الا لاطالۃ قولہ وجہ القدح فیہ ای فی ثبوت الدعوی بانہ لم یثبت بالتمسک المذکور وفی تمسکہ علیہا بانہ لم یثبتہا قولہ بمعنی اخذ اشارۃ تفسیرہ باخذ الی ان المدلول الذی بسبب الاخذ وان کان مغایرا لہ بحسب المفہوم لکنہ عینہ بحسب الوجود فلذا فسرہ بہ قولہ فی کون خبرہا آہ وہی بذلک اولی من کاد لان اخبارہا حاصلۃ للمضمون بخلاف خبر کاد قولہ بمعنی اسرع ای فی اصل الوضع ثم استعمل بمعنی قرب قولہ عطف علی طفق اشارۃ الی ردہ فی بعض الشروح من ان اوشک لیست من القسم الثالث اذ لو کانت منہ لامتنع استعمالہا مع ان وانما ذکرہا بعد فراغہ منہ وکانہا مشترکۃ بین مقاربۃ الخبر رجاء وحصولا فلذلک استعملت مع ان وحذفہا انتہی ووجہ الرد انہ لم یستعمل اوشک بمعنی الرجاء قال مثل عسی وکاد فی الاستعمال لا فی المعنی وفیہ اشارۃ الی ان الاستعمالین شائعان بخلاف طفق وکرب وجعل واخذ فان الشائع فیہ التجرید وان جاء مع ان علی قلۃ قولہ تارۃ تستعمل آہ واذا کان خبرہا المضارع مع ان فہو بتقدیر حرف الجر ای اوشک زید فی ان یخرج ثم حذف وجوبا لکثرۃ الاستعمال قال ما وضع لانشاء التعجب ہذا وضع طارئ علی اصل الوضع فانہ فی الاصل للاخبار والمطلب الفضل والتعجب انفعال یعرض للنفس عند الشعور بامر یخفی سببہ ولذلک قیل اذا ظہر السبب بطل التعجب قولہ جمعہ بالنظر الی کثرۃ افرادہ ای جمع للدلالۃ علی ان ہذا الجنس کثیر الافراد فالمعرف الجنس والجمعیۃ للدلالۃ علی کثرۃ الافراد وان کالافراد فام للجنس وان کانت للاستغراق افاد مع ذلک شمول التعریف لجمیع افراد المعرف قولہ وعلی کل تقدیر من التثنیۃ والجمع قولہ فالتعریف للجنس للافراد او النوعین قولہ ایضا متعلق بقولہ للجنس ای کما کان فی تقدیر الافراد قولہ فہو ما وضع ای اذا کان التعریف للجنس علی ای تقدیر فہو ای الجنس ما وضع آہ قولہ بمثل آہ وہو کان یستعمل لانشاء التعجب ولیس بفعل واذا تعجبت من خیر شخص قلت لدرہ ای خیرہ قولہ وداہلہ اذا تعجبت من طیب شیء قلت واہالہ قولہ بنحو قاتلہ اللہ من شاعر اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلک قولہ ولاشل عشرہ یقال لمن اجاد الرمی والطعن لاشل عشرہ ای اصابعہ قولہ بعد الوضع فان الشیء اذا بلغ غایۃ یدعی علیہ صوتا لہ

بحث افعال التعجب

عن عین الکمال وکذا لاشل عشرہ دعا لہ بعدم الشل قولہ او المراد آہ بان یکون الاطلاق قرینۃ التجرید عن الغیر قولہ ای لفعل التعجب آہ کون المقصود من التعریف اجراء الاحکام یرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف یرجح الثانی فلذا سوی بینہما قولہ احدہما آہ بیان لحاصل المعنی لا تعیین تقدیر حذف المبتدأ اذ یجوز ان یکون ما افعلہ وافعل بہ عطف بیان وبدلا ثم لما کان ما افعلہ وافعل بہ جملۃ تتضمن فعل التعجب اشار الی ان الحمل مبنی علی التجوز والمراد صیغتا الفعل اللتان تضمنہما الترکیبان المذکوران لکن لا مطلقا اذ لیس افعل وافعل بہ مطلقا للتعجب بل من حیث انہما فی ہذین الترکیبین وزاد لفظ الصیغۃ اشارۃ الی ان کل ما یوازنہما فعل التعجب لا خصوص ہذین الفعلین قال غیر متصرفین لما عرفت من مشابہتہما الحروف بسبب تضمنہما معنی الانشاء قولہ فلا یتغیران ولذا صحح العین فی ما اقولہ وما ابیعہ ولا یجوز الادغام فی اشدد بہ قولہ ای فعلا التعجب اشار الی ان رجوع ضمیر المذکر الی صیغتین مبنی علی تاویلہما بالفعلین ولعدم الاحتیاج الی التاویل فسر الضمیر المجرور فی قولہ فیہما بصیغتی التعجب قال الا مما یبنی منہ افعل التفضیل ویزید علیہ فعل التعجب لیشترط انہ لا یبنی الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضیل فانک تقول انا اضرب منک غدا فان الحال الذی لم یتکامل بعد والمستقبل الذی لم یدخل فی الوجود والماضی الذی لا یستمر لا یستحق ان یتعجب منہا قولہ للمبالغۃ والتاکید فان المقصود من انشاء التعجب فی قولنا ما احسن زیدا اثبات الحسن لہ علی وجہ الکمال وتقریرہ وکذا المقصود من زید افضل القوم کمالہ فی الفضل وتحقیقہ قولہ ولذا ای لمشابہتہما افعل التفضیل قولہ ما اشہی الطعام فی القاموس شہیہ کرضیہ احبہ ورغب فیہ ومقتہ ابغضہ قولہ او عیب ظاہری واما الباطنی فیجیء منہ نحو ما اجہل زیدا قولہ بنائہما آہ بیان لمعنی المثل یعنی اذا اریدبناء صیغتی التعجب مما یمتنع بناؤہما منہ یتوصل بناؤہما من فعل لا یمتنع بناؤہما مما یتعلق بہ قصد المتکلم من حسن او قبح او شدۃ او ضعف مثلا قولہ وجعل آہ بصیغۃ المصدر عطف علی بنائہما وانما جعل الممتنع مفعولا وفی افعل التفضیل تمییزا لان اسم التفضیل لا یعمل فی الفاعل والمفعول بہ الظاہر بخلاف فعل التعجب قال تقدیم وتاخیر ولا فصل خص ہذہ الوجوہ بالذکر لانہ یجوز التصرف بحذف الجار فی احسن بہ اذا کان المجرور ان مع الفعل ویجوز حذف المتعجب منہ نحو اسمع بہم وابصر قولہ وانما قیدنا آہ قیل الاطلاق خیر من التقیید لانہ متکفل بمعرفۃ حال الصیغتین من غیر حاجۃ الی تذکیر التقدیمات الجائزۃ فی غیرہما والممتنعۃ واما ما ذکرہ من الباعث فلا ینفع لان منع فعل التعجب من التقدیم والتاخیر من خواصہ وان کان معہ مانع آخر وقیسان ہذا انما یتم اذا کان قولہ تقدیم وتاخیر لعموم السلب لکن النکرۃ فی سیاق النفی انما تفید العموم اذا انسحب حکم النفی علیہا کما نص علیہ فی التلویح وہہنا لیس کذلک لان النفی متوجہ الی التصرف المقید لا الی القید فیکون المفاد انتفاء التصرف المقید بتقدیم ما ولا شک انہ لیس من خواص فعل التعجب قولہ جریا مجری الامثال لمشابہتہما ایاہا فی خروج کل منہما عن موضعہ الاصلی وتحقق الغرابۃ فیہما قولہ کما لا تغیر الامثال فی الکشاف المثل فی الاصل بمعنی المثل والنظیر ثم قیل للقول السائر الممثل مضربہ بموردہ ولم یضربوہ مثلا الا قولا فیہ غرابۃ من بعض الوجوہ ومن ثم حوفظ عن التغییر قولہ اجیب آہ نقل عن الشارح واجاب بعضہم بانہ یجوز ان یکون المراد تقدیمہ علی شیء وتاخیرہ بالنسبۃ الی شیء قولہ انما ہو للتاکید کما فی قولہ تعالی لا یستاخرون ساعۃ ولا یستقدمون قولہ بین العامل والمعمول بقرینۃ قولہ بالظرف وانما قید بذلک لما سیاتی انہ لمجاز الاکثرون الفصل بکلمۃ کان بین ما والفعل قولہ بکلمۃ کان فقط وہی زائدۃ للدلالۃ علی ثبوت الحکم فی الزمان الماضی وانقطاعہ فی الحال کما بینہ الشارح قال وما ابتداء آہ ہذہ التقدیرات کلہا باعتبار الاصل وبعد النقل صار کالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب الترکیب السابق کما تقرر من ان المنقولات المرکبۃ تبقی علی اعرابہا الاصلی قولہ بمعنی شیء فکان معنی ما احسن زیدا شیء من الاشیاء لا اعرفہ جعل زیدا حسنا ثم نقل الی انشاء التعجب وانمحی عنہ بمعنی الجعل فجاز استعمالہ فی شیء یستحیل کونہ بجعل جاعل نحو ما اقدر اسد ما اعلمہ قولہ من باب شر اہر ذا ناب فی کون کل منہما بمعنی کلام فیہ النکرۃ فاعل فان معنی شیء احسن زیدا ما احسن زیدا الا شیء لا اعرفہ کما ان معنی شر اہر ذا ناب ما اہر ذا ناب الا شر واعلم ان مذہب سیبویہ ضعیف من وجہ وہو ان استعمال نکرۃ غیر موصوفۃ نادر نحو نعما ہی علی قول او لم یرد مع ذلک مبتدأ واظہر من وجہ وہو انہ لا تقدیر فیہ ولم ینقل من انشاء الی انشاء بخلاف مذہب الاخفش فان فیہ لزوم حذف الخبر وبخلاف مذہب الفراء فان فیہ النقل المذکور وہو بعید وما قیل ان الاستفہام قد یستعمل فی التعجب کثیرا فلیس بطریق النقل بل بطریق المجاز والکنایۃ قال موصولۃ عند الاخفش فی المغنی جوز الاخفش ان تکون موصولۃ معرفۃ والجملۃ صلتہا وان تکون نکرۃ موصوفۃ والجملۃ صفتہا قال والخبر محذوف فیہ بعد لانہ حذف الخبر وجوبا مع عدم ما یسد مسدہ قولہ من حیث المعنی وان کان ضعیفا من حیث لزوم النقل المذکور قولہ قد یستفاد من الاستفہام معنی التعجب لکون منشأ کل منہما الجہل قولہ ما ادراک ما یوم الدین ما الاولی مبتدأ والجملۃ الفعلیۃ خبرہ وما الثانیۃ مبتدأ خبرہ یوم الدین او بالعکس والجملۃ سادۃ مسد مفعولی ما ادراک علق عنہما بالاستفہام قولہ واما احسن بزید آہ ای اما اصل احسن فہذا ولکون الجملۃ بتاویل المفرد لم یحتج الی عائد قولہ معناہ الماضی

لان التعجب لایکون الا مما تحقق و ستمر علی ما عرفت وضعف قولہ بان الامر بمعنی الماضی لم یعہد بل العکس و بان مجئ الہمزۃ للصیرورۃ وزیادۃ
الباء فی الفاعل قلیل قولہ ای مجرورہ وہذا التسامح شائع فی کلامہم لشدۃ الاتصال بین الجار والمجرور قال عند سیبویہ متعلق بجمیع ما تقدم فالشارح رح
ادمج عبارتہ بالمتن فی بیان مذہب سیبویہ قولہ الا اذا کان آہ استثناء من لازمتہ لا من زائدۃ قال مفعول یؤیدہ جواز حذفہ کما جاء اسمع بہم
وابصر قولہ ای احسن انت الخطاب لمن یتوجہ الیہ الکلام بتاویل المخاطب ولذا یتصرف فیہ بتانیث الفعل وتثنیتہ وجمعہ قولہ بزید علی تقدیر
کون الباء للتعدیۃ او زیدا علی ان تکون زائدۃ والمعنی اجعلہ حسنا والجعل باعتبار القول قولہ امر لکل واحد آہ فالخطاب لکل من یصلح ان
یخاطب لا لخصوص من یلقی الیہ الکلام قولہ فکانہ قیل آہ لانہ اذا کان الخطاب عاما ومعلوم عدم اتفاق الکل علی وصفہ لوجہ واحد فالامر لکل
احد متضمن للامر بالوصف بالحسن بای جہۃ شئت ففی اعتبار عموم الخطاب مبالغۃ تناسب لما وضع لہ الباب اعنی المدح العام قولہ یعنی
الافعال المشہورۃ عند النحاۃ لا خفاء ان قید عند النحاۃ معتبر فی ما بینہ من الافعال لان المقصد بیان المعانی الاصطلاحیۃ فمحط الفائدۃ
قید الشہرۃ یعنی المراد من افعال المدح والذم ہہنا الافعال المشہورۃ بہذا الاسم عند النحاۃ بناء علی ما فی التسہیل وشرحہ ان یلحق سیاء بئس وبہا
نعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق وعلم الحلماء وقبح العمل عناد المبطلین ومنہ قولہ تعالی کبرت کلمۃ تخرج من افواہہم ومحمولا من فعل او فعل
نحو قولہم لقضو الرجل فلان وعلم الرجل زید بمعنی نعم القاضی ونعم العالم وبمعنی الحاق ہذا النوع بنعم وبئس انہ یثبت لہ من الاحکام ما ثبت لنعم وبئس انتہی فلہذا النوع من افعال المدح عند النحاۃ
لاشتراکہ معہا فی الاحکام ولیشترک ولا یصدق علیہ تعریف المصنف لعدم کونہ موضوعا للانشاء المدح والذم نعم یستعمل کذلک فلو لم یقید المحدود بالمشہورۃ لم یکن الحد جامعا فاحفظہ فانہ
من المواہب قولہ بہذا اللقب ای بہذا الاسم المشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوی کاللقب ولیس بلقب لعدم کونہ علما قال ما وضع لانشاء مدح وذلک اذا قلت نعم الرجل
زید فانما تنشئ المدح وتحدثہ بہذا اللفظ ولیس المدح موجودا فی الخارج فی احد الازمنۃ مقصودا مطابقتہ ہذا الکلام ایاہ حتی یکون خبرا بل القصد مدحہ علی وجود الحاصلۃ خارجا قولہ فلم یکن
مثل مدحتہ آہ لان القصد فیہ الاعلام بمدح موجود فی الزمان الماضی لیقصد مطابقۃ ہذا الکلام ایاہ وکذا مثل ما احسن زیدا وذلک لانہما وان کانت
تفید انشاء المدح لکنہما لیست موضوعۃ لہ بل لانشاء التعجب وذلک یستلزم انشاء المدح والذم وکذا مثل الامر من مدحت وذممت لانہما لانشاء طلب
المدح والذم لا لانشائہما قولہ وہما فی الاصل فعلان بدلیل لحوق تاء التانیث الساکنۃ والضمائر البارزۃ المتصلۃ فی بعض اللغات وقیدہ فی الاصل
لطائفۃ قولہ علی وزن فعل یعنی انہما لم یبقیا فی الحال علی وزن فعل لا قولہ فعلان لیوہم انہما لم یبقیا فعلین قولہ فی فعل فعلا کان او اسما نحو رجل
لعب قولہ باسکان العین لتنقل الکسرۃ علی الحرف الحلقی قولہ مع کسر الفاء بنقل کسرۃ العین الیہ لیدل علی انہ مکسور العین قولہ اتباعا للعین فانہ
یورث الخفۃ فی الکلمۃ باعتبار تماثل الحرکتین وان کان الفتحۃ فی نفسہا اخف من الکسرۃ قال وشرطہما اشارۃ الی ان ورود فاعلہما نکرۃ نحو نعم رجل
زید او مضافا الی النکرۃ نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لہم قلیل ملحق بالعدم قولہ للعہد الذہنی ای قصد بہ الی معہود فی الذہن من حیث جنسہ
غیر متعین فی الوجود کما فی ادخل السوق الا انہ حصل التعیین ہہنا بالخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق والیہ اشار الشارح بقولہ وہی لواحد غیر معین
ابتداء آہ ہذا الذی اختارہ المصرح فی الایضاح حیث قال وما ظنہ بعض النحویین من انہ للجنس بکمالہ فخطاء محض لانک لا تقصد من قولک نعم الرجل
زید جمیع الرجال لانہ یثنی ویجمع ویطابق المخصوص وارادۃ الجنس بکمالہ سواء کان بمعنی کل فرد او جمیع الافراد ینافی ذلک ویطابق نعم رجلا زید فان
الضمیر فیہ راجع الی امر مبہم یفسرہ ما بعدہ فیکون جمیع الباب علی نسق واحد ویحصل الابہام ثم التفسیر الذی یناسب وضع الباب اعنی المدح والذم
وما قیل انہ یلزم خلو الجملۃ عن عائد ففیہ انہ یلزم فی نعم رجلا زید لعدم رجوع الضمیر الی زید فاما ان یقال ان اتحاد المفرد الغیر المعین بالمبتدأ فی
الخارج کاف فی الارتباط کما فی ضمیر الشان او یقال ان الجملۃ بتقدیر المفرد کانہ قیل زید رجل جید علی ان الخلو انما یلزم علی القول المرجوح ہذا
خلاصۃ ما ذکرہ المصرح فی الایضاح المفصل مع زیادۃ فظہر ان ما ظنہ بعض النحویین من ان اللام للجنس بکمالہ خطاء محض وکذا حملہ علی الجنس
من حیث ہو قولہ لیکون اوقع ای انما اختیر التفصیل بعد الابہام ولم یفصل ابتداء لیکون اوقع لتشویق النفس الی معرفۃ ما ابہم ولصیرورتہ
مذکورا مرتین والمقام یقتضی الاوقعیۃ لان المدح العام مما یستبعد وقوعہ ومن ہذا ظہر ان ہذا غیر مختص بالفاعل المعرف باللام قولہ ولہم جرا
ای اقبل جرا قال او مضمرا الاظہر الاغلب انہ لا یثنی ولا یجمع ولا یؤنث اتفاقا بین المضمرین لعدم التصرف فی ہذا الباب ولان الضمیر المفرد
المذکر اشد ابہاما من غیرہ لکن الحاق تاء التانیث اہون من غیرہ للحوق بعض الحروف الیہ نحو لاۃ وثمۃ ورتہ ولعلہ فلذلک اطردت نعت المرأۃ
ولم یطرد لنعم رجلین ونعم رجالا کذا فی الرضی قال منصوبۃ لا مجرورۃ بالاضافۃ ولا بمن وتوہم الاضافۃ بناء علی اختصاص ہذا الباب بخواص

بحث افعال المدح والذم

لم توجد فی غیرہ ولکونہا اسمین عند الکوفیین قولہ مفردۃ فی الرضی ذہب الجزولی ومن تبعہ الی لزوم افراد تمییز ہذا الضمیر والظاہر انہ وہم منہم بل یجب مطابقتہ لما قصد عند البصریین وقد صرح المصنف رح وابن مالک بمطابقتہ لما قصد وہو الحق قولہ نحو نعم رجلا آہ نشر علی ترتیب اللف وانت متعلق بکل واحد من الامثلۃ قال او بما اما موصوفۃ بالجملۃ والمخصوص محذوف کما فی نعما یعظکم بہ او مذکور کما فی بئسما اشتروا بہ انفسہم ان یکفروا او غیر موصوفۃ کما فی نعما ہی وقولہم دقتہ دقا نعما قولہ بمعنی شیء فالمراد بالنکرۃ النکرۃ الصریحۃ کما ہو المتبادر قولہ ای نعم شیئا ہی ای الصدقات ای ابداؤہا اورد علیہ ابن مالک ان ما مساویۃ للمضمر فی الابہام فلا یمیزہ لان التمییز لبیان الجنس واجیب بمنع المساواۃ لان المراد بما شیء عظیم کذا فی التحفۃ وخیر الکن اکتفاؤہم فی التفسیر علی مطلق الشیء یابی عنہ والاظہر ان الضمیر مبہم من حیث الوجود دل علی وجودہ التمییز قولہ ویکون آہ فیہ اشارۃ الی تضعیفہ لان حذف الصلۃ باجمعہا قلیل وکذا یضعفہ قلۃ وقوع الذی مصرحا بہ فاعلا لنعم وبئس قولہ معرفۃ تامۃ یضعفہ عدم مجیء تامۃ بمعنی الشیء فی غیر ہذا الموضع بل بمعنی شیء نکرۃ اما موصوفۃ او غیر موصوفۃ والا یلزم فی نحو قولہ تعریفا یعظکم بہ حذف موصوف الجملۃ ای شیئا یعظکم بہ او القول بکون الجملۃ معترضۃ لبیان استحقاق الشیء المدح قولہ وبعدیۃ آہ لیحصل التعیین بعد الابہام قولہ لقیام لام تعریف آہ یعنی انہم لما قصدوا الی معہود فی الذہن کان کاسم الجنس الذی لہ شمول فی المعنی وکما یصح ان یقوم اسم الجنس مقام الضمیر صح ان یقام الاسم باعتبار المفعول فی الذہن مقام الضمیر لانہ مندرج تحت ما یقدر من آحادہ فی المعنی کذا فی الایضاح واورد علیہ الرضی انہ لو کان مقام الضمیر لکان الضمیر اذا قام مقامہ راجعا الی المبتدأ غیر محتاج الی التمییز فی نحو زید نعم رجلا وکذا فی نحو نعم رجلا زید ایضا لان الضمیر فیہ اذن کما فی قولک ابوہ قائم زید وفیہ نظر لانا لا نسلم الملازمۃ المذکورۃ فانہ اذا قام الضمیر مقامہ کان راجعا الی مبہم مفسر بما بعدہ فلا بد لہ من التمییز ثم بعد التمییز یصیر کاسم الجنس المعرف بلام العہد الذہنی فی الدلالۃ علی فرد مبہم فی الخارج فالرابط فی نعم رجلا زید کالرابط فی نعم الرجل زید والاظہر ما ذکرناہ سابقا من ان الرابط الاتحاد وقیل انہ اذا کان زید مبتدأ یبعد ان یجعل اللام للعہد الذہنی لانہ عبارۃ عن زید وکذا کون الضمیر فی نعم رجلا مبہما لتقدم المرجع رتبۃ والجواب ان لزوم تاخیر المبتدأ غالبا دل علی انہ لیس عبارۃ عنہ ولا مرجعا لہ لان خلاف الاصل لا یکون مطردا او کثیرا قولہ جملتان والثانیۃ مستانفۃ محذوف المبتدأ حذفا لازما لشدۃ اتصال المخصوص بالفاعل قولہ ای مطابقتہ آہ یعنی یجوز ان یکون من اضافۃ المصدر الی المفعول او من اضافتہ الی الفاعل ولیس ہذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادۃ المعنی والمراد بمطابقۃ الفاعل مطابقتہ فقط فیخرج اذا کان فاعلہ ضمیرا اذ لا یتصور فیہ مطابقۃ الفاعل بدون مطابقۃ الفعل واما مطابقۃ التمییز للمخصوص فلیس بشرط لجواز افرادہ ایضا کیف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولی ومن تبعہ قولہ او تاویلا نحو نعم الاسد زید وانما خص ہذا التعمیم بمطابقۃ الجنس اذ لم یوجد المطابقۃ فیما عداہ تاویلا وما یتوہم فی نحو بئس المرأۃ ہند ان تذکیرہ بتاویل المرأۃ بالجنس فباطل والا لجاز قام المرأۃ قولہ حیث وقع المخصوص خص السوال بعدم المطابقۃ فی الافراد مع عدم المطابقۃ فی الجنس ایضا لجواز ان یقدر جعل مثل القوم نفس الذین کذبوا مبالغۃ فی اتصافہم بہ فیتحقق المطابقۃ فی الجنس تاویلا قولہ وحذف المخصوص والقرینۃ تقدم ذکرہ فی قولہ تعالی مثل الذین حملوا التوراۃ قولہ ای بئس مثل القوم المکذبین مثلہم اشار باقامۃ المکذبین مقام الذین کذبوا الی ان الموصول لیس ح للعہد بل عبارۃ عن جنس المکذبین لیحصل الابہام فی المثل وضمیر مثلہم راجع الی الذین حملوا التوراۃ لان المقصود ذمہم فالمعنی بئس حال المکذبین حال الیہود الذین جحدوا بآیات نعت محمد صلی اللہ علیہ وسلم فلا یلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنی علی ما وہم قال وقد یحذف المخصوص وضع الظاہر موضع المضمر لدفع توہم رجوعہ الی الفاعل بقربہ ولا فائدۃ عموم الحکم فان المراد من الضمیر فی قولہ وشرط مخصوص نعم وبئس وانما ذکرہ ہہنا مع ان المناسب ذکرہ بعد حبذا لکثرۃ حذف المخصوص فی نعم وبئس وعراقتہما فی المدح والذم وما قیل ان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ کان الثانی عین الاول فانما ہو اذا کانا ظاہرین فی التسہیل وقد یحذف ویخلفہ صفۃ اتما نحو نعم الصدیق حلیم کریم ای رجل او فعلا ویکثر ذلک اذا کان الفاعل ما نحو بئس ما یامرکم بہ ایمانکم ویقال فی غیرہ نحو نعم الصاحب نستعین بہ فیعینک ای صاحب قولہ ای نحن لقرینۃ قولہ تعالی والارض فرشناہا قال وساء مثل بئس اشار بتشبیہہ ببئس وعدم جمعہ معہ الی عدم عراقتہ فی الاستعمال لانشاء الذم مثلہما ولذا قال فی التسہیل ویلحق ساء ببئس وذلک لشیوع استعمالہ بمعنی الاخبار فی القاموس ساء سوء فعل ما یکرہ وساء سواء کسحاب قبح ووزنہا فعل کظرف قلبت الواو الفا قال ومنہا حبذا فصلہ عن نعم وبئس لاختصاصہ باحکام ذکرہا ولعدم عراقتہ فی المدح فی شرح التسہیل وقیل لیست ای حبذا للمدح بالوضع وانما وضعہ للمبالغۃ فی تمکن الحب قولہ من افعال المدح والذم لم یقل من افعال المدح لان ہذا اللفظ عند النحاۃ اسم لا یفید انشاء المدح او الذم

مع ان حبذا بعد دخول لا لتفید الذم ایضا قولہ حب فی حبذا ای حب فی ہذا الترکیب فی شرح التسہیل مقتضی کلام المصرح ان حبذا بمعنی نعم وقد فرق بینہما بان حبذا تشعر مع دلالتہا علی المدح العام بان الممدوح محبوب وقریب من النفس ولا حبذا بالعکس ولا یشعر بذلک نعم وبئس قولہ من حب الشئ بنصب الشئ علی انہ مفعولہ او حب بفتح الحاء وقولہ اذا صار محبوبا متعلق بہ والمعنی ان حبذا مرکب اما من حب المتعدی یقال حبہ یحبہ بالکسر فہو محبوب بعد نقلہ الی فعل بالضم علی ما تقرر من انہ اذا جعل الفعل المتعدی من النعوت حول الی فعل کما فی علم ورحم او من حب اللازم بکسر العین او ضمہا ولیس المراد ان فی حب لغتین فتح الحاء علی ما ہو القیاس وضمہا بنقل الضمۃ الی الحاء ثم الادغام اذ العبارۃ لا تساعدہ فانہ صریح فی انہ مرکب من احدہما ومن ذا ولانہ لا یلزم ان یکون ذکر الشئ مستدرکا اذ لا دخل لہ فی الترکیب ولان المناسب للتنبیہ المذکور الواو دون او قال وفاعلہ ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلہما ما تقدم وانما خص ذا لما فی اسماء الاشارۃ من الابہام المقصود فی ہذا الباب والمشار الیہ بذا الامر الذہنی وان کان وضع اسماء الاشارۃ للمشار الیہ فی الخارج قال ولا یتغیر ومن ہذا زعم البعض انہ بعد الترکیب صار اسما بمعنی حبیب خبر لما بعدہ فمعنی حبذا الامر حبیب واختارہ ابو علی وصاحب القاموس او مبتدا خبرہ ما بعدہ والیہ ذہب المبرد قولہ لجریہا مجری الامثال کانہم عاملوہ معاملۃ المضمر فی انہ لا یختلف باختلاف احوال الممدوح مثنی ومجموعا ومؤنثا وشبہہ بالمضمر فی نعم رجلا اقوی منہ بالنظر فی نعم الرجل زید لزیادۃ ابہامہ وعدم کونہ اسما ظاہرا قولہ ای بعد حبذا لم یقیدہ ہہنا بالاغلب اذ مخصوص حبذا لم یستعمل مقدما قال المخصوص خلافا لابن کیسان فانہ ذہب الی انہ بدل من ذا وقیل عطف بیان وانما قال بعد حبذا ولم یقل بعد فاعلہ کما فی نعم وبئس اشارۃ الی صیرورۃ ذا جزءا من حبذا قال ویجوز ان یقع آہ انما لم یلتزموا التمییز فی حبذا والتزموا فی نعم اذا کان الفاعل ضمیرا مع ان الفاعل فی کل منہما امر ذہنی لوجہین الاول ان فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانہ مستتر فجعل التمییز دلیلا علی وجودہ والثانی لزوم الالتباس بین الفاعل والمخصوص عند عدم ذکر التمییز فی ما اذا کان المخصوص معرفا باللام او مضافا الیہ نحو نعم رجلا السلطان فانہ لا یدری عند حذف رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف او ہو المخصوص وفاعلہ ضمیر مبہم قال تمییزا او حال فان قصد تقیید المبالغۃ فی مدح المخصوص بوصف کان المنصوب حالا نحو حبذا ہند مواصلۃ ای فی حال مواصلتہا وان قصد بیان جنس المبالغۃ فی مدحہ کان تمییزا نحو حبذا زید راکبا قولہ وحبذا زید رجلا ولا یلزم الفصل بالاجنبی لان المخصوص لیس باجنبی لاتحادہ بالفاعل قولہ من الفعلیۃ لم یقل من الفعل لیشمل مذہب من قال باسمیۃ حبذا قولہ وذا الحال ہو ذا لم یتعرض لبیان المیز لظہورہ اذ لا ابہام فی المخصوص قولہ ای کلمۃ دلت آہ اشار الی ان ما عبارۃ عن الکلمۃ لیکون التعریف مشتملا علی الجنس وان قولہ فی غیرہ ظرف مستقر صفۃ المعنی کما ہو النظر السابق الی الفہم والضمیر راجع الی ما وان جاز رجوعہ الی المعنی کما مر فی تعریف الاسم والفعل رعایۃ لمطابقۃ ولیل الانحصار ویحتمل ان یکون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفی بمعنی الباء وان یکون مستقرا حالا من معنی لکنہ خلاف الظاہر اذ لیس المقصود تقیید الدلالۃ بحال کون المعنی فی غیرہ بل الدلالۃ علی معنی موصوف بالحصول فی الغیر ثم الاطلاق قد یکون قرینۃ التقیید بالتجرید عما سواہ فلما اراد بحرف ما دل علی معنی فی غیرہ فقط ای لا یکون دالا علی معنی فی نفسہ اصلا کما یدل علیہ وجہ الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنی المطابقی عن تعریف الحرف لانہ کما یدل علی معنی فی غیرہ باعتبار مدلولہ المطابقی یدل علی معنی فی نفسہ ایضا باعتبار المعنی التضمنی اعنی الحدث کما مر وکذا الاسماء المتضمنۃ لمعنی الاستفہام والشرط ان قلنا بتضمنہا وضعا لمعنی الاستفہام والشرط الذی ہو غیر مستقل بالمفہومیۃ وان قلنا ان تضمنہا طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفہام والشرط او قلنا بتضمنہا لمعنی الاستفہام والشرط المستقل بالمفہومیۃ فلا اشکال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبہمۃ التی ینسب الیہا الحدث فیہا معناہا المطابقی والتضمنی کلاہما مستقل بالمفہومیۃ وما قیل ان ہذا التعریف بعد التقیید انما یتم لو ثبت ان معانی الحروف کلہا بسائط او مرکبۃ من اجزاء لیس شئ منہا مستقلا بالمفہومیۃ وکلاہما ممنوع فان اثبات ان الابتداء المطلق المستقل بالمفہومیۃ مثلا لیس جزءا من الابتداءات الخاصۃ دونہ خرط القتاد ممنوع بان معانی الحروف من حیث انہا مدلولاتہا آلات لملاحظۃ متعلقاتہا ومرآۃ لمشاہدۃ احوالہا فلا تکون مستقلۃ بالمفہومیۃ سواء کانت مرکبۃ او بسیطۃ وکون معانیہا المرکبۃ فی انفسہا بحیث اذا فصلت ولوحظت قصدا تکون مشتملۃ علی اجزاء مستقلۃ بالمفہومیۃ لا یضرنا قولہ متعقل بالنسبۃ الیہ صفۃ کاشفۃ لحاصل فی غیرہا فان حصول المعنی فی غیر الکلمۃ یحتمل ان یکون باعتبار اتصاف الغیر بہ وان یکون باعتبار دلالتہ علیہ وان یکون باعتبار تعقلہ بالنسبۃ الیہ قولہ ای لا یکون آہ تفسیر لقولہ متعقل بالنسبۃ الیہ ای لیس المراد بکونہ متعقلا بالنسبۃ الی الغیر ان تعقلہ یستلزم تعقل النسبۃ الی الغیر وتقتضیہ حتی یرد علی منع التعریف بالاسماء الموضوعۃ لمعان اضافیۃ کالابتداء المطلق والابوۃ والاخوۃ مثلا بل ان یکون ذلک مستقلا بالمفہومیۃ ویکون آلۃ لملاحظۃ ذلک الغیر متعقلا بتبعہ لا قصدا وبالذات فلا یصح ان یکون محکوما علیہ او بہ لما ان النفس مجبول بعدم الحکم علی شئ

او بشئی مالم یلاحظہ قصداً او بالذات قولہ بل لابد لہ فی ذلک ای فی کونہ محکوما علیہ او بہ من انضمام امر آخر وہو ما یکون ہذا المعنی آلۃ لملاحظتہ فاذا
علم ذلک الیہ صار المجموع معنی ملحوظا قصدا او بالذات یمکن ان یحکم علیہ وبہ نحو زید الاحجر وزید فی الدار قال فی جزئیۃ للکلام بخلاف الفعل والاسم فانہ
لا یحتاج احدہما الی الآخر فی الجزئیۃ بل فی تاتی الکلام ومن ہذا ظہر وجہ التخصیص بالکلام واندفع ما قیل الاولی ان یقول فی جزئیۃ لما یفاد بہ شئی کلاما کان
او مرکبا ناقصا قولہ او غیرہ ای فضلۃ قولہ الی اسم یتعقل معناہ قید الاسم والفعل بہذا القید بقرینۃ المقام لئلا یرد الموصولات فانہا محتاجۃ فی
الجزئیۃ الی اسم او فعل لکن لیس ذلک مما یتعقل معناہا بالنسبۃ الیہ لکون معانیہا مستقلۃ بالمفہومیۃ قال او فعل او لمنع الخلو قال الرضی الحرف قد
یحتاج الی المفعول کما ذکرنا وقد یحتاج الی الجملۃ کحروف الاستفہام والنفی والشرط وقد یحذف المحتاج الیہ فی نعم ولا وکان وقد ولما قال حروف الجر آہ
خص حروف الجر والتنوین من بین سائر الحروف بالتعریف لان ما عداہا اما لیس لہا مفہوم مشترک بینہا کالحروف المشبہۃ والعاطفۃ ولا مفہوم ہا ہو
المعنی اللغوی کحروف التحضیض والردع الی غیر ذلک بخلاف حروف الجر فان لہا فی الاصطلاح معنی مشترکا بینہا وہو الافضاء ولکل منہا معنی خاص و
بخلاف التنوین فانہ نقل من معناہ اللغوی الی معنی آخر وبما ذکرنا ظہر ان اللام فی قولہ ما وضع للافضاء صلۃ للوضع لا للغرض علی ما وہم قولہ ای ایصالہ
فی الرضی المراد بایصال الفعل الی الاسم تعدیتہ الیہ حتی یکون المجرور مفعولا بہ لذلک الفعل فیکون منصوب المحل فلہذا جاز العطف علیہ بالنصب فی قولہ تعو
ذ بہ جلکم ولعلہ اراد ان ہذا اثر الایصال وعلامتہ والا فالایصال ان تعلق معنی الفعل بما یلیہ کتعلق المرور بزید فی مررت بزید کما یشیر الیہ قول الشارح فیما بعد
لانہا تجر معانی الافعال الی ما یلیہا ولا ینتقض التعریف ببعض حروف العطف لانہا موضوعۃ للتشریک لا للایصال وان لزمہا الایصال فی بعض المواضع
کما فی العطف علی معمول الفعل والحروف الزائدۃ مفیدۃ للایصال ولذا تفید التاکید فلا حاجۃ الی ان یقولوا انہا فی الاصل للایصال الا انہا قد تستعمل علی
خلاف الوضع واما الحروف المکفوفۃ بما فقال الرضی انہا لا تقتضی ما تتعلق بہ لان الجار انما کان یطلب ذلک لکون المجرور مفعولا فاذا لم یجر فلا مفعول
ہناک حتی یطلبہ فہی مستعملۃ علی خلاف وضعہا قولہ وہو کل شئی لم یقل کل لفظ لئلا یتوہم اختصاصہ بالمفرد فلا یشمل الجار والمجرور والجملۃ التی یستنبط منہا معنی
الفعل فی الرضی من امثلۃ تعدیۃ الحرف لمعنی الفعل قولہم این انت منی لان معنی این انت منی بعدت والمتبادر من استنباط معنی الفعل منہ ان
لا یکون موضوعا لہ فلا یرد علی التعریف نفس الفعل قولہ والظرف والجار مع المجرور نحو قولک زید عندک او فی الدار لا کرامک فاللام فی الاکرامک
یعدی الظرف الی اکرامک وہو فی الحقیقۃ یعدی الفعل المقدر وشبہہ لان التقدیر استقر او مستقر لکن لما سد الظرف مقام الفعل او شبہہ
جاز ان یقال ان الجار معد للظرف وکذا فی یا لزید فان یا قائم مقام انادی کذا فی الرضی قولہ وغیر ذلک نحو حرف النداء وہاء التنبیہ واسم الاشارۃ
قال الی ما یلیہ الضمیر المرفوع راجع الی ما الثانیۃ والبارز الی ما الاولی وہو انکم کما یشعر بہ قول الشارح الی ما یلیہا ویجوز العکس بناء علی ان
حرف الجر انما اورد لاجل ما یلیہ فہو متاخر عنہ فی الاعتبار وان کان متقدما علیہ فی الذکر قولہ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ہکذا فی اکثر
النسخ وہو سہو اذ نظم الآیۃ وضاقت علیکم فی موضع وحتی اِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمْ فی آخر قولہ برحبہا بضم الراء ای بسعتہا قولہ وسمیت ہذہ الحروف
آہ قدمہا علی بیان وجہ تسمیتہا بحروف الجر وان کان الظاہر یقتضی تاخیرہ لان العلم بالاسم اہم بالنسبۃ الی المتعلم من العلم بوجہ التسمیۃ قولہ
لانہا تجر آہ فالجر مصدر بالمعنی اللغوی قولہ اولان اثرہا آہ فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا کما فی قولہم حروف النصب وحروف الجزم
قولہ علی سبیل الحکایۃ ای عما وقعت فی التراکیب قولہ وفی عدہا ای علی مذہب سیبویہ واما علی مذہب الاخفش والکوفیین فہی بمعنی رب
جارۃ بنفسہا قولہ تسامح فانہا لا تستلزمہا تقدیر حرف الجر مطردا وعدم ظہورہ بعدہا کانہا الجارۃ فالمراد من حروف الجر اعم من ان تکون جارۃ
بنفسہا او باستلزامہا ایاہا قولہ فالعشرۃ الاول الخ ہذا ما قالہ الشارح ویتضمن ہذا البیان حسن الترتیب فان ما لا یکون الا حرفا احق بالتقدیم فی بحث
الحرف وما یکون حرفا واسما احق بالتقدیم مما یکون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانیۃ عشر مما وقع فی بعض النسخ
وباؤہ بعد تاؤہ سہو من قلم الناسخ کیف ویکون معنی الباء للقسم لا یقتضی کونہا حرفا بل اسما قولہ والثلثۃ البواقی آہ قال الشارح ولم اعد
علی اسما وفعلا وحرفا لانی اراعی فی العد ان یکون بین الکلمتین المختلفتین نوعا المتماثلتین لفظا توافق وتناسب من حیث المعنی کتشارک
علی الاسمیۃ والحرفیۃ فی معنی العلو فلذا لم اعد من فعلا ایضا مع انہ امر من مان یمین وکذا فی مع کونہ امر المؤنث من وفی یفی وال امرا من
ولی یلی وکذا لم اعد الی اسما مع انہ یجئ بمعنی النعمۃ کل ذلک لاختلاف المعنیین وراعی ایضا فی العد مع التشارک فی المعنی التساوی فی
اصل اللفظ وعلی اذا کان فعلا یکتب بالالف واصلہ الواو بخلافہ اذا کان اسما وحرفا وکذا من وفی دل افعالا اصلہا ایمن واوفی واولی

حروف الجر

قال الرضی وفیہ نظر لان علی الاسمیۃ تکتب بالالف واصلہ الواو ثم اعترض المصنف علی نفسہ بان حاشا وعدا دخلا الحرفیۃ لا اصل لالفاتہا بخلافہا فعلیۃ واجاب بانہا لما تضمنت معنی الاستثناء اشبہت الحروف فی عدم التصرف فصارت کانہا لا اصل لالفاتہا قال الرضی وہذا عذر بارد **قولہ** ای لابتداء الغایۃ فاللام للعہد او عوض المضاف الیہ علی اختلاف الرائین **قولہ** والمراد بالغایۃ المسافۃ فی الصراح غایۃ پایان ہر چیز از زمان ومکان ومسافۃ دوری وفی القاموس المسافۃ البعد فلیست مختصۃ بالمکان علی ما وہم فاعترض بان تفسیر الغایۃ بالمسافۃ یوجب ان یکون استعمالہا فی الزمان مجازا وہو خلاف ما صرح الشارح **قولہ** اطلاقا لاسم الجزء علی الکل فی الرضی لفظ الغایۃ یستعمل بمعنی النہایۃ وبمعنی المدی کما ان الامد والاجل ایضا یستعملان بمعنیین والغایۃ تستعمل فی الزمان والمکان بخلاف الامد والاجل فانہما یستعملان فی الزمان فقط والمراد بالغایۃ فی قولہم ابتداء الغایۃ وانتہاء الغایۃ جمیع المسافۃ انتہی ولما کان استعمالہ فی المعنیین یحتمل ان یکون بالاشتراک وان یکون بالحقیقۃ والمجاز اختار الشارح الثانی لان تبادر معنی النہایۃ وکون المجاز اولی من الاشتراک یرجحہ **قولہ** اذ لا معنی لابتداء النہایۃ والقول بانہ یجوز ان یکون الاضافۃ لادنی ملابسۃ وفائدتہا التنبیہ علی ان من لا یستعمل فی ابتداء ما لا نہایۃ لہ کالامور الابدیۃ مردود لعدم جریانہ فی انتہاء الغایۃ وکذا القول بحذف المضاف ای لابتداء ذی الغایۃ لان المجاز اولی من الحذف **قولہ** وقیل کثیرا ما یطلقون آہ ای یستعملون العلماء لفظ الغایۃ الذی ہو یطلق فی اصطلاحہم للفائدۃ المترتبۃ علی الشیء بمعنی الغرض وہو ما لاجلہ اقدام الفاعل علی الفعل وبمعنی المقصد مطلقا فالمراد بالغایۃ الفعل لعلاقۃ انہ قد یکون غرضا ومقصودا لہ کما اذا کان مختارا ولیس المراد بالغایۃ ہہنا الغرض حتی یلزم اختصاص من الابتدائیۃ بالافعال الاختیاریۃ ولا یصح علا القدر من اول النہار الی آخرہ علی ما وہم **قولہ** وہذا الابتداء اما من المکان حقیقیا کان او تنزیلیا وفیہ اشارۃ الی ان معنی قولہم لابتداء المسافۃ لابتداء الفعل منہا فلا بد ان یکون الفعل المتعدی بمن الابتدائیۃ شیئا ممتدا کالسیر والمشی ویکون الشیء المجرور بمن الشیء الذی ابتداء منہ ذلک الفعل نحو سرت من البصرۃ او یکون اصل الشیء الممتد نحو تبرأت من فلان الی فلان وخرجت من الدار **قولہ** او من الزمان اختیار المذہب الکوفیین من ان من الابتدائیۃ تستعمل فی الزمان علی الحقیقۃ لانہ الظہر الکثیر الاستعمال علی ما فی الرضی وقال ابن مالک ہو الصحیح وقال البصریون انہا للابتداء فی غیر الزمان سواء کان المجرور بہا مکانا او غیرہ نحو ہذا الکتاب من زید الی عمرو وفی اللباب من لابتداء الغایۃ فی المکان فقط واستعمالہا فی غیر المکان زمانا کان او غیرہ علی سبیل الاستعارۃ **قولہ** لان معنی اعوذ بہ التجئ الیہ فی الصراح لجا بفتحتین پناہ گرفتن یقال لجأت والتجأت الیہ وعذت بہ لجأت الیہ بمعنی فالباء ہہنا بمعنی الی **قولہ** بالجر عطف علی الابتداء اشار بذلک الی ان ما وقع فی بعض النسخ والتبیین باعادۃ الجار غلط اذ لا معنی لاعادۃ الجار ہہنا وترکہ فی قولہ والتبعیض **قولہ** ای ویجئ من للتبیین ایضا لما کان دخول المعنیین تحت جار واحد موہما لکون المجموع معنی من ازال ذلک الوہم بالتفسیر المذکور وافاد بلفظ تجئ ان مجیاہ للتبیین محقق سواء کان موضوعا لہ کما ہو مذہب الجمہور او راجعا الی معنی الابتداء کما ذہب الیہ الزمخشری **قولہ** وعلامتہ آہ ای علامۃ اللفظیۃ واما المعنویۃ فتعلم من قولہ لاظہار المقصود من امر مبہم وہو ان یکون قبل من او بعدہ مبہم یصلح ان یکون المجرور بہا تفسیرا لہ ویوقع اسم المجرور علیہ وفیما قدم من المبینۃ المذکورۃ بعدہ عطف بیان للمبہم المقدر لیحصل البیان بعد الابہام فقولک یعجبنی من زید کرمہ ای من خصال زید فی تقدیر یعجبنی شیء من خصال زید کرمہ **قولہ** صحۃ وضع الموصول فی موضعہ بدون تغییر کما فی الآیۃ او مع تغییر کما فی قولہم قد کان من مطر اذا کان من بیانیۃ ای الشیء الذی ہو المطر **قولہ** ای وقد تجئ آہ اشار الی ان مجیاہ للتبعیض قلیل بالنسبۃ الی المعنیین السابقین والی انہ یجوز ان یکون موضوعا لہ وان یکون راجعا الی الابتداء کما ذہب الیہ المبرد وعبد القاہر والزمخشری لان الدراہم فی قولک اخذت من الدراہم مبدأ الاخذ **قال** وزائدۃ لم یقل وللزیادۃ لانہا تجئ للتاکید لا للزیادۃ **قولہ** فانہ مرفوع آہ باعتبار نیابتہ عن الجر المحذوف **قولہ** وزیادتہا لا تکون الا فی غیر الکلام الموجب حمل التقیید بقولہ فی غیر الموجب علی التخصیص لیفید ویصح قولہ خلافا للکوفیین لان خلافہم انما ہو فی الجزء السلبی المفہوم ضمنا لا فی الجزء الثبوتی المذکور صریحا وقدر موصوف الموجب لان المشتق لا بد لہ من موصوف ولم یذکر موصوف الغیر لانسیاق الذہن الیہ فالمعنی فی کلام غیر الکلام الموجب **قولہ** نحو ما جاءنی من احد آہ والدلیل علی زیادتہا دخولہا علی ما لا یوصل الفعل الیہ اعنی الفاعل واورد مثال النفی لاصالتہ والنہی والاستفہام لشبہہ بہ واورد مثال الاستفہام اشارۃ الی اختصاص الحکم بہل **قولہ** کان بعض مطر او شیء من مطر نشر علی ترتیب اللف والحق الرضی علی التقدیر بان حذف الموصوف واقامۃ الجملۃ مقامہ مشروط بما اذا کان بعضا مما ذکر قبلہ مجرورا بمن او بفی نحو قولہ تعالی وَمَا مِنَّا اِلَّا لَہٗ مَقَامٌ مَّعْلُوْمٌ ای الا ملک وحذفہ فیما عدا ذلک قلیل خصوصا اذا کان المحذوف فاعلا

کما فیما نحن فیہ لان الجار والمجرور لایکون فاعلا للمبنی للفاعل الا اذا کان الجار زائدا نحو کفی باللہ قولہ وہو وارد علی سبیل الحکایۃ فالمراد بقولہ لاتکون الا فی غیر الموجب ابتدا لما تقرر من ان المحکی یبقی علی حالہ قولہ فاجاب ای مجیب والنظر فاجیب قولہ سواء کان الخ وہذا التعمیم مما لاخلاف فیہ علی ما فی الرضی قولہ فان قلب المخاطب الظاہر فان قلب المتکلم منتہ الیک وغایۃ التکلف ان یقرأ المخاطب علی صیغۃ اسم الفاعل وضمیر الغیبۃ قائم مقام ضمیر الخطاب قال وحتی کک آہ من الفرق بین حتی والی ان حتی یلزمہ تقدم ذی الاجزاء لفظا او تقدیرا بخلاف الی وان الاظہر دخول ما بعد حتی فی حکم ما قبلہا کما اخترنا بخلاف الی فان الاظہر فیہ عدم الدخول الا مع القرینۃ کما اخترنا وان کان جزءا ایضا وان الفعل المتعدی بحتی یستوفی اجزاء المتجزی الذی قبل حتی شیئا فشیئا حتی ینتہی الی ما بعد حتی من الجزء والملاقی لہ واما الی فان کان ما قبلہا ذا الاجزاء وبعدہا الجزء او الملاقی فحکمہا ایضا کک والا فلا نحو قلبی الیک ولاخلاف فی وقوع الملاقی بعد الی وما بعد حتی ففیہ الخلاف کذا فی الرضی قولہ ای حتی ای الجارۃ اما اذا کانت عاطفۃ جاز دخولہا علی المضمر نحو جاءنی القوم حتی انت ورأیت القوم حتی ایاک ومررت بالقوم حتی بک قولہ لالتبس الضمیر المجرور بالمنصوب ای خیف التباسہ مع تخالفہما فی المعنی فان المنصوب یجب دخولہ فیما قبلہ لکونہ بعد حتی العاطفۃ بخلاف المجرور وہذا الالتباس فیما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو شعر فلا واللہ لایبقی اناس ۔ فتی حتاک یا ابن ابی زیاد ۔ ورده صاحب المغنی بانہ یقع فی العاطفۃ ایاک بالفصل لان الضمیر لایتصل الا بعاملہ وفی الجارۃ حتاک بوصل کما فی البیت فلا التباس والجواب ان التغییر فی الضمائر باقامۃ بعضہا مقام بعض وان کان خلاف الاصل مستعمل فی کلامہم علی ما صرح بہ الرضی فی بحث لولاک فجواز قیام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل یوجب خوف الالتباس ولم یتعرض لالتباسہ بالمرفوع مع انہ لازم ایضا علی ذلک التقدیر لان فیہ ارتکاب مخالفۃ الاصل من وجہین اقامۃ المجرور المتصل مقام المرفوع المنفصل وما قیل انہم جوزوا الالتباس فی مواضع واحالوا رفعہ الی القرائن فجوابہ ان الاصل عدمہ وعلل بعضہم عدم دخولہا علی الضمیر بان مجرورہا لایکون الا بعضا لما قبلہا او کبعض منہ فلم یکن عود ضمیر البعض الی الکل ورد علیہ صاحب المغنی بانہ قد یکون ضمیرا حاضرا کما فی البیت فلا یعود علی ما تقدم وانہ قد یکون ضمیرا غائبا عائدا علی ما تقدم غیر الکل کقولک زید ضربت القوم حتاہ قولہ علی سبیل الندرۃ ای القلۃ فیہ اشارۃ الی ضعف استدلالہ فان القلیل فی حکم العدم فلا یقاس علیہ قولہ یکون بشندوذہ ای بکونہ علی خلاف الاستعمال الفصیح للضرورۃ فہذا جواب غیر ما یستفاد من قولہ علی سبیل الندرۃ قولہ نحو انجاۃ فی الصدق کان الصدق محیط بہا من جمیع الجوانب بحیث لایخرج عنہ شئ منہا کالظرف بالمظروف قولہ ای علی جذوع النخل فی الرضی الاولی انہا بمعنی الظرفیۃ لتمکن المصلوب فی الجذوع تمکن المظروف فی الظرف قولہ ای لافادۃ الصوق آہ یعنی ان الجار والمجرور ظرف مستقر کما ہو النظر وان معنی کینونۃ للالصاق کینونۃ لافادتہ ایاہ وان الالصاق معناہ اللصوق فانہ یجئ لازما ومتعدیا علی ما فی تاج البیہقی ولم یجعل اللام صلۃ للوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعانی المذکورۃ ولذا اختلف فیما سوی الالصاق انہا من معان اصلیۃ للباء او من فروع الالصاق ثم اللصوق الذی مفاد الباء اعم من ان یکون بطریق المقارنۃ والاتصال کما فی مررت بزید وفی ابتدأ بسم اللہ الرحمن الرحیم علی وجہ او بطریق المخامرۃ والمخالطۃ نحو بہ داء ای خامرہ ولایکون باء الالصاق مع مجرورہا ظرفا مستقرا الا ان تکون خبر المبتدأ نحو مروری بزید قولہ الی مجرور الباء استعمل اللصوق بالی مع انہ یستعمل بالباء لئلا یلزم اخذ الالصاق فی تفسیرہ لان الباء التی ہی صلۃ اللصوق باء الالصاق ووضع النظر اعنی الباء موضع المضمر کیلا یحتاج تفسیرہ الی ارتباطہ بالمتن قولہ ہذہ کما تری فی بعض النسخ بالواو وفی بعضہا بدونہ وعلی التقدیرین جملۃ مستانفۃ لبیان مغایرۃ الالصاق للایصال الذی ہو معنی مشترک بین جمیع حروف الجر یعنی افادۃ اللصوق المذکور مثل الافادۃ فی مررت بزید فانہ یفید لصوق المرور بزید ای بمکان قریب منہ فاعتبروا اللصوق حقیقیا وارتکبوا التجوز فی الظرف حیث جعلوا اللصوق بمکان قریب منہ لصوقا بہ بخلاف الایصال الذی ہو معنی مشترک فان المراد بہ تعلق معنی الفعل بمدخول حرف الجر ای تعلق کان من الابتداء والانتہاء والظرفیۃ واللصوق وغیر ذلک وبما ذکرنا ظہر لک ان ما قیل ینبغی ان یزاد علی تفسیر الالصاق حقیقۃ او مجازا لیشمل اللصوق المجازی نحو مررت بزید فان اراد بان اللصوق فیہ مستعمل فی المعنی المجازی فبعد وان اراد ان فیہ مجازا فی النسبۃ فہو لا یقتضی التعمیم قولہ ای استعانۃ الفاعل فی التاج الاستعانۃ یاری کردن خواستن وہذہ الباء ہی الداخلۃ علی آلۃ الفعل وہو معنی غیر السببیۃ علی ما فی المغنی فما قیل الاشہر ان یقدر للسببیۃ لیس بشئ قال والمصاحبۃ وہی التی یحسن فی موضعہا مع ویعنی عنہا وعن مصحوبہا الحال کقولہ تعالی قد جاءکم الرسول بالحق ای مع الحق او محقا کذا فی شرح التسہیل ومن ہذا تبین وجہ عدم التعبیر بقولہ وبمعنی مع کما فی الی وحتی لعدم لزوم اقامۃ مع مقامہا واما ما قیل ان قولہ بمعنی مع یفید

بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع واستعمال الى وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقي للباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقي له لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرعة عنه ولذا لم يجعل الشارح اللام في قوله لالصاق صلة الوضع **قوله** ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الالصاق على ما فسره لصوق ما مجرور الباء وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون المجرور شريك في ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة الالصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الالصاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة ففي قولنا به واء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به الشراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الاشتراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبة السرج واشتراء الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الا تهافت **قوله** اي لافادة آه خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسطا المعاني المذكورة في التاج المقابلة برابر شدن وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيح ههنا **قوله** اي جعل الفعل اللازم آه اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا فالتعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم والباء في قوله بتضمينه متعلق بالجعل بيان للكيفية وفي قوله بادخال متعلق بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى اللغوي اي اعتبار شيء في ضمن آخر لا التضمين المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء تكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية غرض من وضع الباء وليست مدلولة له ففاسد اذ لو لم يكن مدلولا له لزم ان لا يكون للباء في ذهبت بزيد معنى **قوله** بادخال الباء آه وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا في قوله تعالى اِيتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ اي بزبر على قراءة ائتوني بهمزة الوصل **قوله** صيرته ذاهبا سواء ذهب معه او لا فمعنى ذهبت بزيد واذهبته واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المتعدية عنده بمعنى مع فقوله تعالى لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ الباء فيه للتاكيد عند المبرد وكانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي **قوله** بهذا المعنى اي بمعنى تغيير الفعل **قوله** مختصة بالباء اي من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف **قوله** بمعنى الايصال آه اي من غير تغيير معنى الفعل **قال** وزائدة عطف على مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الاستفهام معناه في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف لزائدة بعد تعلق في الخبر ويجوز ان يكون حالا من الخبر **قوله** لا مطلقا تعريض للمصنف رح بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفي **قوله** النفي بليس آه خص النفي بليس وما لان زيادتها لم تثبت في ان النافية واختلف في لا التبرئية نحو لا خير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظاهر من كلامه انه لا فرق بين الحجازية وهو المتفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي والزمخشري الى انه لا يزداد في خبرها وجوزه غيرهما **قال** قياسا اي زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سماعا في الرضي ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجعلت وسمعت وتيقنت وحسبت **قال** نحو بحسبك جعل الرضي زيادة الباء في بحسبك وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادته من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياسي وكذا الحال في افعال القلوب التي مرت **قوله** وكفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفى مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي معمولاه الا عليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة **قال** والقى بيده اي نفسه ولو كان المراد القى نفسه بسبب يده لم يكن الباء زائدة **قال** واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الا مع المستغاث الباء خر لياء مفتوحة مع كل مضمر الا مع ياء المتكلم **قال** للاختصاص اي الحصر كما ذهب اليه البعض او الارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لا حصر فيها واليه يشير تعميم الشارح **قوله** ملكية اشارة الى ان ما ذكره من معاني اللام من الملك والتمليك والاستحقاق كلها داخلة في الاختصاص **قوله** لبيان علة شيء يشير الى ان التعليل على ما في التاج چيزي را علت نهادن وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة ما لاجله الشيء وقوله ذهنا او خارجا تمييز من العلة **قوله** نحو ضربته للتاديب فان التاديب علة غائية للضرب متقدم عليه

فی الذہن متاخر عنہ فی الخارج مترتب علیہ والفرق بین الضرب والتادیب بالاعتبار فانہ من حیث انہ فعل یؤلم ضرب ومن حیث انہ یترتب علیہ الانزجار عما لاینبغی تادیب فہو کقولہم رماہ فقتلہ **قولہ** لخرجت لمخافتک فان المخافۃ مقدم فی الوجود علی الخروج حاملۃ علیہ **قال** وبمعنی عن وہو اللام الداخلۃ علی اسم من غاب حقیقۃ او حکما عن قائل قول یتعلق بہ وجملۃ شارح التسہیل بمعنی من اجل والرضی حکی جوازا اعتبارا للفظ واعتبارا للمعنی فی المحکی بالقول فلک ان تقول قال زید انا قائم رعایۃ للفظ المحکی وان تقول قال زید ہو قائم اعتبارا لحال الحکایۃ فان زیدا فی حال الحکایۃ غائب ومنہ قولہ تعم وَقَالَ الَّذِیْنَ کَفَرُوْا لِلَّذِیْنَ آمَنُوْا لَوْ کَانَ خَیْرًا مَا سَبَقُوْنَا اِلَیْہِ والاول اکثر استعمالا فاذن لایتعین ما قالہ ابن الحاجب **قولہ** ای قلت عنہ ولو کان اللام بمعناہا کان زید مخاطب القول فوجب ان یقول انت لم تفعل الشر **قال** وزائدۃ وہو فیما اذا دخل علی مجرور لیصل الیہ معنی الفعل بدون اللام کما فی ردف لکم فانہ متعد بنفسہ **قال** وبمعنی الواو فی القسم للتعجب قولہ فی القسم المراد بہ المقسم بہ ظرف مستقر وقع حالا من ضمیر قولہ بمعنی الواو وقولہ للتعجب ظرف لغو للقسم ان اریدبالامور العظام التی من شانہا ان یتعجب منہا علی ما فی الرضی والمعنی ان اللام یکون بمعنی الواو حال کونہ فی القسم الذی جوابہ تلک الامور وظرف مستقر وقع حالا من ضمیر فی القسم الراجع الی اللام ان اریدبہ معناہ الظاہر علی ما فی اللباب والمعنی من ان اللام للقسم والتعجب وعلی التقدیرین ہذہ العبارۃ علی طبق العبارۃ السابقۃ اعنی قرر ومعنی عن مع القول وما قیل من ان قولہ فی القسم متعلق بالواو او بمعنی اللام فی قولہ للتعجب للوقت والمعنی وبمعنی الواو التی فی القسم وقت التعجب فلا یخفی رکاکتہ وانما لم یقل بمعنی الباء لان الواو اصل فی القسم وان کان الباء اصلا للواو ولاشتراک اللام مع الواو فی دخول حرف العطف نحو فللہ وللہ ولذا لم یقل وبمعنی الباء مع اشتراکہما فی الاختصاص بلفظ اللہ **قولہ** وانما یستعمل آہ اما اشارۃ الی ان المراد بالتعجب ما من شانہ ان یتعجب منہ علی ما فی الرضی او الی فائدۃ زائدۃ لابد من اعتبارہا ان اریدبہ المعنی الظاہر **قال** ورب فیہ ستۃ عشر لغۃ ضم الراء وفتحہا وکلاہما مع التشدید والتخفیف والاوجہ الاربعۃ مع تاء التانیث ساکنۃ او متحرکۃ ومع التجرد منہا فہذہ اثنتا عشرۃ والضم والفتح مع اسکان الباء وضم الحرفین مع التشدید ومع التخفیف کذا فی المغنی **قولہ** ای لانشاء التقلیل فی التاج التقلیل باندک وانمودن فالمعنی لاحداث ان المتکلم یستقل مدخولہ وان کان کثیرا فی الواقع تقول فی جواب من قال ما لقیت رجلا رب رجل لقیتہ ای لاانکر لقائی للرجال بالمرۃ فانی لقیت منہم شیئا وان کان قلیلا **قولہ** ولہذا وجب آہ فان مغیر الجملۃ یجب ان یقیدہا کما مر غیر مرۃ وقیل لان القلۃ فی معنی النفی **قولہ** کما ان کم آہ ایضاح بحکم رب مقابلہا فان الاشیاء تتبین باضدادہا **قال** مختصۃ بنکرۃ موصوفۃ اذا کان مجرورہا ظاہرا علی ما فی المغنی والقرینۃ علیہ قولہ وقد تدخل آہ او بنکرۃ ظاہرۃ او مضمرۃ تخورب رجلا فان ہذا الضمیر نکرۃ عند الاکثرین علی ما فی العباب والمراد بالموصوفۃ اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فان التمییز للضمیر المبہم کالوصف لہ والوصف اعم من ان یکون بمفرد او بجملۃ اسمیۃ نحو رب رجلا ابوہ منطلق والفعلیۃ نحو رب رجل لقیتہ واجاز بعض النحویین ان یجر المعرف وانشد ع ربما الجامل المؤبل فیہم وبجر الجامل وصفتہ فان صحت الروایۃ حمل علی زیادۃ ال وحکی الاصمعی رب ابیہ ورب اخیہ علی نیۃ الانفصال **قولہ** لعدم احتیاجہا آہ یعنی مدلول رب لما کان تقلیل نوع مبہم من الجنس لم تکن بحاجۃ فی دلالتہا علیہ الی المعرفۃ فتختص بالنکرۃ اذ لو دخلت علی المعرفۃ لزم احتیاجہا الیہا فی الدلالۃ لما ان الحروف محتاجۃ فی دلالتہا علی معانیہا الی ذکر متعلقاتہا لکون معانیہا غیر مستقلۃ بالمفہومیۃ وحاصلہ ان مدلولہا لیس تقلیلا متعلقا بامر معین فیمتنع دخولہا علی المعرفۃ بخلاف سائر الحروف فان معانیہا جزئیۃ متعلقۃ بمدلول المعرفۃ والنکرۃ فتدخل القبیلتین وبما حررنا لک اندفع ما قیل من ان عدم الاحتیاج مشترک بین رب وسائر الحروف الجارۃ مع عدم اختصاصہا بہا وایضا عدم احتیاجہا انما یقتضی عدم اختصاصہا بالمعرفۃ لا اختصاصہا بالنکرۃ وظہر ایضا فساد ما قیل ان وضع رب لما کان لتقلیل نوع من جنس وجب وقوع النکرۃ دون المعرفۃ لحصول معنی الجنس بہا بدون التعریف فلو عرف لوقع التعریف ضائعا لان عدم احتیاجہا الی المعرفۃ لایقتضی ضیاع التعریف بجواز ان یکون مقتضی التعریف شیئا آخر سوی رب **قولہ** لتحقق التقلیل الذی ہو مدلول رب وہو تقلیل نوع من جنس فان النکرۃ تدل علی الجنس والوصف یخصصہ فیصیر نوعا ورب تفید تقلیلہ وما قیل ان ذلک انما یقتضی تقیید النکرۃ مطلقا لا تقییدہا بالوصف فمندفع من انہا نکتۃ بعد الوقوع **قولہ** صارا قل واخص آہ لان الاصل فی الصفۃ ان تکون مقیدۃ **قولہ** واشتراطہ آہ اشارۃ الی ان قولہ علی الاصح قید لقولہ موصوفۃ لا للنکرۃ ایضا لان اختصاصہا بالنکرۃ متفق علیہ **قولہ** ومن وافقہ ای المبرد وابن السراج علی ما فی الرضی **قولہ** وقیل آہ قائلہ الاخفش والفراء ومن وافقہما **قولہ** اصلہا ای معناہا الموضوع لہ **قولہ** کالحقیقۃ آہ فان المجاز المشہور ملحق بالحقیقۃ والحقیقۃ المتروکۃ بالمجاز **قولہ** یعنی الذی تعلق بہ رب الخ یعنی انہا حرف جر فلا بد لہا من فعل توصل معناہ الی مجرورہا

وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانهما
تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها وانهم لم يرد بها تجر بحرف جر ولا باضافة فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل لكن يشكل حرفيتها بنحو رب رجل اكرمت
فان الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر وبنحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وبنحو رب رجل كريم جاءني في
جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك بزيد مرر الضمير في مر لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتاخر
يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بان جاءني واكرمته صفة رجل والعامل محذوف
اي ثبت وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر
قال الرضي ويقوى عندي مذهب الكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه
مبتدأ لا خبر له ولتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها العوامل **قال** ماض مذهب اكثر النحويين منهم المبرد والفارسي
ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز
ان يكون ماضيا وحالا ومستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل **قوله** لانها للتقليل آه اي لانشاء تقليل نوع
من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل
وانما يعلمه الله تعالى وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا متأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد او بتقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم تكن مكفوفة
قال محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به
لم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به كذا في الرضي وقال المصنف رح انه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون
الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر **قال** لوجود القرائن المقالية او الحالية **قوله** نحو رب رجل كريم اي لقيته لا يخفى ان الفعل المذكور
لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر ولم يثبت تفسير الناصب لفعل آخر يتعدى بحرف الجر في كلامهم نحو زيدا
جاوزته اي مررت بزيد جاوزته **قوله** لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه معين راجع الى مذكور كان
قائلا قال هل من رجل فقيل له رب رجلا وانما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام **قال** مفرد مذكر لانه اشد ابهاما من غيره والمقصد بهذا
الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز **قال** في مطابقة التمييز اي يجوزون مطابقته في شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز
اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف في الشيء معناه اعتبار نقيضه فخلاف الكوفيين
انما هو في عدم المطابقة لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل في على التعليل مع حذف مضاف اي لسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع في المغني
رب حرف خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق في هذه الصورة **قوله** ما الكافة خص ما بالكافة لقرينة قوله فتدخل على الجمل **قال**
فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل ومعناها ح تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة والظاهر منه انه تدخل الجمل مطلقا فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية
وما قيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مؤولة بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية ليست ما كافة بل نكرة موصوفة **قوله** وقد تكون آه بيان
لفائدة زائدة مع الاشارة بقد التي للتقليل الى وجه ترك المصرح لها **قوله** نحو ع ربما ضربة بسيف صيقل ه آخره بين بصري وطعنة نجلاء ه
الصيقل فيعل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصري اي امكنتها بصري بالضم والسكون قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف
الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث انجل الواسع الجرح والتقدير بها طعنة نجلاء بين بصري فان المطعونين
يشتركان في القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة علي بالسيف المجلو الرمح في بصري شام **قوله** اي واو رب في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة
التي وقعت خبرا في المتن مفسرة للحكم على طريقة قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله الآية حيث ذكر في المغني
ان تؤمنون جملة مفسرة للتجارة لا اشارة الى علة الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من بين
الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقها
تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا **قوله** مثل وبلدة آه اراد بالبلدة المفازة والانيس ما يؤانس به اليعافير واحدها
اليعفور قال الجوهري اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضا وقال بعضهم اليعافير يؤنس الظباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوها بياض واحدها اعيس وعساء

یقول رب مفازة لا یسکنها الا الوحوش قطعتها وسرت منها کذا فی شرح ابیات الایضاح **قولہ** ولیست بجارة بل الجارة رب المقدرة ویحذف حرف الجر قیاسا اذا کان رب بشرطین احدہما ان یکون فی الشعر خاصة والثانی ان یکون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها بدون ہذہ الاحرف فشاذ فی الشعر ایضا کذا فی الرضی **قولہ** فان لم تکن فی اول الکلام بان کان قبلها ما یصلح للعطف علیہ **قولہ** وان کانت فی اولہ بان لم یکن ما قبلها ما یصلح للعطف علیہ سواء کان قبلها کلام او لا **قولہ** انہا حرف عطف ای فی الاصل **قولہ** قائمة مقام رب جارة بنفسہا لصیرورتہا بمعنی رب بدلیل انہ لا یجوز اظہار رب بعدہا کما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلک لا یجوز دخول حرف العطف علیہا فی وسط الکلام اعتبارا لاصلہا بخلاف واو القسم فانہا لم تکن فی الاصل واو العطف فلذلک جاز دخول حرف العطف علیہا نحو فواللہ وواللہ وثم واللہ کذا فی الرضی **قولہ** فلا یقدرون ای لا یعتبرون لیشمل ما اذا کان قبلها ما یصلح للعطف علیہ ایضا **قولہ** لان ذلک ای تقدیر المعطوف علیہ فی الواو تعسف بخلاف تقدیرہ فی الفاء وبل لان اظہار رب بعدہما دل علی کونہما علی اصلہما فلا یکون التقدیر فیہما تعسفا **قال** انما تکون آہ فالمعنی لا تکون مستعملة الا لغیر السوال فقولہ عند حذف الفعل خبر تکون وقولہ لغیر السوال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا یجوز ان یکون احدہما متعلقا بتکون والآخر خبرا او کلاہما متعلقا بہ علی انہما تامة والا لکان الجزء الاخیر من الکلام مقصورا علیہ کما تقرر فی انما فیکون المعنی ما تکون عند حذف الفعل الا لغیر السوال وذلک غیر مقصود مع انہ یوہم انہا عند عدم حذف الفعل تکون للسوال **قولہ** فعل القسم ای مدلولہ القسم او مشتق من القسم **قولہ** وذلک لکثرة استعمالہا فی القسم فانہا لکثرة استعمالہا تدل علی الفعل المحذوف وتقتضی التخفیف لطول الکلام بفعل القسم والمقسم بہ والمقسم علیہ **قولہ** فہی اکثر استعمالا الخ ای اذا لم یجز ذکر الفعل معہا لکثرة الاستعمال علم انہا اکثر استعمالا من الباء حیث یجوز ذکر الفعل معہا وانما حکم باصالة الباء لان اصلہا الالصاق فہی تلصق فعل القسم بالمقسم بہ وابدلت الواو منہا لان بینہما تناسبا لفظیا لکونہما شفویتین ومعنویا لما فی الواو من معنی الجمعیة القریبة من معنی الالصاق کذا فی الرضی وفیہ ان ہذا یشعر بان واو القسم فی الاصل واو العطف وقد صرح بانہا لم تکن فی الاصل واو العطف کما مر **قولہ** یعنی لا یستعمل الواو آہ اشار بہذا التقدیر الی انہ حکم مستقل کما عرفت سابقا یعنی لا یکون جوابہ ما یدل علی الطلب کالامر والنہی والاستفہام **قولہ** حطا للواو آہ تخصیصہ باحد القسمین وخص غیر السوال لکثرتہ وکثرة استعمال الواو فی القسم ولکونہ معلوما مما سبق لم یتعرض لہ بخلاف الاختصاص بالظاہر وباسم اللہ تعالی **قولہ** یعنی الواو مختصة الخ اشار الی ان قولہ مختصة خبر لقولہ واو القسم ولا یجوز ان یکون حالا من ضمیر تکون کما وہم لما مر من لزوم کونہ محط الحصر **قولہ** لاصالتہ فان ضمیر فرع الظاہر عبر عنہ للاختصار والاصل اولی بالاستعمال **قولہ** فی اشتراطہا آہ لم یقل وفی اختصاصہا بالظاہر وان کان شاملا شاملا لہ ایضا لانضمامہ من قولہ مختصة باسم اللہ ففی ادخالہ فی شاملہا تکرار **قولہ** باسم اللہ ای باسم ہو لفظ اللہ **قولہ** فالمراد آہ یعنی ان المذکور سابقا اربعة احکام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغیر السوال والاختصاص بالظاہر والاختصاص باسم اللہ ولیس المراد بالجمیع جمیع تلک الاحکام ای الاختصاصات حتی یصیر المعنی ان الباء اعم منہا فی الاختصاص فیفید انہا توجد مع الاختصاص وبدونہ بل المراد جمیع الامور المحکوم باختصاصہا ومعنی اعمیتہا فی الامور المذکورة انہا لا تختص بوجودہا ولا بعدمہا بخلاف الواو والتاء فانہما مختصتان بوجودہا فلا یرد ان الاعمیة فی الحذف مثلا یفید کون الحذف فی الباء اکثر من حذفہ فیہما وہو فاسد **قال** وتلقی القسم آہ فی الصحاح تلقاہ استقبلہ ومنہ قولہ تعالی فَتَلَقّٰی آدَمُ مِنْ رَّبِّہٖ کَلِمٰتٍ ای استقبلہا وفی الحدیث نہی رسول اللہ صلعم عن تلقی الجلب ای استقبال ما یجلب الی البلد فالمعنی یستقبل القسم بکذا ای یؤتی فی جوابہ اللام وان آہ **قولہ** الذی لغیر السوال اشار الی ان اللام فی قولہ القسم المعہد ای القسم المذکور سابقا بقولہ لغیر السوال فان المعہود کما یکون بلفظہ یکون بغیر لفظہ فما قیل انہ اشارة الی ان اطلاق المصرح للقسم لتقصیرہ تقصیر عن فہم المراد **قولہ** ما او لا خصہا بالذکر مع انہ یجاب بان النافیة ایضا نحو واللہ ان زیدا قائم لکونہ قلیلا والمصرح فی صدد بیان القواعد الکثیرة الاستعمال واما نفی الجواب بلم ولن فنادر لا یقاس علیہ **قولہ** فاللام آہ ہذہ اللام لام الابتداء المفیدة للتاکید لا فرق بینہا وبین ان الا من حیث الاصل وتفصیل الکلام فی ہذا المقام ان القسم الذی لغیر السوال جوابہ اما جملة اسمیة مثبتة فیلزمہا ان او اللام وقد تجمع بینہما وح یدخل اللام علی الخبر فلا یستغنی الاسمیة عنہما من دون استطالة الا نادرا واما جملة اسمیة منفیة فیلزمہا ما او لا او ان النافیة واما جملة فعلیة فان کان فعلہا ماضیا غیر متصرف او متصرفا فی معنی التعجب والمدح یلزمہا اللام وان کان ماضیا متصرفا لا فی معنی التعجب والمدح یلزمہا مع اللام قد او ما فی معناہ مثل ربما وقد یقدر قد ویکتفی باللام باللفظ ولا یکتفی بقد الا اذا طال القسم او کان فی ضرورة الشعر نحو قولہ تعالی قَدْ اَفْلَحَ مَنْ زَکّٰہَا وان کان مضارعا استقبالیا یلزمہا اللام مع نون التاکید ان دخلت اللام علی نفس المضارع الا نادرا ولا یکتفی عن اللام بالنون الا فی

ضرورة الشعر واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون
واما جملة فعلية منفية فيلزم في الماضي ما اولا ولا يلزم تكرار لا لهما لان الماضي ينقلب في الجواب مع لا مستقبلا وفي المضارع استقباليا كان او حاليا
اولا مع النون لو بدونها هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر حينئذ الا بلو **قوله** وقد يحذف حرف النفي الخ مع المضارع والماضي والجملة الاسمية
كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التاكيد مع ثبوت القسم كما في المثال المذكور في الشرح
ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني وقل مع حذف القسم وعدم تقدم النفي عليه **قوله** اي لا تفتؤ اقدر لانه اكثر استعمالا في نفي
المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا **قوله** اي جواب القسم اي الجملة التي يؤتى لاجلها القسم كان القسم يطلبها كالسؤال للجواب **قال** اذا اعترض اي القسم
بين اعترض الشيء اي صار كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى اذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة فقوله
اي متوسطا بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم لان اعترض لازم **قوله** لا تسمى الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم للصدارة لكونه انشاء
قوله لا الجواب بجامعة لا مع النفي والاستثناء قد يقع في تراكيب المصنفين للتنصيص على المقصد وان لم يقع في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلام نص عليه
في المطول **قوله** ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم **قوله** اي لمجاوزة شيء آه سواء كان
مجاوزة شيء عن مجرورها كما في رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها عن شيء نحو اطعمه عن الجوع فيدخل تارة عن المتجاوز عنه وتارة على
المتجاوز لكن بقي قيد ذكره الرضي وهو ان يكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وعطف المتعدية
للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل **قوله** اي لاستعلاء شيء على شيء اما حقيقة كما في المثال الاول او مجازا كما في المثال الثاني كانه
يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره **قال** اسمين بمعنى جانب وفوق فيهما ان ح لكونهما على لفظ الحرفين مناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة
بخلاف على **قال** بدخول من عليهما حال من ضمير يكونان اي يكونان اسمين حال كونهما متلبسين بدخول من ولا يستعملان بدونها كان ذلك
علامة يعلم به اسميتهما فلذلك قال الشرح يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهمه ظاهر اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص
قال التشبيه في الصراح التشبيه مانند كردن **قوله** اذ التقدير ليس مثله شيء به قال الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال
وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا اشلك
لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته لانهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كما
زيدت في مثل فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ قالوا وانما زيدت ههنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم يثبت
وقيل لا زائدة منها فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في المغني وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قولهم ليس لاخي زيد اخ اي ليس له اخ
اذ لو كان له اخ لكان لاخيه اخ هو زيد وما قيل ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشيء يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي
المشاركة في اخص الصفات والمساوات من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النسفية **قوله** بمعنى المثل لا يقع كك عند سيبويه والمحققين
الا في الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع
مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المغني **قوله** نحو يضحكن آه وقبله ع بيض ثلث كنعاج الجم ؛ بيض صفة محذوف اي نسا بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج
هنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم جمع الجماء وهي التي لا قرن لها **قوله** للطائفة متعلق بمثل **قوله** ما انا كانت من باب اقامة
بعض الضمائر مقام بعض **قال** ومذ ومنذ آه منذ بسيط مبني على الضم ومذ مبني على السكون قيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الذال في مذ اليوم ولولاه
لكسر وتصغيرهم اياه على منيذ وجمعه على امناذ وفيه انهما لم يثبتا في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم لاتباع وقيل انه كلمة برأسها
وهو الحق لان الاصل في الحروف وعدم التصرف وكسرهما لغة سليمة وهما حرفا جر اذا انجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما
اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصرح لبيان
اسميتهما **قوله** للزمان خبر اي يكونان للزمان والشرح خص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انهما لا يستعملان في الزمان المستقبل
قوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان لتشوق المخاطب وانتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان والا لزم كونهما
اسمين فبين ذلك بانهما للابتداء والظرفية والى هذا اشار الشرح بقوله فهما بتقدير المبتدأ مع الفاء يعني لان قوله للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود

بالنسبة بعد قوله للابتداء **قوله** يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اي بدخولهما قال المصرح في امالي الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء، واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية وهكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي قالوا اذا اخبر بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رأيته منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما اراه منذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى في **قوله** لا تكون بصيغة الخطاب **قوله** للظرفية المحضة بمعنى في **قوله** من غيره تفسير للمحضة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية الضمنية ضرورة وقوع الفعل في مدخوله **قوله** ان يجعل الاول مثالا آه ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضاف اي في فجر يومنا **قوله** كما يتوهم بحسب الظاهر فان الظاهر ان يكون المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساعد المثالان لهما الا بتكلف تقدير **قوله** دخول شهرنا ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في مذ ومنذ الاسميين ليصح الحمل كما مر **قوله** لاستثناء ما بعدها آه واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضي

قال الحروف المشبهة بالفعل اي اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها **قوله** فلانقسامها اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلثة كالفعل باعتبار تمام حروفه كونه سداسيا ايضا لا يضر في تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام اذ غاية انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها **قوله** ولبنائها على الفتح لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والتاء وهي جهة مشابهتها بالماضي واما شبهها بالفعل في الوزن فان كفر وان كفروا كان كقطن ولكن كضاربن وليست كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعل كقطن فوزن عروضي غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها واما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضاؤها الاسمين فمرتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان الشبه المقتضي له **قوله** معانيها معاني الافعال لكون كل منها معاني جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف **قوله** مثل ليت آه عبر بصيغ الماضي لمستعملة للانشاء الدالة على تحقق معانيها لكون تلك الحروف كك **قوله** على انها اذا لو خلت آه والخبر عنها بالتمني ادعاء ان ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يتعدد جمع التكسير بشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر **قوله** آخرها مع ان كونها ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضي خلاف هذا الترتيب **قوله** لكونها للانشاء دائما بخلاف الاربعة السابقة فانها ليست كك اذ الثلثة ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت للانشاء التشبيهية لكنها تجيء للظن والتحقيق والتقريب والانشاء فرع الاخبار فلذا اخرها **قال** لها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الاحرف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشارح فيما يجيء فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلام فاندفع ما قيل ان اريد صدر كلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر كلام مقصود لذاته فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول واندفع النقض بقوله تعالى اَلَآ اِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَآءُ وبقولنا جاءني الذي انه قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيدا قائم **قوله** ليعلم من اول الامر اي ليعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا لحيرة السامع وتوهمه اولا معنى غير ما اراده المتكلم **قوله** على حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس كفها لدخولها في المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيما ترجع الى الحروف كلها **قوله** وحينئذ لو وقعت آه اي حين اقتضائها التعلق بشيء آخر لو وقعت في صدر الجملة بان يوخر ما يتم به كلاما التبست بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني يجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام خبر لان المفتوحة وان تكون جملة مستانفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ **قوله** لان مجرد الاستثناء آه فيكون قوله فهي بعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة **قوله** اي هذه الحروف صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان **قوله** الكافة اي عند الجمهور قدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييد دخولها على الفعل بالظرف اعني حينئذ اذ على تقدير لحوق ما الزائدة للالغاء ولا دخول على الفعل كما اشير اليه تعليل الشارح للحكمين واما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغني ان الزائدة

نحو الحروف المشبهة

نوعان کافة وغیر کافة **قال** فتلغی اشار الی ان لحوق ما الکافة سبب للالغاء فیستفاد منه وجوب الالغاء ح وعطف قوله وتدخل بزیادة ح
علی لحقها الا علی تلغی اشارة الی عدم کون اللحوق سببا للدخول علی الافعال فیستفاد منه الدخول فی بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من
کل حکم ذکر بدون الجهة الاطلاق العام فلا یرد ما قیل ان فی البیان الغاء لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة له
علیه فالاولی ان یقال فتلغی وجوبا وقد تدخل فی الصراح الالغاء باطل کردن وفی القاموس الغاء ضبه فقوله ای تعزل بیان للمعنی المراد منه
فی الصراح العزل بیکار کردن وجدا کردن **قوله** وقد تعمل ای هذه الحروف وح لا تکون ما کافة بل زائدة کما فی مما رحمة وفی الرضی ان الغیت
فما کافة وان اعملت فما زائدة حرفیة ولا یجوز ان یراد بما ما یعم الزائدة والکافة ویکون قوله فتلغی بمعنی یجوز الغاؤها لان الغاءها واجب علی الاصح
بناء علی تعیین کونها کافة نعم لو لم یقید ما بالکافة ویعلل قوله فتلغی ای یجب الغاؤها بکونها کافة وقوله وقد تعمل بکونها زائدة لکان اظهر فی المقصد
فان بیان الشرح یوهم انها علی تقدیر کون ما کافة تعمل تلک الحروف ولیس کذلک ولذا قیدنا الکافة بقید عند الجمهور ثم المتبادر من قوله وقد
تعمل ای جمیع تلک الحروف التی تلحقها ما وهو موافق لما فی المفصل واللباب من ان اعمال لیتما ولعلما وکانما اکثر منه فی انما وانما ولکنما وفی شرح
التسهیل قال الزجاج ومن العرب من یقول انما زیدا قائم ولعلما بکرا قائم فتلغی ما وتنصب بان وکذلک اخواتها ومخالف لما فی الرضی من
عدم سماع الاعمال فی کانما ولعلما ولکنما وجوزه اکثر النحاة قیاسا اذ لا فرق بینها وبین لیتما فعلی هذا معنی قوله وقد تعمل علی غیر الافصح تعمل بحسب
قیاسا علی غیر الافصح الواقع فی بعضها ولو حمل علی انه قد یعمل بعضها علی اللغة الغیر الافصح لم یبعد **قوله** کما وقع فی بعض اشعارهم
روی بیت النابغة **شعر** الا لیتما هذا الحمام لنا ٭ الی حمامتنا ونصفه فقد ٭ برفع الحمام ونصبه **قال** وتدخل آه ظاهره یفید ان جمیع تلک
الحروف حین لحوق ما تدخل علی الافعال وفی المغنی خلافه حیث قال ویقترن بلیت ما الحرفیة فلا تزیلها عن الاختصاص بالاسماء لا یفید
لیتما قام زید خلافا لابن ابی الربیع وطاهر القزوینی ویجوز ح اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا علی اخواتها ورد بابوجهین قول النابغة
انتهی وهذا یشعر بان الغاء لیت واعمالها کلاهما متساویان وهو مخالف ایضا لقوله فتلغی علی الاصح **قوله** اخرجتها عن العمل لانها بسبب لحوقها
وصیرورتها کالجزء منها ضعفت مشابهتها بالفعل من حیث البناء علی الفتح **قال** فان لا تغیر الفاء بیان لتفصیل الاحوال المختصة بکل واحد
منها بعد بیان الاحکام المشترکة بینها ولم یبین معنی ان المکسورة والمفتوحة لشهرة کونها للتاکید فالمکسورة لتاکید النسبة التامة والمفتوحة
لتاکید النسبة الاضافیة المسبوکة من الاسم والخبر **قوله** سماها جملة الضمیر راجع الی جملتها والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة فی محاورات
قالوا سمی الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا یتوهم استلزام المفعول الاول للثانی وبعض القاصرین صحفوا العبارة بضمیر التثنیة
فی سماها وکانت وعلیها **قال** فی حکم المفرد بتاویل المصدر خبرها مضافا الی اسمها فمعنی بلغنی ان زیدا قائم بلغنی قیام زید وبلغنی انک زید
ای زیدیتک وقس علی ذلک فکلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلتها مرکبا اضافیا کان المصدریة **قال** وجب الکسر فی موضع جمل
ای وجب الکسر فی ان اذا وقعت مع مدخولها فی موضع الجملة وسدت مسدها فلا ینتقض بما اذا وقع بعد الفاء الجزائیة واذا المفاجاة فانه موضع
الجملة مع عدم وجوب الکسر لانها علی تقدیر الفتح لیست مع مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فیبنی تحقیقه من انها مفتوحة
صورة ومکسورة معنی **قوله** فی موضع یقتضی الجمل اورد صیغة الجمع اشارة الی اختلاف انواعها کما قالوا فی کتاب الطهارات **قال** فکسرت ان کتمل
ان یکون ان مفعول ما لم یسم فاعله وان یکون مفعولا به کذا فی قوله وفتحت ان والمراد بان هذه الکلمة مع قطع النظر عن الکسرة والفتحة **قوله** ای فی
ابتداء الکلام فی شرح التسهیل للعلامة المصری ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو هو قصدک فیجوز نصب ابتداء بتقدیر فی
والمراد من الکلام المعنی اللغوی واللازم المصادرة ومعنی کونه فی ابتداء الکلام ان یکون ما بعدها کلاما مستانفا لا یتعلق من حیث الاعراب بما قبلها سواء کان
فی ابتداء الکلام المتکلم او فی وسطه نحو اکرم زیدا انه فاضل ونحو الا انهم هم السفهاء ونحو نعم انه فاضل ونحو یا بنی ان الله اصطفی لکم الدین ونحو مرض فلان
حتی انه لا یرجی فان قلت لم یقصد المصرح ههنا حصر مواقع الکسر انما الحاجة الی التعمیم قلت مواقع الکسر علی ما ضبط فی التسهیل سبعة ان تکون مبتدأة وموصولا بها
وجواب قسم ومحکیة لقول وواقعة موقع الحال او موقع خبر اسم عین او قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حیث ولا شک ان الاشیاء المذکورة
لا یمکن ادخالها فیما عدا المبتدأة فلذلک عمم **قوله** لکونه موضع الجملة لان التکلم بالمفردات من غیر ان یتلفظ بها فی جملة باطل لعدم افادته فائدة تامة فلو فتحت فی
الابتداء یلزم الابتداء بالمفرد وما قیل ان کونه موضع الجملة لا یمنع الفتح ابتداء فی مثل انک قائم عندی ما لم یضم الیه ضمیمة امتناع کون المفتوحة فی صدر الکلام

واذ عتبرت فهی مستقلة فی وجوب الکسر فی الابتداء من غیر حاجة الی اعتبار کونه موضع الجملة فمدفوع بان المقصد ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقعت فی الابرار یجب کسرها لکونه موضع الجملة وفی المثال المذکور لم یقع فی الابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال المصرح فی امالی المسائل المتفرقة ان انما تکسر فی موضع ابتداء یکون خبر المبتدأ فیه خبرها لیتحقق کونها فی موضع الجملة **قوله** لان مقول القول آه اشار بذلک الی ان المراد بکونها بعد القول ان یکون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعلیل فتحت نحو اخصتک بالقول انک فاضل ای لانک فاضل والمراد ان ما وقع علیه القول ای التکلم اذا اریدبه المعنی لا یکون الا جملة حقیقة او حکما لان التکلم بالمفردات استقلالا باطل فلا یرد ان مقول القول یکون مفردا اذا کان مؤدیا معنی الجملة نحو قلت حدیثا او قصة اذا اریدبه مجرد اللفظ نحو قلت کلمة وانما قلنا حقیقة او حکما لیشمل ما اذا وقع بعده مفرد منقطع من الجملة **نحو** اذا ذقت فاما قلت طعم مدامة فانه یعامل به معاملة الجملة ویحکی علی ما کان علیه فی التقدیر والتفصیل ان المفرد اما ان یکون فی معنی الجملة اولا فالاول ینصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعتا المصدر نحو قلت حقا والثانی اما ان یراد بمجرد اللفظ اولا فان اریدبه مجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم یرد به مجرد اللفظ بل کان منقطعا من جملة فهو جملة فی التقدیر یحکی فبقوله مقول القول خرج ما یکون نعت المصدر وهو ظاهر وما یؤدی معنی الجملة لانه تعبیر عن القول لا نفسه وبقولنا اذا اریدبه المعنی خرج ما اذا اریدبه مجرد اللفظ وبقولنا حقیقة او حکما دخل المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ریبة وما قیل ان کون مقول القول جملة لا یمنع الفتح بعده فی مثل قال زید انک قائم عندی فقد عرفت اندفاعه بان الکلام فی ما کان الجملة المصدرة وحدها مقول القول فی المثال جزء المقول واز الحال فیما بعد الموصول فی مثل جاءنی الذی انه قائم عندک فتدبر **قوله** حال کونها مع جملتها اشارة الی ان فی کلام المصرح تسامحا حیث جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا الیها باعتبار انها المصححة لصیرورة ما بعدها کذلک **قال** ومفعولة ای ما عدا مقول القول بقرینة ما سبق ولانه لا یطلقون علیه القول دون المفعول ولا حاجة الی تخصیصه بغیر مفعول باب علمت اذا دخل فی خبره لام الابتداء نحو علمت ان زیدا القائم لانها مع جملتها لیست مفعولة بل قائمة مقام المفعولین اللذین هما فی الاصل جملة **قال** ومضافا الیها هذا باطلاقه یدل علی انه یجب الفتح فیما اذا وقعت مضافا الیها للظروف اللازمة الاضافة الی الجملة وهو المشهور فی حیث وقال بعضهم انه من مواقع الکسر واما اذا وقعت مضافا الیها لا ذو اذا فلم یوجد فیه نقل صریح فی تعیین الفتح او الکسر والظاهر ان ما بعدها ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوفا یجوز الفتح والا فالکسر فهو مما یجوز فیه الامر کالفاء الجزائیة واذا المفاجأت **قال** وقالوا لولا انک آه غیر الاسلوب ولم یقل بعد لولا ولولان المقصد منه دفع توهم اعتراض یرد علی قاعدة التمییز بین ان المکسورة والمفتوحة علی ما صرح به المصرح فی شرح المفصل حیث قال ثم اورد کالاعتراض علی القاعدة المذکورة وهو الفتح بعد لولا ولو وقرران لولا ولو انما تدخلان الجمل فیکون فی موضع الجمل فیجب ان یکسر بعدهما واجاب ان الفتح بعد لولا انما کان لانه موضع لا یذکر فیه خبر المبتدأ فاذن لا یقع ان مع ما بعدها الا فی موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح کوقوعه موقع المفرد ولو کسرت لم یکن مستقیما لانه یؤدی الی ذکر الخبر مع کونه قد طرح خبره فی الاستعمال ولیس هذا الموضع کموضع اذ لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز حذفه وذکره فیجوز الامران واجاب عن الفتح فی ان لو واقعة بعد لو فی قولک لو انک منطلق انطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الا تری ان لو فی قولک لو قام زید لقمت لا یقع بعدها الا الجملة بان التقدیر لو وقع انک منطلق ای انطلاقک فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا یکون الا فعلا قیل خص لولا ولو بالتعرض ردا علی المخالف فان المبرد والکسائی زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الکوفیین ان ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وفیه ان اللائق ح ذکرها فی مبحث لولا ولولا فی مباحث الحروف المشبهة **قوله** معمول الفعل آه فاعلا کان او مفعولا فلذا اورد مثالین **قوله** الواجب دخول لولا آه لان التحضیض انما یکون علی معانی الافعال دون الاسماء والحروف **قوله** نحو لو انک قائم الصواب لو انک تقوم لان من شروط لو اذا وقع بعدها مبتدأ ان یکون الخبر فعلا اذا امکن لیکون فی الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها نقوله تعالی وَلَوْ اَنَّهُمْ فَعَلُوْا وقد صرح به فی مبحث حروف الشرط وانما قیدنا بقوله اذا امکن لانه اذا تعذر یقع الخبر غیر فعل کما فی قوله تعالی وَلَوْ اَنَّ مَا فِی الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ ولعل الشارح اختار التمثیل بما یکون الخبر اسما لانه ابعد عن تقدیر الفعل واظهر فی کون ما بعد ان جملة هو التمثیل بکفیه الغرض وما قیل انه وقع فی التنزیل ما خبره اسم مشتق وهو قوله تعالی وَدُّوْا لَوْ اَنَّهُمْ بَادُوْنَ فِی الْاَعْرَابِ وما خبره ظرف وهو قوله تعالی لَوْ اَنَّ عِنْدَنَا ذِکْرًا مِنَ الْاَوَّلِیْنَ فلیس بشیء لان لو فیهما لیست شرطیة بل مصدریة او للتمنی والکلام فی الشرطیة **قال** فان جاز آه اورد الفاء اشارة الی انه متفرع عن القاعدة السابقة ومضی جواز التقدیرین ان یکون کل واحد منهما مؤدیا للمعنی المقصود من غیر تفاوت **قال** جاز الامران بالنظر الی افادة المقصود ولا ینافی ذلک رجحان احدهما بعدم الحذف فیه **قوله** فجزاؤه آه قیل یرده انه لم یعهد بعد الفاء الجزائیة ایراد لفظ الجزاء لان جعل الشیء جزاء یفید کونه جزاء ولیس بشیء لان الفاء یدل علی ترتیب الثانی علی الاول لا علی کونه جزاء بالمعنی اللغوی اعنی ما یعبر عنه بالفارسیة بپاداش

قولہ او الرای ثابت لہ قیل فی کونہ مبتدا البحث لانہم لما اوجبوا تقدیم الخبر لئلا یلتبس المفتوحۃ بالمکسورۃ فکیف یجوز حذفہ وحذفہ یوجب الالتباس کالتاخیر وایضا تقدیم الخبر ہہنا واجب فالتقدیر فثابت انی اکرمہ وکلاہما لیس بشیء اما الاول فلانا لانم ان حذفہ یوجب الالتباس لان محل الالتباس ما یکون المعنی فیہ مختلفا علی التقدیرین واما الثانی فلما ذکر فی المغنی ان القائلین بان الواقع بعد لو الداخلۃ علی ان المفتوحۃ نحو لو انہم آمنو جملۃ اسمیۃ بعضہم یقدر الخبر مقدما ای لو ثابت ایمانہم وبعضہم یقدرہ موخرا ای لو ایمانہم ثابت قولہ لانہا اما مبتدا او خبر مبتدا وعلی التقدیرین معمول العامل الرافع فیکون مرفوعا محلا وہذا معنی وقوعہ موقع المفرد فلا یرد ما قیل ان خبر المبتدا لیس موقع المفرد لان الخبر قد یکون جملۃ قولہ وکما قیل جملۃ معترضۃ فائدتہا تاکید الظن بقول غیرہ قولہ انہ لئیم فی الصراح اللئیم ناکس وبخیل یخدم قفاہ کما یخدم العبد لمولاہ فالمراد بالعبد معناہ اللازم اعنی الخادم وفی الرضی لئیم صفعان وفی الصراح صفعان سیلی زننده کما وقع فی تفسیر الصفعان فی شرح الفاضل الاسفرائی یعنی من یضرب فی قفاہ ولزمتہ سہو قولہ ان یاکل لیعظم قفاہ وہو غایۃ اللوم ولذا قیل من کان ہمتہ ما یدخل فی بطنہ فقیمتہ ما یخرج من بطنہ قولہ او بارادتہا مع حوالیہا کما فی قولہم حب مذاکیرہ وشابت مفارقہ قولہ بالجر لا بالرفع عطفا علی مثل من یکرمنی آہ وان کان بحسب المعنی صحیحا لانہ لم یعہد ذکر المثال بلفظ الشبہ انما الشائع لفظ المثل والنحو قولہ ای مثل عبد القفا ہکذا فی اکثر النسخ ولعلہ سقط لفظ ملہ من قلم الکاتب یعنی ان المقصود تشبیہہ بما وقع بعد اذا اعنی ان مع مدخولہ لا بمجموع اذا انہ کما یوہمہ ظاہر العطف لانہ المشبہ بہ علی ما صرح بہ سابقا بقولہ ما وقعت بعد اذا ووجدت فی نسخۃ بخط الشارح ای مثل اذا انہ عبد القفا ووجہ التفسیر غیر ظاہر وانما لم یقل وشبہہما لئلا یتوہم ان المراد شبہہ بکلیہما نحو من یکرمنی اذا انی اکرمہ فانہ مشابہ للاول من حیث وقوعہ فیما ہو نائب مناب الفاء الجزائیۃ ومشابہ للثانی من حیث وقوعہ بعد اذا المفاجاۃ صورۃ قولہ انی احمد اللہ ای ہذا الکلام فیکون قد قال کلاما اولہ انی احمد اللہ ثم اخبر من ذلک ولا یکون انی احمد اللہ معمولا فی اللفظ لا القول لانہ وقع خبرا عن اول وان کان مقولا من حیث المعنی قولہ لان اول الاقوال آہ فیکون قد اخبر عن المصدر بالمصدر ولا یتعین ان یکون الحمد بہذا اللفظ قال ولذلک قدم العلۃ لیحصل الحکم معللا فانہ اوقع فی النفس قولہ لانہا فی حکم العدم فہو بمنزلۃ الباء فی کفی باللہ قولہ التاکید فقط لا دخل لہا فی افادۃ اصل المعنی قولہ من جہۃ انہ فی محل الرفع علۃ لجواز العطف بالرفع قولہ سواء کانت المکسورۃ آہ اشارۃ الی ان کلمۃ او للتسویۃ للاحد الامرین لا بیان لوجہ الترکیب فان حذف جملۃ کان مع اسمہا وخبرہا لم یجئ فی کلامہم واما وجہ النصب فی قولہ لفظا او حکما فہو اشارۃ الیہ بقولہ فی حکم المکسورۃ من انہا منصوبان بتقدیر فی بناء علی ما مر من انہم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبہم ای ان المکسورۃ فی اللفظ او فی الحکم ویحتمل النصب علی التمییز ای المکسورۃ من جہۃ اللفظ او من جہۃ المحل بناء علی ما صرح بہ فی شرح التسہیل فی بیان فائدۃ قول مصنفہ تمییز الجملۃ منصوب بفعل مقدر غالبا اسنادہ الیہ مضافا الی الاول من انہ اشار بقولہ غالبا الی المنقول الی ما یصلح لاسنادہ الیہ والا لا یقاعہ علیہ نحو امتلأ الکوز ماء وکفی باللہ شہیدا وما احسن الحلیم رجلا واما ما وقع فی شرح الفاضل الاسفرائی ای کسر الفظیا او کسرا حکمیا فمع بعدہ من حیث اللفظ غیر سدید من حیث المعنی اذ لا کسر حکمیا فی المفتوحۃ بل ہی فی حکم المکسورۃ قولہ بان تکون آہ بیان لقولہ حکما فکان النظم تقدیمہ علی قول المصرح بالرفع اخرہ عنہ لطول بیانہ فیقع الفصل الکثیر بین قولہ بالرفع وما یتعلق بہ اعنی جواز العطف قولہ بتاویل الجملۃ لانہ نائب مناب مفعولین کانا فی الاصل جملۃ ولذا جاز دخول لام الابتداء فی المفعول الثانی فلہ حکم المکسورۃ بخلاف اعجبنی ان زیدا القائم فانہ لا یجوز لکونہ فی حکم المفرد من کل وجہ لکونہ فاعلا وہذا لا ینافی کونہا بتاویل المفرد ولذا لا یجوز حذف احد مفعولیہ فان لہا شبہا بالجملۃ من حیث ان باب علمت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبہا بالمفرد لکونہما بتاویل المفرد قولہ لا یصح فرض عدمہا فلا یکون لاسمہا الرفع اصلا فلا یصح العطف بالرفع وفیہ اشارۃ الی بطلان مذہب من جوز ذلک قال ویشترط مضی الخبر آہ فانہ اذا مضی الخبر یقدر للمعطوف خبر آخر یکون معطوفا علی لفظ خبرہ لانہا اعتبرت فی حکم العدم فکان الرافع لاسمہا وخبرہا الابتداء ویکون الکلام من قبیل عطف المفرد علی المفرد فاندفع انہ اذا قدر للمعطوف خبر یکون معطوفا علی محل خبر ان دون لفظہ لیتحد عامل المعطوفین علی سم ان وخبرہ والعطف علی محل خبر ان لم یوجد فی کلامہم ثم اعلم ان فی قولہ جاز العطف آہ اشارۃ الی جواز وجہ آخر مثل العطف علی لفظہ بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملۃ علی الجملۃ عموما والعطف علی الضمیر المستتر فی الخبر اذا کان مشتقا ومقدما علی المعطوف فان قیل اذا جاز عطف الجملۃ علی الجملۃ فما الفائدۃ فی عطف المفرد علی المفرد مع ان العطف علی محل المفرد خلاف القیاس قلت فائدتہ التشریک فی معنی التاکید المستفاد من کلمۃ ان وان لم تکن عاملۃ کما فی صورۃ المخففۃ الملغاۃ وفی قولہ علی اسم ان المکسورۃ رد لقول الجزولی حیث جعل الرفع محلا لمجموعہما دون اسمہا

اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير اكافها بالعدم يكون اسمها مجردا ولان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايض **قوله** مثل ان زيدا وعمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبران ولتقدمه بالرتبة في حكم المبتدأ نحو ع اني وقيار بها لغريب ✤ وان يكون خبران محذوفا **قوله** وهو باطل لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد **قال** في مثل انك وزيد ذاهبان اي فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور في التسهيل ان الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب **قوله** وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده **قوله** لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم **قوله** نحو ان زيدا القائم اشار بذلك الى انه انما يدخل الخبر المتاخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان يعني الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينهما راجعا الى احدهما **قال** اذا فصل وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم **قوله** لان فيما عداها آه لان هذه اربع صور اذا وقع فصل بين ان واسمها بخبرها او بمعمول خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه ح يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها انما يكون بان لا يكون فصل بينها ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر ولا شك انه يلزم ح توالي الحرفين **قوله** وان لم تغير معنى الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف لانها مغيرة لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية **قوله** لكن لا توافق اللام آه يعني كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايض لطلبها صدارتها لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فكانه لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يغتفر معها سقوط صدارتها **قوله ع** ولكنني من حبها لعميد ✤ في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقال فلان عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد وفي الحواشي الشرفية على الرضي العميد هو الذي بلغه العشق في الرضي وما انشدوه اما ان يكون شاذا واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا **قال** فيلزمها اللام ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان بعد الفارقة قد تعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول الشاعر ع تالله ربك ان قتلت لمسلما ✤ اجاب عنه ابن مالك بان رتبة التقدم وكانه متقدم لفظا **قوله** ولذا اي لاجل ان اعمالها قليل **قوله** فللفرق بين المخففة والنافية ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتاكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي ولانها حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة اولى ليكون كالعوض عن المحذوف **قوله** فلطرد الباب اي باب ان المخففة وان لم يجز العلة المذكورة في صورة الاعمال **قوله** ولان كثيرا آه فاللام في صورة الاعمال ايض للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه الحكمة لا تغني عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلته لطرد الباب **قال** ويجوز دخولها آه وح يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين كذا في المغني وح لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر في الامثلة كذا في الرضي **قوله** اي من الافعال آه فالاضافة لادنى ملابسة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة **قوله** لا غير اي لا غيره من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد فقط والقرينة **قوله** خلافا للكوفيين في التعميم **قال** خلافا للكوفيين في التعميم اي يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة في ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب في التخصيص لان الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيين للقولون بان المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان ان نافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم يخالفون في صورة ان مع اللام او في تعميم صورة ان مع اللام او في تعميم ما هو ان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح التسهيل والى الثاني في حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين بن هشام **قوله** تالله ربك قال صدر الافاضل الرواية بالله بالباء الموحدة وانشده ابن جني في سر الصناعة ع شلت يمينك ان قتلت لمسلما ✤ كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد اي القتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع لكن سبيل القصاص

على المخاطب كذا في شرح المفصل **قوله** شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا في المغني قال المصرح في شرح المفصل وجه رد مذهب الكوفيين اذا صح التمسك بما رووه تقدير ضمير الشان في مثل ذلك وتنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا انما قام زيد مقام انا زيد قائم **قال** فتعمل آه ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا في المغني **قوله** اكثر قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة الشبه في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول كالماضي واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فلان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول الفعل **قوله** كما سبق في بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحوالة الى الطائل تحتها **قوله** كقوله تعم وان كلا لما يوفينهم لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه وبه قال الفراء او رد بان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل **قوله** بحسب واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف **قوله** فقدر والضمير الشان لانه يجب تقدير معمول يكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير شان وقدر سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك **قوله** فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب النظر مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة **قوله** الصالحة وهي الجملة الخبرية فلا تفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالفية للشيخ السيوطي **قوله** سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية ايضا **قوله** فلو انك آه بفتح الكاف والتاء وعن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة بحبيبه فيقول لو انك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقة سألتني ان افارقك لم انجل بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفصل **قال** ويلزمها مع الفعل الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليهما لامتناع تاويلهما بالمصدر بل الاسمية اما مجردة او مصدرة بلا او باداة شرط او برب او بكم نحو ان الحمد لله رب العالمين و ان لا اله الا الله وعلمت ان من يضرب اضربه وعلمت ان رب خصم لي وعلمت ان كم خادم لي وقيد في التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن نحو قوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذه عند البصريين هي الناصبة للمضارع اهملت حملا على اخواتها **قوله** اي الفعل المتصرف آه في التسهيل او الفعل يقترن غالبا ان يصرف ولم يكن دعاء بقد او بالواو او بحرف تنفيس او نفي انتهى فبيان المصرح والشرح كليهما قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشرح ذكر الامثلة الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب الجاري مجراه نحو حسبوا ان لا يكون فتنة فمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما فلذا قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة ارادوا بادخال هذه الامور الفرق في نفس ما يقع فيه الليس والعلم فارق خارجي قد يقع الذهول عنه لواسطة البعد **قوله** للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل واما معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا تجامع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة له اليه فيلزم الاستدراك وانما قد فلا يصحب فعلا دخل عليها يجعله مستقبلا واما حروف النفي فلزيادة مضادتها مع تلك الحروف المثلثة ولذا لا يجتمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل **قال** او حرف النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم **قوله** فانه لا يحصل آه في الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من حروف النفي الا بلا لكثرة دورانها في الكلام تقول علمت ان لا يقوم واريد ان لا يقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشرح بان يقال المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع في بعض الصور **قوله** لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان عني به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية تخصص المضارع للاستقبال دون المخففة **قوله** اي الانشائية وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكفي الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كان زيدا قائم او في الدار عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه ولذا يقع كما في مشى وفي الرضي الا ان انه للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف المقدر فلذلك

تقول کان فی الشی ولا یخفی مع ما فیہ من التکلف ان مقصود القائل من کان زیدا قائم افادۃ الظن بقیامہ لا تشبیہہ برجل قائم ویجی للتحقیق والتقریب ایضا ذکرہ فی المغنی **قولہ** حملا آہ الوجہان ذکرہ المصرح فی شرح المفصل وترک الثالث وہو انہا لو کانت مرکبۃ لادی الی ان یکون کیع جملۃ جارا ومجرور فلا یکون کلاما مستقلا ویحتاج الی تقدیر المتعلق ونحن نقطع بانہ کلام مستقل لظہور دفعہ بانہ یحصل بالترکیب احوال لم تکن قبلہ **قولہ** وذہب الخلیل آہ فہی عندہ للتنبیہ والتاکید فی المغنی انہ مذہب الاکثر حتی قیل انہ کالمجمع علیہ **قولہ** وان خرجت بسبب صیرورتہ جزءا **قولہ** ونحر مشرق وروی وصدر المعنی واحد الحقۃ بالضم معروفۃ واراد الحقتان ویجوز ان یکون مما یحذف منہ تلک التانیث عند التثنیۃ جعل النحر حشرا قالبیاضہ وشبہ تدییہ بالحقتین فی عودہما واکتنازہما **قولہ** ویجوز ان یقال آہ فی الرضی لکن ما لزم الفعلیۃ التی یلیہا مالزم ان الخفیفۃ من حروف العوض تؤی اضمار الشان بعدہا اجراء لہا مجری ان **قولہ** وقال الکوفیون آہ فی الرضی ولا یخفی اثر التکلف فیما قالوا وفیہ نقل الحرکۃ الی المتحرک والاصل عدم الترکیب انتہی **قولہ** ومعنی الاستدراک آہ ای عرفا واما لغۃ فعنی التاج الاستدراک دریافتن چیزی وفی الصراح استدرکت تدارکت ما فات فلیس السین فیہ للطلب وفی الحواشی الہندیۃ ای لطلب درک السامع بدفع ما علی ان یتوہم فجعل السین للطلب وعلی التقدیرین نقل فی العرف من المعنی العام الی الخاص **قولہ** ای تغایرا معنویا بحیث یکون معنی الاول ہو ما النقیض الثانی **قولہ** وجعل الشارح الرضی الاخیر اظہر ولعل وجہہ ان الواو العاطفۃ للجمع ولیس مقصود المتکلم بجاءنی زید ولکن عمرا لم یجی افادۃ ان الحکمین المتغایرین متحققان فی نفس الامر فان المفید لذلک جاءنی زید ولم یجی عمرو بل مجرد دفع التوہم الناشی من الکلام السابق فہو لاتمام الاول فتکون للاعتراض وما قیل ان الاعتراض لا یکون لدفع التوہم فی آخر الکلام فمدفوع بان دفع التوہم مستفاد من لکن لا من الواو وان مختار الرضی ان الاعتراض یکون فی الآخر ولذا قال ان الواو فی ان الوصلیۃ للاعتراض وعلیہ المحققون **قال** ولیت للتمنی ولیقلب تا بدال الیاء تاء وادغامہا فی التاء **قولہ** تدخل علی الممکن ای ممکن الوقوع ومستحیل الوقوع وان کان ممکنا ذاتیا ولا یدخل علی واجب الوقوع فلا یقال لیت غدا یجی فی الرضی ما ہیۃ التمنی محبۃ حصول الشی سواء کان مع ارتقاب حصولہ ولا فیستعمل فی الممکن المترقب وغیر المترقب وفی المحال **قال** واجاز الفراء آہ ای اجاز الفراء نصب الجزئین بعد لیت قیاسا مطردا یدل علیہ لفظ اجاز فلا یرد انہ لا خلاف فی جواز ہذا الترکیب انما الخلاف فی توجیہہ کما یدل علیہ بیان الشارح لان ذلک البیان انما ہو فیما وقع فی الاستعمال **قولہ** تمنی زیدا قائما وہو متعد الی مفعولین کذا فی الحواشی الہندیۃ **قولہ** ای اتمناہ کائنا علی صفۃ القیام یعنی معنی تمنی کون زید فی صفات القائم تمنی حصول صفۃ القیام لہ **قولہ** واجاز آہ توجیہ الکسائی مطرد فی النکرۃ والمعرفۃ بخلاف ما قالہ المحققون فانہ لا یجری فی لیت الشباب ہو الرجع علی الغنی والمشیب ہو البدی الاول **قولہ** ای لیت ایام الصبا لنا آہ کائنۃ بدل من لنا اشار بذلک الی نیابۃ الجار والمجرور عن عاملہ المحذوف وتحمل ضمیرہ **قال** ولعل للترجی وذہب الاخفش والکسائی الی انہا تکون للتعلیل بمعنی اللام وذہب الفراء ومن وافقہ من الکوفیین الی انہا تکون للاستفہام ونقل البعض عن الفراء ان اخی للشک وقال بعضہم کونہا للتعلیل والاستفہام والشک خطاء عند البصریین کذا فی شرح التسہیل **قولہ** وداع دعانا آہ یقال استجاب لہ واستجاب بمعنی اجابہ ای رب داع دعا اہل محبب الی الندی ای اہل احد یمنح المحتاجین فلم یستجبہ احد فقلت ادع دعوۃ اخری وارفع الصوت لعل ابی المغوار یسمعک فیجیبک ویغیثک فانہ الجواد والشاعر یقول ہذا علی طریق التلہف والتحسر علی فقد من فقد کذا فی شرح ابیات الکشاف **قال** وثم وقد تلحقہا التا فتنقض بعطف الجمل نحو ع فمضیت ثمۃ قلت لا یعنینی **قولہ** بکسر الہمزۃ وقیل بفتح وقد تقلب میمہا الاولی یاء وقد تقلب نونا ویحذف ما **قولہ** وعذر الاکثرین ان ما بعد ما عطف بیان او بدل لانا لم نر عاطفا یصلح للسقوط دائما ولا عاطفا لان العطف الشی علی مرادفہ وتقع تفسیر الجمل اذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمیر وعلی الضمیر نحو تقول استکتمتہ ای سألتہ کتمانہ یقال ذلک بضم التاء ولو جئت باذا مکان ای فتحت فقلت اذا سألتہ لان اذا ظرف لتقول **قال** فالاربعۃ الاول بالفاء للتفصیل ای الحروف العشرۃ بعد استکمالہا فی التشریک ثلثۃ اقسام باعتبار حصول الحکم قسم یثبت بہ الحکم للتابع والمتبوع جمیعا وہی الاربعۃ الاول وقسم یثبت بہ الحکم لاحدہما لا بعینہ وہو او واما وام وقسم یثبت بہ الحکم لاحدہما بعینہ وہو لا وبل ولکن ثم ان آحاد کل قسم تفترق باختصاص کل منہا بمعنی لا یوجد فی الآخر **قال** للجمع ای للجمع بین المفردین وما فی حکمہ فی کونہما مسندین او مسندا الیہما او مفعولین او حالین او نحو ذلک وبین الجملتین فی حصول مضمونہما واذا دخل علیہ النفی افاد نفی المجموع اما بانتفاء جزئیہ او بانتفاء احدہما واذا قصد التنصیص علی الاول جی بلا الزائدۃ بعد الواو نحو ما جاءنی زید ولا عمرو **قولہ** مطلقا آہ ای لا یفہم منہ الترتیب او یفہم منہ الترتیب فالاربعۃ تشترک فی مطلق الجمع والواو للجمع المطلق **قولہ** ای حصل الفعل آہ خبر لقولہ فقولک بتاویل معناہ **قولہ** بمعنی انہ لا یفہم آہ فتعطف الشی علی مصاحبہ وعلی سابقہ وعلی لاحقہ فقام زید وعمرو احتمل ثلثۃ **قولہ** وجوہا کما نقل عن المبرد والکسائی وبعض الفقہاء واوعدہا بان یکون للمعیۃ کما ذہب الیہ

بعض الحنفیۃ قال ابن مالک وکونہا للمعیۃ راجح والترتیب اکثر ولعکسہ قلیل کذا فی المغنی **قولہ** ای للجمع مع الترتیب فی تاج البہقی الترتیب یک از پس دیگری فراکردن فلیس الجمع بمعنی اشتراک المعطوفین فی الحصول معتبر فی الترتیب فلذا زادہ الشرح بمعونۃ السابق فاندفع ماقیل ان الترتیب ہو الجمع الخاص فلاحاجۃ الی تفسیرہ بالجمع مع الترتیب **قولہ** بغیر مہلۃ ای بشرط عدم المہلۃ فانہ المتبادر عند الاطلاق لانہ الکامل فلاحاجۃ الی التصریح **قولہ** فی مطلق الترتیب لافی الترتیب المطلق وانما لم یقل وثم للترتیب بمہلۃ لبشاعۃ التکرار **قولہ** غیر ان آہ ہکذا قال الجزولی وقال الرضی والذی اری ان حتی لامہلۃ فیہا بل حتی العاطفۃ تفید ان المعطوف ہو الجزء الفائق فی القوۃ او الضعف علی سائر اجزاء المتبوع وقد یکون تعلق الفعل بما بعد حتی اسبق وقد یکون فی اثناء التعلق بالمتبوع فالترتیب الخارجی لایعتبر فیہا کما لایعتبر المہلۃ انما المعتبر فیہا الترتیب ذہنا من الاضعف الی الاقوی او بالعکس وسیجیٔ فی کلام الشرح دفعہ **قولہ** بحسب ما اقتضاہ وضعہا فانہا موضوعۃ للتدرج الذہنی **قولہ** جزء قوی او ضعیف قد لصفۃ بقرینۃ قولہ لیفید الی آخرہ والمراد بالجزء اعم مما ہو جزء منہ وما ہو کجزء منہ فالدخول فی الحکم السابق نحو اعجبنی الجاریۃ حتی حدیثہا ویمتنع ان تقول حتی ولدہا والضابطۃ انہا تدخل حیث یصح دخول الاستثناء المتصل ویمتنع حیث یمتنع کذا فی المغنی فلا تعطف بہا الجمل **قولہ** من حیث انہ قوی قید بذلک یترتب علیہ قولہ لیفید قوۃ او ضعفا **قال** لیفید متعلق بمفہوم الکلام کانہ قال لیعطف بہا جزء من المعطوف علیہ لیفید آہ **قولہ** ای لیدل علیہا ای لیس المراد الافادۃ فی الخارج بل فی الذہن **قولہ** فصلح لان یجعل آہ ففی العاطفۃ معنی الجارۃ لانہا فرعہا مع معنی الواو العاطفۃ فلحاجۃ المعنیین یشترط ان یکون مدخول العاطفۃ جزء یحصل الاشتراک فی الحکم قویا او ضعیفا لیحصل معنی الغایۃ **قولہ** ودل انتہاء الفعل آہ فیصیر الکلام نصا فی الشمول بخلاف ما اذا لم یذکر حتی نحو قدم الحاج **قولہ** وثانیہما آہ اشار بذلک الی دفع ما نقلت سابقا من الرضی بان مراد الجزولی بقولہ غیر ان المہلۃ فی حتی اقل المہلۃ بحسب الذہن لا بحسب الخارج ولاشک انہا معتبرۃ فی حتی لان التدرج الذہنی فی تعلق الفعل باجزاء المتبوع یقتضی اعتبار المہلۃ فی تعلقہ بمدخولہا **قولہ** علی رجالتہم الراجل خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصحب ورجالۃ ورجال کذا فی الصحاح والشاۃ جمع ماش **قولہ** کک لانتہاء آہ یعنی ان المقصد من اعتبار القوۃ او الضعف لیس الا لیصح جعلہ غایۃ ویحصل المقصد اعنی شمول الفعل لجمیع اجزاء المتبوع والانتہاء بالملاقی یفید الشمول المذکور من غیر حاجۃ الی اعتبار القوۃ او الضعف لکونہ غایۃ فی نفسہ فاندفع ماقیل ما ذکرہ الشرح وجہا لعدم دخول حتی العاطفۃ علی الملاقی تکلف مستغنی عنہ لانہ اذا کان دخولہا علی الجزء الاضعف او الاقوی لیفید بعطف الجزء علی الکل لتقتضی المغایرۃ قوۃ او ضعفہ بحیث صار مغایرا لسائر الاجزاء خارجا عن الکل لایصح ان یدخل علی غیر الجزء لان عطف غیر الجزء علی الکل لایفید القوۃ او الضعف **قولہ** ہکذا فی بعض الشروح انما تمسک ببعض الشروح لکونہ مذکورا فیہ مشروحا والا فخصوصیۃ حتی العاطفۃ بالجزء مذکورۃ فی الرضی وغیرہ من الکتب **قولہ** کما وقع فی بعض الحواشی اراد بہ الحواشی الہندیۃ لکنہ لو کم یقل لیشمل المجاور ولم یمثل بنمت البارحۃ حتی الصباح لامکن توجیہ کلامہ بان مرادہ بقولہ او حکما ما اعتبر کجزء منہ بالنسبۃ الی ما نسب الی المتبوع کما فی قولہ اعجبتنی الجاریۃ حتی حدیثہا وضربتنی السادات حتی عبیدہم **قولہ** لدلالۃ آہ اشار الی ان اللام فی لاحد الامرین لیس صلۃ الوضع لان او لیست موضوعۃ لاحد الامرین مبہما عند المتکلم ای للشک بل لاحد الامرین سواء کان مبہما عند المتکلم فتکون للشک او معلوما عندہ قصد بہ الابہام علی السامع او التفصیل او الاباحۃ او التخییر او التسویۃ فان مدلول او احد الامرین والخصوصیات مستفادۃ من القرائن الا ان استعمالہ فی الشک اشیع فلذلک بینہ الشارح ومعنی کونہ لاحد الامرین انہ یدل علی الواحد الجزئی المبہم من الامرین المذکورین کانہ قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناہ جزئی محتاج الی ذکر الامرین المخصوصین بخلاف لفظ الاحد وما قیل ای لافادۃ احدی النسبتین من النسبۃ الی المتبوع او النسبۃ الی التابع او لثبوت الحکم لاحد الامرین من المعطوف والمعطوف علیہ فتوہم لان النسبۃ او ثبوت الحکم لیست مدلول او انما تستفاد من الکلام الذی فیہ او **قولہ** عند المتکلم بناء علی ان الالفاظ لافادۃ ما فی الاذہان **قولہ** کل من الامرین اذ لا یجوز ان یراد لا تطع واحدا منہما واطع الآخر لقرینۃ الاثم والکفر **قولہ** والعموم مستفاد آہ تحقیقہ انہ لا فرق فی اصل الوضع بین المثبت والمنفی فی ان الحکم علی احدہما دون الآخر مثل رأیت زیدا او عمرا وما رأیت زیدا او عمرا معناہما رأیت احدہما دون الآخر واضرب زیدا او عمرا ولا تضرب زیدا او عمرا معناہما اضرب احدہما دون الآخر الا اذا کان المعدود اکثر من اثنین نحو رأیت زیدا او عمرا او خالدا وما رأیت زیدا او عمرا او خالدا فان معنی الاول رأیت احدہم دون الباقیین ومعنی الثانی ما رأیت احدہم ورأیت الباقیین وکذا الحال فی الامر والنہی ہذا ہو مقتضی اصل الوضع ثم جری عادتہم انہ اذا استعمل لفظ احد او کلمۃ او فی الاثبات فمعناہ الواحد فقط واذا استعمل فی غیر الموجب

فمعناه العموم في الاغلب يجوز ان يراد به الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقال بل كلاهما كذا في الرضي **قال** وام المتصلة اراد ان يبين الفرق بين الثلثة وبدأ من القريب **قال** لازمة لهمزة الاستفهام لفظا او تقديرا دون بل لكون الهمزة عريقة في الاستفهام **قوله** اي غير مستعملة آه يعني ان اللازم ههنا بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمنع انفكاكه عن الشيء حتى يرد ان الصواب وام المتصلة بلزومه لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس **قال** يليها احد المستويين والآخر الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد ان بعدهما بتاويل المضاف اليه لاي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك وافي الدار زيد ام في السوق اي في اي الموضعين **قال** بعد ثبوت احدهما تعلق الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى ولعلقه بالطلب بالعكس **قال** لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ مما اريد به التسوية فالهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام واستعملتا لمجرد الاستواء فهي بمعنى مجازي فلا يرد ان ام ههنا للاستواء في الواقع فلا يصح قوله عند التكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اي انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار بمعنى ان قمت او قعدت لعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل على المجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم الشرط **قوله** وح يكون تركيب آه هذا تكرار محض وتفريع لشيء على نفسه اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه هو الكلمة كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعني المخالفة بين ما وليها وقوله ازيد رأيت ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما وليهما وحينئذ يكون تفريعا للجزئي على الكلي والاولى تركه **قوله** لا يعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح **قوله** لانها لا يفيد ان التعيين لان نعم تقرير ما سبق ولا رده وما سبق ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين **قوله** فانه يصح آه فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المصرح في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب مع زيادة قوله لان المقصود آه فالسؤال عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم دلالة التها على ثبوت النسبة ولغيها **قوله** وقد يجاب آه تحقيق المقام بان ما ذكره المصرح حكم اخرى وقد يجاب بام المتصلة على سبيل التقية بنفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة في العباب اذ تخطئة المتكلم حيث قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطيا في السؤال فتقول له ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط انتهى والحق ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس بجواب وان اريد به ما يكون في مقابلة سؤاله ومخرجا له عن التردد فهو جواب والنظر هو الثاني **قوله** فالمشار اليه آه تفريع على تفسير ثم في الموضعين بمعنى واحد **قوله** على شرطين احدهما ان يكون احد المستويين والآخر الهمزة والمتفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع عليه كان جوابها بالتعيين **قوله** لا يخلو عن مسامحة لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار **قوله** على طريق اللف والنشر اي لف الشرطين ونشر الحكمين **قوله** لكان اخصر واحسن لكن ما ذكره المصرح اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط **قوله** في الاضراب عن الاول سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه فلا يليها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدر احدهما كما في مثال المتن **قوله** للشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعنى لان الهمزة المقدرة للاستفهام وقد يجيء للانكار نحو اَمْ يَقُولُونَ افتراه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى اَمْ اَنَا خَيْرٌ مِنْ هٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ونحو اَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمٰتُ وَالنُّوْرُ **قوله** اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطع على غير قياس كانهم جمعوا اقطعا كذا في الصحاح **قوله** كما تقول ازيد عندك ام عمرو آه هكذا في النسخ التي رأيتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما في العباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الخبر مع تساوي النظم وتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهي متصلة ويليها الهمزة اما للاستفهام الطلبي او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع بل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة للانكار فهي منقطعة وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل متساويتي النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فلا دلي ان يكون منقطعة لامكان

وقع المفرد بعدها قصد ولک الی الجملة دلیل الانقطاع وان کانت الجملتان غیر مفتقرتین فی جزء سواء اشترکتا فی فضلة اولا فهی منقطعة عند المتاخرین خلافا للمصرح والاندلسی فانهما یجوزان الامرین وقال الرضی ان وقع الاختلاف یکون احدهما اسمیة والاخری فعلیة او تقدیم خبر احدی الاسمیتین وتاخیر خبر الاخری اذا کانت مشترکتین فی جزء غیر متساوی النظم نحو ازید عندک ام عمرو فالظاهر الانقطاع **قوله** ای غیر مستقلة الا مهما ای غیر مستقلة لما العاطفة الا مع ما قبل المعطوف علیها فاذان اللزوم بالمعنی المتعارف ومن حیث الاستعمال **قوله** لمعنی اذا عطف آه ای اراد العطف بقرینة قوله ثم عطف فی المغنی بهم یعبرون بالفعل عن ارادته واکثر ذلک بعد اداة الشرط وفیه اشارة الی ان المراد بالمعطوف علیه فی المتن ما اراد العطف علیه لانه یصیر معطوفا علیه بعد ذکر اما العاطفة لا قبله والعبارة تقتضی ذلک **قوله** یلزم ان یصدر آه اذا دان قبل ظرف للازمة وانما قال المصرح ههنا مع اما وفیما سبق للازمة للهمزة لان ام المتصلة لکونها بمعنی ای الامرین تقتضی الاستفهام الطلبی فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرین فهی تدل علی شک متکلم وابهامه من ابتداء التکلم الی تمامه لا اعراض له فی اثناء التکلم والتزام اما الاولی لاجل افادة المخاطب ذلک من اول الامر ولذلک قد یترک اما الاولی فی الشعر فهی لازمة معها لا لما **قوله** یجوز ان یصدر آه فهنی الکلام مع اما علی احد الشیئین واما مع او فان تقدم اما فوک وان لم یتقدم جاز ان یعرض للمتکلم معنی الشک او الابهام بعد ذکر المعطوف علیه **قوله** والجواب آه الجواب ان ذکرها المصرح فی شرح المفصل **قوله** بل التنبیه علی الشک آه هذا اولی مما ذکره المصرح من ان الاولی للشک المحض من غیر عطف والثانیة لهما جمیعا **قوله** لعطفها علی اما الاولی وفائدة التنبیه علی ارتباطها بعدها بما قبلها ولیس ابتداء کلام فی الرضی عطف الحرف علی الحرف غیر موجود فی کلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتاکید العطف لمجیء اما غیر عاطفة ووجب لمقارنتها غیر العاطفة فی الترکیب بخلاف لکن ویمکن ان یقال مراده ان الواو لعطف الثانیة مع مدخولها علی اما الاولی مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم البدأة والعطف مدخولها علی مدخول اما الاولی لافادة الشک **قوله** لکلمة لا النفی الحکم آه فلا یجیء الا بعد الاثبات اللفظی او المعنوی نحو ما زال ناما لا قائما ولا یعطف بها الا الاسم وعطف المضارع شاذ **قوله** لصرف الحکم آه هذا التفصیل فی عطف المفرد وبیان اما فی عطف الجملة علی الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مکرمون ای بل هم عباد مکرمون واما بالانتقال من غرض الی آخر نحو قد افلح من تزکی وذکر اسم ربه فصلی بل تؤثرون الحیوة الدنیا وهی فی ذلک کله حرف ابتداء لا عاطفة علی الصحیح کذا فی المغنی فلذا لم یتعرض الشارح ویجوز ان یوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ونفیا قال الله تعالی ائنکم لتاتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقوله تعالی ام یقولون افتراه بل هو الحق من ربک **قوله** والاخبار الذی وقع منه لم یکن بطریق القصد ای ذکره لم یکن منها وکان خطاء عمدا او سهوا ولیس المراد وقع لا بطریق القصد **قوله** وللعطوف علیه فی حکم المسکوت عنه فی النفی والاثبات علی طریق واحد **قوله** تثبت الحکم المنفی آه کلمة عن متعلقة بالنفی واللام تثبت ولذا قالوا لا یجوز النصب فی ما زید قائما بل قاعدا ویتعین الرفع **قوله** فی حکم المسکوت عنه جاز ان یثبت وان لا یثبت **قوله** فهی نقیضة لا فی ان ما قبلها یجب ان یکون منفیا وما قبل لا مثبتا اذ لا یکون فی المفرد معنی النفی لان حروف النفی انما تدخل الجمل فلا بد ان یکون لکن بعد النفی **قوله** فتکون لایجاب آه ای لاثبات ما انتفی عن المتبوع مع الاستدراک **قوله** فتکون لازمة آه ای الانتفاء عن الاول باق بحاله لم یقع الحکم به غلطا وانما جیء بلکن لدفع التوهم **قوله** وان کانت فی عطف الجملة آه اشارة الی ان لکن الداخلة علی الجملة عاطفة وهو المختار للزمخشری خلافا لیحسن الوقف علی ما قبلها وقال الجزولی مخففة فیحسن الوقف علی ما قبلها لکونها حرف ابتداء وقال یونس انها فی جمیع مواقعها مخففة بجواز دخول الواو علیها ففی المفرد یقدر العامل بعدها ویفعل ذلک اذا ولیها مجرور بالجار نحو مررت بزید لکن عمرو والقول بجر الجوار والتقدیر لکن عمرو ومررت بتکلف اذ جر الجوار لیس بقیاسی وقیل انه مجرور بجار مقدر بعد کلمة اذا لم یدخله الواو واما مع الواو فهی لیست بعاطفة اتفاقا کذا فی الرضی وکتبه انه نقل فی الکفعمی عن ابن عصفور وابن کیسان ان لکن عاطفة والواو زائدة **قال** حروف التنبیه قال المصرح فی امالی المسائل المتفرقة تسمیتها حروف التنبیه اولی من تسمیتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الی المعنی المختص بها اولی من اضافتها الی امر لیس من دلالتها والتنبیه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفی المغنی ولقول المعربون فیها حرف استفتاح فیعینون مکانها ویهملون معناها وفی الشروح حرف التنبیه وضعت لتنبیه المخاطب قبل الشروع فی الکلام وتحریضه علی حسن الاستماع فاندفع ما قیل انها اصوات وضعت لغرض التنبیه فلا لیق ان یجعل من قبیل حروف الزیادة **قوله** یصدر بها الجمل آه ای یوتی بها فی صدر الجمل الاسمیة والفعلیة والخبریة والانشائیة الطلبیة وغیرها فالاوامر واجبة التصدیر وهی جائزة الا اذا فصل بینه وبین اسم الاشارة نحو ها العمر والله ذا **قوله** حتی لا یغفل آه ومع ذلک یفید الواو اما تحقیق ما بعدها لترکیبها من همزة الاستفهام الانکاری وحرف النفی ولذلک لا یکاد یقع الجملة بعد الا الا مصدرة بما یتلقی به القسم نحو الا ان اولیاء الله لا خوف علیهم واما من مقدمات الیمین ع واما والذی لا یعلم الغیب

غیرہ **قولہ** التی لاتستعین معانیہا آہ لانہا موضوعۃ للجزئیات بالوضع العام وللمعنی العام بشرط الاستعمال فی الجزئیات وعلی کلا التقدیرین مایدل علی تعیین المراد بہا الاشارۃ **قال** حروف النداء بالکسر والمد آوازدادن مصدر نادی وقد یضم بجعلہ من قبیل الاصوات کالصراخ والبکاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب لادعو وقیل انہا اسماء الافعال لتمامہا بما بعدہا وردہ المص رح بان بناء بعضہا لیس بناء الاسم وبانہ لیس لہا فرع فائب لعدم التقدم والمتکلم لامتناع استتارہ فی اسماء الافعال ولا مخاطب لانہ مدعو لاداع **قولہ** لانہا تستعمل آہ وفی الاستغاثۃ والندبۃ **قال** للبعید حقیقۃ او حکما کالساہی وان کان والتحیر ووجہ تخصیص ان نداء البعید یحتاج الی رفع الصوت وذلک بکثرۃ الحروف والمد وہما متحققان فی ایا وہیا ومنتفیان فی ای والہمزۃ والمد متحقق دون الکثرۃ فی یا فلذا صح للقریب فی البعید وبہذا ظہر کون ای للقریب والہمزۃ للاقرب **قال** نعم فیہ اربع لغات فتح العین وکسرہا وتبدیلہا حاء وکسر النون اتباعا لکسر العین **قولہ** وجہ تسمیتہا آہ وہو ان فی جمیعہا معنی الایجاب ای التحقیق ولیس المراد بہ مایقابل النفی حتی یحتاج الی تکلف فی بلی **قولہ** ای محققۃ لمضمونہ ای لیس المراد بالتقریر التاکید فانہ انما یوجد فیما بعد الخبر بل التحقیق بمعنی راست کردن سخن کذا فی الصراح وانما اراد لفظ المضمون لان نعم یجیء للعد للامر والنہی والتحضیض والعرض والاستفہام والخبر وفیما سوی الخبر تحقق ماہو مضمون السابق والمفہم من المطہ والمستفہم منہ قیل وقد یقع فی صدر الکلام نحو نعم ہذہ اطلالہم والحق ان ہذا جواب لسوال مقدر **قولہ** استفہاما کان او خبرا الظ ان یقول انشاء کان او خبرا لیفید جواز تقریرہ غیر الاستفہام مما سبق الا ان مقصودہ بیان عدم الفرق بین الاستفہام عن الاثبات والاستفہام عن النفی ولذا لم یتعرض لامثلۃ الخبر اثباتا ونفیا لظہور عدم الفرق بینہما نحو قولک نعم لمن قال قام زید او ما قام زید تصدیقا لہ **قولہ** وبلی فی جواب الم یقم زید آہ ذکرہ ہہنا توطیۃ لبیان عدم صحۃ نعم فی جواب الست بربکم وصحۃ ولو قال فلو قیل نعم فی جواب الست بربکم لکان کفرا آہ اخصر واحفظ من الحوالۃ الی مابعدہ ومن لزوم التکرار فی بیان معنی الست بربکم قالوا بلی کما لایخفی **قولہ** لکان کفرا کما روی عن ابن عباس رض **قولہ** تصدیقا للاثبات لا لتقریر المابعد ہمزۃ الاستفہام فلا یکون جوابا للاستفہام لان جواب الاستفہام یکون بمابعدہ **قولہ** من انکار النفی فالہمزۃ للانکار وانکار النفی اثبات وفی الرضی انہا للتقریر ای للحمل علی الاقرار **قولہ** فی العرف الطاری علی الوضع ولذا قال بعضہم لو قال بلی فی جواب الست بربکم لایکفر **قال** بعد الاستفہام بالہمزۃ او ہل وکذا جمیع حروف الایجاب لان اسماء الاستفہام کلہا لطلب التعیین وحروف الایجاب لتقریر الحکم **قولہ** وذکر ابن مالک رح ان ای آہ فی المغنی ان ای بمعنی نعم تقع بعد قام زید وہل قام زید واضرب زیدا ونحوہن کما یقع نعم بعدہن وزعم ابن الحاجب انہا تقع بعد الاستفہام **قولہ** ای لاتستعمل الا مع القسم فاللزوم بالمعنی المتعارف فی الاستعمال **قولہ** تقول ای واللہ واذا اسقطت الواو جاز اسکان الیاء وفتحہا کما فی من مع اللام وحذفہا وعلی الاول یلتقی ساکنان علی غیر حدہما لکونہما فی کلمتین ومع ذلک ضعیف لان شرط المدغم فی غیر حرف المد ان یکون لفی الاصل حرکۃ ولیس للام اصل فی الحرکۃ **قال** واجل بسکون اللام جعلہ فی المغنی مثل نعم والاختصاص قول الزمخشری وابن مالک وجماعۃ وقال ابن خروف اکثر ما یکون بعدہ الخبر **قولہ** للخبر قد اتاک زید آہ قد اتاک مفعول للخبر وای قد اتاک تفسیر اجل وجیر وان **قولہ** نحو قول ابن الزبیر آہ روی ان عبد اللہ بن الزبیر اتاہ فضالۃ بن شریک فقال یا امیر المومنین ان ناقتی دبرت ونقبت حتی وصلت الیک فقال لہ ارفعہا بسبت وخذہا بہلت وسنہا البردین فقم انی جئتک مستمنحا لا مستعجلا فلعن اللہ ناقۃ حملتنی الیک فقام ابن الزبیر فرکبہا السبت الراحۃ والہلت القشر والبردین اول الیوم وآخرہ والاستمناح طلب العطاء **قولہ** من جوی جہن فی القاموس الجوی ہوی باطن والحزن والحرقۃ وشدۃ الوجد وتطاول المرض وداء فی الصدر وکلہا فی البیت حسن **قولہ** ان اصل المعنی وہو ما قصد افادتہ للمخاطب بدونہا لایختل فالمعنی المستفاد منہا تکرار الحکم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنی وہو الحکم مع التحقیق لرد الانکار یختل بدونہا وخلاصتہ انہما للتحقیق والتثبیت دون التاکید وفرق ما بینہما ہذا اذا قلنا ان التاکید معناہا واما اذا قلنا انہ غرض منہا علی مایدل علیہ عبارۃ القاضی فی تفسیر قولہ تعالی ان اللہ لایستحیی ان یضرب مثلا ما الآیۃ وعدہا من الحروف لتنزیل الغرض منزلۃ المعنی فالفرق اظہر واما اسماء التاکید فلا سیما تم لم یطلق علیہا زوائد **قال** ان وان قیل لم یبینوا فی ان ہل ہی ان الشرطیۃ والنافیۃ او المخففۃ عن المثقلۃ وفی ان ہی المخففۃ والناصبۃ او المفسرۃ والاحتمال قائم وہو سہو فانہما غیرہا لذکرہما مقابلا لہا فی المغنی وذکر فیہ ان الاخفش قال ان ان الزائدۃ تنصب المضارع کمن الباء الزائدتین تجران وحمل منہ قولہ تعالی وما لنا ان لا نتوکل علی اللہ وما لنا ان لا نقاتل فی سبیل اللہ وقال غیرہ انہما مصدریۃ وانما لم یجز للزائدۃ ان تعمل لعدم اختصاصہا بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانہ کالحرف المعدی فی الاختصاص بالاسم فلذلک عمل ثم قال ولا مفی لان الزائدۃ غیر التوکید کسائر الزوائد **قال** مع النافیۃ دخلت علی جملۃ فعلیۃ کما فی الشرح او اسمیۃ کقولہ فما ان طبنا جبن وفی ہذہ الحالۃ تکف ما الحجازیۃ عن العمل وقد تزاد بعدہا الموصولۃ الاسمیۃ وبعد ما الاستفہامیۃ **قال** وقلت مع لما قال صاحب المغنی انہ سہو وردہ بان نسبۃ السہو سہو وفی الرضی زیادۃ المفتوحۃ بعد لما ہی المشہورۃ تقول لما ان جلست

حروف النداء

حروف الایجاب

التحقیق علی قول

حروف الزیادۃ

بلسته فتحا وکسرا وبفتح اشر قوله نحو کان ظبیة آه اوع ویوما توافینا بوجه مقسم الوافاة الملاقاة والضمیر للحبیبة والقسام الحسن وظبیان قسیم الوجه مقسم العطو التناول برفع الراس والیدین والناضر الشدید الخضرة ویروی وارق ای الشجرة الخضراء والسلم بفتحتین شجر یعظم ولا شوک قوله علی تقدیر روایة آه ویروی بنصب ظبیة علی اعمال کان المخففة وبرفعها علی الغائها او اعمالها فی ضمیر الشان المحذوف والمعنی تاتینا هذه المرأة یوما بوجه حسن لم یخل عن الحسن ضع منکانها فی حسن عینها وامتداد جیدها کظبیة تمد عنقها الی غصن ناضر من هذا الشجر وصف الظبیة بهذا لانها بهذا الحال تزداد حسنا قوله وما تزداد آه فی الرضی لم یعد واما الکافة وان لم یکن لها معنی من الزوائد لان لها تاثیرا قویا وهو منع العامل من العمل وتهیئه لدخول ما لم یکن ان یدخله وفی المغنی عدها من الزوائد حیث قال وهی ای الزائدة نوعان کافة وغیر کافة قوله حال کون آه یعنی ان شرطا حال من الکلمات الخمس المذکورة مع ما وفائدته انها تستعمل شرطا وغیر شرط وزیادة ما فیها مختصة بحال الشرطیة قوله نحو لا اقسم بیوم القیمة ذهب الیه جماعة ثم اختلفوا فقیل زیدت توطیة لنفی الجواب ای لا اقسم بیوم القیمة لا اترکون سدی ج وردبانه قد یجیء الجواب بعده مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان فی کبد وقیل زیدت لمجرد التاکید ورد بانه لا تزاد کذلک صدر اهل حشوا وفیه نظر وذهب جماعة الی انها نافیة فقیل لنفی اقسم علی ان یکون اخبارا لا انشاء ای لا اعظم بالاقسام بلا استحقاقه اعظاما فوق ذلک قاله الزمخشری وقیل لنفی شیء متقدم وهو ما حکی عنهم کثیر من انکار البعث ای لیس الامر کما تم استولف القسم کذا فی المفصل قوله فی صورة نفی القسم وان لم یکن نفیا حقیقة لان معنی القسم مقصود قوله کقوله فی بیر لا حور آه تمامه ع بافکه حتی اذا الصبح جشر البیت للعجاج الحور الهلکة کذا فی الصحاح ویقال حور فی محاورة ای نقصان فی نقصان ویحتمل ان یکون اسم جمع لحائر بمعنی الهالک وقیل هو بیر یسکنها الجن والمراد المهلکة والافک الکذب جشر الصبح انفلق قیل یصف فاسقا او کافرا سربا باطلیه فی بیر المهلکة او النقصان او فی مهالک لها لکین وما علم بفرط غفلته انه صار فیها حتی اذا انفلق ظلمات الشبه او قامت القیامة علم ذلک لکن لا ینفعه ذلک العلم ویحتمل ان یکون وصفا لرجل جری خواص فی المهالک سار فی مساکن الجن ومعنی الافک انه یکذب نفسه واحد فتنه بشیء منها ولا یصدقها فیه والمعنی سار لیلا هذا الرجل بجراته فی مهاوی الهلاک او فی المواضع الخالیة التی یسکنها الجن حتی اضاء الصبح وما شعر به ای القی بیده فی المهلکة وهو غافل عن ذلک لعدم مبالاته وهذا المعنی اشبه بمذهب العرب کذا فی شرح ابیات المفصل قوله والحور الهلکة الهلکة بفتح الهاء واللام الهلاک کذا فی شمس العلوم وکذا الهلک بضم الهاء وسکون اللام واما الهلکة بوزن الفرقة فلم توجد فی الکتب المتداولة والشرح حمل علی صیغة الجمع کالطلبة فجعل الحور جمع حائر جریا علی القیاس فان فاعلا اذا کان صفة یجمع علی فعل لکن لم یوجد فی الکتب جمع حائر بل جمع حوری واحور قوله فهی تفسیر کل مبهم وفی التسهیل ان ای غالبا فیما سوی ما فیه معنی القول وفی شرحه ولیس کذلک بل تقع فیه نحو کتبت الیه ای قم وذهب قوم الی ان ای المفسرة اسم فعل معناه عوا او افهموا فهی کصه ومه قوله تقرر المظروف فی الظرف آه لما کان مظروفیة اللفظ للمعنی غیر ظاهرة بینه بانه علی التشبیه فی حق عدم انفکاک اللفظ الموضوع عن المعنی کما لا ینفک المظروف عن الظرف بخلاف ظرفیة اللفظ لها فانها ظاهرة ولذلک قیل الالفاظ قوالب المعانی لان المتکلم یورد الالفاظ علی وفقها والسامع یاخذها منها ولان المقصود من اللفظ معناه قوله فلا تقع بعد صریح القول وذلک لان ان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلذلک غلط من جعل منها واخر دعوهم ان الحمد لله رب العلمین وان یتاخر عنها جملة فلا یجوز ذکرت مسجدا ان ذهبا وصریح القول یقع مفعوله الجملة فلا حاجة الی ایرادان وما لیس فیه معنی القول لا یکون مفعوله جملة قوله وقوله تعم ما قلت لهم آه جملة مستانفة ولیس عطفا علی قوله فوک لانه لیس مثالا لما یکون مفسرة للمفعول المقدر ولا بیانا لفائدة قید فی الاکثر اذ الواجب ج تاخیره عن قوله وقد تفسر بها المفعول اقول بل هو رد لما توهم من انها قد تکون تفسیر المقول الصریح استدلالا بهذه الآیة فالفاء فی قوله فقوله ان اعبدوا الله اما علی تقدیر اما او زائدة فی خبر المبتدا علی مذهب الاخفش والعائد الی المبتدا الاول محذوف ای فیه قوله تفسیر للضمیر فی به وما قیل انه لا یجوز ان یکون ان اعبدوا الله ربی وربکم مامورا به فلا بد من تقدیر القول ای امرتنی بقوله وح یکون تفسیر الصریح القول فالجواب ان المامور به المحکی هو اعبدوا الله وقوله ربی وربکم من کلام عیسی ردف به الکلام المحکی تعظیما لشانه سبحانه کما قال الزمخشری فی قوله تعم انا قتلنا المسیح عیسی ابن مریم رسول الله والی هذا اشارة فی کلام الشرح حیث اکتفی علی ان اعبدوا الله وفی کونه تفسیرا للضمیر یجوز ان یصرف التفسیر الی المعنی بان یکون عیسی قد حکی قوله تعم بعبارة اخری کانه قال الله تعم مرهم ان اعبدوا الله ربک وربهم ونظیره قوله تعم فحق علینا قول ربنا انا لذائقون والاصل انکم لذائقون وفی الرضی ان القول المقدر کغیر الصریح قوله لانه مفعول لصریح القول اذا لم یؤل قلت بامرت فلا یرد ان الزمخشری جوز ان یکون تفسیر المقول علی تاویله بالامر ای ما امرتهم الا بما امرتنی به وقال ابو علی الفارسی یجوز ان یکون ان فی الآیة مصدریة بدلا من ما او من الضمیر المجرور فی به وما قیل ان العبارة لا یعمل فیها القول وان المبدل منه فی حکم الساقط فیبقی الصلة بلا عائد فمدفوع بان القول یؤل بالامر وان العائد

موجود لفظا وکذا ما قیل ان عطف البیان بمنزلۃ النعت فی المشتقات فکما ان الضمیر لا ینعت لا یعطف علیہ لان ما ینزل منزلۃ الشیٔ لا یلزم ان یثبت جمیع احکامہ **قولہ** وقد نفسرہ آہ بیان لفائدۃ قیدی الاکثر ولم یجعل الآیۃ السابقۃ بیانا لفائدۃ القید لانہا لیست مفسرۃ **قولہ** ای الجملۃ الفعلیۃ تفسیر للاول لبیان الموصوف والثانی لبیان معنی اللام والفعل وتختص ان بالفعل المتصرف مضارعا کان او ماضیا او امرا او نہیا نحو کتبت الیہ ان قم وہذا ہو الصحیح وقیل انہا لا توصل بالامر وکل ما لیسمع فیہ فہی تفسیریۃ وتقع فی موضعین فی الابتداء فیکون فی موضع رفع نحو وَاَنْ تَصُوْمُوْا خَیْرٌ لَّکُمْ وبعد لفظ دال علی معنی غیر الیقین فیکون فی موضع رفع ونصب وجر وما تکون غیر زمانیۃ کما فی مثال الشرح وزمانیۃ نحو ما دمت حیا ای مدۃ دوامی حیا فحذف الظرف وخلفتہ ما مع صلتہا وما نقلہ من نہج البلاغۃ من ہذا القبیل **قال** حروف التحضیض ہو مصدر للتکثیر والحض علی الشیٔ طلبہ والحث علیہ وہذہ الحروف ظاہرۃ انہا مرکبۃ کما فی المفتاح ویحتمل ان یکون الا اصلہا بلا ابدلت الہاء ہمزۃ **قولہ** مشددتین وہلا مخففۃ اسم فعل بمعنی عجل بحث غیر العاقل والا مخففۃ حرف تنبیہ وعرض واستفہام نفی **قولہ** وفی بعض النسخ وتلزم الفعل فعلی الاول للزوم بالمعنی المتعارف وعلی الثانی بالمعنی اللغوی والا تلزم الجملۃ الفعلیۃ الخبریۃ فانہا لا تدخل الا لانشاء ملاشتراع الحض علیہ وقیل تدخل الاسمیۃ کقولہ **شعر** نبئت لیلی ارسلت بشفاعۃ ۔ فہلا نفس لیلی شفیعہا ۔ واول باضمار کان الثانیۃ وہلا شفعت نفس لیلی وشفیعہا خبر لمحذوف ای ہی شفیعہا **قولہ** نحو ہلا ضربت آہ فی تخصیص الامثلۃ بالاثبات اشارۃ الی عدم دخولہا علی المنفی **قولہ** نحو ہلا زید ضربتہ آہ واذا تقدم الظرف نحو لولا اذ سمعتموہ قلتم فہو معمول للفعل المتاخر لتوسعہم فیہ **قولہ** فمعناہا ای اذا علمت انہا تدخل المضارع والماضی فمعناہا فی الماضی ای یستعمل فیہ اذا دخلت علی الماضی التوبیخ واللوم لان التحضیض علی ما فات یستتبع التوبیخ واللوم اذ لا معنی للحض علی ما فات سواء کان معنی حقیقیا او مجازیا او کنائیا والظاہر الاخیر لما سیجیٔ انہا لا تخ علی الحض علی مثل ما فات وفی المفتاح وفی الماضی للتندیم التندیم پشیمان کردن والتوبیخ سرزنش کردن واللوم ملامت کردن وہذہ المعانی کلہا لازمۃ للحض علی ما فات فان المخاطب ذا شرف فتندیم والا فتوبیخ ولوم **قولہ** بمعنی الامر لانہ طلب بحث واذ عاج ومع ذلک لا یخ عن توبیخ ولوم علی انہ کان المخاطب ان یفعل قبل الطلب منہ وقد یکون للطلب من غیر تحضیض وتوبیخ بل تادب فیکون للعرض **قولہ** ولا یکون آہ عطف علی قولہ فمعناہ اذا دخلت آہ **قولہ** الا انہا تستعمل آہ بمعنی لکن دفع لتوہم اطلاق حروف التحضیض علی ما دخلت علی الماضی لان اطلاق ہذہ الاسماء علیہا بالمعنی الاضافی لا بالنقل کما مر ولذا سماہا السکاکی فی المفتاح حروف التندیم والتحضیض **قولہ** لکانہا من حیث المعنی للتحضیض آہ ہذا فیما یمکن لہ مثل واما فیما لا یمکن ذلک نحو قولہ علیہ الصلوۃ والسلام ہلا شققت قلبہ فلا **قولہ** حرف التوقع اضافہا الی التوقع والتقریب من جملۃ معانیہا الخمسۃ لاختصاصہا بہما والرد علی من قال انہا لیست للتوقع فی الماضی ولمن ذہب الی انہ لیس للتوقع مطلقا وہذہ المعانی لقد اذا کان حرفا وقد یستعمل اسما بمعنی حسب مبنیا عند البصریین لمشابہۃ الحرفیۃ فیقولون قد زید درہم وبنون الوقایۃ نحو قدنی درہم معربا عند الکوفیۃ فیقولون قد زید بالرفع وقدی وقد یستعمل اسم فعل بمعنی کفی نحو قد درہم زیدا وقدنی ای کفی **قولہ** اذا دخلت آہ اشار الی انہ لا یدخل فعل الطلب وشرط فی الماضی ان یکون مثبتا متصرفا لان غیر المتصرف لیس للمضی حتی یقربہ الی الحال ولعلہ اراد الماضی المجرد الغیر المشابہۃ بالحرف بقرینۃ الاطلاق **قولہ** متوقعا للمخاطب قبل الاخبار خلافا لما توہم القائل بانہ لیس للتوقع فی الماضی لان المضی ینافی التوقع **قولہ** واقعا آہ ای واقعا فی الزمان الماضی بالتقریب عن الحال **قولہ** وقد یکون آہ اشار الی ان ہذا الاستعمال قلیل وطنا لانکرہ الخلیل **قولہ** المجرد آہ فالاطلاق قرینۃ التجرید **قولہ** وقد یستعمل للتحقیق آہ وقیل وقد یستعمل للتحقیق مع التکثیر وجعل الآیۃ من ہذا القبیل **قولہ** فیجوز الفصل آہ ویجوز حذف فعلہا **شعر** نحو ۔ اذا لم ترحل غیر ان رکابنا ۔ لما تزل برحالنا وکان قد ۔ **قال** الہمزۃ وہل واما ال فعلت بمعنی ہل فعلت علی ما حکاہ قطرب عن ابی عبیدۃ فبقلب الہاء ہمزۃ **قولہ** تدخلان آہ اشار الی تعدد المثال للاشارۃ الی ہذا العموم **قولہ** الا ان الہمزۃ آہ اشارۃ الی ان قولہ وکذلک ہل لیس علی عمومہ بدلیل قولہ والہمزۃ اعم تصرفا فکانہ فی معنی الاستثناء من ہذا الحکم ولذا ذکرہ الشارح رحمہ اللہ والا فالوجہ ذکرہ فی ذیل قولہ تعول ازید اضربت کما یشیر الیہ قولہ لما عرفت **قولہ** الا علی الشذوذ ای علی الاستعمال الغیر الفصیح لما صرح فی المفتاح بقبحہا **قولہ** تذکرت عہودا بالحمی آہ العہود جمع عہد بمعنی الحمی کالی ما یحمی من الکلأ مصدر بمعنی المحمی فالمراد ہہنا العرض التی فیہا الکلأ وحنت لما من الحنو بمعنی المیل او من الحنین الشوق والالف بکسرۃ الہمزۃ وسکون اللام الالیف یقال حنت الالیف الی الالیف والمعانقۃ در آغوش گرفتن وتسلت عنہا الظبی انسلت عنہ علی ما فی الصراح اسلاء بی غم کردن السلاء لازم منہ واما المتسلی ففی القاموس انہ بمعنی النسیان وفی الصحاح والتاج الانکشاف وشیٔ منہا لا یناسب المقام الا ان یراد تسلت بہما عنہ علی حذف المضاف وذا ہنہ حال معللۃ ای لاجل ذہولہا عن الفعل والکلام تصویر وتمثیل بحال ہل بحال العاشق والمتصابی اذا

حروف التحضیض

حروف التوقع

حروف الاستفہام الوجہ

امکن مراعاۃ حالہا الاصلی قبح ترکہا **قولہ** ای التصرف فیہا یعنی ان تصرفا تمیز عن التبعۃ المعنی اعم تصرفا ومعنی الاضافۃ التصرف فیہا التصرف فہا فی شیٔ بان یکون الاضافۃ الی الفاعل واحترز بقولہ باعتبار استعمالہا عن التصرف فیہا من حیث الذات فانہ لا تصرف فی الہمزۃ بخلاف ہل فانہ تصرف فیہا بقلب الہاء ہمزۃ وقیل معناہ تصرفہا اشمل لانہا متصرفۃ فی جمل بالنقل من الاخبار الی الاستخبار ولا یتاتی ہذا التصرف من ہل وہذا اعذب من تفسیر الشرح وفیہ انہ ان اراد بقولہ لا یتاتی ہذا التصرف من ہل انہ یدخل علی جمل یدخل علیہا الہمزۃ الا انہ لا یتصرف فیہا فظ وان اراد انہ لا یدخل علیہا حتی یتصرف فیہا فمسلم لکن ہذا فرع العموم فی الاستعمال فالحق ان یتبع **قولہ** علی وجہ الانکار التوبیخی ای ما بعدہا ما کان ینبغی ان یقع وان فاعلہ ملوم نحو اَتَعْبُدُوْنَ مَا تَنْحِتُوْنَ وقد یجیٔ للانکار الابطالی ای بان ما بعدہا غیر واقع وان مدعیہ کاذب نحو اَفَاَصْفٰکُمْ رَبُّکُمْ بِالْبَنِیْنَ ولافادتہا نفی ما عدا لزوم شوبہ ان کان منفیا لان نفی النفی اثبات ومنہ اَلَیْسَ اللّٰہُ بِکَافٍ عَبْدَہٗ والانکار تقسیمہ مختص بالہمزۃ فلو حمل الشرح المثال علی مجیئہا للانکار مطلقا بان یقول باستعمال الہمزۃ لانکار ما دخلت علیہ کان اشمل وافید **قولہ** محذوف بالحقیقۃ اذ لا معنی للاستفہام عن الضرب الذی ہو معلوم الوجود فی الانکار التوبیخی او معلوم الانتفاء فی الانکار الابطالی بخلاف الرضاء فانہ امر خفی واقترانہ بالحال الذی ینافیہ یدل علی عدم استحسانہ وہذا مبنی علی استعمال الہمزۃ فی الاستفہام وکون الانکار متولدا منہ ولما علی تقدیر کونہا مستعملۃ فی الانکار فالوجہ ما ذکرہ فی المفتاح من ان ہل مختص بالاستقبال ولا معنی للانکار ما لم یقع **قولہ** ہی الاصل فی باب آہ ای غیر دخیل فیہ والاقوی لکونہا موضوعۃ للنسب والیق عند العقل ثم اختص الاستعمال بما ہو الانسب عند العقل فلا یرد انہ لا یدل علی عدم جواز جعل ہل معادلۃ لام ہل علی عدم الانسبیۃ **قال** واثم اذا ما وقع آہ اشارۃ الی الآیات الثلث اعنی قولہ تعالی اَثُمَّ اِذَا ما وقع آمنتم بہ وقولہ تعالی اَفَمَنْ کَانَ عَلٰی بَیِّنَۃٍ مِّنْ رَّبِّہٖ وقولہ تعالی اَوَمَنْ کَانَ مَیْتًا فَاَحْیَیْنٰہُ وَجَعَلْنَا لَہٗ نُوْرًا یَّمْشِیْ بِہٖ فِی النَّاسِ کَمَنْ مَّثَلُہٗ فِی الظُّلُمٰتِ مُدْخُوْلُ العاطف عطف علی السابق عند الجمہور وعلی مقدر عند الزمخشری تقدیرہ الاول اذا جاء وقت العذاب وقع اثم اذا ما وقع آمنتم بہ وتقدیر الثانی اَوَمَنْ کَانَ مُؤْمِنًا کَمَنْ کَانَ فاسقا فمن کان علی بینۃ کمن لیس کذلک علی حذف الخبر وکذا تقدیر الثالث **قولہ** بادخال الہمزۃ آہ رعایۃ لتمام التصدیر لعراقتہا فی الاستفہام فان العاطف لکونہ رابطا لمدخولہ بما قبلہ لو دخل علی الہمزۃ یکون لہا تعلق بما قبلہا بخلاف ہل فانہا لعدم عراقتہا فی الاستفہام لا تقتضی کما ان التصدیر وہذا عند الجمہور وقال الزمخشری ان الہمزۃ داخلۃ علی مقدر معطوف علیہ مناسب للمعطوف قال المرضی والحق ما قالہ الجمہور اذ لو کان المعطوف علیہ مقدرا لجاز وقوعہا فی اول الکلام من غیر ان یتقدمہ ما یصح عطفہ علیہ مع انہ لم یجیٔ فی الاستعمال لہ لا مبنیا علی کلام متقدم وفی المغنی قد جزم الزمخشری بذلک فی مواضع من الکشاف منہا قولہ تعالی اَفَاَمِنَ اَہْلُ الْقُرٰی انہ عطف علی اَخَذْنَاہُمْ وقولہ تعالی اَئِنَّا لَمَبْعُوْثُوْنَ اَوَآبَاؤُنَا الْاَوَّلُوْنَ ان آباؤنا عطف علی ضمیر مبعوثون واکتفی بالفصل بالہمزۃ وجوز الوجہین فی موضع فقال اَفَغَیْرَ دِیْنِ اللّٰہِ یَبْغُوْنَ دخلت ہمزۃ الانکار علی الفاء العاطفۃ جملۃ علی جملۃ ثم توسطت الہمزۃ بینہما ویجوز ان یعطف علی محذوف ای ایتولون فغیر دین اللہ یبغون وفیہ انا لا نعلم انہ لو کان للمعطوف مقدرا لجاز وقوعہا فی اول الکلام فانہ یجوز ان یکون وقوعہا فی المواضع لہا تعلق بما قبلہا وان کان للمعطوف علیہ مقدرا علی ان الجواز لا ینافی عدم الاستعمال واما ما ذکرہ صاحب المغنی فانما یتم ان لو لم یجوز الزمخشری ما قالہ الجمہور اصلا اما لو کان مقصودہ منع تعیین التقدیم علی العاطف فلا وہو الظاہر من کلامہ **قولہ** بخلاف ہل متعلق بقولہ تقول فیکون قید الکل شیٔ العموم تصرف الہمزۃ لہا لا عم فانہ مع بعدہ لفظا یحوج الی تقدیرہ ولا تقول ہل فی الامثلۃ لاثبات العموم فقول الشرح لکونہا فرع الہمزۃ آہ تعلیل لما یستفاد من قولہ بخلاف ہل ای لا تقول ہل فیہا فان قلت عدم استعمال ہل فی الامثلۃ المذکورۃ انما یثبت عموم الہمزۃ اذا لم یکن لہا مواضع خاصۃ ولیس کذلک فان ہل تستعمل لتقریر نفس الحکم فی الاثبات نحو ہل ثوب الکفار وبرابہا النفی فیجوز وقوع الابعد نحو ہل جزاء الاحسان الا الاحسان ویزاد الباء بعدہا نحو ہل زید بقائم سیما المثال الثالث فانہ انما یثبت العموم اذا کان الہمزۃ مستعملا بتاخیر العاطف ایضا ولیس کذلک فکما ان الہمزۃ مختصۃ بالتقدیم ہل مختصۃ بالتاخیر قلت جمیع مواقع ہل مواقع الہمزۃ لانہ بمعنی قد والاستفہام مستفاد من ہمزۃ مقدرۃ معہا نص علیہ الزمخشری فی المفصل ناقلا عن سیبویہ وعدم جواز التصریح بالہمزۃ فی بعض المواقع لا ینافی ذلک فمن قال ینبغی ان یرید بالعموم العموم من وجہ لان ہل مختصۃ ببعض الاحکام لم یات بشیٔ فی المغنی ان ہل تفترق من الہمزۃ من عشرۃ اوجہ اختصاصہا بالتصدیق وبالایجاب وبالاستقبال ولعدم الدخول علی الشرط وعلی اسم بعدہ فعل وبوقوعہا بعد العاطف لا قبلہ ولعدم وبارادۃ النفی بالاستفہام بہ وبمجیئہا بمعنی قد من غیر استفہام **قال** حروف الشرط فی القاموس الشرط الزام الشیٔ بالشیٔ فی الاصطلاح الی تعلیق حصول مضمون جملۃ بحصول اخری ای الحروف الدالۃ علی التعلیق **قال** فان للاستقبال ای یجیٔ لحصول ما دخلت علیہ فی الاستقبال **قولہ** ومعناہ آہ ولیس معناہ ان ان مختصۃ بالمستقبل ولو بالماضی **قولہ** نحو قولہ تعالی وَلَاَمَۃٌ مُّؤْمِنَۃٌ خَیْرٌ مِّنْ مُّشْرِکَۃٍ وَّلَوْ اَعْجَبَتْکُمْ فان المعنی ان لا تعجبکم او تعجبکم **قولہ** فانہا موضوعۃ آہ لانہا حرف شرط ومعنی الشرط مراعی فیہا وبہ صرح المحقق

التفتازانی فی المطول وشرح المفتاح **قوله** مقدر فیه ای مفروض الحصول **قوله** کان منتفیا فیه اذ لو کان حاصلا فیه لما قدر حصوله فیه وهذا بناء علی العرف وما قیل ان المقدر یشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقیین **قوله** فیلزم آه تحقیق لمعنی التعلیق فان معناه ان حصول منوط به غیر متوقف حصوله علی حصول شیء آخر وان جمیع ماسواه مما یتوقف علیه ذلک الامر حاصل ولو ادعاء فلو حصل ما علق به بدون ما علق علیه لم یکن المعلق علیه معلقا علیه ولذا ذهب الشافعی رح الی ان التعلیق بالشرط یدل علی انتفاء الحکم عند انتفاء الشرط والحنفیة اعترفوا بانتفاء الحکم عند انتفاء الشرط الا انهم لا یقولون بکونه لولا للجملة الشرطیة فاندفع ما قیل ان انتفاء الملزوم لا یستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعکس لان ذلک انما یرد لو کان معناه مجرد لزوم الثانی للاول **قوله** فقد علقت حصول آه فالمعنی المطابقی هو التعلیق المخصوص وانتفاء الامرین وسببیة الامتناع للامتناع مداول التزامی له ولما کان کلا الانتفاءین معلومین للمخاطب ولم یکن تعلیق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فیه بل لاجل افادة السببیة قالوا ان لولا لامتناع الثانی لامتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود من المعنی المطابقی مقامه تنبیها علی ذلک **قوله** فی زعم المتکلم متعلق بقوله مسببا اشارة الی انه لا یلزم کون الثانی مسببا فی نفس الامر کما فی قول ابی العلاء **شعر** ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولکنه لم یطر **قوله** وقد تستعمل آه اشارة الی انه معنی مجازی لان اللزوم لازم للتعلیق والدلیل علی ذلک قلة الاستعمال فیه وتبادر معنی التعلیق المخصوص وذلک المعنی الثالث والحق ما ذهب الیه الشلوبین واختاره القاضی فی تفسیره انه موضوع للقدر المشترک وهو التعلیق دفعا للاشتراک والحقیقة والمجاز وتبادر فرد منه لکثرة استعماله لا ینافی ذلک کما قالوا فی الوجود **قوله** علی قصد لزوم الثانی للاول من غیر قصد کونه معلقا علیه **قوله** مع انتفاء آه متعلق باللزوم فیکون مدلوله اللزوم مع الانتفاء فیستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم علی انتفاء الملزوم فلذا لا یحتاج الی استثناء التالی ولا یجوز استثناء المقدم **قوله** علی ان الفساد آه اشارة الی ان لو قائم مقام استثناء التالی **قوله** عکسه المشهور وهو انه لانتفاء الثانی لانتفاء الاول **قوله** ولم یدر ان ما ذکره آه ای لم یدر ان استعمال التعلیق غیر استعمال اللزوم **قوله** فربط ذلک الشیء بالبعد النقیضین عنه ای عن ذلک الشیء فیدل علی ربطه باقرب النقیضین منه بطریق الاولویة فیدل علی استمراره علی کل تقدیر اذ لا واسطة بین النقیضین فمن قال هذا الاستعمال لا یخص قصد الاستمرار بل یکفی قصد ان هذا الجزاء لازم علی کل تقدیر کما تقول لو کان من یجیئنی الآن حدوی اعطه الفا فانه یدل علی ان الجزاء لازم للانجاء الآن ولیس فیه قصد الاستمرار لم یات بشیء لان ما توهمه مبنی علی ما فهمه من ان مراد الرضی بقوله وقد یجیء جواب لو قلیلا عدم الوجود فی جمیع الازمنة فی قصد المتکلم جمیع الازمنة مطلقا ولیس کذلک بل جمیع ازمنة تقدیری الشرط ونقیضه کما یفصح عنه آخر کلامه حیث قال فیلزم وجود ذلک علی کل تقدیر ای الجزاء فی جمیع التقادیر **قوله** وتلزمان الفعل ای الشرط والجزاء واما جزاء ان فقد یکون اسمیة وجزاء او فعل مجزوم بلم او ماض فی اوله لام مفتوحة وحذفها قلیل الا اذا وقعت لو مع ما فی حیزها صلة نحو جاءنی الذی لو ضربته شکانی او بحال الشرط کقوله تعالی وَلَوْ اَنَّ مَا فِی الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ الی قوله لنفدت وذهب الزمخشری الی وقوع الاسمیة جواب لو فی قوله تعالی وَلَوْ اَنَّهُمْ آمَنُوْا وَاتَّقَوْا لَمَثُوْبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ خَیْرٌ **قوله** ولو تملکون انتم هکذا فی النسخ التی رأیناها والصواب اسقاط انتم کما یدل علیه آخر کلامه **قوله** فاحد وانتم ای فی الآیتین **قوله** کان ضمیرا متصلا مستترا آه الصواب اسقاط مستترا لکونه سهوا الا علی قول الاخفش والمازنی فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارز لکونه لغوا **قوله** ولیس تاکیدا ای لیس انتم فی الآیة تاکیدا للضمیر المتصل علی ان یکون التقدیر لو تملکون انتم تملکون علی ما ذهب الیه البعض تقلیلا للتصرف **قوله** لان حذف الفعل آه فیه انا لا نم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بین المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فی المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقیل انه لم یعهد حذف المؤکد والعامل مع بقاء التاکید وفیه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤکد فقط معهود نحو الذی نفسه محسن اخوک ای هو نفسه صرح به سیبویه فی الکتاب وتفصیلی المغنی وعدم الاجتماع فی الاستعمال لا ینافی الاعتبار فی التقدیر **قوله** ای بصیغة الفعل والاکثر کونه ماضیا لکونه کالعوض من شرط لو الذی هو الماضی وقد جاء مضارعا واما قوله تعالی یَوَدُّ اَحَدُهُمْ لَوْ یُعَمَّرُ اَلْفَ سَنَةٍ فلو فیه مصدریة لا شرطیة لمجیئها بعد فعل التمنی وقدم **قوله** ای فی اول زمان التکلم استشکل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشارح الی انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الکلام زمان التکلم علی التوسع او جعل الکلام بمعنی التکلم ولا یخفی ما فیه من التعسف اللفظی والبشاعة المعنویة فالاقوم وقوع القسم فی اول الکلام کما یفصح عنه قوله ای القسم بین الجزاء الکلام ونعم ما قیل انه کلام لا یلیق باول زمان التکلم والفاضل الهندی الی انه منصوب بتضمین الدخول الذی ولتقدیر فی جانب فی غیر المبهم من المکان بعد الدخول وفیه ان ما ثبت بالاستعمال تقدیرا فی بعد صریح دخلت واما فی المتضمن فلا شاهد علیه وقیاس التضمین علی الصریح انما یتجه اذا کان التقدیر فی الصریح قیاسا وبعضهم قال ان لفظ اول مرفوع صفة للقسم وفیه انه لا یصح ان یکون فاعل توسط القسم المقید وارجاعه الی القسم مطلقا خروج عن السنن المستقیم اذ السابق الی الفهم اتحاد فاعل الفعلین وعندی انه منصوب علی الظرفیة لانه من المکان المبهم علی ما فی التسهیل ان منه ما دل علی مسمی

اضافی محض ای لا یعرف حقیقتہ بنفسہ بل بالاضافۃ الی المکان فی ناحیۃ وجہۃ ووجہۃ وغیر ذلک من الاسماء المبہمۃ واحترز بمحض عن الذی یدل بنفسہ علی معنی لا یصلح لکل مکان نحو جوف وباطن وظاہر وداخل وخارج فان ہذہ من الاماکن المختصۃ وما قیل ان اول مکان تنزیلی لا حقیقی والمکان التنزیلی کالمبہم فی عدم الظہور فجہد اجتہاد لا یدل علیہ شاہد **قولہ** واحترز عن توسط آہ ای اوردہ للاحتراز عنہ فاما ان یجعل الاحتراز مقصودا علیہ لانہ وان کان فی الذکر مقدما فہو فی القصد متاخر فیکون قولہ علی الشرط احترازا عن تقدیم الشرط واما ان یجعل الاحتراز عن جمیع صورۃ التوسط فیکون ذکر قولہ علی الشرط لان الکلام فیہ ولتحملہ الاحتمالین ارسلہ الشارح علی اطلاقہ **قولہ** ای لزم القسم آہ جعل الضمیر للقسم مع بعدہ لفظا رعایۃ لحالۃ المعنی لان لزوم الماضی للشرط یحتاج الی اعتبار تکلف لزوم الکلی للجزئی **قولہ** ای الشرط الجواب فی عدم العمل لفظا فیہما **قال** وکان الجواب للقسم لفظا لتقوی القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قلبہ لان یعتبر الشرط لقربہ وضعف القسم فی نفسہ لکونہ مؤکدا للمعنی فہو کالزائد والشرط مورد فیہ معنی التوقیت **قولہ** فقط فالاطلاق قرینۃ التجرید عما سواہ **قولہ** لا للقسم والشرط لما کان المتبادر من قولہ وکان الجواب للقسم فقط تعیینہ لذلک ولیس کذلک بل ہو اولی علی ما نص علیہ فی الرضی ولیس مختصا بالشعر فانہ جعل الزمخشری قولہ تعالی انا باسط یدی الیک جواب الشرط فی قولہ لئن بسطت حمل الشارح علی ان ذلک التعیین بالنظر الی جعلہ جوابا لہما لا بالنظر الی الشرط فقط لکن ذکر فی شرح التسہیل ان اعتبار الشرط فی صورۃ تقدیم القسم مذہب الفراء ومن وافقہ من الکوفیین وقول البصریون ذلک بجعل اللام زائدۃ انتہی رح لا حاجۃ الی ما ذکرہ الشارح فان المتن علی مذہب البصریین نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لتم الحجۃ علیہم **قولہ** یلزم ان یکون مجزوما آہ ای بالاطلاق العام علی ما ہو المتبادر من القضیۃ الغیر المصرحۃ بجہۃ وغیر مجزوم دائما لانہ المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قیل ان الشرط اذا کان ماضیا لم یجب جزم الجزاء فکیف یلزم کون مجزوما وغیر مجزوم الا ان یتکلف بتقدیر ارادۃ صحۃ کونہ مجزوما ووجوب عدم کونہ مجزوما **قولہ** واما معنی آہ بیان لفائدۃ قولہ لفظا یعنی انہ اذا روعی جہۃ المعنی فالقسم والشرط قیدان للجواب اورد التحقیقیۃ وتوقیتیۃ فیکون جوابا لہما وان کان اعتبار احدہما مقدما علی الآخر لیفید ان یکون جواب احدہما مقیدا وجواب الآخر مطلقا فاندفع ما قیل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابہ لا مجرد الجواب علی عکس ما اذا کان الجواب للشرط فان جواب القسم حینئذ معنی مجموع الشرط والجزاء ثم ان ہذا القائل بعد نفی کونہ جواب القسم معنی لان جوابہ مجموعہما اعترف بکونہ جواب الشرط معنی فبین کلامیہ تدافع **قولہ** لا کرمتک فانہ روعی فیہ شرائط القسم من دخول اللام ونون التاکید وہذا معنی کونہ جوابا لفظا **قولہ** ای تقدیم غیر الشرط فقولہ غیرہ عطف علی الشرط لا علی التقدیم فان غیر تقدیم الشرط اعنی تاخیرہ لا یستلزم التوسط یجب ان یکون ذلک الغیر ما یطلب الجزاء اعنی المبتدأ قبل النواسخ او بعدہا نص علیہ فی الرضی وشرح التسہیل **قال** جاز ان یعتبر القسم فیراعی شرائطہ من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاکید اذا کان مضارعا مثبتا **قولہ** ویعتبر الشرط فیجزم ولا یدخلہ النون **قولہ** ویحتمل ان یکون آہ قیل لا یصح ذلک لانہ صرح الرضی بوجوب اعتبار الشرط فی صورۃ تقدمہ علی القسم فالمثال الثانی لیس للالغاء والشرط بل الشرط معتبر کالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملۃ التی بعد القسم جوابا لہ واعتبار الشرط بجعل المجموع جوابا لہ ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانہ لم یفت رعایۃ ما یراعی فی جوابہ لان الجزاء مضارع مثبت یکون مع الفاء ودونہ فترک الفاء لیس علامۃ الغاء الشرط وفیہ بحث لان الفاء واجبۃ عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا لہ نص علیہ فی اللباب وغیرہ وان جعل الجملۃ التی بعد القسم جوابا لہ کما یشیر الیہ قولہ لان الجزاء مضارع مثبت یجب الجزم ولا یجوز دخول نون التاکید ولانہ اذا کان ہذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاین مثال الغاء القسم وما زعم من مخالفتہ لکلام الرضی فبطل لان الغاء الشرط بالنسبۃ الی جواب القسم لا ینافی وجوب اعتبارہ بالنسبۃ الی مجموع القسم والجواب ولما لم یکن مقصود المصرح الا بیان الالغاء والاعتبار بالنسبۃ الی جواب القسم لم یورد فی المثال الثانی الغاء مع وجوبہ ولم یقل ان اتیتنی فوالله لاکرمنک فالمثال المذکور مرضی لمجرد الایضاح واعلم ان المصرح اورد الامثلۃ تنبیہا علی ان اطراد القاعدۃ المذکورۃ انما ہو فی ان وما یتضمن معناہا من اسماء الشرط دون لو ولولا فانہ وان اطرد فیہ حکم تقدیم القسم علی الشرط وغیرہ وتعین الجواب ح للقسم لا یطرد فیہما حکم التوسط لتعین الجواب ح للشرط لوجوب اعتبار الشرط فی صورۃ التقدیم کما مر ولا یمکن جعل المجموع جوابا لان جوابہما لا یکون الا جملۃ خبریۃ **قولہ** فیکون باعتبار التقدیم والجواز آہ اللف والنشر ذکر متعدد علی سبیل التفصیل او الاجمال ثم ذکر لکل من احاد المتعدد من غیر تعیین ثقۃ علی ان السامع یردہ الیہ والاول اما علی ترتیب اللف بان یکون الاول للاول والثانی للثانی او علی غیر ترتیبہ وہو ضربان معکوس الترتیب ومختلط الترتیب کذا فی المطول فلا بد من النشر من اشتمالہ علی ما یتعلق بکل واحد من المتعدد والترتیب اما علی وفق ترتیب اللف او علی خلافہ ثم ان ہہنا لفین لف تقدیم الشرط وغیرہ ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر مجموعہما لفا واحدا ومجموع المثالین نشرا لہ فلا شبہۃ فی کونہ نشرا لکنہ علی غیر ترتیب

اللف و ہو ظ و لان لعتبر کل واحد لفا علی حدۃ فلیس شیئ من المثالین نشرا لواحد منہا فضلا عن ان یکون علی ترتیب اللف او علی غیر ترتیبہ اذ لیس فی المثال الاول
اثر من تقدیم الشرط المذکور فی اللف الاول و لا فی المثال الثانی اثر من الغاء القسم المذکور فی اللف الثانی بل کل واحد منہما مثال لبعض اللف
الاول و لبعض اللف الثانی و لا یدفع ہذا الاشکال ما قالہ بعض المتصدین لحل ہذا المقام ان المراد بالنشر جزؤہ لانہ علی تقدیر التسلیم کیف یصح ان یقال
نہ علی ترتیب اللف او علی غیر ترتیبہ و الحال ان المذکور فیہ جزء واحد من کل لف الا ان یقال المراد علی نحو ترتیب اللف بکونہ مثالا للجزء الاول و علی نحو غیر
ترتیبہ بکونہ مثالا للجزء الثانی و لا یخفی سماجتہ و عندی ان اللفین المستفادین من شرطیۃ التوسط تقدیم الشرط مع الاعتبار و الالغاء و تقدیم غیر الشرط معہما
ان المثالین من صفۃ الامتناع حذف من الاول لا یحک بقرینۃ الثانی و من الثانی انک بقرینۃ الاول کما قیل فی قولہ تعالی الم یروا انا جعلنا اللیل لیسکنوا فیہ
و النہار مبصرا و ان التقدیر جعلنا اللیل مظلما لتسکنوا فیہ و النہار مبصرا لتبتغوا من فضلہ و لا شک فی اشتمال کل من المثالین علی الامور الثلثۃ فیکون اللف
و النشر علی حقیقتہ لبعض الناظرین ہہنا خیالات لا یلیق ان یسمعہا الاذن الکریمۃ اذا تقرر ہذا فنقول علی المعنی الاول ای اعتبار القسم و الغاء القسم یکون
المثال الاول باعتبار تقدیم غیر الشرط و جواز الغاء القسم ای الغائہ و اعتبارہ نشرا علی غیر ترتیب اللف لانہ مثال باعتبار انا واحد الذی ہو اول فیہ لتقدیم غیر
الشرط الذی ہو ثان فی اللف و باعتبار انک الذی ہو ثان فیہ للغاء القسم الذی ہو ثالث فی اللف و باعتبار لا تینک المقدر الذی ہو ثالث فیہ لاعتبار
القسم الذی ہو ثان فی اللف قولہ و جواز اعتبار الشرط ای اعتبارہ و عدم اعتبارہ قولہ علی غیر ترتیب اللف لما مر من کون الاول منہ مثالا لثانی اللف قولہ
و باعتبار جواز اعتبار الشرط علی ترتیبہ لکون انک المذکور ثانیا مثالا لاعتبار الشرط المذکور ثانیا فی اللف و لا تینک المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذکور ثالثا قولہ اشارۃ
الی اشتراط المعنی فی الشرط لیتطابق الشرط و الجزاء المعنوی فی عدم عملہ فیہما قولہ النشر علی ترتیب اللف لکون ان تاتینی الاول من المثال مثالا لتقدیم
الشرط الاول من اللف و لا تینک المذکور ثانیا فیہ مثالا لاعتبار القسم المذکور ثانیا فی ہذا اللف و انک المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذکور ثالثا قولہ فالنشر
بالاعتبار الاول ای تقدیم الشرط علی ترتیب اللف لکون الاول منہ مثالا لما ہو اول منہ فی اللف قولہ و بالاعتبار الثانی ای جواز الغاء الشرط و عدمہ علی
غیر ترتیبہ لکون لا تینک المذکور ثانیا مثالا للالغاء المذکور ثالثا فی اللف و انک المقدر ثالثا مثالا لعدم الغائہ المذکور ثانیا ہذا حل عبارۃ الشرح موافقا للنسخ
المتداولۃ و قیل ان الفاضل اللاری لتوجیہ الشرح لہ باصلاح خلل وجد فی بحث الفصل لعدم مساعدۃ وقت الشرح بنظر ثانیا زاد لفظ الغیر فی ثلثۃ مواضع
الاول قولہ کلیہما نشرا علی ترتیب اللف و الثانی قولہ فہو باعتبارہما جمیعا نشرا علی ترتیب اللف و الثالث قولہ فالنشر بالاعتبار الاول علی ترتیب اللف
و اسقط من قولہ و بالاعتبار الثانی علی غیر ترتیبہ و رایت نسخۃ کتبت فی آخرہا ہذہ نسخۃ قوبلت بنسخۃ مقروۃ علی الشرح قرأ علیہا الفاضل اللاری
قرأ علیہا من صنف ہذا الشرح لاجلہ عند الفاضل اللاری موافقا لہذا التصحیح قد کتب فی المواضع الثلثۃ منہا لفظ الغیر فی الحاشیۃ و علم علیہ
بعلامۃ العین و ضرب الخط علی لفظ الغیر و انت بعد احاطتک بما قلنا ظہر لک ان لفظ الغیر لازم فی الموضع الاول دون غیرہ و ان اسقاط لفظ
الغیر لا وجہ لہ قولہ اختلاف بین اعتباریہ ای اعتباری کل من المثالین اعتبار التقدیم و اعتبار جواز اعتبار الشرط فی کون احدہما علی ترتیب
اللف و الآخر علی غیر ترتیبہ کما عرفتہ و تفسیر الاعتبارین باعتباری اللف و النشر سہو قولہ بخلاف المعنی الاول فان الاعتبارین فیہ متفقان
کلاہما علی غیر ترتیب اللف فی المثال الاول و علی ترتیب اللف فی المثال الثانی قولہ یقتضی تقدیم آہ ای کون النشر فی المثال الثانی علی ترتیب
اللف یقتضی تقدیمہ علی المثال الاول لان النشر علی ترتیب اللف اظہر منہ علی غیر الترتیب قولہ اراد اتصال آہ فلذا قدم المثال الاول فانہ
ح یکون مثال الغاء القسم متصلا بہ قولہ علی تقدیر تقدم اللفین آہ و اما اذا ذکر مثال لکل من اللفین بجنبہ بان یقال و اذا توسط القسم تقدیم الشرط
علیہ جاز ان یعتبر القسم و یلغی نحو ان تاتینی و اللہ لا تینک و کذا ان توسط تقدیم غیرہ نحو انا و اللہ ان تاتنی انک یحصل اتصال المثال بالممثل لہ
بتمامہ قولہ من حیث مثالیہما حال من نشر کما قید بذلک لانہ اذا اعتبر من حیث انہما مثال لمجموع اللفین کان الاتصال حاصلا بتمامہ قولہ الملفوظ فی
صدر الکلام قید الملفوظ بذلک لان المقدر لا یکون الا فی الصدر قولہ نحو قولہ تعالی لئن اخرجوا لا یخرجون و ان اطعتموہم انکم لمشرکون اورد المثالین
اشارۃ الی ان الجواب للقسم سواء کان ہناک لام موطئۃ او لم تکن ردا علی من قال ان قولہ انکم لمشرکون جواب الشرط و الفاء مقدر و لم یقدر قسما
لان حذف الفاء من الاسمیۃ الجزائیۃ انما یکون فی ضرورۃ الشعر قولہ اولی بلانہ اکثر استعمالا قال الرضی فی بحث
اما نحو ان ضربتنی اضربک بالجزم اکثر من ان ضربتنی فاضربک قولہ یلزم الاتیان بالفاء خص الفاء بالذکر لانہ الاصل و الا فاللازم الفاء او اذا الفجائیۃ و ہذا
اللزوم فی السعۃ و اما فی الشعر فیجوز حذفہا نحو من یفعل الحسنات اللہ یشکرہا قال اما بالفتح و التشدید و قد تبدل میمہا الاولی من یاء استثقالا

للتضعیف وہی حرف شرط وتفصیل وتوکید کذا فی المغنی وتفصیل القاضی وفی الرضی انہا حرف شرط وتفصیل وقد یحذف ویطرد ذلک اذا کان تابعہ الا الفاء
امرا او نہیا وما قبلہا منصوبا بہ او بمفسرہ نحو زیدا فکرمہ قولہ اذا جملۃ فی الذہن آہ کما اذا ابتدأت بقولک ما زید لیعلم المخاطب بمجیٔ اخوتک قولہ یعنی والذین
لیس فی قلوبہم آہ جعل ذکر الصدر قرینۃ علی تقدیرہ ولم یجعل قولہ وَالرَّاسِخُونَ فِی الْعِلْمِ یَقُولُونَ آمَنَّا بِہٖ کما فی المغنی لانہ لا یتجہ علی تقدیر عدم الوقف علی الا اللہ
وکذا لم یجعلہ قسیما لہ بحذف اما کما فی التوضیح لان حذف اما مع حذف الفاء لم یوجد فی کلامہم قولہ للزوم الفاء فانہا لا یجوز ان تکون عاطفۃ اذ لا یعطف الخبر
علی المبتدأ ولا زائدۃ لعدم لزومہا فی سببیۃ فتدل علی کونہا الشرط وانما قال للزوم الفاء ولم یقل لدخول الفاء لان الدخول الاصلی علی تضمنہ معنی الشرط لجواز ان یکون اجراؤہ
مجری الشرط کما فی حین واذا او اذ نحو زید حین او اذا او اذ لقیتہ فاکرمہ قولہ وسببیۃ الاول ای قصد السببیۃ قال والتزم حذف فعلہا لکثرۃ استعمالہا
فی الکلام ولکونہا للتفصیل المقتضی لتکرارہا ولکونہ فعلا عاما علی طریقۃ واحدۃ فی جمیع المواضع کتعلق الظرف المستقر قال وبین فائہا فیہا اشارۃ الی لزوم
الفاء فی جوابہا لفظا او تقدیرا ولا تقدیر الا فی ضرورۃ الشعر او مع تقدیر ہو الجواب قول ہو الجواب لدلالۃ المقول علیہ نحو قولہ تعرد اَمَّا الَّذِیْنَ کَفَرُوْا فَلَمْ
تَکُنْ اٰیٰتِیْ ای فیقال لہم افلم تکن اٰیاتی آہ قال جزء فیہ اشارۃ الی انہ لا یفصل بجملۃ تامۃ وقد یفصل بجملۃ ناقصۃ وہی جملۃ الشرط نحو قولہ تعرفَاِمَّا اِنْ
کَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِیْنَ فَرَوْحٌ وَّرَیْحَانٌ الآیۃ وقد یفصل بجملۃ الدعاء اذا فصل بین اما وجملۃ الدعاء معمول شرط اما نحو اما الیوم رحمک اللہ فلا صنعن
کذا او معمول جوابہا نحو اما زید رحمک اللہ فاضرب کذا فی شرح التسہیل قال مما فی حیزہا وہو الجزاء الذی ہو ملزوم فی قصد المتکلم سواء کان عمدۃ
او فضلۃ لیکون العوض کالشرط الذی ہو الملزوم فی جمیع الکلام ویحصل ما ہو الغرض من الملازمۃ المذکورۃ بین الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زید
فذاہب لزوم الذہاب لزید بسبب لزومہ لوجود شیٔ فی الدنیا واذا قلنا زید اقمہ افاد ذلک قولہ ای خبرہا رعایۃ لقرب المرجع او حیزہا رعایۃ
لاتحاد الضمائر فی المرجع قولہ لان حیز الفاء ایضا حیزہا لان بعد حذف الفعل لا یمکن التعویض الا بعد اعتبار اقتران الفاء مع اما فحیزہا فانہض ما قیل لا یجوز
التعویض لجزء ما فی حیز اما مطلقا ما لم یکن فی حیز الفاء فالتعویل علی الوجہ الاول قولہ بحال تجویز تقدیم آہ ای بعد اسقاط الفاء قولہ وہذا مذہب سیبویہ
کذا فی اللباب وفی الرضی وشرح التسہیل ان ہذا مذہب المبرد وقال فیہ ان مذہب سیبویہ ما ذہب الیہ المازنی وفی المفتاح وشرح دیباجۃ
المصباح انک اذا قلت اما زید فانی ضارب فہذا غیر جائز عند جمیع النحویین الا عند ابی العباس المبرد فانہ اجاز نصب زید بضارب قولہ فجعل
سیبویہ لاما خاصیۃ ای حکم بان لہا خاصیۃ تصحح تقدیم ما یمتنع تقدیمہ لحصول الفوائد المذکورۃ بہ من تخفیف الکلام بحذف الشرط وقیامہا ہو الملزوم
حقیقۃ فی قصد المتکلم مقام الملزوم الادعائی واشتغال حیز واجب الحذف بشیٔ آخر وعدم توالی حرف الشرط مع حرف الجزاء قولہ علما مطلقا
جعل مطلقا صفۃ مصدر محذوف بنی للمفعول ولم یجعلہ ظرف زمان ای فی جمیع الاوقات رعایۃ للمقابلۃ بینہ وبین التفصیل الآتی فانہ فرق بین
جواز التقدیم وامتناعہ قولہ مہما یکن من شیٔ مہما اسم لما لا یعقل سوی الزمان ویکن تامۃ وفاعلہا الضمیر المستتر الراجع الی مہما ومن شیٔ بیان لمہما
لزیادۃ التعمیم کما فی قولہ تعمَا نَنْسَخْ مِنْ اٰیَۃٍ وجعلہا زائدۃ علی قول الاخفش مستغرقیۃ باعتبار المال وہم قولہ اقیم اما مقام مہما فیہ رد علی من قال
ان اصلہا مہما بقلب المکانی وابدال الہاء بالہمزۃ لان الاسم لا یصیر حرفا بالقلب والابدال کذا قالوا وفیہ انہ انما یتم لو اعترف ہذا القائل بحرفیتہا اما
لو قال ببقاء اسمیتہا کما قال بعضہم ان اصل اما ای ما فای کلمۃ الشرط وما ابہامیۃ معناہ شیٔ او حالۃ تقدیرہ ای شیٔ او حالۃ فلا قولہ وسط یوم
الجمعۃ الذی ہو الملزوم فی قصد المتکلم قولہ لئلا یلزم توالی حرفی الشرط والجزاء فی اللفظ فانہم یوہم ذکر المعطوف بدون المعطوف علیہ والمسبب
بدون السبب قولہ اصلا لا بدون مانع آخر ولا معہ قولہ وہذا القائل آہ فی شرح التسہیل وہو الحق وہو مذہب سیبویہ والیہ راجع المبرد وفی الرضی
لیس بشیٔ لانہ اذا جاز التقدیم للغرض المذکور مع المانع الواحد فلا باس بجوازہ مع مانعین او اکثر لان الغرض مہم فیجوز لتحصیلہ الغاء مانعین
فصاعدا وفیہ ان انتفاء الغرض المذکور مطلقا مہم انما الفات علی ہذا التقدیر اقامۃ الملزوم القصدی مقام الملزوم الادعائی وفواتہ غیر مضر
لان المقصود تاکید وقوع الجزاء وہو حاصل قولہ ہذا التقدیر الکلام آہ اذا کان المتوسط ما سوی الظرف من المفاعیل کالمفعول بہ فی قولہ تعفَاَمَّا الْیَتِیْمَ
فَلَا تَقْہَرْ فجریان التقدیر الثانی فیہ محل بحث فانہ لا یصح ان یقال مہما یکن الیتیم علی ان یکون الیتیم معمولا لفعل الشرط قولہ مہما یکن زید آہ علی ان یکون مہما
معمول الاحوال والعائد محذوف ای حالۃ یوجد زید علیہا فہو منطلق وکذا فی التقدیر یزید کرہ مجہولا ومعلوما علی ما سیجیٔ ذکرہ فلا یرد ما قیل انہ لا یصح ہذہ التقدیر
لانہ لا بد من رابطۃ فی جملۃ الشرط ولا رابط الا ان یجعل مہما بمعنی الوقت وہو مردود علی ما نص علیہ الزمخشری فی تفسیر قولہ تعمَا نَنْسَخْ مِنْ اٰیَۃٍ او دلیل
علی ما جوزہ ابن مالک فی التسہیل وغیرہ مستدلا بقول حاتم شعر وانک مہما تعط بطنک سؤلہ ۔ وفرجک ما لا منتہی الذم اجمعا ۔ ورده ابنہ بانہ لا استشہاد

فیہ بصحۃ تقدیرہا بالمصدر ای عطاء قلیل او کثیر قولہ واما تقدیرہ ای علی المذہب الثانی مبتدأ وقولہ وتقدیرہ عطف علیہ وقولہ فوجہہ غیر ظاہر خبرہ والجملۃ استینافیۃ قولہ علی ان یکون زید الخ وہما عبارۃ عن الاحوال والرابط محذوف ای ای حالۃ یذکر زید علیہا قولہ مما تذکر یوم الجمعۃ ولابد من تقدیر فیہ فی الجوابکما لایخفی قولہ منصوبا بانہ مفعول بہ والرابط محذوف وہما عبارۃ عن الاحوال قولہ فوجہہ غیر ظاہر لعل وجہہ جریانہ فی نحو قولہ تعالی فاما الیتیم فلا تقہر بخلاف تقدیر یکن کما سبق لکنہ غیر جار فی المفعول لہ والحال والجار والمجرور کما لایخفی قولہ مع انہ یوہم آہ انما قال یوہم لان المقصود من التقدیر بیان وجہ الاعراب فی صورۃ الرفع والنصب لواقعین فی الاستعمال ولیس الاستعمال متفرعا علی التقدیر لکن تعدد المقدر فی الحالتین یوہم ان الاعراب تابع للتقدیر ومن ہذا ظہر انہ لا ابہام فی تقدیر مہما یکن زید لان المقدر فی جمیع الصور واحد والاعراب غیر دائر باختلاف التقدیر فتدبر قال کلا مذہب الجمہور انہا بسیطۃ وقال ابن یعیش انہا مرکبۃ من کاف التشبیہ ولا ثم شدد لیخرج عن التشبیہ قولہ ردعا لک ای عن المعاودۃ الی مثل ذلک القول وقد یکون زجرا عن فعل فیہ الممنوع کقولک لمن یذم عالما کلا ولابد فیہ من تقدم کلام یرد بہا سواء کان من کلام من یتکلم بہا علی سبیل الانکار کقولہ تعالی یَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ کلا او علی سبیل الحکایۃ کقولہ تعالی قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ کلا او کلام غیرہ کما فی مثال الشرح ویجوز الوقف علیہا لانہا لیست من تمام ما بعدہا قولہ ای لیس الامر کما تقول اشارۃ الی ان الفعل الذی ہو من تمامہ محذوف لان الحرف لایستقل کذا فی الرضی وفیہ انہ زجر عن الکلام السابق فیکفی لتعلقہا الا ان یقال انہ مخبر والمخبر یکون سابقا فلابد من التقدیر قولہ وقد یجیء بعد الطلب الخ فی الرضی یکون ایضا ردعا للطالب کقولہ تعالی رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا والکل ما ذکرہ الشارح لان المقصود نفی اجابۃ الطالب الی مسئولہ لا زجرہ عن الطلب قال وقد جاء بمعنی حقا فح قد یجری مجری القسم فیجاب باللام کما فی الآیۃ المذکورۃ وقد لا یکون کک کما فی قولہ تعالی كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ قولہ والمقصود منہ تحقیق مضمون الجملۃ واما الجملۃ السابقۃ فیصح الوقف علیہا اما اللاحقۃ ولذا لایلزم بعد کلا بمعنی حقا کسر ان بل ہو مفوض الی قصد المتکلم فان اراد تاکید ما بعدہا فالفتح وان اراد استیناف ما بعدہا فالکسر قولہ جاز ان یقال انہ اسم فی المعنی انہ بعید لان اشتراک اللفظ فی الاسمیۃ والحرفیۃ قلیل ومخالف للاصل قولہ نبی آہ دفع لما یقال انہ اذا کان اسما فلم لا یعرب واعلم انہ وقع فی القرآن کلا فی ثلثۃ وثلثین موضعا لایصح فی جمیعہا کونہا للردع فزادوا معنی ثانیا فقال الکسائی انہ قد یکون بمعنی حقا وقال ابو حاتم یکون بمعنی الا الاستفتاحیۃ وقال نصر بن شمیل یکون حرف جواب بمنزلۃ ای ونعم قال تاء التانیث الساکنۃ ای فی الاصل ولذا لم یعد اللام فی رمتا بخلاف نحو لم یبیعا وبیعا فانہا ما قبل الالف متحرکۃ فی الاصل فلذا لم یحذف العین فیہما لاجل السکون العارض لان امر المخاطب فی الاصل مضارع ولذا لم یعد وا امر المخاطب من المبنی الاصل واما فی نحو قل الحق فانما لم یعد العین المحذوفۃ لان الحرکۃ لیست کاللازمۃ بخلاف بیعا قولہ لا المتحرکۃ ای لیست المتحرکۃ معدودۃ فی الحروف لانہا مختصۃ بالاسم حتی صارت کالجزء منہ واجری الاعراب علیہا فبین احکامہا بتبعیۃ بیان المؤنث فی مبحث التذکیر والتانیث بخلاف الساکنۃ فانہا غیر مختصۃ بالفعل فانہا یدخل الحرف ایضا کما فی ثمۃ وربۃ نص علیہ فی المغنی فہی کلمۃ برأسہا فلذا عدت حرفا وبین احکامہا استقلالا وما قیل فلو لم یقید بالساکنۃ لم یصح قولہ تلحق الفعل الماضی ففیہ ان قولہ تلحق الفعل الماضی متفرع علی تقییدہ بالساکنۃ فکیف یکون ذلک موجبا للتقیید فالمراد بالمتحرکۃ ما یکون لمجرد التانیث فلا یرد تاء فعلت للمخاطبۃ لانہا ضمیر الفاعل مع التانیث قولہ فاعلا کان آہ بیان لفائدۃ التعبیر بالمسند الیہ دون الفاعل یعنی لیشمل مفعول ما لم یسم فاعلہ فانہ لیس فاعلا عند المصنف رح کما مر قولہ فتبین من اول الامر ای قبل العلم بکونہ فعلا ماضیا فان صیغۃ الفعل الماضی قد تکون علی زنۃ الاسم والحرف والامر نحو اِنَّ فاذا قیل انت عُلِمَ قبل التامل فی معنی الکلام انہ صیغۃ الماضی قولہ لانہا کالحرف الاخیر آہ اما تاء الاسم فلجریان الاعراب علیہ وتاء الفعل فلشدۃ اتصالہ بحیث لایمکن تلفظہا بدونہ ولذا قدمت علی الفاعل الذی ہو کالجزء منہ قولہ فیما تقدم آہ فی مبحث المؤنث مقصودۃ بالذات لان الحکم فیہا علی الاسم المؤنث قصدا وہہنا مذکورۃ تبعا للحکم السابق اعنی لحوقہا لتانیث المسند الیہ فانہ یتبادر منہ الوجوب فی جمیع الصور فاخرج منہ ہذہ الصورۃ فکانہ استثناء منہ ولذا اکتفی منہ بہذا القدر ولم یستوف بیان جمیع صور اللاحق قال والالحاق آہ استیناف لدفع توہم کون علامتی التثنیۃ والجمع کتاء التانیث فی الحاقہما للتنبیہ علی کون المسند الیہ مثنی او مجموعا وفی عدم تقیید الالحاق بالماضی او بالفعل اشارۃ الی عموم الحکم ای الحاقہما باتی شیء یلحق من الماضی والمضارع والصفۃ قولہ لعدم احتیاجہا ای التثنیۃ والجمعین قولہ غالبا احتراز عما اذا کانت مدغمۃ او محذوفۃ لالتقاء الساکنین وعن مثل ما اذا کانتا عبارتین عن الجمع

قولہ فلیست بضمائر یدل علیہ ایراد الواو لغیر العقلاء فی الکلونی البراغیث واستعمال النون الرجال فی لیعصرن السلیط اقاربہ والتاویل تکلف والیہ اشار المصرح بالتعبیر بلفظ العلامۃ والی ان الضعف علی تقدیر القول بالعلامۃ قولہ من غیر فائدۃ احتراز عن نعم رجلا وربہ رجلا وباب التنازع قولہ ولا منع آہ ظاہرہ یشعر بان ہذا قول الرضی والمذکور فی المغنی ان القول بکونہا علامۃ مذہب سیبویہ وقیل ہی اسم مرفوع علی الفاعلیۃ ثم قیل ما بعدہا بدل منہا وقیل مبتدأ والجملۃ خبر مقدم وفی شرح التسہیل ان ہذا لیس بممتنع اذا کان من سمع منہ ذلک غیر اصحاب اللغۃ المذکورۃ واما ان یحمل جمیع ذلک علی ان الالف والواو والنون فیہا ضمائر فغیر صحیح بل الصحیح انہا حروف دالۃ علی التثنیۃ والجمع لنقل ائمۃ اللغۃ انہا لغۃ قوم من العرب مخصوصین طی او ازد شنوءۃ وحکی البصریون ان اصحاب ہذہ اللغۃ یلزمون العلامۃ ابدا ولا یغیرونہا ولو کانت ضمائر کما زعم البعض لما اختص بہ قوم دون قوم انتہی ومن ہذا تبین ضعف قول الرضی قولہ ما مر من التقریر والتوضیح وعلی الوجہین حمل ما وقع فی التنزیل من قولہ تعہ وَاَسَرُّوا النَّجْوَی الَّذِیْنَ ظَلَمُوْا وقولہ تعہ ثُمَّ عَمُوْا وَصَمُّوْا کَثِیْرٌ مِّنْہُمْ وما فی الحدیث الصحیح یتعاقبون فیکم ملائکۃ باللیل والنہار قولہ فی الاصل مصدر نونتہ آہ ہکذا فی اللباب فان قلت ہذا اللفظ لیس مما استعملہ العرب وانما ہو من مولدات اہل العربیۃ فما معنی کونہ فی الاصل مصدرا قلت انہم اشتقوا اولا لفظ التنوین من النون بمعنی جعل الشئ بمعنی ما صیغ منہ نحو امرنہ ای جعلت الشئ ذا نون بادخالہ علیہ فقوا اذا دخلتہ علیہ بیان الحاصل المعنی ثم نقلوا منہ الی النون المخصوص ثم اشتقوا منہ التنوین بمعنی جعل الشئ ذا تنوین کما وقع فی الصحاح یقال نونت الاسم تنوینا والتنوین یختص بالاسم وتنوینا مفعول مطلق بمعنی جعلہ ذا تنوین کما فی التاج التنوین منون کردن اسم فما قیل انہ مخالف للصحاح وانہ یفہم منہ انہ متعد الی مفعولین سہو قولہ فسمی ما بہ ینون الشئ الباء للسببیۃ او للآلۃ ای ما یجعل الشئ ذا نون بادخالہ علیہ قولہ ای بذاتہا ای مع قطع النظر عما ہو خارج عنہا بان یکون وضعہا علی السکون فلا یرد نحو مسن وصائن لان سکونہا بواسطۃ انتفاء موجب التحریک علی ان الوقف غیر السکون فانہ قد یکون لغیرہ قولہ فلا تضر ای التنوین الحرکۃ العارضۃ فالمتحرکۃ ساکنۃ فی الاصل فلا یرد ان التعریف غیر جامع لخروج التنوین المتحرکۃ قولہ شاملۃ نون من آہ قیل ظہور ان المراد نون ہی کلمۃ وان الکلام فی قسم الحرف یمنع شمول ذلک وفیہ ان التخصیص بالکلمۃ یخرج بعض اقسام التنوین مندکون الکلام فی قسم الحرف یکفی کون بعض اقسامہ حرفا قولہ ای آخر الکلمۃ اراد بہ ما ینتہی الیہ الکلمۃ فیدخل فیہ تنوین قائمۃ وبصری وقاض قولہ من غیر تخلل شئ کما ہو الظاہر من تبعیۃ شئ لشئ والتخصیص بالحرف خلاف الظاہر قولہ متخللۃ بین آخر الکلمۃ لان الحرکات البعاض حروف المد واللین تتلفظ بہا بعد تلفظ الحرف الا انہ تقصر زمان تلفظہا یتوہم انہا تتلفظ مع الحرف قولہ تطفلہا لہا فی الوجود والعدم بان یتبعہا فی الوجود والعدم یشیر الیہ تشبیہ تطفل العارض فلا یرد ان تفسیر التبعیۃ بالتطفل یوجب اخراج تبع حرکۃ الآخر نون التاکید ایضا قال لتمکن اے یدل علی تمکن الاسم وبقائہ علی الاصل وہو الانصراف قولہ علی الکنیۃ الکلمۃ ای کونہ امکن ای زائدا فی التمکن لان غیر المنصرف ایضا متمکن فی الجملۃ ویسمی الاسم امکن فہو افعل من التمکن علی الشذوذ کذا فی شرح التسہیل ولک ان تجعلہ من المکانۃ لشرافتہ بقائہ علی الاصل وان تجعلہ من المکان علی الشذوذ کاحنک قولہ لم یشبہ الفعل آہ لم یقل لم یشبہ الحرف او الفعل کما فی عامۃ الکتب لان الامکن فی مقابلۃ غیر المنصرف والتنوین فارق بینہما قولہ بالوجہین فلا یضر مشابہتہ بہ بوجہ آخر کضارب قولہ معناہ آہ وان یتصور صورتہ فیہ للضرورۃ او التناسب فہی داخلۃ فی تنوین التمکن ولیس قسما سادسا کما عدہ بعضہم قولہ بین المعرفۃ والنکرۃ من الاسماء المبنیۃ عند القوم حیث قالوا انہ یختص بالصوت واسم الفعل ویطرد فی ما آخرہ ویہ قولہ الآن ای الزمان المتصل بزمان التکلم بضمہ قولہ اما التنوین آہ ای انما خصصنا المثال بنحو صہ ای بالنکرۃ المبنیۃ لان غیر المنصرف اذا دخلہ التنوین لبعد جعلہ کالنکرۃ فی عدم التعیین سواء بقی سبب او لا لیس تنوینہ للتنکیر بل للتمکن لانہ الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف سیبویہ فانہ کان مبنیا فاذا نکر یدخل فیہ تنوین التنکیر قولہ لا اری منعا ای لا اظن منعا فیجوز ان یکون تنوین احمد وابراہیم بعد التنکیر للتنکیر والتمکن معا لانہ یدل علیہما قولہ فاذا جعلتہ آہ دفع لما قالوا من انہ لو کان للتنکیر لما بقی فی نحو رجل بعد العلمیۃ وفی بعض نسخ الرضی واما التنوین فی نحو رب احمد وابراہیم فلم یتمحض للتنکیر بل ہو للتمکن ایضا لان الاسم منصرف وانا لا اری الخ فعلی ہذا قولہ واما التنوین آہ کلام من قبل نفسہ وانا لا اری عطف علیہ وعلی النسخۃ التی نقلہا الشارح کلام من قبل القوم وانا لا اری استیناف کلام من قبل نفسہ ولک ان تحمل الکلام القوم علی ما اختارہ الرضی کما لا یخفی قولہ عوضا عن المضاف الیہ لم یقل عوضا عن حرف اصلی کجوار او زائدۃ کجندل فان تنوینہ بدل من الف جنادل او مضاف الیہ لان کون التنوین فیہما للعوض مختلف فیہ فعند المبرد تنوین جوار للصرف

باب التنوین

عہ ای الی قول الرضی ۱۲

وعند ابن مالک تنوین جندل للصرف ولیس ذہاب الالف التی ہی علم الجمعیۃ کذہاب الیاء من جواری فی تخصیص الامثلۃ بادد وکل وبعض اشارۃ الی اختصاصہ بہذہ الکلمات **قولہ** لتعاقبہما آہ بیان لوجہ التناسب بینہما لیصیر احدہما عوضا عن الآخر **قولہ** لزال العلتین ولذا لو سمیت بمسلمۃ زال تنوینہا وقال الزمخشری انہ تنوین الصرف وان سمی بہ یضعف تانیثہ لعدم تمحض تائہ للتانیث لانہا مع الالف علامۃ الجمع ولا یصح تقدیر تاء غیرہا لان اختصاص ہذہ التاء بجمع المؤنث یابی عن ذلک کتاء اخت ونبت مع ان التاء فیہما بدل من الواو ویمنع عن تقدیر تاء اخری فیہما **قولہ** لانہا معنی مناسب آہ لمشارکۃ النون فی کون کل منہما علامۃ تمام الاسم فقط من غیر دلالۃ علی شئی آخر **قولہ** آخر الابیات آہ فی القاموس البیت من الشعر والمدر معروف وبیت الشاعر والمصاریع جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراعا البیت من الشعر تشبیہا بمصراعی الباب لاستوائہما کذا فی شمس العلوم **قولہ** لتحسین الانشاد ای قراءۃ الشعر یقرا انشد الشعر قرأہ **قولہ** لانہ حرف آہ تعلیل لما یستفاد من السابق ای سمی ما یلحق آخرہ تنوین الترنم لان الترنم فی اللغۃ تغنی وہو حرف یسہل بہ تردید الصوت فی الخیشوم لکونہ اغنی الحروف والترددیفی الخشیوم من اسباب حسن الغناء ولذا سمی المغنی مغنیا لانہ یغنن صوتہ ای یجعل فیہ غنۃ والاصل مغننن ثبلث نونات ابدلت الثالثۃ یاء فمعنی تنوین الترنم تنوین یلحق لتحصیل الترنم ہذا ما ذہب الیہ ابن یعیش واختارہ المصرح فی شرح المفصل وقال غیرہ سمی تنوین الترنم لانہ یلحق لترک الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم لما فیہا من مد الصوت فیبدل منہا التنوین اذا قصد الاشعار بترک الترنم لخلوہ من المد **قولہ** وانما اعتبروا آہ یعنی ان محل الترددیفی الخیشوم ہو الآخر فلذا اعتبروا لحوقہ بالآخر **قولہ** وان کان ای لحوق ما لحق آخر الابیات **قولہ** لان محل التغنی آہ فاللاحق فی الوسط واقع لا فی محلہ فلذا لم یعتبروہ وفیہ بحث لان لاصحاب التغنی فی کل نوع من الغناء مقامات تطول الصوت وتقصرہ وترددیدہ وحدتہ وثقلہ لو عدلوا عنہا فات حسن ذلک الغناء سواء کان فی الآخر او فی الوسط ولان اختلال النظم یحصل بتنوین الغالی مطلقا ولانہ قد یکون آخر المصراع والبیت ملتصقا بما بعدہ فیخل التنوین ح بفہم المعانی **قولہ** القافیۃ المطلقۃ القافیۃ عند الخلیل من آخر حرف من البیت الی اول ساکن یلیہ مع الحرکۃ التی قبل ذلک الساکن ویرد علی عنہ ایضا ان المتحرک الذی قبل ذلک الساکن ہو اول القافیۃ مشتق من القفو وہو التبعیۃ لان القوافی یجی بعضہا اثر بعض والروی وہو الحرف الذی یبتنی علیہ القصیدۃ وتنسب الیہ فیقال قصیدۃ لامیۃ او نونیۃ مثلا مشتق من رویت الحبل اذا فتلتہ او من رویت البعیر اذا شددت علیہ الرواء وہو الحبل الذی یجمع بہ الاحمال او من الری لان البیت یرتوی عندہ فینقطع **قولہ** لاطلاق الصوت فی الصراح الاطلاق رہا کردن **قولہ** بابدال حروف الاطلاق والجامع کونہا من الحروف الزوائد ولزوم السکون **قولہ** اقلی اللوم آہ وفی بعض الروایات فقولی ان اصبت کما یدل علیہ بیان المعنی البیت لجریر اراد یا عاذلۃ فرخم وحذف حرف الندا والمعنی یا عاذلۃ اقلی لومک وعتابک علی ما افعلہ وتاملی فیما افعلہ حتی تتحرک بحقیقتہ فان کنت مصیبا فیما افعلہ فقولی لقد اصاب جریر فیما فعلہ والضفی والاکابری وفیہ ان عاذلۃ علی الخطاء فیما تقول کذا فی شرح ابیات المفصل ولقد اصاب معقول قولی والشط متخلل بین اجزاء ما ہو دال علی الجزاء **قولہ** حصل باشباع فتحتہا آہ والاشباع لتحصیل الوزن فلا بد منہ والتعویض عند التغنی فما قیل لا وجہ لتحصیل المدۃ بالاشباع ثم ابدالہا بالتنوین بل الاظہر ان الحاق التنوین مغن عن تحصیلہا بالاشباع لیس بشئی **قولہ** وقاتم الاعماق آہ البیت لرؤبۃ القاتم المظلم العمق بفتحتین وبالضم ما بعد من اطراف المفازۃ والجمع اعماق والخاوی الخالی والمخترق بفتح الراء وکسر القاف الممر والطریق وقیل مہب الریح یخرقہ والاعلام جمع علم وہو ما یہتدی بہ فی الطریق والخفق بالسکون الاضطراب یقال خفقت الدابۃ والقلب والسراب اذا اضطرب حرک للضرورۃ والمراد بہ السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنی رب مفازۃ مظلم الاطراف خالی الممر لم یسلکہ احد ولا یتمیز فیہ اعلام نظلمہ او لعدمہا لماع السراب وجواب رب محذوف ای قطعتہ **قولہ** بالفتح او الکسر کما تقرر فی تحریک الساکن ان الاصل فیہ الکسر والفتحۃ للخفۃ وقدم الفتح اشارۃ الی اولویتہ لان الغالی زائد فی اصلہ وبالکسر یزید الثقل **قولہ** بل ہو موضوع لغرض الترنم وذلک لان المقصد منہ حصول الترنم فی الخارج لا افہام معنی الترنم وحصولہ فی الذہن **قولہ** تساہل وتسامح بتنزیل الغرض من الشئی منزلۃ معناہ **قولہ** ففی اعتبار الوضع فی بعضہا ایضا تامل وہو تنوین المقابلۃ فان المقصد من الحاقہا تحصیل المقابلۃ لا افادۃ المقابلۃ للمخاطب بخلاف تنوین التنکیر فانہ لافہام عدم تعیین مدخولہ وتنوین العوض فانہ قائم مقام المضاف الیہ الدال علی المعنی فیفہم منہ معنی المضاف الیہ بالواسطۃ وتنوین التمکن فان المقصد منہ افہام کونہ منصرفا لا تحصیلہ فمعنی قولہ وہو للتمکن آہ انہ یجی للتمکن وغیرہ لیشمل المعنی والغرض والحق ان الکل فوائد التنوین کما یدل علیہ عبارۃ التسہیل فانہ قال التنوین نون ساکنۃ

تزاد آخر الاسم تبیینا لبقاء اصالتہ او لتنکیرہ او تعویضا او مقابلۃ لنون جمع المذکر او اشعارا بترک الترنم فی روی مطلق فی لغۃ تمیم **قولہ** اے المنون بشرط بقائہ علی حالہ وعدم صیرورتہ جزءا بان جعل علما مع التنوین فانہ لا یحذف بح **قولہ** وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرینۃ الوجوب ہذا فی السعۃ واما فی الضرورۃ فقد لا یحذف فان الضرورات تبیح المحظورات کقولہ جاریۃ من قیس بن ثعلبۃ حیث لم یحذف من قیس رعایۃ للوزن واخرجہ ابن جنی علی البدل ورد بان العرب لم یجعل ابنا فی ذلک لاصفۃ ولذا لم ینونوا الا فی الشعر وہذا الحذف مطرد کحذفہ عند اضافتہ مدخولہ ودخول اللام وقد یحذف فیما عداہ تخفیفا لالتقاء الساکنین ومنہ القراءۃ الشاذۃ اَحَدُ اللّٰہُ الصَّمَدُ **قال** من العلم المعرف بما سبق فیشمل اللقب والکنیۃ ایضا **قال** موصوفا وصفا نحویا بلفظ ابن لا لمکبر فلا یحذف فی زید بن عمرو ولشرط الاتصال کما ہو المتبادر فلا یحذف فی زید الظریف ابن عمرو وشرط کون العلم الثانی مذکرا بناء علی ان العرب لا ینسبون الرجل الی امہ واشترط بعض المتاخرین کونہما مکبرین ولیس بک مضافا الی علم الاب کما ہو الشائع فی الاضافۃ وہو المطابق لما قالہ المحدثون من انہ اذا اضیف الی علم الجد لا یسقط التنوین ولا الف ابن خطا وقیل سواء کان للاب والجد واشتراط المحدثین وضع جدید لہم فرقا بین الاضافتین وقولہ آخر لبیان الواقع اذ اللفظ المضاف لا یکون عین اللفظ الموصوف وان اتحدا فی المفہوم والصدق فیدخل فیہ زید بن زید بمعنی زید ابن نفسہ کنایۃ عن عدم الاب لہ ولذا لم یوجد فی بعض النسخ **قولہ** لکثرۃ استعمال آہ لا لالتقاء الساکنین فانہ لا یوجب الحذف لجواز تحریکہ بالکسرۃ علی ما ہو الاصل فی الساکن **قولہ** خطا بحذف الالف واما حذفہ فی اللفظ فلیس مختصا بحال حذف التنوین **قولہ** وکذلک آہ فالعلم اعم من ان یکون صریحا او کنایۃ عنہ وکذا ما یجری مجری العلم نحو سیدبن سید وضل بن ضل وطاہر بن طاہر وہی بن ابی **قولہ** ویعلم منہ بناء علی ان التقیید فی المسائل یفید الحکم عما عداہ **قولہ** نحو جاءنی رجل ابن زید المثال الصحیح جاءنی الرجل ابن زید وزید ابن العالم والامر بین لان المثال الفرضی یکفی للتوضیح **قولہ** وحکم الابنۃ آہ ولم یذکرہ المص اکتفاء بذکر الاصل او لانہ اختلافی فان منہم من منع ذلک لان موضع السماع الابن حکاہ ابن کیسان کذا فی شرح التسہیل **قولہ** فانہا لا تحذف ای خطا حیثما وقعت ای فی موضع الالتباس وعدمہ **قولہ** فی مثل ہذہ ہند ابنۃ عاصم ای فیما وقع صفۃ المؤنث یجوز صرفہ فلو حذف الف ابنۃ لا یدری انہ لفظۃ ابنۃ فیحذف تنوین موصوفہ ویسکن الباء او لفظ بنت فیجوز فی موصوفہا التنوین وعدمہ ولا یسکن الباء فی التسہیل والوصف بابنۃ کالوصف بابن بحذف التنوین فی نحو جاءتنی ہند ابنۃ زید فی لغۃ من صرف وفی الوصف ببنت فی غیر النداء وجہان ای التنوین وعدمہ رواہما سیبویہ عن العرب الذی یصرفون ہندا ونحوہا فیقولون ہند بنت عاصم بلا تنوین وتنوین والفرق بان تاء بنت تکتب بصورۃ تاء مطولۃ وتاء ابنۃ تکتب بصورۃ الہاء مدورۃ لیس بشیء لانہ یجوز کتابۃ ابنۃ بالتاء المطولۃ لان کتابۃ الکلمۃ تابعۃ لحالۃ الوقف ویجوز وقف ابنۃ بالتاء الا ان الاعرف وقفہا بالہاء بخلاف اخت وبنت فانہ لا یجوز وقفہما بالہاء فلذا تکتبان بالتاء المطولۃ فی التسہیل وابدال الہاء من تاء التانیث المتحرک ما قبلہا لفظا او تقدیرا فی آخر الاسم المعرب اعرف من سلامتہا وقال شارحہ احترز بقولہ المتحرک ما قبلہا من ان لا یتحرک لفظا ولا تقدیرا فلا یوقف علیہا الا بالتاء نحو اخت وبنت **قال** نون التاکید آہ اشار بجعلہ قسمین الی انہما اصلان کما ہو مذہب البصریین وقال الکوفیون الثقیلۃ اصل ومعناہما التوکید وقال الخلیل التوکید بالثقیلۃ ابلغ **قولہ** لثقلہا ای المشددۃ المستلزمۃ للحرکۃ فلذا لم یتعرض لنکتۃ اصل التحریک **قولہ** اے غیر الف التثنیۃ لا یخفی انہ لا یمکن ان یراد بالالف الفان فالمراد جنس الالف فی ای نوع کان فالاظہر ان یقول الف التثنیۃ کانت او الف الجمع **قولہ** والف الجمع اختارہ الشارح رح رعایۃ لمناسبۃ التثنیۃ وجعل عبارۃ القوم تفسیرا لہذا الاطلاق اخترعہ الشارح رح لمناسبۃ التثنیۃ والشائع الف الفصل کما فی الرضی ومعنی الاضافۃ ما فسر بقولہ ای الفاصل فہی لادنی ملابسۃ **قولہ** لشبہہما فیہا ای فی التثنیۃ والجمع بنون التثنیۃ فی کون کل منہما نونا واقعا بعد الالف ولم یقل لشبہہما معہما مع ان فیہ عدم تفکک الضمائر لانہ یوہم شبہ النون مع الالفین بنون التثنیۃ والاولی اسقاط لفظ فیہا اذ لا حاجۃ الیہ **قولہ** ای نون التاکید رعایۃ لوحدۃ الضمیر وقیل لکل واحد من الخفیفۃ والثقیلۃ رعایۃ لقرب المرجع مع تنصیص الحکم فی کل واحد منہما وعلی التقدیرین الجملۃ مستانفۃ ولا یجوز ان تکون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملۃ بعد الخبر یجب فیہ العاطف **قال** بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحی ودخولہ علی اسم الفاعل تشبیہا لہ بالمضارع فی قولہ ع اقائلن احضروا الشہود اہ وعلی الماضی فی قولہ وائمن سعدک ان رحمت متیما اضطراری والمراد الاختصاص فی السعۃ **قولہ** الکائن فی ضمن الامر بان یکون مذکورا بعدہ لفظا کما فیما عدا امر المخاطب او حکما او تقدیرا کما فی امر المخاطب فانہ فی الاصل مضارع حذف اللام عنہ لکثرۃ الاستعمال فہو فی التقدیر

بحث نون التاکید

فعل مستقبل فی ضمن لام الامر کامر الغائب والمتکلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغیر اللام او باللام علی التوسع او الامر بغیر اللام ویفہم حکم الامر باللام بالطریق الاولی وما قیل فی توجیہ عبارۃ المتن من ان کلمۃ فی متعلقۃ بالاستعمال المقدر والمراد من ہذہ الامور المعانی المصدریۃ ای بالفعل المستقبل المستعمل فی الامر والنہی آہ ففیہ ان المستعمل فی النہی والاستفہام والعرض والتمنی لیس صیغۃ الفعل بل اداتہا وان اطلاق الفعل المستقبل علی امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنی المصدری لا یشمل الدعاء قولہ مثل ہل تضربن وکذا سائر ادوات الاستفہام اسمیۃ کانت او حرفیۃ اورد المثال بہل ردا علی من خصہ بالہمزۃ قولہ فی جمیع ہذہ الامثلۃ لو ترک بیان التخفیف والتشدید فی الامر والنہی بہذا التعمیم لکان اخصر لکن ما ذکرہ ابین حیث فصل ولائم عمم قولہ بہذہ المذکورات الستۃ وہو الموافق لما فی اللباب وزاد الرضی التحضیض واما النفی والشرط المؤکد بما ففی حکم المستثنی بدلیل ذکرہما بعد قولہ الدالۃ علی الطلب اما طلب وجود الفعل وعدمہ کما فی الامر والنہی والتحضیض والعرض والتمنی والسوال عن حصول الفعل کما فی الاستفہام واما فی دلالۃ القسم علی الطلب ففیہ تامل لان الانسان قد یقسم علی ما یعلمہ مما ہو لیس مطلوبہ کقول من اتی کبیرۃ واللہ لاعاقبن الا ان یقال الغالب ان یقسم المتکلم علی ما ہو مطلوبہ وحمل بقیۃ الباب علیہ قولہ دون الماضی والحال حال اما عن النون ای متجاوزا عما یدل علی الماضی والحال او عن الضمیر المستتر فی الدلالۃ او متجاوزۃ تلک المذکورات عن الدلالۃ علی الماضی والحال قولہ لانہ لا یؤکد آہ علی بناء المعلوم المسند الی ضمیر النون ای لا یؤکد النون الا مطلوبا لان وصفہ لتاکید طلبہ حصول شیء اما فی الخارج او فی الذہن والماضی لا یکون ماضیا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فما قیل فی حصر التاکید فی المط نظر لانتقاضہ بمثل ان زیدا سیقوم وہم منشؤہ قراءۃ یؤکد علی بناء المجہول قال وقلت فی النفی لم یقل وفی النفی قلیلا وفی مثل اما یفعلن کثیرا لان دخول النون فیہما لیس باصالۃ بل بواسطۃ تشبیہہما بالطلب فلذلک لم یشارکہما فی حکم الاختصاص ولانہ لا یصح تعلق قلیلا بالاختصاص ولا بالنفی والمراد بالنفی اعم من صریحہ ومما یتضمن معناہ فیدخل فیہ قلما افعلن کذا والجحد حیث قال سیبویہ یدخل بعد لم تشبیہا لہا بلا النہی فی الجزم قولہ زید ما یقومن اورد المثال بما لیعلم حکم النفی بلا بالطریق الاولی فان مشابہتہ بلا النافیۃ اتم ولذا یجیء بعد لا المتصلۃ بالفعل نحو زید لا یقومن وبالمنفصلۃ عنہ نحو لا فی الدار یضربن زید وما قیل انہ لم یجیء فی النفی بما فمدفوع بما وقع فی قولہم ع من عضہ ما ینبلن تنکیرا ؛ وغیر ذلک کما فی الرضی قولہ الا قلیلا قیل القلۃ فی النفی بلا المتصلۃ بالفعل المضارع ممنوعۃ کیف وقد جعلہ ابن جنی قیاسا وقال ابن مالک ہو کالنہی علی الاصح وفیہ ان کونہ قیاسا لا ینافی القلۃ فان کل قیاسی لیس بمستعمل کثیرا واما ما قال ابن مالک فمعناہ التشبیہ فی جواز الدخول ردا علی من منعہ مطلقا قولہ فی جوابہ المثبت فمثبت القسم کجواب القسم وجعلہ من قبیل جرد قطیفۃ تکلف یحتاج الی ارادۃ المقسم علیہ من القسم قولہ لان القسم محل التاکید ای کائن فی محلہ اے نزل منزلتہ قولہ بعد صلاحیتہ لہ صلوحا تاما احترز عما لا یصلح اصلا کالجملۃ الاسمیۃ والفعل الماضی المثبت وما فیہ مانع کما سیجیء وعما لا یصلح صلوحا تاما کالمستقبل المنفی فانہ لکونہ منفیا والاصل فی الانشاء العدم لا یصلح للتاکید ولکونہ مطلوبا صالح لہ وبما ذکر اندفع ما قیل ان التعلیل لا یختص بالمثبت وفی اعتبار قید الصلاح فی الدلیل اشارۃ الی ان المدعی اعنی اللزوم مشروط بالصلاحیۃ ترکہ المصرح لظہورہ فلا یرد ان اللزوم علی اطلاقہ غیر صحیح لکونہ مشروطا بکون المضارع خالیا من حرف تنفیس غیر متعلق بہ جار سابق وغیر مفصول بینہ وبین اللازم بقد فان النون لا یدخلہ ح نحو وَلَسَوْفَ یُعْطِیْکَ رَبُّکَ فَتَرْضٰی لان النون تخلص المضارع للاستقبال فکرہوا الجمع بین حرفین لمعنی واحد فی کلمۃ واحدۃ ونحو قولہ تعالی وَلَئِنْ مُّتُّمْ اَوْ قُتِلْتُمْ لَاِلَی اللّٰہِ تُحْشَرُوْنَ لان تقدیم المعمول یقتضی الاختصاص المقتضی لتسلیم اصل الحکم المنافی لتاکیدہ ونحو واللہ لقد اظن زیدا منطلقا لان قد لا یجامع حرف الاستقبال قولہ فیما عدا مثبت القسم آہ مما ہو صالح لہ وہو الفعل المستقبل المنفی قولہ بل جائز نحو قول الشاعر شعر تاللہ لا یحمدن المرء مجتنبا ؛ فعل الکرام وان فاق الوری حسبا ؛ والاکثر ان لا یؤکد کقولہ تعالی وَاَقْسَمُوْا بِاللّٰہِ جَہْدَ اَیْمَانِہِمْ لَا یَبْعَثُ اللّٰہُ مَنْ یَّمُوْتُ کذا فی شرح التسہیل قال وکثرت اشارۃ الی انہ قد تلحق الشرط وان لم تؤکد بما نحو ان تفعلن افعل والی انہ قد تلحق الجزاء اذا کان شرطہ مما یجوز لحوقہ بہ قولہ المؤکد حرفہ لم یقل المؤکد اداتہ اشارۃ الی ان ما فی الاسماء المتضمنۃ لمعنی الشرط فی الحقیقۃ تاکید لکلمۃ ان التی تضمنہا قولہ بما سواء کانت لازمۃ کما فی حیثما واذما او لا کمتما قال وما قبلہا مع ضمیر المذکرین حال مقدرۃ من الضمیر المستتر فی الظرف العائد الی ما لان کونہ قبل النون لا یجامع کونہ مع الضمیر ومن ہذا ظہر انہ بیان حکم الصحیح اذ فی المعتل ما قبل النون ہو الضمیر فما قیل ان التعلیلین المذکورین لا یجریان فی اخشون واخشین وہم قولہ ان اشترط آہ فلا یکون ما نحن فیہ الی التقاء الساکنین علی حدہ فیحذف المدۃ واعلم ان نون التاکید لیس بجزء حقیقۃ لکنہ کالجزء لشدۃ اتصالہ بما قبلہ فلرعایۃ الاول قالوا فی جمع المذکرین والمخاطبۃ ان فیہما التقاء الساکنین علی غیر حدہ ولرعایۃ الثانی قالوا فی التثنیۃ وجمع المؤنث

انہ التقاء الساکنین علی حدہ ولم یعکس للزوم الثقل فی الاولین والالتباس واجتماع النونات فی الآخرین قولہ ان لم یشترط فیہ ذلک فیکون ہذا من قبیل التقاء الساکنین علی حدہ فلا یحذف المدۃ لاجلہ بل لاجل الثقل ویدل علی عدم الاشتراط المذکور عبارۃ التسہیل حیث قال لا یلتقی ساکنان فی الوصل بالمحض الا واولہما حرف لین وثانیہما مدغم متصل لفظا او حکما وقال شارحہ مثال المتصل حکما اضربان وہل تضربان قولہ وہو الواحد المذکر آہ لم یذکر المتکلم مع دخولہ فیما عدا ذلک اشارۃ الی انہ لقلۃ وقوعہ فی الاستعمال کالعدم لان نون التاکید لا یدخل الا ما فیہ معنی الطلب وطلب الشخص عن نفسہ غیر صحیح الا بتاویل واعتبار تغایر اعتباری قولہ وحکمہا غیر ما ذکر لان ما قبلہ فیہا الالف لا الفتحۃ والرضی جعل حکمہا ما ذکر لما لان الالف حاجز غیر حصین او لان الالف فی حکم الفتحۃ وجعل قولہ وتقول فی التثنیۃ وجمع آہ بیانا للفرق بینہما وبین جمع المذکر والمخاطبۃ والتکلم ذکرہ الشارح قولہ للزوم التقاء الساکنین آہ علی کلا المذہبین لعدم کون الثانی مدغما قولہ فانہ یجوز آہ یدل علی انہ یجیء التقاء الساکنین علی غیر حدہ مطلقا ولیس کذلک ومع ذلک قولہ ویجعلہ مغتفرا ای مغتفرا تکرارا فالصواب ما فی الحواشی المندیۃ فانہ اجاز ذلک وجعل التقاء الساکنین مغتفرا اذا کان اولہما حرف لین لانہ لما فیہ من المد کالحرکۃ وقیل انہ یحرک النون بالکسر وعلیہ حمل قولہ تعالی ولا تتبعن بتخفیف النون قولہ ولیس بمرضی عند الاکثرین مع امکان التکلم وجہیہ کقراءۃ نافع ومحیای وقراءۃ ابی عمرو الای لان کمال الفصاحۃ فی تبیین الحروف وتحقیقہا والتقاء الساکنین ینافیہ وحال الوقف کحال قطع التکلم فلا یقاس علیہ حال التکلم قال وہما فی غیرہما آہ ہما مبتدا خبرہ کالمنفصل وفی غیرہما حال عن ضمیر الخبر العائد الی ہما ومع الضمیر البارز حال عن غیرہما والمعنی ان النونین فی لحوقہما آخر الفعل کالکلمۃ المنفصل حال کونہما فی غیر المثنی والمجموع حال کون ذلک الغیر مع الضمیر البارز وذلک لقوۃ جہۃ انفصالہ بتوسط الضمیر البارز قولہ بیان الافعال المعتلۃ لانہ بین الحاقہما بالصحیحۃ بقولہ وما قبلہما آہ کما مر قولہ ان النونین حکمہما مع المثنی آہ علم ذلک من التقیید بقولہ فی غیرہما وعدم التعرض لبیان حکمہما التقاء بما ذکر فی الصحیحۃ قولہ ما ذکر من لحوق الثقیلۃ المکسورۃ بعد الف التثنیۃ والف الفصل وعدم لحوق الخفیفۃ خلافا لیونس قولہ ومع غیرہما آہ عطف علی قولہ مع المثنی وقولہ علی ضربین عطف علی ما ذکر عطف اسمین علی معمولی عامل واحد والمراد بالضربین کونہا کالمنفصل وکونہا کالمتصل وقولہ اما مع ضمیر بارز معا عطف علیہ حال عن غیرہما ای ان النونین حکمہما حال کونہما مع غیر المثنی والمجموع حال کون ذلک الغیر مقارنا مع الضمیر البارز او الضمیر المستتر علی ضربین وہو ای ذلک الغیر المقارن بالضمیر البارز شیئان آہ ولیس قولہ اما مع ضمیر بارز او مع ضمیر مستتر بیانا للضربین فیستفاد ان النونین اما مع ضمیر بارز او مع ضمیر مستتر ویحتاج فی قولہ وہو شیئان الی تکلف التقدیر او التسامح علی ما ہو ہم ثم ان حصر الشارح غیر المثنی والمجموع فی القسمین المذکورین مبنی علی انہ اعتبر الحاق النونین بامر المخاطب لانہ الاصل فی الطلب واحال البواقی علی المقایسۃ کما یدل علیہ الامثلۃ وحصرہ ما یکون مع الضمیر المستتر فی الواحد المذکر دون المؤنث فلا یرد ان ہہنا قسما ثالثا وہو ان لا یکون مع الضمیر اصلا نحو لیضربن زید قولہ ارموا الغرض بفتحتین الہدف قولہ وتضم الواو آہ بصیغۃ الخطاب عطف علی قولہ فتقول بہما بعض الناظرین فقرأہ بالبار السحارۃ وصیغۃ المصدر ثم اعترض فقال المناسب لسیاق ما سبق ان یقول وکذا اخشون بضم الواو المفتوح ما قبلہا وکذا بکسر الیاء المفتوح قال کالمتصل لمشارکتہما فی لحوق آخر الفعل بحیث لا یمکن التلفظ الا بحرکۃ ما قبلہ وفی اقتضاء فتحۃ ما قبلہما قولہ یعنی بہا الف التثنیۃ یمکن فی شرح المصرح وذلک لان المتصل بالفصل الواو والیاء والالف والنون ومعلوم انہ لا یمکن فی الواحد المذکر اجراء حکم ما سوی الالف فتعین الالف فما قال الرضی ان کونہ کالمتصل علی اطلاق لیس بصحیح لانہ شامل للواو والیاء ایضا وانت لا تثبت اللام معہما وانہ لو اریدہ بالمتصل الف التثنیۃ لا معنی لجعل ابقاء اللام فی اغزون محمولا علی ابقائہا فی اغزوا لانا ننقل الکلام الی اغزوا وکل ما یقال فی اغزوا یجری فی اغزون فلیس الحمل الا لتطویل المسافۃ فمدفوع بانہ لیس فی کلام المصرح شیء یدل علی الحمل بل مجرد تشبیہ النون بالالف فی الحکم اختصارا فی العبارۃ لاشتراک فی العلۃ وہو انہ لو لم یعد اللام مع اقتضاء کل منہما فتحۃ ما قبلہ یلزم الاجحاف فی الکلمۃ بحذف اللام وما یدل علیہ من الضمۃ او الکسرۃ قولہ ای لاجل آہ غیر الشارح ترتیب المشار الیہ المذکور سابقا رعایۃ لترتیب الامثلۃ قولہ باسقاط نون الجمع لانہ علامۃ الاعراب ونون التاکید یقتضی البناء قولہ وضم الواو لئلا یلتبس بالواحد قولہ لا علی ترین کما سبق الیہ الوہم اذ لا یدخل الاستفہام علی الامر قولہ وہذہ الامثلۃ آہ ای لم یرکع المصرح الترتیب المستفاد من الحکمین السابقین بان یورد امثلۃ الضمیر البارز منفردۃ عن امثلۃ الضمیر المستتر بل راعی الترتیب الصرفی فوقع الاختلاط فی الامثلۃ قولہ ترتیب تصریفہا آہ بعد اسقاط مثال المثنی وجمع المؤنث قولہ لالتقائہا الساکن المذکور بعدہا فلا یرد نحو اضربنّ واضربن فانہ فیہما ملاق بساکن قبلہما فلا یحذف

والقرینۃ علی ذلک انہ فی مقابلۃ الوقف کانہ قیل یحذف فی الوصل وقت لقائہا الساکن مطلقا سواء کان بعد ضمۃ او کسرۃ او فتحۃ نحو اضرب الرجل واضرب الرجل واضرب الرجل یرید اضربُنّ اضربِنّ اضربَنّ فحذفت لالتقاء الساکنین تشبیہا بحرف العلۃ اذ لاحظ لہا فی الحرکۃ وما قیل ان الحذف للساکنین لایکون الا للاول ففیہ انہم صرحوا بالاختلاف فی ان المحذوف من مقول الواو الاول او الثانی قولہ لاتہین بالنون الخفیفۃ علک بمعنی لعلک لاخبر انہ مجری عسی دخل فی خبرہا ون والمعنی لاتہین الفقیر لعلہ عسی ان ترکع وتدل والزمان قد رفعہ واعز فیستغنی ہو وتفتقر انت لان احوال الزمان لاتدوم وقبلہ متنوی لکل ہم من الہموم سعہ ؛ والمسی والصبح لابقاء معہ ؛ قد یجمع المال غیر آکلہ ؛ ویاکل المال غیر من جمعہ ؛ المسی المساء قولہ والا فالواجب آہ ای ان لایکون اصلہ لاتہینن کان الواجب صیغۃ النہی للواحد المخاطب قولہ حطا لمرتبۃ آہ ولکونہ لازما للاسم لایخلو عنہ الا المانع من اللام او الاضافۃ بخلاف النون فانہ یخلو عنہ الفعل بلا مانع فائدۃ لو بقیت ساکنا بعد الالف علی مذہب من اجازہ وابدل یونس النون ہمزۃ وفتحہا فیقول اضربا الرجل یا رجلان واضربا الرجل یا نسوۃ وقال سیبویہ ہذا لم یقلہ العرب والقیاس اضربا الرجل واضربا الرجل بحذف النون لالتقاء الساکنین قال وفی الوقف عطف علی مقدر بعد یحذف السابق او علی یحذف بحذف یحذف وکلام الشارح رح یحتمل کلا الوجہین قولہ اذا ضم او کسر ما قبلہا التقیید بالظرف مستفاد من مقابلۃ بقولہ والمفتوحۃ تقلب الفا قولہ وجب ان ترد المحذوف لزوال المانع قیل والذی یظہر ان دخولہا فی الوقف خطاء لانہا لاتدخل لمعنی التوکید ثم تحذف ولا یبقی دلیل علی مقصودہا الذی جاءت لہ کذا فی شرح التسہیل قولہ وقلت اغزوا آہ وکذا تقول ہل تضربون وہل تضربین فی حال الوقف علی تضربُنّ وتضربِنّ فترد الواو والیاء ونون الرفع قولہ فانہ لایرد اے حال الوقف ما حذف لاجل التنوین فتقول قاض ورام بلا تنوین فی الوقف علی قاضٍ ورامٍ بالتنوین ولا تقول قاضی ورامی باعادۃ الیاء قال تقلب الفا اے حال الوقف قولہ فان التنوین ای حال الوقف قولہ نحو اضربت خیرا لایخفی ما فی ہذا التمثیل من حسن الاختتام علی وفق اختتام المتن حیث اورد النون المخففۃ فی آخر الکتاب وتممہ بالالف الذی ہو ساکن ابدا اشارۃ الی الاستراحۃ بعد تخفیف ہذا آخر ما اوردت من تحقیق مباحث الفعل والحرف من الشرح العتیق والبحر العمیق لما رأیت الظفرۃ من المتصدین لحلہ عن تدقیقہ وعدم الظفرۃ بمقصودہ فیما تعرضوا التحقیقۃ والحمد للہ علی الاتمام والصلوۃ والسلام علی رسولہ خیر الانام وعلی آلہ واصحابہ الکرام الی قیام الساعۃ وساعۃ القیام

خاتمۃ الطبع

اعلم انہ قد استتب بعون طبع ہذا الکتاب المشہور بتکملۃ عبد الغفور لمولانا محمد عبد الحکیم السیالکوٹی رح فی المطبع المجتبائی الواقع فی بلدۃ دہلی تحت امارۃ مولانا المولوی محمد عبد الاحد صانہ اللہ من شر حاسد اذا حسد فی شہر اللہ المحرم الحرام ۱۳۲۹ من ہجرۃ خیر الانام علیہ وعلی آلہ التحیۃ والسلام۔ الی یوم القیام

جنوری ۱۹۱۱ع

مکتبۂ رشیدیہ۔ سرکی روڈ۔ کوئٹہ۔ فون ۷۲۲۶۴

ارشد سلمان وہاب پرنٹرز لاہور

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین ؛ والصلوة والسلام علی حبیبه محمد النبی الامین ؛ وعلی آله الطیبین الطاهرین ؛ واصحابه حماة الدین وبعد فیقول العبد الاثیم ؛ عبد الرحیم بن عبد الکریم ؛ رزقه الله مغفرته وغفرانه ؛ وعفوه عما صدر عنه ورضوانه ؛ لما استتب طبع الفوائد الضیائیة ؛ علی المقدمة الحاجبیة ؛ التمس منی بعض الاحبة الاجلة ؛ حل ما فیها من الامثال والابیات المعضلة والاحادیث والآیات المشکلة ؛ فاجبت ملتمسهم مرتجیا عن رب العباد ؛ توفیق السداد ؛ وهو الهادی الی الصواب ؛ والمیسر للصعاب ؛ قوله حیث قال شعر جراحات السنان لها التیام ؛ ولا یلتام ما جرح اللسان ؛ هو من الوافر والجرح خستہ کردن من منع والجرح خستگی جروح جماعت جراحة مثله جراح جراحات جماعت والسنان سرنیزه وتیزی هر چیز اسنه جماعت والالتیام درست شدن سر جراحت وهو فاعل للظرف او مبتدأ مقدم الخبر ولا یلتام اصله یلتئم بهمزة مکسورة فخففت علی حد سال قال سیبویه ذا فی السعة سماع وفی اضطرار الشعر قیاس وانشد شعر سالت هذیل رسول الله فاحشته ؛ ضلت هذیل بما قالت ولم تصب ؛ واللسان اللغة والجارحة المعروفة والمراد بما جرح اللسان ما یصدر عنها فی الکلام من الشتم والعیب وکان هذا الشاعر قد اخذه من کلام امام المتقین علی بن ابی طالب رضی الله عنه ضرب اللسان اشد من طعن السنان واما ما قیل نقلا عن الشارح الکازرونی ان قائله امیر المؤمنین علی ابن ابی طالب رضی الله عنه فلیس بصحیح علی ما نقله صاحب القاموس حیث قال وذات ودقین الدابة کانها ذات وجهین ومنه قول امیر المؤمنین علی کرم الله وجهه شعر تکلم قریش تمنانی لتقتلنی ؛ فلا وربک ما برد اولا ظفروا ؛ فان هلکت فرهن ذمتی لهم ؛ بذات ودقین لا یعفو لها اثر ؛ قال المازنی رضی الله عنه لم یصح انه تکلم بشیء من الشعر غیر هذین البیتین وصوبه الزمخشری انتهی علی ان البیت لم یوجد فیما نسب الیه من الدیوان ونهج البلاغة ولم یتعرض الکازرونی لمعنی الکلم لغة فضلا ان اورد هذا البیت مستشهدا ونسبه الیه علیه السلام کذا قیل واما انا فلم اقف علی شرح الکازرونی قوله قوله تعالی الیه یصعد الکلم الطیب ای یقبل الذکر والدعاء والعمل الصالح یرفعه وهو التوحید ای یرفع التوحید الکلم الطیب الی محل القبول فلولا التوحید لم یقبل اسم الکلم فالکلم جنس جمعی فلا یقال الا علی الثلث فصاعدا الافرادی کتمر وتمرة وهو یؤنث نظرا للجمعیة ویذکر علی الاصل قوله قوله علیه السلام من قتل قتیلا فله سلبه ؛ السلب هو ما یاخذه احد القرنین فی الحرب من سلاح وغیره والقتیل المقتول وهذا من قبیل تسمیة الشیء باسم ما یؤول الیه وروی من قتل کافرا فله سلبه قوله قوله علیه السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر علی لغة حمیری جواب حمیری حین قال امن امبر امصیام فی امسفر قال الله تعالی هذا یوم ینفع الصادقین صدقهم ای صدقهم الکائن فی الدنیا لان النافع ما کان حال التکلیف فالیوم رفع علی الخبریة عند الجمهور ونصب علی الظرفیة عندنا وخبر هذا محذوف والمعنی هذا الذی جری من کلام عیسی واقع یوم ینفع قوله شعر عدل ووصف وتانیث ومعرفة ؛ وعجمة ثم جمع ثم ترکیب ؛ والنون زائدة من قبلها الف ؛ ووزن فعل وهذا القول تقریب ؛ هو من البسیط والبیتان لابی سعید الانباری النحوی واولهما شعر موانع الصرف تسع کلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصویب ؛ ای نسبته الی الصواب وقوله ثنتان منها ولو حکما فیشمل نحو حبلی وصحراء ومساجد ومصابیح قوله شعر صبت علی

مصائب لو انها صبت علی الایام صرن لیالیا ؛ ہو من الکامل والصب ریختن آب من نصر والمصائب بالہمز جمع مصیبۃ علے خلاف القیاس واصلہ الواو کانہم شبہوہ الاصلی بالزائد وتجمع ایضا علے مصاوب علی القیاس والمصیبۃ المکروہ النازل بالانسان واللیالی جمع لیل فزید فیہا الیاء علی غیر القیاس کارض واراض واہل واہال ویقال کان فی الاصل لیلاۃ فحذفت لان تصغیرہا لیلیۃ والمعنی نزل علی مکروہات وشدائد لو نزلت علی الایام المضیئۃ لتغیرن وصرن لیالی واولہ شعر ما ذا علی من شم تربۃ احمد ؛ ان لا یشم مدی الزمان غوالیا ؛ فما ذا کلہ اسم جنس بمعنے شئے او اسم موصول بمعنے الذی مبتدأ خبرہ ان لا یشم من الشم وہو حس الانف من علم او نصر والتربۃ التراب والمدی کالفتی الغایۃ والغوالی جمع غالیۃ وہو طیب مرکب معروف والمعنی الذی وجب علی من شم تربۃ روضۃ المقدسۃ المبارکۃ ان لا یشم غایۃ الزمان وامتدادہ شیئا من الغوالی لانہا لیست بذات رائحۃ طیبۃ بالنسبۃ الی تربۃ روضۃ الشریفۃ صلے اللہ علیہ وسلم روی ان فاطمۃ الزہراء زارت مرۃ روضۃ النبی صلے اللہ علیہ وسلم فاخذت قبضۃ من ترابہا ووضعتہا علی عینیہا الکریمتین وبکت بکاء شدیدا ثم انشدت ہذین البیتین واما ہل ہما من انشائہا ام من انشاء غیرہا ففیہ خلاف والصحیح انہما من انشاء غیرہا رضی اللہ عنہا **قولہ شعر** اعد ذکر نعمان لنا ان ذکرہ ؛ ہو المسک ما کررتہ یتضوع ہو من الطویل واعد امر من اعاد الشئی ای جعلہ من عادتہ والذکر الحفظ وما یجری علی اللسان وہو مفعول اعد ونعمان بضم النون الامام ابو حنیفۃ نعمان بن ثابت وقیل بفتح النون واد بالتنعیم قال شعر تضوع مسکا بطن نعمان ان مشت ؛ بہ زینب فی نسوۃ عطرات ؛ والتنعیم موضع علے ثلثۃ امیال او اربعۃ من مکۃ المشرفۃ سمے لان علے یمینہ جبل نعیم وعلی یسارہ جبل ناعم قال شعر ایا جبلی نعمان باللہ خلیا ؛ نسیم الصبا یخلص الی نسیمہا ؛ ای نسیم الجبیبۃ ولنا صفۃ نعمان او متعلق باعد وان ذکرہ بالفتح منصوب بنزع الخافض ای لان ذکرہ وبالکسر جملۃ تعلیلیۃ ولفظ ہو فصل والحصر ادعائی والتضوع انتشار الراحۃ وما مصدریۃ زمانیۃ وہو ظرف لما بعدہ ای لان ذکرہ یتضوع مدۃ تکریرہ **قولہ شعر** سلام علے خیر الانام وسید ؛ حبیب اٰلہ العالمین محمد ؛ بشیر نذیر ہاشمی مکرم ؛ عطوف رؤف من تسمی باحمد ؛ ہو من الطویل والسلام البراۃ من العیوب او اسم من التسلیم ای سلمہ اللہ منہا والانام الخلق واضافۃ خیر بمعنے من والسید وما بعدہ من اسماء الشریفۃ صلے اللہ علیہ وسلم **قولہ** قولہ تعالی سَلٰسِلَا وَاَغْلٰلًا کما قرأہ نافع والکسائی وابو بکر رحمہم اللہ السلاسل جمع سلسلۃ بالکسر فارسیتہا زنجیر والاغلال واحدتہا غل بالضم وہی حدیدۃ تجمع یدا الاسیر الی عنقہ یقول اللہ تعالی اِنَّا اَعْتَدْنَا لِلْکٰفِرِیْنَ سَلٰسِلَا وَاَغْلٰلًا وَّسَعِیْرًا **قولہ شعر** جزی ربہ عنی عدی بن حاتم ؛ جزاء الکلاب العاویات وقد فعل ؛ ہو من الطویل والمراد بالکلاب العادیات اما شرار الناس مجازا او حقیقتہا من عوی الکلب یعوی عواء اذا صاح ویعنے بہ قتل بدر فان قتل الموذیات من شرار الناس وغیرہ مما لا یبالی بہ وجزی ربہ جملۃ دعائیۃ علیہ والضمیر لعدی فنذوذا کما فی قولہ شعر جزی بنوہ ابا الغیلان عن کبر ؛ وحسن فعل کما یجزی سنمار ؛ ہو اسم رجل بنی الخورنق الذی ہو بظاہر الکوفۃ للنعمان بن امرأ القیس فلما فرغ منہ القاہ من اعلاہ فخر میتا لیلا یبنی لغیرہ مثلہ وضربت بہ العرب المثل فقالوا اجزاء سنمار او لمصدر المفہوم من الجزی فلا نیض ولیلا علے جواز المسألۃ المتنازع فیہا وقد فعل جملۃ اخباریۃ حالیۃ من الرب وقعت علی سبیل التفاؤل بان الدعاء قد اجیب والمعنی جزی ربہ عن قبلی عدی بن حاتم جزاء المؤذیات من شرار الناس وغیرہ وقد فعل اصدر ما دعوت علیہ **قولہ** قولہ تعالی وان احد من المشرکین استجارک ای ان استامنک احد من المشرکین المنصرفین لسماع الاحکام فاجرہ ای فامنہ حتی یسمع کلام اللہ ویتدبرہ **قولہ شعر** لو انما اسعی لادنی معیشۃ ؛ کفانی ولم اطلب قلیل من المال ؛ ہو من الطویل والسعی الطلب من منع والمعیشۃ ما تعیش بہ من المطعم والمشرب وارتفاع قلیل بکفانی ومفعول لم اطلب محذوف بدلیل ما بعدہ شعر ولکنہما اسعی لمجد مؤثل ؛ وقد یدرک المجد المؤثل امثالی ؛ یصف نفسہ بعلو الہمۃ بانہ ما یسعی لادنی ما یعاش بہ ولا یکفیہ قلیل من المال ویطلب العز والمجد الثابت المحکم لان امثالہ قد یدرکہ **قولہ شعر** فخیر نحن عند الناس منکم ؛ ہذا صدر بیت من الوافر عجزہ اذا الداعی المثوب قال یالا ؛ فخیر ان قدر مبتدأ ونحن فاعلہ کما ہو عند الاخفش یلزم اعمال الوصف غیر معتمد ولم یثبت وان قدر خبرا عن نحو المذکورۃ یلزم الفصل بین اسم التفضیل ومعمولہ الذی ہو منکم باجنبی ہو نحن وہو غیر جائز فتعین ان یکون خبرا لمبتدأ محذوف ای نحن خیر ویکون نحن المذکورۃ توکیدا للضمیر المستکن فی خیر او لمبتدأ مذکور وہو نحن المذکورۃ ویکون منکم مفسر المنکم المحذوف ای فخیر منکم نحن والمثوب المرجع ومنہ التثویب فی اذان الفجر وہو ترجیع قولہ الصلوۃ خیر من النوم وہو

صفة للداعی واصل یالا یا قوم لا فرار ولا نفر فحذف المنادی وما بعد لا النافیة والمعنی نحن خیر عند الناس منکم اذا داعی الناس المرجع صوته
قال یقوم لا فرار قوله قوله تعالی اراغب انت عن آلهتی یا ابراهیم اقول فیها خلاف فالبصریة یجوزون کون الضمیر المنفصل مبتدأ فیکون
من القسم الاول وکونه فاعلا للصفة فیکون مما نحن فیه والکوفیة یوجبون الابتدائیة بالضمیر واقسم ابن الحاجب بل حکی فی امالیه الاجماع
علی ذلک فعلی هذا لو حمل قوله الظاهر علی الظاهر لکان اولی کما ذهب الیه بعض من شارحی الکافیة وما قیل لو قدر الضمیر فی الآیة مبتدأ لیلزم الفصل
بین العامل ومعموله باجنبی فمردود بجواز تعلیق الجار بمقدر بعد انت مدلول علیه بالمتقدم والمعنی قال آزر لابراهیم وهو عمه انت تارک
عبادة آلهتی قوله قوله تعالی ولعبد مؤمن خیر من مشرک قوله هذا تعلیل وترتیب للنهی عن مواصلة المشرکین وترغیب فی مواصلة المؤمنین
فالعبد الانسان لان الناس کلهم عبید الله مومنا کان او مشرکا فحیث وصف بالمؤمن تخصص ولذا حسن الابتداء به ومنه قولهم ذلیل بقرة
اذ الاصل رجل ذلیل والقرة شجرة ضعیفة لا شوک لها تنفضخ اذا وطیت والمثل یضرب لمن استعان بضعیف لا نصرة له والمعنی ذلیل
التجئ بمثله قوله شراهر ذاناب مثل یضرب علی ما فی القاموس فی ظهور امارات الشر ومخائله لما سمع قائله هریرا وهو صوت الکلب دون النباح اشفق
من طارق شر فقال ذلک تعظیما للحال عند نفسه ومستمعه ای ما اهر ذاناب الا شر کقولهم امر اقعده عن الخروج وشئ جاء بک ای ما اقعده
عن الخروج الا امر وما جاء بک الا شئ قوله شعر فوالله ما فارقتکم قالیا لکم ∴ ولکن ما یقضی فسوف یکون ∴ هو من الطویل والقلی بالکسر
القصر ویمد مع فتح القاف وتمنی ودتمن واتمن من ضرب وقالیا حال من ضمیر فارقت یقول معتذرا الی احبابه والله ما فارقتکم حال
کونی قالیا لکم وانما فراقی لاجل قضاء الله فان ما قضی الله فی الازل فقد وقع لا محالة قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء یذری ∴ لکنت
الیوم اشعر من لبید ∴ هو من الوافر والشعر کلام موزون قصدا ویذری هو من الاذراء یعنی خوار مذمومون وفیه الشاهد حیث ذکر الخبر
الخاص ولبید هو ابو عقیل لبید بن ربیعة بن عامر بن مالک بن جعفر بن کلاب بن ربیعة بن عامر بن صعصعة العامری الشاعر قدم علی
النبی صلی الله علیه وسلم عام وفد قومه بنو جعفر بن کلاب کان شریفا فی الجاهلیة والاسلام کثیر الروایة للشعر والنشائة نزل الکوفة مات سنة
احدی واربعین وله من العمر مائة واربعون سنة وقیل مائة وسبع وخمسون وکان من المعمرین رضی الله عنه والمعنی لولا انشاء الشعر یذری
بالعلماء المتقین لکنت اکثر شعرا من لبید وانما یذری بهم لان اکثر کلام الشعراء خیالات لا حقیقة لها وجمالات لا رخصة فیها کتمزیق الاعراض
والافتخار بالاباطیل والاکاذیب والبیت للامام محمد بن ادریس الشافعی رح وقیل لغیره وهو الصحیح عند الاکثر والله اعلم بما هو الصواب هذا وقد
یحذف الخبر الخاص جوازا عند قیام القرینة علی خصوصه نحو لولا انصار زید ما سلم ای لولا انصار زید حموه ما سلم فدلالة المبتدأ علی النصرة
تدل علی ان المحذوف شئ یدل علی الحمایة قوله شعر من صد عن نیرانها ∴ فانا ابن قیس لا براح هو من الکامل والبیت لسعد بن مالک
من شعراء الحماسة والصدود الاعراض والنیران بکسر النون جمع نار والضمیر للحرب والبراح مصدر قولک برح مکانه ای زال عنه
یصف نفسه بالشجاعة وثبت الجبن لرفقائه تعریضا یعنی من اعرض عن نیران الحرب وشدائدها فلیعرض ولکنی ابن قیس لا زوال
لی عنها بالاعراض عنها قوله قوله تعالی فشدوا الوثاق ای اذا اکثرتم فیهم القتل فاسروهم والوثاق بالفتح والکسر اسم ما یوثق به والمعنی فشدوا
وثاق الاساری حتی لا یفلتوا منکم فاما منا بعد ای بعد ان تاسروهم واما فداء ای التخییر بین ان تمنوا علیهم فتطلقوهم بلا عوض وبین ان تفادوهم
بمال ونحوه وقد نسخ الآیة بقوله اقتلوا المشرکین فحکم اساری المشرکین عند ابی حنیفة رح القتل والاسترقاق واما الشافعی رح فیقول للامام
ان یختار احد اربعة علی حسب ما اقتضاه نظره للمسلمین وهی المن والفداء والقتل والاسترقاق قوله قوله انتهوا عن التثلیث ای
عن القول بان الله ثلثة الاب والابن وروح القدس والله والمسیح ومریم ویقولون المسیح هو ابن الله تنزه شانه عما یصفون قوله
شعر من اجلک یا التی تیمت قلبی ∴ وانت بخیلة بالوصل عنی ∴ هو من الوافر وقوله من اجلک بالنقل وحذف الهمزة لفظا وهو وان کان
جائزا الا انه هنا واجب للضرورة وهو متعلق بمحذوف ای الحمل المشارق من اجلک وتیمه الحب استعبده وذلله والخطاب فی تیمت علی
خلاف الاصل اذ الاصل فی عائد الموصول الضمیر الغائب نحو انت الذی قتل زیدا وانا الذی وهب لالوف والبخل حبس الشئ عما لا یلیق
حبسه عنه یقال بخل عنه وعلیه بالکسر والضم فهو باخل وبخیل وقوله عنی متعلق ببخیلة کما یشهد به اللغة لا بالوصل یقول الحمل المشارق من اجلک
ایتها الجمیلة التی استعبدت وذلک قلبی والحال انک تبخلین عنی بالوصل لا تعاملین بالجمیل والشاهد فی یا التی حیث جمع بین یا واللام شذوذا

قوله شعر فیا الغلامان اللذان فرا :: هذا صدر بیت من السریع عجزه :: ایاکما ان تکسبانا شرا والفرار الهرب وایاکما منصوب بتقدیر اتق والمحذر منه ان تکسبانا وهو علی الحذف والایصال اصله ان تکسبانا لنا وشرا مفعوله والشاهد فی یا الغلامان حیث جمع بین یا واللام وهو ههنا شذ لانتفاء القیدین منه وهما لزوم اللام وعوضیتها قوله شعر یا تیم تیم عدی لا ابا لکم :: لا یلقینکم فی سوأة عمر :: هو من البسیط وبیت بحریر من قصیدة یهجو بها عمر التیمی وقومه وعدی کعنی اخو تیم وانما اضافهم الیه لشهرة وقوله لا ابا لکم دعاء علیهم قال المیدانی اذا قال ابا لکم لم یترک من الشتم شیأ وفی الصحاح ویقال لا اب لک ولا ابا لک وهو مدح وربما قالوا لا اباک ای انک شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال صاحب الفرائد هو تارة یذکر فی المدح وتارة فی معرض التعجب اقول والمراد ههنا الذم یعنی لم یکن اب لکم فانتم اولاد الزنا ویحتمل التعجب والمعنی ما اسوأ حالکم حیث القاکم عمر فی الهجاء ولا یلقینکم بالقاف نهی من القیة اذا طرحته ورمیته والنون المثقلة للتوکید والسوأة الفاحشة ویعنی بها هجاء لهم یقول مخاطبا لتیم امنعوا عمرا ولا تترکوه ان یقول شعرا فی هجوی حتی لا یوقعنکم کلکم فی هجاه فاحش من شعری قوله اصبح لیل ای صر ذا فی صبح یا لیل قالته امرأة امرأ القیس بن حجر الکندی حین طال علیها اللیل مع کراهتها ایاه فجعلت تخاطبه وتقول اصبح یا فتی فلم یذهب عنها فعادت الی خطاب اللیل فلما اصبح سألها عن سبب الکراهة فقالت له لانک ثقیل الصدر خفیف العجز سریع الازالة بطی اللاقة فلما سمع ذلک منها طلقها فاخذت العرب مثلا یضرب فی شدة طلب الشئ وقیل یستعمل المغموم قوله افتد مخنوق مثل یضرب فی حث النفس علی التخلیص من الشدائد والمعنی اعط فدیة یا مخنوق قوله اطرق کرا الاطراق چشم در پیش افگندن وسر فرو کردن واطرق کرا ان النعامة فی القری رقیة یصاد بها الکروان کما فی الشرح وقیل مثل یضرب لمن یتکلم وبحضرته من هو اولی منه او یتکبر وقد تواضع من هو اشرف منه والکرا مرخم الکروان وهو طائر یشبه البطة لا ینام باللیل فارسیته چوبینه والنعامة بالفتح شتر مرغ قوله قوله تعالی خاشعا متصدعا من خشیة الله ای لو انزل هذا القرآن علی جبل لیخشع وینشق لاجل خشیة الله مع صلابته ولکن قلوبهم اقسی حیث لم تخشع ومنه مما خطیا تهم اغر قوله وقول الفرزدق من قصیدة یمدح بها زین العابدین علی بن حسین بن علی بن ابی طالب رضوان الله علیهم شعر یغضی حیاء او یغضی من مهابته فما یکلم الا حین یتبسم :: ای لمهابته قوله قوله تعالی فبظلم من الذین هادوا هذا التعلیل للتحریم ای بظلم عظیم ارتکبوه حرمنا علیهم الطیبات من الالبان واللحوم من البقر والغنم وکل ذی ظفر من البهائم والوحوش والطیور وکان قبل التوراة المطاعم کلها حلالا لبنی اسرائیل سوی المیتة والدم ولحم الخنزیر قوله قوله علیه السلام ان امرأة دخلت النار فی هرة ای فی هرة حبستها حتی ماتت من الجوع فلم تکن تطعمها ولا ترسلها فتاکل من حشاش الارض وهی حشراتها والعصافیر ونحوها وفیه الاشعار الی تحریم حبس الهرة وایذاء کما جوعا وان نفقة الحیوان المملوک وما فی حکمه واجب ومنه قوله تعالی فذا الکین الذی لم یتغن فیه ای بسببه قوله قوله تعالی لقد تقطع بینکم فالبین مرفوع علی الفاعلیة وان نصب لفظا للزوم الظرفیة وقیل هو ظرف والفاعل ضمیر المصدر ای وقع التقطع بینکم کما تقول جمع بین الشیائین ای اوقع الجمع بینهما ای اقیم مقام موصوفه والاصل ما بینکم وقد قرئ به ومن رفع فقد اسند الفعل الی الظرف للاتساع او الی الاسم علی ارادة الوصل فان البین یکون فرقة ووصلا واسما وظرفا فتمکنا قوله شعر قد حیل بین العیر والنزوان :: هذا عجز بیت من الطویل صدره :: اهم بامر الخیر واستطیعه :: والبیت لصخر بن عمرو انشاه حین قالت له امرأته وهو مریض حولا لا تخرج قد اصابه فی حرب لاحی فیرجی ولا میت فیلقی فعمد الی السیف وهم بقتلها فلم یقدر للضعف فقال فی ابیات متمنیا استطاعة تقتلها ولهم القصد من نصر صلته بالباء ویعنی بالامر الخیر قتلها ولو للتمنی وقوله حیل مبنی للمفعول مسند الی ضمیر المصدر وهو الحیلولة دون بین ای اوقع الحیلولة ویمکن ان یکون مرفوعا معنی لا لفظا کما مر فی تقطع بینکم والعیر بالفتح الحمار وغلب علی الوحشی والنزوان محرکة الوثوب وهو مثل یضرب لقوی قد ادرکه العجز فلا یستطیع علی ما یریده والمعنی اقصد قتلها متمنیا استطاعة له والحال انی قد منعت عنه لعدم الاستطاعة قوله قوله تعالی بل ملة ابراهیم حنیفا ای نتبع وقرئت بالرفع ای ملته ملتنا او ملتنا ملته وحنیفا حال عن المضاف الیه کقولک رأیت وجه هند قائمة او عن المضاف او الضمیر علی تقدیر نتبع ونحوه والحنیف المائل عن کل دین باطل الی دین الحق قوله قوله تعالی ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحین ای حال دخولهم فی الصبح والمعنی اوحینا الی لوط انهم مستاصلون وقت الصبح عن آخرهم حتی لا یبقی منهم احد قوله قوله تعالی فیها یفرق کل امر حکیم امرا من عندنا ای انا انزلناه فی لیلة مبارکة وهی لیلة القدر والبراءة التی فیها یقضی ویکتب کل امر محکم من ارزاق العباد واجالهم وجمیع امرهم من هذه اللیلة الی الاخری القابلة حال کونه امرا حاصلا من عندنا علی ما اقتضاه علمنا وتدبیرنا ویجوز ان یکون حالا من احد ضمیری انزلناه ای انزلناه حال کونه مامورا

او حال کونہا آمرین وعلی ہذا لا یکون مما نحن فیہ قولہ شعر وارسلہا العراک ولم یذدہا ۞ ولم یشفق علی نغص الدخال ۞ ہو من الارسال والضمیر المستکن
بحمار الوحش والبارز للاتن والعراک بالکسر الازدحام والذود المنع من نصر والاشفاق الخوف والنغص بفتح النون والغین المعجمۃ والصاد
المہملۃ بعدہا من نغص الرجل بالکسر نغصا اذا لم ینل مرادہ والبعیر لم یتم شربہ والدخال بکسر الدال المہملۃ وبالخاء المعجمۃ مشتر آب خوردہ را بمیان
دو فتر تشنہ در آوردن در آب خور نقل انہ خرج لبید یوما متنزہا الی جانب الجبل فرأی فی ذیل الجبل حمار الوحش والاتن قد بعث ذلک
الحمار الاتن الی ماء ہناک ووقف ہو علی موضع عال ینظر الیہا خوفا من صیاد یہجم علیہا فی الماء فلما رأی لبید ذلک الفعل العجیب منہ
وصف بقولہ وارسلہا العراک البیت ای اوردہ الحمار الاتن معترکۃ ولم یمنعہا عنہ ولم یخف علی انہ لم یتم شرب بعضہا للماء بالمزاحمۃ
فالعراک معرفۃ صورۃ ونکرۃ معنی اقول وانما الزم تنکیر الحال لئلا یتوہم کونہا نعتا لان الغالب کونہا مشتقۃ وصاحبہا معرفۃ لان الغرض
حاصل بالنکرۃ والتعریف زائد لا طائل تحتہ واما ما جاء معرفا بالالف واللام او بالاضافۃ فمحکوم الشذوذہ علی تاویل المعرفۃ بالنکرۃ ممن
المعرف بالالف واللام مامر وقولہم ادخلوا الاول فالاول ای مرتبا وجاؤا الجماء الغفیر ای جمیعا ومن المعرف بالاضافۃ قولہم جلس زید
وحدہ ای منفردا وفعل ذلک جہدہ وطاقتہ ای مجتہدا وذہبوا ایدی سبا وایادی سبا ای متفرقین ہذا مذہب الجمہور واجاز یونس و
البغدادیون تعریفہا مطلقا بلا تاویل فاجازوا جاء زید الراکب وفصل الکوفیون فقالوا ان تضمنت الحال معنی الشرط صح تعریفہا لفظا
کعبد اللہ المحسن افضل منہ المسیئ فالمحسن والمسیئ حالان بلفظ المعرفۃ لتاولہما بالشرط اذا التقدیر عبد اللہ اذا احسن افضل منہ اذا اساء
قولہ قولہ تعالی اَوْ جَاءُوْكُمْ حصرت صدورہم حال باضمار قد ای قد حصرت صدورہم ای ضاقت وہم بنو مدلج جاؤا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
غیر مقاتلین ہذا مذہب الفراء وابی علی وجماعۃ من المتاخرین کالزمخشری والمصنف وذہب الاخفش والکوفیون الی انہ لا حاجۃ الی تقدیر قد حیث
تفقد بالفظا لکثرۃ وقوع الجملۃ الماضویۃ حالا بدون قد نحو ہذہ بضاعتنا ردت الینا کیف تکفرون باللہ وکنتم امواتا قولہ شعر انہجر سلمی
بالفراق حبیبہا ۞ وما کاد نفسا بالفراق تطیب ۞ قالہ السعیدی من قصیدۃ من الطویل والاستفہام للانکار وسلمی فاعل تہجر وہو بالفتح
اسم محبوبتہ واراد بحبیبہا محبہا ای نفسہ وفی کاد ضمیر الشان وتطیب مسند الی سلمی والمعنی لم تترک سلمی حبیبہا بالفراق والشان انہا لم ترض بذلک
نفسا والشاہد فی نفسا حیث وقع تمییزا عن نسبۃ تطیب الی سلمی وقد تقدم علیہ کما فی قولہ شعر انفسا تطیب بنیل المنی ۞ وداعی
المنون ینادی جہارا ۞ المنی جمع المنیۃ بالضم وہی الامنیۃ والمنون بالفتح الموت قولہ قولہ تعالی لا عاصم الیوم من امر اللہ الا من رحم قیل ہو
من استثناء منقطع کما فی الشرح وقیل من استثناء متصل والمراد بمن رحم اما الراحم وہو اللہ تعالی او مکان من رحم علی حذف المضاف ای
لا عاصم الیوم من الطوفان الا اللہ او المکان من رحمہم اللہ من المؤمنین وہو السفینۃ وذلک انہ لما جعل الجبل عاصما عن الماء قال لہ
لا یعصمک الیوم معتصم قط من جبل ونحوہ سوی معتصم واحد وہو مکان من رحمہم اللہ وقیل العاصم بمعنی معصوم کدافق بمعنی مدفوق وقیل
بمعنی ذو عصمۃ قولہ قولہ تعالی ما فعلوہ الا قلیل ای لو کتبنا علیہم مثل ما کتبنا علی بنی اسرائیل من قتلہم انفسہم او خروجہم من دیارہم حین استحبوا
من عبادۃ العجل ما فعلوا المکتوب علیہم الا ناس قلیل منہم بالرفع علی البدلیۃ من الواو فی فعلوا وبالنصب علی الاستثناء او علی المصدریۃ ای
ما فعلوہ الا فعلا قلیلا کذا قال الزمخشری قولہ قولہ تعالی لو کان فیہما آلہۃ الا اللہ لفسدتا اقول قد تحمل الا علی غیر توصف بالشرط
ان یکون الموصوف جمعا منکرا او شبہہ وان یکون مذکورا غیر مقدر فلا یقال جاءنی الا زید ویقال جاءنی غیر زید فالجمع المنکر
نحو لو کان فیہما آلہۃ الا اللہ لفسدتا ولا یجوز فی الآیۃ ان تکون للاستثناء علی ما بینہ فی الشرح والمعنی لو کان مدبرا مع السموات والارض آلہۃ شتی غیر
الواحد الذی فطرہما لحزبتا للتخالف والتمانع ومثال شبہ الجمع المنکر قولہ شعر لو کان غیری سلیمی الدہر غیرہ ۞ وقع الحوادث الا الصارم و
الذکر ۞ فالصارم صفۃ لغیری والمعنی یا سلیمی لو کان غیری الموصوف بانہ مغایر للسیف البتار فی ہذا الدہر الشدید غیرہ سقوط النوائب لکونہ
لم یغیرنی ذلک لما انا علیہ من الصبر والثبات ومثال الشبیہ بالمنکر قولہ شعر انحت فالقت بلدۃ فوق بلدۃ ۞ قلیل بہا الاصوات الا بغامہا
فالاصوات شبیہ بالنکرۃ بان تعریفہ مال الجنسیۃ والبلدۃ الصدر وایضا الارض وقلیل بہا الاصوات صفۃ للبلدۃ المجرورۃ بالاضافۃ والبغام
بضم الموحدۃ وبالغین المعجمۃ صوت لا فصح بہ یقول ابرکت ہذہ الناقۃ فالقت صدرہا علی ارض قلیل بہا الاصوات الموصوفۃ بانہا مغایرۃ
للبغام ثم اعلم ان مقتضی کلام سیبویہ انہ لا یشترط کون الموصوف جمعا او شبہہ وایضا قد صح بجواز وقوع الا صفۃ مع صحۃ الاستثناء

والی ہذا ذہب جماعۃ من النحویین وشرط المصنف فی وقوع الاصفۃ تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قولہ شعر وکل اخ مفارقہ اخوہ :: لعمر ابیک الا الفرقدان :: ہو من الوافر وقولہ کل اخ مبتدأ خبرہ مفارقہ واخوہ فاعل مفارقہ او مبتدأ ثان مقدم الخبر ولعمر بالفتح وبالضم وبضمتین البقاء ویستعمل فی القسم المفتوح وہو مبتدأ واللام لتاکید الابتداء والخبر محذوف تقدیرہ لعمرک قسمی والفرقدان نجمان قریبان من القطب کذا قال الجوہری وفی القاموس الفرقد النجم الذی یہتدی بہ فالفرقدان فی البیت صفۃ لکل اخ مع انہ لم یتعذر الاستثناء لاستغراق کل اخ والمعنی ابقائک قسمی کل اخ موصوف بانہ مغایر للفرقدین مفارقہ اخوہ ویمکن ان یکون الفرقدان استثناء من کل اخ علی لغۃ بنی الحارث ابن کعب وبنی کنانۃ فان الالف علی لغتہم لازمۃ للمثنی وما الحق بہ فی الاحوال الثلث ویکون الاعراب تقدیریا فیقولون جاء الرجلان ورأیت الرجلان ومررت برجلان وقیل منہ قولہ تعالی ان ہذان لساحران وقولہ علیہ السلام من احب کریمتاہ لم یکتب بین العصر والمغرب فعلی ہذا لا شذوذ فی البیت قولہ بقول الشاعر شعر ولم یبق سوی العدوان :: ہو من الرجز وقولہ سوی بکسر السین وضمہا مقصورا وان فتحتہا مددتہا وفیہ الشاہد حیث وقع فاعلا لقولہ لم یبق وہو عطف علی قولہ صرح فی البیت السابق شعر فلما صرح الشر :: وامسی وہو عریان :: والعدوان بضم العین المہملۃ الظلم الصریح ودناہم من الدین وہو الجزاء والجملۃ جواب لما وصرح ای انکشف وظہر والشر العداوۃ ویروی اصبح وہی تامۃ وکذا امسی ای دخل فی الصبح والمساء والعریان بالضم صفۃ من العری بالضم غلاف اللبس من سمع وہو مثل یضرب فی ظہور الشئ غایۃ الظہور والمعنی لما ظہر العداوۃ کل الظہور ولم یبق بیننا سوی البصر علی الظلم الصریح جزیناہم مثل ما جزوا ومنہ المثل المشہور کما تدین تدان قولہ شعر الا رجلا جزاہ اللہ خیرا :: ہذا صدر بیت من الوافر عجزہ + یدل علی محصلۃ تبیت :: وہو صفۃ لرجلا وقولہ جزاہ اللہ خیرا جملۃ دعائیۃ معترضۃ والمحصلۃ بکسر الصاد المہملۃ الشدیدۃ المراۃ التی تحصل تراب المعدن ای تجعلہ حاصلا تخرج منہ الذہب قال الجوہری البیت مضمن ای تبیت فتفعل کذا اقول یعنی ان تبیت فعل ناقص من البیتوتۃ یقال بات زید یفعل کذا کما یقال ظل یفعل کذا وان خبرہ مذکور بعد ہذا البیت وہو قولہ ترجل قمتی وتقیم بیتی :: وتعطینی الاتاوۃ ما بقیت :: ففی البیت العیب المسمی بالتضمین عند العروضیین وہو افتقارہ الی ما بعدہ والترجیل شانہ کردن موی والقمۃ بالکسر الراس واعلاہ والاتاوۃ بالکسر الرشوۃ کان الشاعر یقول علی سبیل المجانۃ الا ترونی رجلا جزاہ اللہ خیرا یدلنی علی امراۃ محصلۃ تبیت ترجل راسی وتقیم فی بیتی وتعطینی الرشوۃ فجورہا ما دام حیاتی ویروی الاجل بالرفع علی انہ فاعل لفعل محذوف یفسرہ المذکور ای الا یدل رجل وبالجر علی تقدیر من او المضاف ای الا من رجل او الا تحصلون لی دلالۃ رجل صفۃ کذا فحذف المضاف وابقی المضاف الیہ علی حالہ کما فی قراءۃ من قرأ واللہ یرید الآخرۃ بالجر ای ثواب الآخرۃ قولہ فی قول الشاعر شعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنہ :: اذا ہو بالمجد ارتدی وتازرا :: البیت للفرزدق وہو لقب علیہ واسم ہمام بن غالب یصف مروان بن الحکم وابنہ عبد الملک وقولہ مثل خبر لا واذا ظرف متعلق بمثل وہو قولہ ہو مبتدأ راجع الی الاب فان مجد الاب مجد الابن دون العکس لان الشرف والمجد یکونان بالاباء وارتدی خبر المبتدأ وتأزر عطف علیہ بقولہ لا اب ولا ابن مثل مروان وابنہ عبد الملک اذا مروان لبس رداء المجد وازارہ قولہ شعر ولقد امر علی اللئیم یسبنی :: ہذا صدر بیت من الکامل عجزہ :: فمضیت ثمۃ قلت لا یعنینی :: وثم بضم الثاء المثلثۃ وشد المیم للعطف الحقت بہا التاء وہذا الشاعر یصف نفسہ بالحکم فیقول ولقد امر علی اللئیم من اللئام یشتمنی فمضیت ولم اتوقف ثم قلت لا یریدنی بالشتم والشاہد فیہ ان المعرف بلام العہد الذہنی وصفہ بالجملۃ لانہ کالنکرۃ فی المعنی قولہ شعر تلث الاثافی والدیار البلاقع :: اولہ :: ایا منزلی سلمی سلام علیکما :: ہل الازمن اللاتی مضین رواجع :: وہل یرجع التسلیم او یکشف العمی :: تلث الاثافی والدیار البلاقع :: والبیتان لذی الرمۃ من الطویل وایا حرف ینادی بہا القریب والبعید والازمن بضم المیم جمع زمان واللاتی جمع التی والرجوع باز گشتن وباز گردانیدن لازم ومتعد من ضرب والتسلیم السلام والکشف رفع شئ عما یواریہ من ضرب والعمی الجہل والثافی بتخفیف الیاء والاصل التشدید جمع اثفیۃ بضم الہمزۃ وکسرہا وکسر الفاء وشد الیاء التحتیۃ اصلہا اثفویۃ علی افعولۃ وہی واحد الاحجار الثلثۃ التی یوضع علیہا القدر عند الطبخ والدیار جمع الدار وہی المحل بجمع الابنیۃ والبلاقع جمع البلقع بفتح الموحدۃ والقاف الارض القفر التی لا شئ بہا والمعنی اسلم علیکما یا منزلی سلمی واستخبر کما ان الازمنۃ التی مضت وکنا فیہا مع الاحبۃ ترجع الینا ثم یقول علی سبیل الاستفہام الانکاری وہل یرد جواب السلام

الی او یرفع الجهل عن المستخبر الذی هو فی جهل عن حال سلمی تلک الاحجار الباقیة فی المنازل وتلک الدیار المندرسة التی فی تلک الارض القفرة ای لایرد جواب السلام ولاینبئ عن خبر اذا استخبرتها عنها فالترد دغیر نافع فعلیک بالصبر فانه مفتاح الفرج ثم اعلم ان هذا المصراع ایضا دلیل علی ان التمییز قد یکون معرفة فی العدد نحو ثلث الاثافی وفی غیره نحو طبت النفس یا قیس وهو الاقل والاصل طبت نفسا

قوله شعر الواهب المائة الهجان وعبدها ∴ عوذ ایزجی خلفها اطفالها ∴ هو من الکامل والهجان بالکسر البیض من النوق واحد وجمع کالفلک والکناز وهی الناقة الضخمة والتخوم وهو الفصل بین الارضین والعوذ بالضم الحدثیات النتائج من الظباء وکل انثی جمع عائذ کحول وحائل وهی الناقة التی لم تحمل اول السنة والطفل الصغیر من کل شئ او المولود وولد کل وحشیة واضافة الواهب الی المائة من قبیل اضافة اسم الفاعل الی المفعول به ای الذی یهب المائة یقول ان ممدوحه هو الذی یهب المائة من النوق البیض راعیها من مماثلیکه حال کون تلک المائة حدثیات النتائج یسوق الراعی خلف منها اطفال کل واحدة منها قوله یقول الشاعر شعر وابی مالک ذو المجاز بدارہ ∴ هذا عجز بیت من الکامل صدره ∴ قدرًا احلک ذو المجاز وقدرًی ∴ والقدر بالتحریک وقد یسکن الدال قضاء الله وحکمه والاحلال فرود آوردن وذو المجاز سوق کانت لهم علی فرسخ من عرفة بناحیة کبکب وهو جبل بعرفات خلف ظهر الامام اذا وقف کذا فی القاموس وقال الجوهری موضع بمنی کان به سوق فی الجاهلیة وارٰی بصیغة المجهول ای اظن والواو للقسم وابی مقسم به اصله ابوی وفیه الشاهد حیث اتی بلام اب عند الاضافة وهی الواو المدغمة فی یاء المتکلم بعد جعلها یاءً وهذا الشاعر یخاطب نفسه فیقول قضاء الله وحکمه انزلک یا نفس فی هذا الموضع وانی قد اظن واقسم بابی ان هذا الموضع لیس محلا لنزولک فانه ترتحلین عنه عن قریب هکذا ذکره العلامة التفتازانی فی شرح ابیات المفصل قلت ویمکن ان یکون رد المحذوف فی اب لضرورة دعت الیه او یکون المقسم به جمع اب فانه یقال فی اب ابون کما فی اخ اخون قال شعر فلما تبین اصواتنا ∴ بکین وفدینا بالابینا ∴ هو من المقارب وتبین الشئ ای ظهر وتبینته انا ای اظهرته وعرفته لازم متعد وفداه تفدیة ای قال له جعلت فداک والابین جمع اب والالف للاشباع وفیه الشاهد حیث جمع بالواو والنون والمعنی لما عرفن اصواتنا معرفة بنیة بکین وقلن لنا جعل آباءنا فداکم وعلی هذا قرأ بعضهم قوله تعالی واله ابیک ابراهیم واسمعیل واسحق یریدا بین جمع اب فحذف النون للاضافة وقال شعر وکان بنو فزارة شر قوم ∴ وکنت لهم کشر بنی الاخینا ∴ فزارة ابو حی من غطفان والکشر بدو بدتر یقال فلان شر الناس ولایقال اشر الناس الا فی لغة ردیة والاخین جمع اخ کحمون وهنون جمع حم وهن قوله شعر انما یعرف ذا الفضل ∴ من الناس ذووه ∴ هو من الرمل والبیت مدرج وذووه جمع ذو حذف النون للاضافة وفیه الشاهد حیث اضافه الی ضمیر الفضل وهو لایضاف الا الی اسم الجنس والمعنی لایعرف اهل الفضل احد من الناس الا اهل الفضل قلت اضافة الی ضمیر اسم الجنس اضافة الی اسم الجنس لان المکنی به یدل علی مایدل علیه المکنی عنه فکانه مضاف الی اسم الجنس الظاهر ویؤید هذا قول الامام عبد القاهر حیث قال فی قوله انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووه هذا احسن من قولک ذووه برد الهاء الی زید ونحوه لانه فی البیت یعود الی الفضل وهو اسم الجنس فکانه قال لایعرف ذا الفضل الا ذو الفضل کذا فی الاقلید شرح المفصل فالظاهر انه لایضاف الی علم ولا الی ضمیره ولایقطع عن الاضافة الا علی سبیل الشذوذ کقولهم اللهم صل علی محمد وذویه وقوله شعر فلا اعنی بذلک اسفلیکم ولکنی ارید به الذوینا ∴ یعنی به الاذواء وهم ملوک الیمن من قضاعة ثم اعلم ان مذهب سیبویه ان ذو وزنه فعل بالتحریک ولامها یاء ومذهب الخلیل ان وزنه فعل بالاسکان ولامها واو وقال ابن کیسان یحتمل الوزنین واب واخ وحم وهن وزنها عند البصریین فعل بالتحریک ولامها واو لدلیل تثنیتها بالواو وذهب بعضهم الی ان لام حم یاء من الحمایة وذهب الفراء الی ان وزن اب واخ وحم فعل بالاسکان قوله قوله تعالی وما اهلکنا من قریة الا ولها منذرون ای رسل ینذرون اهلها انذارا لهم وقاطعا لحجتهم کذا شل والصواب الا ولها کتاب معلوم اذ لیس الواو ههنا قال فی مدارک التنزیل ولم تدخل الواو علی الجملة بعد الا کما دخلت فی اهلکنا من قریة الا ولها کتاب معلوم لان الاصل عدم الواو اذ الجملة صفة لقریة واذا زیدت فلتاکید لصوق الصفة بالموصوف انتهی قلت هذا ماذهب الیه الزمخشری ومن تبعه وقال الجمهور الواو فیها واو الحال لان اقتران الجملة بالاو کذا اقترانها بالواو یمنع الوصفیة وقال ابن مالک فی شرح التسهیل ان ماذهب الیه جار الله من توسط الواو بین الصفة والموصوف لتاکید لصوق الصفة به مذهب لایعرف من البصریین

ولا الکوفیین فلا یلتفت الیہ **قولہ** قولہ تعالیٰ فکبکبوا فیہا ہم والغاون ای الآلہۃ وابعدتہم والکب بروی در افگندن یقال کبہ لوجہہ فاکب ہو علی وجہہ والکبکبۃ تکریر الکب جعل التکریر فی اللفظ دلیلا علی التکریر فی المعنی کان من القی فی جہنم ینکب مرۃ بعد مرۃ حتی یستقر فی قعرہا نعوذ باللہ منہا **قولہ** فی قولہم ماکل سوداء تمرۃ بیضاء شحمۃ وہو مثل یضرب فی خطأ لطیف والشاہد فیہ ان لفظۃ کل ہہنا مرفوعۃ باسمیۃ ما وہو مضاف الی سوداء وتمرۃ خبرہا منصوب بہا وبیضاء مجرورۃ بالعطف علی سوداء والعامل فیہ کل وشحمۃ منصوبۃ بالعطف علی تمرۃ والعامل فیہ ما فالعاملان فی المعطوف والمعطوف علیہ مختلفان کما تری وکذا فی قول الشاعر **شعر** اکل امرأ تحسبین امرأ ونار توقد باللیل نارا ؛ ہو من المتقارب وقولہ توقد فعل مضارع من التوقد حذفت احدی تائیہ والجملۃ صفۃ لنار وکل منصوب مفعول اول لتحسبین والامرأ الاول مجرور بالاضافۃ کل الیہ والامرأ الثانی منصوب مفعول ثان لتحسبین والنار الاول مجرور معطوف علی الامرأ الاول والعامل فیہ کل والنار الثانی منصوب بالعطف علی الامرأ الثانی والعامل فیہ تحسبین والاستفہام للانکار الشاعر مخاطبا لزوجتہ حین فضلت غیرہ علیہ اتحسبین کل من لہ صورۃ رجل رجلا وکل نار توقد باللیل نارا ای لیس کل من لہ صورۃ رجل برجل بل الرجل من لہ خصال سنیۃ واوصاف بہیۃ ولیس کل نار توقد فی اللیل بناء وانما النار نار توقد لقری الضیفان **قولہ** قولہ تعالیٰ بالناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ ای لئن لم ینتہ ابو جہل عن نہیہ عن عبادۃ اللہ لنسفعا ای لناخذن بناصیتہ ناصیۃ کاذبۃ ولنلقین بہا علی وجہہ فی جہنم فالناصیۃ الثانیۃ بدل وہی نکرۃ وصفت بکاذبۃ لتقرب من المعرفۃ **شعر** اقسم باللہ ابو حفص عمر ؛ ما مسہا من نقب ولا دبر ؛ اغفر لہ اللہم ان کان فجر ؛ ہو من الرجز والحفص بالحاء والصاد المہملتین ولد الاسد وبہ کنی النبی صلی اللہ علیہ وسلم عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہ وہو فاعل اقسم والنقب بالتحریک سودہ وتنگ شدن سپل ستور من سمع نقب انقب نقبا نعت منہ والدبرۃ محرکۃ القرحۃ التی تخرج فی ظہر الدابۃ والجمع دبر وادبارہ الفعل دبر کفرح وادبر فہو دبر وادبر وہی دبراء والفجور الکذب من نصر وقولہ ما مسہا جواب القسم والضمیر للناقۃ وکلمۃ من زائدۃ وان للشرط وکان اسمہا مضمر فیہا وجملۃ فجر خبرہا والمعنی اقسم باللہ ابو حفص عمر بن الخطاب ما مس ناقتک نقب ولا دبر فاغفر اللہم ان کان فجر فی ہذا الکلام وفیہ الاشعار الی ان الاعرابی لم یعلم حکمہ وہو عدم المواخذۃ بہ لانہ کذب لا عن عمد **قولہ** **شعر** انا ابن التارک البکری بشر ؛ علیہ الطیر ترقبہ وقوعا ؛ ہو من الوافر والبکری نسبۃ الی بکر بن وائل وہو من شجعان العرب ولذا یفتخر الشاعر بانہ ابن قاتل ہذا الرجل فیقول انا ابن من جعل البکری مع شجاعتہ مجتمعا علیہ الطیر اذ ضربہ بالسیف والقاہ فی المعرکۃ واقعۃ حولہ مترقبۃ علیہ لخروج روحہ لان الحیوان ما دام بہ رمق لا تقربہ الطیر خصوصا فی الانسان کذا قال العلوی رح **شعر** ان من یدخل الکنیسۃ یوما ؛ یلق فیہا جآذرا وظباء ؛ ہو من الخفیف والبیت لاخطل النصرانی والکنیسۃ بفتح الکاف وکسر النون معبد النصاری والجآذر اولاد البقرۃ الوحشیۃ جمع جؤذر بضم الجیم وسکون الہمزۃ وفتح الذال المعجمۃ وضمہا یشبہ بہا النساء فی سعۃ العین وکنی بذلک عن النساء اللاتی راہن فی الکنیسۃ والتقدیر انہ ای الشان والمعنی انہ من یدخل معبد النصاری یوما یلق فی ذلک المعبد النساء اللاتی کالجآذر والظباء فی سعۃ العین وشدۃ سوادہا **قولہ** قولہ تعالیٰ ان ہذان لساحران ای قالوا ان موسیٰ وہارون لساحران فہذان اسم ان علی لغۃ بنی حارث بن کعب وکنانۃ فانہم جعلوا الالف للتثنیۃ واعربوا المثنی تقدیرا کما مر وقیل الاصل ہذین فقلبت الیاء الفا علی لغۃ من یبدل الواو والیاء الساکنۃ المفتوح ما قبلہما ایضا علی حد المتحرکۃ کتابۃ وصامۃ فی توبۃ وصومۃ وقیل اسمہا ضمیر الشان وہذان لساحران خبرہا وقیل ان بمعنی نعم من حروف الایجاب وما بعدہا مبتدأ وخبر واللام زائدۃ او داخلۃ علی المبتدأ المحذوف ای لہما ساحران وقرأ ابو عمران ہذین لساحران وہو ظاہر وابن کثیر وحفص والخلیل ان ہذان لساحران بتخفیف ان علی الالغاء علی قولک ان زید لمنطلق واللام ہی الفارقۃ بین ان النافیۃ والمخففۃ من المثقلۃ وقیل ان بمعنی ما واللام بمعنی الا ای ما ہذان الا ساحران وفی الآیۃ وجوہ اخر ترکتہا خوفا للاطالۃ **شعر** وبیری ذو حفرت وذو طویت ؛ ہذا عجز بیت عن الوافر صدرہ فان الماء ماء ابی وجدی ؛ اولہ ؛ وقالوا قد جننت فقلت کلا ؛ وربی ما جننت ولا انتشیت ؛ ولکنی ظلمت فکدت ابکی ؛ من الظلم المبین او بکیت ؛ وقولہ جننت من جن الرجل جنونا مبنیا للمفعول والانتشاء مست شدن والفاء فی قولہ فان الماء للتعلیل لما قبلہ وہو قولہ ولکنی ظلمت البیت وبیری کلام اضافی مبتدأ وذو حفرت خبرہ وکذا ذو طویت من قولک طویت البیر اذا بنیتہا بالحجارۃ والعائد محذوف ای حفرتہا وطویتہا والمعنی قال الناس فی انہ مجنون او سکران فقلت لہم کلا وربی ما بی

جنون ولا سکر ولکنی ظلمت واستترلت عن حقی فدهش عقلی فشارفت البکار او بکیت اذ الماء المتنازع فیه ماء جدی وماء ابی وبیری التی نفیتها وطویتها قلت وذو ہنه عندہم لازمة لهذه الصیغة فی کل حال لایتصرف فیها ولاتعرب ومن ہهنا اجری ذو علی البیروہی مونثه وتقول جاءنی ذو فعل او فعلت ورأیت ذو فعلا او فعلتا ومررت بذو فعلوا او فعلن قوله قوله تعالی الله یبسط الرزق لمن یشاء ای لمن یشاء فحذف العائد المنصوب بفعل وممنه هذا الذی بعث الله رسولا ای بعثه الله وکذا یجوز حذف العائد المجرور سواء کان مجرورا باضافة صفة الیه نحو اتدری یا الله صانع ای صانعه او بحرف جر نحو شعر نصلی للذی صلت قریش ؛ ونعبده وان جحد العموم ؛ ای صلت له واما العائد الی الالف واللام فلا یحذف لنحفاء موصولیتها والضمیر من دلائل الموصولیة الا قلیلا نحو شعر ما المستغفر الهوی محمود عاقبة ؛ وان اتیح له صفو بلا کدر ای الذی استغفره الهوی استخفه والمعنی ما الذی استخفه الهوی محمود عاقبة قط وان قدر له صفو بلا کدر شعر ربما تکره عن نفوس من الامر وله فرجة کحل العقال ؛ ہو من الخفیف والبیت لامیة بن ابی الصلت وہو مدرج ایضا ای آخر صدره المیم الساکنة من الامر الامر الحادثة والفرجة بفتح الفاء وسکون الراء المهملة انفراج الغم وانکشافه والعقال بکسر العین المهملة حبل یشد به یدا الدابة بعد البروک لیمنعها عن القیام وہذا الشاعر یحرض علی الصبر فی الشدائد فیقول رب شئی لاترضی به النفوس والحال انه له انکشاف بسرعة کحل العقال عن یدی الدابة فینبغی للانسان ان یصبر النفس عند خطب نازل ولایضیقن به قوله قوله تعالی فنعما ہی ای ان تبدوا الصدقات فنعم الشئی ہی والاصل فنعم الشئی ابداؤہا لان الکلام فیه فحذف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه فارتفع وانفصل شعر وکفی بنا فضلا علی من غیرنا ؛ حب النبی محمد ایانا ؛ ہو من الکامل والبیت لحسان بن ثابت الانصاری والباء فی بنا زائدة فی مفعول کفی وفضلا تمییز او حال وتنوینه للتفخیم ویروی شرفا وحب النبی فاعل کفی وہو مصدر مضاف الی فاعله وایانا مفعوله ومن موصوفة وغیرنا بالجر صفتها وفیها الشاہد حیث وصف من بمفرد والمعنی وکفانا فضلا عظیما علی من غیرنا حب النبی محمد صلی الله علیه وسلم ایانا ای الانصار قوله قوله تعالی ثم لننزعن من کل شیعة ایہم اشد علی الرحمن عتیا بضم ای وہو القراءة المشہورة والتقدیر الذی ہو اشد فحذف المبتدأ وہو ہو وبقی الخبر وہو اشد ومنه قوله شعر اذا ما اتیت بنی مالک ؛ فسلم علی ایہم افضل ؛ ای ہو افضل وہذا مذہب سیبویه واتباعه وخالفه الکوفیون وجماعة من البصریین لانهم تعربون ایا دائما وقری شاذا ایہم بالنصب علی المفعولیة وشیعة الرجل بالکسر اتباعه وانصاره والفرقة ویقع علی الواحد والتثنیة والجمع والمذکر والمؤنث والعتی بالضم والکسر از حد در گذشتن من نصر اصله عتوو فابدلت احدی الضمتین کسرة فانقلبت الواو یاء فصار عتیا ثم اتبعت الفاء العین فصار عتیا شعر فساغ لی الشراب وکنت قبلا ؛ اکاد اغص بالماء الفرات ؛ ہو من الوافر والسوغ بالفتح آسان بگلو فرو شدن شراب وفرو بردن لازم متعد من نصر وضرب والشراب کل مایشرب وفاعل ساغ واکاد مضارع متکلم من الکود من افعال المقاربة وضمیر الاسم مستتر فیها وہی بکسر الہمزة فان الکسر للعلامة غیر الیاء وان کان جائزا علی لغة غیر الحجاز علی ماقرر فی التصریف ولکن فیها افصح من الفتح سماعا وکذا فی اخال او اغص من الغصص کذا قال الاندلسی والغصص بالتحریک بگلو در ماندن طعام وجز آن من سمع وہو خبر کاد والجملة خبر کان والفرات بضم الفاء الماء العذب یقال ماء فرات ومیاه فرات نقل انه قتل قریب لهذا الشاعر فحزن علیه حزنا وصار من الهم بحیث لایجری الطعام ولا الشراب فی حلقه الی ان تمکن من القصاص فقتل القاتل فزال عنه الهم فانشأ البیت یقول سهل لی سوغ الشراب وکنت قبل ذلک القصاص اغص بالماء العذب شعر اما تری حیث سهیل طالعا ؛ نجم یضئی کالشهاب ساطعا ؛ ہو من الرجز قوله تری من الرویة بمعنی العلم او الابصار وحیث سهیل مفعول تری وطالعا مفعول ثان او حالا من سهیل ونجم بالجر بدل من سهیل او مفعول ثان وذلک علی تقدیر روایة النصب وساطعا صفة نجما او حال من فاعل یضئی ہو من السطوع بمعنی الارتفاع والشهاب بالکسر شعلة من النار وہو متعلق بیضئی والمعنی اما تری مکان سهیل حال کونه طالعا نجما ساطعا یضئی کالشهاب وموضع الاستشهاد فیه حیث اضیفت الی مفرد وہو نادر قال ابن ہشام وعلی تقول حوث وفی الثاء فیها الضم تشبیہا لها بالغایات والکسر علی اصل التقاء الساکنین والفتح للتخفیف ومن العرب من یعرب حیث وقراءة من قرأ من حیث لایعلمون بالکسر یحتملها ویحتمل لغة البناء علی الکسر وقال ایضا ورأیت بخط الفاضل بطین اما تری حیث سهیل طالعا بفتح ثاء حیث وخفض سهیل وحیث بالضم وسهیل بالرفع یعنی انه مبتدأ

محذوف الخبر تقدیره حیث سهیل موجود **قوله** احمق من هنبقة هو لقب رجل یقال له ذو الودعات لانه جعل فی عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحیته واسمه یزید بن ثروان احد بنی قیس بن ثعلبة وکان یضرب به المثل فی الحمق اقول ومن الشذوذ المبنی من الالوان خلافا للکوفیة فیما هو اصل الالوان فانهم یجوزون بناء افعل التفضیل منه وهو السواد والبیاض کقوله شعر جاریة فی درعها الفضفاض :: ابیض من اخت بنی اباض :: ای جاریة فی قمیصها الوسیع اشد بیاضا من اخت بنی اباض التیمی وقوله ع لانت اسود فی عینی من الظلم :: واما شذوذ المبنی عن المزید فیه فسیبویه یفصله ویمنعه من غیر افعل کانطلق واستخرج ویجیزه من افعل کاعطی ویؤیده کثرة السماع منه کقولهم انت اکرمهم للضیف واولاهم للمعروف واعطاهم للذهب شعر ولست بالاکثر منهم حصی :: وانما العزة للکاثر :: هو من الرجز والبیت للاعشی یفضل عامرا علی علقمة والحصی العدد قالوا نحن اکثر منهم حصی ای عددا والعزة الغلبة والکاثر ههنا الکثیر کذا فی الصحاح یقول لست یا علقمة من بین هؤلاء باکثر منهم عددا بل اقل منهم والغلبة للکثیر لا للقلیل والشاهد فی الاکثر منهم حیث جمع بین اللام ومن علی جعل من للتبعیض **قوله** قوله تعالی هو اعلم من یضل عن سبیله فمن موصولة او موصوفة فی محل نصب بالفعل المقدر ای ان ربک هو اعلم من کل من یعلم من یضل عن سبیله **قوله** قوله تعالی لن ابرح الارض حتی یاذن لی ابی ای قال تعالی حاکیا عن ابن یعقوب علیه السلام فلن افارق الارض ارض مصر بلا اخ حتی یاذن لی ابی فی الانصراف الیه فلن اوکد من لا فی النفی واصلها لا ان عند الخلیل فحذفت الهمزة تخفیفا ثم الالف لالتقاء الساکنین وعند الفراء اصلها لا فقلبت الالف نونا وکذا عند سیبویه فی قول وفی انما حرف براسها والی هذا ذهب الاکثر شعر ساترک منزلی لبنی تمیم :: والحق بالحجاز فاستریحا :: هو من الوافر والانشاء لبیان انتصاب المضارع بعد الفاء مع عدم تقدم احد الاشیاء الستة للضرورة وقیل انما انتصب لوقوعه فی جواب الامرین معنی فان ساترک والحق بمعنی لاترک ولالحق وعلی هذا فلا ضرورة فی البیت وهذا الشاعر یشکو جور بنی تمیم وجفاءهم فیقول انی اترک قریبا داری ووطنی لجفائهم والحق باهل الحجاز واستوطن عندهم فاستریح **قوله** تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه هو مثل مشهور یضرب لمن له صیت وذکر بین الناس فاذا رأیته دریت مرآته والمعیدی مصغر المعدی المنسوب الی معد بن عدنان بفتح المیم والعین وبالدال المشددة وانما خففت الدال استثقالا للجمع بین التشدیدین مع یاء التصغیر وقوله تسمع مبتدأ بتقدیر ان وخیر خبره وروی الکسائی ان تسمع وهو المختار وابن السکیت تسمع بالمعیدی لان تراه وقال وکان تاویله تاویل امر فکانه قال اسمع به ولا تره واصله علی ما نقله صاحب شمس العلوم ان شقة بن همزة دخل علی المنذر بن ماء السماء اللخمی وکان یسمع منه بصفة تعجبه فلما وقف بین یدیه قال تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه فقال شقة ان الرجال لیسوا بجزر فتراهم الاجسام وانما الرجال باصغریه قلبه ولسانه شعر الا ایهذا اللائمی احضر الوغی :: هذا صدر بیت من الطویل عجزه :: وان اشهد اللذات هل انت مخلدی :: والوغی کالنفی بالحرب والشهود الحضور لمن سمع والاخلاد الابقاء وموضع الاستشهاد فیه احضر حیث سوغ اضماران مع العمل من غیر الشرط والاصل ان احضر فحذف علی ثم اضمر ان دلالة ما بعد احضر علیه وهو قوله وان اشهد اللذات فان عطف ان اشهد علی احضر دلیل علی انه منصوب ایضا باضماران والمعنی الا ایهذا الذی یلومنی علی حضوری الحرب وعلی حضوری اللذات واختیاری ایاهما هل تبقی ان ترکتهما ای لا تبقی سواء ترکتهما او حضرتهما شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها :: فکل حتف امری یجری بمقدار :: هو من البسیط والرائد الذی یطلب الماء والکلأ للقوم من الرود وهو الطلب ارسوا ای اثبتوا من الارساء وهو الثبوت فی الحرب کالرسوء والرسو المزاولة والمعالجة والمجادلة والضمیر للحرب والحتف الموت والمقدار الحکم والقضاء والمعنی قال رائد القوم للتبرجوا عن مقامکم فی الحرب ولا تاخروا عنها خوفا للموت انا نحارب ولا نتاخر فان الموت امر مقدر انما یجری بقضاء الله تعالی وحکمه فلا ینجی منه الجبن ولا یوقف موقفه الاقدام وموضع الاستشهاد فیه نزاولها حیث رفعه لاستیناف ولم یجعله جوابا للامر شعر لا تخلنا علی غراءک انا :: طال ما قد وشی بنا الاقدار هو من الخفیف والغراء الاغراء والوشی والوشایة سعایت کردن بنزدیک والی والاعداء ههنا الوشاة والشاهد فی لا تخلنا حیث حذف مفعوله الثانی وهو جازعین او اذلاء ونحوه والمعنی لا تخلنا جازعین علی اغراءک الملک بما قد وشی فی ما قبل ذلک الوشاة عند الملک فلم یضرنا وشیهم فی حقنا شیئا هذا واما حذفهما معا فلا خلاف فی جوازه فانه واقع جدا کقولهم من یسمع یخل ای یخل مسموعه صادقا وکقول الکمیت من قصیدة یمدح بها اهل بیت الرسول صلی الله علیه وسلم شعر بای کتاب ام بای سنة :: تری حبهم عارا علی وتحسب :: ای تحسبه عارا علی شعر وکقدارنی للرماح دریة :: من عن یمینی تارة وامامی :: هو من الکامل والدریة بدال ورا مهملتین وبالهمز او بغیر الهمز علی فعیلة الحلقة التی تعلم علیها الطعن کالهدف للسهام وهو

المفعول الثانی للاری وعن ہہنا اسم بمعنی جانب واراد عن الیمین والامام الجوانب کلہا وانما اقتصر علی ذکر الیمین للعلم بان الیسار کالیمین واما الظرفان
الفارس لم تمکنہ منہ احد والمعنی واللہ لقد ابصرت نفسی مرارا کانی ورتہ للرماح فتاتینی من الجواب کلہا ولم تصبنی منہا فرجعت من المعرکۃ سالما غانما
والشاہد فی ارانی حیث ہو من الرؤیۃ البصریۃ حمل علی الرؤیۃ القلبیۃ فی جواز کون الفاعل والمفعول ضمیرین لشیء واحد واما مثال الرؤیۃ الحلمیۃ التی
حملت علی القلبیۃ فیہ کقولہ تعالی انی ارانی اعصر خمرا ای انی اری نفسی فی الحلم کانی اعصر خمرا شعر بتیہاء قفر والمطی کانہا ؛ قطا الحزن قد کانت
فراخا بیوضہا ؛ ہو من الطویل والباء بمعنی فی والتیہاء بفتح التاء من فوق وسکون المثناۃ من تحت ممدود الصحراء الفلاۃ التی تیاہ فیہا والقفر
بالفتح المفازۃ التی لا نبات بہا ولا ماء والمطی جمع مطیۃ وہو المرکب والقطا واحدہا قطاۃ وہو طائر فارسیۃ سنگ خوار وہو مثل فی سرعۃ السیر ولا سیما
قطا الحزن اذا ترکت البیوض فصارت فراخا فانہا ہوی فی ہذہ الحالۃ والحزن بالفتح بلاد العرب وما ارتفع من الارض وغلظ والفراخ بالکسر
ہہنا اولاد الطیر الواحد فرخ بالفتح والبیوض جمع بیضۃ بالفتح وہذا الشاعر یصف المطی بسرعۃ السیر فیقول کنت بفلاۃ خالیۃ من الماء والکلأ التی
یتحیر فیہا السالک والحال ان المطایا فی سرعۃ السیر کانہا قطا الحزن التی صارت بیوضہا فراخا فسرعت الیہا وموضع الاستشہاد فیہ کانت حیث
جاءت بمعنی صارت ومنہ قولہ شعر ولیل طویل کان لما قرنتہ ؛ بروقیۃ من اہوی قصیر الجوانب ؛ ای صار اللیل الطویل قصیر الجوانب شعر
اذا مت کان الناس صنفان شامت ؛ وآخر متن بالذی کنت اصنع ؛ ہو من بحر الطویل وشامت اسم فاعل من الشماتۃ بالفتح وہو الفرح
ببلیۃ العدو من فرح ومتن اسم فاعل من اثنی علیہ خیرا والشاہد فیہ من حیث ان فی کان ضمیر الشان وہو اسمہا والناس مبتدأ وصنفان خبرہ والجملۃ
خبر کان وہی مفسرۃ للضمیر والمعنی اذا مت کان الناس نوعین نوع یفرح بموتی ونوع یحزن ویثنی علی بالذی کنت اصنعہ فی حیاتی قولہ تعالی
کیف نکلم من کان فی المہد صبیا فکان زائدۃ والظرف صلۃ من وصبیا حال من المستکن فیہ والمعنی کیف نکلم من ہو فی المہد حال کونہ صبیا
ویجوز ان تکون تامۃ بمعنی ثبت ووجد قولہ شعر ان العداوۃ تستحیل مودۃ ؛ ہذا صدر بیت من الکامل عجزہ بتدارک الہفوات بالحسنات ؛
وقولہ تستحیل من الافعال الناقصۃ بمعنی تصیر وفیہ والشاہد والہفوۃ الزلۃ والمعنی ان العداوۃ تصیر مودۃ بسبب تدارک السیآت بالحسنات
قولہ شعر فیا لک من نعمی تحولن ابؤسا ؛ ہذا عجز بیت من الطویل صدرہ ؛ تبدلت قرحا دائما بعد صحۃ ؛ والقرح الجرح او المدۃ والصحۃ خلاف
المرض ویا للنداء واللام للاستغاثۃ والخطاب للہ سبحانہ وتعالی والنعمی بالضم والقصر النعمۃ والمسرۃ وہو مستغاث لہ مثل یا للہ من الم الفراق
ای استغیث باللہ من الم الفراق وتحولن ای صرن وفیہ الشاہد حیث جاء تحول بمعنی صار والضمیر لنعمی اما باعتبار معنی الجنسیۃ واما لتعدد الخبر
وہو ابؤسا وان کان المرجع واحدا والابؤس جمع بؤس بالضم وہو الشدۃ کان ہذا الشاعر یلوم نفسہ علی اختیارہا الہوی ویستغیث باللہ
من الم الہوی فیقول تبدلت یا نفس قرحا دائما بالصحۃ التی کانت لک فاستغیث بک یا اللہ من اجل مسرات صرن شدائد وقیل اللام
للتعجب والنادی محذوف ومن نعمی بیان لہ کانہ یتعجب من نعمی حیث صارت شدائد قولہ شعر عسی الہم الذی امسیت فیہ ؛ یکون
وراءہ فرج قریب ؛ ہو من الوافر والبیت لعدیۃ بن الخشرم والہم الحزن ویروی الکرب وہو والہم سواء وتاء امسیت مضمومۃ
علی التکلم علی ما ذہب الیہ جماعۃ من النحویین وقال محمد بن ابی بکر الدمامینی وضبط الیمنی فی شرح الکشاف تاء امسیت بالفتح علی
الخطاب قال لان القائل یبشر محزونا بالفرج القریب وزوال الحزن وقفت علی ہذا البیت فی نسخۃ صحیحۃ من الکشاف وقد ضبط فیہا
تاء امسیت بالضم وکذا سمعناہ غیر مرۃ من مشایخنا بالدیار المصریۃ انتہی وقولہ وراء وہو نقیض قدام وقدام ایضا علی الضد وہو المراد فی البیت
والفرج بالجیم مع التحریک انکشاف الہم وہو اسم یکون ووراءہ خبرہا ہکذا قالوا واظہر التقدیر ان الفرج مبتدأ خبرہ الظرف والجملۃ خبر یکون
واسمہا ضمیر فیہا یعود الی الہم کذا فی المغنی نقل ان ہذا الشاعر قتل ابن عمہ زیاد بن مرثد فاخذ لاجلہ فسجن فقال فی السجن راجیا عسی الہم
الذی امسیت فیہ وصرت واقعا فیہ یکون قدامہ انکشاف قریب کذا فی المکمل والشاہد فی یکون حیث حذف ان من خبر عسی تشبیہا
لہا بکاد قولہ شعر قد کاد من طول البلی ان یمصحا ؛ ہذا عجز بیت من الرجز صدرہ ؛ رسم عفا من بعدہا قد امحی ؛ والبیت لذی الرمۃ
کذا فی المکمل والرسم بالفتح الاثر ورسم الدار ما کان من آثارہا لاصقا بالارض والعفاء بالفتح الدروس والامحاء والبلی بکسر الموحدۃ وبالقصر
مصدر بلی الشیء بالکسر یبلی بالفتح ای اندرس وان یمصح من مصح الشیء مصحا ای ذہب وانقطع والالف للاشباع وفیہ الشاہد حیث
ادخل علی ان خبر کاد تشبیہا لہا بعسی کان ہذا الشاعر یصف منزل الحبیبۃ فیقول ہذا رسم الذی عفا واندرس بعد امحاء تلک الدار قد قرب

من طول بلاه وقدم اندراسه ان یذهب وینقطع شعر اذا غیر الهجر المحبین لم یکد :: رسیس الهوی من حب میة یبرح :: هو من بحر الطویل و
الهجر بالفتح نقیض الوصل والرسیس الشئ الثابت والاضافة من باب جرد قطیفة ومیة بفتح المیم والیاء المشددة اسم محبوبة وقوله من
حب میة بیان الهوی ویبرح ای یزال عن برح بالکسر یبرح بالفتح یصف نفسه فیقول ان الفراق عن محبوبة اذا غیر المحبین عما کانوا علیه من
الحب فحاله بالنسبة الی میة علی خلاف حالهم فان الهوی الثابت الذی هو حب میة لم یقرب من الزوال وموضع الاستشهاد فیه لم یکد حیث
اراد بالنفی الداخل علی یکاد انتفاء قرب رسیس الهوی عن الزوال کما فی قوله تعالی لم یکد یراها ای اذا اخرج یده الی الظلمات لم یقرب ان یری
تلک الید لکثرة الظلمات قلت ولحق یعسی اخلولق ویکاد قرب واولی وهلهل وطفق علق وانشاء وهب ویقال فی طفق طبق بالموحدة ایضاً نحو
اخلولقت السماء ان تمطر وقرب زید یجیء واولی بکر یقرأ وهلهل عمرو یذهب وعلقت اکتب وانشأت اعرب المکنون وهبت الوم القلب فی طاعة
الهوی شعر بما ضربة بسیف صقیل :: هذا صدر بیت من الخفیف عجزه :: بین بصری وطعنة نجلاء :: وقوله سیف صقیل ای مجلو وبصری
بضم الموحدة بلدة بالشام وانما اضیف بین الی بصری مع عدم التعدد لاشتمالها علی اماکن او لتقدیر الاماکن ای اماکن بصری فحذف المضاف
واقیم المضاف الیه مقامه وطعنة مجرورة بالعطف علی ضربة ای طعنة بالرمح والنجلاء بالفتح والمد الواسعة البینة الاتساع وهی صفة طعنة
والمعنی رب ضربة ضربتها بسیف مجلو ورب طعنة نجلاء طعنتها بالرمح فی اماکن بصری والشاهد فیه جر ضربة برب مع وجود ما الزائدة شعر
وبلدة لیس بها انیس الا الیعافیر والا العیس :: هو من الرجز والواو بمعنی رب وفیه الشاهد والانیس ما یؤانس به من الانسان او هو اعم
منه وهو اسم لیس وبها خبرها والیعافیر الظباء التی یلون التراب وقیل الظباء مطلقا الواحد یعفور بالفتح وهو مرفوع علی البدلیة من انیس والعیس
عطف علیه وهی بالکسر شتران سفید سرخ مو واحدها اعیس والمعنی رب بلدة صارت خربة بحیث لا یسکن فیها احد الا الظباء والعیس شعر
یضحکن عن کالبرد المنهم :: هذا عجز بیت السریع صدره :: بیض ثلث کنعاج جثم :: والبیض بالکسر جمع بیضاء وهو صفة لمحذوف او نساء بیض
وهو مبتدأ خبره یضحکن والنعاج بالکسر جمع نعجة وهی هنا انثی من بقر الوحش والجثم بالضم جمع جثماء وهی التی لا قرن لها والبرد بالتحریک حب
الغمام فارسیة یخیجه والمنهم بتشدید المیم الذائب من انهم البرد وانتهم انهاما ای ذابا والمعنی نساء بیض ثلث مشبهات بنعاج لا قرن لها یضحکن عن
اسنان مثل البرد الذائب فی الصفاء والنقاء والشاهد فیه من حیث ان الکاف فی کالبرد اسم بمعنی مثل ولا یخفی علیک ان الکاف لا یقع اسما عند
سیبویه والمحققین الا فی الضرورة وذهب کثیر منهم الاخفش والفارسی الی جوازه ورود اسما فی السعة فجوزوا فی زید کالاسد ان یکون الکاف فی
موضع رفع علی الخبریة والاسد مخفوضا بالاضافة شعر وکنت اری زیدا کما قیل سیداً :: اذا انه عبد القفا واللهازم :: هو من بحر الطویل و
موضع الاستشهاد فیه انه حیث یجوز فی ان الکسر والفتح فان لم تقصد الی حذف شئ کسرت ان علی انها اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا
الفجائیة ای اذا هو عبد القفا واللهازم وان قصدت ان ان مع صلتها فی تاویل وهو مبتدأ حذف خبره فتحتها والتقدیر اذا عبودیة القفا
واللهازم حاصلة واللهازم جمع لهزمة بالکسر کذا فی الصحاح وهما لهزمتان یعنی دو تندی زیر زنمه گوش والمعنی کنت اظن زیدا سیدا کما قیل
فاذا هو خسیس وفی عبد البطن یسعی لتربیة الاعضاء وهی منافیة للسیادة فان السادة مقبلون علی تکمیل النفس وخدمتها لا علی تربیة الجسم
وما احسن قول امام الهمام ابی الفتح علی بن محمد بن مکاتب البستی فی هذا المعنی شعر ما خادم الجسم کم تسعی لخدمته اتطلب الربح فیما فیه خسران :: اقبل
علی النفس واستکمل فضائلها :: فانت بالنفس لا بالجسم انسان :: ع ولکننی من حبها العمید :: العمید من اتقده العشق وهذه حتی لا یستصعب
النهوض والثبوت فی مکانه وکذا المعمود قال فی شرح شواهد المغنی لا یعرف له قائل ولا تتمة ولا نظیر وانما انشده الکوفیون ویروی لکمید
وهو الحزین انتهی وکذا قال ابن هشام فی المغنی وقال علامة العلوی فی حل ابیات المفصل الضمیر عائد الی سعاد ذکر النحاة ان قائله لا
یعرف ولا یحفظ له تتمة قلت رأیت تتمته فی مفتاح الاغلاق شرح ابیات المفصل ولکنی نسیت منه لفظه والباقی یا سعاد سعید الی هنا کلام
العلوی قلت رأیت علی حاشیة نسخة عتیقة صحیحة من نسخ الشرح اوله :: مجاور سعدی یا سعاد سعید :: والضمیر لسعدی وهو اسم محبوبة
کسعاد والشاهد فیه ان اللام خلت علی خبر لکن وهو ضعیفة شعر تالله ربک ان قتلت لمسلماً :: وجبت علیک عقوبة المتعمد :: هو لعاتکة
بنت زید العدویة ابنة عم عمر رضی الله عنه من قصیدة من الکامل ترثی بها الزبیر بن العوام والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبیر والتاء للقسم
ویروی لله ربک بجر التاء البدلیة وان مخففة من المثقلة دخلت علی قتلت وهو من غیر افعال المبتدأ مثل وذا وقوله وجبت

خلیک سائلة لبیان حکم القتل ویروی حلت ولعنی بعقوبة المتعمد القصاص والمعنی ما حلف بالله ربک انک یا عمرو قتلت مسلما وجب علیک القصاص شعر فلو انک فی یوم الرخاء سالتنی :. فراقک لم اجبل وانت صدیق :. هو من الطویل والرخاء بالفتح سعة العیش وانما خصه بالذکر لان الانسان ربما یفارق الاحباب فی یوم الشدة والصدیق الحبیب یستوی فیه الواحد وغیره والمذکر وغیره ویقال للمرأة صدیقة بالهاء ایضا کان هذا الشاعر یخاطب امرأته واصفا لنفسه بالجود واظهار محبته ایاها بحیث انه لو تمنی ما یختاره هی علی ما یختاره هو حرصا علی رضاها فیقول لو طلبت یا حبیبتی فی یوم الرخاء ان افارقک ما بخلت فی انجاح مرامک والحال انک صدیقة ویروی طلاقک وموضع الاستشهاد فیه انک حیث اعمل ان المخففة فی کاف الخطاب للضرورة شعر واعلم فعلم المرء ینفعه :. ان سوف یاتی کل ما قدرا :. هو من السریع وقوله ان سوف یاتی قائم مقام مفعولی اعلم وعلم المرء ینفعه جملة معترضة والمعنی واعلم ان کل ما تعلق به القدر من الخیر والشر فهو آت لا محالة شعر ونحر مشترق اللون :. کان ثدیاه حقان :. هو من الهزج والواو بمعنی رب والنحر هو موضع القلادة من الصدر ویروی ووجه والاشراق الاضاءة والثدی بالفتح پستان زن والحقان تثنیة الحقة بالضم وهو مما حذف التاء منه عند التثنیة للضرورة والمعنی رب نحر یضیء کونه وثدیا صاحبه کحقتین فی الاستدارة والنهود وموضع الاستشهاد فیه کان ثدیاه حیث خفف کان والغیت عن العمل ویظهر من کلام ابن مالک انها اذا خففت لا تلغی بل تعمل فی ضمیر الشان او غیره فتقدیر البیت علی تقدیر العمل کان الشان ثدیاه حقان شعر یا لیت ایام الصبی رواجعا :. هذا صدر بیت من الرجز عجزه :. او کنت فی وادی العقیق راتعا :. ویا للنداء والمنادی محذوف والصبی بالکسر والقصر کودکی وجوانی ومیل کردن بکودکی وجوانی من نصر والرواجع جمع راجع لانه صفة یوم وهو مما لا یعقل والواو بمعنی او للانتقال الی الجملة الاهم وهی معطوفة علی لیت لانه بمعنی اتمنی والعقیق بفتح العین موضع بالمدینة والرواتع جمع راتع من رتعت الماشیة رتوعا ای رعت واکلت ما شاءت والمعنی یا هذا اتمنی رجوع ایام الشباب بل کنت راتعا فی وادی العقیق والشاهد فیه ان لیت اجری مجری اتمنی فنصب الجزأین ایام الصبی او رواجعا کما هو عند الفراء ویجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزأین بالخمسة الباقیة ایضا کقوله شعر اذا سود جنح اللیل فلتات ولتکن :. خطاک خفافا ان حراسنا اسدا :. واخرجه الاکثرون علی ان اسدا منصوب علی الحالیة ای لقاهم اسدا شعر وداع دعانا من یجیب الی الندی :. فلم یستجبه عند ذاک مجیب :. فقلت ادع اخری وارفع الصوت مرة :. لعل ابی المغوار منک قریب :. هذا من قول کعب الغنوی فی مرثیة اخیه ابی المغوار من بحر الطویل والواو بمعنی رب والندی بفتح النون العطاء وابی المغوار بکسر المیم وسکون الغین المعجمة کنیة رجل وهو اسم لعل ویروی ابا المغوار علی الاصل وقریب علی الروایتین خبرها والمعنی رب داع دعانا لیعطی احدا منکم العطاء فلم یستجب دعاءه مجیب عند سؤاله فقلت لذلک السائل ادع مرة اخری وارفع الصوت لعل ابا المغوار منک قریب فیجیب ویمنحک فانه جواد غایة الجود قوله قوله تعالی الست بربکم قالوا بلی ای بلی انت ربنا شهدنا علی انفسنا واقررنا بوحدانیتک فبلی حرف جواب اصلی الالف وقال جماعة الاصلی بل واما الالف فقیل زائدة کالف قبعثری وقیل للتانیث کالف حبلی بدلیل امالتها شعر لیت شعری هل للمحب شفاء :. من جوی حبهن ان اللقاء :. هو من الخفیف وقوله شعری بالکسر مصدر مضاف الی الفاعل والجملة الاستفهامیة فی محل نصب بشعری وهو اسم لیت والخبر محذوف ای لیت شعری بهذا الامر حاصل وقیل فی محل رفع علی انها خبر لیت والشعر بمعنی المشعور به وهو اسم لیت ای لیت المشعور به هذا الامر والجوی الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوی الرجل بالکسر یجوی بالفتح فهو جو کذا فی الصحاح وان بالکسر مشددة النون بمعنی نعم وفیه الشاهد والمعنی لیت شعری هل للعاشق شفاء من حرقة حب النساء ثم قال نعم اللقاء شفاء للعاشق شعر کان ظبیة تعطو الی وارق السلم :. هذا عجز بیت لارقم بن علباء الیشکری صدره ویوما توافینا بوجه مقسم :. والموافاة الاتیان والمقسم الحسن ماخوذ من القسامة بالفتح وهو الحسن یقال رجل قسیم الوجه ومقسم الوجه ای جمیله وتعطو ای تتناول الی الشجر لتتناول منه کذا فی القاموس والجملة صفة ظبیة والوارق من ورق الشجر یرق اذا صار ذا ورق کاورق فهو ورق ووارق ومورق والسلم محرکة شجر عظیم ذو شوک الواحد بهاء والاضافة من قبیل جرد قطیفة ویروی نضر السلم ای الشدید الخضرة والمعنی ویوما تاتینا الحبیبة بوجه حسن کظبیة تمتد الی السلم الوارق وانما شبه الحبیبة بظبیة فی هذه الحالة لانها تکون فی هذه الحالة احسن منظرا والشاهد فی ان حیث زیدت بعد الکاف الجارة ویروی بالنصب علی ان کان

خففت واعملت فی الظاہر فظبیۃ اسمہا وتعطو خبرہا وبالرفع علی انہا خففت فالغیت او اعملت فی ضمیر محذوف ای کانہا ظبیۃ شعر فی بئر لاحور سری وما شعر ؛ ہذا عجز بیت من الرجز صدرہ ؛ بافکہ حتی اذا الصبح جشر ؛ والحور بضم الحاء المہملۃ وسکون الواو الہلاک ولا زائدۃ و فیہ الشاہد والافک بالکسر الکذب والجشور انفلاق الصبح وطلوعہ یقال جشر الصبح یجشر اذا انفلق وطلع کان ہذا الشاعر یصف فاسقا او کافرا فیقول ان الفاسق او الکافر سری فی بیر الہلاک بافکہ واباطیلہ وما علم لفرط جہلہ وغفلتہ انہ سار فیہا حتی اذا اضاء الحق وانکشف ظلمات الشبہات ای مات او قامت القیامۃ علم ذلک لکن لا ینفعہ ذلک العلم شعر اقلی اللوم عاذل والعتابن ؛ وقولی ان اصبت لقد اصابن ؛ ہو من الوافر والبیت لجریر واللوم بالفتح العذل وعاذل اصلہ یا عاذلۃ فرخم وحذف حرف النداء والعتاب الموجدۃ والغضب وجواب الشرط محذوف یدل علیہ قولہ قولی والمعنی اقلی لومک وعتابک یا عاذلۃ علی ما افعلہ وتاملی فیہ کنت مصیبا فیہ فصوبینی وموضع الاستشہاد فیہ العتابن و اصابن حیث عوض عن حرف الاطلاق وہو الف الاشباع نون التنوین والاصل العتابا واصابا شعر وقاتم الاعماق خاوی المخترقن ؛ مشتبہ الاعلام لماع الخفقن ؛ ہو من الرجز والبیت لرؤبۃ والواو واو رب والجواب محذوف ای قطعتہ والقاتم الشدید السواد یقال اسود قاتم ومکان قاتم ای مظلم مغبر النواحی من القتام وہو الغبار والاعماق جمع عمق بالفتح وعمق بالضم وہو البعد من اطراف المفازۃ کذا فی القاموس والخاوی من خوی البیت اذا خلا والمخترق بضم المیم وفتح الراء المحل الخالی الذی تخترقہ الریح ای تہب فیہ ومعنی کون المحل خاویا انہ لا شئی فیہ یمنع الریح من المرور بہ بسہولۃ فہو خالی الجوف تمر الریح فیہ بسہولۃ من غیر عائق والاعلام جمع علم یہتدی بہ فی الطریق واللماع مبالغۃ اللامع والمراد بالخفق السراب الخافق من خفق السراب خفقا اذا اضطرب وہذا من قبیل تسمیۃ الشئی بالمصدر والاصل الخفق بسکون الفاء حرکہا للضرورۃ کذا فی الصحاح والمعنی رب مہمہ مظلم النواحی فی المرأی بعید الاطراف خالی الطریق عن الاشجار مشتبہ الاعلام لماع السراب قطعتہ ای رب مہمہ مخوف قطعتہ کذا قال العلوی والشاہد فیہ ان التنوین الحق بقاف المخترق والخفق وہی ساکنۃ الاصل فحرکت بالکسر لانہ الاصل فی التحریک او بالفتح تشبیہا للتنوین بالنون الخفیفۃ وہو الاکثر شعر لاتہین الفقیر علک ان ؛ تترکع یوما والدہر قد رفعہ ؛ قال الدمامینی فی ہذا البیت من جہۃ العروض استعمال الخزم فی مستفعلن بعد خبنہ وذلک ان ہذا البیت من بحر المنسرح واول اجزائہ مستفعلن ذات الوتد المجموع وقولہ لاتہی علی زنۃ فاعلن فحذف سینہ بالخبن ثم میمہ بالخزم فصار تفعلن علی زنۃ فاعلن ومثلہ شاذ عندہم انتہی وقولہ لاتہین الفقیر اصلہ لاتہینن بنون مخففۃ للتاکید حذف لاجل لقائہا اللام الساکنۃ من الفقیر وفیہ الشاہد وعل بفتح العین وشد اللام لغۃ فی لعل وہی اصلہا عند من زعم زیادۃ اللام وفیہا لغات لعن وعن ولان ولن وعن بالعین المہملۃ ورفن بالمعجمۃ وکاف الخطاب اسمہا وان تترکع خبرہا حملا علی عسی فی دخول ان فی خبرہا والمعنی لاتہن الفقیر عسی ان ینعکس الامر فترکع انت والحال ان الزمان قد رفعہ ای یستغنی ہو وتفتقر انت وتحتاج الیہ فان نعم الدنیا وشدائدہا لا تدوم ہذا آخر ما یتضح بہ معنی الابیات ویحل بہ معضلات الامثال والآیات ویتذلل بہ الاوابد الآبیۃ فی شواہد الفوائد الضیائیۃ وما توفیقی الا باللہ وہو حسبی ونعم المعین وصلی اللہ علی خیر خلقہ محمد وآلہ وصحبہ اجمعین ؛

خاتمۃ الطبع

سبحان من لا یحد ذاتہ بالنشر والابیات ولیس کمثلہ شئی فی الذات والصفات ولا یحتاج وجودہ الی الادلۃ ولا یمکن تصورہ بالنظائر والامثلۃ والصلوۃ والسلام علی افضل الاسواج من بحر العلوم المخصوص بالمحامد الخلق العظیم وعلی آلہ واصحابہ الموصوفین بصفات الرضیۃ والمتخلقین باخلاق البہیۃ السنیۃ اما بعد فلما کان ہذہ الحالۃ الانیقۃ کل ابیات شرح الجامیۃ لا یعین رأت عدیلہ لا اذن سمعت مثلہ فطبعناہ والحقناہ بحاشیۃ عبد الغفور لیروی بہ المحصلون والماہرون وقد وقع الفراغ من طبعہ تحت ادارۃ مولانا المولوی محمد نذیر احمد صانہ اللہ من شر حاسد اذا حسد صاحب المکتبۃ الماجدیۃ الواقع فی بلدۃ کوئٹہ فی شہر ربیع الثانی سنۃ ثمانیۃ بعد الالف واربعمائۃ من ہجرۃ خیر الانام علیہ وعلی آلہ واصحابہ افضل الصلوۃ والسلام

بسعی غلام نبی جنوری ۱۹۸۸ء تونسوی عفی عنہ

ارشد سلمان وہاب پرنٹرز لاہور